

محمد علي التوحیدی

مصباح الفقاهة

في المعاملات

من تقرير بحث الاستاذ الاكبر آية . . . العظمى
السيد ابوالقاسم الخوئي
دامت افاضاته

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

ناشر:

انتشارات وجداني



32101 061871198

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

مِصْبَاهُ الْفُقَهَاءِ فِي الْمَعَانِي

من تقرير بحث الأستاذ الأكرم آية ... العظمى

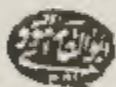
السيد أبو القاسم الخوئي

دامت إفاضته

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وعبدة الطائفة
والعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين وبعد فمن من المولى جل شأنه على أن
رجالاً علماء وأفاضل يجمعون جميعاً ما ألقى إليهم في محاضراتي تقريراً وتحريراً عما سمعوا من
على المعارف والعلم الدينية ومن في طليعة هؤلاء جناب الفاضل المهابت العسفي والعلامة
المحقق الزكي ركن الإسلام آية الله عيسى العزيز الميرزا محمد علي التبريزي فانه دام فضله
قد اتسب نفسه مدة طويلة وسهر الليالي في تحرير ما سمع من فضله في القرن المنصرم من الفقه
والتفسير والاصول حتى بلغ بفضل الله وحسن توفيقه الدرجة العليا من العلم والعمل والجمع
من العلماء العظام والوجهة الاعلام ولقد سرت بصري في ما علقه على كتاب الحكايات
لشيخ مشايخنا العظام اسناد الفقهاء والمجتهدين المؤثرين المجدد آية الله العظمى
مرضى الانصارى قدس الله تعالى امره فاعجبني غوره في التحقيق والتدقيق في
اطلاعه على مصادر الروايات ومواردها وما كتبه دام فضله وبأيديها
وكاف بتوضيح ما حققناه فليمد الله وليشكره على ما انعم به علينا وسامحنا
من يشاء انه واسع علم والمجد لله أولاً وآخراً
برأه الله بربري الخ



في ١٣ شهر رجب المرجب ١٤٠٤

نام کتاب : مصباح الفقاهة

نویسنده : محمد علی توحیدی

ناشر : انتشارات وجدانی

نوبت چاپ : اول

تاریخ نشر : زمستان ۱۳۶۸

قطع : وزیری

چاپ : چاپخانه مهر

تیراژ : ۲۰۰۰

قیمت : ۱۶۰۰ ریال

(Arab)

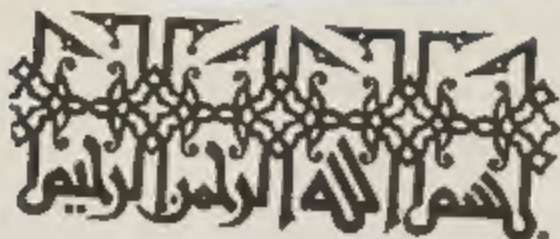
K3L

T383

1980

ju27

(RECAP)



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف بريته محمد و
آله الطيبين الطاهرين واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين إلى يوم
الدين *

أما بعد فهذا هو الجزء السابع من كتاب مصباح الفقاهة لشيخنا
الاستاذ المرحوم المغفور الحاج ميرزا محمد علي التوحيد التبريزي رضوان
الله تعالى عليه من تقريرات أبحاث فقيه الأمة في جامعة الشريعة آية الله
العظمى المولى المعظم والمحقق الأعظم المرجع الديني الأعلى الورع التقى
السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي متع الله المسلمين عامة والمحصلين خاصة
بطول بقاء وجوده الشريف، وأرجو من الله تعالى أن يمن علينا من فضله
وأنعامه أن يوفقني لطبع هذا الأثر العظيم لينتفع به عامة الطالبين و
المحصلين والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً حمداً دائماً بديوام
ملكه *

العبد الجاني على نفسه المفرط في يومه وأمه

م هدي حاجياني

قوله : الخامس خيار التأخير أقول قال العلامة في التذكرة من باع شيئاً ولم يسلمه الى المشتري ولا قبض الثمن ولا شرط تأخيره ولو ساعة لزم البيع ثلاثة أيام فان جاء المشتري بالثمن في هذه الثلاثة فهو أحق بالعين . وان مضت الثلاثة ولم يأت بالثمن تخير البايع بين فسخ العقد والصبر والعطالية بالثمن عند علمائنا اجمع . وانما الكلام في مدرك ذلك فقد ذكر وجوه لاثباته :

الاول : ذهب المشهور اليه بل ادعى عليه الاجماع وقد ذهب الشيخ الطوسي الى البطلان واختاره صاحب الحقائق عملاً بظاهر الاخبار وتردد فيه الاردبيلي وفيه أن الشهرة والاجماع المنقول ليسا بحجتين فلا يكونان مدركاً لذلك . كما هو واضح على أن تمتع وجود الاجماع في المقام مع ذهاب الشيخ وصاحب الحقائق وصاحب الكفاية الى البطلان وتردد الاردبيلي في ذلك .

الثاني : أن لزوم البيع هنا ضررى بل الضرر هنا أكد من الضرر الموجب للخيار الغبن فيكون اللزوم مرتفعاً وتقريب شمول قاعدة الضرر للمقام بجهاات الجهة الاولى : ما ذكره في التذكرة من أن الصبر على ذلك ضرر على البايع فثبت له الخيار .

الجهة الثانية : أن البيع هنا في ضمان البايع وتلقه منه وليس له التصرف فيه لكونه ملكاً للغير وهذا ضرر على البايع .

الجهة الثالثة : أن حفظ المبيع على البايع وهو ضرر عليه فلا بد ثبوت الخيار له لكي يرتفع الضرر بذلك .

أما الجهة الاولى : فيرد عليها أن الصبر على البيع وإن كان ضرراً إلا أنه كسائر الديون فلا ربط له بالخيار فإن الخيار متعلق للعقد فالصبر على الدين أو عدمه أجنبي عنه فلو قلنا بشمول القاعدة للمقام ترتفع بها لزوم

الصبر على الديون وعليه فان قدرت على المطالبة والاخذ فياخذ الثمن من المشتري والا فيبقى فى ذمته كما هو واضح .

وعلى الجملة ارتفاع وجوب الصبر عن البايع لا يوجب ثبوت الخيار بل له أن لا يصبر ويطلب الثمن من المشتري لا أن يكون له الخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء لم يفسخ .

وأما الجهة الثانية فيرد عليها أولا أن كون التلف على البايع فى ثلاثة أيام أيضا ضرر على البايع فلا يختص ذلك بما بعد ثلاثة أيام وثانيا أن كون تلف المبيع على البايع ضرر عليه فيرتفع به دليل لا ضرر ويكون ذلك تخصيصا لقاعدة كل مبيع تلف قبل القبض فهو من مال بايعه فلا مساس له بثبوت الخيار للبايع ويمكن أيضا رفع الضرر بالتقاص وهو ليس خيارا بل له مع ذلك مطالبة الثمن أيضا .

ومن هنا ظهر الجواب عن الجهة الثالثة أيضا ويضاف الى جميع ذلك أنه لماذا يختص الخيار بما بعد ثلاثة أيام فلا يجرى فيها أيضا مع أن شمول القاعدة بالنسبة اليها والى غيرها على حد سواء كما لا يخفى نافعهم الوجه الثالث : الاخبار الكثيرة المستفيضة فانها تدل على أنه اذا باع أحد ماله ولا يقبض صاحبه ولا يقبض الثمن أن الأجل بينهما ثلاثة أيام فان أقبضه المشتري الثمن فيها والا فلا بيع بينهما كما فى رواية (١) على ابن يقطين ولا بيع له أى المشتري كما فى غيرها من الروايات (٢) حيث استدل بها على ثبوت خيار التأخير للمشتري ولكن يرد عليه أنها ظاهرة

(١) وسائل ج ١٢، ص ٣٥٢، (ح ٣) .

(٢) ابن الحجاج ، وسائل ج ١٢، ص ٣٥٦، (ح ٢) — زواره ج ١

— ابن عمار (ح ٤) .

في بطلان البيع لا في نفي اللزوم فان كلمة لا تنفي الجنس وكلمة البيع موضوعة للمبادلة الخاصة فمن اين يستفاد نفي اللزوم .

وقد ذكرت وجوه لصرف ظهور هذه الاخبار الى نفي اللزوم :

الاول : ما ذكره المصنف من أن الروايات وان كانت ظاهرة في بطلان البيع بتأخير الثمن ولكن نستكشف من ذهاب المشهور الى ثبوت الخيار للبائع وعدم بطلان البيع أن المراد الجدي من تلك الروايات هو نفي اللزوم لا نفي الصحة ، فيكون فهم العلماء وحلقة الاخبار تقي اللزوم بما يقرب هذا المعنى ، لأننا نكشف من فهمهم أن المراد من تلك الاخبار هو نفي اللزوم لا نفي الصحة .

وفيه أن هذا يتم فيما اذا فهم هؤلاء الاعلام وحلقة الاخبار من كلمة لا بيع المذكورة في هذه الاخبار نفي اللزوم بحيث كان المنشأ لذهابهم الى هذا الرأي فهمهم ذلك من تلك الاخبار ابتداءً وأما اذا كانت القرينة الخارجية والتسالم الخارجي موجبة لحملهم تلك الأخبار على نفي اللزوم فلا يكون ذهابهم الى هذا موجبا لتقريب هذا المعنى فان أبيت عن الثاني فلا أقل من الاحتمال فلا يكون ذلك قرينة على ارادة نفي اللزوم من تلك الاخبار على أننا نجزم بالوجه الثاني ان لا يتوهم أحد من أهل العرف واللسان أن معنى لا بيع له أو بينهما هو نفي اللزوم ، بل يراد من ذلك نفي الصحة كما هو واضح .

الوجه الثاني : ما ذكره المصنف أيضا من أن ذهاب المشهور الى ثبوت الخيار للبائع دون بطلان البيع بتأخير الثمن يوجب اجمال تلك الروايات وح ترجع الى استحباب صحة البيع .

وفيه أنه ظهر جوابه مما تقدم في الجواب عن الوجه الاول فان الروايات ظاهرة في نفي الصحة بتأخير الثمن فكيف يكون ذهاب المشهور الى ذلك

موجبا للاحتمال فيكون الاستصحاب سافطا هنا .

الوجه الثالث . ما يستفاد من كلام المصنف أيضا المذكور في تلك الاخبار هو نفي البيع للمشري حيث قال (ع) لا بيع له ومن الواضح أن نفي البيع حقيقة لا يمكن الا بإرادة نفي البيع من الطرفين وعليه فاما لا بد من ذكر كلا الطرفين في متعلق نفي البيع أو ترك ذكر المتعلق أصلا لا تخصيص الذكر بالمشتري فقط كما لا يخفى . فيعلم من ذلك أن المراد من نفي البيع في لزوم البيع وثبوت الخيار للبائع وقد عبر بذلك بعد ثبوت الخيار له يكون أمر البيع بيد البائع كما لا يخفى .

وفيه أن هذا الوجه وإن كان وحسبا بالسبب إلى الوجهين المذكورين ومع ذلك ليس بتعام لأنه أولا قد ذكر في رواية على بن يقطين في البيع من الطرفين وهو مورد التغاب المصنف أيضا .

وثانيا أن تخصيص ذلك بالمشري ليس من جهة اختصاص الحكم به بل من جهة أن مورد السؤال في تلك الروايات هو المشتري فلهذا حصته الامام (ع) بالذكر لا أن ذلك من جهة كون أمر البيع بيد البيع (على أنه يمكن أن يقال أن عدم كون نفي البيع من جهة يمكن أن يكون قربة لنفي البيع من طرف آخر أيضا لا أن يكون قربة لثبوت الخيار للبائع فإن الثاني ليس أرجح من الاول لو لم يكن الاول أرجح من الثاني فعليه الأمر تكون الروايات محملة وح فيرجع إلى رواية على بن يقطين في ترفع الاجزاء بقية الروايات ويؤخذ بظاهرها وهو نفي صحة البيع من المقرر) .

الوجه الرابع ما ذكره شحنا الاستاد (أن بعد القطع بأن تشريع هذا الخيار لخصوص البائع دون المشتري إنما هو لأجل الإرفاق على البائع أما لكون المبيع قبل القبض في صمائه وأما لنوع ثمنه وعدم انتفاعه به مع خروج المبيع عن ملكه وعلى أي حال الإرفاق عليه لا يعنى أريد من

حصاره . بل ربما يكون الحكم بالنظران مناهيا له كما لا يخفى .
 ومنه أنه لم يظهر لنا من الروايات أن بيع البيعها من جهة الأرفاق
 حتى يجعل ذلك موحيا لرفع اليد عن ظهور تلك الروايات وجعل ذلك حكمه
 بحسب الاعتبار العقلي وإن لم يكن بعد . ولكن لا يوجب ذلك سبب الاثر
 عليها بحيث ترفع اليد عنها عن ظهور الروايات أيضا ، وعلى هذا فيقول بكون
 ثلاثة أيام شرطا في صحة البيع كما أن البعض في المجلس شرط في صحة بيع
 الصرف والسلم وعلى هذا فالصحيح هو بطلان البيع بأحبر الثمن كما
 ذهب إليه شيخ الطوسي ناسبا ذلك إلى رواية الأصحاب وبعده صاحب
 الحدائق طاعنا على العلامة حيث قال بصحة البيع عملا بالاستصحاب
 فافهم فإن مقصدي الحمد في ظاهر الأحبار هو ما ذهب إليه هؤلاء الأعلام
 من الشيخ ومن تبعه .

الكلام في شروط خيار التاخير

ثم إن الكلام يقع في شروط هذا الخيار وعلى مسلكنا في شروط بطلان
 البيع بتأخير الثمن وهي أمور :-
 الأول . عدم قبض المبيع بأن لا يقبض البائع المبيع من المشتري ، و
 الظاهر أنه لا خلاف في اشتراطه وقد حاتف في ذلك صاحب الرياص ، و
 بعده بعض معاصري المصنف فانكر دلالة الاحبار على هذا الشرط ولكن
 قوله عليه السلام في رواية علي بن يقطين (الأجل بينهما ثلاثة أيام فإن
 قبضه بعه والا فلا بيع بينهما) حجة عليه إذ المراد من البيع في هذه الرواية
 هو البيع
 وقد اعتذر المصنف عن صاحب الرياص في دلاله الرواية على المقصود

بأنه يحصل سقوط هذه الفقرة من الرواية عن المسححة الى أحد هـ صاحب
الرياض منها أو احتمال مراد نص بالتحفيف وبيعته بالتشديد يعنى
نص بابعه الثمن ثم أشكل عليه بأن استعمال البيع بالتشديد معدوم
بل لم يوجد مع امكان احراز أصالة عدم التشديد نظير ما ذكره فى الروضة
من أصالة عدم المد فى لفظ النكاح الوارد فى مواضع الصلوة فانه بالمد
يعنى النكاح مع الصوب والمقصر هو النكاح بلا صوب فأصالة عدم المد يعنى
الاول و يبقى الثامى -

أمور أما احتمال سقوط هذه الفقرة من نسخة صاحب الرياض فبعد
حدا و أما احتمال أنه مراد لفظ نص بالتشديد و لفظ البيع بالتحفيف
موقع من جهة أن الأخبار الصادقة عن لائمه عليهم السلام قد وصل إلينا
بواسطة الروايات المتعددة و كانت غادتهم على نفس الأخبار بعد قراءة كل واحد
منهم على استناده واستخارته منه . و لم يكن بينهم طريق آخر غير هذا الطريق
بكى تحفظ به اشكال الالفاظ الواردة فى الروايات -

و من الواضح حدا أن المشهور قد اعتبروا هذا الشرط استنادا الى
هذه الرواية و لم ينكر أحد ذلك غير صاحب الرياض وبعض معاصرى المصنف
ولو كان لفظ نص بالتحفيف و لفظ البيع بالتشديد لأضى أحد على مضمونه
فيعلم من ذلك أن من احتفظه المصنف من الوجه بوجوبها للكلام صاحب
الرياض لا يمكن المساعدة عليه . و هذا الذى ذكرناه هو الوجه فى جواب ما
ذهب اليه صاحب الرياض من انكار الشرط المذكور

و أما ما ذكره المصنف أولا من عدم استعمال لفظ البيع بالتشديد
معدوما فيه أنه لم يتفحص جميع لغة العرب حتى يرى أنه استعمال أولا بعد
كون اللفظ صحيح الصيغة فلا يصح عدم وحدانه فى استعمال للمعارفة على
استعماله فى موارد خاص فيمكن أنه استعمال فى موارد آخر لم يصل إليها

على أنه إما يصح عدم الاستعمال إذا كان الاطلاق من السعاعات وليس كذلك في المقام فإن البيع بالتشديد على وزن فعيل من الاوران العياسية فيصح استعماله على هذا العياس سواء وجد استعماله في مورد آخر أم لا .
وأما ما ذكره من أصالة عدم التشديد لفظ البيع فمضافا الى معارضتها بأصالة عدم صدور لفظ البيع بالحقيف عن الامام (ع) أن التشديد موجود في الرواية على كل تقدير وأنه إذا قرأ لفظ البيع بالحقيف كان لفظ مبص بالتشديد فمضاهي الرصاص أن يقول أن الأصل عدم كونه بالتشديد لكونه أمرا رائدا فالأصل عدمه على أن أصالة عدم كون البيع مشددا لا يشك كونه صحيحا فإن كلا منهما أحسن عن الآخر فيكون الاصلان معارضان كما عرفت .
نعم ما ذكره الشهيد من إخراج أصالة عدم المد في لفظ اليكأ لم يوجه لكون اليكأ بالمد والعصر مادة واحدة فيمكن إخراج عدم زيادة المد هنا فإن هذه المادة قد صدرت قطعا ولا بدري أسها بالمد أو بالعصر فالأصل عدم المد .

وعلى الحملة . أن الجواب عن الرصاص هو ما ذكرناه كما عرفت ، وعليه مقتضى الرواية هو إفسار الشرط المذكور في المقام مبنا على المشهور يكون ذلك شرطا في ثبوت الخيار فمما على ما ذكرناه يكون شرطا في بطلان البيع ولو باع أحد شيئا فلم يقبض المبيع ولم يأخذ ثمنه فينتظر ثلاثة أيام فإن جاء المشتري بالثمن والا فللمبايع الخيار أو يبطل البيع من الأول بعد ثلاثة أيام وكيف كان فالرواية صريحة في هذا الشرط . نعم لا دلالة للروايات الأخرى على ذلك .

وعلى الحملة ما طلاق رواية على بن يعقوب حجة لما وعلى صاحب الرصاص ومن هنا ظهر الحال في الفرعين الأيسين أحدهما أن يكون عدم قبض المشتري الثمن من جهة عدوان البايع بأن يدل المشتري الثمن للبايع

ولكنه امتنع من أحده و اقباض الثمن - الثاني أن يأخذ المشتري المبيع
بغير إذن البائع و اطلاقه مع عدم أقباض المشتري الثمن منه -

مذكر المصنف ، أن ظاهر النص و العمود كون هذا الخيار ارفاقا للبائع
و دفعاً لضرره فلا يحرق فيها إذا كان الامتناع من قبله و ذكر أيضاً أنه لو
قبض المشتري المبيع على وجه يكون للبائع استرداداً ، كما إذا كان بدون
إدنه فثبوت الخيار و عدمه مبني على كفاية هذا المقدار من القبض في ارتفاع
الصمان عن البائع و عدمه فإن قلنا بكفاية التحلية بين المال و مانكه في رفع
الصمان عن البائع إذا تلف لعدم كونه قبل القبض سقط الخيار لعدم جريان
قاعدة نفى الضرر هنا و أما ضرر عدم وصول الثمن إليه فمردود بما كان دفعه
بالعقصة و نحوه و إذا لم يقل بكفاية ذلك في القبض بحيث كان صمان المبيع
إذا تلف على البائع لكونه قبل القبض كان له الخيار لتوجه الضرر عليه تشبهه
قاعدة نفى الضرر كما هو واضح .

أقول قد عرفت في الجواب عن شيخنا الاسناد أن مقصدي اطلاق
الروايات هو بطلان المبيع وليس فيها ما يدل على أن ذلك من جهة الاراد
على البائع حتى يلاحظ ذلك فإذا تحقق في مورد محكم بثبوت الخيار و لا
فلا ، بل اطلاق الروايات حجة على ذلك ، و عليه مقتضى قوله عليه السلام
فإن قبضه بيعة و إلا فلا بيع بينهما أن شرط لزوم البيع على المشهور و صحة
البيع على ما احتراء هو عدم تحقق الامصاص مستنداً الى البائع فإذا تحقق
ذلك فلاحيار له ، و صح البيع و إلا فله الخيار أو بطل البيع سواء كان صمان
المبيع مع التلف على البائع أو لا ، فإن الواجب علينا ملاحظة ظهور الرواية
بعم لو كان مدرك هذا الخيار هو دليل لا ضرر لكان لا ابتداء المقام بالمسئلة
الاتية وجه فانه مع عدم صمان المبيع على البائع ليس عليه ضرر و لكن قد
عرفت الجواب عنه و أن العذر ذلك إنما هو الروايات كما عرفت و لا يمكن

دفع الضرر بغير الخيار أيضا كالمعاقبة و نحوها .

والحاصل أنه إذا باع أحد شيئا علم يقين إلى ثلاثة أيام فله الخيار أو بطل البيع سواء كان عدم الانقضاء مسندا إلى العدوان أو إلى عدم دفع الثمن أو كان المشتري أحده بدون انقضاء من البائع فإن في جميع ذلك صدق عليه أنه لم يقبض البائع المبيع كما هو واضح . فهذا الاطلاق متبع والحكم المذكورة مدفوعة بهذا الاطلاق أيضا .

وحاصل الكلام أن إطلاق رواية على من يقطن بقصى اعسار عدم انقضاء المبيع في خيار الشرط أو في بطلان المبيع كما عرفت وقد انتهى الكلام إلى مروع هذا الشرط .

الفرع الأول . هل يعتبر في عدم نوب هذا الخيار عدم تحقق الانقضاء الحائز بحيث يجوز للبائع أن لا يقبض المبيع لعدم وصول الثمن اليه أو بشئ الحكم لمطلق عدم الانقضاء وإن كان ذلك عن عدوان بائع المشتري الثمن وامتنع البائع عن أحده و اعطائه الثمن قد عرفت أنه ذكر المصنف اختصاص الحكم بالصورة الأولى لأن هذا الحكم مبني على الإرفاق وهو مفسى في صورة العدوان ولا تشمل ماعدة في الضرر أيضا لأنه امتنع عن الانقضاء بنفسه فقد أقدم على الضرر .

ولكن قد عرفت أن الاحتمار المذكورة حالبة عن اعتبار الإرفاق في الحكم ولا وجه لاعتباره هنا كما هو واضح .

وإحدى يسفاد من الأخبار أمران الأول أن يقبض البائع الثمن وقد دل على هذا عدة من الروايات فعمدتها الصحيحة الأخيرة في كلام المصنف معصوم تلك الأخبار أن المشتري إذا جاء بالثمن فيها و إلا فلا بيع له

ورواية على بن يعقوب قد دل على اعتبار أمر آخر وراء هذا الشرط وهو أن يقبض المبيع فلا ينافي بينها وبين تلك الروايات بوجه ، لكن يتوهم

المعارض بينهما بالعموم من وجه بل معاد رواية على من يعطين ان البيع يبطل من جهة أخرى أو يكون خياريا و هى عدم انقاص البائع مع عدم أحد الثمن و أن أمكنه المشتري من - لك كما أن بطلان البيع من جهة العرر مثلا لا ينافى بطلانه من جهة انقضاء شرط آخر له و أن بطلانه مثلا للعرر - لا ينافى بطلانه أو خياريته من جهة عدم انقاص الثمن كما لا يحفى

وعلى هذا فلا فرق بين كون عدم انقاص حائرا كما فى صورة عدم دفع المشتري الثمن اليه أو عدوانيا كما اذا أمكنه المشتري من قبض الثمن وهو أى البائع لا يعقبه ولا يدفع اليه المبيع عدوانا فانه ح أيضا يبطل البيع بعد ثلثه أيام على المحار و يكون دى خيارى على المشهور

و أما الفرع الثالث فقد عرفت الكلام فيه و هو أن بأحد المشتري المبيع بدون إذن المالك فقد ذكر المصنف أنه مبني على المسئلة الآتية من ارتفاع الضمان بمثل هذا القصد و عدمه فانه مع ارتفاع الضمان بذلك لا يتوحد دليل نفي الضرر كما هو واضح وقد ذكرنا أنه يصح بناء على كون المدرك فى المقام هو دليل نفي الضرر وقد عرفت بطلانه بل المدرك لذلك هو الروايات و هى تدل على بطلان البيع أو بطلانه بدون انقاص المبيع بحيث يكون عدم الانقاص مستندا الى البائع كما عرفت ذلك من اطلاق روايه على من يعطين فافهم .

الفرع الرابع أن يقبض البائع بعض المبيع فهل هو كلا نص لظاهر الأحكام فاسها ظاهرة فى قبض مجموع المبيع أو كالمقبض فيحكم بالصحة على مسلكتنا أو بانعروم على المشهور لا يصرح الاحتمار الى صورة عدم قبض شيء منه أو بفصل بين الجزء المقبوض وغيره وجوه و حيث ان المصنف جعل مدرك الحكم دليل نفي الضرر فالمرم بانفصيل لعدم بصر البائع فى العدة المقبوض و لكن قد عرفت حواشه .

والتحقيق هو اختيار التفصيل بوجه آخر وهو أن ما ذكرنا مراراً أن البيع إذا كان ذي أحرار، بحث بعد في العرف بعدد واحد و باعه صفقة واحدة فالبيع ينحل إلى بيوع متعددة كإحلال الأحكام الاستعرافية حسب تعدد الأفراد إلى أحكام عديدة ويكون ذلك في الحقيقة ببيعان مستقلان وبهذا صحيحاً ما إذا باع شخص شيئاً فظهر بعضه مستحقاً للغير محكماً بصحته على طبق القاعدة وهكذا ما إذا باع أحد الشاة والحرير أو الحمر و الحل صفقة واحدة فإن البيع يصح في ما يملك ويبتل في غيره وكذا إذا باع مال غيره فاحار المالك بعضه دون بعض أو كان البيع لمالكين فاحار مالك بعض ولم يمس مالك البعض الآخر فإن البيع في جميع هذه الصور يصح في حر و يبتل في الحر الآخر والوجه في جميع ذلك هو إحلال اسم إلى بيوع متعددة لانه واحداً بحسب الاشياء لا في الحقيقة كأتحاد الحكم الاستعرافي بحسب الاشياء وتعدد في الحقيقة ومع عدم القول بالاحلال أو في الموارد التي لا يمكن القول بالاحلال فلا رجوعاً أصلاً للحكم بالصحة مطلقاً كما شق المصنف بل لا بد من الحكم بالبطلان فإن البيع يبيع واحد مع قص بعض البيع لا يصدى عليه أقباض المبيع كما أنه إذا غسل أحد رأسه لا يصدى عليه أنه غسل تمام بدنه بل ما لم يقبض اليأس تمام المبيع أي ثلاثة أيام بطل المبيع أو كان أساع له الحبار كما لا يخفى فافهم الشرط الثاني عدم قبض المبيع مجزئاً أو التمس، فقد ذكر المصنف أن هذا الشرط مجمع عليه نصاً و فتوى و مبني البعض كلا من نص بظاهر الأخبار المعتمدة بفهم أي بكر العباس القاصي الذي ذكر ذلك في رواية ابن الجراح (١) وهي أنه قال اشرب محملاً وأعطيت بعض الثمن و تركه عند

صاحبه ثم احتسب أياما ثم حثت الى باع المحمل لاحده فقال قد بعته
فصحك ثم قلت لا والله لا أدعك أو أفاصيك، فقال لى ترصى نأبى بكر بن
عبّاش؟ قلت نعم، فأبىه فقصصا عليه قصصا فقال ابوبكر يقول من تريد أن
أقضى بينكما بقول صاحبك أو غيره، قال قلت بقول صاحبي، قال سمعته
يقول من اشترى شيئا فحاج بالثمن ما بينه وبين ثلاثة أيام والأول بيع له

حيث أن مورد المحاكمة والسؤال عن أبى بكر هو مورد بحثنا وودحكم
فيه أبى بكر بعدم البيع واستعاد ذلك من قول الامام عليه السلام، بل ذكر
العصف أنه ربما استدلل بهذه الرواية بيحا للتذكيرة وفيه نظر.

أقول أن مع الإجماع على اعتبار قبض مجموع الثمن فى لزوم أوصاحته
فهو والأول دليل على ذلك، ولكن الإجماع المتعبدى لم يمت فانه قد استدلل
بعضهم كالذكره وغيره بالروايات نعتا لفهم أبى بكر بن عبّاش ومع تسليم
أن أبا بكر بن العبّاش رجل صحيح ثقة، ولكن فهمه ليس بحجة لما لعدم
كونه معصوما قطعاً وعلى هذا فإن قلنا بالانحلال كما قلنا فى طرف البيع
فيحكم بالبروم أو الصحة فى الحر، المقبوض وبالبطلان أو التزلزل فى الحر
الغير المقبوض وهذا هو الأقوى والأصح فيحكم بالبطلان فى الجمع كما عرفت
فى طرف المبيع وأما الصحة مطلقاً فلا وجه له أصلاً فافهم.

ثم انه لو قبض البائع الثمن بغير رضى المشتري فهل يحكم بسقوط
الاحبار أو بصحة البيع حينئذ لتحقق قبض الثمن فإن من شرائط صحة البيع
على المحتار أو من شرائط لزومه على المشهور هو عدم تحقق قبض الثمن فإذا
تحقق بأى نحو قد حصل الشرط أو أن هذا القبض كلاً قبض فإن الظاهر من
الاحبار هو تحقق ذلك بالاحتثار والرصا من المشتري كما قلنا بلزوم تحقق
اقتباس المبيع باختيار البائع ورضاء والا فيكون وجوده كعدمه.

نعم إذا ملك البائع المشتري من المبيع ولم يقبض المشتري ذلك فإنه

حيث جاز للبائع أحد الثمن من المشتري أى نحو كان ولو ما الحبر والاكراه
فانه حيث جاز على المشتري اقتباس الثمن ، وانما لم يقص ذلك عدوان
بخلاف العرق الاول فان أحد الثمن من المشتري يعمر اياه عدوان ولا يجوز
وان كان المال أى الثمن للبائع ولكن ما لم يعطى المبيع للمشتري أو لم
يمكته من المبيع ليس له شرعا أحد ماله والعروض أنه لم يقصه ولم يملكه
أيضا من ذلك

وبعبارة أخرى أن المستفاد من الأخير المقدمه أنه اذا لم يربط أثر
المبيع عليه وهو اقتباس البائع المبيع واقتباس المشتري الثمن فلا يجب لكل
مهما الاقتباس ولا يجوز لكل منهما الاخذ من الآخر بدون ذلك الاخرين
وجوب الاقتباس أو حوار الأخذ ، وبمعنى ان الطرف الآخر اما هو مشروط
بأقتباس أحدهما والا فلا يحرر وعد ذكر في الأخبار أنه لا يبيع ان لم يحن
المشتري الثمن ولم يقص البائع المبيع وطهر ذلك كون كل منهما محققا
برضا الآخر كما لا يخفى . وهذا بخلاف ما اذا تحقق الاقتباس من أحد
الطرفين فانه حيث يجب بربط أثر البيع عليه من الطرف الآخر أيضا وهو
واضح جدا .

ثم أنه اذا أخذ البائع الثمن بغير رضى المشتري ثم أجاز المشتري
فمن يكون ذلك موحا لصحة البيع أو سقوط الحصار أم لا فقوى أن الاجارة
قد تكون في صمن ثلاثة أيام وقد تكون بعدها وان كانت في صمنه فلا
شبهة في صحة البيع أو لزومه فان بطلان البيع أو كون البائع على خيار كان
مشروطا بان لا يحن المشتري الثمن في صمن ثلاثة أيام ومن الواضح أن
قبل انقضاء الثلاثة لما أخذ البائع يكون مثل محي الثمن كما هو واضح .
وعليه فلا ثمة ح في البحث عن أن الاجارة كاشفه أو بطله أى الثمرة
المقترنة على الاجارة بعد ثلاثة أيام وان كانت هناك ثمره أخرى .

وإن كانت الاحارة بعد ثلاثة أيام فعلى البعوض بالكشف وبحكم بصحة البيع أو بزمومه وذلك لأن الاحارة تكشف عن أن القصد إنما يحقق قبل انقضاء الثلاثة وقد عرفت أن الخيار كان مشروطاً بعدم حتى الثمن بعد الثلاثة كما هو واضح .

وعلى القول ببيع محكم بطلان البيع على السلب المحقق ويكون البيع دى خيار على المسهر . الا ان خيار الثمن إنما يحقق بعد ثلاثة أيام لدى كان موضوعاً شيوعاً بخيار البيع وهذا واضح لا شبهة فيه .

ثم هل الاحارة هنا كاسفة أو نافلة بظهر من العصف أن الاحارة هنا نافلة مع أنه ذهب في البيع العفوي الى الكشف المحكم وعليه فلا ملازمة بين المسألتين وهذا هو الحق فالقول بالكشف هنا لا يلازم القول بالكشف في هذه المسئلة أيضاً وبوضوح . لك أن البيع والشراء وكذا سائر العقود والانقابات أمور حقيب المؤنة لأن قوامها بالاعتبار لدى هو حبيب المؤنة فيمكن أن يتعلق بالامور السابقة فلا مانع في نفسه أن يبيع أحد دار نفسه قبل سنة بأن عسر كونهما منكاً لزيد قبل سنة وهكذا في بقية العقود فلا يرى العسر محذوراً في ذلك الا أن - يتعاضد لا يساعد العرف وأنه بعيد عن ادعائهم ومراكزهم ولا يعسر ذلك توجهه وعليه فيكون أدلة انقضاء العقود مصروفة عن ذلك فلا تشبهه أومر بالعقود ونحوه من أدلة لزوم الصحة محكم بانطلاق ولكن قد ذكرنا في بيع العفوي أن هذا الاعتبار يساعد أهمل العرف وأنه ليس بمعتمد عن مراكزهم . بل جرى عليه عملهم كثيراً فيكون مشمولاً للدالة الدالة على لزوم العقود وصحته كما هو واضح ولا شبهة في أن العرف يعتبر البيع إذا صدر عن غير العاقل وإذا صحته احارة العاقل حكم بصحته وزمومه لكونه مشمولاً للأدلة المذكورة .

وهذا المعنى أى اعتبار العرف البيع ونحوه قبل زمان الاحارة . لا

يحرى في التكوينياد لا معنى لكون الأمر التكويني انواع في زمان واقعا
في زمان آخر بالاعسار فان الأمور التكوينية لا تختلف بالاعتبار وعلما بقياس
الشمس أو الشمس في صم الثلاثة أيام الذي هو شرط للزم البيع على المشهور
أو صحته على المحار أمر تكويسي فهذا الأمر التكويني لا بد وأن يحقوى
صم الثلاثة فلو تحقق بعد ثلاثة فلا يكون موحيا للصحة أو للزوم ولذلك
ما اذا لم يتحقق أصلا وعليه فادأ أحد البائع الشم في صم الثلاثة بعير
رضى المشتري فهو كالمص فلا يكون موحيا لصحة البيع أو لزومه والمفروض
أنه أمر تكويسي فلا يختلف بالاعسار فلا يكون موحيا في صم الثلاثة بالاحارة
بعد ثلاثة أيام . فيكون الكشف نعو فلا ماع من . يقول ناسط هنا كما
ذهب اليه المصنف وح فبحكم بطلان البيع على المختار وينوب الحيار
للبيع على المشهور لحقى العيص من حسن الاحارة كما هو واضح .

ثم ان هنا شيء لم يتعرض المصنف . وهو أنه اذا انعكس ما ذكرناه
بأن أحد المشتري الشم من البائع دون أنه بأن سرقة منه أو أحده منه
قهرها وكرها من غير أن يقصه الشم أو مكه منه ثم أحرار البائع ذلك بعد
ثلاثة أيام فعلى القول بالبطلان كما احترأه فلا شبهة في ظهور الثمرة
هنا فانه على القول بالنقل بحكم بالبطلان وعلى القول بالكشف يحكم
بالصحة بعين ما ذكرناه في طرف المشتري وأما على مسلك المشهور فالظاهر
أنه لا يترتب عليه ثمر الكشف والنقل ولعل المصنف لأجل ذلك لم يعرضه
لأنه ذهب الى صحة العقد مع الحيار دون البطلان والوجه في ذلك أن
الحيار هنا للبائع فادأ أحرار العيص فان فلما بالكشف فلا شبهة في صحة
البيع لتحقيق شرطه على العرض وعلى القول بالنقل فان البائع وان كان
يقص المبيع من حسن الاحارة ولكنه سقط الحيار بذلك فان احارها بقص
السابق اسقاط للحيار كما هو الظاهر . ولا يرد علمه بقص ما المشتري

اليه بالاحارة فاعطاء مال الناس اليه لا يكون موجبا لسقوط خياره فانه يقال ان المال ولو كان للمشتري ولكن لم يكن له حق الاخذ بدور اذن البايع فاما أحده بدون اذنه فاجاره البايع يكون ذلك كالتسليم بالالتزام عن سقوط خياره والا فلم يجر القصد وليس من المتعارف ان يجر القصد و يبقى خياره الى مدة كما هو واضح .

الشرط الثالث أن لا يشترط المشتري على البايع تأخير الثمن والآ فلا خيار بتأخير الثمن والوجه في ذلك أن الأخبار المتقدمة منصرفة عن هذه الصورة وذلك لأنها موجهة الى عرض أن يكون للبائع حتى مطالبة الثمن لكي يترتب عليه أمّا اذا لم يحى ما لثمن فله الخيار ان المشتري لم يعرض بوطيفته ، وأما اذا اشترط ذلك المشتري على البايع فانه ليس للبائع الخيار كما لا يخفى فافهم .

الشرط الرابع أن يكون المبيع عينا أو شبهه كصاع من صبرة نص عليه الشيخ في المبسوط وهو ظاهر كثير من الفقهاء على ما في المتن و ذكر المصنف أن هذا الخيار أي خيار تأخير الثمن محتص بالعين الشخصية فلا يجرى في المبيع الكلي وقال ان كلمات الفقهاء 'موردها ذلك وكك معاود اجماعهم فانه محتصه بالعين الشخصية فلا تشمل المبيع الكلي كما لا يخفى .

وأما حديث في الصرر فهو أيضا محتص بالشخصي لأنه المصون على البايع قبل الفسخ فيتنصرر بمصماه وعدم حوار التصرف فيه وعند موصول بدله اليه بخلاف الكلي فانه لا تلف فيه ليكون دركه على البايع وينصرر من ذلك ثم ذكر النصوص مرويتا (١) ابن يعطين وابن عمار مشمسان على لفظ البيع

المراد به المبيع والوجه في إطلاقه على المبيع فبين المبيع هو كون المبيع معرضا للمبيع ولا مناسبة لإطلاقه على الكلي لعدم صحة كونه معرضا للمبيع ولا يصح هذا الإطلاق فيه فلا تشمل الروايات على الكلي

وأما رواية الراراه فهي أيضا ظاهرة في المبيع الشخصي ولا تشمل الكلي وذلك لأن قول المائل فيها: يخرج يسرى من الرحن يمنع ثم يدعه عنه، فيقول حتى أنك تنعمه قال: إن جاء منها بينه وبين ثلاثة أيام ولا يبيع له. ظاهر في المبيع الشخصي فإن المصاع طهر في ذلك وكذا قوله ثم يدعه فإن المصاع لا يمكن في المبيع الكلي، كما لا يخفى

وأما رواية أبي بكر بن عيسى من يسرى شيئا فإن إطلاقه وإن شمل المعين والكلي كليهما إلا أن الظاهر من لفظ السي، الموجود الخارج عن الواضح أن الكلي مبيع ليس موجوبا خارجيا والوجه في ذلك هو أن السي، محار مشهور في الأمور الخارجية ولا يحتاج في إطلاقه عليها إلى الغرض الخارجية كما لا يخفى هذا حاصل ما ذكره المصنف ولكن جميع ما ذكره مورد للمعاصرة، أما ما ذكره من ظهور كلمات الفقهاء في الشخصي وإحصاء موافق إحصائهم بالمبيع المعين الخارجي فهو واضح الإطلاق فيه وإن كان يمتد إلى بعضهم مسلما كعبارته السي في مبسوط وأنها ظاهرة في ذلك ولكن لا شبهة في صراحة عبارته بعضهم أيضا في المبيع الكلي، كما لا يخفى. بل نسب الشهيد (ره) إحصاء الحكم بالعين إحصاءه إلى الشخص فمعلم من ذلك أنه لم يزل ذلك غير الشيخ و من تعدد فضلا عن اتفاق كلهم أو إجماعهم على ذلك فلو كان هذا إجماع لم يذكر الشهيد (ره) ذلك و واضح أن الشهيد مصدر في مهم كلمات الفقهاء

بل قس به لسان يعقبا ، ولو سلم اختصاص كلمات المشهور بهم بدلت
فانه لا يصل الى حد الاجماع بعد كلام الشهد ، ره .

و اما حديث في الضرر فقد ذكرنا أنه لا يثبت لخيار فلا يكون دليلا
على المطلب وعلى عدم ركونه دليلا على الخيار فلا شبهة في شموله على
المبيع الكلي أيضا وذلك لما عرفت أن الضرر هنا يكون من جهة ثلاث
الاولى الضرر من جهة ثلث المبيع والثانية من جهة حفظها لئلا يفسد
حوا ، بضرر فيه وهذا من الجهتين لا تحريان في المبيع الكلي ولثلاثة أن
يكون الضرر من جهة أن عدم اعطاء المشترى للمبيع ضرر عليه لا شبهة
أن هذه الجهة تحرى في صورتي كون المبيع محصيا أو كائنا كما هو واضح ،
على أن ذلك قد عرفت أن لا ضرر ليس دليلا على ثبوت خيار التأخير للمبايع و
دعوى أن عدم دفع الثمن إلى البايع من ترك المفعلة كما يوهّم لا من الضرر
دعوى جراحية كما هو واضح و أما الروايات فلا شبهة في ظهور روايتي أن
يعطى و أن عدم في البيع الكلي فإن المراد من البيع فيهما هو المبيع كما
استظهره العصف من جهة أن قول السائل فلا يقصد في روايه على من
يقطع و قول الامام عليه السلام من اشترى بيعا من روايه من عمار صريح في
ارادة المبيع من المبيع فانه لا معنى لبعض البيع وكذلك قوله عليه السلام
اشترى بيعا فانه أيضا لا معنى لسراء المبيع وهذا واضح لا شبهة فيه الا
انه لا وجه لاستظهاره اختصاص الروايتين بالشخص من جهة أن يعطى المبيع
اما أطلق على المبيع من كون المبيع معرضا للمبيع فلا معرضه في الكلي و
ذلك لأنه يريد عليه أولا أن التوجه في إطلاق البيع على المبيع ليس هو ما
ذكره العصف ، بل من جهة ما يؤل إليه و أنه حيث يؤل المباع مبيع و
يعرض عليه البيع فلا أطلق عليه البيع كما يقال من قتل قتيلا فله عليه وفي
قوله تعني اني أرى أعصر حمرا و غير ذلك من الموارد التي يصح الاطلاق

فيها باعتبار ما يؤل إليه .

على أنه يصح المعرصة في الكلّي أيضا فإن الكليات الدمية قابضة للمعرصة على البيع ، بل غالب البيوع من هذا القبيل كالبيوع الواقعة بين التجار فإن معاملاتهم بالبيوع الكلية فاسم عقد وفي حجراتهم يبيعون و يشتررون كلياً .

وعلى الحمله مظهر المبيع أعم من الكلية و الشخصية كما هو واضح في كفاية هاتين الروايتين في شمول الحكم للكلّي عني و كما يفوز لم تكن الروايات الاخر ظاهرة في الكلّي كما لا يحصى ، و أما صحيحة زرارة فالمنع المذكور فيها في قول السائل كلفظ المال و الماء من المعاهيم الكلية فلا وجه لدعوى اختصاصه بالعين الشخصية و أما دعوى اختصاصه بالشخص من جهة قوله و يدعه عنده فمضوع فانه بمعنى الترك مراده السؤال من السائل اشترى ما عا و بركة عند البايع ، ولا شبهة في صدق ذلك على الكلّي ، بل كثر اطلاق ذلك في الثمن فانه يقال انه باع و لم يأخذ الثمن ، بل تركه عند البايع حتى مع التصريح بكون الثمن كلياً يصح هذا الاطلاق و مع ظهوره في العين الشخصية فلم يدكر ذلك في كلام الامام عليه السلام ليكون موحياً لتقييد الحكمواختصاصه بالشخص حيث يلزم رفع اليد بها عن الروايتين المتقدمتين أيضا مع ما لا امر فلا ظهور لهذه الرواية في الكلّي و لكن ليس له ظهور في معنى الحكم عن المبيع الكلّي و عليه فتكفينا الروايتان المتقدمتان كما هو واضح

و أما رواية أبي بكر عتّاس أولا أسما صعيقة السد ، و ثانيا - أنه لا شبهة في شمولها للمبيع الكلّي و الشخصى لأن الشئ من المعاهيم العامة يطلق على جميع الاشياء ، بل لا شئ أعم منه لا طلافه على الواجب و الممكن و على الأمور الاعتبارية و الأصلية كما هو واضح .

ولا شبهة ان الكلّي قبل تعلو الاعتبارية و كونه مبيعا و ان لم يكن

شيئا و لكن يطلق عليه الشئ بعد تعلق البيع به كما هو واضح فـكـوـن مشمولا للحدث وقد ذكر لعدم شموله على الكلى وحدها الاولى ان الشئ عبارة عما هو مشئ وجوده فلا يطلق على غير الأمور الوجودية لكونه مساويا للوجود فلا يشمل الكلى ولا يطلق الشئ عليه وفيه أن هذا إما هو فى اصطلاح الفلاسفة والا فلا شبهة فى اطلاق الشئ على جميع الاشياء الوجودية والعدمية و سلب الشبهة فى بعض الموارد، وعن الأمور العدمية باعتبار عدم المحمول كما فى قوله تعالى يحسنه الظاهر ما وادى حاء لم يحد شيئا أى لم يحد شيئا وهو الماء الذى يطلبه والا كان هناك شئ قطعاً فلا أقل من الزاى حتى لو وحد عند كبراً أيضاً يقال لم يحد شيئا لأنه كان فى صدور الماء، وقد عرفت أن الشئ من المفاهيم العامة يشمل جميع الاشياء الوجودية والمعدومة ولا شبهة أن الكلى الذى تعلق به البيع واعتبار العقل الشئ ثابت فى ذمة البائع، كما لا يخفى .

الوجه الثانى : ما ذكره المصنف من العراق لفظ الشئ عن الكلى الى الموجد الخارجى . بحيث صار محاراً مشهوراً لا يحتاج فى اطلاقه الى القرائن .

ومنه أنه لا وجه لهذه الدعوى، فانه بعد تسليم اطلاق الشئ على جميع المفاهيم حتى الواحد وجميع الاشياء الوجودية والمعدومة ما لا اعتبار برب أى موجب للإصراف كما لا يخفى على أن لازم كلام المصنف أنه لو روي النهى عن بيع شئ مثلاً فى وقت كبوم الجمعة فلازم ذلك عدم شموله بالبيع الكلى لمعامل أحد معاملة كلفة لا يكون ذلك محرمة . على أنه لو أعصاع جميع ذلك و سلمنا ظهور هذه الرواية الضعيفة فى البيع الشخصى و لو بصحة لا بصرف ولكن لا يوجب . لك رفع اليد عن الرواسين الاولتين فى الكلى كما تقدم ، فافهم .

قوله ثم إن هذا أمراً قبل باعتبارها في هذا الخيار أنون وقد كرت
هذا أمور بخلاف أسها معتبره في هذا الخيار .

الاول عدم الخيار لأحدهما . أولهما حال في اسحير ولا خيار للناس
لو كان في البيع خيار لأحدهما وفي السرائر قد الحكم في عنوان المسئلة
بقوله . ولم يشترط خيار لهما أو لأحدهما . وقد أنكر المصنف اشتراط هذا
الخيار بكونه مشروطاً بهذا الشرط على وجه الإطلاق . وإن كان المراد من
الخيار المشروط عدمه في هذا الخيار هو خيار الشرط أم خيار الحيوان أم
غيرهما . والوجه في ذلك هو عدم الدليل على اشتراط هذا الشرط . كما هو
واضح .

ثم وجه هذا القول بأمرين . الأول سح صم أحدهما إلى الآخر اشتراط
خيار التأخير بهذا الشرط أي بعدم الخيار لأحدهما أولهما
الاول أن النصوص الواردة في مشروعته هذا الخيار كلها منصرفة عن
ذلك . لأنه إنما ثبت في حق من له حق المطالبة . لا دل ماله من الآخر ومع
اشتراط التأخير لم يثبت له حق المطالبة . ولا أن وطبقه من له الخيار وحسب
التسليم . بل له أن ينقص وله أن لا ينقص كما هو واضح .

الامر الثاني أن من أحكام الخيار أنه لا يجب على من له الخيار اقتصاص
الثمن أو المنع من الطرف الآخر . كما في التذكرة . حيث قال إنه لا يجب
على البائع تسليم المبيع ولا على المشتري تسليم الثمن في زمان الخيار ولو
تسّم أحدهما بالتسليم لم ينظر خياره ولا يحجر الآخر على التسليم وصم
أحد الأمرين إلى الآخر يسح أن من له حق تأخير العوض وعدم اقتصاص
الطرف الآخر بحيث له أن يؤخر الاقصاص حتى لا يشب عليه خيار التأخير
لانصراف الأدلة عن ذلك .

والحاصل أن من له الخيار كأنه شرط على الآخر تأجيل العوض فلا

ثبت عليه خيار التأخير

وقد أحاط عبد المصنف على فرض تسليم المتقدمين حيث قال وفيه تعدد تسليم المتقدمين فإن كلامه هذا ظاهر في أنه لا يستلزم المتقدمين .
وحاصل حواشه على فرض تسليم المتقدمين النقص بخيار المجلس و
خيار الحيوان وقال إن لازم ذلك كون صدق ثلاثة من حسن يتفرق في خيار
المجلس وكون هذا الخيار مختصا بعسر الحيوان مع إقامتهم على ثبوته فيه
كما يظهر من المختلف وإن ذهب الصدوق إلى كون الخيار في الخيار يقعد
شهر لا أنه قول احتج به بعد الصدوق للشر الحاضر .

ثم حيث أنه ما من معاملة إلا وقد ثبت فيها خيار للمجلس إلا ما شذ
و ندر ، فلذا لو خص خيار التأخير بغيره لم يحمل الأخبار الواردة فيه على
مورد نادر ، فلذا ذكر المصنف أنه يلزم أن يكون خيار التأخير في ذلك بعد
التفرق وأما لو قلنا باحتصاص ذلك بغير موارد خيار الحيوان فلا يلزم فيه
المحدود المذكور ، ولذا نقص المصنف بأنه يلزم اختصاص ذلك بعسر خيار
الحيوان كما هو واضح .

وقد أشكل شحنا الأساذ على ما ذكره المصنف وتسليمه ذكره العلامة
في التذكرة وابن ادريس في السرائر وقال كلنا المتقدمين مع لائت من
تسليمهما أحدهما أن من له حق التأخير لا ثبت عليه خيار كما هو واضح
و المقدمة الثانية هي أن من أحكام الخيار عدم وجوب التسليم و
الاقباص .

أما المقدمة الأولى . فلأن الأخبار مصروفة عن حار له التأخير وليس
موصفا بلاتبار لأن الظاهر من تلك الأخبار هو أن الائتان بالثمن كان
لأرما حيث قال عليه السلام لم يقبض الثمن أو إن جاء بين ثلاثة أيام ولا
للبيع الخيار وأما مع ثبوت خيار التأخير له فلا محال لثبوت الحكم كما لا
يحتج بإقامتهم .

وهذه المقدمة مما لا شبهة فيها ، بل ذكر المصنف في الشرط الثالث أن الخيار منصرفة عن صورة اشتراط التأخير ولفظ أن خيار التأخير إما جعل لمن كان له المطالبة ولم يكن لآخر حو التأخير بل كان موطفاً لا داءً ، وأما المقدمة الثانية فقد أشكل عليه شحنا ، لا ساد من أن له لا يجب عليه التسليم وتوضيح ذلك أن ما في المعاملة على التسليم والتسلم والتسليم والتسليم في مقرر النص والافاض من الشروط الصفة التي لترتبها المتعاقدان في متن العقد فمرجح كون العقد خيارياً إلى أنه بجميع ما تضمنه من الشروط الصفيه أو الصريحة غير واجب الوفاء ، فكما لا يجب الوفاء بفرض العقد كذلك لا يجب الوفاء بما في صفة من التعهدات الصفيه . بل الصريحة غير لازمة الوفاء ، فلا يجب التسليم والتسلم في العقد الخيارى وعليه فلا يحرق فيه خيار التأخير وهذا المعنى قد التزم به المصنف في أحكام النص حيث ذكر الأردبيلي أن من ظلم على أحد ولم يسلم المبيع الذي باعه منه يسر للآخر مع تسليم الثمن فانه أيضاً معصية واحاب عنه المصنف بانه اذا منع البائع من التسليم ولم يشتري أيضاً لا يجب تسليم الثمن نعم قد انكر المصنف ذلك هنا وفي أحكام الخيار ثم ذكر أن هذا الخيار لا ينافى خيار المجلس لآفى مرض نادراً بل بقاء في مجلس العقد إلى بعد ثلاثة أيام لسحق و نحوه وج نلترم أيضاً بعدم خيار التأخير .

وأما خيار الحيوان فهو أيضاً لا يمنع عن هذا الخيار فان عاينها يمكن أن يلتزم به ويستظهر من الأدلة من مناسبة الحكم والموضوع أن يكون التأخير عند انقضاء الثلاثة بعمر حق فالواجب أن لا يكون له خيار في هذا الحال وأما قبله أو بعده فلا وجه للالزام به بلا اشكال ، فلا ينافى اعتبار ذلك مع ما في المختلف من الاتفاق على ثبوته في الحيوان

نعم بقي هنا شيء وهو أنه لو اضمع خيار التأخير مع خيار الحيوان

لزم بعدد السبب مع كون المسبب واحدا فهذا لا محدود عنه كما في تعبير شيخنا الاستاذ مزاحم أقول أما ما ذكره من أن مطلق الشروط الصميه و الصريحة ليس بواجب الوفاء في العقد الحيارى ومنها التسليم والتسليم فيرد عليه أن هذا إما يتم سواء على كون دليل اللزوم هو الأمر بوجوب الوفاء على العقد وكان المراد من ذلك هو تبيين الأثر عليه و يكون المراد من وجوب الوفاء هو الحكم التكليفي على ما ذكره المصنف وعليه فيقال أن ترتيب جميع آثار العقد عليه إما يصح مما إذا لم يكن العقد حياريا والآ فلا يجب ذلك كما هو واضح ، وقد ذكرنا في محله أن معنى الوفاء هو الإسهاء والوفاء بالعقد هو إسهاءه وإتمامه وحيث لا يناسب لنا لوجوب التكليفي فيكون الأمر به إرشادا إلى أنه لا يحل وأنه لازم ، و ذكرنا أيضا أن من أدلة اللزوم ما دل على حرمة التصرف في مال الغير بدون إدارته وأنه يحرم أكل مال الناس بعسر تجارة عن تراص ، وغير ذلك مما شبهه أنه إذا تحقق البيع وحصل النقل والانتقال فيكون الصنع ملكا للمشتري والنقل ملكا للبائع فيحرم لكل منهما التصرف في الآخر بدون إدارته لأن حرمة مال المسم كحرمة دمه وأنه لا يجوز لكل أحد أن يتصرف في مال غيره بدون إدارته ولا يفرق في ذلك بين كون العقد حياريا أم لا ، نعم من لا يريد أن يستلم العوض في المعاملة مع كونه ذي خيار مسح المعاملة ثم لا يستلم العوض كما هو واضح وأما ما ذكره من أن المصنف ذكر ذلك في أحكام القرض وهو موعولان ما ذكره في البعض لا يمس بالمقام فإنه مبني على أن من الشروط الصميه في العقد أن يستلم كل من المتعاملين العوض من الآخر ومع خلفه أحدهما يجوز التحلف للآخر أيضا كما هو واضح ، وهذا غير كون من به الحصار ، لا يجب عليه التسليم كما هو واضح ، وأما ما ذكره من أنه لا ينافي خيار الحيوان لأن اللزوم أن لا يكون أدء النفس مأخرا من الجزء الذي ستمه لثلاثة عيس

معيين وذلك لأن مقتضى الظاهر من روايات الباب أنه يجب على المشتري أن يسلم الثمن، لا أنه قد أمهل الشارع للمشتري في ضمن الثلاثة بالنسبة إلى ثوب الخيار للبائع فبحرّد انتهائه ينش الخيار لبائع أو يبطل البيع كما هو واضح فلا يحتاج إلى التأخير في إلا الذي في الثلاثة و سعيه أخرى أن الروايات قد دلت على أن المشتري إن شاء بالثمن ما بين ثلاثة أيام عنها والآ فلا بيع والظاهر من ذلك أن الثلاثة إنما هي أيام بالنسبة إلى ثوب الخيار للبائع أو لعدم بطلان البيع كما هو واضح . ولا ينافي ذلك بوجوب تسليم الثمن في الثلاثة أيضا وأما ثوب الخيار فليس مشروطا بالتأخير عن الجزء الذي سم به الثلاثة بل في نفس التأخير يثبت الخيار للبائع كما لا يخفى .

ثم أنه قد قصر بين ثوب الخيار للبائع من جهة أخرى فسقط معه هذا الخيار وبين ما كان الخيار للمشتري فلا وجه لسقوطه وقد أقام عليه وجهين -

الأول أن خيار التأخير شرع لدفع صرره وقد اندفع صرره بغير خيار وأجاب عنه المصنف بأن صرر الثلاثة بعد الثلاثة لا يندفع بالخيار في الثلاثة وكان المصنف فهم من كلام المفصل أنه اشترط عدم ثوب الخيار للدفع بعد الثلاثة ولذا أجاب عنه بأن الصرر بعد الثلاثة لا يندفع بالخيار في الثلاثة ولكن بظاهر أن كلام المصنف ما ظر إلى اشتراط عدم ثوب الخيار للبائع بعد الثلاثة وعليه فسقط الصرر بغير خيار التأخير فبصح كلامه كما هو واضح فلا يرد عليه ما ذكره المصنف، نعم يرد عليه أن هذا الوجه منبى على كون مدرك هذا الخيار هو دليل على الصرر فإنه يشترط في ثبوته أن لا يثبت خيار آخر للبائع وأما إذا كان مدركه غيره فلا سم ما ذكر المفصل .

الوجه الثاني المصوغ والعناوى تدل على لزوم البيع في الثلاثة

عبر عن هذا الخيار بغير صورة ثوب الخيار له فإن الظاهر من هو سهم عليهم
 السلام أن حاء بالثمن ما بين الثلاثة و إلا منه الخيار أن البيع لا رمى ضمن
 الثلاثة ما إذا كان للبائع خيار في ذلك لا يكون البيع لا رما . فلا يكون هذه
 الصورة مشمولة بالأحكام كما هو واضح ، وعلى هذا فلا يكون هذا الخيار ثانيا
 في مورد خيار الحيوان وأورد هذا الفصل على نفسه بأن التأخير للخيار
 ولا يتعد الحكم بسببه . يعنى أن الخيار هنا حكم ثابت للبائع ولا يكون
 معيدا بسببه وهو التأخير بحيث يكون البيع لا رما باستثناء من هذه الجهة
 معط لا يمانى ثوب خيار آخر للبائع كما هو واضح . بل الثابت هو طبعي
 الخيار اثبات للبائع كما هو واضح والعرض بين هذا الوجد ولوجه السابق
 أن الوجه السابق ليس باطنا إلى لزوم البيع في الثلاثة بخلاف هذا الوجه
 ولكن يرد عليه أن الظاهر من الروايات أن المسرى إذا حاء بالثمن ما بين
 ثلاثة أيام فهو ولا فله . الخيار فالظاهر من ذلك أن الاتيان بالثمن في
 الثلاثة يوجب على خيار التأخير ، ولا يمانى ذلك ثوب خيار آخر للبائع غير
 خيار التأخير ، وليس هذا من مضمون عقد الحكم بسببه . بل الثابت هو طبعي
 الخيار . ولكن يكون البيع لا رما باستثناء هذا الطبعي من هذه الجهة معط
 ولزوم البيع من هذه الجهة لا يمانى ثوب خيار آخر للبائع من جهة آخر كما
 هو واضح . ومن هنا لا يمانى هذا الخيار ثوب خيار المجلس فانه مع أن
 لا رم . لوجه الثاني عدم ثوب خيار المجلس أيضا في ضمن الثلاثة
 قوله ومنها بعدد المتعاقدين أمول عدد ذكر المصنف وحسين
 لاحتصاص الخيار بصورة تعدد العاقد :

الاول احتصاص النص الوارد في العام بصورة تعدد .

والثاني أن هذا الخيار ترتيب بعد خيار المجلس وخيار المجلس باق

مع اتحاد العاقد الا مع اسقاطه .

أما الأول ولأنه لا شبهة في أن الظاهر من النصوص الواردة في
الانعام وإن كان هو تعدد المتعاملين ومن بيده العقد أي المالكين أو من
يكون باراً مبررة المالك من الولي والوكيل المعوض، ولكن لا ارتباط له
بتعدد العاقد بوجه، بل يعكس ذلك مع الحادة أيضاً، فانه بمبررة الآلة
فقط ليس له إلا احراء العقد كما هو واضح، وبعبارة أخرى أن الماظم في
ذلك هو عدم الاقصاص والعرض ولا اشكال في صورته من المالكين مع الاتحاد
العاقد من قبلهما فاصل توهم اشتراط تعدد العاقد في ثبوت خيار التأخير
لعموم حص وعطف ما حذر.

وأما الوجه الثاني فقد يافت منه المصنف من حيث الصعري من أنه
قد عرفت أنه غير ثابت للوكيل في محدد العقد، وعلى تقديره فيمكن إسقاطه
واشتراط عدمه، نعم لو كان العاقد ولما يبدء العوضان لم يتحقق الشرطان
إلا ولا أن أعني عدم الاقصاص والعرض وليس ذلك من جهة اشتراط التعدد
ولكن الظاهر المناقشة في الكبرى أيضاً بأنه لا دليل على كون خيار
التأخير بعد خيار المجلس غاية الأمر أن خيار المجلس في الأغلب يبقى
إلى ساعة وساعتين أو أقل أو أكثر ولا يبقى إلى الثلاثة أيام حتى يجتمع
مع خيار التأخير ولو بقي المجلس إلى الثلاثة مع عدم تحقق القبض والاقصاص
نكان خيار المجلس مجتمع مع خيار التأخير كما هو واضح.

قولهم منها أن لا يكون المبيع حيواناً أقول من جملة الشروط لثبوت خيار
التأخير أن لا يكون المبيع حاربه، بل حيواناً مطلقاً فإن المحكوم على الصدوق
في المبيع أنه إذا اشترى حارية فعلاً أحيث بالثمن، فإن جاء بالثمن فيها
بيمه وبين شهر، وإلا فلا بيع وظاهر المحلف نسبة الخلاف إلى الصدوق
في مطلق الحيوان، ولكن الظاهر أن الصدوق اليرم بذلك في خصوص الحارية
في أنه ذكر في الفقيه أن الخيار في ما يفسده بيومه بعد يوم وفي غيره إلى

ثلاثة أيام أن جاء بالثمن ما بين ذلك والا فله الخيار ثم ذكر خصوصاً إيجابه
وذكر أن الخيار فيها بعد شهر ولم يذكر في القصة أيضاً إلا ذلك مما
حكى عن المختلف من سنة ذلك إلى الصدوق في منطق الحيوان لا يفهم
له وجهها .

وكيف كان مذهب المشهور إلى عدم الاشتراط بذلك الشرط وحالف
فيه الصدوق استناداً إلى رواية علي بن يقطين وقد أسكل على الرواية
بوجهين .

الاول من حيث السند فانه حكى عن العلامة في المختلف أن الرواية
ضعيفة ولكن لا يفهم لصعف الرواية وجهها وقد اعترف باعتبارها صاحب
الجدائي وصاحب الخواهر وقد عرفت أنه ذهب الصدوق إلى ثبوت
الخيار للتبايع في إيجابه بعد شهر وقد ضعف العلامة عن هذه الرواية
وكن لا يرى وجه ضعف العلامة أي شيء فإن مما رواه ابن أحمد هم رواها
الصدوق عن ابن فضال عن علي بن رباط عن زرارة أو عن رواه كما في الوسائل
أو عن رواه كما في الواسطي . وهذه الرواية على تقدير عدم الإرسال فهي
ضعيفة لعلي بن رباط وروايته الثانية قد رواها في التهذيب . عن محمد
بن أحمد عن يحيى عن أبي أسحق عن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة
عن علي بن يقطين وهذه الرواية معسرة أما غير أبي أسحق فواضح وأما أبي
أسحق فهو أن كان مشتركاً مع أشخاص عديده ضعاف وثقات . ولكن الأشهر هو
أبراهيم بن هاشم على أنه سفل عن أس بن أبي عمير وسفل عنه محمد بن أحمد
بن يحيى وغيرهم أكثرهم من أصحاب الصادق والناظر (عليهم السلام) ومن
هو من أصحاب الهادي ع . لم سفل عنهم محمد بن أحمد وأما إبراهيم بن
مهران فلم سفل عن ابن أبي عمير . على أنه أيضاً معتبر فراجع كتب الرجال
الثاني اعراض المشهور عن العمل بها فانهم لم يعملوا بها ، بل لا

يسبب العمل بها الآ إلى الصدور ولا سببه ، اعراضهم عن العمل بالرواية
 يوجب وهنها و لعل مراد العلامة من الضعف هو ذلك فانه لم يبعد الضعف
 بكونه في السند بل ذكر أن الرواية ضعيفة ولا شبهة أن اعراض المشهور
 عندهم يوجب الوهم فيكون الرواية ضعيفة بالعرض لا بالكلام

و يرد عليه أولا الاشكال في الضعفي حيث لم يعلم اعراض المشهور عن هذه
 الرواية بل يحتمل أن يكون عدم علمهم بها من جهة أنهم جعلوها على بعض
 الوجوه بأن يكون محمولة على صورة اسراط المعنى بالشمس إلى شهر ، .
 كلاما في صورة عدم انماض الصنع كما تقدم وليس في هذه الرواية عدم
 انماض الحارثة حتى لا يمكن رفع اليد من ظاهرها وان فلا بأس من حملها
 على صورة اشراط تأخير لشمس إلى شهر في ضمن العقد ، والأقله الحيار أو
 يمكن أن يكون عدم علمهم بها من جهة حملها على اسحاب الصبر بعد
 ثلاثة أيام إلى شهر وعلى هذا فم يشب اعراض المشهور عنها ليكون موحدا
 للضعف كما هو واضح

وثانيا الاشكال في الكسرى وهو أن اعراض المشهور عن الرواية لا
 يوجب وهنها كما أن علمهم بها لا يوجب الاعتبار ، وقد تقدم ذلك مرارا
 وقد مضاه في علم الأصول وعلى هذا فلا وجه لرفع اليد عن هذه الرواية
 وقد حملها المصنف على الوجوه المتقدمين ولكنها بعيد خصوصا الحمل
 على الاسحاب ، فلا بد ح من العمل بها في خصوص الحارثة كما عمل بها
 الصدوق ره فظاهرها ثبوت الحيار للمابع في بيع الحارثة بعد شهر سواء
 اقتبسها من المشرك أم لا لا لاطرافها ولا وجه لتفسيدها بصورة الانماض

وعلى الحمله بحيث أن النص وارد في خصوص الحارثة فيكون احص
 من الرواية المقدمة فيكون مقيدة لها وقد ينوهم أن السبب بينها وبين
 الروايات المقدمة هي العموم من وجه حيث أن هذه الرواية أحص من حيث

الموضوع هو الحارية و الروايات المقدمة أعم من الحارية وغيرها وإن هذه الرواية أعم من حيث انقباض المبيع و الروايات المقدمة باطره الى خصوص انقباض المبيع و يقع المعارض في مورد الاحتجاج و هو صورة الانقضاء هناك هذه الرواية تدل على ثبوت الخيار بعد الشهر و الروايات المقدمة تدل على ثبوت الخيار بعد الثلاثة أيام و حاشيئة محكم بالساعات ، وبكى الظاهر ان هذا اسوهم قاسم .

أولاً : أن النسبة بينهما وبين الروايات المقدمة إنما ملاحظ من حيث الموضوع ولا شبهة أن هذه الرواية أحص من حيث الموضوع من الروايات المقدمة .

و ثانياً على تقدير لحاظ النسبة بينهما من حيث الموضوع والحكم معاً أنه لا يمكن الحكم بالتساقط في مادة الاحتجاج من المبدأ أن يكون الخيار في صورة الانقضاء بعد شهر و في صورة عدم الانقضاء أن لا يكون للبائع خيار أصلاً ، وإن فلا بد من ترجيح هذه الرواية على مذهب المعارض و هذا واضح جداً .

ثم ان الظاهر من قولهم عليهم السلام فان جاء بالشئ ما من ثلثة أيام والآله الخيار أى للبائع أن مدته الثلاثة من حين العقد و بوهم أنه من حين الفرق بحيث تكون مدة العسة ثلاثة أيام خلاف الظاهر من الرواية

في مسقطات خيار التأخير

مسئلة بسط هذا الخيار بأمور ، أقول الأول اسقاطه بعد الثلاثة ، و هذا لا شبهة فيه ، بل لا خلاف فيه أيضاً ان لا محدودية بوجه أصلاً ، وأما سقوطه بالاسقاط في الثلاثة فأشكل فيه انصف من أن مدركه دليل على الضرر و هو

حاصل بعد الثلاثة فلا سبب له قبلها و من أن العقد سبب الخيار فكفى وجوده في اسقاطه بوجود المفتى ، والامر أسكل فيما اذا اشترط سقوطه في ضمن العقد ووجه الأشكالية أن المفتى الذي هو العقد كان موجودا في اسقاطه بعد العقد و قبل الثلاثة و لكنه معنى هنا لعدم تمامية العدد بعد كما هو المعروض و أيضا ذكر المصنف أن السقوط لعلة من جهة عموم أدلة اشروط و بشكل على عدم حوار اسقاطه في الثلاثة بما على أن السبب في هذا الخيار ، هو الصرر الحادث بالأخير دون العقد ، فان اشترط اسقاطه بغيره ما يقلل الاسقاط بدون الشرط ، ولا بوجوب سرعة سقوطه ما لا يشرع اسقاطه بدون شرط ، عليه فان كان هناك إجماع على السقوط بالشرط فهو و الا فليطرحه محال واسع لعدم شمول أدلة الشرط لمثل هذا الشرط كما هو واضح .

وقد يقال بحوار شرط السبب أن يشترط السقوط بعد الثلاثة .
 وفيه أن كان المراد هو اشراط السقوط بعد الثلاثة فلا سبب و هو يذهبى البطلان اذا لا موجب لسقوطه فلا سبب .
 و ان كان المراد من سقوطه بعد هذا بالاسقاط قبل الثلاثة بحيث يمتشي من الآن سقوطه بعد الثلاثة فيعود المحذور ، فانه من قبيل اسقاط من لم يجب .

أقول قد ذكر المصنف في خيار المجلس حوار الاسقاط في مثل هذه الموارد من جهة وجود المفتى وقد ذكرنا أن عدم حوار اسقاطه ما لم يجب ليس مدلولاً لدليل لفظي بل اما هو من جهة الإجماع على بطلان التعليق في العقود و الا فلا استحالة عقله هنا ، بل لا يرى العقل محذورا في اشياء الطلاق قبل المروء و اشياء البيع قبل الشراء ، و اما بحكم بطلان أمثال ذلك من جهة الإجماع و لا شبهة أن حوار اسقاطه ما لم يجب أمر معروف

بين العقهاء فلا يكون داحلاً في معقد الإجماع فيكون ذلك مشمولاً لأدلة الشروط كما هو واضح .

وقد ذكر شيخنا الأساذ أن للتأخير حي المطالبة حتى في ضمن الثلاثة وله أن يسقط حي المطالبة ولا يكون الإسقاط حسناً إسقاطاً لما يجب و فيه أن هذا يجب من شيخنا الأساذ حيث أن حي المطالبة أمر احسب عن الخيار، ولا شبهة في ثبوت ذلك، الحق في زمان الخيار ومله و بعده فإسقاط أحدهما غير مربوط بإسقاط الآخر كما هو واضح على أن حي المطالبة من الأحكام فلا يقبل الإسقاط .

الثاني اشراط سقوطه في متن العقد حكى عن الدروس و جامع المقاصد وتحليل الارشاد و لعله لعموم أدلة الشروط مدّر جواب عن ذلك .
الثالث من المسقطات بدل المشتري للتمس وقد ذكره العلامة في التذكرة استصحاباً لوجوده و ذكر المصنف أن هذا حس لو أسند في الخيار إلى الخيار واما إذا أسند إلى ماعده الصرر فإن الصرر الوارد على البيع يتدارك ببذل التمس فلا يبقى مجال للخيار لسد ثمة الصرر ثم ذكر أنه لا يبعد دعوى انصراف الأحبار إلى صورة الصرر أيضاً، و عليه ما ذكره في التذكرة متين جداً .

أقول أما الوجه الأول فهو مبني بانه بناء على كون مدرك خياراً سائحراً هو قاعدة في الصرر فلا شبهة في أنه يرتفع بأداء التمس ولكن قد عرفت سابقاً أن مدركه ليس دليل على الصرر، ولا لأمكن رفعه بغير خيار أيضاً و أما الوجه الثالث و هو صورته بدل المشتري فلا وجه له لأن مقتضى الأحبار أنه إذا جاء بالتمس ما بين الثلاثة و إلا فله إحدار و هو مطلق بالنسبة إلى صورة بدل التمس و غيرها و دعوى الانصراف إلى صورته عدم بدل التمس فلا وجه .

قوله الرابع : أخذ الثمن من المشتري .

أقول بناءً على سقوط الجبار من الثمن على موضوع لهذا البحث حيث أنه بمجرد البدل سقط الجبار فلا يصل النوبه الى الأخذ كما هو واضح .

و أما بناءً على عدم سقوطه بالبدل فهل يعطى ذلك بالأخذ أم لا فمقول أنه بناءً على السقوط وكون الأخذ موحياً له وكاشفاً عنه ، فيسرد ذلك أمراً مستلزماً من مرجعه الى مسقط الاول وهو الاستطاعه فانه أهم من الاستطاعه الفعلية أو القولية كما هو واضح .

نعم ينبغي أن نبحث بعنوان التمسك بأنه هل يسقط أفاقة العلم بكون الأخذ لأجل الالتزام بالبيع أو يكفي انظر ذلك وأن الاستماع راضى به فانه أمانة عريضة على الالتزام كالقول أو لا نعم الطر أيضاً في ذلك وجوده مذكور انصف أن خبرها أو مظهرها لكن الامور الأخرى وكن بهم فمهم معنى هذه العبارة فإن الخبر ما كان أمراً وبالعكس فلا معنى بكون الوسط خبراً و الامور هو الأخرى وكن كان قد ذكرنا في خبر الحيوان أن امور بوجوده هو العلم بالرضا والآ فلا موحى سقوطاً أما الوجه الأوسط أعني عبارة انظر على كون الأخذ كاشفاً عن الرضا فلا دليل عليه ، لأن انظر لا معنى من الحق شيئاً و أما الوجه الأخرى هو الأكفاء مطلق الأخذ و كونه كاشفاً عن الرضا بالبعد ، بل مع العلم بكونه بعنوان التمسك أيضاً من الثمن بل يتابع فيمكن أن يأخذه ومع ذلك يبقى خبره على حاله ولا يكون الأخذ بعنوان الرضا بالبعد و يأخذ الثمن و ينصرف فيه بصرفاً لا يوجب السقوط ثم يفسح بل يجوز ذلك مع التصريح بأن الأخذ بين بعنوان الرضا بالبعد .

و بعبارة أخرى أن الكاشفة النوعية إنما هي في ذات حجة الطواهر حيث نلاحظ بدال على المعاي التي وصفت عليها الألفاظ بحسب لكاشفة النوعية العقلانية و ظاهرة في ذات لا من جهة التعبد ببناء العقلانين من جهة تعهد الواضح على أنه متى أطلق اللفظ لعلاسي فقد أراد المعنى العلاسي و يكون ذلك التعهد سببا لكون لطواهر كواشعب عن العدليل و كونه مراد للمتكلم و أما في المقام من تعهد البائع بأى من أحد النقص فربيب بالمعامنة ليكون الأحدث كاشفا نوعيا عن الرضا بالعدد كما هو واضح ، و عليه فلا كاشفة للأحد عن ذلك ، وادعاء لا بد من لاقتصر بالعلم أو العلم الاطمئنان بأن يقوم الغرض عن الكاشفة وحصل الفصح ولا أن من الاطمئنان على ذلك الذي هو حجة عقلانية و من هذا ظهر أن مطالبة البائع للنقص أيضا يكشف عن رضائه بالعدد فان المطالبة أعم من الإحد و قد ذكرنا أن الأحدث أعم من الرضا بالعقد و عدمه فكيف يكون المطالبة كاشفة عن الرضا كما هو واضح ، نعم قد ذكرنا في خيار الحيوان سقوط الخيار بعقل اللبس والتقبل و ركوب الدابة و لكن ذلك من جهة النص الخاص لاس حجه كاشفة أى صرف من الرضا بالعدد كما هو واضح بل من جهة النص الخاص الوارد في خيار الحيوان .

مسئلة في كون هذا الخيار على الفور أو على التراخي ، أقول ومع الكلام في أن خيار التأخير موزى أم لا نحقق الكلام ها في مقامين -

الاول بحسب الأصول العملية .

والثاني من حيث البراهين .

أما الاول فقد استوفينا الكلام فيه في خيار لعن و قلنا من الاستصحاب أى استصحاب الخيار لا يحترق في المقام ، بل لا بد من التمسك بالعموم و علمه فلا بد من الاقتصار بالمبيع في الرائد عن ذلك مرجع الى

العمومات الدالة على لزوم البيع ولا يصح عدم إمكان التمسك بأوفوا بالعقود
فيرجع إلى الأدلة الأخرى مما دل على حرمة التصرف في مال الغير بدون
إدنه وحرمة تملكه إلا بالبخاره عن براض ومن الواضح أن الفسخ في الآن
الثاني الذي يشك في ثبوت الحصار أكل لمال الغير بدون أدنه فلا يكون
مؤثراً مراجع إلى حصار العبيد ، فقد تقدم تفصيل الكلام هناك .

وبعبارة أخرى أنه وإن لم يحل التمسك بعموم أوفوا بالعقود على ما
تقدم في حصار العبيد من الإحلال وعدمه مراجع إلا أن في العمومات الأخرى
الدالة على اللزوم على وكفاية مسقط التمسك بالاستصحاب أي استصحاب
حكم الحصار فالنتيجة هي بوجوب الحصار وعلى القول بكون دليل الحصار هو
على الضرر فكون الحصار موريا أوضح لا بدفاع الضرر به .

وأما المقام الثاني فالروايات الواردة في المقام بناء على دلالتها
على ثبوت حصار الأحرار بعد الثلاثة أيام لا على البطلان مطلقة بالسبب إلى
الآن الأول و الآن الثاني مقتضى التمسك بها هو ثبوت الحصار للبائع
على وجه الإطلاق بعد الثلاثة وعلى القول بوجوب الحصار في حصار العبيد
كما هو كذلك فلا بد من الإلزام بعدم الفورية في المقام لخصوص هذه
الروايات فتكون محصورة للعمومات ، كما لا يخفى وكأن هذا العقد يصير
حائراً بالعرض بعد الثلاثة غاية الأمر أن الحوار في الهيئة حكماً وفي المقام
حتى للبائع إسقاط حقه أي حصاره ونعم ما ذكره المصنف من هذه الرواية
بعد عدم إمكان على الحقيقة تمسكها بآطرها إلى على اللزوم إلى الأبد ولا يرد
عليه ما ذكره الأستاذ من الإلزام بأحوال النص فإن ذلك خلاف الظاهر من
الرواية .

قوله مسئلة لو تلف المبيع بعد الثلاثة كان من البائع ، أقول : ذهب
الفقهاء إلى أن التلف قبل الفسخ من مال البائع وأما الكلام من مدرك

هذا الحكم و يقع الكلام في مقامين :

الاول : أن يكون التلف بعد الثلاثة .

الثاني أن يكون ذلك قبل الثلاثة .

أما الاول - فقد استدل بوجوه :-

الاول - الإجماع و فيه أنه على تقدير تحققه فالعطوف أن مدركه السوى

الذي سذكره ، فلا يكون إجماع بعدى .

الثاني السوى المعروف كل مبيع تلف فيه فهو من مان بايعه و

فيه أن هذا السوى وإن كان مشهورا ولكنه لم يذكر إلا في كتب العامة و

عليه فلا يمكن إلا لزاما بحبار صغرى وكبرى أما من حيث الصغرى

فلأنه لم يذكر في كتب الأصحاب بعنوان الاستدلال به على ذلك إذ لم يكن

لهم كتاب استدلال حتى يستدلوا فيه به وإنماذكروا مدواهم بغير تعليل

وعليه فلا بدري أن استنادهم بذلك حتى يوجب ذلك إيجاب ضعف السوى

و أما من حيث الكبرى فقد عرفت مرارا أن عمل المشهور لا يوجب الإحصار

لضعف الرواية كما لا يوجب اعراضهم و هن الرواية الصحيحة

الثالث رواية عتبة بن خالد (١) في رجل اشترى متاعا من رجل وأوحد

غير أنه ترك المتاع عنده ولم يقبضه ، قال - أبيعك عدا انشاء الله ، فسرو

المتاع من مال من يكون ، قال - من مان صاحب المتاع الذي هو في بيته حتى

يقبض المتاع و يحرقه من بيته ، فإذا أخرج من بيته فالمتاع صام لحقه

حتى يردّ ماله إليه .

وفيه أن هذه الرواية لا تكون دليلا لهذا الحكم لأنها ضعيفة السند

ولا يكون محبرا بعمل المشهور أيضا حتى ساء على تسليم ذلك الكبرى فانه

لم يعمل احد بمصوبها فاسبها بدل على كور الصغار على البائع مالم يقص
 حارجا ولم يحرج من بينه ومن واضح أن الاكثر البرم بكفاية التحلية بين
 المشتري والمبيع في القبض ولا يجب الاقصاص الخارجى أما الاحراج من
 اليك فلم يقل به أحد و كونه معسرا في انقص على خلاف الضرورة من يمكن
 أن يقص المشتري المال و يجعل عند البائع أمانة كما هو واضح .

وعلى الجملة فلا دليل على أن التلف مبيع من القيص من ما البائع
 نعم يمكن الالتزام بذلك بحسب الاركار العقلاني فان بناء العلاء قائم على
 أن التلف قبل القيص بحسب على البائع اذ الأحد والاعطاء من مقتضات
 البيع وعليه مع بيع المبيع لا يبقى محار للبيع بل يفسخ من أصله اذ البيع
 صادقه مال بمال مع تلف المبيع أى سى . يعطى البائع للمشتري ومع انتفاء
 القبض فلا اعطاء حتى يطالب بدله أى الثمن والظاهر أنه لم يلتزم أحد بأنه
 اذا باع أحد عباءة من شخص و تلف بعد ساعة وقبل القبض أن به حتى
 مطالبية الثمن عن المشتري مع أنه لا يعطى شيئا . معنى الحقيقة أن البيع انما
 هو مشروط بشرط متأخر و هو اعطاء المبيع و اقباضه أو أنه موقت أى بحكم
 بصحته مادام المبيع لم يتلف قبل القبض و اذا تلف ودركه على البائع وكيف
 كان فلا تفرق في سائر ما نحن فيه من عمل المشروط بالشروط المتأخر أو
 من قبل كون البيع موقفا ومعنى كون صمائه عليه أنه يفسخ العقد به لا أنه
 يجب على البائع اعطاء بدله كما هو كذلك في العاصب وهذا الذي ذكرناه
 غير مربوط بصورة عدم تسليم المبيع قهرا على المشتري وعصا عليه فانه بحجر
 على الاقباض ولا يحكم بالانقضاء بذلك بل ما ذكرناه في عرض عدم التمكن
 من التسليم تكوينيا كما في صورة التلف .

وكيف كان أن معنى البيع هو الأخت والاعطاء ومع تلف المبيع قبل
 تسليمه الى المشتري يوجب اعدام مفهوم البيع ويكون صمائه على البائع و

ان كان المال من المشتري و لكن صماه بحسب الارتكار على البايح فماه مشاهد صدق على انفساح البيع.

لا يتوهم أنه اذا انفسح البيع كان التلف فى ملك البايح فلا يكون تحصيلها لقاعدة الحراج بالصمان بل حصصا .

فانه يقال انه اما يدخل فى ملكه فى آن قبل التلف و التحصيل باعتبار أنه لو كان له ماء فى آن قبل التلف لكان للمشتري و البايح فامهم والذى يمكن أن يباى هذه القاعدة الارتكاره أمران .

الاول قاعدة الحراج مع الصمان فاسها وان ذكرت فى روايات العامة و التزم بها ابو حنيفة و لكنها قاعدة مستقلة و ليست محتصة بالعامة بل هى أيضا قاعدة ارتكارية فان العقلاء حاكمون على أن صمان المال لمن كانت المصامع له و حيث ان المصامع للمالك فيكون صماه أيضا عليه بل ذكرت هذه القاعدة فى بعض الروايات أيضا . حيث تقدم فى خيار الحيوان فى بعض الروايات أنه سأل السائل عن التلف بانه متبركون قال الامام عليه السلام الله أرأيت أنه ان كان له ماء فهو لمن قال للمالك . فقال عليه السلام الله فصماه أيضا له على ما هو مضمون . الرواية وعلى هذه القاعدة فلا بد وان يكون التلف من المشتري لكونه مالكا و متعده المال على تغدير وجودها له فيكون صماه أيضا عليه .

الثانى القاعدة المعروفة أن التلف فى ركن الخيار من خيار له فانه لا شبهة أن الخيار بعد الثلاثة للبايع مقتضى هذه القاعدة أن يكون التلف من المشتري لعدم وجود الخيار .

وعلى الجملة مقتضى هاتين القاعدتين أن التلف اما يكون من المشتري فيكون ان متماهتين لمقتضى القاعدة المقدمة من أن التلف من البايح . أما القاعدة الاولى فهى أعم من تلك القاعدة الارتكارية لاسها واردة

في موردها حيث أن مقتضى الارتكاز على كون التلف والصمان معاً للمانع
 إلا أنه ثبت الارتكاز العقلاني في موارد البيع على كون التلف قبل القبض من
 البائع وإن كان المال لشخص آخر فتكون هذه القاعدة الارتكازية مابعة عن
 حقوق تلك القاعدة في جميع الموارد . بل يكون لأعتمدها محصنة بذلك كما
 هو واضح .

وعبارة أخرى أن قاعدة الجراح بالصمان مقتضى لكون التلف من مالك
 وقاعدة كل مبيع يلف قبض المصنف فهو من مال البائع مابع عن كون الصمان
 للمالك فلا مسافات بين المقتضي والمانع ولا بعد في كون صمان مال أحد
 على شخص آخر كما في العاصب فانه إذا عصب مال شخص تلف عنده فإن
 صمانه على العاصب .

نعم الصمان في باب العصب إنما هو بالمثل أو القيمة منه إذا تلف
 المال تحت يد العاصب فيكون صامناً بدله ويجب عليه أداء المثل أو
 القيمة .

وأما الصمان هنا إنما هو كون المبيع بالغا من كبر المبيع بحيث لا
 يجوز له مطالبة الثمن من المشتري فيحكم حينئذ بإعساح العقد لأنه يجب
 عليه أن يعطى بدل المبيع كما هو واضح .

وأما القاعدة الثانية أعني الحكم بكون التلف في زمن الخيار من لا
 خيار له ، فلا دليل عليها حتى مثل السوى وبحوء ، فإن قاعدة كل مبيع
 تلف قبل قبضه فهو من مال البائع قد ذكر لها دليل من السوى وبحوء و
 لكن هذه القاعدة لا دليل عليها أصلاً غير أنها مورد التسامح لا حتماً نعم
 ثبت ذلك في حصار المجلس والحيوان والشرط وأما في غيرها فلا دليل
 عليه فيحكم بعدم ذلك فضلاً عن يكون صامناً لما ذكرناه من الارتكاز ، و في
 الموارد التي ثبت ذلك يكون بحصيصاً لما ذكرناه .

و حاصل الكلام أن التلف قد يكون بعد الثلاثة وقد يكون قبل الثلاثة
 أما إذا كان بعد الثلاثة فهو من مال البايع لا من جهة الرواية كما تقدم
 بل من جهة القاعدة العرفية الارتكابية على أن التلف قبل القبض من مال
 البايع فإن حقيقة البيع مائة بالاحد والاعطاء ومن الواضح أنه إذا تلف
 المبيع بعد ذلك الحقيقة وتهدم ولا يبقى ذلك المفهوم لعدم بقائه بالأحد
 والاعطاء حيث لا يبقى ذلك الأمر ، أحدهما دعوى الملامه بين
 كون مبيعة العلف لمالكه وبين كون دركه عليه المعبر عنها بقاعدة الجراح
 بالصمان وقد ثبت هذه القاعدة بالنسب والاحصاء عند ما وكلت عند العامة
 وكذلك حكم بها العرف أيضا .

الثاني قاعدة أن التلف في زمن الخيار من لا خيار له أما القاعدة
 الأولى فلا تنامي لما ذكرناه من القاعدة على كون الصمان قبل القبض على
 البايع لأن ما ذكرناه وارد في مورد تلك القاعدة وما يعبر عنها فتكون محصنة
 لها باعتبار أنه لو كان لهذا الحال سواء قبل أن التلف كان للمشتري وكان
 لازم ذلك أن يكون دركه أيضا عليه لكونه مالكا ولكن الارتكار حصصها وأثبت
 الصمان للبايع وحيث لا يكون الارتكار من العفلا على كون الصمان للمشتري
 المالك لكون الارتكار الثاني الذي ذكرناه على كون الصمان للبايع ما يعبر عنه
 و قرينة على عدمه هنا .

وأما قاعدة كون التلف في زمان الخيار من لا خيار له فلا دليل عليه
 حتى تستمد باطلاقة في جميع الموارد . بل انما ثبت في خيار الحيوان و
 الشرط والحق بهما خيار المجلس وأما في غير هذه الموارد فلا ، كما هو
 واضح .

وأما إذا كان التلف في ضمن الثلاثة وقبل القبض ، فالمسبوق إلى
 المبيع والسيد يس هو كونه من المشتري ولكن الظاهر أنه أيضا من البايع

بل كونه من البايع هنا أولى من كونه له فيما إذا كان التلف بعد الثلاثة و قبل القبض فانه يمكن أن يقال فيما إذا كان بعد الثلاثة وقبل القبض أن التلف من المشتري ولو بوجه غير وحيه بأن يقال أن التلف بعد الثلاثة ، بما هو في رهن الخيار والتلف في رهن الخيار متى لا حبر له وإذا عارض في مورد مع القاعدة الارتكازية بأن التلف من القبض من مال البايع تتعارض العموم و التحصر من وجه حكم بالنساقط تبرجح إلى القعدة الأولية من أن تلف كل مال على مالكه .

وعلى الجملة أن كون التلف من المشتري بعد الثلاثة وقبل القبض له وجه وإن كان هذا الوجه غير تمام لعدم الدليل على كون التلف في رهن الخيار من البايع ولكن لا وجه لكون التلف هنا من المشتري أصلاً بلير هنا رهن خيار لتحمل كون التلف من المشتري من جهة عدم ثبوت الخيار هنا للبائع لأن المبيع هنا لزم على العرض والقاعدة المسلمة أن التلف قبل القبض من البايع لا دامع عنها وتوهم أن المالك للمبيع هو المشتري فعنصى التلازمة بين المالك والدرك هو كون التلف من المشتري قبل الثلاثة ولكن قد عرفت فيما سبق أن قاعدة كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بايعه واردة في تلك القاعدة فلا بد من كون الدرك على البايع لكون التلف قبل القبض .

وعلى الجملة لا يعرف وجهها أصلاً لكون التلف قبل الثلاثة وقبل القبض من المشتري وما نسب إلى المعيد والسيد أن لم يحققه ولعل نسبة غير صحيحة وعلى مدير الصحة لعلها ناشئة من غلط المسحح والافلا يحمل أن يقول مثل المعيد والسيد أن يكون التلف من المشتري مع كون القاعدة المسلمة وهي أن التلف قبل القبض من مال البايع على أنه لو كان بطرهم في كون التلف قبل الثلاثة من البايع على قاعدة الجراح بالصا فلماذا لم

يلزموا بذلك بعد الثلاثة بل كان الالتزام به هناك أولى .

ثم ان للشح الطوسي هنا عبارة قد تعرض بها المصنف ولا بأس بالمعرض لها ووجهها على نحو يليق بفهم الشح حكى العلامة في المختلف عن الشح أنه قال في النهاية اذا باع الانسان شيئاً ولم يقبض ابتاع ولا قبض الثمن وقضى المبيع فان العقد موقوف ثلاثة أيام فان جاء المبيع في مدة ثلاثة أيام كان المبيع به وان مضت ثلاثة ايام كان النابح أولى بالمبيع فان هلك المبيع في هذه الثلاثة ايام ولم يكن قبضه اياه كان من مال النابح دون المبتاع وان كان قبضه اياه ثم هلك في مدة الثلاثة أيام كان من مال المبتاع وان هلك بعد الثلاثة أيام كان من مال النابح على كل حال لان الجارية بعد هذا استبين المحكى في المختلف .

وقد وقع الكلام في كلام لسبح وأن هلك بعد الثلاثة أيام كان من مال النابح على كل حال فانه كالصريح في شموله لما بعد القبض أيضاً مع أنه اذا كان القبض صحيحاً لا يكون التلف من النابح ولذا ينظر العلامة في ذلك بعد ما عليها في المختلف فان وفيه نظراً مع القبض يرمي البيع وذكر صاحب الحدائق أن يرد الشح من هذه العبارة هو صورة اختيار وان كانت عبارته غير ظاهرة فيه ، وكثيراً غير شح بعبارة ظاهرة في غير مراده وبعمم العلامة الى صورة اللزوم أيضاً بلا وجه وحينئذ لم يصف أيضاً هذا الوجه وذكر أن لعلامة جعل الفقرة الثالثة وهي موت وان هلك بعد الثلاثة أيام الج ، معاملة للفقرتين بمسئل الحكم ما بعد القبض أيضاً خصوصاً مع ثبوته على كل حال لكن التعميم مع اختلاف الاحكام قد يعلل الحكم بعد ذلك بقوله لأن الجارية بعد الثلاثة ايام فان من المعلوم أن الجارية انما يكون له مع عدم القبض فيدل ذلك على أن الحكم المعدل معرض فيما قس القبض ولا يشمل لما بعد القبض كما رعه العلامة .

والظاهر أن عبارة الشيخ ونظر العلامة و اشكال صاحب الحدائق و المصنف على العلامة و بوجيهاهما عبارة الشيخ لا يظهر لنا وجه ذلك كله فان التعليل الذي ذكره الشيخ بقوله لان الخيار له بعد قوله كان من البائع على كل حال صريح في أن البائع له الخيار كما ذكره المصنف وأحداه مربة (قريبة) على عدم ارادة الشيخ صورة اللزوم و بذلك أشكل على العلامة و ح مقتضى ذلك التعليل أن يكون التلف من العشرى لأنه مقتضى لا خيار له و كأن المصنف و صاحب الحدائق عملا من هذه الجهة و أن مقتضى كون الخيار للبائع هو كون الصانع على العشرى -

و على الجملة اما وان قلنا ان قاعدة التلف في رهن الخيار مقتضى لا خيار له لا دليل عليها و لكن الشيخ وغيره نسلوا ذلك و علل كلامه بها و عليه مقتضى هذا التعليل أن يكون التلف على البائع فلا يمكن تصديق كلام صاحب الحدائق و المصنف و لا كلام العلامة أيضا فان قول الشيخ على كل حال و ان كان كالصريح في شمول الحكم لصورة اللزوم أيضا و لكن تعليله كالصريح أيضا في عدم ارادة صورة اللزوم كما لا يخفى و يمكن أن يوجه كلام الشيخ بأن السحفة فيه غلط و اما أبدل كلمة المتاع الذي هو العشرى بكلمة البائع اشتباها و قد استعملت كلمة المتاع في كلامه في العشرى كثيرا و تعليله كون التلف من العشرى على كل حال من جهة أن القيص بعد الثلاثة و القيص بعد الثلاثة لا يوجب سقوط خيار البائع و ح فيكون التلف في رهن خيار البائع و التلف في رهن الخيار مقتضى لا خيار له فكان الشيخ تعمل بهذه القاعدة أو أن عرضه من التعليل هو التعليل على أحد طرفي الحكم و هو صورة عدم القيص و أما صورة القيص محكمها واضح من جهة أن التلف بعد القيص من مال العشرى و هذا الثاني النص بكلام الشيخ و ان بعد ما قسم التلف قبل الثلاثة الى قسمين أن يكون قبل القيص أو بعده و حكم على كل

واحد يحكم ثم يعرض لحكم الباع بعد الثلاثة مساوي الكلام يقتضي ثم لو
مكن البائع المشتري من القبض فلم يقبض المشتري المبيع ولم يتسلمه بمالك
عند البائع فهل يكون صاعه على البائع أو على المشتري، وذكر المصنف أنه
لو كان الصانع المربوب على عدم القبض مربوعاً بهذا المقدار من القبض أي
الحلية بين المبيع والمشتري كان الصانع على المشتري والا كان الصانع
على البائع ثم ذكر أن ارتفاع الصانع بذلك هو الأقوى.

والذي ينبغي أن يقال أنه إن كان مدرت الفول بأن الباع قبل القبض
من مال البائع هو السوي أو رواه عنه من حالد ١١١ فلا شبهة في كون التلف
من البائع فإن معنى القبض المذكور فيها هو الاحد الخارجي ولا يصدق
ذلك على مجردة الحلية بين المالك والمال بل اعسر في رواية عفة من
حالد أن يخرج البائع المتاع من بيته ولا يكون صاعه عليه، ولكن قد عرفت
أن كلتا الروايتين ضعيفتان السند وغير محررة بشئ، خصوصاً الرواية لثانية
لعدم عمل أحد على مضمونها كما لا يخفى وإن كان مدرت لحكم المذكور
هو الارتكاز العربي وسائر العقلاء ولا شبهة في حصول القبض بمجرد
التحبيبة ويمكن المشتري من القبض فإنه لا يشك أحد في أنه إذا باع أحد
متاعاً ومكن المشتري من القبض فلم يقبض حتى تلف يكون التلف من المشتري
مثلاً، إذا اشترى أحد شيئاً وقال البائع خذ ماعك وقال المشتري يبقى
عندك أحبيتك بعد ساعة فمضى المشتري واحترق المتاع وهل يتوهم أن
صانع في مثل ذلك على البائع وعلى هذا فما ذكره المصنف هو الأقوى على
أنه ليس من المتعارف في الخارج أمصاص المبيع من المشتري خارجاً.

قوله مسألة لو اشترى ما يفسد من يومه فإن جاء بالثمن ما يبيعه وبين

الليل والآ فلا يبيع له ، أمور ذهب المشهور الى أنه لو اشترى أحد متاعا يفسد من يومه ولم يقبضه ولم يقبض الثمن ، فإن جاء الثمن ما بين الثلاثة والآ فلا يبيع له و للبائع الخيار ، ويحق في مدركه - لك فقد استدل عليه بمرسلة محمد بن أبي حمزة (١) وهي من حيث السند مرسلة و لكن الطاهر أن المشهور استندوا إليها في مباحم يكون البائع على حار في هذه المسئلة وعليه فلا تحرى فيها العماشة الضرورية من احتمال إسبا دهم الى غيرها نعم يبقى الاشكال فيها من حيث الكرى حيث قلنا ان الشهرة لا توجب حبر ضعف الرواية كما لا يحق .

ثم أن في الوسائل نقل عن الصدوق عن ابن فضال عن الحسن بن علي بن رباط عن زرارة قال قال العهدة فيما يفسد من يومه مثل البعور والبطح والعواكه يوم الى الليل و ينع الكلام مارة من حيث السند وأخرى من حيث الدلالة أما من حيث السند ، أن السند الذي نقل صاحب الوسائل هذه الجملة وسب روايتها الى الصدوق و ان كان لا بأس به ولكن الاشكال فيمن حقه ، الاولى أن الصدوق نقل في الفقه ما دل على ثبوت الخيار في الحيوان للمشتري الى ثلاثة أيام ، وكون الحدث للبائع ثم أحسن ذلك قوله ومن اشترى حاربه وقال للبائع أحسنك بالثمن ، فإن جاء فيما بينه وبين شهر وآ فلا يبيع ، ثم قال والعهدة فيما يفسد من يومه مثل البعور والبطح والعواكه يوم الى الليل .

والذي يظن ظنا اطمئناسا أن الصدوق نقل الرواية الدالة على كون الحدث في الحيوان للبائع الى الثلاثة و أراد أن يجمع ما يشبهه فألحق

(١) وسائل - ج ١٢ ، ص ٢٥٨ ، باب ١١ ، حديث ١ .

(٢) وسائل - ج ١٢ ، ص ٢٥٩ ، حديث ٢ .

به مضمون رواية على بن يقطين (١) الدالة على ثبوت حيار بأحير الثمن في
الحرية بعد شهر. وألحق به مضمون مرسله محمد بن أبي حمزة الدالة على
ثبوت الحيار للبائع فيما يعقده بيومه اذ من متكون الرواية هنا محضة مرسله
من أبي حمزة. وقد أمسى الصدوق نطقها في دليل الرواية الدالة على ثبوت
حيار الحيوان للمشتري كما هو دأبه كثيرا بعد عن الروايات فانه ألحق بها
مضمون رواية أخرى مسامح لها و يؤيد ذلك أن الرواية قد نقلها الشيخ في
الذهب بالسد الذي نقلها الصدوق. وليس من طبعه يهين الحملين ،
على أن سوى العبارة يعنى أن لا يكون الحملان من الرواة ولا يشبه كلام
الامام عليه السلام الله كما يعنيه الدوق السلم فالحاصل ان الدليل من
كلام الصدوق كما عليه الاكثر كصاحب الحقائق وغيره ومع العوض عن حصول
الظن الاطمعاني بذلك فلا أقل من التثنية فما ثبت كونه حرا لا يشمله أدله
حجية الحر بل لا بد من احراره كما لا يخفى ومع الاعراض عن جميع ذلك
فالرواية تيسر منقولة عن زرارة بل أيضا مرسله كمرسله بن أبي حمزة فان
الحسن بن علي بن رباط نقل عن رواء لا عن زرارة وانما كتب لعط زرارة و
عن رواء كليهما في نسخة الوسائل. والظاهر أنه اشتباه من الناسح لا
اشتباه عن رواء زرارة والا فهي مرسله كما في حدائق والوامي وغيرهما
وأما من حيث الدلالة فمع الاعراض عن ضعف سندها فلا دلالة عليها على
العقود حيث ان العراد من كون العهد على البائع الى الليل ليس هو
ثبوت الحيار له في أول الليل بل معناه أن الصمان له الى الليل وبعده
ليس عليه صمان وان كان ثلعا قبل القيص. فان الظهور العرفي من كلمة
العهد هو الصمان كما يطلق عليه كثيرا في العرف.

وأما مرسله محمد بن أبي حمزة فمن حيث السند قد تقدم الكلام فيها
ولما أن الظاهر أن المدرك هنا متحصراً فيكون دهاب المشهور إلى
ذلك نفس هذه المرسله مساءً على اختيار ضعف الرواية بالشهرة فتكون
محبوبة بها، وإنما الاشكال في الكرى

وأما من حيث الدلالة مدلالتها على المقصود يحتاج إلى تأويل احتمالاً
وإن كان لا بأس به.

وتوصيح ذلك أن ظاهر المشهور أن ما يعقد من يومه وليلته فيه
الخييار من أول الليل كما هو المصداق من ظاهر النص أيضاً وعليه مائدة
لثبوت الخييار للبائع فإن أول الليل أول شروع المبيع بالفساد فيعد شروعه
بالفساد فأى مائدة للخيار فانه مع مسح العقد أيضاً يفع البائع في الضرر
نعم لو كان مراد الفقهاء ما ذكره الشهيد كما هو المضمون فانه لسان
الفقهاء ويطلع على مرادهم وإن كان كلامهم محتملاً فلا اضطراب في كلام
الفقهاء فانه عر عن هذا الخمار في الدروس بخيار ما يعقده المبيع وعليه
فأول الليل ليس زمان الشروع بالفساد لأن المبيع هو الفساد للمبيع فيكون
الخييار في أول الليل دافعاً للضرر البائع وأما تطبيق الرواية على هذا فيمكن
أن يراد من اليوم، اليوم مع ليلة، كما هو المتعارف في الاطلاقات كثيراً
على هذا فلا عسار في استناد المشهور في فتياهم على المرسله فلا بأس
بهذا المقدار من خلاف الظاهر، ولكن الذي يسهل الخطب أن الشهرة
لا تحبر ضعف الرواية إن فلا مدرك للقول بثبوت الخييار هنا.

ثم انه قد استدل المصنف على ثبوت الخييار هنا للبائع بقاعدة لا ضرر
وقد تقدم الحواب عنها فانه لم يمشأ الضرر من ناحية لزوم العقد بوجوب
أما من جهة ضمان البائع فانه التل في القبض من مال البائع
مير مع ضمانه وإن كان من جهة لزوم حفظه للمشتري ويرفع وجوب ذلك.

و اما من جهة تأخير الثمن فيرتفع الضرر بعير الفسخ من العاقص ويحوها
وكيف كان فمدع الضرر عن البايع ليس محصرا بفسخ العقد حتى يلتزم
بالحير بدليل معنى الضرر كما هو واضح .

ثم ان الشروط التي ذكرناها في خيار التأخير حارها بقاء على ثبوت
الخيار هنا للبائع فان هذا أيضا قسم من خيار التأخير .

ثم هل بصر البايع المبيع لو تلف عبده و لم يحيى المشتري بالثمن أم
لا ؟ قد تقدم في خيار التأخير ، أن التلف سواء كان قبل الثلاثة أو بعده
على البايع اذا كان قبل القبض للارتكار العقلائي ولكن هذا الارتكار معنى
في المقام فانه لا يساعد أحد على أنه اذا اشترى أحد متاعا بعقد من يومه
وحل عبده البايع وتلف عبده كان البايع صامنا لو ادعى أحد صماسه على
البايع يصحك عليه .

وبعبارة أخرى أن ما ذكرناه سابقا لم يكن التلف فيه مستندا الى عدم
محيى المشتري ، وفي المقام ان التلف مستندا الى عدم حيثه لأن المبيع
لا دوام للبقاء فيتلف من جهة تأخيره والحكم أوقع فيما اذا كان المتاع بعقد
من ساعته كالثلج ومحوه ، وفي جميع ذلك أن التلف عن المشتري ومن هنا
يعلم أن الحكم في أمثال المقام لا يحتاج الى الرواية ، بل هو على طبق
القاعدة من كون التلف عن المالك كما هو واضح

والحاصل أن كان مدركه هو رسالة ابن ابي حمزة فهي من حيث
الدلالة وان كانت تامة لأن المراد من اليوم المذكور فيها هو اليوم وليه
فلا يرد عليها أسها لا تنطبق على معنى المشهور ، ولكن الصعف السد مانع
عن الأخذ بها الا بقاء على احمار صعف الرواية بالشهرة .

وان كان المدرك لذلك هو قاعدة معنى الضرر فقد عرفت أن ارتفاعه لا
ينوقف على ثبوت الخيار للبائع على أن النسبة بين ما ذكره المشهور من ثبوت

الحيار للبائع من أول الليل ومن مفاد لا ضرر عموم من وجه فانه قد يكون الضرر قبل انتهاء اليوم وقد يكون في وسط الليل، وقد يكون أول الليل، ومن فلا ينطبق القاعدة على معنى المشهور.

وقلنا ان الذي ينبغي أن يقال أن السيرة فائقة على أن التلف قبل القبض من مال البائع كما بعدم لأن الأخذ والاعطاء من منعمات البيع ومع الاستفاء يسعى البيع وقد عرفت ذلك آنفاً ولكن هذه السيرة غير حاركة في بيع ما يفسد ليومه، وذلك لأن ما ذكرنا انما هو في مورد يكون التلف مساوياً ولم يكن مستنداً الى تأخير المشتري في الأرباح بالنظر بأن اشترى ما عدا يفسد ليومه وتأخر في أرباح الثمن حتى تلف المبيع، فانه حينئذ يحسب التلف على المشتري وأن كان قبل القبض فإن البائع لم يبيع عن المسلم من قبله، بل مكفه من الأخذ وتركه المشتري عند البائع ليحصى بالثمن فلم يحسب تلف المبيع لتأخيره وعليه فلا يحصر الحكم بما يفسد ليومه، بل يجرى فيما يفسد من ساعته أو نصف يوم أو يومين فإن السيرة الدالة على صغار البائع قبل القبض لا يجرى في ذلك كله بوجه.

وعلى هذا فهل ثبت الحيار للبائع هنا من جهة تأخير الثمن بأن يفسح المعاملة وبيع المبيع من شخص آخر، لأنه يحتمل أن لا يحسب بالثمن أصلاً مادام تلف المبيع قيد هب ماله هدرًا خصوصاً إذا لم يعرف المشتري لكونه عربياً أو لا يمكن من أحد الثمن منه أو ليس له حيار، يمكن أن يقال بثبوته له من جهة السيرة أيضاً مدعوى أنها حاركة على حفظ المصلحة في المبادلات وإنما وقعت المبادلة بين العالين مادام كان مال البائع في معرض التلف والروال فلا يبعد قيام السيرة وبناء العقلاء على ثبوت الحيار للبائع لثلاث مقتضيات هاب ماله بالحمار حينئذ يكون ثابتاً بالسيرة فتكون حكمته هي الضرر ومع عدم الحرم بهذه السيرة فائتات الحمار مشكل جداً.

و يمكن اثبات الحذر بالسيرة أيضا ولكن سياتى آخر حاصله أن المعاملة الواقعية بين المشتري والبايع حينئذ ليست ببسيطة غاية الأمر أن المشتري اسمهل من البايع أن سأحر بالانتيان بالثمن على هذا والمتبايعان قد اشترطا فى البيع من الاول ضمما بحسب ما العلاء و ارتكارهم و سيرهم أنه يجب على كل من المتبايعين اعطاء العوض للأخر فإذا تخلف أحدهما عن ذلك ثبت للأخر خيار تخلف الشرط غاية الأمر أن البايع قد أسقط خياره هذا فى الجزء الاول من الرمان و اما فى غيره محباره فاق على حاله الخيار فى امثال المقام من جهة تخلف الشرط

و دعوى أن له خيار واحد فاد أسقطه فى أول الوقت سقط دأف لعدم تعدد الخيار حتى يبقى الآخر بعد سقوط واحد من ذلك دعوى حرامه لأن الخيار هنا واحد بلا شبهة إلا أن المحسب الرمان لا إسقاط بحسب مقدار الرمان لا أصله فيكون فى غير رمان الإسقاط باقيا على حاله كما هو واضح .

و بعبارة أخرى قد ذكرنا فى معنى جعل الخيار لأحد المتبايعين أن مرجعه الى انقاف التزام البايع بالبيع على الترام لمشتري بالشرط الذى اشترطه فى البيع كأن باع ماله منه واشترط عليه حيطة ثوبه مثلا فان توقف الترامه بالبيع بالتزام المشتري بالشرط يشمله دليل وجوب الوفاء بالشرط فيكون الشرط واجب الوفاء على المشتري و يكون مرجع هذا الاشرط الى كون البيع مقيدا بذلك و أنه مع عدم هذا الالتزام الشرطى ليس هنا الترام بالبيع فاد تخلف البايع عن الترامه تخلف المشتري أيضا عن الترامه فلام ذلك ثبوت الخيار للبايع والخيار و ان لم يثبت بالاشترط بالمطابقة ولكن يثبت بذلك بالالتزام كما هو واضح .

وعلى هذا فى المقام أن البايع قد اشترط فى ضمن العقد ولو بحسب

الارتكار و بناء العقلاء و سيرتهم على المشتري و حوت تسليم الثمن مقدماً ولكن أمهاله في تأخير مقدارا من الزمان و اسقط شرطه الثابت بحسب السيرة القديمة خاصة لأنه حق له فقد قامت السيرة القطعية على حوار اسقاط الحق فلا يرد أن الاسقاط بلا دليل في مقام الاثبات و ان كان ممكناً ثبوتاً فاداً لم يحىء المشتري الثمن في هذه المدة فللبائع الخيار من جهة تحلف ذلك الشرط في ضمن العقد بثبوت الخيار على القاعدة و هذا لا بأس به بل يحرم بذلك جزماً قطعياً و لا يعرف في ذلك بين كون المتاع من يفسد ليومه أو في يومين أو في ساعة أو في ساعتين، بل بحري في حصة ذلك، بل بحري ذلك فيما لا يتلف، بل يبقى مدة كثيرة و لكن يذهب سومه لبعض المتعة في هذه البلاد في أيام الروار فاداً اشترى أحد سبعة من شخص و حلى عند عرقال أجىء بالثمن فلم يحىء و كان الصراريء من ساعة مثلاً، موحد الروار السوي وله الخيار فاداً مسح العقد واداً جاء المشتري فليس له شيء

السادس خيار الرؤية

قوله السادس خيار الرؤية أمول . ان كان المراد من خيار الرؤية الخيار المسبب عن اشتراط المبيع كونه المبيع على وصف كذا فاداً رآه المشتري مثلاً فوحده غير واحد للوصف فحكم بثبوت الخيار له، مثلاً شبهة حيث في كون ذلك من صغريات خيار تحلف الشرط و انما كرواد للمستقلا لورود النص عليه و هذا الوجه يظهر من الفقهاء خصوصاً من شحات الانصاري حيث جعل عنوان المسئلة ما هو ظاهر في ادراج ذلك من خيار تحلف الشرط و قال (المراد به الخيار المسبب عن رؤية المبيع على خلاف ما اشترطه

فيه المتبايعان، وعليه فلا يعنى في ثبوت ذلك بين المشتري والبائع في الثمن والعش.

وان كان المراد من ذلك أن المشتري قد أقدم على الشراء باعتقاد أن المبيع واحد لوصف كذا كأن اشترى عبداً باعتقاد أنه عالم لكون والده عالماً أو حصل له الاعتقاد من توصيف المشتري من غير اشتراط ذلك في البيع بالشرط الصمى ثم ظهر الخلاف من غير أن يكون نقص القيمة ليدخل في حيار العيب فيكون للمشتري الخيار وعلى هذا الوجه لا يكون مدرجاً في حيار تحلف الشرط بل يكون خياراً آخر في مقابل حيار تحلف الشرط وغيره ولا شبهة أن كلام الفقهاء مضطربة في هذا المقام ولم يعنوا هذه المسئلة على ما ينشئ في كلماتهم وقد عرفت أنه يظهر منهم كون هذا الخيار من ناحية الاشتراط ولكن الطاهر من الرواية هو الوجه الثاني وأنه خيار آخر في مقابل بقية الخيارات والرواية هي صحيحة حميل بن دراج (١) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام، الله عن رجل اشترى صبعة وقد كان يدخلها ويخرج منها فلما أن نفذ المال صار إلى الصبعة فقلبها ثم رجع فاستقال صاحبه فلم يقله فقال أبو عبد الله عليه السلام انه لو قلبها وبصر إلى تسعة وتسعين قطعة ثم بقي منها قطعة ولم يرها لكان له في ذلك حيار الرؤية. فان اطلاقها يشمل صورة عدم الاشتراط أيضاً بان اعتقد كون جميع الصبعة على النحو الذي رآها حملةً معها وعلى الوجه الذي اعتقد بها ولو من توصيف البائع ما اشتراها بغير اشتراط ثم دخلها فقلبها فوجدها على غير الذي اعتقد بها، فقال الامام عليه السلام الله في ذلك ان له حيار الرؤية مع الحمل على التوصيف لا يكون بيع مجهول.

(١) وسائل - ج ١٢، ص ٣٦١، باب ١٥، حديث ١٠.

فهذه الرواية تدل باطلاً عليها على ثبوت خيار الرؤية للمشتري بل يمكن دعوى اختصاصها بصورة عدم الاشتراط الذي هو مورد خيار الرؤية وتوضيح ذلك أن الرؤية لم يسل عليها موضوعية في صحة البيع بالصورة ولا في لزومها بحيث أن يحكم بطلان البيع مع عدم الرؤية أو بثبوت الخيار فيه بأن باع شيئاً بالتوصيف ثم رآه المشتري فيثبت له خيار الرؤية بمحذور ذلك، بل إنما يثبت خيار الرؤية مع الاعتقاد بكون المبيع واحداً لوصف كذا، أما بالتوصيف من البائع أو بحسب الاعتقاد المسمى على المواطاء بينهما ثم ظهر خلاف اعتقاده من غير أن يكون ذلك موحياً لنقص القيمة فانه يثبت للمشتري حينئذ خيار الرؤية وهذا النحو من التحلف غير التحلف في صورة الاشتراط فتكون الرواية شاهدة لثبوت خيار الرؤية وعلى الجملة لا مدور خيار الرؤية مدار الرؤية و عدمها لعدم الموضوعية لنفسها بالصورة بل مدار خلاف الاعتقاد الحاصل من الوصف ونحوه فليس كل تحلف تحلها للشرط الموحود في العقد حتى يرجع ذلك إلى خيار تحلف الشرط فتكون الرواية حينئذ أحتمية عن خيار تحلف الشرط فهذا البيان على أن مورد الرواية هو صورة عدم الاشتراط حيث أن المشتري بعد ما اشترى الصبغة مدخلها وخرج منها فاستقال من البائع فلم يقله فقال الإمام عليه السلام الله فله خيار الرؤية ولو كان هذا اشتراطاً فانه لم يكن محتاجاً إلى الاستعانة بل مسحه بمقتضى خيار تحلف الشرط، وكيف فلا بأس بدلالة الصحة على ثبوت خيار الرؤية ثم انه لم يذكر في الرواية إلا حصول المشتري فلا تشمل الرواية على البائع إلا بدعوى الإجماع على عدم الفرق بينهما أو سفيح العاط في الرواية ما يقال أن البيع قائم بالطرفين من البائع والمشتري فإذا ثبت خيار الرؤية فيه للمشتري يثبت للبائع أيضاً أن يقطع بأن العاط في ثبوت الخيار له ليس إلا أرفاق حال و ملاحظة أنه لا يقع في الضرر وهو حار في البائع أيضاً ومن لم يذكر في الرواية

الا أن المشتري اشترى صبعه ودخلها وملكها أو ملكها كما فى بعض
 المسح فخرج منها واستقال الباع فلم يملكه فبالا امام عليه السلام الله
 أنه اذا لم يقطع منها فله الخيار ومن الديق أن عدم رؤية المشتري
 لا خصوصية فيها لكى يحصر الحكم به بل يقطع من ذلك أن الماط فى ثوب
 الخيار له هو الارقاى وعدم الرؤية وادن فلا باس بميم الخيار للباع أيضا .
 أقول أما الوجد الاول فهو دعوى الاحماع على التعميم مضافا الى
 عدم حجية الاحماع المقبول أنه من المحتمل أن يكون مدرث المجمعين هو
 ارجاعهم هذا الخيار بخيار تحلف الشرط تحيئ يكون ثوب الخيار على
 القاعدة فلا يكون الاحماع احماعا بعد يا . بل يكون مدركه هو اشتراط
 المبايعين كما هو واضح .

أما الوجد الثاني فنقول أن دعوى ثوب خيار الرؤية للبايع قد يكون من
 الثمن وأخرى من الثمن أما الاول فلا شبهة فى صحة سفيح الماط لأن
 نسبة البيع الى الباع والمشتري والى الثمن والعرض على حد سواء فاد
 ثبت الحكم بالنسبة الى الثمن لحصر المشتري فى مورد مع عدم ذكر
 خصوصية له فى ما دن على ثوب ذلك الحكم له محرم من ذلك أن الحكم يعم
 الباع أيضا وأما دعوى ثوب ذلك فى الثمن بأن باع شئنا باعتقاده أنه كذا
 اعتمادا على توصيف شخص ثم رأى أنه أرقى مما وصفه له . ولكن لا بحيث يكون
 موحيا للعرض والا فيكون له خيار العين بل كالب الارقائة على بحر لا
 يوجب زيادة الثمن بل كالب القيمة التى باع المانع بها ميمة عادله بل أكثر
 من ثمن المثل فهل له خيار الرؤية هنا تنفيح الماط ؟ أولا بالظاهر هو
 عدم الحرم بذلك وان كان محتملا ولكن بمجرد الاحتمال لا يمكن الحكم
 بثوب الخيار للبايع بمجرد تحلف اعتقاده عن الواقع كما هو واضح .

و ذكر المصنف أنه حكى عن بعض أنه يحتمل فى صحيحة جميل أن يكون

التفتيش عن النايغ بأن يكون النايغ باعه بوصف المشتري وح فيكون الجواب عاماً بالنسبة إليهما ومنه أنه واضح الفساد ولا بدري أن المصنف لما دافع له فانه خلاف ظاهر الرواية، بل صراحها حيث أن الصائغ كلها ترجع إلى المشتري على أن مورد الرواية هو المشتري والسائل اما سأل عنه وكيف يمكن حمل التفتيش على تفتيش النايغ وحمل الجواب على الأعم من النايغ والمشتري وكيف كان أن ظهور الرواية في ثبوت خيار الرؤية لخصوص المشتري مما لا ينكر ولا بأس باثباته للنايغ في خصوص التمس بتسريح العباط ثم انه استدلل في الحدائق على ثبوت خيار الرؤية على المشتري بصحفة (١) ريد الشحام، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام الله عن رجل اشترى سهام القصابين من رجل أن يحرج السهم، فقال لا يشتري شيئاً حتى يعلم أين يخرج السهم فان اشترى شيئاً فهو بالخيار اذا حرج ثم قال و توضح هذا الخبر ما رواه في الكافي والتهديب في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن مسهل الغصاب وهو مجهول قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اشترى العجم أو يشرى العجم جماعة ثم يدخل داراً ثم يقوم رجل على الباب فيبعد واحداً واثنين وثلاثة وأربعة وخمسة ثم يحرج السهم قال لا يصلح هذا اما تصلح السهام اذا عدلت القسمة الخمر.

أقول لم يفهم وجه الاستدلال على المقصود برواية ريد الشحام ولا وجه الاستشهاد عليه برواية عبد الرحمن بن الحجاج أما الثاني فلا رواية عبد الرحمن باطرة إلى بطلان القسمة المذكورة بأن اشترى جماعة عظاماً اما مشاعاً كما هو الظاهر أو معاً ثم أدخلوها في قبة ثم يخرجونها

(١) وسائل ج ١٢، ص ٣٦٢، ب ج ٢، ص ١٤، الفروع ج ١ ص ٣٩٢.

منها مبيع رجل بالباب فيعد لصاحب الخمسة خمسة ، ولصاحب الاثنين اثنين ولصاحب العشرة عشرة وهكذا وبين الامام عليه السلام وحقه البطلان وهو أن هذه ليست بقسمة عادلة لتفاوت الافراد بالسمن والسهال ويمكن جريان هذه القسمة في العنق الواحد أيضا بان يدفعه بعد الشراء ويأخذ واحد صدره والآخر رحله وهكذا فافهم . وهذا واضح فليس في هذه الرواية اشعار بثبوت خيار الرؤية لاحد المتبايعين ولا أن فيه اشارة الى شراء لشخص واحد سهام القصابين قبل خروج السهم . فالرواية أحسية عن المقام وأما صحيحة زيد الشحام فهي أيضا خارجة عن المقام والوجه في ذلك هو ما ذكره المصنف من أن المشتري لسهم القصاب ان اشترى مشاعا فلا مورد لخيار الرؤية لعدم التعيين وان اشترى سهمه المعين الذي يخرج منه شراء مرد غير معين وشراء قبل الملك . فهو لا يصح فضلا عن ثبوت خيار الرؤية فيه وعلى تقدير الصحة فلا حمار فيه للرؤية كالمشاع .

ثم ذكر المصنف تفسير الرواية بأنه يمكن حملها على شراء عدد معين نظير الصاع من الصرة فيكون له حمار الحيوان اذا خرج السهم .
ومنه أن خيار الحيوان انما يثبت في البيع من حين العقد لا من بعده فلا وجه لحمل الرواية على ذلك .

ويمكن أن يقال . ان المراد من الرواية أن الامام عليه السلام . الله قد حكم بطلان البيع لكونه من قبيل شراء ما لا يملكه البائع لعدم خروج السهم على العرض ثم حكم بالحمار بعد ذلك . أي لكونه مختارا في الشراء وعدمه بعد القسمة وخروج السهم فيكون المراد من الخيار الاختيار اعنى معناه اللعوى .

فتحصل أن خيار الرؤية حمار مستقل في عرض خيار الشرط . و دليله صحيحة جميل بن دراج . فافهم .

قوله مسألة مورد هذا الخيار، أقول ذكر المصنف أن مورد هذا خيار للرؤية بيع العين الشخصية العائنة و ذكر أن المعروف أنه يشترط في صحته ذكر أوصاف المبيع التي يربع بها الخسالة الموحدة للعراد لولاها لكان عررا أقوم الظاهر أن مراده من ذلك معنى خيار الرؤية في المبيع الكلي في الدقة فإنه لا يمكن في مثل ذلك الالتزام بخيار الرؤية فإنه إذا لم يكن ما سلمه السامع إلى المشتري موافقا للمبيع الكلي فله التبدل دون الخيار أما في الكلي في المعين وفي المساع يعني إذا كان المبيع شيئا منها فلا بأس بشوب خيار الرؤية فيه على مسلك المصنف حيث ذهب إلى أن خيار الرؤية من جهة تحلف الشرط الضمني فإنه لا شبهة في إمكان تحلف الوصف في مثل بيع المشاع والكلي في المعين كما إذا وصف صبره واعتقد المشتري أنها واحدة بوصف فلاسي، أو وصف شخص آخر، ذلك واعتقد عليه المشتري ما يشري وصف المشاع منها أو اشترى صاعا منها ثم انكشف أن الصرة غير واحدة بذلك الوصف فإن له خيار لتحلف الوصف لا يقال إن المصنف عد مرجح في المسئلة السامعة باستثناء خيار الرؤية في المبيع المشاع في الجواب عن الاستدلال بزوايه شراء سهام العصاين وكيف يمكن نزع كلامه هنا على هذا النحو.

وفيه أن المصنف لم يذهب هناك إلى معنى خيار الرؤية عن المبيع المشاع، بل كان عرضه في مورد شراء سهام العصاين ليس خيار الرؤية سواء كان المبيع مشاعا أو معينا لأنه قد رأى المبيع واطلع عليها ولا يلزم بعد الرؤية والإطلاع على أوصافه تحلف ليلزم خيار التحلف الوصف وإنما التفاوت منشأ من ناحيته شراء سهامهم قبل الشراء حيث لا يعلم أنها على أي كيفية أنها أقل أو أكثر وأنها جيدة أم لا فالمورد له خصوصية بنفسه استثناء خيار الرؤية لأن المبيع قد لوحظ قبلا فلا يكون هنا خيار الرؤية سواء كان المبيع

مشاعا أو معينا على أنه إذا كان معينا فهو باطل ولا يلزم من ذلك نفي خيار الرؤية فيما كان المبيع مشاعا أو كلياً فى المعين بان اعتقد على توصف وطهر حالاه .

وأما على مسلكتنا من كون خيار الرؤية لرواية ولا شبهة فى نواته فى المعين الشخصية العائنه تكون ذلك مورد الرواية ولا يبعد الالتزام بشيونه فى المبيع المشاع لأنه وأن كان خارج عن مورد الرواية ولكن بعض منهم يعرفه هو أن لا يفرق بين شراء الصيغة بما فيها الذى هو مورد الرواية وبين شراء حصتها مثلا مساعا فيمكن بذلك أن يدخل المبيع المشاع أيضا مورد الرواية وأما بيع الكلى فى المعين فهو خارج عن ذلك قطعا كما هو واضح .

ثم ذكر المصنف أنه عتبر حصته عن أوصاف المبيع التى يرتفع بها الجهالة بما يختلف الثمن باختلافها كما فى الوسيله وجامع المقاصد وغيرها لأن الزعميات تختلف باختلاف أوصاف الأشياء وعبر عنها جمع آخر بما يعسر فى صحة السلم بحيث لا يكون بيع السلم عزرريا وجمع آخر والشيخين انصروا على اعتبار ذكر الصفة ثم ذكر أن مراد جمعهم واحد وهو عذر ذكر الوصف على نحو يرفع العزرر ثم ذكر عبارة المذكور وذكر أنه قد شترأى التامى بين اعتبار ما يختلف الثمن باختلافه وكفائه ذكر أوصاف السلم من جهة أنه قد تتسامح فى السلم ذكر بعض الأوصاف لافضائه الى عره الوجود أو بتعذر الاستقصاء على التحقيق ثم وجه ذلك ورفع بوجه السامى بوجهين ولا بهما شرح كلام القوم والذى بهما أنه لا شبهة فى شعول العمومات الدالة على صحة البيع لكل بيع، ولم يخرج من تلك العمومات الا ورود السه فى السوى عن بيع العزرر الذى تقدم ذلك فى شرائط العوصيين ونوضح ذلك أنه قد يراد من نفي العزرر لزوم ذكر الأوصاف فى السلم وغيره بما يرفع الجهالة

المداقة بأن لا يعنى جهل بخصوص وصف بأوصاف المبيع حتى بعد حظة الطمع مثلاً في مثل السطيح و نحوه و هو يدبى البطلان قطعاً لعدم اعتبار ذلك في صحة بيع السلم قطعاً لافصائه الى عرة الوجود و قد يراد من معنى العرر ذكر الاوصاف على نحو الاحمال و السامح في ذلك بحيث لم يحصل الاطلاع على الاوصاف التي تحلف بها الرعايات و هذا أيضاً معنى ويدبى البطلان لأنه يبحر الى العرر و البراع و المشاحة و قد سبى السى (ص) عن بيع العرر بناء على تماميه أو قيام السيرة على ذلك كما تقدم في شرائط العوصيين بل لا بد من الأحد بالوسط و الامر بين الأمرين بحيث يلزم ذكر الأوصاف على نحو يرفع الجهالة عرفاً و لا يلزم المداقة في ذلك و لا يكفى المسامحة في ذلك. وعلى هذا فيرفع العرر بذلك ثم ولو كان هذا التوضيف يذكّر الاحاط غير العاقل و على هذا فاداً تحلف الوصف يشبث للمشتري حبار الرؤية بمقتضى الرواية و ان لم يكن اشتراط في العقد ليلزم تحلف الوصف و يثبت الخيار من جهة ذلك لعدم التزام البائع بذلك. بل يذكّر الوصف بعنوان أنه محبر عن ذلك أو يسئل المشتري الاوصاف من الأحاط الذين يطلعون على المبيع كما لا يخفى .

و على الجملة فلا بد في العرر و أن يرجع الى العرف كما اعترف به المصنف أيضاً بل السيرة مائتة على عدم اعتبار الاطلاع بأوصاف المبيع بأجمعها كما هو واضح .

و من هنا ظهر أنه لا وجه لاعتبار العرف و الشرع في العرر و القول بأن العرر العرفي أحصر من الشرعي كما في كلام المصنف ان لم يرد في الشريعة ما يرجع الى العرر الا قول السبي (ص) سبى السبي عن بيع العرر من دون بيان مفهومه و حقيقته فلا وجه لأحد العرر الشرعي أعم من العرفي بل العرر عرفي دائماً. نعم ورد أعيان الكيل و الوزن في الكيل و الوزن و لكن

لا من جهة على العرر، بل لموضوعية المكيل و الموزون حتى لو كان العرر مرتفعاً بوجه آخر فأيضا لا يصح فيهما البيع بدون الكيل و الوزن بأن جعل مثلا الحنطة في أحد كفي الميزان و الشعير في الطرف الآخر مع كون قيمتهما مساوية قرصا و مع ذلك لا يصح البيع وكذا أن اعتبار العلم بحسن المبيع ليس من جهة العرر، بل للاجماع على ذلك الا أن يناقش فيه بأن مدرك المجمعين هو دليل على العرر و أن اعتبار العلم بحسن المبيع من جهة أن لا يكون البيع عرريا كما هو واضح

ثم ذكر المصنف أنه يمكن الاستشكال في صحة هذا العقد بأن ذكر الاوصاف لا يخرج المبيع عن كونه عرريا لأن العرر بدون أحد الصفات من حيث الجهل بصفات المبيع فإذا أحده فيه مفقدا بها صار مشكوك الوجود لأن العبد المتصف بتلك الصفات مثلا لا يعلم وجوده في الخارج و العرر فيه اعظم .

ثم أجاب أولا و حاصله ما ذكره في البحث عن بيع العرر أنه بمعنى الخطر و هو أمر نفسي يؤول بالاطمئنان على وجود المبيع وأوصافه فإذا وصفه البائع أو شحخص آخر ذلك المبيع واطمئن المشتري على كونه مصفا بوصف كذا ارتفع العرر و اذا انكشف الخلاف ثبت له خيار الرؤية بالرواية المتقدمة و هي صحيحة حميل بن دراج . و هذا وجه واحد .

ثم أحاب ثانيا بأن أحد الاوصاف في معنى الاشرط لا التعبد بمبيع العبد مثلا ملتزما بكونه كذا وكذا ولا ضرر منه عرريا ، و هذا الوجه أيضا وحيه وان كان الخيار الثابت في البيع حار تحلف الشرط و توصيح ذلك أن الاعيان الخارجة عبر قابلة للاطلاع والتقيد ، بل هي موجودة على ما هي عليها فلا تتغير عن واقعها بقيد من القيود و عليه فلا ماص من رجوع التقيد فيها الى الاشرط بمعنى أنه يعتك العبد الكاس أن البيع مشروط بالكتابة

أي أن الترام المشتري بالكتابة مشروط بكون العبد كاتباً و إلا فلا حصارمى
ذلك أن فلا وجه لبطلان البيع كما هو واضح .

ثم أنه لا معنى لكون الاشتراط هو الالتزام بالوصف الخارجي بأن يلتزم
البائع بكون المبيع مصفاً بوصف كذا وعلى هذا بالاشتراط قد يكون راجعاً
إلى البيع بمعنى أن إنشاء البيع يكون معقلاً بكون المبيع واحداً لك الوصف
و إلا فلا بيع أصلاً فهذا لا شبهة في بطلانه لكونه تعليلاً والتعليق في
المعقود يوجب البطلان إلا أن يكون الوصف المعنى عليه البيع من الصورة
الوعية العرفية بحيث يرجع التعليق إلى التعليق بأصل وجود المبيع بحيث
لا يحكم بالبطلان فإن ذلك ضروري فضلاً عن يكون مورداً للاجماع القائم على
بطلان التعليق وإن كان راجعاً إلى الالتزام بأن يلتزم كل من البائع و
المشتري على البيع بشرط أن يظهر المبيع بوصف الكتابة أو يحيط البائع
للمشتري ثوباً و نحو ذلك بأن بشرط في البيع وحدان المبيع وصف الكمال
و ظهر خلافه . بحيثند للمشروط له حصار يحلف الوصف وإن لم يكن ذلك
بالاشتراط بل بالتوصيف و لو من غير البائع ثم ظهر اختلاف ثبت للمشتري
حصار الرؤية بالرواية على مسلكنا و إن كان الحلف في أوصاف الصحة ثبت
للمشروط له حصار العيب سواء كان مع ذلك حصار يحلف الشرط و حصار الرؤية
أم لا ، وحيث كان المشروط له محيراً بين الفسخ والامضاء مع الأرس أو
بدونه و أما في عرصه انتفاء وصف الصحة فلا محال للأرس بل يكون به
الحيار فقط ، لأنه إما ثبت بدليل خاص في مرض ظهور المبيع أو الثمن
معيوباً أي متعياً عنه وصف الصحة لا مطلقاً كما لا يخفى .

ثم انه جعل جمع كثير من المتأخرين بطلان العقد بانتفاء الشرط على
القاعدة كما يظهر من المنتهى و ذهب إليه المحقق الأردبيلي ، بل مال إليه
المصنف ولكن ذكر أن ملاحظة موارد ذلك في الفقه تقتضي الخروج عن ذلك

وعدم كون التحلف موحيا للبطلان، بل ثبوت الحصار فقط والوجهى ذلك أن ما وقع عليه العقد أى المبيع المشروط بشرط كذا غير واقع والمبيع المطلق لم يبع عليه العقد فيحكم بالبطلان فالمعقود عليه غير موجود والموجود غير معقود عليه .

ولكن يرد عليه أن الشرط أن كان راجعا الى أصل البيع فقد عرفت أنه يوجب البطلان لا من جهة العبر، بل للمعلين المجمع على بطلانه فى العقود إلا اذا كان المعلن بأصل وجود المبيع أو بما يكون بارلا مبرلته . وان كان راجعا الى الالتزام كما هو كذلك فلا يوجب تحلفا لشرط إلا الحيار كما ذكرناه نعم لو كان الوصف المتخلف من الصورة النوعية فيكون موحيا للبطلان وكان لما ذكرناه وجه لأن ما حرى عليه العقد فهو غير واقع وما هو واقع لم يحر عليه العقد كما لا يحق وعلى هذا فالنظر ليس موافقا لمقاعدة .

والعمدة فى ذلك الذى استند اليه القائل بالبطلان وان لم يكن الوصف المتخلف من الصورة النوعية ما ذكره المصنف من قياس المقام بشروط الفاسدة بما على كون الشرط الفاسد موحيا لبطلان العقد بأن المقام وان لم يكن من باب التحلف فى الصورة النوعية كما اذا قل بعثتك ما فى البيت على أنه عند حبشى فإن أنه حمار وحشى ولكن يلزم بالبطلان فى المقام أيضا أعنى صورة تحلف الشرط بأن اوصاف المبيع بالاصاف فى معنى كون القصد الى بيعه نائبا على تلك الاوصاف فالعقد ما سعى عليه العقد فاللعقود غير حاصل فيبعضى بطلان المبيع كما ألتزموا بالبطلان فى اشراط الشرط الفاسد فى البيع كما هو واضح .

ولكن يرد عليه أن بطلان العقد لا يشترط الشرط الفاسد فيما عليه اما هو من جهة كون البيع مقيدا بالالتزام على هذا الشرط وقد جعل

الشارع هذا الالتزام كلا الترام وأخرجه عن عموم المؤمنون عند شروطهم بكونه مخالفا للشرع فيكون ذلك موحيا للبطلان وهذا بخلاف صورة تحلف الشرط فان الالتزام لم يحمل كلا الترام، بل إنما لم يوحد متعلق الشرط في الخارج فيكون ذلك موحيا للخيار وكم فرق بين الأمرين .

و دعوى أن البيع إنما هو على هذا الشرط أي إنما اشأ البيع على تقدير هذا الشرط والا فلا بيع فيكون الالتزام ح أيضا مستغنيا باستثناء الشرط دعوى حرافية فانه خارج عن الغرض وأنه تعليق مجمع على بطلانه وكلامنا في مرض التحلف فقط دون التعليق كما هو واضح .

والحاصل أنه قد حصل مما ذكرناه أنه لا معنى للالتزام بوجود الوصف في العوضين بأن يكون معنى اشتراط كون العقد كائنا هو الترام اسايح بكتابة العقد ملائمة أما أن يرجع الاشتراط الى أصل العقد والالتزام العقدى أو يرجع الى الالتزام بلزومه بأن يكون لزومه معيدا بانصاف العقد بالكتابة أكون البيع على تقدير أن يكون العقد كائنا معنى تقدير اشتراط اللزوم بالكتابة كان العقد صحيحا سواء كان تحلف الوصف أم لا، ولكن ثبت للمشتري خيار تحلف الوصف وعلى تقدير اشتراط البيع بكون العقد كائنا مثلا كان البيع باطلا للتعليق سواء تحلف الوصف أم لم تحلف لقيام الإجماع على بطلان العقود بالتعليق نعم إذا كان التعليق بالصورة الموعودة لا يكون ذلك موحيا للبطلان فانه ضروري سواء ذكر في اللفظ أم لم يذكر أن التعليق بالصورة الموعودة كالتعليق بأصل وجود المبيع فهو لا بد منه لأنه مما يتوقف عليه صحة العقد فانه لا يصح العقد بدون وجود المبيع كما هو واضح، ومن هنا يحكم بطلان العقد مع التحلف في الأوصاف التي من الصور الموعودة كأن اشترى عبدا مطهر حمارا أو أشترى كأسا مطهر حرة ونحو ذلك .

وعلى الجملة أن التعليق في العقود إذا كان بالأوصاف الكماشة

يوجب البطلان الا أن تحلها لا يوجب البطلان بل يوجب الحيار و أما التعليق بالصورة النوعية لا يوجب البطلان ولكن يحلها يوجب البطلان .
ثم ان المراد من الصورة النوعية هنا ليس ما هو المعروف من علم الفلسفة العسى على التدقيق والتحقيق . بل المراد منها هو الصورة النوعية العرفية و بينهما عموم من وجه اذ قد يكون الوصف من الصورة النوعية العرفية و لا يكون منها بحسب الدقة و الفلسفة كأشرفى أحد أمة شاة مظهر عديد شائيا فان الأبوثة و الرجولة و ان كاسا من حقيقة واحدة عند الدقة حيث اسما من أفراد الانسان و الانسان نوع واحد و لكهما فى نظر العرف نوعان و عليهما شبهة فى بطلان البيع حيث ل أن ما وقع عليه العقد غير موجود و الموحود غير ما جرى عليه العقد و من هذا القبيل العراس و الكتب .

وقد يكون الوصف فى نظر العرف من غير الأوصاف المقومة للصورة النوعية و لكنه يكون من الصورة النوعية فى نظر العقل و قد يحتج على و أما ما ذكره المصنف من المثال بالنس على المحلقة الحقيقة بأن ياع لى شاة مظهر لى جاموس ، لا يمكن المساعدة عليه فان العجم و النحاموس و ان كانا من جنسين و لكن لهما شىء واحد حقيقة و خمس واحد و على عديد العرف بينهما فالاختلاف بحسب نظر العرف دون العقل .

هذا كله فيما علم كون الوصف من الصورة النوعية أو من الأوصاف الكمالية و أما فيما شك فى ذلك و لم يعلم أن الوصف من الصورة النوعية أو من الأوصاف الكمالية فهل يقتضى القاعدة هنا المطلق أو الصحة و بعبارة أخرى بانه تعلم كون الوصف من الصورة النوعية و لا شبهة فى ان التحلف فيه يوجب المطلق و أخرى يعلم كونه من الأوصاف الكمالية و لا شبهة فى أن التحلف هنا لا يوجب المطلق ، بل انما يوجب الحيار و أما اذا شككنا فى كون الوصف من الصورة النوعية العرفية المقومة أو من الأوصاف الكمالية فهل يقتضى القاعدة

هنا هو البطلان عند المحلف^١ أو عدمه^٢ وهل يحور التعليق في مثل ذلك أم لا يجوز؟

ويقع الكلام هنا في مقامين، الأول في حوار التعليق في مثل ذلك وعدمه، والثاني في حكمه مع التحلف فيما وقع البيع على الارتكار من غير تعليق واشتراط.

أما المقام الأول فالظاهر أنه لا يوجب البطلان وتوضيح ذلك أنه لا دليل لفظي على بطلان التعليق في العقود وإنما الدليل على بطلانه إنما هو الإجماع ومن الواضح أنه دليل ليس فلا بد من أحد المتغيرين وهو لا ريب أن المبيع إنما هو فيما كان التعليق على الأوصاف الكفائية بحيث أحرر كوسها من ذلك وأما إذا احتل كوسها من الأوصاف الكمية أو من الصور النوعية فلا يحرم بوجوه الإجماع هنا على بطلان التعليق إذ يحتمل أن يكون ذلك من الصور النوعية التي يحور التعليق فيها ويوهم أنها تكشف عن الإجماع ببطلان التعليق أيما جرى مفهومه إلا التعليق بالصور النوعية أو بأص ووجود المبيع توهم فاسد لعدم الاطمئنان بذلك كما لا يخفى.

وعليه فتشمله العمومات الدالة على صحة البيع ولا يكون تمسك بالعام في الشبهات المصادفية حيث لا شك في أنه داخل تحت الإجماع أولاً بل يقول أنه خارج عن الإجماع فيكون العمومات بالنسبة إليه ملزمة عن المخصص كما هو واضح.

ثم إذا ظهرت المخالفة في هذه الصورة فيحكم ببطلان العقد على كل تقدير لأنه إن كان المحلف في الواقع في الصورة النوعية فيحكم بالبطلان لعدم وجود المبيع وأب التمس لم يعلم في مقابل أي شيء وقع وإن لم يكن في الصورة النوعية فيحكم سطرانه للتعليق في غير الصورة النوعية.

وأما المقام الثاني فهو ما تعامل على شيء بحسب الارتكار على كون

واحدًا للوصف الكدائي ثم ظهر الخلاف فلم يعلم أنه من الصور النوعية ليوجب التحلف البطلان أو من الاوصاف الكمالية حتى لا يوجب التحلف البطلان كما ادّعى باع كتاب شرح اللعة على أنه مخطوط بخط عبد الرحيم حسب ارتكازها ثم ظهر أنه مخطوط بخط أحمد النعريش فلم يعلم أن هذا الوصف هل هو من الصور النوعية حتى يكون التحلف موجبًا للبطلان أم من الصور الكمالية حتى لا يكون التحلف موجبًا للبطلان، فالظاهر هو البطلان هنا فلا يشمله العمومات لأنه لم يعلم أن الثمن في مقابل أي شيء وقع ولم يحزر المبيع فيكون الممتنع بالعمومات بمسكاتها في الشبهات المصدقية وهو لا يحوز وعلى هذا فلا يحوز لكن من المتبايعين التصرف في الثمن والتمس لأنه لا يحوز التصرف في مال العير الآمع الاذن منه أو بالحارة عن تراص ومن الواضح أن العوض مال العير فلم يعلم اذن صاحبه منه ولا يكون الواضح تحارة عن تراص اذ المفروض أنه لم يعلم أن الثمن في مقابل أي شيء وقع في الخارج فيكون باطلا وعلى الجملة أن العمومات إما بحكم صحة المعاملة بعد احرار تحقق البيع في الخارج ووقعه بمبيع كلي أو حصي ومن الواضح أنه لم يحزر في أن المبيع أي شيء وأن البيع بأي شيء وقع فانه على كون الوصف المختلف من الصور النوعية فلا يبيع أصلا وعلى تقدير كونه من الاوصاف الصالحة أو الكمال فالبيع صحيح فلم يحزر وجود البيع حتى تمسك بالعمومات ولم يتحقق وقوع الثمن باراء أي شيء فانه مع كون الوصف من الصور النوعية فما هو مبيع عبر موقوف . لأن المفروض أن البيع وقع بحسب الارتكاز على الوصف ومع كونه من اوصاف الكمال فمطعما هو مبيع فهو موقوف فلا يكون أحد الثمن في مقابلة الا بحارة عن تراص فحيث لم يحزر كونه من الاول أو من الثاني فلم يحزر وجود المبيع وأن الثمن قد وقع في مقابل أي شيء فيكون المورد مشغولا لما دل على حرمة أكل مال الناس بعير رضى منه ، ولا يحارة عن تراص كما

هو واضح و لم ير التعرض لهذا البحث و هو بحث لطيف

مسألة

قوله مسألة الأكثر على أن الخيار عند الرؤية موري، أقول وقع الخلاف بين الأصحاب في أن خيار الرؤية موري أم لا و تحقيق ذلك في مقامين —
الاول : من حيث القواعد .

والثاني : من حيث الروايات .

أما المقام الاول : فنقتضي القواعد ، أي العمومات هو ثبوت الخيار في كل آن و زمان لما عرفت سابقا في خيار العيب أن العموم الرأسي ثابت للعمومات فمسكك بها في كل آن مثبت فيه الخيار و اذا خرج فرد من ذلك يقتصر بالمقدار المتيقن فلا يمكن استصحاب حكم المحض في الزمان البعد . و هكذا الحال اذا كان الدليل لخيار الرؤية هو الشرط الصفي حيث ان مقتضى ما شرطاه المبايعان بحسب الارتكار هو ان يكون لكل منهما الخيار مع التحلف و لا شبهة أن هذا الاشتراط موجود في مقدار من الزمان بعد الرؤية بحيث يتمكن المشروط له من الفسخ الذي سميه موريا و أما الاريد من ذلك فلا يقتضيه الارتكار .

و أما بحسب الروايات فقد عرفت أن الدليل على ذلك إنما هو رواية حمل و تحقيق الكلام في دلالة ذلك أن قوله عليه السلام الله مبها له خيار الرؤية أن الخيار الذي أصيب الى شيء لا يحلو بحسب الاستقراء عن أقسام ثلاثة و ان كان لها أقسام كثيرة بحسب التقسيم العقلي .

الاول أن تكون أصافته من باب أصافة الخيار الى معلقه كخيار الحيوان حيث أن الحيوان ليس سببا للخيار و لا ظرفا له ، بل هو معلق الخيار أي

هو البيع الذي نعلق به الحيار وقد يكون من باب اصابة السبب الى السبب كحيار العسر فان الحيار هنا مسبب عن العسر ولا يبعد أن يكون من هذا القبيل اصابة الحيار الى العيب فان العيب هو سبب الحيار .
وقد تكون من قبيل اصابة العظم الى ظفره كحيار المجلس فان المجلس ليس سبب الحيار ولا معلفه ، بل الحيار واقع في هذا الطوف كما هو واضح ، وفي المقام أن الرؤية ليست متعلقة للحيار لا سببه بحيث تكون شأنها شأن الحيوان في بيع الحيوان ، فان الرؤية غير فاعلة للبيع و تعلق الحيار بها و يبعد أن يكون سببا له ايضا ، وذلك من جهة أن الرؤية ليست سببا للحيار بحيث أن يوحد الحيار بمحدد الرؤية وتكون لها موضوعية في ذلك فان هذا غير محتمل .

ولكن يمكن الجواب عن ذلك بأن الرؤية كاشفة عن ثبوت الحيار عند التحلف و يكون السبب للحيار هو التحلف و تكون الرؤية كاشفة عن التحلف و هذا الاشكال لا يكون مانعا عن كون الرؤية سببا للحيار كما هو واضح .
و لكن يرد عليه أن مقتضى كون الرؤية سببا للحيار أن يكون الحكم أي الحيار مقيدا بها و هو لعموم حص و بيان ذلك أن الرواية حمية دللت على أن المشتري للصيغة انما رأى مقدار ما فيها واشترى بها ثم دخلها فقلبا فخرج منها واستقال من البايع فلم يعلمه ، فقال الامام (ع) لو لم يقطعها منها فله حيار الرؤية ، فان ظاهر هذه الرواية أن المشتري قد رأى الصيغة و سئل عن حكم المسئلة بعد الرؤى ففتى الحال حيث أن يقال فله الحيار دون أن يقال ، فله حيار الرؤية ، فان التقييد حيث لعموم حص . فامعده بحق الرؤية لا وجه لتعريض الحكم على التحلف الحاصل بأن له حيار الرؤية ، بل يقال فله الحيار ، فان ذلك نظير أن يقال اذا دخل شهر رمضان فيجب صوم شهر رمضان ، وهكذا بل الصحيح أن يقال يجب الصوم وعلى هذا فلا

ينبغي للرواية ظهور في ذلك، بل الصحيح أن الاصابة من قبيل اصابة المطروف الى طرفه، كحيار المجلس، فإن التعدير حينئذ يكون هكذا فله حيار اذا رأى أى في زمان الرؤية وعلى تقدير أن لا يكون الرواية ظاهرة في ذلك فليس لها ظهور في المسية فيكون محتمل. فلا يمكن الاخذ بمعاد المسية و الغزو بين الوجهين هو أن مقتضى كون الرؤية سببا للحيار هو عدم العورية بمسكا باطلاق الزمان فيحكم بقاء الحيار أبدا ما لم يطرا مسقط فيكون الرواية نظير الروايات الواردة في حيار الأخير حيث ذكرنا أن مقتضى اطلاق قوله عليه السلام لا يقع بينهما، هو في اثبات الحيار الى الأبد ولو بعد سنة ولو اعطاء الشعر ما لم يطرا عليه مسقط فيكون هذه الرواية أيضا باطلا عنها دالة على ثبوت حيار الرؤية الى الأبد ما لم يطرا عليه مسقط وهذا بخلاف الوجه الأخير اعني أحد الرؤية ظاهرا للحيار فإن مقتضى ذلك هو أن الحيار ثابت حال الرؤية، وحينئذ لو كان للرؤية مجلس تدوم بدوام المجلس مثلا كحيار المجلس لكان لما ذكره أحمد بن حنبل وحده وليس مما ذكره بلا وجه أصلا، كما ذكره المصنف، بل يمكن دعوى أن الرؤية ما دامت ممتدة في مجلس واحد مثلا فيثبت الحيار ولكن ذلك بعيد. فإن الظاهر من الرواية أن الحيار ثابت في حال الرؤية من غير أن يكون ظاهرة في امتداد الحيار بامتداد الرؤية، وحينئذ فاما أن يقتصر من العورية بالان الأول الحقيقي من الرؤية أى الآن الدفنى الفلسفى فتكون العورية مورية حقيقية ولكن لا شبهة في انه خلاف المتعاهد العرفى وادى فيثبت كون حيار الرؤية مورية بالعورية لعربية كما هو واضح.

قوله مسئلة بسقط هذا الحيار بترك المصادرة عرفاء أقول من حملة المسقطات لحيار الرؤية الاسقاط متناه يتكلم في حوار اسقاطه بعد العقد و قبل الرؤية، وأخرى في ضمن العقد، أما الاول فإن كاتب الرؤية كاشفة عن

ثبوت الحبار قبله فلا شبهة فى حوار الاسقاط قبل الرؤية ولكن ذلك خلاف
 الظاهر من الرواية وان كاتب الرؤية كاشعة عن ثبوته عنده و حال الرؤية فلا
 اشكال فى حوار الاسقاط مولا الا من جهة الاسقاطه اسقاطا لما لم يجب
 فقد تقدم سابقا أنه لا شبهة فى حوار اسقاط ما لم يجب بأشياء من الآ
 اسقاط حقه فى طرفه على تقدير جفعه ، فعلى المقام شئى " سقوط حبار بعد
 بعد الرؤية اذا كان له حبار منها لا محدود فيه ، نعم لو اشأ " سقوط خيار
 بالفعل فهو غير معقول ان لم يتحقق هنا حتى بالفعل حتى يستقطه وعلى
 الحملة لا دليل على بطلان اسقاط ما لم يجب الا قيام الاحماع على بطلان
 التعليق فى الاشأ ، فالمعنى منه ما لم يوحد المقضى وأما اذا كان
 المقضى موحدا فلا شمله الاحماع فعلى المقام ان المقضى للخيار هو
 لعدم موحدا ، فلا بأس بأشأ " سقوط الخيار فى طرفه بالفعل نعم مما
 يكون التعليق موردا للاجماع ولا يحور كما أنه لا يحور أيضا مما كان على
 خلاف الاركار مع قطع النظر عن الاجماع كاشأ ، اطلاق قبل الترويح واشأ
 الهبة مثل المثلث كما هو واضح هذا كله اذا كان الاسقاط قوليا .

وأما اذا كان بالفعل ، فقد عرفت سابقا فى حوار الحيوان أن كلما كان
 من الفعل مصداقا للاسقاط الفعلى يكون مسقطا للخيار والآلا دليل على
 كونه مسقط للخيار الا ما ثبت فى موارد خاصة فى خيار الحيوان من اللبس
 والتقيل وبحود ذلك نعم ظاهر الرواية هنا هو عدم ثبوت الخيار بعد
 التلف الحقيقى لا من جهة أن الحبار يتعلق بالعين مبهى بالغة ، بل من
 جهة أن الرواية ظاهرة فى ثبوت الخيار حال الرؤية وعندها ، ومن الواضح
 أنه مع تلف العين فلا يبقى موضوع للرؤية أصلا كما هو واضح . وأما من موارد
 التلف الحكيم مثل الهبة والبيع وبحود ذلك فلا وجه لسقوط الخيار حيث
 أنه يصدى حينئذ أن له حبار حال الرؤية كما هو واضح

انتهى الكلام الى صوره اشراط سقوط الحيار فى ضمن العقد فى هذا

ووجه -

الاول أن يكون الشرط فاسداً والعقد صحيحاً والوحيه ما اسقاط
لما لم يجب به باطل وهذا بناء على أن الشرط الفاسد لا يوجب فساد
العقد وفيه ما مر مراراً أن عدم حوار اسقاط ما لم يجب بما يضر من جهة
الاجتماع وبناء العلاء على عدم تريب الاترعلته فى بعض الموارد وفى المقام
لا يطمش بوجود الاجتماع على عدم الحوار وبناء العلاء أيضاً يساعد كما
هو واضح . نعم الاسقاط قبل العقد لا يساعده الاعتبار العرفى وهو مورد
الاجتماع أيضاً ، وعلى هذا فيدور الأمر بين الوحيهين الآخرين -

أحدهما الفساد مطلقاً ، أى الشرط والعقد ، كما ذهب اليه العلامة
واحتاره النصف ، والوجه فى ذلك أن دفع العرر عن هذه المعاملة وإن
لم يكن لشوب الحبار لأن الحبار حكم شرعى لا دخل له فى العرر العرفى
المتحقق فى المبيع إلا أنه لأجل سب الحبار ، وهو اشراط تلك الاوصاف
الصحل الى ارتباط الالتزام العقدى بوجود هذه الصفات واشراط سقوط
الحيار راجع الى الالتزام بالعقد على تعديرو وجود تلك الصفات وعدمها
التامى بين الأمرين واضح فيكون الشرط فاسداً ومفسداً للعقد .

الثانى الالتزام بصحة الشرط والعقد كليهما

ولكن الظاهر هو التفصيل بان يقال ان كان العرر فى المعاملة متبرعاً
بواسطة الاشراط وجعل الحبار فيحكم بفساد الشرط والعقد كليهما و
الآفلان توضيح ذلك أن المشتري قد لا يكون عالماً بأوصاف المبيع أصلاً لا بالحبار
النايع ولا بالحبار شخص آخر ، ومع ذلك يقدم على المعاملة ويشتري العتاع
المجهول والعين العائنه ولكن بشرط لنفسه الحبار مع التحلف فى مثل
ذلك لا شبهة فى كون المعاملة عرريه مع قطع النظر عن الاشراط ومع

يرتفع العرر ولا وجه لما ذكره المصنف من أن الحصار حكم شرعي يشب للبيع الصحيح فلا ربط له بالعرر ولا يوجب رفعه، وذلك لما عرفت سابقا أنه مع الحصار يرتفع العرر فإنه إذا حلف الوصف يفسح المعاملة ومع ذلك أي حطرهما لا بد من ذكرهما بعد ذلك قبل التفصيل، وأيضا لا وجه لما ذكره المصنف من أن الالتزام بالصفاة أما شروط للبيع وأما قيود للبيع، وذلك لما ذكرناه سابقا من أنه لا وجه للالتزام بالأوصاف الخارجية إلا أن يرجع إلى الالتزام بالبيع أي بطروقه على تقدير هذه الصفاة لأن العين الخارجية غير قابلة للإطلاق والتقييد، بل هي موحودة على ما هي عليها، فلا معنى لكون الاشتراط راجعا إلى تقييد العين الخارجية وأما إرجاع الاشتراط بها إلى اشتراط البيع بها فمعلق مجتمع على بطلانه فلا يبقى مجال لما ذكره المصنف، بل لا بد من الالتزام بما ذكرناه إلى هنا لا بد وأن يذكر قسم التفصيل.

وأما إذا علم واطمئن البائع والمشتري يكون البيع على وصف خاص وأن العين العائنة مصفة بوصف كذا، ولو كان ذلك بوصف الباع أو بوصف الآخر أحصى ومع ذلك احتمل البائع التحلف في الوصف وبشروط الاستطاف من ضمن العقد وهذا لا يوجب العرر أصلا فإنه أحصى عن العرر إذا قد عرفت سابقا أن العرر هو الخطر وهو أمر مفسى يدفع بالاطمئنان، فالاستطاف لا يوجب العرر أصلا ثم إن المصنف فعل في آخر عبارته أن دليل في العرر لا يشمل العام لأن المشتري قد أقدم عليه بنفسه كما أن حديث في الضرر لا يشمل صورة اعدام السبايعين على الضرر وهذا عجيب حيث أن حديث في العرر إنما مورده صورة اعدام السبايعين على المعاملة العررية ولو كان هذا خارجا عن بحث الحديث لكان الحديث لغوا وهذا بخلاف حديث في الضرر، فإن مورده غير هذه الصورة وأنه ورد في مقام

الامتنان مشموله لصورة الاعداء على الضرر لا يباي الامتنان، وكيف كان فلا وجه لقياس حديث في العذر بحديث في الضرر كما هو واضح .

ثم ان ما ذكرناه من التفصيل في حوار اسقاط حصار الرؤية وعدم حوار حار في حيار العيب أيضا في كل مورد اطمئن كل من النايح و المشتري بأوصاف الصحة في العيب وعدم كونها معيبة سواء كان ذلك بتوصيف كل مسهما أوصاف العين على الاحرام بتوصيف الاحصى يصح في هذه الصورة اشتراط سقوط الحيار في ضمن العقد فان ذلك لا يترتب بالعذر فان العذر يرتفع بالاطمئنان بوصف المبيع كما هو واضح . في أي مورد لم يحصل الاطمئنان منهما على ذلك واما بعدما على المعاملة على الاشتراط بحيث تكون المعاملة بدونه عررية فلا يصح اشتراط الاسقاط حينئذ لأن المعاملة حينئذ تعود عررية منتطل كما هو واضح . هذا ما يقصده القاعدة ولكن ورد النص في حيار العيب بانه يثبت حصار العيب للمشتري مع عدم تبير النايح من العيب فيعلم من ذلك أنه مع التبير لا يثبت الحيار للمشتري مطلقا و ح لا يجرى التفصيل المذكور في العقاب من جهة النص كما هو واضح .

وعلى الجملة فالمدار في فساد الشرط وامساده للعقد على كون الاسقاط موجبا لعررية المعاملة وعدم كونه موجبا لذلك كما هو واضح وأيضا فلا وجه لنفي لقياس العقاب بالبيع مع البراءة من العيوب لما عرفت من جهة الاعتماد في صورة البراءة من العيوب على اصاله الصحة الموجبة لنفي العذر بحلاب العقاب و ذلك لما عرفت عدم العارق بينهما الا النص الوارد في حيار العيب واما اصاله الصحة فان كانت بحيث توجب خروج البيع عن العررية كأن كان بناء العقلاء بحسب ارتكازهم على كون المبيع صحيحة أو قامت بينة على ذلك أو التوصيف من البايح أو من الاحصى فانه يحمل المبيع ح على ذلك و الا فلا يوجب رفع العذر كما هو واضح .

والحاصل أنه إن كان رفع العرر بالا اشتراط فلا شبهة في كون اسقاط الخيار موحيا للعرر والا بأن كان رفع العرر بالتوصيف أو بشئ آخر أو بأصلالة الصحة التي نوجب رفع العرر بحسب بناء العقلاء فلا يكون اسقاط الخيار في ضمن العقد موحيا للعرر كما هو واضح .

في مسقطات خيار الرؤية

قوله مسألة لا سقط هذا الخيار، أنون قد عرفت الحال في حكم صورة تحلف الاوصاف وبيع الكلام في سقوط الخيار بيدل التفاوت والظاهر أنه لا دليل على سقوطه بيدل التفاوت لأن الخيار إن كان ثابتا بالتعبد متمسك باطلاق دليل التعبد وإن كان ثابتا بالا اشتراط وتحلف الشرط متمسك باطلاق دليل ذلك فحكم بثبوت الخيار حتى بعد بدل التفاوت .

و أما الابدال بأن يشترط المشتري ابدال المبيع على يد ير التحلف على نحو شرط النتيجة بأن يكون شئ آخر بدلا عن المبيع في صورة التحلف من غير أن يكون التبديل فعلهما بل يكون الابدال في طرف التحلف بهذا الاشتراط لأن المبيع غير شحصة فالابدال محتاج الى معاوضة جديدة و مراعات جديدة وهي معية كما هو واضح وعل المصنف عن الشهيد أن الأقرب العساد و ذكر في وجه ذلك أن البدل الذي يستحقه المشتري في صورة التحلف إن كان باراً الثمن بأن يرجع المعدل اليه كاليابيع وبدل المعدل في ملك المشتري باراً الثمن فلازم ذلك أن يفسح المبيع بهذا الشرط في طرف التحلف و يكون هنا بعد ذلك معاوضة جديدة بين البدل والثمن .

ويرد عليه أولاً أنه لا مقصي هنا للمعاوضة الجديدة بحيث يكون هنا بيع بدون الانشاء بل بمجرد الشرط السابق في ضمن العقد ولم يدل دليل

على صحة مثل هذا المعاملة من النقل والعقل ولم يعم عليه (على) صحته ارتكاز من العرف والعقلاء ولا مقتضى أيضا لانفساح العقد بنفسه .
 وثاني أن دليل وجوب الوفاء بالشرط ليس مشرعا حتى يدل على وجوب الوفاء بكن شرط بل معاده أن كل ما كان ثابتا في نفسه ومشروعا مدليل وجوب الوفاء بالشرط يلزمه حين الاشتراط ومن الواضح أن اشتراط انفساح المعاملة قبل تحققها بظهور التحلف شرط لم يثبت حواره في نفسه فيكون غير موافق للكتاب والسنة فيدخل تحت المستثنى في قوله عليه السلام الله الا شرطا محالفا للكتاب والسنة .

وثالثا أن المعاوضة الواقعة بين الدل والمنع على تقدير ظهور المخالفة معاوضة تعليلية أي يبيح البيع على تقدير المخالفة فهو معاملة تعليلية فيحكم بالبطلان اجماعا .

وإن كانت المعاوضة واحدة بين المنع والدل بأن يكون البدل واقعا في مقابل المدل على تقدير ظهور المخالفة ونعم المعاوضة بينهما وفيه أنه مضاعفا إلى عدم المقتضى لذلك بأن تقع هنا معاملة في صورة المخالفة بغير معامل بل بمجرد الاشتراط في ضمن العقد ولا دليل على صحة ذلك بحسب نفسه من الآية والرواية والسيرة والارتكاز وكون المعاملة تعليلية هي باطلة أن المعاملة هنا عريضة حيث أن المفروض جهالة المدل وعلى أي تقدير أن الظاهر في مثل ذلك أن يفسد الشرط ويفسد العقد أيضا .

والحاصل أن شرط الاندال على تقدير ظهور المخالفة على نحو شرط نتيجة لا يمكن تصديقه لأنه أمر غير مشروع ولا يكون مشمولا لدليل وجوب الوفاء بالشرط لأن مرجع ذلك إلى انفساح العقد بنفسه بمجرد هذا الشرط ومن الواضح أن انفساح العقد بلا موجب لم يثبت حواره شرعا فلا مقتضى

له على أن اشترط انفساح العقد فى نفسه قبل رجوعه أمر غير مشروع ولا يكون دليل الوفاء بالشرط موحدا لكونه مشروعا .

أقول أما بناء على كون الاشتراط من قبيل شرط المتحة فالشرط رأس كان فاسدا لأن اشتراط انفساح العقد بدون سبب قبل فى عقد لم يحقو بعد أمر لم يثبت فى الشريعة العدة من هـ الاشتراط فيكون من الشروط العبر المشروعة ولكن يكون المقام ح من صعوبات الشرط الفاسد ، فلا يكون مفسدا للعقد الا بناء على كون الشرط الفاسد مفسدا للعقد وحيث ان العواقب للتحقيق و مداوى المشهور عدم كون الشرط الفاسد مفسدا للعقد فلا يكون العقد فاسدا ، و دعوى كون العقد باطلا من جهة العرر ، حيث لم يعلم ان المبدل بأن وصف وأى كيفية دعوى حرامه وذلك لأن الظاهر أن الشهيد قد تكلم فى صحة العقد ومساؤه من ناحية الشرط الفاسد بعد انقراض عن صحة العقد من جهة الحجاب ، يمكن ارتفاع العرر هنا من جهة ، لا طمئنان بوصف المبدل من الفرائض الخارجية من توصف اسامع أو شخص آخر ، فلم يصح المبدل محبولا حتى يكون البيع عزريا ثم ساق كلامه . أى الشهيد الى أنه يفسد بالشرط الفاسد أم لا ؟

وأما بناء على كون اشتراط الابدال من شرط الفعل بان بشرط المشتري على البائع أن يبدل المبيع بعينه على تعدد الحلف كما هو ظاهر من كلام الشهيد حيث عبر بلفظ الابدال ولا شبهة أن الظاهر منه هو ابدال البائع وهو فعل من افعاله ، فالظاهر ح أن العقد والشرط كلاهما صحيحان ولا وجه لكون الشرط ح فاسدا فضلا عن كونه مفسدا للعقد بل هذا هو المتعارف فى السوق كثيرا حيث ان المشتري يشتري عينا شخصقا و يضمن كونه من الجنس الذى يريد ولكن يحصل التحلف بشرط عليه البائع الا يبدال على مرض الحلف ، ولا شبهة أن الابدال فى نفسه عارضة

مشروعة في الشريعة المقدسة فيكون لازماً بدليل وجوب الوفاء بالشرط على الاشتراط فإن ظهرت المخالفة فأراد المشرى الأبدال فأدله البائع فيها والآفتيت للمشرى خيار بحلف الشرط فيفسخ العقد بذلك والعجب من الشهيد (ره) كيف رضى مع ذلك بفساد الشرط والعقد بل هذان الحومان المعاملات من المعاملات المتعارفة كما هو واضح .

نعم . لو كان البيع من الأول وأما على المبدل على نقد برفع المخالفة وعلى البدر على تقدير المخالفة . وكان المبيع أمراً مردداً . لكان العقد والشرط باطلاً . للعلين كما تقدم في شرائط العوض .

وعلى الجملة سواء قلنا بكون الشرط هما من قبيل شرط السبحة أو قلنا بكونه من قبيل شرط الفعل لا دليل على كونه معسداً للعقد غاية الأمر أنه على فرض كون الشرط شرط السبحة بكون الشرط فاسداً فقط . وأما توهم كون المعاملة عررية فقد عرفت الجواب عنه وكذلك يكون هنا تعليق .

وحاصل الكلام . أن المحتمل في كلام الشهيد ثلاثة . الأول أن يكون مراده من شرط الأبدال هو شرط العن كما هو الظاهر من ظاهر لفظ الأبدال بأن يشترط المشرى على البائع تبديل المبيع على تقدير ظهور المخالفة وعلى هذا فلا شبهة في صحة الشرط والعقد كليهما وإن لم يظهر المخالفة كان العقد لازماً ومع ظهور المخالفة يطالب المشرى الأبدال فإن بدله فهو والا كان له الخيار . كما هو واضح

الثاني أن يكون المراد من الاشتراط شرط السبحة يعني يشترط المشرى على البائع المبادلة بأن يكون الثمن في مقابل البدل أو تنفع المبادلة بين الثمن والبدل . بعن هذا الشرط لا بشرط آخر وقد عرفت أنه على هذا كان الشرط فاسداً لكونه مخالفاً لشرع حيث أن اشتراط إفساح العقد في نفس ذلك العقد قبل تحقيقه لم يثبت في الشريعة المقدسة فلو كان الإفساح

بلا موجب، و يحقق معاوضة أخرى بلا سبب، فان كل - لى لم يثبت فلا يكون مشمولاً للعمومات ولكن قد عرفت أنه على هذا وان كان الشرط فاسداً إلا أن المسهور بين المعأخرين أن فساد الشرط لا يسرى الى فساد المشروط كما هو واضح على أن لطاهر أن هذا، لتولى من مرد الشهد لمكان الابدال فى كلامه انطاهر فى شرط الفعل -

الثالث أن يرد من الاشرط التعليق من الاول بأن سيع المعدل على عدم التعديله والمبدل على عدم التعديله وعلى هذا وان كان البيع باطلا للرد والتعليق، ولكن ليس - لى محتمل كلام الشهد وكيف كان فالطاهر من كلامه هو اننى الاول وعليه فلا وجه لما اليرم به الشهيد من فساد العقد والشرط من بضع كلاهما كما هو واضح

ثم أن هنا كلاماً لصاحب الحدائق أشكرك على الشهد ولكن قد تنهات لا يمكن حله فانه ذكر فى صدر كلامه بعد معنى كلام الشهد و سائته على الفساد أن طاهر كلامه أن الحكم أعم من أن يظهر على الوصف أولاً أى أن طاهر كلام الشهد من الحكم بالفساد فى صورة الاشرط أى من أن يكون مع ظهور المعالفة أو ظهور الموافقة ثم أورد على هذا الاطلاق بأنه لا موجب لفساد مع ظهوره على الوصف المشروط ومحتر شرط النابع الابدال مع عدم ظهور الوصف لا يصلح سبباً فى الفساد لعدم الاحتمار المتقدمة و لعل مراده من الاحبار المتقدمة هو أحبار الحبار حيث انها تدل بالملازمة على الصحة مع عدم الحيار فى صورة عدم المعالفة وليس المراد من دلالتها على الصحة بالملازمة أن لا يثبت الحيار فى البيع هو صحته و إلا لم يكن وجه للحيار لأن مراده دلالة الاحبار على الصحة مع البروم لا عيبها مع الحيار وهذا لا يجمع الا مع الاحتمال الاول من الدلالة دون الثانى، و مع عدم الاحبار للعمومات الايات على وكفايه، وكلامه الى هنا صريح فى أنه

يستشكل على الشهيد بأنه لا وجه للقول بالبطلان على الإطلاق بل على تقدير ظهور المخالفة فقط. وهكذا يدل كلامه حيث قال وبالحيلة فإني لا أعرف للحكم بفساد العقد في الصورة المذكورة على الإطلاق وجهها يحمل عليه ولكن يأمي ذلك ما صدر عنه (ره) في وسط كلامه حيث قال (١٠) نعم لو ظهر مخالفاً فإنه يكون فاسداً من حيث المخالفة ولا يحبره هذا الشرط الإطلاق الأخبار في الخيار ثم ذكر أن الاظهر رجوع الحكم بالفساد في العبارة إلى الشرط المذكور حيث لا تأثر له مع الظاهر وعدمه حيث مدعاه في هذه العبارة هو فساد العقد حيث قال (نعم لو ظهر مخالفاً فإنه يكون فاسداً) و دليله يدل على ثبوت الخيار من غير فساد العقد حيث قال (ولا يحبره هذا الشرط لإطلاق الأخبار في الخيار) وهذا مما لا يمكن حله . قوله مسألة الظاهر ثبوت خيار الرؤية في كل عقد ، أمول . وقع الخلاف بين الفقهاء في ثبوت خيار الرؤية في غير البيع من الصلح والاحارة وغيرهما وعدم ثبوته فذكر العصف أنه يثبت في كل عقد واقع على عين شخص موصوفة كالصلح والاحارة وذكر في وجه ذلك أن المحتملات هنا ثلاث ، وليس هنا شق رابع ، وذلك مع تبين المخالفة .

فأما أن يحكم ببطلان العقد كما تقدم عن الأردبيلي في بيع العين

العائبة .

وأما أن يحكم بلزومه مع عدم الخيار .

وأما أن يحكم بصحته مع الخيار أما البطلان فهو محال لطريقة الفقهاء في تحلف الاوصاف المشروطة في العقود عليه وأما احتمال اللزوم بدون الخيار فهو أيضاً فاسد لأن دليل اللزوم هو وجوب الوفاء بالعقد و حرمة نقضه ومن المعلوم أن عدم الالتزام يترتب أثر بالعقد على العين الفاقدة للصفات المشروطة فيها ليس نقضاً للعقد . وح يثبت الاحتمال

الثالث وهو صحة العقد مع الحوار والخيار .

أقول أن كان مدرك خيار الرؤية هو الشرط الصعي على ما ذكرناه في أول المسئلة فلا شبهة في ثبوته في كل عقد يحلف فيه الوصف كخيار خيار العين في كل عقد وقع فيه العيب . ولكن مع ذلك لا يحتاج إلى التقسيم الذي ذكره المصنف على تعديري صحتة فإنه شبه الأكل من لقماءة ، بل يثبت بخيار ابتداء لتحلف الوصف كما هو واضح .

وإن كان مدركه هو النقص والعقدية فلا شبهة في اختصاصه بالبيع وتقدم أن فيه مزية على كون مورد خيار الرؤية قريبا من صورة تحلف السرط حيث أن المشتري بعد ما رأى الصعوبة ومنسها أو متشبهها فخرج فاستقال فلم يقبله فإنه لو كان هنا اشتراط لما احتاج إلى الاستقالة بل مسح ابتداء لتحلف الشرط وعلى هذا فالخيار يخص بالبيع فقط فلا يخفى في غيره .

ثم إن التقسيم الذي ذكره المصنف ليس صحيحا فإن بطلان سوهم بطلان العقد من جهة أن بطلان العقد ليس هو البطلان في تحلف الوصف المشروط في المعقود عليه لا يسلم ذلك حوار العقد وكونه حاريا ، بل يمكن أن يكون لازما

و دعوى المصنف أن دليل اللزوم هو وجوب الوفاء بالعقد ولا يصدى النقص على عدم الوفاء مع تحلف الوصف لا يمكن المساعدة عليه فإنه .

فإنه أولا أن عدم شمول دليل اللزوم عليه لا يكفي في ثبات كونه حائرا بل لابد في ذلك من اثبات عدم اللزوم كما هو واضح .

وثانيا أن عدم شمول آية وجوب الوفاء بالعقد للمعام لا يدل على عدم شمول غيره لذلك لعدم محضار دليل اللزوم بها فيكون في لزومه أحل الله البيع ونجارة عن تراص والروايات الدالة على لزوم العقد على ما تقدم . وثالثا يكفي في اثبات اللزوم أصحاب الملكية على مسئلة المصنف

فانه مع الشك في أن الملكة الحاصلة بالعقد يرتفع بالفسخ أم لا فيسحب
الملكة و شيب اللزوم وعلى هذا معضى انقاعده هو اللزوم في غير البيع و
عدم حريان حصار الرؤية في غير البيع كما هو واضح .

فوله مسئلة لو حبا فاعا الباع لم يحلف صفة ، أقول في بوضوح
المقام أن لهذه المسئلة صور ثلاث . وقد استسار اليها المصنف و ان لم
يصرح بجميع الافسام

الاول أن يكون اختلافهما في أصل الاشتراطان ادعى المشتري
اشراط وصف في المبيع من الكفاية والحياطة والسدية وبحوف و ادعى
الباع خلاف ذلك و كون المبيع مطلقا .

الثاني ان يقع على أصلا اشتراط و لكن كان الاختلاف في متعلق
الشرط بأن ادعى احدهما كونه حياطه ، يدعى الآخر كونه كتابة العبد و
هذا في المسئلة يرجع الى الاول

الثالث أن يقع على أصل الاشتراط وعلى اتحاد متعلقه و لكن
يدعى الباع وجوده و يكره المشتري أو يدعى الباع أنه كان موجودا فقد
زال فيدعى المشتري أنه لم يكن موجودا أصلا ، أما الكلام في الصورة الاولى و
الصورة الثانية التي مرجعها الى الصورة الاولى . فذكر المصنف ما حاصله
أنه اذا اختلف المشتري و الباع في اشتراط وصف في المبيع وعدمه أو في
رجع الى ذلك ، فافور قول مدعى الخيار لا من جهة أن مدعى الاشتراط
تقدم فوله شيب الخيار عند التحلف فان المصنف صرح بها بأن الأصل هو
عدم الاشتراط فانه اذا اختلف الباع و المشتري في أصل شرط شرط في
المبيع وعدمه فان أصالة عدم الاشتراط بدفعه تكون المبيع لا بما يقتضى
العمومات بل من جهة ما أشار اليه هنا و صرح به في اوصاف المبيع أن
لا و صاف التي اشترط في المبيع الشخصي راجعة الى التقييد أي يكون

العين الشخص المبيعة معيدة بهذه الاوصاف و كان - لك - فى صورة
الاشراط وعلى هذا مخرج الاختلاف الى الشك فى أصل تعلق البيع
بالعين المحبوظ فيها صفات معقودة أو بعلقه بعين لوحظ فيها الصفات
الموجودة أى أن المبيع كان معيده بصفات مهي معقودة وقد كان المبيع
واقف على المبيع بمقيد بثبوت الصفات أو أنه قد وقع بالموجود فعلا أو أم
من الصفات الموجودة والمفقودة ومن الواضح أن اللزوم من احكام البيع
المتعلق بالعين على الوجه لثانى والاصل عدمه وأما انظر الاخر اعنى
عدم المقيد فلا اثر له فليس اللزوم من ثار حتى يرتب على نفسه اللزوم
كما هو واضح .

امول مرد على العصف أولا وساد المبنى حيث انك قد عرفت سابقا
انه لا معنى بتقيد بعين الخارجة - الاطلاق والتعبد فيها مسخيل
وعبر معقول فلا يفلت الشئ عن واقعته بالاشراط وعدمه وان قيد والامر
بمن رجوع لعينه الى أصل المبيع - يكون المبيع على نقد مروجون - الوصف
الحاص فى المبيع وانصافه - ومن رجوعه الى اللزوم بالبيع و حيث ان
الأول يوجب السطال لكونه عدليا فهو خلاف انصافهم العرفى من الاشراط
وخلاف ارتكازهم فكون الثانى هو المراد فان ساء المعاد بين على المعاملة
الصحيحة لا على المعاملة الفاسدة فيكون الثانى هو المراد . وعليه يرجع
الامر الى اسراع فى أصل الاشراط للزوم من السخط الحار أو عدم الاشراط
قد عرفت أنه (ره) الزم فى هذه الصورة بعدم الخبر لأن الاصل عدمه .

وثالثا أما لو سلمنا رجوع لاشراط الى تقيد المبيع واعضا عن
استحالة ذلك ولكن لا يتم كون مقتضى ذلك هو ثبوت الخيار لمشتري من
جهة كون اللزوم من احكام بيع المتعلق بالعين من حيث كونه على هذا
الوصف الموجوب . بل لما أن قول أن الخيار راسا هو من اثر تحلف الوصف

الذي اعتبر كون المبيع مقداره في البيع ومن الواضح أن لا يعلم بوجود هذا الاشتراط بل يشك فيه فالأصل عدمه ، ولا يعارض هذا الأصل بإصالة عدم كون العقد واقعاً على العنصر الموقوف ، مطلقاً لأن اللزوم ينسب من آثار ذلك ، بل اللزوم من مقتضايات طبيعة العقد ، فإن طبع كل عقد على اللزوم حتى ينشأ كونه حائراً حيارياً كما هو واضح .

و دعوى أن الأصل عدم الإطلااق يكفي في عدم لزوم العقد فلا يرد أن يشب الحيار حتى يقال أن أصله عدم الإطلااق بالنسبة إليه مثبت فبها فأسده لأن معنى هذا الأصل هو بطلان العقد بمثل خلاف الوصف وهو خلاف المعروف أن العقد صحيح على كل حال حيث ذكر المصنف سابقاً أن ديدن العلماء وسيرتهم على عدم معامله في خلاف الأوصاف معامله الفساد بحيث أن يحكموا في صورة خلاف أوصاف المبيع بفساد العقد ، بل حكموا بصحة العقد مع الحيار وعلى هذا فأصل صحة العقد مفروق عنه ، و إنما الخلاف في ثبوت الحيار في - لث وعدم سونه بحسب كون الإطلااق استبعاد من المصاديق بمعنى تدور الأمور بين وقوع العقد على العنصر الموقوف مطلقاً أو مفيداً فيكون من المصاديق وأما إذا أعطينا بأصله عدم كون العقد مطلقاً فلا يكفي ذلك في عدم لزوم العقد وكفاية مسح في المسح لأن المراد من المسح ليس هو فقط مسح فقط بحيث يكون له موضوعة بل المراد منه هو البناء على انعدام العقد وعدم استمراره

وبعبارة أخرى أن المسامحين كانوا يأسس على المعامنة والعبادة والعمل والانتقال والمسح يسيان على عدم - لث ومن الواضح أن هذا المعنى لا يترتب على أصالة عدم وقوع العقد مطلقاً ، فإن ذلك من الموارم الأعم لهذا الأصل لا احتمال أنه لم يقع هنا عدد أصلافة مع عدم وقوع العقد أيضاً بصدق أن الأصل عدم وقوعه مطلقاً وعلى بعد وقوعه معقضى هذا الأصل

كما عرفت هو العيب والمعيوب أن العقد ليس بعيب بل الصحة معروضة
عنها كما عرفت وأما الكلام فى كونه خياريا وعدمه وحيث كانت الصحة معروضة
عنها فإصالة عدم الاطلاق لا تثبت ثبوت الخيار الا بالملازمة وعلى هذا
فيكون الاطلاق وعدمه من المتضادين كما عرفت معنى أحدهما وإن كان لا
يثبت الآخر الا بالملازمة العقلية ويكون الاصل ح ميبا ولكن أصالة عدم
وموع العقد على هذا الموحود فإن الاول له اثر وهو عدم الخيار لأن الخيار
كما عرفت مترتب على تحلف الوصف المشروط به فى العقد فالاص عدمه وأما
المرور فليس مترتباً على عدم كون العقد واقعاً على هذا الموحود مطلقاً بل
من مقتضيات طبع العقد كما عرفت وعلى هذا فلا يصح بناء المصنف أيضاً
منتحصل أن ما ذكره المصنف لا يمكن المساعدة عليه ميبا وبناءً فلا بد من
الحكم بمرور العقد هذا على ما ذكره المصنف (ره).

وتحقيق الكلام وتفصيله أما ذكرنا سابقاً أن الخيار فى الحقيقة عبارة
عن الاحتيار وهو من الامتناع بمعنى طلب الخيار وهذا المعنى هو المراد
فى الخيارات المصطلحة ومرجع جعل الخيار فى العقود كالبيع مثلاً الى
امتناع الملكية المحدودة لما ذكرنا أن الاهمال فى الواقعيات محال فلا بد
أما أن يكون الامتناع مطلقاً أو مقيداً بحيث أن الاطلاق غير موحود مع جعل
الخيار لأن الميعوض أن المبيعان أو أحدهما جعل لنفسه الخيار فمقهوراً
يكون الملكية مقيدة أى محدودة بحد خاص وإلى زمان خاص وهو زمان
احتبار دى الخيار مسح ذلك العقد ومع هذا التقييد الععلى لا يكون
الاطلاق معقولاً وإن كان معقولاً بحسب نفسه قبل التقييد وعلى هذا امتنعك
فى أن الملكية هل وحدث مطلقاً أو مقيدة معقول أن الأصل عدم كونها مقيدة
فتمنعك بالعمومات الدالة على اللزوم ولا معارض ذلك بإصالة عدم كونها
مطلقة لبعى اللزوم لما عرفت أن المرور من مقتضيات طبع العقد لا من آثار

إطلاقه حتى يثبت على نفيه على اللزوم كما هو واضح .

و عبارة أخرى أنه إذا اختلف البيع والعشرون في اعتبار شرط في البيع وعدمه أي اعتبار وصف في البيع وعدمه أو كان الاختلاف في معنى الشرط فلا يمكن التمسك بها بعموم أوها بالعمود ، لا التمسك به بالانساب للزوم من قبل التمسك بالعام في التسبب المتصاويه إذ لا يعلم أن الملكية الحاصلة بها هل هي مطلقه ليحوز التمسك بها أولا ولكن لا بأس من التمسك بغيره على حرمة التصرف في مال الغير بدون أدبه و حرمة اكل اموال بالباطل إلا بالبخارة عن راض وعوله تعالى أحل الله البيع فإن مقتضى دلالة النص في مال الغير غير بخارة من راض حرام إلا في موارد الخيار فإن أكل ذي الخيار مال الطرف الآخر بالبيع ليس بحرم ولكن ثبت في موارد اختلاف المتبايعين في جعل الشرط وعدمه أن الملكية المشتقة مطلقه لئلا يكون له الخيار عشاء على ما ذكرناه من معنى الخيار فالأصل عدم حقوق الملكية العقيدة فتمسك بعموم ما دل على حرمة أكل مال الغير غير بخارة عن راض فلا يكون الفسخ مؤثرا ولا يلزم ح محدود التمسك بالعام في التمسك بصدقته بأن يدعى أن هذا المورد لا يعلم أنه من القسم الخارج عن العموم أم لا ، فيكون التمسك بالعام من قبل التمسك به في التمسك بصدقته وهو لا يجوز .

وحاصل الكلام أن البحث هنا يقع في جهتين ، الأولى فيما كان الاختلاف في أصل الاشتراط وعدمه أو فيما يرجع إلى ذلك كأن يكون الاختلاف في معلق الاشتراط مع الاتفاق على أصل الاشتراط

الثاني أن يكون الاختلاف في وجود معلق الشرط وعدمه ، لا تعاقب على أصل الاشتراط ومتعلقة كان يقول البائع أن بشرطه هو خياطة بعدد و هي موحودة و يقول المشتري أنها معدومة أو يقول البائع أنها كانت حين

البيع موجوده فقد انعدم و يقول المسترعى لم يكن موجود
أما الكلام في الجهة الاولى فقد عرفت كلام المصنف وجوده أو ما تحقق
المسئلة و حصل الكلام بعد كون الخيار راجعا الى مفيد الملكة المشبهة
في معارضة أصله عدم الملكة المطلقة مع أصالة عدم إنشاء الملكة المقيدة
إذا لاحظنا الاطلاق والتعدد بحسب المعيار أما إذا لاحظنا أصالة عدم
الخيار و ملكية المفيد مع ملاحظه العمومات الدالة على حرمة اكلهال العسر
عسر بخارة عن سراض و بلا طيب نفس فلا معارضة بينهما لعدم الأثر في
أصالة عدم كون العقد مطلقا من اللزوم بفهم عموم حرمة الاكل و أصالة عدم
وجود الخيار لعدمه يقع موضوع انعام فقد عرفت أن مرجع جعل الخيار في
البيع في نفس الملكية المشأه أي بقاء الملكية المحدودة بعدم الفسخ
ولا ينافي ذلك بكون الملكية مطلقة أي في جميع الارصة على تقدير عدم
الفسخ فلا تردد ان البيع في زمان معين سري صحيح و قد تقدم تفصيل
ذلك وعلى هذا فاصله عدم كون إنشاء هي الملكية المقيدة معارضة مع
أصله عدم كون الملكية هي الملكية المطلقة فلكل منهما أثر خاص فيسقط
للمعارضة لا يقال ان أصالة عدم كون العقد مطلقة بحري فيثبت عليه ثبوت
الخيار من غير احتياج الى اثبات الخيار حتى يبرم كونهما من الاصول انفسه
ولا شغل بنا بأصالة عدم كون الملكية مقيدة للبرم المعارضة و كان بينهما
معارضة من حيث لحاظ الاطلاق و لحاظ التقييد ولكن لا يترتب عليها أثر
فانه يقال قد عرفت أنه لازم ذلك هو بطلان العقد و المفروض صحته و أن
الفسخ سري نفس صحيح حتى يترتب على أصالة عدم الاطلاق من اعتبار
لعقد كعدمه ولا يثبت ذلك بأصالة عدم الاطلاق الا على القول بالاصول
المنفصلة وكيف كان فلا شبهة في معارضة الاصيل من حيث النظر الى ملكية
المطلقة و الملكية المقيدة

نعم، لا ما منع من حرمان أصالة عدم التفسد و احرار أن العقد لم يقع بالعيب ثم التمسك بالعمومات الدالة على لزوم كس عقد.

و توضيح ذلك أنه ثبت في الشريعة المقدسة أنه لا يحزر النصف في مال أحد الا بآدمه وأنه لا يحل أكل مال العبر الا بالتجارة عن تراص و اذا باع أحد ماله من شخص آخر في معاملة ثم خاص فيكون كل منهما مالا للآخر فيحرم لكل منهما بعد ذلك أن ينصرف فيما انتقل الى غيره و بائنه منه الا أن يكون هذا أيضا تجارة عن تراص و قد حرج عن تلك العمومات ما اذا جعل المعاقدان لنفسهما أو لاحدهما الخيار أو جعل الشارع لأحدهما أو لهما خيارا في البيع مثلا كخيار المجلس فانه ح يجوز لهما الخيار أن يأخذ مال صاحبه بالعسح و يعبر بجارته عن تراص و يعبر طيب نفس منه وعلى هذا ما - ا شككنا في أن العقد هو وقع على المطلق أو على العيب أي المنشأ هل هو ملكه مطلقه أو ملكه مؤبد و فحري أصالة عدم وقوعه على العيب فحزر بها موضوع التمسك بسبب العمومات و ليس لأصالة عدم وقوع العقد على المطلق ح أنتر حتى يكون معارضة بذلك و ان كنتا متعارضتين بحسب أنفسهما لأن الأثر مترتب على عدم العيب فقط لا على عدم الاطلاق و العام ليس أمرا وجوديا ليلزم احراره و لا يمكن التمسك به و يكون الاصل متعارضان بخلاف الخاص فانه أمر وجودي وحب احراره و لا يلزم من ذلك التمسك بالعام في شبهة تضادها ان بالأصل يحزر أن الأمر الوجودي الذي هو حق مسح العقد ليس لمن يدعي الخيار فيتحقق به موضوع التمسك بالعام.

و عبارة أخرى أن الشارع قد حكم بحرمة اكن مال الناس مطلقا الا أن يكون تجارته عن تراص و الا عن يكون يعبر جعل حق العسح في البيع مثلا عاينته أن الثاني محصور مفصل فهو كالتصل و اذا شككنا في مورد في

ثوب حتى الفسخ لأحد المتعاملين بسعفه بالأصل لأن الجرح عن العام
 أمر وجودي فكلما شككنا فيه فالأصل عدمه وليس عنوان العام مرا وجوديًا
 أيضا حتى يحتاج إلى الاحتراز فيجوز فيه الأصل أيضا بل هو أمر عدمي و
 هو عدم حوار أكل مال الغير وحرمة التصرف فيه بدون أدبه فيس للأصل
 في بحيه الاطلاق هنا أثر وعلى هذا فلا مانع من احتراز موضوع تلك
 العمومات بالأصل ثم التمسك بالعام وذلك نظير ما إذا شككنا في ثوب الخيار
 الشرعي في معاملته مثلا فإنه يمسك بالعمومات ويحكم بالبروم كما إذا است
 في ثوب خيار الحيوان في الصلح مع عدم كونه معا كما هو واضح . نعم لا
 يمكن التمسك هنا بعموم أوقاف بالعقود فإن الأيد تدل على الوجود بكل عقد
 وهو إسنائه أمده وعدم استهتام الالتزام به ومن الواضح أن الالتزام بالعقد
 التزام واحد أما بمعنى بالملكية المظلمة أو بعلو بالملكية المعقودة فالأية
 تدل وتلزم على أسسها ما يعلو به الالتزام أن مظهره مظهره المعقود مفيد
 فلا بد من احتراز ذلك من الجرح فحيث لم يجز أن الالتزام على أي
 كيفية هنا فلا يمكن التمسك بالأية وانتفاء البروم بها في العام كما هو واضح
 وهذا بخلاف بقية العمومات المتقدمة فالتدبر عرف أسسها تدل على حرمة
 أكل مال الغير وعدم حوار التصرف فيه بدون أدبه في جميع الأوقاف و
 الخالات والأرمان وقد خرج عن ذلك خصوص ما ثبت لأحد المتعاملين أو
 كلاهما حتى الفسخ وأحد مال صاحبه أما يجعل منهما أو يجعل من الشارع
 وهو أمر وجودي إذا شككنا فيه فالأصل عدمه حتى أن يحرقه ولا يعارضه
 الأصل في طرف الاطلاق لعدم ترتب الأثر عليه إذ عنوان العام أمر عدمي
 أعني عدم حوار التصرف في مال الغير فلا يلزم احترازه أي ثم يرتب الأثر
 على احترازه حتى يسفه بالأصل ويحكم بعدمه ما لم يحرق وجوده قطعه
 وأما الوجه الثالث أعني الاختلاف في أن ما يعلو به الشرط موجود

أم لا ففي هذا انعكس المطلب فيعدم قول مدعى الخيار حتى ينشأ مدعى اللزوم دعوه والوجه في ذلك أن ما يعلو به الشرط قد يكون وصفا مفارقا و قد يكون وصفا غير مفارق .

أما الأول فكالحياطة والكتابه ونحوهما عادة ومع لاختلاف في وجود مثل تلك الاوصاف فالاصل عدم تحقق تلك الاوصاف الى زمان البيع فينسب أن البيع لم يقع على العبد الكاتب .

وعبرة أخرى وموع العقد على العبد محرر بالوحدان وعدم وقوعه على الكاتب محرر بالاصل فليست الموضع المركب مسرور عليه حكمه ونسب هذا فيثبت بلعسرى في هذه الصورة الخيار وكذا لسابع لو كان وصف من أوصاف الثمن مورد للاختلاف على هذا النحو والوجه في كون الاصل ههنا مع مدعى الخيار أن تلك الاوصاف أمور مسبقة بالعدم ولها حدة سابقة مع الشئ فيها يستصحب عدمه .

وأما الثاني أعنى ما كان مورد الاختلاف في الأوصاف بغير العارضة فكالمقرسه وتكون الحصة من مرعة الغلالية وهكذا ففي هذا وإن لم يكن لتلك الاوصاف حدة سابقة لأن لحظه الخارج من عدم الى الوجود إما خرجت منه بكونها من مرعة فلاسه أو خرجت منه بكونها من مرعة الغلالية و لكن نحن نقول بحريان الاستصحاب في الاعداء لا ريبه وأن الاصل عدم انصاف الحصة بكونها من مرعة فلاسه معا خرجت من عدم الى الوجود كما هو كذا في القرشية .

قوله مسئلة لو سح بعض الثوب أقول قد ذكرنا غير واحد من الفقهاء هذا موعا وهو انه لو سح بعض الثوب فاشتراه على أن يسمح الباقي كالأول بطل كما عن المبسوط والقاضى وابن سعد والعلامة في كتبه و جامع المقاصد وعن المختلف صححه وقد ذكر العصف أنه لا يحصر في المختلف

الآن حتى أأمل في دليبه ولكن ذكر بعد أسطر أن الظاهر لم يعنى كلمات
المختلف في بعض صور للشيء ذكرها والذي يحظر بالنال أن المراء هنا
لغنى لأنه من السعيد جدا أن يلتزم شيخ الطائفة ويطاير على البطلان
مما لا بد من القور بالصحة ويلزم العلامة بالصحة في مورد ،
لا بد فيه من البطلان ويوضح ذلك أن الشقوق المتصور في هذا
الفرع أربعة الأول أن يبيع البايع الممسوح الشخص الذي موجود مع
مسوح آخر كلي في الدمة مثل ذلك الممسوح الخارجي فيكون المبيع مركبا
من الشخص والكلي فإظهار أنه لا شبهة في صحة هذا القسم ولا يتوهم
أحد بطلان بيع الكلي ولا يحتمل من الشيخ بالبطلان هنا ، وعليه فإن
كان الممسوح الآخر مثل الممسوح سابقا فهو ، والا فلا بد للبايع من بدله
و بطلانه مثل الممسوح الأول ولا يثبت الخيار للمشتري ، نعم لو كانت الهيئة
الاتصالية لها مدخلية في زيادة الثمن ثبت به خيار تحلف أو وصف وتعض
الصيغة كما هو واضح

الثاني أن يبيع هذا الممسوح الموجود الخارجي الشخص مع مقدار
خاص من العزل الخارجي الشخصي أيضا ولكن بشرط المشتري على
البايع بسحه مثل الأول وهذا أيضا لا شبهة في صحته لأن الشرط سائع
غير مخالف للكتاب والسنة ولا فيه جهة ليوحد البطلان من جهة العزل
وعليه فإذا تحلف الشرط ثبت للمشتري خيار تحلف الشرط ، كما هو واضح .
الثالث أن يبيع لممسوح الخارجي الشخصي مع مقدار معين من العزل
الكلي في الدمة ولكن بشرط المشتري على البايع أن يسحه مثل الأول يعنى
هنا أيضا لا طريق إلى البطلان مع معلومية الشرط ومشروعيته ولا يحتمل أن
يقول الشيخ وأصراه بالبطلان هنا وعليه فإذا تحلف لا يثبت الخيار
للمشتري أسدء الا اذا أحر الى تحلف الوصف وسعض الصيغة الموصوف

أعله مالية المبيع كما هو واضح .

الرابع أن يبيع الثوب مع غير المسحوق من غير أن يدخل تحت أحد العناوين المتقدمه وهذا باطل . لأنه بيع آخر غير موحود و مبيع معقوف قد دلت الأخبار الكثيره على بطلان بيع ما ليس عندك و من واضح أن هذا منه و أما بيع الكلى فقد حرج عن بيع ما ليس عندك و هو محكوم بالصحة كما أن السلم كك أي كالكلى و المظنون فلا أول من الاحمال أن المامر لصحة البيع في هذا الفرع كالشع و نظائره باطرين الى الوجه لأخير و مشيب الصحة كالعلامه في المحلف باظر الى الوجه الثلاثه الاول و ادس فالنراع لعظمه و على تقدير أن لا يكون النراع لعطياً فالحق هو ما ذكرناه كما هو واضح . هذا تمام الكلام في حصار الرؤية .

في خيار العيب

قوله السامع خيار العيب أمول قد سأل الفقهاء على صحة البيع مع الجهل بصفة المبيع انى من أوصاف الصحة ، و قالوا اذ تحلف ثبت فيه خيار العيب و يعتار هذا الخيار عن نفعه الخياران بأن من له الخيار في نفعه الخياران محترين الامضاء و الفسخ و لكنه هنا محبر بين الفسخ و الامضاء محاباً أو مع العوض و لكن وقع الاشكال في ذلك بأنه يرمح أن يكون البيع عررياً فيكون باطلاً و قد أجاز الفصف عن ذلك بأنه ما يكون البيع عررياً اذا لم يكن هنا ما يحرره صحة البيع ولا شبهه في أنها تحرر بأصالة الصحة و السلامة و اذا استند المتبايعان الى أصالة السلامة فبترفع التعذر و يكون البيع صحيحاً و اذا ظهر العيب في المبيع فمكون للمعسر خيار العيب لتحلف الشرط الصمى الاركارى الذى ترك التصريح به اعتماداً على

اصالة الصحة .

و لكن يرد عليه أنه لا دليل على اصابة السلامة فى ألاستعوجه حتى
 يمكن الاستناد اليه فى ذلك و بوجه استصحاب الصحة اذا كانت أمرا وجوديا
 فاسد لأن عدم الصحة أيضا أمرا وجودى و التقابل بينهما هو العدم و العلة
 فلا يجرى الاستصحاب فى طرف واحد نعم الأصل الأولى فى الاشياء مع
 قطع النظر عن جميع الطوارئ هو أن يكون سالما فى العيوب كما أن الأصل
 فى جميع الاحسام أن يكون كرويا مع قطع النظر عن الرواخر و القواسر
 الخارجية فان نسبة الهواء السها على حد سواء و مع ذلك فالعالم فى
 الاشياء هو عدم الكروية و مد عرف ذلك فى أول الحيارات و فى المقام أيضا
 نقول أن الأصل فى الاشياء و ان كان هو الصحة و السلامة و لكن مع ذلك
 أن العالم فيها غير الصحة لأننا شاهد بالوحدان و بى بالعيان أن
 أغلب الاشياء معيوب و سقيم و غير صحيح و على هذا فكيف يحزر باصالة
 الصحة أن المبيع سالم عن العيب و ليس بعمرى و خطرى و مع كون أغلب
 الاشياء صحيحة و غير معيبة فأيضا لا يمكن رفع العرر عن المبيع بذلك لأن
 هذا لا دليل على اعتباره الا من باب أنه بعيد الطن و لو من باب أن الظن
 يلحق الشئ بالأعم الأغلب و من الواضح أنه لا معنى من الحق شيئا و يبقى
 دعوى الاحماع على صحة المبيع فى المقام بان يقال ان الاحماع قد قام على
 صحة المبيع فى المقام بعبر اشتراطه فيكون ذلك محصا للنهي عن بيع العرر
 بمعنى أن البيع العررى باطل الا فيما تعامل المتعاملان على المبيع
 بعبر الوصف الصحة فاذا ظهر فيه عيب ثبت خيار العيب للطرف ولكن ثبوت
 الاحماع التعبدى على ذلك بعيد جدا و الحكم بفساد هذا المبيع الواقعة
 على الاشياء بعبر علم بجمع أوصافها أبعد فتصح أن المسئلة تكون مورد
 اشكال موى و دعوى امكان احرار ذلك فى ما اذا كانت الحالة السافه فى

المبيع الصحة فاسد اد استصحاب الصحة لا يرفع العرر فان العرر هو الخطر
وهو أمر مفسى ، فلا يرفع بالا استصحاب كما لا يحق و لكن يمكن الجواب
عنه على ما احترياه في ارتفاع العرر بالحيار عني ما بعدم خلافه للعصف و
حسم من تأخر عنه حيث ذهبوا الى أن الحيار من الأحكام الشرعية الثلاثة
على العقد الصحيح أى من أحكام العقد الصحيح فلا يرتفع العرر بذلك
فان العقد بعد كونه صحيحا لا يعقل أن يكون عرريا لأن عررية العقد
توجب بطلانه .

و لكن قد ذكرنا سابقا أن مالا يرفع العرر بالحيار اما هو الحيار
المحمول بحمل الشارع كحيارى المجلس و الحيوان و اما الحيار المحمول
بحمل المتعاملين فلا شبهة في ارتفاع العرر به . لأن العرر على ما عرفت
هو بمعنى الخطر فإى خطر من اضرار الشخص على شيء مع حمل
الحيار لنفسه بان بشرط كونه على وصف كذا و ادا ، طهر على الوصف فهو و
الآن له الحيار فلا يكون المسمى بعد هذا الا بشرط ان يدى لارءه حسم
الحيار في خطر اصلا و لا يتوجه عليه محدود كما هو واضح

وعلى هذا المسلك يسهين لما دفع الاشكال ، المتوجه على البيوع
المعارفة أعنى اشكال عرريتها ، نعم يصعب على مثل الشيخ ره دفع ذلك
كما عرفت .

و بوضيح ذلك أن المتابعين حسن الادماء على المعاملة قد اشترط
كل منهما على الآخر بحسب ارتكازهما كون العوض سالما عن العيوب كما
اشترط كل منهما كون كل من الثمن و الفئس مساويا للاخر كما تقدم و ادا
يحل هذا الشرط كان للمشتري له حيار تحلف الشرط و على هذا المشتري
مثلا و ان لم يعلم بأوصاف الصحة للمبيع و لكن قد اشتراه مشروطا على ان يباع
كون ذلك صحيحا عن العيوب و ادا طهر على خلاف ما اشترط عليه كان له

الخيار فأى عرر و حظر في هذه المعاملة فإنه مع ظهور البيع سالماً ولا عرر ولا حظر و مع ظهوره عرر سالم فأبداً لا حظر هنا فإن العرض أن له الخيار فاداً لم يرد يفسح المعاملة كما هو واضح ، فلا يقع فيه العرر كما إذا صرح بهذا ، الشرط على صحت البيع مهمل بوجه أحد أن البيع هنا عرري ولا شبهة أن الشرط الصمى كالأشراط صريحاً كما هو واضح ، وعلى هذا البيان لا ريب أن خيار العيب من مروع حمار تحلف الشرط لا من الخيارات الصالحة لخيار تحلف الشرط كخيار الحيوان و النأحير و الرؤيه و نحوها عايه الأمر ثبت هنا الأرض للرواية الخاصة و بالحملة على هذا المسلك خيار العيب الذى ثبت فيه الأرض مسم من حمار تحلف الشرط على هذا أيضاً لا يفرق من كون الخيار خيار عيب مع ظهور العيب على البيع من أن يكون الشرط بحسب الارتكار أو غيره و يدل على هذا التعميم الروايات منها صحيحه رزاره (١) عن أبى جعفر عليه السلام . الله قال ((أيما رجل اشترى شيئاً و به عيب و عوار لم يستر اليه و لم يبين له فأحدث منه بعد ما قبضه شيئاً ثم علم بذلك العوار و بدلت الداء ، انه يمضى عليه البيع و يرت عليه بعد ما نقص من ذلك الداء ، و العيب من ثمن ذلك لو لم يكن به ، فأما إطلاق هذه الرواية و غيرها هو ثبوت حمار العيب للمشتري مع الاشراط صريحاً أيضاً و ان لم يقصر فيه بالشرط الصمى و انما ليس له حق الرجوع بالفسخ للتصرف فلا يلزم من التصريح بالشرط أن يكون الخيار حمار تحلف الشرط ، بل كون خيار حمار عيب فيرتب عليه حكمه ، ثم ان حمار العيب وان كان من مصاديق حمار تحلف الشرط لكن مع ذلك عرر بينهما فإنه قد عرفت سابقاً أنه لا دلل على مسقطه البصر فيه بخلافه هنا فإن الرواية دللت على أن أحداث الحدث

بوجوب سقوط الحبار و يبقى حتى مطالبه الأرض فقط للمشتري
لا يقال أن هذه الرواية لا تدل على سقوط حبار الشرط بل الساقط
حبار العيب و يبقى خيار تحلف الشرط على حالة كما لا دلالة فيها على
سقوط حبار الحيوان .

فانه يقال انه مروي عن حبار العيب و خيار الحيوان فان حبار العيب
غير خيار تحلف الشرط . كما عرفت . فمستطبه التصرف قد جعل في مورد حبار
تحلف الشرط فلا يعقل بقاءه بعد التصرف تحلف حبار الحيوان فانه احصى
من حبار تحلف الشرط فلا يمكن كشف سقوطه من اطلاق قوله عليه السلام فان
أحدث فيه حدثاً فله الأرض دون الفسخ على ما هو مضمون الرواية . و قد
عرفت سابقاً أن الحبار لا يعتمد بسببه حتى أن يقال ان موارد العقد بكذا
قد سقط .

هكذا سبغى أن يحرر المقام ثم ان ما ذكرناه بظهور أن ثبوت خيار
العيب ليس من جهة انصراف المبيع الى الفرد الصحيح حتى يحاط عنه
تأثيره بأنه لو لم الانصراف لما يحتمل بالمقام ، بل يتم في سائر الموارد أيضاً
من مطلق تحلف الشرط الذي هو مورد حبار تحلف الشرط و غيره ، و يحاط
اخرى كما في المس بانه لو لم الانصراف فلازم ذلك بطلان العقد ، لأن ما
وقع عليه العقد اعنى الصحيح ليس بموجود و ما هو موجود فليس بمبيع
فيكون المقام كتخلف الصور النوعية كما هو واضح .

ثم انه أيدّ المصنف كون ثبوت حبار العيب أهم من صور الشرط الصغرى
الاركانى و من صورته التصريح بالشرط مرواه بوسن في رجل اشترى حارية
على أنها عدراء فلم يجد لها عدراء . قال برّدّ عليه فصل العيبة و علّل المصنف
بأن احتصاره عليه السلام على أحد الأرض ايطاهر في عدم حزار الرد يدل
على أن الخيار حبار العيب و لو كان لها خيار تحلف الاشرط لم يسقط

الرد بانصرف مع أن الاشتراط فرض في الرواية صريحا كما هو ظاهر قوله عليه السلام الله على أنها عدراء ولا يرد عليها أن الاشتراط هنا لم يكن صريحا . بل اربكاريا لثلا نعم الرواية صورة الاشتراط صريحا وذلك لما عرفت أن ظهور قوله على أنها عدراء هو الاشتراط الصريح ، والحاصل شكل على الرواية ثانيا بأنه لو سلمنا كون على أنها عدراء ظاهرا في صورة الاشتراط ولكن لم يفرض في الرواية سقوطه بالنصرف لكون ذلك حيار عيب وأبضا لا يرد على أن الحيار حيار يحلف الشرط لا حيار العيب حتى يقال أنه أعم من صورة الاشتراط صريحا وعدمه ودعوى أنه لو كان الحيار حيارا لا اشتراط ثم يسقط بالنصرف وقد فرض في أسروايه سقوطه بالنصرف وثوب الأرس فقط دعوى غير صحيحة لأنه لم يفرض النصرف في الرواية لو سلمنا كون هذا اشتراط والجواب عن ذلك هو النصرف مفروض في الرواية حيث أن الظاهر من قوله عليه السلام فلم يحدّها عدراء أنه تصرف فيه ولم يحدّها عدراء ، لأنه علم بذلك بالعلم الخارجي من اليقينة وبحرها فانه لا يطلو الواحدان على ذلك بل يقال علمها وعرفها ولا يطلو ذلك على المعرفة الحاصلة من العلم الخارجي ، وعلى كل حال فالرواية ظاهرة في النصرف ولا يرد على كون المفروض في الرواية هو حيار العيب بقية سقوطه بالنصرف وثوب الأرس فقط أنه لم يفرض النصرف في الرواية .

بل الجواب عن أسيد العصف أنه ليس وصف الثبوتية عيبا في المرأة ليكون وصف العذرائية من أوصاف الصحة ، بل هو من وصف الكمال . فان العيب ما يكون عيبا في اليدين فدهاب البكارة لا يوجب القعر في البدن والآ يلزم كون أكثر النساء معيوبة وعليه فلا يكون الحيار في مفروض الرواية حيار عيب ، بل حيار يحلف الشرط عاياه الأمر لو كانت الرواية صحيحة لكاتب رالة على ثوب الأرس في مورد حاشي من مصاديق حيار تحلف الشرط و

سقوطه بالنصرف كما يشب الأرض بذهاب البكارة في البكاح ، يعني نقص
من المهر ما بين تفاوت البكر والثيب وسأى المعرض لكون الثيبوبة عيباً
أم لا في العيوب "

قوله مسئلة ظهور العيب في المبيع بوجوب سلط المشتري على الرد
واحداً الأرض أقول قد سألنا الفقهاء على كون المشتري محيراً بين مسح
العقد وابطائه محالاً ، أو مع العوض ، ولكن لم يوجد في الأحبار ما يدل
على ذلك ، ولذا ذكر في الحدائق أن اثبات التحسر بين الفسخ والامضاء
مع الأرض من الأول بالأخبار مشكل وإن اعول الفقهاء على التحسر من الأول
وذكر أنه لم يسه على هذه النكته أي عدم إبطاء منول الفقهاء على الروايات
قبلى أحد وما ذكره صاحب الحدائق قوى جداً لأن الأخبار إنما تشبه
الأرض بعد التصرف الموجب لسقوط الخيار لا قبله وعليه فالحكم قبل لنصرف
هو الخيار فقط من دون أن يكون للمشتري حق مطالبة الأرض ، نعم إن كان
هنا إجماع تعبدى بوجوب التحسر من الأول فهو والآما ذكره الأصحاب
مشكل جداً ولكن اثبات الإجماع أيضاً مشكل فإنه يحتل أن يكون مدركه
ابوجه الاعتقاريه أو بوجه دلالة الأخبار على ذلك ، وذكر المصنف أنه قد
نتكله اثبات التحسر من الأول بوجهين :-

الأول استفاء حكم ذلك من الأخبار بدعوى أنها تدل على الرد
أعم من رد المبيع أو الأرض وأشار إلى ذلك بأنه يصعب استعادة ذلك من
الأخبار وعرضه أن يدعى أن المراد من الرد في الأخبار رد المبيع في
الحمله أعم من أن يكون بالرجوع سواء الثمن كان مفسح أو بالرجوع بالأرض
فإن أحد الأرض أيضاً رد للمبيع في الحمله حيث لم ينفقه على حال من مقابلته
المبيع سواء الثمن وفيه أولاً أن الظاهر من الرد في الأخبار هو رد المبيع
ولا يصدق رد المبيع على أحد الأرض وهو واضح على أن انوصف لا يقابل

بالتن كما سيأتى .

الوجه الثانى أن نفس وصف الصحة إما هو يقابل جزء من الثمن من الأول يكون الثمن فى مقابل العين ووصفه وإذا طهرت المخالفة أى طهرت عيب فى المبيع كان المشتري محبوا بين رد ما قابل الوصف من الثمن وبين فسخ العقد كما هو واضح .

و اشكل عليه المصنف أن وصف الصحة وإن كان يوجب الزيادة فى العاقلة ولكن لا يكون الثمن واقعا فى مقابل الوصف بل يكون واقعا فى مقياس العين ، و الوصف واسطه لنسب العاقلة للعين وكذا لا يملك المشتري على مطالبه عين ثمن بل يطلب التفاوض مع مبداء وصف الصحة مع أنه لو كان الوصف يقابل بالثمن كان للمشتري مطالبة جزء من شخص الثمن الذى وقع فى مقابل الوصف ، وهذا الذى ذكره المصنف بين حدا ، على أنه لو كان وصف الصحة يقابل جزء من الثمن ما يفرق بين هذا الوصف وبين بقية الاوصاف كالاصناف الكمالية ، كما هو واضح .

ثم ذكر المصنف أنه قد يكون الثمن غير واقع فى مقابل الجزء أيضا فضلا عما هو شرط واقعا وهذا فيما إذا كان الجزء مأخوذاً فى العقد على نحو الشرطه كما إذا قال البائع بعث الأرض الغلابه على أنها حرثا من عبه ، فطهر خلاف ذلك أو قال بعث الحنطة الغلابه على أنها ما من فطهر رأسها من ، وذكر أنه فى هذه الصورة أيضا ثبت للمشتري خيار بحال الشرط و ليس له مطالبة جزء من الثمن بحيث يكون الخيار خيارا لبعض الصفه

و لكن ما ذكره المصنف لا يمكن المساعدة عليه فإن المصنف فى كون شىء شرطاً فى المعاملة أو جزء ليس هو الذكر فى اللفظ بل المصنف هو الثمن الواقع من الواضح أن المبيع فى مثل الأمثلة المذكوره هو جمع أجزاء الارض ، الحنطة وقد نعدم فى شرائط العوض أن المبيع يتحلل الى أمور متعددة

كما هو واضح .

وعلى الجملة أن الصورة و ان كانت صورة شرط لكن الواقع أن المذكور
 بعنوان الشرطية هو جزء المبيع فيكون البيع مع الحلف عن المعدار المذكور
 محلا الى بيوع متعددة كما هو واضح ، مما ذكره المصنف ثانيا من الاشكال
 ليس بصحيح .

ثم انه ذكر في المشرط أن أحد الأرس مشروط باليأس عن الرد فان
 كان مراده من اليأس هو تحقق ما يمنع عن الرد كالتصرف وبحوص اسقاط
 فهو يرجع الى ما ذكرناه وما ذكره صاحب الحدائق وهو مبني ، و الا فان
 كان مراده أنه مع اليأس عن الرد ولو مع بقاء الخيار فهو مطلق على ما ذكره
 المشهور ولا دليل عليه وعلى الجملة فلا دليل لما ذهب اليه المشهور من
 التحيير بين الرد والأرس من الاول ، نعم في لغة الرضى ما يدل على
 ذلك كما ذكره في المس والحدائق بـ ' على عدم زيادة كلمة الهبة بين
 كلمة و ان شاء أحده وبين كلمة رد بان يكون العطف بالواو لا بأو ليكون
 للتحيير ، ولكن قد عرفت في أول الكتاب مفصلا عدم اعتبار لغة الرضى .

ثم ان ظهور العيب في المبيع هل هو كاف عن الحارو أن الخيار
 ثابت من زمان وجود العيب أو أنه مثبت للخيار و يظهر الثمرة بينهما فيما
 اذا اسقط المشتري حواره قبل ظهور العيب فانه على القول بكونه كاشفاه
 فلا شبهة في حزار الاسقاط فلا يلزم انكاس اسقاط ما لم يحب ، و أما على
 القول بكونه مشتتا للخيار فلو استقط قبل ظهور العيب يلزم منه اشكال اسقاط
 ما لم يحب ، ولكن قد عرفت سابقا أنه لا محذور في ذلك أصلا ولا دليل على
 عدم حزار اسقاط ما لم يحب الا أنه قام الإجماع و تحقق الارتكار على بطلان
 التعليق في المعاملات و شئ منها لا يحترى في المقام بعد وجود مقتضى
 للخيار الذي سقط .

و أما أن ظهور العيب كاشف عن الخيار أو مثبت، فعول الذي يظهر من الأحبار أنه كاشف عن ثبوت الخيار فإن الظاهر من قولهم من اشترى شيئاً و وجد فيه عيباً فله الرد، على ما هو مضمون الرواية أن للوحدان طريق إلى الواقع و يسر له موضوعيه في ثبوت الخيار كما هو المتفاهم العربي من أمثال ذلك، فانه لو سئل المعنى عن مثل ذلك فلا يتوهم أحد أن الوحدان له موضوعيه في ثبوت الخيار من حين الوحدان، بل هو كاشف عن ثبوت ذلك من الاول و مرآة عليه و مع الاعراض عن ظهور هذه الاحبار في ما ذكرناه و لكن يكفي في الدلالة على ما نقوله ما في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام الله أيما رجل اشترى شيئاً و به عيب أو عوار و لم يتمر الله و لم يسه فحدث فيه بعد ما قبضه شيئاً و علم بذلك العوار و بدلت العيب فانه يمضي عليه البيع فان هذه الرواية الشريفة تدل بسطوفاً على معنى البيع اذا علم المشتري بالبيع بعد التصرف و لكن بأحد الارض و تدل بمفهومها على ثبوت الخيار له اذا علم بالعيب قبل التصرف. ثم قال علم بذلك العوار حيث حمل العلم طريقاً الى كشف العوار و لذا قال أيما رجل اشترى شيئاً و به عيب و عوار فظاهرها ان الخيار ثابت من الاول و لكن حيث أن الباع و لم يمه بالعيب فيكشف العلم عن ثبوته من الاول مما هو واضح و العجب من السيد حيث انكر وجود ما يدل على كون وحدان العيب كاشفاً عن كون الخيار ثابتاً من الاول مع ان هذه الرواية ظاهرة في ذلك، نعم هو شريث معنا في الدعوى ثم ذكر المصنف أن ظهور العيب شرط لثبوت الخيار، و أما سببه فهو من زمان و حوز العيب فهو أيضاً خلاف الظاهر من الروايات حصراً لصحيحه المتقدمة، فافهم.

ثم انه مما يؤيد بل يدل على كون الخيار مسبباً عن العيب لا عن ظهوره ثبوت الأرض العيب.

ثم انه هل يحتصر خيار العيب بالمشتري أى بالتمسك فيكون الخيار للمشتري فقط، أو يحترى في الثمن و يشمل للتايح ايضا الطاهر أنه لا خلاف في ثبوته للتايح أيضا و اما الكلام في مدرك ذلك، والذي يمكن أن يقال فيه وجوه - -

الاول تمام الاحماع على ذلك وفيه أن القطع بذلك مشكل جدا و لا يعلم بالاحماع التعدى هنا فانه مع تحقق الاحماع محتمل أن يكون مدركه الوجوه الآتية -

الثاني قاعدة في الضرر ومداه قد مر مرارا أن قاعدة في الضرر لا يكون مدركا في شيء من الخيارات على أنه لو كان هو المدرك هنا لكان اثبات الأرس به مشكلا و الا فلازم ذلك أن يثبت الأرس في كل مورد كان في الضرر دليل للخيار كما هو واضح . و من المعلوم أنه لم يلتزم به أحد في غير خيار العيب .

الثالث. أن يدعى أنه لا خصوصية للمبيع في ثبوت خيار العيب و الارس فيه مع كون الثمن في طرق آخر من المعاملة وعدم امكان البيع بالمبيع فقط بل لابد من تحقق البيع بين الطرفين و الصادق بين العوضين فبسه البيع بالنسيئة الى الطرفين على حد سواء، وعليه فالاحتمال الدالة على ثبوت الخيار و الأرس في المبيع يدل على ثبوتها في الثمن أيضا فيكون الخيار ثابتا للمشتري أيضا كما ذكرنا سابقا أن ما دل على أن ثمن العدة سحب أو ثمن الحمر سحب، و ثمن الكلب سحب، أنه يحتصر بالتمسك فقط بل يحترى في الثمن أيضا لعدم الفرق في العرض الذي يهي عن الثمن الامور المذكورة وهي موحود فيما اذا كانت الامور المذكورة ثما لشيء آخر أو احره للعمل أيضا كما هو واضح -

و اذا امكن اثبات هذه الدعوى في المقام أيضا كان الخيار و الارس

حاربا في طرف المباح أيضا وأن ذكر حضور المبيع في الروايات لكنه من جهة العلية اد العالب أن الثمن هو القود ولا يكون معها عيب غالبا . و لكن اثبات هذا ايضا مشكل فانه من أي علم أن ذكر المبيع من جهة العلية كما هو واضح .

نعم ، لا يثنى من القول بثبوت خيار العيب للمباح أيضا لا من جهة العيب . بل من جهة الشرط الصمى على ما عدم ، وعليه فلا يمكن الالتزام بثبوت الأرض في طرف الثمن كما هو واضح .

ومن هنا ظهر فساد ما ذكره السيد في العام من كفاية الطن يكون - كذا المبيع من جهة العلية وكونه كفاية عن العوض في المبيع منه لا دليل على صحته هذا الطن وأشكل من بعده الحكم أن للثمن بعده الحكم الى مطلق المعاملات بان يقال انه اذا أحرأ أحد دارا من شخص فظهر فيها العيب فيكون محيرا بين مطالبة المفاوض والفسح فانه يمكن أن في بعده الحكم الى الثمن أن يقال أن ذكر المبيع من جهة العلية كما عدم ، و أن الثمن في طرف البيع فادان ثبت الحكم في المبيع ثبت في الثمن أيضا لعدم الخصوصية للمبيع كما مثليا بالامثلة المصدمة فان العرض من الاحار يفهم أن العرض في العوض بوجه الخيار والأرس ولكن لا يمكن القود بدت في مطلق المعاملات وعليه فلا بأس بالالتزام بالخيار فيها لتخلف الشرط وأما الارش فلا دليل على ثبوته فيها كما هو واضح .

قوله في مسقطات هذا الخيار بظرفيه أو أحدهما مسئلة يسقط الرد خاصة بأمور . أمول الظاهر بل الواقع أنه لا شبهة في سقوط خيار العيب بالاسقاط على نهج بقية الخيارات واما الكلام في سقوط الرد فقط . أو سقوطه مع الأرض حدث لا يكون لمن له الخيار بعد الاسقاط حتى الرجوع فقط . الظاهر أنه لا ملازمه بين سقوط الرد وسقوط حتى مطالبة الارش كما

إذا لم يكن لكلامه ظهور إلا في سقوط الردّ مسقط كقوله اسقاط الردّ أو لم يكن متنبها بأن له مطالبة الأرض بل له الخيار فقط فإنه ح لو اسقط خياره ولو مع عدم تقييده باسقاط الردّ، بل باسقاط مطلق الخيار فإنه ح يسقط الردّ فقط أيضا، بل الأمر كحى مع الألعاب بثبوت حق الردّ والأرض له ولكن القرينة قائمة على أنه لا مسقط لا الردّ أو ليس في كلامه ظهور عرعى في ذلك وأن قال اسقط خيارى وعلى الحمله فالمسقط في اسقاط الردّ والأرض هو الظهور العرعى فكلا دل في كلامه على سقوط الردّ فقط أو الردّ والأرض معا فيكون متنبها والا فلا، كما هو واضح.

وعليه مدعى أن كلمة الردّ ظاهرة في اسقاط الخيار فقط، وأن كلمة الخيار ظاهرة في اسقاط الردّ والأرض فقط لا يمكن المساعدة عليه، نعم كلمة اسقط الردّ ظاهرة في اسقاط الردّ فقط، كما هو واضح، هذا هو المطلب الأول

والحاصل، أن سقوط الخيار بطريقه من الردّ والأرض وبطريقه الواحد يحتاج الى كون المسقط ظاهرا فيه وعليه فلا بدّ من الافتصار بالمقتضى.

المطلب الثاني أنه لا شبهة في سقوط هذا الخيار بالتصرف احتمالا وإنما الكلام في خصوصيات ذلك، فنقول أن التصرف إنما يكون على أحوال الأول أن يكون تصرفا معبرا كقطع الثوب وصيعة وبيع ذلك، وبعد الاشبهة في كونه مسقطا للخيار وتدل عليه الصحة عن أبي جعفر عليه سلام الله أيما رجل اشترى شيئا وبه عيب أو عوار ولم يتبرأ منه ولم يبيعه فحدث فيه بعد ما منعه شيئا وعلم بذلك العوار وبذلك العيب فإنه يضمن عليه البيع ويرد عليه بقدر ما ينقص من ذلك الداء والعيب من ذلك لو لم يكن به، و من الواضح أن تعبير العيب ولو بمثل الصنع و نحوه أحداث للحدث فإن المراد من الأحداث هو الكفاية عن ثبوت حدث في البيع لا معناه الصريح

أعني إسناد الحدث إلى الفاعل فيكون موجبا لسقوط الردّ ويبقى له حق مطالبة الأرض فقط كما لا يخفى .

و يؤيد ذلك مرسله حينئذ التي يعاملون معها معاملة الصحيح وإن نافشا في ذلك وهي عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الثوب أو المتاع فيجد به عيبا ، قال إن كان الثوب فائتا بعسه رده على صاحبه و أخذ الثمن وإن كان الثوب قد قطع أو حيط أو صرح رجع بفصا العيب .

الثاني أن لا يكون هنا تصرف يوجب التأثر في العين جازحا ولكن يكون هنا تصرفا اعتباريا بحيث يكون مانعا عن الرجوع إلى المتصرف ثانيا كإن يبيعه من شخص آخر فإن البيع وإن كان لم يكن مثل القسم الأول من أحداث الحدث في العين ولكن لا شبهة في صدق أحداث الحدث على مثل هذا التصرف أيضا فإنه أي أحداث حدث يكون أعظم من هذا الذي لا يقدر معه المتصرف على الردّ إلى ملكه وهكذا لو أجز العين من شخص فإن العين حين ما أحدها من البائع كانت واحدة للسعة وقد صارت ماقدة لها فأى حدث أعظم من ذلك و سقوط الخيار قبل هذا التصرفات للنص المتقدم و إلا فقد عرفت عدم سقوطه بالتصرف بمثل تلف العين عاية الأمر ، العقد يفسح و يسفل إلى المثل أو العيبة لأن الفسخ متعلق بالعقد دون العين كما تقدم .

نعم لو نقل العين إلى غيره بمثل الهبة فالظاهر عدم سقوط حق الردّ بذلك فإن العين وإن انتقلت إلى غيره ولكن للمشتري التمكن من رده بالرجوع فإذا قال مسح العقد فيكون هذه العبارة مسحا للعقد و رجوعا في الهبة كما هو واضح ولا يعارض ذلك بإمكان الرجوع في البيع أيضا بالشراء و نحوه فإن اختيار الرجوع في ذلك ليس تحت يد المشتري أعني البائع الثاني بخلاف ما لو نقلها بالهبة فإن اعتبار إرجاع العين تحسيدا الواهب

كما لا يحق ، فاعلم .

ومن هنا ظهر أن ما سطر المحقق الثاني في سقوط حوال الردّ بالهبة وجهه ولا وجه لرد المصنف إياه بأنه لا وجه له

الثالث . أن يكون الصرف تصرفاً خارجياً من غير أن يكون محيراً للعين ولا يكون مثل القسم الثاني أيضاً ، وهذا على أقسام ثلاثة —

الاول . أن يكون له ظهور عرقي في سقوط الحبار به كالسقوط اللفظي فإن سقوط الحبار لا يحس باللفظ كما تقدم في حبار الحيوان وغيره ، بل يسقط بإفعول أيضاً لا بما أنه تصرف بل بعنوان أنه مسقط عرقي كما هو واضح الثاني . أن لا يكون له شحصبه ظهور في سقوط الحبار به فأكبر المصنف أن الفعل إذا كان له دلالة بوعيه وكاشفه بوعيه في الرضا ما بعدو اسقاط الردّ كاللفظ كان موجهاً لسقوط الحبار ولكن الطاهر أن هذا الكلام لا يمكن المساعدة عليه للفرق الواضح بين اللفظ والفعل في ذلك فإن اللفظ إما يكون كاشفاً عن إرادة المتكلم مدلولاً له بحسب التعهد ، فإن المتكلم قد تعهد بأنه إذا تكلم بلفظ فلان فإنه أراد المعنى الفلاني وعليه فيكون النص الحاصل من كاشفيه اللفظ نوعاً حجة ومتبعاً بحسب مبادىء العقلاء على ذلك وهذا بخلاف الفعل الفلاني فإنه أراد المعنى الفلاني ليكون كاشفياً متبوعاً عادة الأمر أنه يحصل الظن من ذلك فهو ليس بوجه لعدم الدليل على اعتباره من سائر العقلاء وغيره كما لا يحق ، فاعلم . و هذا هو الفرق بين اللفظ والفعل في الكاشفة وعدمها ، حده واعتم .

الثالث . أن لا يكون له ظهور في الاسقاط كما في القسم الاول ولا يكون له كاشفيه بوعيه كما في القسم الثاني على ما ذكره المصنف ، بل يكون مجرد الصرف كالأمر باستقبي وعلق الباب واعطاء متاع عطا جماعاً أنه يسقط الرد بذلك أيضاً ، بل هذا هو صريح العلامة حيث ذكر في بعض كتبه أنه

يسقط الرد بالامر كفوته ماولى الماء أو أغلق الباب ونحو ذلك، ولكنه لا وجه لسقوطه بذلك بوجه فإن الدليل على السقوط هنا هو أحداث الحدث ومن الواضح أنه لا يصدى على مثل هذه التصرفات أحداث، لحدث وليس له كاشفه نوعه أيضا حتى يمكن القول بسقوطه من هذه الجهة كما قبل فى القسم الثانى فبغى القول بالسقوط بمثل ذلك ح لا دين كما هو واضح .
والحاصل أنك قد عرفت أن التصرف بما هو تصرف لا يكون موحيا لسقوط الخيار حتى لو كان موحيا للبطل العيب لما عرفت أن الفسخ والخيار إنما يعلو بالعقد دون العيب حتى لا يمكن ردها مع البطل فيحترق الفسخ بعد تلف العيب ويسفل العيب إلى المثل أو القسه ولكن قد ورد النص بأن أحداث الحدث فى خيار العيب يكون مسقطا له وإمكان هذا النص مفعول بالسقوط هنا بالتصرف ولا شبهه فى صدق أحداث الحدث بمثل تعبير اللون والعص فى الثوب ونحوه وهكذا فى مثل بطلها إلى غيره بالبيع اللارم وكذلك الأجار كما عرفت لصدى أحداث الحدث فى جميع ذلك ، نعم لا يصدى ذلك فى مثل الهبة ثم انت قد عرفت أن ذلك ليس من جهة أن الفسخ يعلو بالعيب مع بطلها إلى غيره لا يمكن الرد ، بل هو من جهة التعدد فقط والا فالفسخ يعلو بالعقد على ما عرفت سابقا فإذا فسخ انعقد فإن كانت العيب باقية بأحدها والا فمثلها .

ثم انه لا بدّ وأن يعلم أن المصنف قد عبر عن رواه رزاره بالصحيحه فى موردين وهذا اشتباه لأن فى سندها موسى بن بكر وقد اختلف فى حاله وقال بعضهم أنه ضعيف واقعى وقال بعضهم انه مدوح كالحلىسى وابن ادرس فى آخر السرائر وهذا هو الظاهر و لعن وجه ضعيف بعضهم أنه واقعى وأن اشكل بعضهم فى كونه واقعى أيضا وكيف كان فالروايه وأن كانت معسرة ، ولكنها ليست صحيحه ولعل المصنف سمع فى

التعبير عنها بالصحيحة قول العلامة حيث أنه عبر عنها بذلك ني ولد الملاعة لا في هذه الرواية ، بل في رواية أخرى مروية بهذه السند وهو أيضا اشتباه فان العلامة قد صعب موسى بن بكر في الحلاصة ومع ذلك حكم بصحة روايته وهذا استدراك مما تقدم .

واما التصرف الخارجى العبر المعترف فقد عرفت أنه على ثلاثة اقسام وعرفت القسمين عنها الاول كونه شخصية كاشفا عن الرضا بالعقد و كونه مسقطا للخيار الثانى ما يكون بوعه كاشفا عنه كما ذكره المصنف مثل دلالة الالفاظ وقد استشكلنا في ذلك ايضا واسمى الكلام الى القسم الثالث وهو ما لم يكن بنفسه كاشفا عن الرضا بالعقد ولا بوعه ، بل يكون محجرا التصرف الخارجى ، فهى هذا مسقط للخيار أم لا فقد يظهر من جماعة سقوطه به ، بل صرح به العلامة كما تقدم وقد استدل على ذلك بوجه .

الأول أنه ذكر الجماع في الرواية في كونه مسقط للرد مع أنه تصرف لا يوجب أحداثا لحدث في الامة بوجه ، بل يبقى على ما هى عليها بعد ذلك أيضا فيعلم من ذلك أن مطلق التصرف يكون موجبا لسقوط الرد هنا ، وفيه أن هذه الرواية على عدم سقوط الرد بمطلق التصرف أدن ماله لو كان مطلق التصرف موجبا لسقوط الرد لم تصل التوبة الى التعبير بالجماع ان يستحيل عادة حلول الجماع عن العدمات والصرفات من اللبس ، و التقييل والنظر الى ما لا يحل لعبير المولى وبحو ذلك حيث اعترض الجماع مسقطا دون غيره من مدم ما بها فيعلم من ذلك أن مطلق التصرف لا يكون مسقطا للرد و اما الجماع مسقط للمصر الخاص فلا يمكن التعدى منه الى غيره .

الوجه الثانى - دعوى الاجماع على ذلك وفيه أنه لا سبيل الى دعوى الاجماع في المقام بحيث يكون هذا اجماع بعيدى على كون التصرف على وجه

الاطلاق مسقطا للرد وذلك لأن أكثر الكلمات التي نقلها المصنف مشحونة بأن التصرف إنما يكون مسقطا للرد إذا كان مع العلم بالعيب والآ فلا يعلم من ذلك أن ذهاب العيباء إلى ذلك من جهة قولهم بأن التصرف كاشف نوعا عن إرضاء بالعدد فيكون ذلك مسقطا للرد^١ وحيث استشكلنا في ذلك وأن التصرف لا يكون كاشفا عنه فادس لا وجه للاجماع والنسك به ليكون التصرف مسقطا للاجماع المعدى وهذا واضح لا يحصى

الوجه الثالث ما ورد في خيار الحيوان من تفسير الحدث ، بمثل التعيب واللمس ، النظر إلى ما لا يحل لعبر المولى معلوم من ذلك أن المراد من الحدث ليس هو حدوث تعبير في العين بل المراد منه هو مطلق التصرف ، والآ لما فسره الإمام عليه السلام بمثل التمس و نحوه ، وإن كان ذلك في اللغة بمعنى التعسير كما لا يحصى .

ومنه أولا أنه قد ورد سقوط الخيار بالأمور المذكورة في مورد خاص وهو خيار الحيوان ولما أن ذلك ليس من جهة أن معنى الحدث هو ذلك ، بل للبعد الخاص وقد عرفت في خيار الحيوان أنه لا يمكن التعدى من ذلك إلى بقية التصرفات في غير خيار الحيوان أي يكون التصرف موجبا لسقوط خيار الحيوان فضلا عن التعدى إلى غير خيار الحيوان

وثانيا لو تعدى إلى خيار الحيوان ولما بسقوطه بأي تصرف في الحيوان بأي وجه تعدى إلى غير خيار الحيوان أيضا وكيف كان فلا يمكن التعدى من تلك الرواية إلى العام ، والقول بأن معنى الحدث هو أي تصرف وإن لم يكن معبرا للعين فيحصل أنه لا دليل على كون مطلقا تصرف موجبا لسقوط الخيار .

بل نقول أن لنا دليل على عدم سقوط الرد بمطلق التصرف وهو نحوه ، الأول رواه الجماعة على التعريف المتقدم - الثاني ما دل على أنه

لو اشترى أحد أمة ولم يطاها في ستة أشهر حار ردها ومن النديهي أنه لا يحلو عادة في هذه المدة أن المشتري ينصرف فيها ولو بالامر بكس الدار، ويمثل ماولى الماء، وبحود ذلك، فلو كان مطلق النصرف موجبا لسقوط الرد، لم يحكم الامام عليه السلام بالرد في ستة أشهر، فذكر الجمع دون غيره دليل على عدم سقوط ردها بمطلق النصرف.

الثبوت: ما دل على حوار رد المملوك من أحداث السنة أى العيوب التى ظهرت في مدة السنة فاسها تكلف عن كون سبها قبل الشراء، فان العادة حارية بظهور العيوب السابقة في مثل هذه المدة وتسمى ذلك أحداث السنة ومن الواضح أن من المستحيل عادة أن لا ينصرف المشتري في هذه المدة أصلا ولو ينصرف لا يعبر العيب أصلا.

الرابع نفس الرواية التى دلل على عدم حوار الرد بأحداث الحدث فاسها دل على ذلك اذا كان في المبيع عيب أو عوار وأحداث المشتري فيه الحدث، وبمعهومها تدل على حوار الرد ما لم يحدث فيه الحدث ومن الواضح أيا علمنا من الخارج أن مطلق النصرف ليس من مصاديق أحداث الحدث لا عرفا ولا لغة ولا شرعا، فمقتضى مفهوم هذه الرواية بحرر رده لذلك كما هو واضح وعلى الجملة أن مطلق النصرف لا يكون مسقطا لحياز العيب أولا لعدم الدليل والمقتضى على ذلك وثانيا لقيام الوجوه المذكورة على عدم السقوط بمطلق النصرف.

نعم سقط بمثل أحداث الحدث للبصر بحيث لو لم يكن هذا نص لم يقل بالسقوط بمثله أيضا، بل باتلاف العيب أيضا، فان الفسخ لم يتعلق بالعيب حتى سقط الخبر بتقلها، بل بالعقد يمكن فسخه سلف العين وتستقل العين الى المثل أو القيمة كما هو واضح، ومن جميع ما ذكرناه ظهر لك حكم اتلاف العيب كما هو واضح.

ثم انه يقع الكلام في ان احداث الحدث الذي كان موجبا لسقوط
 الحيار هل هو مسقط له بوجوه خبرية وان لم يبق اثره بها أو
 يكون - بعد عن الرد - مدعى الذي يظهر له من الزيادة حاله على مسقطيه
 احداث الحدث برد عار يظهر من توبه عبده اسلام فاحداث فيه بعد ما
 جسدته و علمه ان العيب في مقتضى عمده السمع ان الحدث موجب في حيز
 الرد و ان حال عمده اسلام يقتضي عمده السمع

و بعبارة أخرى انه قد سقطت بها أو التصرف في رد هو كذا لا يكون
 مسقطا لرد حتى يبلغ عار السمع انما يقتضي العقد لا بالعيب حتى
 لا يمكن مفسح ورد العيب بعد التمسك أو التصرف العمبر للعيب وان
 سئل ان العيب الحيار ان حدثت بحد بكون ما عمن الرد و العيب
 في ذلك هو ارفق والسبع ومن الواضح ان لا راي انما يستوي و يحصل اذا
 كان العيب موجودا في العيب حال ردها الى سامع ، واما اذا سئل الى
 وقت الرد فلا يكون - لما عمن الرد و هذا معنى هو ان يستتبع
 مأساة الحكم و الموضوع

قوله سرع لاحلاقها و هو في ان وطني الحيارية يسمع من ردها
 اقول مشهور من المجمع عليه من الاصحاب هو ان وطني الحيارية
 يسمع من الرد و اما الكلام في دليل ذلك مع انه لا دليل على كون التصرف
 ما عمن الرد و قد قيل لعل لعل يسمع في موضع من التمسك ما - الوطني
 حيارية و - ا يوجب عرابه حيز من العيب كذا انما يعقوب و قد ذكر
 في كلام الاسكافي ان الرد الوطني مع لا يمكن معه رد السمع الى ما كان عليه
 قبله ، فيه لاند وان يكون مرد الاسكافي ايضا ما ذكره العلامة ، فيه لا
 مفهوم له الا ذلك ان النظر و التعميل و حيز - لما ايضا يوجب ان الأمة مع
 ذلك فلا يمكن ردها الى ما كان عليه من النظر و التعميل فلا بد وان يرد

ما ذكره العلامة من كون الوطى حياؤه وقد أبدت العصف ذلك بما ورد في حملة من الروايات من قوله عليه السلام معاذ الله أن يجعل لها أحرفا في إشارة إلى أنه لو رددّاها لابد أن يراد معها شيئا يداركها للحياية إذ لو كان الوطى محرّدا أسبقا منعه لم يتوقف ردّها على رد عوض الصفعة يكون الأسبقا واقعا في ملكه فلا يجب مع الرد رد الصفعة كما هو واضح فإن الفسخ مسح للمنفذ من حين الفسخ لا من الأول

أقول أما كون الوطى حياؤه فهو بدسهي الظلال، ولم يلزم به أحد من بقية الموارد ولذا لو ربي أحد بامرأة العباد بالله، أو وطا علاما لم يوهم أحد أنه يؤخذ منه الحماية، نعم تب الحياء في إرادة السكر ولكن ذلك من جهة كونه راله صفة كمال لا من جهة الوطى معا ذكره العلامة و الاسكافي مما لا وجه له ومن هنا أنه لا فرق في التصرفات العمر المعيرة بين الوطى وعمره، فانه أيضا من التصرفات العمر المعيرة كما لا يخفى وأما ما ذكر في الروايات من قوله عليه السلام معاذ الله أن يجعل لها أحرفا يدل على أن ذلك من باب الحياية، وأن الاستعداد من جهة معنى الأخرى وأما ما ذكره العصف من حمل الرواية على النقة وأن الأمير عليه السلام تكلم بذلك رعاية لحال رعيه، فهو بعيد، بل ذلك من جهة أن الأمر عنه السلام تكلم بذلك إشعارا إلى أن الحكم هنا أمر ثابت بالتعدد لا أنه من تلقاء نفس لأبي ليست مشرعا حتى أحمل لها أحرفا ولذا قال عليه السلام في رواية ميسر معاذ الله أن أحمل لها أحرفا بل التحقيق أن عدم حوار الرد مع الوطى من جهة التعدد بالروايات الواردة في المقام فاسها ذلك على ذلك، كما هو واضح.

وقد انتهى الكلام إلى أن الوطى منع من الرد أم لا وقبلنا كونه مانعا عن الرد للروايات الخاصة لا من جهة أنه أحداث الحدث ولا من جهة أنه

بصرف ولا من جهة أنه حسانه كما ذهب إليه العلامة ، وما الكلام في أنه مانع عن الرد مطلقا وليس منه استثناء أو استثنى منه صورة كون الحاربه حاملة كما أن أصل مانعيه الوطى عن الرد مستثنى عن أصل عدم مانعيه التصرف عن الرد والمشهور هو الثاني وإن الحمل مع كونه عيبا والوطى ليس مانعا عن الرد وكلمات أكثرهم في ذلك مطلقه أى اعم من أن يكون لها عيب آخر غير الحمل أو يكون هو الحمل فقط سواء كان الحمل هو العيب أم لم يكن الحمل عيبا ، وقد ذكرها أيضا أن الحاربه ترد ويرد معها العشر كما هو المشهور واستدلوا في ذلك إلى ظاهر من الروايات بأنها صحيحة من سائر الدالة على رد الحاربه الحامله ورد نصف عشر قيمتها ، وكذا في روايتي عبد الملك وابن أبي عمير وفي صحيحه محمد بن مسلم يرد لها و يكسوها وفي روايه عبد الملك يرد لها ويرد عشر قيمتها وهذا الروايات تدل على ما ذهب إليه المشهور ، بل ادعى الإجماع على العمل بظاهرها ولكن خلافا لما عن الاسكافي حيث حملها على كون الحاربه أم ولد من المولى و النزام يوجب الرد لبطلان مع أم ابنة ويكون رد نصف عشر قيمه في مكان مهر امته في الحر الموطوءه بشبهة ، وقد احتار ذلك في المختلف بل هو ظاهر الشيخ في النهاية حيث قال ما وجدتها عيبا بعد أن وطئها لم يكن له ردّها وكان له ارمس العيب خاصة إلا أن يكون العيب من حين ملوّمه ردّها على كل حال وطئها أو لم يطئها ويرد معها أو وطئها نصف عشر قيمتها ثم ذكر العصف ويمكن استعادة هذه من اطلاق المسوّط القول بمع الوطى من الرد ، فإن من البعد عدم استثناء وطى الحامل وعدم تعرضه لحكمه مع اشتداد المسئلة في الروايات والسنة القدماء ، واطلاع الشيخ على الروايات الدالة على ذلك

وهذا القول هو ظاهر الرصاص والوسيله . ثم احتار العصف أيضا و

قال أن حركات العندمة وإن كان في بابي النظرية، كره المشهور لا
 أن انعم على هذا الظهور يسلم مخالفته الظاهر من وجوه
 الأول، أنه يتم لمخالفته على هذه الرواية من أحد الطرفين، أما ما
 ظهرها في وجوب رد حاربه فاسبقا ظهريه في وجوب رد حاربه، كما
 على الرد مع لوطي وصحة النسبة، نسيم، مربة بيد عن حملها على
 وجوب الرد، مع صحة استيعاب لا يحب الرد من كان حاربا، وأما بقول بوجوب
 الرد فلا يمكن إثبات صحته، نسيم من يلزم بعد استيعاب كونه من أم ولد
 فيكون الرد واجب بوجوب رد مال بعد الرد من الواضحة، هذا الحمل
 مخالف بظاهره لا سيما يكون الحصة الحرة أو لا فيها ظاهريه لوجوب
 كما حق في الاعتول وحملها على محر حوار خلاف انطاهر منها
 وأما أن بعد الحرة كونه من غير مولى حتى يكون الحمل الحرة
 ورد في مقام دفع بوجوب الحرة، هو من لأخبار، بغيره، ما رده بوجوب
 حاربه بعد الوصي، لو عن الحمل ثلث طلاق لم نسيم، سوى روج
 الحمل، حرة في مقام دفع بوجوب الحرة
 وبما خصه أن يكون حرة رد حاربه الحاملة وعدم ما بعد الحمل من
 الرد من آثار المدح الصحيح بعد كون استيعاب أم ولد أو طلاقه ركوز
 أهم من بيع أم الولد وحيدة كان استيعاب حلالا ووجوب رد حاربه التي مالكتها
 فلا بد ما من بعد من ظهور رد في الوجوب، أي هو ظاهر الحمل
 الحرة وحملها على الحوار أو حمل بوجوب على دفع بوجوب الحرة بالشي
 من لأخبار فكأن الساتس بوجوب عدم حوار الرد مع لوطي مطبقا فقال عن
 أن مع كون الحرة حرة ومن الواضح أن كلاهما ارتكاب على خلاف
 الظاهر فلا بد من لبقاء صاهريه وثبوت الرد على حارة فيكون الروايات ح
 محمولة على أم الولد وكون حاربه بما نحن فيه

عنى أنه بعد جعل باب الرواب على محور حبلاد الميوس يدهس كره
فمنها أنه يرد الحاربه ويرت نصف عشر فيسبها يده من لعبد أن يحسن
كعبة يرت الحاربه على الحوار وكلمة يرت نصف عشر فمعه على الوجوب بمقتضى
باب استاق هو أن يرت من كعبة يرت وجوب يرت في كلا الأمور من يديه
فيكون الرواب بحموله على أم ولد العولى

الوجه ساس أن الرواب أنه كوره مطبوع على وجوب يرت نصف عشر
القيمة أو عشرها وهذا لا يجمع مع قوله فان مقتضى القاعدة مباح ما
كل يحسن عاده له واد استوفاه فيكون به وعلمه فلا مقتضى لا عطا عشر
وبه الحاربه أو نصف عشر فمعه لكون سبعا نصفه واقعا في ملكه وعنه
فلا بد أن من الالتزام بأن سبعا نصفه هنا من لمات لا و أن كان
في ملكه فيكون ما نحن فيه بخصيصا بقاعدة المأكوره لمسلمه وهو بعد
أو لا بد من الالتزام يكون المورد بخصيصا لما هو المسم من أن يطلان
العقد من حسن يفسح لا من حسن العقد ومن أول الأمر يقال في المقام
بأن الفسخ من الأول فيكون العقد باطلا من الأول ويكون ما استوفاه
المسرى من المباح من أموال السابع وعليه يجب ردها اليه ورد نصف عشر
القيمة أو عشرها من جهة ذلك.

وبعباره أخرى أن كون العقر على المسرى مخالف لقاعدة عدم العقر
في وطني لملك أو مخالف لقاعدة كون الرب بالعبس مسحا من حمله لا من
أصله وهذا أيضا بعيد.

الوجه الثالث أن الالتزام بعدم كون الوطني مانع عن الرد مع كون
الحاربه حلى مخالف ما ورد عموما من كون أحداث أحدث مانع عن الرد
وما ورد خصوصا من كون الوطني مانع عن الرد وهذا أيضا بعيد
الوجه الرابع أنه ذكر المصنف رة أيضا أن هذا المعنى يستفاد من

روايتن -

الأولى رواية ابن أبي عمير في رجل باع حاربه حلى و هو لا يعلم
 فان السؤال في هذه الرواية عن بيع أم الولد والآ لم يكن لذكر جهل
 البائع في السؤال فائدة فان ماله فائده اما هو جهل المشتري فانه مع
 الجهل يكون له خيار العيب واما مع عدم الجهل فلا يكون له خيار لأفاده
 بذلك البيع واما اذا كانت الحاربه أم ولد ، فجهل البائع له فائدة فانه مع
 عدم الجهل بالحمل لا يمكن له بيع الحاربه لكونها أم ولد .

الثانيه صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (في رجل)
 يشتري الحاربه الحلى مسكها قال يردّها و يكسوها فان موله عليه السلام
 يكسوها مشعره بما ذكرناه حيث انه ثبت في الشريعة القدسية ان الكسوة
 ثبت للحرّة يطبها و حيث ان أم الولد فيها شايه الحرية فلهذا اثبت الامام
 عليه السلام فيها الكسوة .

والحاصل أنه ذكر المصنف أن الاحبار المذكوره وان كانت ظاهرة
 في بادي النظر في ما ذهب اليه المشهور من كون الوطى غير مانع عن رد
 الحاربه الحامله ولكن لا بدّ من رفع اليد عن هذا بوجوه و حملها عن أم الولد
 الاول أن الحمله الحريمه العدله فيها و هي موله عليه السلام يردّها
 ظاهرة في الوجوب و هي لا تصح الآ في حمل الحاربه على أم الولد لوجوب
 ردّها الى مالكها من جهة بطلان البيع فيها فلو حملها على غير أم الولد
 فاما لا بدّ من رفع اليد عن ظهور الحمله الحريمه في الوجوب و حملها على
 حوار الرد و هو خلاف الظاهر مسها واما انقائها في ظاهرها ولكن يحمل
 الوجوب على دفع توهم الحظر من جهة الاطلاقات الدالة على مانعة ردّ
 الوطى و هذا أيضا خلاف الظاهر من الوجوب .

و بعبارة أخرى حمل البيع على السع الصحيح يستلزم الارتكاب بأحد

حلافي الظاهر من كون الحمله الخبره الواقعة في الروايه ظاهره في لوجوب
كما هو واضح .

الثاني أن المانع المستوفات اما هي للمشرى لكونها في ملكه وحمل
الروايات على غير أم الولد بسلم أن يكون ذلك المانع للبائع لأن ملك
الأحار يرد على ردة عشر العيبه أو نصف عشر العيبه وعليه فلا بد أن
الالتزام يكون التسعة هنا للبائع تحسنا للدعه الداله على أن المانع الملك
للمالك أو من الالتزام يكون الفسخ من الأول لا من حين الفسخ وهذا أيضا
بعيد جدا .

الوجه الثالث أن الالتزام بعدم حملها على أم الولد والقول بحوار
وطى ابحاربه الحامله غير مانع عن الرد للزم الالتزام بعيبه ما دل بأطلاقه
على مانعه الحدث والنصف من الرد لكونه كاسفا عن الرضا بالعقد ومما
لا تطلق ما دل على مانعه خصوص الوطى عن الرد وهذا أيضا بعيد

الرابع قد وقعت الاشارة في مرسله ابن أبي عمير الى كون ابحاربه
أم ولد لانه وقع في السؤال فيها أنه مانع حاربه حلى وهو لا يعلم و من
ابواضح أنه لا أثر لحمل البائع في بيع غير أم الولد وأما في بيع أم الولد
فله أثر لأنه مع العلم بكونها أم ولد لا بيعها وأيضا ذكر في اصحبه أنه
يرد ابحاربه ويكسوها ومن الواضح أن الكسوه اما هي وقعت في طلاق
الحره مع عدم مرض العهر لها وحب أن أم الولد متشبهه بالحره قد - كر
الامام عليه السلام فيها الكسوة .

الوجه الخامس أن هذه الأحار الداله على حوار ردة حاربه الحامله
بعد الوطى وعدم مانعه الوطى عن الرد فيها ظاهرة في أن الرد اما وقع
بعد تصرف المشرى في ابحاربه بعد الوطى من مثل سفى الماء وأعلى
اسباب ومقدمات الوطى وغير ذلك من التصرفات التي يبعد عادة .

يسحبيل حبو المشرق منه ولا الحاربه معب عيبه وعيبه هه الروايات
بصوره عدم هه انصرفات عيبه به لا عرض الفار

بعم الرضا بالعبيد به لث في غير هه لاختار منه ان عني رد
الحاربه بعد عدد طويه كسته اسهر مني ما تقدم وانما الرضا عني لاس
حببه الدين ال على لروم العقد بالنصرف ولكن لا شي لهه العبد
هه لعدم امكان عيب ما دل على به الحاربه بعد هه طويه سحره اجر
و بكنه يمكن عيبه ها سحره آخر في المقام هه يمكن عيبه يحملها بكونه
من المولى لسلط هه الا حار الداله على به الحاربه الحامله بعد ابوصي
عن جميع لتعبيدات المقدمه كما لا يخفى

عانه الامر ان هه لاختار عارس مع ما دل على مع ابوصي عن الرد
بالعموم من وجه فسقى ما عدا لوحه الثالث مراحا لتعبيد هه لاختار
و بوضيح دلث ان هه لاختار احصر من حيث اختصاصها بصوره
الحسن وعدم شمولها لموارد ابوصي باجمعها ولكن سها مطلقه من حيث كون
احسن من المولى لتكون الحاربه ام ولد او من غير المولى مثلا كون الحاربه
ام ولد والا حار الداله على مابعه الوطى عن الرد فهي احصر من حيث
موردها وهو البيع الصحيح وعدم شمولها الحاربه التي هي ام الود لاس
انكلام فيها قد فرض في البيع الصحيح ومن الواضح ان بيع ام الود سواء
كان مع العلم او بدونه ليس صحيح فلا يكون تعامله لام الود ولكنها اعم
من حيث كون الوطى وطيا للحاربه الحامله او الحائله لاطلاقها و ج نفع
المعارضه بينهما والوجه المقدمه مراحه لها وعلى تعدد يرانكده والتساقط
وحب الرجوع الى عموم ما دل ان احداث لحدث مطلقا مابع عن الرد لكونه
رضي بالبيع ثم ذكر انه يمكن الرجوع الى ما دل على حوار الرد مع قيام
لعين كمرسله حميل من دراج المقدمه ثم ذكر انه مع المرافقه في عموم ما

على عدم حرر مود يطبو التصرف وحب الرجوع إلى أصالة حرار الرد
 استبقت الوطى و سكن بيني أن مود العذر على المشرى نصف عشر اليمه
 أو عشرها بلا وجه و لكن يمكن إنشاء عدم العون و نقص لأنه كمن قال
 مود مود ريد الحاميه بعد الوطى قال بدت مع العذر و كل من لم يعلم
 نقل يد لك مطلقا .

والخاص أن المصنف استفي لمسحة مذهب لمصاحب الرضا
 و غيره من حسن الاختار عند رده على أم الولد و أن وصي الحاربه الحاميه
 أيضا منع عن الرد كما هو واضح فاهم ه ه هي محض الوجه إلى كرها
 المصنف و اعتمد عليها هي لوح الاول و الحاميه

أول الأولى ما ذهب إليه مشهور من حوار رد الحاربه الحاميه الوطى
 و عدم حميتها بأم الولد و أوجهه اسي - كره المصنف تأييد لحميتها على أم
 الولد و كونه أحسنه عن حوار رد الحاربه الحاميه بعد الوطى لا يرجع إلى
 محتسب أما أوجه الأول بدى هو من عدمه أوجه و جوده أن ما كره من
 كون حملها الحاربه طاهره في الوطى فهو منس و يكن - لئلا يوجب حملها
 على أم الولد حفظ طاهره من هي طاهره في الحاربه الحاميه من غير
 اموى و رحمه و ان كانت طاهره في الوطى و لكن لغرضه دت على كون
 الوطى في مقام دفع بؤهم الخطر انما هي من مصعبات الدت على مدعيه
 الوطى من الرد فلا يحمل الحمله الاثباته على الحوار ابد - يكون دت
 الحمل على خلاف الطاهر بل - على دفع بؤهم الخطر و لازم دت هو
 حوار رد لا وجوبه دفعه دفعه على استعمالها في الوطى و لكن في
 الوطى في دفع بؤهم الخطر و لازم غلبه الحوار و ان دت على راده الحمل
 من غير العولى ما وقع في بعض تلك الروايات المعامله من الحاربه الحاميه
 - و طئها المشرى و حكم الامام عليه السلام ردّها و بين الحاربه لسي

ليس بجحلي ووطنها المشركى حسب حكم الامام عليه السلام الله سبحانه
 حوار ردّها عنها المعاندة بدل على أن الرد وعدم الرد قد ورد أعلى الورد
 واحد ومن الواضح أن فعل هذه المقالة أي الرد تارة وعدم الرد أخرى
 هو البيع لصحيح لا الباطل فيكون أم الورد خارجة عن حدود تلك الاحتمار
 بل الأمر كذلك إذا لم يكن هناك معاملة حيث أن كلمة رد الحاربه صريحه في
 إرادته البيع الصحيح دون العدم فلا يمكن حمل الحاربه على أن الرد
 وبت أن من الواضح جداً أن المورد من الرد ليس هو الرد الخارجى
 الخفيفي بدهاه عدم وحوث ذلك حتى مع كون الحاربه أم ولد وبطلان البيع
 لحوار اتفاق الحاربه عند المشركى بالاحار أو بالاحار وحوثها بين المراد
 من الرد هو الرد الاعسارى أي الرد الى ملك الناصر.

وبعبارة أخرى أن المورد هو الرد الخارجى ولكنه كفايه عن الرد
 الاعسارى ومن الواضح أن الرد الى ملك الناصر لا يمكن إلا بالقسح بعد
 كون البيع صحيحاً فلا يعمل صحة المعاملة مع كون الحاربه أم ولد لبطلان
 البيع مع ذلك.

والذي يدل على هذا المعنى وعلى كون الوحوث لدفع توهم الخطر
 ما في صحيحة ابن سنان من استنهاب الامام (ع) بقوله لا ترد الحاربه الى
 ليس بجحلي إذا وطنها صاحبها حيث أنه لا وجه لذلك بعد كون الحاربه
 أم ولد وبطلان البيع فانه مع بطلان البيع أى معنى لاستنهابه عليه السلام
 بقسم خاص من البيع الصحيح وأنه لا ترد الحاربه في هذا القسم وبذل
 هذه المقالة على كون الصورة الاولى وهو رد الحاربه اجمالاً مع الوطى
 في البيع الصحيح أيضاً وهذه الفقرة أى الاستنهاد بكلام على عليه السلام
 أيضاً يدل على كون الوحوث لدفع توهم الخطر حيث أنه توهم اسائل من
 المطلقات عدم حوار رد الحاربه بعد الوطى مطلقاً فدفع الامام عليه السلام

ذلك التوهم باختلاف الموردين .

وبالحملة على الرواية قوية ظهور على ما ذكرناه كما لا يخفى ، والحملة الحصرية كما استعملت فى الوحوب وفى مقام انشاء الحكم من غير ارادة الحوار .
ليكون خلاف الظاهر منها ولكن فى دفع توهم الحظر ولازم ذلك هو الحوار فانه بعد بيان اختلاف المورد بين دفع توهم الحظر يعلم أن فيما نحن فيه يحوز الرد كما أن لسرواية موه طهرى فى أن المراد من الرد هو لكنايه عن مسح . لعدم وأن الرد خارجى ولكن ذلك كناية عن الرد الاعسارى وهو الرد الى الملك ومسح العقد فامهم ذلك واعلم .

والحاصل أن المسفاد من كنهه مرد فى الروايات أن المراد منها هو حوار رد ايجارية احاطة من عسرا مولى بعد وطى المسرى لها فان الرد كناية عن الرد الى الملك لعدم وحب الرد الخارجى قطعاً لو كان مراد من الحمل كونها حاملة من المولى فتكون الروايات خارجة عن أم الولد موصفاً وتدل على ذلك مقابلة الرد مع عدم رد ايجارية بعد الوطى ، إذا لم يكن حاملة ويكون معنى هذه المقابلة مرسى على كون الحمله الحصرية الدالة على الوحوب واقعة فى مقام توهم الحظر .

وما افاده المصنف من الوجه الاول اندى هو . لعدم لا يتم

أما ما افاده ثانياً من بعد كون المانع المستوفى فى ملك امشرى للمانع كما يفصيه وحب رد نصف العشر على المانع وهذا بخلاف ما اذا حمس الروايات على أم الولد فان اعطاء نصف عشر أو العشر من العقم على مقابيل الوطى كما أن فى وطى الحره شبهة بوجوب مهر لمن على الوطى فهو أيضاً واضح الدفع من ذلك حكم من صدر من الشارع فى مورد بعيداً فلا بد من العمل به كما هو واضح .

وأما الوجه الثالث من أن كور الحمل من غير المولى مستلزم التقييد
في الروايات الدالة على أن الوطى مانع عن لود فهو محض استبعاد ما
مانع من التعمد والتحصير بعد قيام لدن على ذلك كما هو واضح و
قد شاع تخصيص العام حتى قيل ما من عام إلا وقد حصر

وأما الوجه الرابع أعني دلالة بعض الروايات على حمل الحارثة
الحاملة على أم الولد وهي تقيد البيع بحمل لدن فيها .

أولا أن ذلك التقيد إنما وقع في كلام الراوي ولا يثبت به ح قان
من يسأل العوام يعلم أن في سواهم عيود لا فائدة في ذكرها
أصلا .

وثانيا أن فائدة التقيد ليس محصورة بكون الحارثة أم ولد بحيث لو
لم يكن البايع غالبا بدلت لما مانع أما لو كانت الحارثة غير أم ولد فلا فائدة
للتقييد أصلا فيكون لغوا لا مكان أن يكون التقيد من جهة موضوع
الخبير وأنه لو كان غالبا ليس عب الحارثة وهو الحمل وح لما كان
للمشترى حمار أصلا فيكون العرض من التقيد هو الاثر الموضوع ويمكن أن
يكون العرض من ذلك هو رفع الحكم التكليفي أيضا فانه لو كان البايع غالبا
بالعب لكان بيعه بدون ما عشا محرما وتعيد من المسلم أن يرتكب بيت
وإنما أقدم عليه حينا وكيف كان فلا دلالة في هذا التقيد على ما ذكره
المصنف وأما ذكر الكسوة في رواية ابن مسلم فهو إنما يشعر بما ذكره المصنف
إذا قلنا أن الواجب على المشتري لزوم رد نصف عشر القيمة أو عشر القيمة و
أما إذا قلنا أنها أحد أفراد الواجب المحرر كما سيذكره فلا إشعار فيها
أصلا بما ذكره المصنف .

وأما الوجه الخامس من أنه لو حملنا الحارثة على غير أم الولد فمعلوم
تقييد ما دل على كون التصرف مسقطا لأن الوطى لا ينعك عن التصرفات و

هذا بخلاف ما لم يمتلئ به عيب أم الولد فإنه لا راعى له لتعيب أصلا
وفيه :-

أوله أنه لا يدل على كون التصرف مطلقا مسقطا للرد وإنما المسقط
هو أحداث العيب لأن العيب على ما تقدم بل يلزم منه العيب أيضا
إلا إذا كان كاستماع ابن امرأة ما بعد نكاحها وقد روى عن ابن أبي

وئيم أنه بعد ما وثق بحوار رد الخاتمة إجماعه بعد وطئ بعشرى
بها فعدل بها بالانصراف على أن الحرد به لا يخلو إجماعه عليها من
بعد ما أن الوطئ أو من روى أنها وأعلى الباب لا يكون مانعا عن الرد
فتكون هذه الروايات مفيدة لما دل على كون التصرف مسقط للرد كما هو
وضح

وأما ما ذكره من أن عدم الأمر ونوعه بعد رده بين ما دل على ما بعد
الوطئ عن الرد مطلقا ومن ما دل على عدم ما بعده - أن كون وطئ لإجماعه
بالعموم من وجه فساد على ما ذكره من حمل الإخبار بفساده على الحمل من
غير العموم فلا تنحل لبوئه لى لسانه كما هو الصحيح وقد عرفت عدم
قيامه من ما ذكره للعيب فيكون مرجحا له بذكره ومما دل للمعنيين حمل
هذه الإخبار على غير أم الولد ومع العيب عن ذلك مسقطا لكلا الظاهرين
ما بعد رده

فمع فلا مانع من الرجوع إلى عموم ما دل على حرار الرد بالعيب ألا مع
أحداث العيب وهو روى :-

أحدهما حسنة زرارة الصفة فيها بعمومها دل على إجماع لقوله
عنه اسلام أمه رحن ، أبح

والثانية مرسله حمل بين - راجع عابها بدل على حرار الرد مع
بأن العيب وعدم أحداث العيب بعدتهم أحسنه عو أن التصرف ما لم

يحدث حدثاً في المانع لا يوجب الرد و الخارج من المفهوم هو وطن المشرى
 الجارية للروايات الدالة على أن الوطى مانع من الرد و المعروف أنها
 انبست بالمعارضة في صورة كون الجارية حاملة و سقطت كلها الطائفتين مع
 مرجع إلى هاتين الروايتين الدائنتين على حوار الرد بالعبث مطلقاً إلا في
 صورة أحداث الحدث .

و بالجملة فمقتضى الروايتين هو حوار الرد بالعبث مطلق و عدم مانع
 النصرف عنه إلا إذا كان موجبا لأحداث لحدث و قد حرج عن ذلك وطنى
 الجارية فإذا سقط دليله بالمعارضة فمرجع إلى ذلك أيضاً فحكم بحوار الرد
 لهذا العموم فإن قوله عليه السلام بما رخص عام و أما لزوم العفر على المشرى
 فنثبت ذلك بعدم القول بالفصل . فافهم .

و هذا ما ذكرناه غير ما ذكره المصنف على فرض المساقطة فإنه ذكر
 أنه إذا ساقطت كلها الطائفتين و وقعت لحدث في عموم ما دل على المانع
 عن الرد سقطت النصرف وحب الرجوع إلى أصله حوار الرد انبست مثل الوطى
 ثم اثبت لزوم العفر على المشرى بالاجماع . فترك أمّا ما ذكره بعد من الحديث
 في عموم ما دل على مانعه النصرف عن الرد ، فهو مستقيم ، لما عرفت من عدم
 الدليل على كون النصرف مانعاً عن الرد بل اللفظ أيضاً كذلك لم يلزم
 به المصنف أيضاً على إطلاقه و إنما ذكر كون النصرف مسقطاً إذا كان كاشفاً
 نوعياً عن الرضا بالعقد .

و أما اثبات حوار باصالة الحوار ثم اثبات العفر على المشرى بعدم
 القول بالفصل فلا يمكن المساعدة عليه فإن استفكت في معاد الأصول مما ليس
 بعرب فلا تعد من الأسرار حوار الرد و مع ذلك لم نقل بثبوت العفر على
 المشرى وإن كان في الواقع بينهما بلارم فإن الاستصحاب وإن كان لم يطر
 إلى الواقع أيضاً و لكن مع ذلك لا يثبت عليه استلزامات العقبه وإن كانت

ثالثة فى الواقع.

ومن هنا ذكر المصنف فى كتاب الرئائى أنه يوتوصا أحد بقاء أحد
الائتين بمقطوع أحد هما بالحاجة و بوضاً عقلة فانه يحكم بظاهرة بده
للكان استصحاب انظاهرة و بقاء احداث على حدة لا استصحاب احداث مع
أنه يقطع بالعلامة بينهما فى الواقع و المقصود أن العلامة لوفعية لا يقتضى
العول بها فى معاد الاصول فى العدم أن حوار ارد و ان كان بده بالاصل
و لكن لا يترتب عليه عدم العول بالفصل بين حوار ارد و بين سوب العفر
على المشرى لعدم عراة التكيف بينهما

و أما بقاء على ما كراهه فلا يجرى ذلك لأن حوار ارد قد ثبت بالاصل
اللفظى و بالرواية فلا محالة لا يمكن سحقى من لزومه أيضاً فحوار اثبات
كون العفر على المشرى بعدم القول بالفصل

ثم ما لاساً من التمسك عليه و هو أنه ساء على حسن ذلك لاحذر
على احكام من غير المولى كما احضراه فلا فرق بين البكر و الثب حتى
مع كون اراله البكارة حيايه لأنه مع دلاله المصر على حوار الرد فلا محال
للمساوشه فى ذلك .

و أما مع الاعتراض عن ذلك و انحكم بالمساوطة على لتقريب الى يد كراهه
فلانك من العرف بين البكر و الثب لأن الروايات التى رجحنا اليها بعد
تسامطها بين الطائفتين انه ذلك على حرار الرد مع عدم احداث احداث
و أما مع احداث احداث فلا يحوز الرد و من ابواصح حده أن اراله ابكارة
من ابكر من اوضح أفراد احداث احداث فلا يحوز ارد مع ذلك .

ثم انه ربما يفيد هذه الأحكام يكون اجعل من المولى بوجه سادس
غير ما ذكره المصنف من الوجوه ، و خاصه ان هذه الأخبار انه القى حوار
الحامل بعد الوطى مطلق من حيث كون الوطى غالباً بالحمل أو جاهلاً به

و ج أن قلنا بعدم سقوط الرد بالوطى مع العلم لاجل فهو بعد و أن
 قلنا يكون هذه الروايات بعيدة بحال الجهل فهو بعيد فلا موجب ردها
 بخلاف أن يحملها على الحمل من العوى فانه ج سى بروايات غير منها
 من غير أن يكون مفيدة بالعلم والجهل فانه سواء على المشتري كونها
 حاملا أو لم يعلم منها و وظيفتها فانه يجب عليه ردها بغير قصد من
 قيمتها كما هو واضح وقد استدل المصنف إلى حكم الوطى مع زيادة رده
 في آخر كلامه من هذا يجب وقد استدل إلى عدم الوجوه لمخالف الأبرو
 أيضا يقول ربه عليه أولا أن الروايات المضافة من حيث خبر من يرد بالعلم
 أو علمه به ضعيفة المستعان هنا سنة و آيات أو سعة أن كان مكررا
 النكاحى بعنوان روى رواية مسندة و التفتاح منها و هي ثلاثة من
 المشتري و ما لم يفت به بعد الصد

و ثانيا أن اسمه من وطن لاجل مع العلم بكونها حارة من سنوت
 أبر بالوطى عموم من وجه فانه قد يكون الوطى مع العلم به أيضا بالعلم
 وح بسقوط الرد وقد يكون الرضا بالعلم بدون و طى وقد يضاف ولكن
 ناسبا للحمل أو عطفه عن ذلك أو مبرور في أنه يفسح أولا أو ناسبا على أنه
 لا يفسح ففي هذه لتوكلها لا يسقط الرد فان مجرد الوطى لا دليل على
 كونه مسقطا للرد إلا في غير مورد الحمل للروايات المضافة المضافة منها
 الروايات و أن فلا دلالة في و طى بخلافه مع العلم بحملها على رده
 بالعلم كما هو واضح .

محصل أن الظاهر هو كون هذه لاجل رطبة التي ما ذهب إليه
 المشهور فلا وجه لها - هذه الاستدلال و سعة حقة من الأعظم و قوله
 المصنف بالوجوه المذكورة

ثم انه يحكم بثبوت صف بشر القيمة مضافا سواء كانت ارجاءه ذكر أم

ثيبا أو يحكم بثبوت نصف العشر فى الثيب، وأما البكر فلا فيها من رب عشر القيمة فالمشهور بين الأصحاب، بل عن الانتصار دعوى الإجماع على احتصاص نصف العشر بالثيب، وعدم شمول ذلك للبكر إذا كانت حاملا بالحق أو بأوطى من الدر، أو نحو ذلك، ولكن ذكر المصنف إلا أن يدعى بصرف إطلاق العاوى ومعتقد الإجماع كالنصوص إلى العاى من كون الحامل ثيبا فلا يشمل مرض البكر بالسحق أو بوطى لدير ولذا ادعى عدم الخلاف فى السرائر على احتصاص نصف العشر بالثيب وثبوت العشر فى البكر ثم ذكر بل معتقد إجماع العمية بعد التأمل مواضع للسرائر الخ .

أقول لا مدرث لما ذكره فى السرائر من ثبوت نصف عشر القيمة فى الثيب وعشر القيمة فى البكر إلا مرسله الكافى من أنه إن كانت بكرة بعشر قيمتها وإن كانت ثيبا فنصف عشر قيمتها . وإن فلما يكون الشهرة حاضرة لصعف الرواية صغرى وكبرى إن فلما يكون المشهور مستندا فى فتاهم على نصف عشر القيمة فى الثيب وعشر القيمة فى البكر لى هذه الرواية . ولما يكون الشهرة حاضرة لصعف الرواية فلا بأس لكونها مستندا بالتفصيل، ولكن ذلك معنوع صغرى وكبرى .

وأما ما ورد فى رواية عبد الرحمن بن أبى عبد الله، عن الصادق عليه السلام الله من أنه يرد الحارة ويرد معها شيئا غير ماء لا عطاء نصف عشر القيمة لا مكان المطباق الشىء عليه على أن المظنون أن الرواية ضعيفة السند .

وأما ما فى رواية عبد الملك بن عمرو عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل يشتري الحارة وهى حلى ميطأها، فإن يرد ها ويرد عشر قيمتها، فهى أيضا لا تدل على وجوب رد عشر القيمة فى البكر، لأنها أولا ضعيفة السند وثانيا أن حملها على البكر حمل للمطلق على المورد البادر فإن كون

البكر حاملا بالسحق أو بالوطى بالدبر، لا تنفق الا نادرا ولعله لم يتفق الى الآن الا مرة أو مرتين فلا يمكن حمل المطلق على مثل هذه الفرد النادر و ح ابقائها على اطلاقها بعضى المعارضة مع الروايات الكثيرة فلا بد من تقديمها على هذه الرواية لكونها مشهورتان بصف العشر و رواها المشهور بخلاف عشر القيمة .

و من هنا ذكر بعضهم أنه سقط منها لفظ النصف قبل كلمة عشر قيمتها وأنها كسائر الروايات من حيث المقادير بل قيل أن الصدوق ردها مع اصابة كلمة نصف قبل كلمة عشر، وأما ما فى صحيحة محمد بن مسلم من أنه يرد الحارية و يكسوها فحمل الكسوة على كونها مساوية لنصف عشر القيمة كما صعبه المصنف بعد و حمل بلا موجب، بل الصحيح أن يقال أنه أحد امراء الواجب المحير فيكون المشتري محيرا من رد نصف عشر القيمة و اعطاء السكوة لكون الرواية صحيحة من حيث السند، وواضحة الدلالة فلا وجه لرفع اليد عنها و حملها على شيء آخر كما اذا ورد وجوب الانعام فى مورد و ورد فيه أيضا تعيين القصر بحيث انه قامت الضرورة على عدم وجوب صلايين فى يوم واحد فرفع اليد عن كون الأمر طاهرا فى التعيين مبهما فحملها على التحجير . و دعوى أن ازالة البكر أمر آخر وراى الوطى، بل قد عرفت أنها حاية فكيف يمكن الحكم بانحادهما فى ردها و الرد معها بصف عشر القيمة .

دعوى فاسدة لأنه يختلف بصف عشر القيمة فى الثب مع نصف عشرها فى البكر حيث أن قيمة البكر أكثر من الثيب فاذا رد معها الى البايع بصف عشر قيمتها تنحصر معه حاية البكر و ارش ازالة البكارة مثلا اذا كانت قيمة الثيب عشرين و قيمة البكر خمسين فكون بصف العشر فى الثيب دسار و فى البكر دسارين و نصف، فيكون التفاوت بينهما تعاوتا بين وطى الثيب ووطى البكر و ازالة بكارتها .

ثم انه هل يشمل الوطى في الدبر أيضا أم لا ؟ فقد توقف المصنف في ذلك من حيث ان اطلاق الوطى يشمله فيحور ردّها مع وطئها في دبرها أيضا ومن حيث انه يمكن دعوى انصرافه الى الوطى المتعارف مقتصر في محالفة العمومات على ظاهر اللفظ فلا يحور ردّها بعد الوطى في دبرها ولكن ابطاها أنه لا وجه لتوقف المصنف سواء قلنا بشمول الاطلاقات له أو فلا بانصرافها عنه وذلك .

أما بما على شمول لا اطلاق له فوضح .

وأما بما على انصراف لفظ الوطى عنه وعدم شمول الاطلاق له فمن جهة أنه لا يكون ح مشمولا لما دل على عدم حوار . ورد بانوطى أيضا فكلما يوطى في كلا الامورين قد استعملت على نسق واحد فلا وجه لدعوى شموله للوطى في الدبر من سنن الأحرار وعدم شموله له من هذه الأحرار . وقد ذكرنا سابقا أن الوطى بما هو وطي لبس احداثا للحد حتى يمنع عن ابرد كذا هو واضح فعلى كل حال فلا وجه لدعوى أن الوطى من يدبر يمنع عن رد الحارية .

وأما اللبس والنفسل وحوهما من معدمات ابوطى فلا يسعى لتعرض اليها أصلا فان من الواضح جدا أن الوطى لا مخلوع عن تلك المعدمات . لا ابرد كذا . بواضى حيوان فالملارمه العادية يعصى عدم الانكاث بسببها . وذا عالصر الدال على حوار ردّ الحامل بعد الوطى يدل على حر ردّها مع وقوع هذه المعدمات عليه سلك الملارمه العادية فلا يحتاج ح الى دعوى الاولوية أصلا .

ثم انه لو انضم الى الحمل عيب آخر فقد استشكل في سقوط ابرد بالوطى هما من صدق كونها معصية بالحمل وكونها معصية بغيره فأجاب عن المصنف انه بأل كونها معصية بغير الحمل لا نفصى الا عدم تأثر ذلك العيب في

الرد مع الصرف لا يفي بأثير عبء الحمل

وبعبارة أخرى أن سقوط الرد بالوطي للمطابق من ناحية السحب الذي غير الحمل لا يغطي سقوط الرد من ناحية العبء الآخر الذي هو الحمل بل يحوز الرد لها فانه صدق ح أنها حادثة من وطئها المشتري فلا ساقى بين سقوط الرد لعبس رضاء حتى الرد بعيب آخر كما لا يخفى فامهم

قوله الرابع من المسقطات حدود عيب عند العرى أقول ذكرنا نصف أن حدوث العيب في المبيع قد يكون قبل القبض وقد يكون بعده وما كان بعده قد يكون في زمن الحياض للمشتري وقد يكون بعده بعد أن مررد البحث هنا هو العيب الحادث بعد القبض وبعد مضي زمان الحياض أي حياض الحيوان والشرط والمجلس سابق على الحامد بهما فان ذلك يوجب سقوط حتى الرد وعدم حوار رده على المايح لكونه حدثا للحدث وأما إذا كان قبل القبض أو بعده ولكن في زمن الحياض فلا يكون مسقطا للرد .

أما الأول فلعدم الخلاف في أنه كالعيب الحادث قبل العقد حتى في ثوب الأرض كما يذكر في أحكام العيص .

وأما الثاني فلعدم الخلاف في أنه غير مانع عن الرد من هو سبب مستقل موجب للرد بل الأرض أيضا على الخلاف السابق فيما قبل النص أقول ان قلنا بأن نفس حدوث العيب بعد البيع وقبل القبض أو بعد القبض ولكن في زمن الحياض فلا شبهة في أن هذا العيب الحادث لا يوجب سقوط الرد ، فان هذا كحدوث العيب قبل العقد سبب مستقل لحوار الرد فلا يكون موجبا للسقوط بل مع وجود عيب آخر قبل العقد يكون هذا مؤكدا لحوار الرد فكيف بالسقوط كما هو واضح وعلى هذا فلا يكون الحرء المتقدم الدال على سقوط الرد باحداث الحدث شاملا للمقام .

و لكن التحقيق هو التفصيل في المسئلة بأن يقول ان حدوث العيب بعد العقد ان كان قبل القبض فلا يكون مانعا عن الرد و أما اذا كان بعد القبض كان مانعا عن الرد و ان كان في زمن الحذر و ان كان لصما على السماع و ذلك لأن رواية زرارة دللت على أن من احدث في السماع بعد ما مضى ليس له أن يردّه فمدل هذه الرواية على عدم حوار الرد بعد القبض و أما قبل القبض فلا .

نعم يكون الصما على السماع ببعض الدليل الدال على أن العيب و ذلك من بعض من السماع و بعض الدليل الدال على أن العيب في زمان حذر الحيوان و السرط و المحلر الخا لما له فيها من السماع و دعوى العلامة بين كون الصما على السماع و بين حوار الرد كما في ليس دعوى لا يمكن جدها كما ذكرناه فان ثبوت الصما بقايد أن التلف قبل القبض أو في زمن حيار حيوان و السرط و المحلر الخا من سماع و حوار الرد قبل القبض و عدم حواره بعده فمن جهة رواية زرارة و مرسله جميل لدلة على عدم سقوط الرد مع قيام العيب و سقوطه مع عدم قيامه على حالها فلا تنافي بينهما كما لا يخفى .

ثم ان هذا الذي ذكرناه من البحث ينطلي من جهة و استغلاي من جهة أخرى من جهة أنه بحوز الرد بعد حدوث العيب قبل القبض أو بعده في زمن الحبار أو بعد زمان الحبار فالبحث استغلاي من جهة أن الصما على السماع أولا فالبحث يطغى فانه يأتي في احكام الحبار و احكام العيب و اما للمهم الذي عقد له البحث هنا هو أن العيب في زمان الحيار هل يعني حكمه على الصما بعد زمان الحبار أم لا .

و حاصل كلام أن مورد بحثنا هو حدوث العيب في العيب المعيوب عند العشري و أنه هل يكون مانعا عن الرد أو لم يكن كسواء كان من

القبض أو بعده في زمان الحيار أو بعد زمان الحصار فذكر المصنف أن مورد بحثنا هو حدوث العيب في البيع الذي كان معيوباً عند المشتري وحدث العيب بعد زمان الحيار وأنه هل يكون مانعاً عن الرد بالعيب السابق أو لا وأما حدوث العيب قبل القبض و بعد البيع أو في زمان الحيار فلا شبهة في عدم كونه مانعاً عن الرد بفصل الكلام هنا يقع في جهتين -

الاولى أن العيب الحادث بعد زمان البيع وقبل القبض أو في زمان الحصار و بعد القبض أو بعدهما هل يكون موجباً لحدوث الحصار الآخر غير حيار الثابت بالعيب الحادث قبل البيع عند الشارع أم لا ؟

والجهة الثانية في أن العيب الحادث بعد البيع وقبل القبض أو بعده وفي زمان الحيار أو بعده هل يكون مانعاً عن الرد بالعيب السابق على العقد أم لا يكون كذا والظاهر المشهور بل المجمع عليه أنه لا يحوز الرد بالعيب الحادث عند المشتري وإنما له مطالبة الأرض فقط كما هو ظاهر و بعد ذلك لعل مرسلة حمل المصنف الدالة على عدم حوار الرد مع عدم بقاء العيب بعضها ومن الواضح أن حدوث العيب بوجوب عدم بقاء العيب على حالها .

وبدل على ذلك أيضاً رواية زرارة التي هي العدة في المقام فاما ذكرنا أن قوله عليه السلام احدث كما به عن حدوث الحذف في الحيوان بأي نحو كان وان لم يكن باختيار من المشتري أو بفعله بل صدر منه الحدث في حال العفة أو عن العبراء لا خصوصه في حدوثه من المشتري بحيث يستند الحدث اليه في حال اختيار فبدل الرواية على ما يعبه احدث الحدث في يد المشتري بأي نحو كان عن الرد في الجملة كما هو واضح .

واما الكلام في أن حدوث العيب بعد البيع وقبل القبض أو بعد القبض وفي زمان الحيار هل يكون سبباً لحدوث الحصار أو مانعاً عن الرد

أم لا؟

مفعول أن مرسنة حميل وأن كانت مطلقه بالنسبة إلى بعد البيع مطلقا
واسها دلل على عدم حوار الرد بالعيب الحادث بعد العقد ولكن العمد
في المقام هي رواية زرارة وهي دلل على حوار الرد بالعيب الحادث قبل
القبض وبعد العقد للعيب السابق على العقد وأن حدث هنا عيب أيضا
وأنه لا تمنع عن الرد بالعيب السابق .

وعلى الجملة أن مقصود القاعدة ومقصود رواية حميل وأن كان هو
ما عيه العيب الحادث بعد العقد وقبل القبض عن الرد بالعيب السابق
والخيار بنفس هذا العيب الحادث بعد العقد وقبل القبض ولكن مقصود
رواية زرارة هو عدم ما عيه العيب الحادث بعد العقد وقبل القبض عن
الرد بالعيب السابق على العقد .

وأما إذا حدث العيب بعد القبض في زمان الخيار فهل يكون ذلك
مأثرا عن الرد بالعيب السابق على العقد أم لا .

فسور أن الظاهر أن كان عدم ثبوت الملامه العقلية بين كون
العيب الحادث في زمان الخيار سببا للخيار وبين كونه مأثرا عن الرد
بالعيب السابق وأن إحدى الجهتين غير مربوطه بالجهة الأخرى فعلا إلا
أن مقصود الفهم العربي والارتكاز العربي هو ثبوت الملامه بين كون العيب
الحادث قبل القبض وبعد العقد أو بعد القبض وفي زمان الخيار بنفسه
سببا للخيار وغير مأثرا عن الرد بالعيب السابق بأن يكون مؤكدا أنه وبين
عدم كونه سببا للخيار ومأثرا عن الرد بالعيب السابق وأن فلا في المسئلة
الأولى أعني ما عيه العيب عن الرد في صورة حدوث العيب قبل القبض
وبعد العقد من جهة رواية زرارة كما هو واضح .

وتظهر الثمرة بين كون العيب الحادث في زمان الخيار أو قبل القبض

نفسه سببا للحيار أولا هو أنه بناءً على كونه نفسه سببا للحيار وما عا
عن الرد بالعيب السابق و بين عدم ما يعنيه هو أنه لو اسقط المشتري خياره
الثاني بقبلي حصاره الاول ، أي الحاصل بسبب لعب الاول و الا فلا حيار
له أصلا .

و حيث ان العرف يفهم العلامة من كون حدوث العيب في زمان الحصار
أو قبل القصد سببا للحيار و بين عدم كونه مفعلا عن الرد فلا بد من التكلم
في الجهة الاخرى و هي أن حدوث العيب هل يكون سببا لشوب الحصار
أم لا ؟

فمنه ان قد ثبت في الشريعة العقدية أن التلف أو العيب قبل القصد
يكون من مال البائع فهذا المعنى يتصور على وجه —

الاول أن يكون المراد من كون ضمانه عليه أن دركه عليه بأن يخرج
البائع عن عهده ضمان المال حين التلف على الحيوان الذي تلف أي على القيمة
التي دفع عليها مثلا اذا كان المال حين التلف مساوي لقيمه دناير
فيكون ذلك من البائع و هذا المعنى يذهب النظار ما لا ريب أن
يكون اصعاب قيمة المبيع على البائع في بعض الاحوال كما اذا باع المتاع
بقبلة رخيص أو بقبلة السوقه و هذا لم يلزم به أحد ، بل لم يحتمله
أحد على ما يعلم .

الثاني أن المراد من كون الضمان قبل القصد أو في زمن الحيار أي
حيار الحيوان و الشرط بالأصالة كما تقدم و خيار المجلس باللاحاق هو
كون عهده المال من التلف والعيب على البائع كما كان له قبل البيع و كان
للفول يكون العيب موحيا لحوار الرد له وجه وجهه ، ولكن لا دليل على بطلان
العيب في زمن الحيار أو قبل القصد على التعبد قبل العقد بحيث يكون
هذا مشتمل الظاهر هو الوجه الثالث و هو أن يكون ضمان العيب و التلف

في رهن ، الخيار وقس القصد على البائع بمعنى أن يقرض البائع كلا بيع و كأنه لم يكن هنا بيع والتعيب والتلف إنما كان في ملك البائع وعلى هذا فإن تلف المبيع يفسخ البيع من أصله و إلا فكان له مطالبة صانعه هو الأرض أي يطلب من البائع جزء من الثمن و أما حوار الرد فلا يستعاد من هذا القاعدة نعم ثبت برواية رزاره حوار الرد أيضا قبل القصد .

والحاصل أنه لا يدل على حوار الرد بعد تعيب المبيع إلا إذا كان ذلك قبل القصد و بعد البيع و أما في غير هذه الصور فلم يثبت الرد بل لا شيء على البائع أصلا كما ، إذا كان التعيب بعد إعطاء الخيار وأعليه إعطاء الأرض كما ، إذا كان التعيب في رهن الخيار كما هو واضح .

قوله و المراد بالعيب هنا مجرد القصد لا حصول ما يوجب الأرض فيعم عب الشركة ، أقول قد ذكرنا القصد أن المراد بالعيب هنا مجرد القصد فإذا حدث قصص في المبيع يكون مانعا عن الرد بالعيب السابق و هذا يشمل كل ما يكون موجبا لقصص المالك كسبب العيب الطحن أو الحياطة و يجوز ذلك لا حصول العيب و القصد الذي يكون موجبا للأرض فقط كزوال وصف الصحة .

أقول . قد عرفت أنه لم يرد في روایات الباب لفظ العيب حتى يحمى في ظهوره و صدقه . من المدرك لما نحن فيه إنما هو رواية رزاره أو رسالة الحميل والمذكور في الأولى هو أن أحداث الحدث مانع عن الرد و المذكور في الثالثة هو أن عدم تمام العيب يعينها مانع عن الرد صدق شيء من أحد هذين العوائق فلا يجوز الرد بالعيب السابق ، بل يطالب المشتري من البائع الأرض و إلا و حوار الرد سواء صدق عليه لفظ العيب أم لم يصدق . فإنه على كل تقدير ليس مناطا للحكم في المقام وعلى هذا فلا شبهة في شمول الروايتين لما حدث فيه عيب . كما إذا اشترى عبدا كان أعشى و صار

أحس عند المشى أو أعرج فانه لا يحورح الرد بالعيب لسابق فان
ذلك من أظهر أفراد أحداث الحدث وك من أظهر أفراد عدم قيام العين
بعينها وهذا لا كلام فيه .

وأما إذا كان الناصر عند المشى هو وصف الكمال الذى له دحس
فى ريادة الماله كما إذا كان العبد حياطا فال عنه وصف الحياطة أو كان
كاتبا فال عنه صفة الكفاة وهكذا أو اشترى دابة كاتب يحسن المطحن
مسبب - لك فى هذه الصورة وإن كان يصدى على العن أسهاء ثم يعسها
ولكنه يصدى عليه أنه حدث فيه حدث فانه أى حدث أعظم من الجهل ومن
السبب . فكون ذلك مشغولا لرواه ررارة وإن لم يكن هذا الحدث يعبر
أخبار من المشى على ما ذكرناه من أن أحدث كفاة عن حدوث الحدث
فى المبيع وإن لم يكن بأخبار من المشى كما لا يخفى .

بل يمكن الاستدلال على ذلك بمرسلة الحصول أيضا فان قيام العين و
إن لم ينافى بظاهرة مجرد بعض الأوصاف كما اعترف به بعضهم فى مسألة
عدم قول الناصر فى قدر التمس مع قيام العين إلا أن الظاهر من التمثيل
لعدم قيام العين مثل الصنع وحياطة الثوب يعلم أن المراد من عدم قيام
العين هو مطلق حدوث الحدث وإن لم يكن مقصا موحيا لعدم بقا العين
على ما هو عليه . فان مجرد صنع الثوب وحياطه ليس موحيا لنقصان العين
من ربما يريد بصفة الثوب . ولكن من حيث أن الثوب بعد الصنع والحياطة
لا يكون مائلا لصنع آخر وحياطة أخرى يكون حدثا موحيا للنقص ومن هذا
العين الوصف الكمال الذى يكون موحيا لريادة القيمة عند بعض ولكن بوجوب
النقص عند موع الناس كطحن الحنطة فان الطحن صفة كمال وبوجوب ريادة
القيمة أيضا ومع - لك الوصف لا يصدى تمام العن بعينها فيكون ما عاين
الرد لكونه موحيا لعدم رعبه موع الناس انه كالتحار فاسهم برعبون فى شرائهم

للتجارة الحظوة دون الطحن لعدم بقاء الطحن مد مد يد فحذف الحظوة
فلا يجوز رد العن معه أيضا

وعلى الحمل فالمطام في عدم حرار رد العين بالعيب السابق هو
أحداث الحدث وعدم قيام العيب بعينها وإن لم يكن الحدث عيبا وموحدا
لنقص العائنه أما الأول ينسب روايه ررارة وأما الثاني فيفسر التمثيل
بالصنع والحياطة الذي لبس من قبل ما يوجب عدم قيام العيب بعينها
عرفا .

ولكن الذي ينبغي أن يقال إنما لا يجعل حدوث روار وصف الكمال
في المبيع ومع ذلك لا يكون سببا لفقر العائنه وأما مثل الشركة التي مثل
بها المصنف فسيأتي الكلام فيها وعليه فإذ زال وصف الكمال يكون موحدا
لنقص العائنه أيضا فيكون - لث ما عا عن الرد من جهة صدور أحداث
الحدث عليه وعدم قيام العال بعينها الذي أهم من حدوث تغير في العين
أو حدوث عتري في الوصف على ما استفاده من التمثيل بالصنع والحياطة .
وأما بوقم أن وصف الكمال لا يقابل بالعال وأما وصف الصحة فمقابل
بالعال فيثبت الأرس في الثاني دون الأول . كما شار إليه المصنف فمما
يأتي في جواب العلامة فقد قدم الكلام في - لث فصلا وطلب أن مطلق
الوصاف وإن كانت موحدة لزيادة العائنه في العين ولكن شيء منها لا
يقابل بالعال فلا يقال أن العن نفسها كذا وقمة بخاصها كذا كما لا
يحق . ومن هنا ظهر حكم الوصف الذي ليس بوصف صحة ولا وصف كمال
فرواله لا يوجب إصع عن الرد بالعيب السابق لعدم صدق أحداث الحدث
على رواله وعدم صدور عدم قيام العن بعينها مع تنفذه كما هو واضح .

وأذا كان التعبر بزيادة وصف الكمال في المبيع بأن كان العدد كائنا
أوعاها ورد أو حياطا فانه لا شبهة في حوز الرد هنا بالعيب السابق و

لا يكون حدوث ذلك مانعا عن الرد بالعيب السابق فان هذا لا يوجب عدم قيام العيب بعينها الذي ذكر في مرسله الجعل و ليس ذلك أيضا قضا في العيب فان الظاهر من احداث الحدث المذكور في روايه زراره هو أن يكون الحدث موحيا لتعريف كما هو الظاهر منها بمسألة الحكم والموضوع أيضا و أما ما يكون وصفا للكمال فلا يكون ذلك نصا كما هو واضح .

وعلى الجملة اذا اشترى المشتري متاعا موحدها معيوب بعيب من العبد و مع ذلك حدث عنه حدث و هذا يكون على أنقسام -
الاول أن يحدث في العيب عيب عنه و ران عنها وصف انصح كما اذا كان العبد أعنى و صار أحترس . وهذا لا شبهة في كونه مانعا عن الرد بالعيب السابق و سئل الى الأرس

الثاني أن يكون الحدث نقصا وصف كمال بحيث لا يوجب نقصا في المالكه ولا يستلزم الأرس على ما ذكره المصنف و قد ذكرنا عدم معوييه ذلك . وعلى تقدير بطله فلا يكون ذلك مانعا عن الرد .

الثالث أن يكون الحادث وصفا ولكن وصف كمال عند بعض و موحدا بالنقص عند البعض كطحن الحنطة فان الطحن اذا كان قليلا فهو يوجب العيب و أما في الكثير بحيث يكون من المنفعة التجارية فهو نفس فلا يوجب به التجار كما يرفعون الحنطة .

الرابع . أن يكون الرائل وصف كمال . كسنان العبد وصف الكتابة و سنان الدابة الطحن فلا شبهة في كون ذلك مانعا عن الرد أيضا كما تقدم الخامس . أن يكون الحدث وصفا لا يوجب روال وصف الكمال ولا روال وصف الصحة . بأن لا يكون دحيلا في المالكه بوجه و هذا أيضا لا يمنع عن الرد .

السادس أن يكون الحادث وصف كمال فقد عرفت عدم مانع ذلك

أيضا عن الرد بالعيب السابق كما هو واضح ولا يفرض في ذلك بين كون الحادث وصفا خارجيا أو معمولا ومن جميع ما ذكرناه طهر الجواب عما ذكره العلامة في التذكرة من جعل مدرك الحكم دليل لا ضرر وأن تحمل البايع البعتر الحاصل في يده ليس بأولى من تحمل المشتري لما حدث عبده من العيب فإنه يرد عليه مضافا إلى عدم كون المدرك هو لا ضرر بل التمسك بعدم وأنه من الوجوه الاستثنائية ما ذكره المصنف، وراجع.

قوله ثم مقتضى الأصل عدم الفرق في سقوط الحيار بين بقاء العيب الحادث ورواله.

أقول وقع الخلاف في أنه إذا زال العيب الحادث في ملك المشتري هل يسمع ذلك من الرد بالعيب السابق أو لا يسمع " وقد اختلف كسماط العلامة في كتابه، وذكر في التذكرة عندما أن العيب المتحد يسمع عن الرد بالعيب السابق سواء زال أم لا " ولكن كرمي التحرير لو زال العيب الحادث عند المشتري ولم يكن بسند كان له الرد والأرس عليه، وذكر المصنف أنه أن مقتضى الأصل هو عدم الفرق في سقوط الحيار بين بقاء العيب ورواله فلا يشترط الحيار بعد رواله، ومما مر من الأصل هو ألا يصحبات فإن الروم قد ثبت باحداث الحادث رواله بحاج إلى دليل مستصحب للروم وعدم الحيار.

أقول إن كان المدرك لسقوط الرد هو رواية رزاره كما ينسأ عليه فلا شبهة في سقوط الرد وعدم عوده بروال العيب وإن كان المدرك لثبوت هو مرسلة حميل أو هي مع رواية رزاره فيعود حزار الرد بروال العيب.

و يوضح ذلك أن رواية رزاره إنما دللت على اللزوم وعدم الرد باحداث الحادث ومن الواضح أن إطلاق ذلك محكم حتى بعد روال العيب.

و دعوى انصرافها إلى صورة بقاء الحادث فاسدة فإن ذلك إنما يمتد إلى

استدلنا بها بكلمة أحدث بها أنه فعل ماضٍ ، وقلنا بأنه إذا ارتفع العيب
يكشف ذلك أن الجوار من الأول لم يرتفع فإن العيب من أحدث هو أن يكون
أحدث من الرد موجوداً و أن النابع لا يأخذ ماله على الجوار الذي أعطاه
للمشتري كما عدم ذلك سابقاً و أما إذا لم يكن موجوداً فلا يوجب السقوط
ولكن لا يقول هذا هكذا ، بل نقول أن معنى الرواية هو الرد بمجرد
أحداث أحدث و إطلاعهما عدم العرق بين الروال و البقاء عما أخذ باطلاعهما
و يحكم بالرد على وجه الإطلاو كما هو واضح و أما إذا لم يكن المدرك
لعدم حوار الرد بالعيب السابق بما حدث عند المشتري من العيب
فمن يقول أن المدارح هو صدور بقاء العيب عند الرد و من الواضح
أنه صدور على العيب أسبقاً بوقوعه إذا تعيب و رآه عنها العيب و على
هذا فلا يسقط الجوار إذا تعيب العيب و رآه عنها حين الرد بناءً على
كون المدرك هي المرسله .

و أما إذا كان المدرك هو المرسله مع رواية ررارة فلا مرسله حميل لب
على حوار الرد مع بقاء العيب سواء حدث فيها حدث ثم رآه عنها أحدث
أم لا ، بل كانت العيب سابقه على حالها لصدور بقاء العيب عرفاً ح و أن
لم يصدور عنها البقاء بالدقة العقلية و رواية ررارة إنما دللت على حوار الرد
بأحداث أحدث مطلقاً سواء رآه عنها أحدث أم لم يرل فالسنة بينهما
هي العموم من وجه فتقع المعارضة بينهما إذا حدث في العيب حدث
مرآه عنها ذلك ، فإن مقتضى المرسله هو حوار الرد و مقتضى رواية ررارة هو
عدم حوار ذلك فتسقطان في مورد المعارضة فيرجع إلى عموم ما دل حوار
الرد بالعيب السابق و لكن هذا الكلام هنا مبني على مسأله أصوليه و هي
أن أدلة حجية الجوار الواحد هل تشمل مثل مرسله حميل و أس أسبى غير
و نحوهما التي قيل أن مراسيل هؤلاء مثل الروايات الصحيحة و ادعوا لاجتماع

على صحة ما يصح عن هؤلاء ، وادنا وصل اسند الى هؤلاء سقط السؤال عن كيفية الاسند هل يحكم بصحة روايتهم وان كانت مرسله وان اعبر صاحب الحدائق عن مرسله حميل بالصحيحه وعلى هذا المسمى تقع المعارضة المذكورة فمضى القاعده هو الذي جفاه ، ولكن ذكرنا في الجزء الاول انه لا دليل على حجية مراسيل هؤلاء ، والاجماع الذي ادعوه لا يقطع بتحقيقه ولا بحجيه اد لا يعلم ان الواقع من هؤلاء ، وليس الامام عليه السلام اشخاص موثقين كما هو واضح .

وعلى هذا فامدث يتحصر مرواه زرارة وما ذكره من ثمره تلكنا الكبرى الكلية الاصولية .

ثم اذا كان الحدث مانعا عن الرد فهل يجوز رده مع رضى البايع بالرد اما مع الارس أو بدونه أم لا يجوز

فقول ان المشهور هو كون المسمى محيرا من أمور ثلاثة الرد و الامضاء مطلقا أو مع الارس وأن هذا التحير اسدائي ولكن قد ذكرنا سابقا ان الظاهر من الرواية رواية زرارة هو ان التحير بدوا وانما هو بين الرد و الامضاء ومع سقوط الرد فينبئ له الارس على المسمى ح مطالبة الارس فقط ، ليس الا وقد حملنا على ذلك فيما سبق عبارة المسوط حيث اشرم بثوب الارس مع اليأس عن الرد و قلنا ان ما اشكل عليه المصنف من ان الاطلاق يدفع ما ذكر في المسوط و قلنا هناك انه لا اطلاق هنا حتى يامنه و لكن انما ظهر ان ما ذكره المصنف صحيح حيث ان اطلاق رواية زرارة الداله على لزوم مجردة احداث الحدث مطلقا محكم فيكون دافعا لما ذكره في المسوط اد ساء على الأخت بالاطلاق انه لا يجوز الرد مع احداث الحدث بل تصل النوبة الى الارس و لكن مع رضاء البايع بالرد حار الرد لا من جهة الرواية ، بل لكونه اقالة لجوارها .

و أما مع عدم رضا المشتري بالرد حتى مع عدم الأرض لما أحدثه من الحدث فلا يلزم للرد ، بل يصل التوبة الى الأرض و أما بناء على ما ذكره الشيخ في المبسوط فلا يصل التوبة الى الأرض مع رضى البائع بالرد مع الأرض بما أحدثه المشتري أو بدونه إذ لم يحصل لياس من الرد بعد حتى تصل التوبة الى الأرض .

و على الجملة ساء على الاحد باطلاق روايه رزاره لا يجوز لمشتري أن يرد المبيع مع احداث الحدث و يصل التوبة الى الأرض ، و أما مع رضا البائع بالرد و رضا المشتري بذلك فلا شبهه في حواره لكون ذلك مثل الاموال يحتاج الى روايه ولكن للمشتري أن يرضى بذلك و أن لا يرض و يطالب الأرض و لكن ساء على قول المبسوط فلا يصل التوبة الى الأرض لعدم يأس المشتري عن الرد ثم اذا رضى البائع بالرد مع الأرض ميرص المشتري أيضا بذلك فلا بد له من رده على البائع وهذا الارس غير الارس الذي لم رده للبائع على المشتري فانه هو التفاوت بين الصحيح و المعيد و الرد من الثمن بذلك التفاوت بهذا الأرض لارم بالصمان المعامل و هذا بخلاف الأرض الذي وحب للمشتري رده على البائع فانه ثبت بصمان اليد و الأرض هنا هو للتفاوت فيما بين الصحيح و المعيد بالقيمة الفعلية ، سواء تروى العين عن القيمة الأولى أم لا ، كما هو واضح .

قوله : تنبه ظاهر كره .

و الدروس أن من العيب المانع من الرد بالعيب القديم بعض الصفقة .

أقول ذكر المصنف أن توضيح المقام هو أن التعدد المتصور فيه التعص اما في العوض ثما أو مئثما أو في البائع أو في المشتري ، ثم ذكر أمثلة ذلك ثم قال أما التعدد في الثمن بأن يشتري شيئا واحدا بعصمئثم و بعضه الآخر ثمن آخر فلا اشكال في كون هذا عقدين و لا اشكال في حوار

التفريق بينهما أما الأول أي التبعص في العوض فالمعروف أنه لا يجوز
التبعص فيه من حيث الرد ، بل الظاهر المصريح به في كلمات بعض الاحماع
عليه و ذكر في ابداء المبيع عن ذلك بأن المردود ان كان حرًا مشاعا من
المبيع الواحد فهو باق من حيث حدود الشركة وان كان معيبا فهو باق
من حيث حدود التفريق فيه وكل منهما بعض يوجب الحبار لو حدث في
المبيع الصحيح .

و تفصيل المقام ان المبيع قد يكون شيئا واحدا شخصيا بالذمة العقلية
مع كون حرًا منه معيبا كما اذا اشترى عبدا فظهر ان رحله معيوب أو يكون
المبيع واحدا شخصيا بالنظر العرفي وان كان في الواقع أمورا متعددة فكما
اذا كان المبيع دارا فاسها وان كانت متعددة حقيقة ومركبة من عدة أمور
لكنها واحدة بالنظر العرفي الاعساري وكان حرًا منها معيبا من قبته أو
سردية و نحو ذلك والظاهر أنه لا خلاف في عدم حوار فسخ العقد في
الحر المبيع فقطر الامضاء في الحر الآخر الصحيح وما ربما يظهر من
انصاف وحرود الخلاف في ذلك حيث عبر بالمعروف ثم ذكر ابداء المانع عنه
الظاهر أنه لا يمكن المساعدة عليه .

والحاصر . اذا كان المبيع واحدا حقيقيا أو واحدا عرفيا فظهر حرًا
منه معيبا فلا شبهة في عدم حوار الفسخ في الحر المبيع . بل ان كان
يفسخ فاما يفسخ في المجموع لكون مجموعه مبيعا واحدا و اذا لم يفسخ ثم
يفسخ في المجموع أيضا هذه هي المسئلة الاولى ولا يفرق في ذلك بين
أن يكون المردود حرًا مشاعا أو حرًا معيبا فانه لا دليل على رد حرًا من
المبيع

الثالث . ان يشترى شيئا واحدا فيبيع كما اذا اشترى نصفًا معيبا
من الدار بقيه ثم اشترى نصفها الآخر بقيمة أخرى ثم وجد عيبا في أحد

الصنع منهل يجوز نسرية حمار العيب الى الثاني أولا فالظاهر أنه لم يحالف أحد في أنه لا يجوز مسح العقد من يظهر العيب في متعلق أحد هاتين كل منهما عقد مستقل غير مربوط بالآخر فإذا أراد الفسخ لعيب ينسح فيما ظهر فيه العيب والا فبأحد الأمرين وهذا المسئلة ليست مورد الخلاف.

المسئلة الثالثة - ما اذا اشترى أمور متعددة مستقلة ببيع واحد بحيث أن كل منها أمر مستقل يمكن وقوع البيع عليه وليس مثل رجل العبد ورأس الحيوان ونحوهما حتى لا يمكن التفكيك بينهما. ولكن اشترى أحد سبيع واحد بصرف عرضها أمرا واحدا بالاعتبار والآمهي في الحقيقة أمور متعددة عقلا وعرفا كما هو واضح. وهذا نظير شراء الدار والفرس بعقد واحد ثم وجد في أحدهما عيب منهل يجوز مسح مجموع العقد أولا أو يجوز في المتاع الذي ظهر فيه العيب ولا يجوز في الآخر ونحوه. بل أموال ثلاثة -

الاول - حوار الفسخ في الفرد المعيب دون الصحيح من جهة كون كل واحد منهما منها صاعن الآخر ومستغلا في نفسه بفسخ العقد في أحدهما دون الآخر لا بأس به وإن كانا قد تعلق بهما عقد واحد غاية الامر يثبت للتابع خيار تبعض الصفقة مع دحالة الهيئة الاجتماعية في العيبة ومع اسقاط جميع الحمازات الاخيار العيب لا يثبت له ذلك أيضا

الثاني - أن يكون الخيار من أحدهما ساريا الى الآخر ويكون الفسخ متعلقا بمجموع العقد فإن البيع ببيع واحد قد تعلق بهما معا فيكون المجموع من حيث المجموع في حكم مبيع واحد وهذا القول هو المعروف بين الاصحاب.

الثالث - أن لا يكون هاتين خيارا أصلا، فإن هذا الذي فيه عيب وليس بمبيع، بل هو كرجل الحيوان فيكون في حكم الحر وما هو بمبيع أعلى المجموع المركب ولو بالاعتبار، أي المركب الذي عرض واحدا بالاعتبار فكما لا يجوز

مسح البيع فى رجل الحيوان اذا كان معيوباً وكذا لا يحوز مسح البيع فى
مرد من المبيع كالفرس الذى يبيع مع الدار.

و الظاهر الاموى هو الوجه الاول فان العقد وان كان يحسب الاشياء
الذى يسميه المصنف بيعاً فان المبرر أمر واحد ولكن كل منهما مبيع مستقل
بحسب الاجلال فالبيع ينحل هنا الى بيعين متعددين حسب تعدد مصلحته
وليس بينهما اتحاد حقيقى ولا عرقى اصلاً لفرض المبيع واحداً والبيع
واحداً، بل هما معائنان واحدهما احصى عن الآخر عانة الامر حاكمهما
أمر اعتياري وهو البيع أى ابرر الباع ببيعهما بمبرر واحد وهذا لا يوجب
الاتحاد من جميع الجهات.

ولا يرد على ذلك ما ذكره صاحب الحواهر من أن المقام نظير مسح
العقد فى جزء المبيع وأنه يذهبى البطلان، فان منعلق العقد أمر واحد
فلا يحوز المسح فى بعضه دون بعضه، فانه بعد الالتزام بالاجلال لا يلزم
ذلك اصلاً فانه مرق بين المقامين فانه مع وحدة المبيع عقلاً أو عرفاً لا معنى
للمسح فى البعض دون بعض، بل لا خلاف فى عدم حواره وهذا غير
كون المبيعين فى بيع واحد وعمل للمترم صاحب الحواهر باستثناء خيار الحيوان
بما لو باع فرساً مع الدار أو هل للمترم بأنه اذا سهى المولى عبد متكلف عن
بيع حيوان مئاعه العبد مع الدار فانه يقال ان المبيع ليس هو الحيوان هنا
بل المجموع المركب وأيضاً لازم كلامه أن لا يكون لأحد الشريكين خيار الاخذ
بالشفعة اذا كان باع شريكه الآخر حقه مع صميمه شئ آخر فان المبيع هو
المجموع المركب وهو يدسهى البطلان، ولا يلتزم بشئ منها صاحب الحواهر
بل على مقالته لا بد من الالتزام بمسح ما مملك وما لا يملك معاً، فان ما لا
يملك ليس مبيعاً حتى لا يحوز بيعه، بل هو المجموع وكل ذلك لا يمكن
الالتزام به وقد تقدم فى البحث عن خيار الحيوان أن الخيار يشتر فيه

للمشتري في كل مورد صدق عليه بيع الحيوان، ولو كان في ضمن أمور آخر متعددة كما لا يخفى فانه مرق بين كون المبيع واحدا عقلا أو عرفا فانك قد عرفت عدم حريان الحمار في الحرّ المعيب فيه بلا خلاف، وبين كونه واحدا باعتبار البيعي فقط كما لا يخفى و لم يكن في دليل حيار العيب أن لا يكون المبيع المعيوب مع غيره أيضا لا تطلق قوله عليه السلام أي ماحرنا ع شيئا فيه عيب أو عوار الح الدالة على ثبوت حيار العيب للمشتري مادام لم يحدث فيه حدثا وهذا الكلام حار في جميع الحيارات أيضا كحيار الحيوان وسحوه فانه ليس في دليل حيار الحيوان أن لا يكون مع الحيوان شيء آخر مبيعا كما لا يخفى .

وعلى الجملة فإذا كان الحيوان مثلا أو المعيب مبيعا ترتب عليه حكمه الوصفي والتكليفي .

وحاصل الكلام من الاول أنه كان كلاما في كون المبيع معيبا ووجود العيب فيه ولا شبهة أن مرقس هنا لا خلاف بينهما .

الاول أن يكون العيب في مبيع مضم إلى مبيع آخر في الخارج من غير أن يكون البيع الواحد واقعا عليهما في الخارج كما اذا اشترى صف الدار ببيع وصف الآخر مبيع آخر فانه لا يخسر الحيار من احدهما إلى الآخر بوجه .

المسألة الثانية : ما اذا كان المبيع واحدا اما بالدقة العقلية . أو بالوحدة الاعتبارية العرفية ، كالعبد والدار مظهر عيب في حرّ من ذلك فانه ح لا يجوز الفسخ في المعص دون الآخر والوجه فيه ليس هو أن الحرّ ليس بمبيع، بل هو أيضا مبيع كالحرّ الآخر و بانه يحسب الانحلال و الانحلال كما يخفى فيما اذا باع أمورا متعددة حقة واحدة فكك يجرى فيما اذا كان المبيع واحدا ولو بالوحدة الحقيقية فان كل حرّ منه مبيع

بحسب الاحلال ومن هنا صح بيع نصف العدد وربعه مشاعا ومن هنا أيضا قلنا فيما تقدم بصحة بيع ما لا يملك ولا يملك وبيع ما لا يملك وما لا يملك على طبق القاعدة معدوم حريان الحيار أى حيار كان فى الحرء فى صورة وحدة المبيع حقيقة أو عزيمة ليس من جهة عدم الاحلال لها كما عرفت فان الاحلال محقق فى جميع موارد المبيع مركبا كان أم واحدا وانما يمنع حريان الحيار فى الحرء من جهة أخرى.

وتوضح ذلك أن الحيار الثابت فى البيع مارة بعنوان البيع كحيار المجلس فان الدليل المتكفل لاثبات حيار المجلس اما هو قوله (اع) البعان بالحيار ما لم يعترفنا و ظاهر ذلك هو ثبوت الحيار بالنسبة الى مجموع المبيع المتحد بالاعتبار عرفا أو عقلا بالنسبة الى حرء مشاع أو الى حرء معين. وأوضح من ذلك ما يكون - ثبوت الحيار فيه من ناحية الشرط الصمى كحيار العنق و نحوه حيث ان الشرط انما هو ثبوت الحيار بالنسبة الى مجموع المبيع لا فى الحرء الخاص المعين أو المشاع فلا يجوز له الفسخ فى الحرء دون حرء هذا فيما اذا ثبت الحيار بعنوان البيع وقد علمت أن الحيار انما لم يثبت فى الحرء لا من جهة عدم كون الحرء مبيعا بل من جهة اقتضاء الدليل ذلك. وأما فيما كان بعنوان آخر أى ثبوت الحيار بعنوان آخر كمعنوان الحيوان والمعبى فالظاهر هنا أيضا أن يكون الحيار ثابتا لدى الحيار بالنسبة الى مجموع المعيب والحيوان فلا يكون له الحيار فى الحرء الخاص فقط. كما هو واضح، و اذا كان موضوع خاص من الكتاب أو الدار معينا فيقال أن مجموع الدار معيب ومجموع الكتاب معيب، فلا يقال أن هذا الحرء الخاص فقط معيب وكذا كل شئ يكون كذلك أى شئ واحد أو كان مبيعا فانه سواء كان الحيار ناشئا فيه بعنوان البيع أو بعنوان الحيوان والمعبى أو كان الدليل شرطا صمما فانه يكون الحيار ثابتا فى المجموع

كما عرفت، فافهم .

وأما إذا كان المبيع أمور متعددة و ناعها النايح صفقة واحد فلا يكون المبيع واحداً لا بالحقيفة ولا بالاعتبار العرفي . بل إنما جمع النايح بينها في إنشاء البيع واطهاره فقط . فإذا ظهر شيء من تلك الأمور معينا فهل يكون خيار العيب مسريا إلى المجموع أو يختص بخصوص المعيب أو لا يكون للمشترى خيار أصلا .

والتحقق أن الخيار يختص بخصوص المعيب له مسح العقد في حصوصه أو رضائه به ومطالبة الأرض كما هو واضح .

نعم ، يثبت له خيار ببعض الصفقة الثابت بالشرط الصفي حيث أنه قد اشترى هذه الصفقة المركبة من أمور متعددة أن يكون كلها له ولم يكن له بل ببعض الصفقة ومن هنا ظهر الجواب عن صاحب الجواهر أيضا حيث ذكر أن معنى أدلة الخيار هو ثبوته في مجموع المبيع لا في كل جزء منه فإن له مجال في الشيء المتقدم من كون المبيع شيئا واحدا حقيقة أو عرفا كما هو واضح . وظهر أيضا أنه لا وجه للقول بثبوت الخيار في المجموع أو عدم ثبوته في المجموع ، كما لا يخفى ، فافهم .

والحاصل أنه لا تصور في شعول دليل خيار العيب أعني قوله عليه السلام في روايه زرارة المتقدمه إنما رجل اشترى شيئا و به عيب أو عوار لصورتى كون المعيب أمرا مستغلا أو منصبا إلى غيره فإنه يثبت له الخيار في كلا الصورتين وحيث أن كان العيب في جزء المبيع موحيا لسراية الحكم إلى الجميع لكون المبيع شيئا واحدا حقيقة أو عرفا فثبت الخيار في الجميع و إلا فيثبت الخيار في حصوص المعيب . فيثبت خيار بعض الصفقة في الجزء الصحيح .

و لكن انصف أيدي النايح عن ذلك و حاصل كلامنا أن المعيب الذي

بردّه المشتري على البائع ان كان جزء مشاعاً من المبيع الواحد فهو باق من حيث حدود الشركة فيه . و ان كان جزء معساً و معروراً فهو باق من حيث تبعض الصفة و لا شبهة أن كلا منهما بعض يوجب الحيار

ثم ذكر أن ثبوت الحيار هنا أولى من ثبوته في سائر الدابة الطحن فان ذلك أي سائر الدابة الطحن ليس بعيب في المبيع و هذا بخلاف الشركة أو تبعض الصفة فان ذلك عيب في المبيع كما هو واضح .

ثم ذكر أن ردّ بعض المبيع بحيار العيب دون بعضه و ان كان ضرراً للبائع و يتحيز بحاره في ردّ الصحيح من المشتري بحيار تبعض الصفة و لكنه معارض بكونه موحياً للصرر على المشتري اذ قد يتعلق عرضه بامساك الجزء الصحيح .

ثم أيد ذلك بمرسلة الحميل المانعة عن رد المعيب بمثل صنع الثوب و حياطته فان المانع هنا ليس إلا بالنسبة الى حصول الشركة في اثوب بنسبة الصنع و الحياطة لا محذور تغير الهيئة .

ثم ذكر في آخر كلامه أن العمدية في المسئلة هو أن مرجع حوار الردّ مفرداً الى اثبات سلطنة للمشتري على الجزء الصحيح من حيث مسكه و لو كان ذلك من حيث الحدود ثم سلب سلطته عنه بحيار الباع و منع سلطته على الردّ أولاً أولى و لا اقل من التساوي فيرجع الى أصالة اللزوم

والذي سعى أن يقال أنه مارة بماش في شمول الادلة للمقام ويكون المقصي قاصراً عن اثبات الحيار للجزء المعيب وهذا لا بأس به ولكن قد عرفت تمامية المقصي لذلك وقد يناقش من جهة المانع و قد ذكرنا وجوه للممانعة و شيء منها لا يصلح للمنع عن ذلك .

الاول كون ذلك نقضاً للمبيع فلا يكون العيب حائزاً لغيره و معها

دليل ثبوت حيار العيب في المعيب اما دل على ذلك فيما حصل النقض

قبل الفسخ بحيث يوجب ذلك النقص و الحدث الحاصل قبل الفسخ المبيع عن ردّ المعيب وفي المقام ليس كذلك حيث ان النقص اما يحصل ببرد المشري المعيب لا قبله فلا يكون دليل ما يعيب النقص عن الردّ شاملا لذلك الا بتفقيح العاطف وهو واضح الدفع.

الوجه الثاني قاعدة في الضرر على فسخ المشري العمد في المعيب دون الصحيح ضرر على البائع بما على شمول دليل في الضرر لامتناع المقام وعدم المناقشة في ذلك، اقول لابد من ملاحظته ان الضرر من أي جهة يمتثا فانه اما من جهة رد المعيب الى التاجر بأن يكون التاجر متضررا من هذه الجهة فلا شبهة أن هذا الضرر اما ثبت من جهة جعل الخيار في المبيع المعيوب فلا تكون أدلة في الضرر حاكما على أدلة الخيار، بل تكون أدلة الخيار مقدمة على أدلة في الضرر، ومخصصة لها فالضرر هنا لم يمتثا من رد المعيب لكن يرتفع بدليل في الضرر بل انما يمتثا من ناحيته جعل الخيار كما هو واضح فلو كان دليل في الضرر شاملا للمقام لزم ارتفاع خيار العيب، بل ارتفاع مجموع الخياران على أنه يجري فيما اذا كان كل واحد من الخريين مبعوا مستقلا ولا يختص بصورة كونها مبعوا واحدا في صفقة واحدة.

وان كان الضرر من جهة عدم رد الصحيح الى البائع فانه يتضرر من ناحية تبعض الصفقة فدليل الضرر اما يرجع لزوم العقد بما على شموله للمقام ويكون للبائع حق رد الجزء الصحيح أيضا واما عدم ثبوت الخيار للمشري في الجزء المعيوب فانه أي ربط لثبوت الضرر على التاجر في عدم ردّ الجزء الصحيح بعدم ثبوت الخيار للمشري في رد الجزء المعيوب.

وبعبارة أخرى مقتضى تصرر البائع من عدم ردّ الجزء الصحيح هو ثبوت الخيار له في ذلك لا في خيار المشتري في ردّ المعيب على أنه يمكن منع

شمول قاعدة متى الضرر للمقام على ما تقدم في بعض الخيارات لا مكان دفع الضرر بسجواً من الأرض والتعاو و نحو ذلك

وهنا وجه ثالث وهو أن كل واحد من المتبايعين قد اشترط على الآخر أن يكون الصبي سالماً عن التبعض اشتراطاً في ضمن العقد ، فإذا تحلف ذلك ثبت لكل منهما حمار تبعض الصفقة بل هذا الاشتراط ينبغي في بعض الموارد كما إذا اشترى مزارعي الباب من الضرورة فاصية على اشتراط أن لا يكون أحدهما معكاً عن الآخر في مقام التحلف وعلى هذا فلا يلزم من ذلك أن لا يكون للبشرى حمار في الحرة العيب ، بل ثبت له حمار العيب في ذلك ، نعم يتبين لكل منهما حمار بعض الصفقة في الحرة الصحيح كما هو واضح .

و أما ما ذكره المصنف من تأييد مراده بمرسلة الحميل فعينه —
أولاً أنها مرسلة قد تقدم الكلام فيها ولا يمكن العمل بها للإرسال وانها ليست بمدركا وإنما مدركا رواية زرارة .
وثانياً لا دلالة فيها على كون الشركة عيباً وماعة عن إيرادها كدلالة أنها دلل على عدم الخيار مع قيام العيب وأن ذكر الأمثلة من حياطه لثوب وصيغته بدل على أن عدم قيام العيب تحقق بمثل ذلك أيضاً كما هو كذلك في العرفية لميراث نوع بالثوب الغير المحيط أريد من رعيته بالثوب العبر المصروع وكث ترعون بالثوب الأبيض أريد من رعيته بالثوب المصروع كما هو واضح لا يحق ولا حل ذلك لا يكون العيب باقية في العرف مع إحيائه والصبي والحق أنه لا مانع من شمول أدلة خيار العيب للمعيب سواء كان ذلك مبيعاً مستقلاً أو مضماً إلى الآخر كما هو واضح .

قوله أما الثاني وهو تعدد المشتري أقول هذه من المسئلة الثالثة في عبارته المتقدمة المسوقة للتقسيم وبصريح الكلام هنا أنه إذا باع أحد

ما له من اشخاص متعدد من وظهر معينا فهل يثبت الخيار لكل منهم بحيث يكون له الخيار في حصته سواء مسح الأحرار أم لا أو كان لهم الخيار في المجموع أي لجميعهم خيار واحد في ذلك المجموع من حيث المجموع معصى اطلاق مفهوم قوله عليه السلام أما رجل اشترى شئاً و به عيب أو عوار و لم يحدث فيه حدثاً لزم البيع و لم يرد على المبيع رد التفاوت على ما هو مضمون الرواية هو ثبوت الخيار لكل من المشتريين لصديق قوله عليه السلام أما رجل باع . على كل منهم كما هو واضح .

ولا يقاس ذلك بخيار الورثة الذي ثبت لهم بالارث فإن الذي انتقل اليه من الارث إنما هو حق واحد و خيار واحد لشخص واحد وهو المورث و لا يقاس بما نحن فيه الذي ثبت خيار متعدد من الاول للمشتري و هذا الذي ذكرناه حار في جميع موارد الخيارات اذا تعدد المشتري ولا يختص بخيار العيب لا ظاهري الادلة في جميع ذلك و أما ما ذكره البعض من العوارع فلا يصلح شيء منها لذلك منها أنه ليس العين قائمة بعينها فانه اذا مسح أحد المشتريين البيع و امضى الآخر فليزم بعض الصفقة و هو عيب في البيع فيكون ذلك موحياً لعدم قيام العين بعينها و يكون ذلك حدثاً في البيع كما هو واضح .

و فيه أولاً ما ذكرناه سابقاً من ان النقص في البيع اما يوجب البيع عن الرد بالعيب السابق اذا كان حاصله قبل الرد و أما اذا تحقق ذلك بعض الرد فلا يكون ذلك مشمولاً للدلالة كما هو واضح .

وعلى تقدير شمول الأدلة لذلك فهو اما يعيد في المسئلة السابقة مطلقاً في المعام فإن التعدد هنا كان من الاول و لم يحصل ذلك بفعل الراد اد المفروض أن المبيع هنا متعدد حسب تعدد المشتري و أنه يصدر في كل منهم أنه اشترى شئاً و به عيب أو عوار الج .

و ثانياً قاعدة على الضرر بان مقتضى ذلك عدم ثبوت الحيار لكن من المشترين عنه اذا مسح احدهم في حصته دون الآخر ولم يفسح غيرهم أو لم يفسح هو في المجموع يلزم ان ينصر البايع فلازم ذلك عدم الحيار كما هو واضح .

وفيه أنه بناءً على شمول قاعدة على الضرر للمقام مقتضى ذلك ثبوت الحيار للبائع في الجزء الآخر الذي هو حصته المشترى الآخر لا عدم ثبوت الحيار بالمشتري الذي مسح في حصته كما تقدم و أما ثبوت الضرر من جهة رد المشتري حقه من المصعب فهو ثابت بأصل دليل الحيار فيكون محصلاً لأدلة الضرر كما هو واضح .

و ثالثاً دعوى انصراف بلس حيار العيب عن ذلك و ذكر المصنف انه يظهر وجه الانصراف بالتأمل و لم ينهم لذلك وجهها بعد التأمل بل الظاهر من الأدلة هو عدم الفرق بين تعدد المشترى واجادته كما هو واضح .

نعم يحرى في المقام الشرط الصفي و لكن ذلك لا يكون مانعاً عن ثبوت الحيار لكل من المشترين بل لازمه هو ثبوت الحيار للبائع من جهة البعض كما هو واضح و هذا لا يختص بخصوص المقام كما عرفت بل يحرى في جميع الحيارات و من هنا ظهر أنه لا فرق في ذلك كله بين كون البايع عاملاً يكون المشترين متعددين أم لا نعم في صورة الجهل بثبوت الحيار له من جهة ذلك الشرط الصفي أوضح .

و أما اذا تعدد البايع التي هي المسئلة الثالثة فالأمر به أوضح و لا يحرى في ذلك شيء من دليل على الضرر بل الظاهر من الأدلة هو عدم الفرق بين تعدد المشتري واجادته كما هو واضح ويحوي ذلك من المواضع . نعم الشرط الصفي أيضاً موجود هنا ويمكن

دعوى الانصراف الذى تقدم فى المسئلة السابقة هنا
أيضا بأن يقال ان دليل حيار العيب منصرف عن ذلك الى كون الحيار ثابتا
فى مجموع المبيع مع كونه مبيعا واحدا و جوابه هو الجواب ثم انه قد يجمع
اثبات من هذه المسائل وقد يجمع ثلاثة منها و حكم كل منها يجرى فى
صورة الاجتماع أيضا

قوله مسئلة يسقط الأرض دون الرد فى موضعين أقول قد عرفت ثبوت
الأرض فيما اذا باع شيئا و كان معيبا و حدث منه حدث عند المشتري فانه
كان له مطالبة الأرض و لكن يسقط الأرض فى موضعين —
الأول فى الربويات و نغصين الكلام هنا أن عدم ثبوت الأرض اما هو
بأحد أمرين :

الاول أن يقال ان وصف الصحة فى المبيع اما يعادل حوز من الثمن
فادا باع شيئا و كان فاعدا لوصف الصحة ثبت للمشتري حيار العيب ومع عدم
الرد يثبت له الأرض فى مقابل ذلك الوصف المعقود و لكن قد حصص ذلك
فى الربويات فلا يجوز أحد الأرض فيها مع فقدان وصف الصحة لأن أحده
يستلزم الربا فانه اذا باع ما من الحصة بمن من الحصة و كان احدهما
معيوبا فانه لا يجوز أحد الأرض هنا فانه يستلزم الربا فى ذلك الجزء الرائد
و كك الحال فى جميع الربويات وعلى هذا فيسقط الأرض فى الربويات .
ومنه أن وصف الصحة مطلقا سواء كانت فى الربويات أو غيرها لا تقاس
بالمال أصلا و ان كان يوجب زيادة القيمة بل هو وصف الكس على حد
سواء بل حكمها من حيث عدم معانيها بالمال كالاوصاف التى ليست بوصف
الصحة ولا وصف الكمال .

نعم الفرق فى ذلك أن وصف الصحة و وصف الكمال اذا كان مفقودا
يوجب الحيار و الأرض فى الأصل أى فى وصف الصحة و له مطالبة الأرض

بالتعبد الشرعى و يدلنا على ذلك أن الظاهر هو تسالم الفقهاء على صحة البيع وعدم كون دمة البائع مشعولة فيما اذا لم يطالب المشتري الأرض من البائع مع أنه لو كان وصف الصحة يقابل بالعمل لكاتب دمة البائع مشعولتمتع تحلف وصف الصحة في المبيع لبطلان البيع بالنسبة الى الثمن الذى يقابل بهذا الوصف .

وأبضا يدل على ما ذكرنا تسالم الفقهاء على أنه يحوز اعطاء الأرض من غير الثمن سواء كان باقيا أم لا ، مع أنه لو كانت المعاملة باطله مبدا قائل الوصف و كان الوصف يقابل بالعمل لكان الواجب اعطاء نفس الثمن لا شيء آخر فيعلم من ذلك كله أن الأرض حكم تعبدى محض قد ثبت في مورد خاص بالتعبد فلا يكون محصضا بأدلة الربا كما هو واضح .

الثانى أن يقال أن الربا إما هو زيادة أحد المتعائلين على الآخر في المعاملة سواء كانت الزيادة بالنفس و نحوه عند البيع أو بغيره من تبعات البيع من الأرض و نحوه فإن ذلك أيضا زيادة أحد المتعائلين على الآخر و على هذا مسقط الأرض هنا فانه و ان لم يكن ثما في المبيع و لم يقر أيضا بكون وصف الصحة يقابل بالعمل و لكن أحده بوجب زيادة أحد المتعائلين الدين من الربوياء على الآخر فملزم الربا .

وفيه أنه يرد عليه أيضا أنه لا دليل على أن الربا إما هو كون أحد المتعائلين رائدا عن الآخر في المعاملة و لو لم يكن الزيادة بالاصالة ، من بالنوع بأن يكون الرائد في مستنعات البيع و اما الدليل أى دليل حرمة الربا إما هو مختص بكون أحد المتعائلين رائدا عن الآخر عسا أوحكما في نفس المعاملة لا في تبعاتها و من هنا لا شك أن يعنوه أحد يلزم الربا في أنه لو تعامل اثنان بأن باع احدهما من الآخر حثا ندها بقرضه سوارا الذى كان مقداره خمسة مثاقيل بخمسة مثاقيل من الذهب الذى ليس محل

ثم بعد ما تم البيع والمثل والاسفال كسر البائع الحلى فهل يبوهم أحد أنه لا يصح لأنه لو ضمن ذلك واعطى شيئاً في مقابل الصاعقة يلزم الربا ومن الواضح أن معاملاً من هذا القبيل فانه كما أن الصغار بذلك اما هو بعد البيع ومن تبعاته وكنت الأرض حيث انه يثبت بمطالبة المشتري ولا يثبت قبله ولذا عرفت أن البائع لا يضمن به قبل المطالبة ولو ما لا يبقى مشعول ائدمه وكف كان لا يلزم الربا من أحد الأرض في الربويات.

ثم ان المصنف قد ذكر بعد الاشكال في المسئلة أن المرجح اما هو ما دل على حرمة الربا من الادلة واشكل عليه بعضهم بأنه مع لزوم الربا من أحد الأرض لا محال لرفع اليد عن دليله، والرجوع الى أدلة حرمة الربا وذلك لأن السنة بينهما هو العموم من وجه اذا قد يكون الأرض في غير الربويات وقد يكون الربا في غير صورة الأرض وقد اجتماعاً بعد التعارض في مورد الاحتجاج والساقط والسليح هو تقديم أدلة الربا من جهة أنه لا دليل يدلنا على ثبوت الأرض.

ح فاصبح المورد بلا دليل دل على ثبوت الأرض ولكن ليس دللنن باحية ترجيح أدلة حرمة الربا.

ولكن ما ذكره المصنف وجهه، فاما ذكرنا في مورد أن الدليلين، ا) معارضا بالعموم من وجه و تكافؤا فعدم مسهما ما يكون موافقا للكتاب لقوله عليه السلام في مقام المعارضة حد ما وافق الكتاب، ومن الواضح أن أدلة حرمة الربا موافقة للكتاب، لقوله تعالى (احل الله البيع وحرم الربا) بين لا يكون ح اطرف الاخر حجة حتى يحتاج الى الترحيح ويقول بان المواقي للكتاب قد رجحاه على الاخر فما ذكره المصنف مس.

ثم انه ذكر السيد في حاشيته مورداً آخر لسقوط الارس عن ما ذكره المصنف من الموردين، ولكنه عين المورد الأول الذي ذكر المصنف لسقوط

الأرض فيه من جهة الربا و حاصله أن العوصين إذا كانا من العبدين فظهر عيب في أحدهما بعد انقضاء المجلس فانه لا يكره دم حوار أحد الأرض هنا للروم الربا ولكن قد عرفت أن الأرض احبى عن العوصين واما هو عرامة خاصة قد اثبتته الشارع تعيدا فأى ربط له بالعوصين للزم الربا و هو من تبعات المعاملة وقد عرفت عدم جريان الربا

المورد الثاني - مما يسقط الأرض عنه ما اذا كان تمن المعيوب مساويا مع الصحيح بحيث لا ينقص من قيمته لأجل عيبه شيء و ذلك كالعبد الحصى فانه لأجل بعض الاعراض كالربط بين الروح و الروحنة لبعض لحوائج يرتب به كثير من الناس و يكون قيمة ذلك لأجل هذا مساويا من العبد المميز الحصى و ان كان في غير الحصى أيضا بعض الصانع التي لا يكون في الحصى كأحد مسئله ليكون عبدا أيضا و في الحقيقة أن الحصاة عيب و لكن لا يوجب الأرض ما أن الأرض هو تعاوب القيمة ما بين الصحيح و المعيب و المعروف أسهما على حد سواء في القيمة و لا تعاوب بينهما .

و لكن الذي يسعى أن نقار ان الحصاة في العبد مع كونه مرغوبا بين الناس ليس بعيب بل ربما يكون وصف الكمال ، اذا كان موحا الريادة للقيمة فان العيب ليس هو كل نقص في المبيع حتى ما لا يوجب نقص القيمة ، بل النقص ان يوجب قلة العاليه و الثمن و لو كان مجرد النقص عينا سواء أوجب نقص القيمة أم لا لكان الحمار و ثعب الأناث والأدان أيضا من العيوب و لم يعتوه به أحد من الطلبة فضلا عن العقيه و ادن فلا محال لتوهم انتفاء الأرض في المورد الثاني أيضا .

ثم انه قد فصل العلامة هنا تفصيلا لم يعرف وجهه و هو أن الارسان كان من حسن المبيع في الربويات فلا محذور فيه والا ففقه محذور و فيه أن الربا يتحقق بمطلق الريادة و لو كان شرطا و اذا كان أحد الأرض موحا

للربا ولا يعرف منه بينما كان من حسن المصنع أو من غير حسنه .
فوله مسئلة سقوط الرد والأرس معا بأمر أحدها العلم بالعيب قبل
العقد بلا خلاف .

أقول ذكرنا لسقوط خيار العيب موارد . منها علم المشتري بالعيب
حينئذ لا يثبت خيار العيب للمشتري لأن أحبار خيار العيب باظرة الى
صورة جهل المشتري بالعيب فلا يشمل صورة علم المشتري بالعيب . بل
استدل على ذلك في الجواهر بصحيفة ررارة المتقدمة أما رجل اشترى شيئا
وبه عيب أو عوارو لم يسه . وقد سطر فيه المصنف ولكن لم يبين وجه النظر
فيه والذي يمكن أن يكون وجهها له أمور ثلاثة الاول . المراد من الرواية
هو أنه اذا اشترى أحد شيئا وبه عيب أو عوارو لم يسه فله الخيار على ما
هو مفتضى المفهوم سواء كان المشتري عالما بالعيب أو لم يكن عالما به .
فالموضوع لسقوط الخيار هو سيبه النايغ المشتري لا علم المشتري بالعيب
فإذا كان المشتري عالما لكونه من أهل الخبرة ولكن لم يسمه المشتري يثبت
له خيار العيب كما هو واضح .

وفيه أن هذا وإن كان لا بأس به في نفسه وبه يرتفع التناقض بين
كلامي المصنف هنا حيث منع عن الاستدلال بالصحيحة على سقوط خيار
العيب مع علم المشتري ومع استدلال بها على سقوطه مع نبري النايغ مع أن
ملاث الاستدلال بينهما واحد وهو المفهوم فانه يقال إن وجه النظر هنا هو
الوجه الذي ذكرنا أما وجه الاستدلال هناك هو المفهوم وعدم حريان هذا
المانع هناك كما لا يحق .

ولكن هذا الوجه خلاف متاهم العرف حيث أن السبيل للموضوعية
في سقوط الخيار كما أن عدمه ليس موضوعا لشوب الخيار . بل هو طريق الى
معرفة المشتري العيب . والمراد من ذلك هو عدم التعريف ليكون المشتري

حاهلاً و شئت الخيار له و أما اذا شبهه كان عالماً بالعيب فلا يكون له الخيار
كما هو واضح ، و بالجملة كون التسمية موضوعاً لسقوط الخيار و عدمه موضوعاً
لثبوته على خلاف المتعاهم العربى .

الوجه الثانى أن يكون وجه النظر فيه هو أن الاستدلال بالروايقى
العام اما بمقتضى مفهوم السرط و هو كلمة ، أى أو بمعنى مفهوم
الوصف و القيد و هو عدم التسمية فان الوجه هو الأول فلا شبهة أن الشرط
هنا قد سبق لبيان الموضوع فان مفهوم قوله عليه السلام أيما رجل اشترى هو
أنه أيما رجل لم يشتر و هو سأل به باستثناء الموضوع فلا مفهوم للفصيلة الشرطية
ج كما يقول اذا ركب الامر محدد ركابه و قد ذكر ذلك المصنف أنه سأل عن
الاستدلال به على حصة حصر الواحد من أن مفهوم أن حاكم فاسق سأل أن
لم يحق فاسق شيئاً لا أنه ان حاكم عادل و من الواضح أن الفصيلة ح سأل
باستثناء الموضوع فلا يكون به مفهوم

ومنه أنه ان كان نظر المصنف الى هذا الوجه مبرراً علمياً ولا ان لقصه
الشرطية و ان لم يكن لها مفهوم اذا سبق لبيان الموضوع ولكن ذلك كان
معها قيد آخر ثبت لها مفهوم بالنسبة الى ذلك القيد ، و قد ذكرناه فى
محلّه مثلاً اذا قال المولى اذا ركب الامر محدد ركابه ، فلا يعيد بقيه ، فلا
مفهوم بها ، و أما اذا قال اذا ركب الامر فكان يوم الجمعة محدد ركابه
فأسأله بالنسبة الى القيد الاول لا مفهوم لها ، و أما بالنسبة الى القيد الثانى
فلها مفهوم و هو أنه اذا ركب فى غير يوم الجمعة فلا أحد ركابه وفى العام
أيضا كحادثان الفصيلة لا مفهوم لها بالنسبة الى قوله عليه السلام أيما
رجل اشترى شيئاً ، ليس لها مفهوم ، و لكن بالنسبة الى العيد التى ذكرت
بعدها معها مفهوم و معها قوله عليه السلام و لم يشتر كما هو واضح فما ذكره
صاحب الجواهر من الاستدلال بالصحيحة مثبته حد .

و ثانيا لو كان وجه النظر للمصنف هو هذا فلماذا استدلال بهاعلى سقوط الرد و الأرض بالتبى بعد اسطر فهل هذا الا العاقصة فلايسعى ذلك من المصنف بهذا القريب .

و أما اذا كان عرض صاحب الجواهر من الاستدلال بالصحة هو مفهوم القيد فلا شبهة أنه ليس بحجة .

و فيه أولا أنه أيضا تناقض لما سيأتى منه من الاستدلال بهاعلى سقوط الخيار مع التبرى عن العيب .

و ثانيا أن مفهوم الوصف ليس بحجة اذا كان ذلك ملحوظا بنفسه و أما مع احتفائه بفرائ أخر فلا شبهة في حخته كما قلنا به في قوله كتر من الماء في جواب السائل عن أنه أى مقدار لا يحسه من الماء فبعد ورد في مقام التحدث فلا شبهة في كون مفهومه حجة و كذا قوله عليه السلام في جواب السائل كم بقصر الصلاة من السعر . قال عليه السلام يريد في يريد فان القرينة قائمة على كون كلامه في مقام التحديد فلا و أن يكون لمفهوم و ان كان المفهوم مفهوم لقب و الحاصل أن أى مفهوم لم يكن حجة في نفسه فهو حجة ان ، فاست الفرائ علمه كما هو واضح في المقام أن مفهوم القيد و ان لم يكن حجة في نفسه و لكن القرينة قائمة على حخته و هو كون الامام عليه السلام في مقام صبط مورد الخيار مقدمه لسقوطه باحداث الحدث وأنه عيه السلام في مقام تحدث ذلك كما هو واضح ، فعلى هذا أيضا وكلام صاحب الجواهر مبين .

ثم انه اذا اشترط العالم بالعيب الذى سقط خيار العيب في حقه شيو الخيار له أى حذر العيب بالاشراف فهل يصح ذلك أم لا فنقول ان كان عرض المشترط هو شيو الخيار له فقط ولا محتور منه أصلا حيث انه خيار ثابت باشرط كسائر الخيارات الثانية بالاشراف كما اذا عزم المشتري بعيب

المساع و اشترط ثبوت الخيار لعينه و اشتراه على هذا الشرط بحيث يروى شاو
غيره أن المبيع بعده أم لا مهما لا شبهة فى صحته فمكون ذلك كسفية
الخيار بالثابتة بالشرط المسمى وان كان عرض المشرط هو ثبوت خيار
العيب الذى هو خيار حتى مع احكامه الخاصة من الأرض وبحوه مذكور
المصنف أنه فاسد ومفسد للعقد لكونه محالفا للسنة فكأنه رأى أن هذا
الشرط الفاسد متعارف عن بعية الشروط الفاسدة الى لا توجب فساد العقد
ولكن هذا يوجب فساد كما هو واضح . ولكن الظاهر أنه لا يارو بين هذا
الشرط الفاسد و بعية الشروط الفاسدة . نعم ذكرنا فيما سبق (ظاهرا فى
خيار الرؤية) أن مرجع الخيار الى تحديد الملكية الى زمان الفسخ فكان
البائع قد اشأ الملكية المحدودة وعلى هذا مهما الشرط يكون فاسدا و
مفسدا للعقد لأن ما اشأه البائع من الملكية المحدودة لم يفسد الشارع
لكون الشرط الذى اوجب تحديد الملكية المضاداً لفساد الكون اشراط الارش
فى هذا الخيار أى خيار العيب الثابت بالشرط محالفا للسنة من الأرض
اما ثبت فى خصوص خيار العيب فقط . بل مخالف للكتاب أيضا من جهة قوله
تعالى (اطيعوا الله و اطيعوا الرسول) فالقول بثبوت الأرض هه مخالفة
لقول الرسول (ص) فيكون فاسدا .

و أما الملكية المطلقة فهى غير مشأة فمكون هذا الشرط فاسدا و
مفسدا للعقد على ما ذكرناه وقد ذكرنا فى تعليقه المعروف عدد من المسد
هل يجوز جعل الخيار فى النكاح أم لا حيث توقف فى ذلك كبعض محشين
وقد ذكرنا هناك أن الأقوى كون جعل الخيار مفسدا لعقد النكاح فانه اذا
كان النكاح مقيدا بالفسخ فمكون مقيدا بالزمانى و من الواضح أنه غير مشروع
فى الشريعة اما المشروع هو العقد الدائم والعقد المصططح لعقد الزمان
أما الزمانى فلا فاقهم .

قوله الثاني سرى النايح عن العيوب اجماعا في الجملة ، أمون من حمه
ما بسط عليه الرد والأرض فيما كان المبيع معيبا أن يتبرأ النايح من العيوب
وعد ادعى الاجماع على ذلك ولكن لاحتمال بدعوى الاجماع المعسدى مع
كون صحبة رراره داله على المقصود .

ثم انه لا يحق ما في بعض نسخ المكاسب من العلق من سقاط الألف
بين كلمة ارتفع وكلمة لا طلاق كما في حاشية أيتا كك حيث قال قوله لا طلاق
الح . ان لا اطلاق في رواية رراره هنا حتى يفسد بل التمسك بها من
جهة المذهب والسحة صححه قوله و الاصل في الحكم من الاجماع صحبه
رراره وكلمة لا طلاق يرياده الالف قبل اللام فاعل لا رفع .

وكيف كان فلا شبهة في دلالة روايه رراره على المقصود فانه قد على
ثبوت الخبر في مفهوم هذه الرواية المعسرة و ان لم يكن صحبة
كما تقدم على عدم السرى من العيب و أما مع السرى منه فلا شبهة في سقوطه
فتدل بمفهومها على المقصود كما هو واضح

ثم انه مقتضى اطلاق مفهوم هذه الرواية أنه لا فرق في سقوط الخبر
بالتبري من العيوب ان ظاهره أو الباطنه فان معنى الاطلاق هو سقوط الخبر
مع التبري من العيب مطبعا وهذا واضح جدا وكل ذلك لا كلام فيه و ان
ذكر الخلاف في بعضها ولكن بدفعه الاطلاق وايضا بحور السرى من
العيوب الموحودة حال انعقد والعيوب المتحددة بعده من العيب أو
بعده في زمان الخبر أي خيار الشرط والحوار بالنص وخيار المجلس
بالاطلاق ولكن وقع الاشكال هنا في موضعين —

الاول فما اذا سرأ من العيوب الموحودة حال انعقد .

والثاني فما اذا كان العيب متحددا بعد انعقد أما الاشكال في

الأول فهو أن اسقاطه أى الخيار والتبرى من العيوب موجب للعرر فيكون موجبا لبطلان البيع.

وفيه أنه إن قلنا بأن رواية زرارة إنما دلت على صحة البيع مع سقوط الخيار للعبث مع التبرى مطلقا حتى فيما يلزم منه العرر فلا بأس من الالتزام به بعد دلاله النص عليه و دعوى كون البيع عرريا و باطلالة لثبتهاد في معادل النص فلا يكون ذلك اشكالا في المقام وإن قلنا أن السرى و عدم السرى من العيوب إنما هو في البيع الصحيح لا في البيع الباطل فبيع العررى باطل فلا يكون التبرى من العبث مصححا له و إلا كان التبرى من العبث موجبا لصحة بيع الصى وغيره من السور الباطلة وعليه فلا بد من التفصيل بين ما يرتفع كون البيع عرريا من غير جهة التزام البائع بكونه صحيحا و بين ما كان يرفع ذلك بالتزام البائع بصحة المبيع فانه على الأول يصح نرى البائع من العيوب أن دخل له في عرره المعاملة فإن العرر سم يرفع بالتزام البائع بصحة المعاملة حتى يلزم العرر من تبرى من العيوب من أما ارفع يعلم المشتري بصحة المبيع أو برؤيته أو باخبار شخص آخر و قد بعدم ما يقع في حصار الرؤية ظاهرا وعلى هذا فلا بد في المقام من التفصيل بين ما كان ارفع العرر عن البيع بالتزام البائع بصحة المبيع فلا يصح السرى لكونه موجبا للعرر و بين ما كان ارفع العرر بغير جهة التزامه بذلك كما عرفت فيصح السرى كما لا يخفى .

وأما إذا كان السرى من العيوب المحددة بعد العقد فتارة يستشكل هنا من جهة لزوم العرر و اخرى من جهة كون السرى عن العيوب المحددة اسقاطا لما لم يجب أن لم يعبث المبيع حال العقد حتى يحوز السرى عنه فلا يكون السرى ح الا اسقاطا لما لم يجب .

ولكن شئ من الاشكالين لا يرجع الى محصل أما اشكال لزوم العرر

فهو واضح الدفع في العرر في المعاملة أما يلاحظ بالنسبة الى حال البيع والعقد لا بالنسبة الى ما بعد العقد ومن الواضح أنه لا عرر في المعاملة في حال العقد مع التبري عن العيوب المحددة بعد العقد بعد ما كان المشتري عالما بالمبيع وخصوصياته وعدم العيب فيه حال العقد.

و أما اشكال لزوم اسقاط ما لم يجب فمع حيث ان العيب لم يحصل حال العقد فيكون اسقاطه اسقاطا لما لم يجب ولكن ذكرنا مرارا أنه لا دليل على عدم حوار اسقاط ما لم يجب الا الاجماع وهو انما فيما لم يكن العيبى للساقط موحودا كالا سقاط قبل العقد وفي المقام كالسرى قبل العقد حيث ان العقد موضوع للخيار فاسقاط خيار العيب قبل العقد بالتبري عن العيب فانه بدخل تحت الاجماع القائم على عدم حوار اسقاط ما لم يجب وأما الاسقاط حال العقد الذي هو مورد الخيار وموضوعه فلا بأس من اسقاط خيار العيب حال العقد وكث بخور الاسقاط في كل مورد كان العيبى موحودا .

نعم الاسقاط المعلق أى اسقاط المعدوم فعلا بحيث يكون ساقطا بالفعل غير معقول لأنه اسقاط امر معدوم و أما اسقاط أمر استقبالي فعلا بحيث يكون ساقطا في محله أى في الاستقبال فلا بأس كما لا يخفى وعلى الجملة فلا بأس لاسقاط خيار العيب بالتبري عنه حال العقد سواء كان العيب موحودا حال العقد أو عينا محددا كما هو واضح .

ثم انه ذكر العصف أنه يدفع العرر عن البيع مع التبري عن العيوب بالاعتناء على اصابة الصحة ولكن يرد عليه ما ذكرناه سابقا من انه لا دليل على اعتبارها بوجه على أنه لا يرفع العرر فانه بمعنى الخطر وهو أمر عساي لا يرفع بالاصل فانه لا يزيل الصفة العساسة .

قوله ثم ان البراءة في هذا المقام محتمل اضافها الى امور اصول

خاص كلام المصنف أن البراءة من العيوب يحتمل أن يضاف إلى أمور
الاول أن ينبرئ من نفس العيوب بأن تنزى عن الالتزام بسلامة مبيع
عن العيوب الموجودة في المبيع حال انعقد

الثاني . صان العيب فقط بأن ينبرئ من لأثر فقط دون الحذر
فيكون المشتري مع ظهور العيب في المبيع محيرا بين الرد والإمضاء فقط .
الثالث أن يكون المراد من السرى عن العيب التبرى عن حكمه وهو
اسقاط الحصار ثم ذكر أن الأسبب إلى معنى البراءة هو الثاني وقد تقدم عن
التدكرة المعنى الثالث وهو بعدد عن اللفظ إلا أن يرجع إلى المعنى الاول .
ولكن الظاهر أنه لا فرق بين المعنى الاول والثالث وذلك لأنه لا
معنى للتبرى عن نفس العيب الذي هو معاد الوحد الأول ووضح ذلك لأننا
قد ذكرنا سابقا أنه لا معنى لاشتراط وصف في البيع بأن يبيع شيئا مع
اشتراط كونه متصفا بوصف كذا أي التزم بكونه على وصف كذا وهذا لا معنى
له ، بل مرجعه .

أما إلى التعليق بأن يبيع على عدد بركون المبيع متصفا بوصف كذا
وأما إلى اشتراط الخيار على عدد بر الحلف بأن التزم المشتري البيع
على فقد بركون المبيع موصوفا بوصف معلوم وأما التحلف فلا يلتزم بمثل يكون
البيع منزلا .

أما التعليق فهو يوحي لبطلان ولا معنى لاعتبار الوصف في البيع
بهذا المعنى .

وأما الثاني فقد عرفت أن مرجعه إلى جعل الخيار وعيه بمعنى
التبرى عن العيب أي عدم الالتزام بصحة المبيع ليس اسقاط الخيار .
العليق في البيع باطلا وادس فيكون معاد الوحد الاول والوحده الثاني
واحدا كما هو واضح .

وأما الوجه الثاني فالفرق منه وبين الوجه الأول الذي مرجه إلى الوجه الثاني واضح إذ الوجه الأول والثالث كما عرفت عبارة عن إسقاط الأرض دون الخيار كما هو واضح أما إن المراد هو الوجه الأول أو الثاني فيختلف ذلك باختلاف قصد السري وظهور كلامه والظاهر من الاطلاق هو سقوط الخيار والأرض معا .

و دعوى أن السري من الأرض فقط لا دليل عليه لكون الرواية أنه على سري على وجه الاطلاق .

دعوى حراميه فإن الرواية وإن كانت كذلك ولكن قد ثبت من إخراج من الأرض عرامة ومن قبل الحقوق فالمسري أن يرفع اليد من حقه ولم يطلب العرامة من البايع فالسري عن الأرض فقط مع رضا المسري بذلك صحيح وأما دعوى كونه إسقاطا لما لم يجب بعد عرفت حوايه وأنه لا بأس بإسقاطه في ضمن العقد .

قوله ثم تبرى البايع عن العيوب مطلقا . أقول قد ذكر السيد في المقام أن مقصود المصنف عبارة ما هو ظاهر من عبارته عن عارته صهره في معنى ومقصوده شيء آخر وعلمه فيها مسائل -
الاولى ما فهمه السيد من عبارة المصنف

والثاني : ما هو ظاهر كلام المصنف؟

أما الاولى فذكر السيد أن مراد المصنف أن السري إنما يسقط الخيار فقط ، وأما حكم التلف في رمان الحمار الذي هو كونه على من لا خيار له وهو البايع في المقام فلا نزول ولا سقوط سواء كان التلف بسبب العيب أو غيره لعدم ما دل على أن التلف في رمان الحمار على من لا خيار له وبعبارة أخرى أن السري إنما هو مجرد سقوط الخيار أما ما نصيبه قاعدة التلف في رمان الحمار من كونه على البايع فهو باق ولا يسقط بمجرد

التبرى منه يكفى في ثوب ذلك شانه الحمار أى ثوب الحمار لولا الاسقاط
و. ثم يكر الحيار ثبات بالفعل .

والحاصل أن قاعدة كون التلف في ركن الحيار من لا حيار له أهم من
يكون هنا حيار بالعين أو حيار بالشأن كما هو واضح .

و يرد على هذه المسئلة أولاً أن موضوع الحكم هنا إنما هو وجود الحيار
الفعلى بحيث يكون هنا حيار بالعين وأما الحيار الشأنى فليس موضوعاً
لهذه الأحكام بوجد والا فلا بد من الالتزام بكون التلف مطلقاً في أى وقت
كان و يوجد شهر أو سنة من لا حيار له فيما د. لم يلغ المشتري إلى
العيب إلى سنة مثلاً بل أكثر ولف المبيع بعد هذه المدة لا سبب
المشتري وانقضى المشتري بالعين حين تلف ماله على هذا فجميع أوقات
وجود المبيع عند المشتري ركن حيار الشأنى كما هو واضح مع أنه لم يلتزم
به أحد .

وبعبارة أخرى أن ما هو موضوع لهذه القاعدة اعنى الحيار الفعلى قد
سقط قطع بشرى البائع وما هو ليس موضوعاً لها اعنى الحيار الشأنى و
التقديرى فهو باق في بعض الأحيان إلى الأبد

وثالثاً أن قاعدة كون التلف في ركن الحيار من لا حيار له إنما هو
في خصوص حيار الحيوان و بشرط الضرر وفي حيار المجلس الحاف وأما
الخيارات الأخرى فلا تحرى فيها هذه القاعدة و من الواضح أن حيار العيب
من حيلة تلك الخيارات إلى لا مربع فيه لهذه القاعدة كما هو واضح .

و أما المسئلة الثالثة انى هي ظاهرة عبارة العصف فهي أنه اذا تبرى
البائع من عيب السلعة و نفذ المبيع في زمان حيار آخر للمشتري كحمار
الحيوان و الشرط و المجلس فهل يكون صمائه على البائع أولاً بل يكون
صمائه للمشتري أيضاً لسرى البائع عن العيب والظاهر هو أن الصمان هو

عنى اتياع فانه لا مضاف من نبرى التابع عن العيب و بين ثبوت الصمان عليه من جهة كون التلف في رمان الحمار من غير جهة العيب فان طلاق ما دل على أن التلف في رمن الحمار من مان من لا حمار له فحكم هذا فلا محصر به بوجه وان يكون التلف هنا من التابع فكونه في رمان حمار الحيوان مثلاً لا من المشرى بل لا دلالة في لفظ التبرى على كون التلف في رمن حمار المشرى من المشرى ان المشرى من العيب أى ربط له بدست بل لا سقوط الصمان عن التابع حتى بصراحته بالتبرى مطلقاً مسبباً العيب حتى لو تلف المبيع في رمان حمار المشرى كما اذا كان المبيع حيواناً فلف في ضمن ثلاثة ايام فهذا حكم شرعى لا يسقط بالاسقاط وعدم أن الحكم والحق كلاهما حكم شرعى ، الا ما يسقط بالاسقاط سمي حماراً ما لا يسقط به سمي حكماً .

وعنى الخملة فكون التلف في رمن الحمار من التابع حكم شرعى لا يسقط بالمشرى ولا يعرف خلافاً في هذه المسئلة الا عن الشهيد في الدروس حيث قال لو تبرأ التابع من عيب فلف به في رمن حمار المشرى فاقرب عدم صمان التابع وكذا لو علم المشرى به قبل العقد أو رضى بعده وتلف في رمان حمار المشرى .

ثم فان و يحصل الصمان لفاء علاقته الحمار وقد ظهر مما ذكرناه أنه لا وجه لخاصة الشهيد وعنى الصمان عن اتياع مع التلف كما لا وجه لقوله و يحصل الصمان لفاء علاقة الحمار فانه لا معنى لتوهم هذه العلاقة ان لو كان المراد بها هو حمار الحيوان فقد تبرأ التابع منه وان كان المراد به غير حمار الحيوان فهو وان كان صحيحاً ولكن لا ربط له بحمار العيب حتى يقال ان علاقة الحمار باقمة .

وبعارة أخرى أن حمار العيب قد زال بتبرى التابع فلم يبق منه شيء

أصلا و الحيار الذى هو موجود فعلا و تلف المبيع فى ربه اعنى حيار الحيوان ليس من مغلطات حيار العيب بوجه فلا وجه للكلامه بوجه .

ثم ذكر أن الاشكال أقوى فيما لو تلف المبيع بالعيب السابق وبالعيب المتحدد فى زمن الحيار الآخر كحمار الحيوان و وجه الاقوية هو أن البائع اذا سبرأ من العيب السابق الموجود حال العقد لا من العيب الحادث بعده فيكون اشكال كون الصانع على المشتري دون البائع قويا من لادته و ان يكون الامر بالعكس و لكن قد عرفت أن الصانع فى جميع ذلك على البائع لا طلاق ما دل على كون التلف (فى زمن حيار الحيوان و لشرط و حيار المجلس باللاحاق من البائع فلا محرج عن ذلك و أن هذا حكم شرعى لا يسقط بالسرى حتى مع التصريح بذلك و أن السر لا يدل على ذلك و على أريد من التبرى من الأرض و الحيار أى عنى اسقاط الأرض و الحيار .

بوجه ثم ان هنا أمورا يظهر من بعض الاصحاب سقوط الرد و الارش بها ، أقول ذكر الاصحاب أمورا يسقط بها الأرض و الرد منها رواى للعيب قبل العلم به و قد صرح العلامة بذلك فى غير موضع من التذكرة ، و ما لا بد جامع المقاصد و احتاره فى المسالك بل ذكر فى التذكرة فى أواخر فصل العيوب أنه يسقط الأرض و الرد بعد العلم بالعيب أيضا و قد فصل المصنف هنا بين الرد و الارش و البرم بسقوط الرد دون الأرض و اعاد فى وجه ذلك أن الظاهر من الأدلة خصوصا بملاحظه أن الصبر على العيب ضرر هو رد المعيوب و هو الذى يكون حين الرد متلبسا بالعيب و أما ما كان معيوباً سابقاً فإن غيبه فليس بموضوع للرد و بوجه استصحاب الحيار هنا فاستد لا ارتفاع موضوعه فلا أمل من احتمال ارتفاع موضوعه فيكون بلا موضوع فلا يكون متعهدا لاثبات توسعة الحق هذا هو الوجه لحوار الرد و أما الوجه لحوار مطالبة الأرض فلا بد قد ثبت حوار مطالبة الأرض فيما كان وصف المصلحة مفقود

في المبيع حين العقد وقد استقر الأثر على دمه البائع بالعقد مسقوطه
يحتاج الى دليل خصوصاً بعد ما علم المشتري بالعيب ورأس و الصحة
الحادثة لا يمنع عن ذلك لكونها حادثة في ملك المشتري
وعلى الجملة فمدة المبيع مشعولة بذلك مسقوطه عنها يحتاج الى دليل
كما هو واضح .

ثم ذكر أنه لم يتعرض لهذا الفرع أحد قبل العلامة وإن حصل نحوه
بحسب القاعدة المذكورة للشافعية من الرائل العائد كالد ي لم ير أي
وصف الصحة التي كانت مفعولة وعادة كالد ي لم ير فلا يكون المبيع في حكم
المعيوب فعلاً أو كالد ي لم يعد فمكون في حكم المعيوب ثم ذكر أنه لا دليل
على هذه القاعدة ولا شيء بحسبها فاسها مجرد عبارة بل يحتاج في كل
مورد الى الدليل الخاص وقد عرفت أن مقتضى الدليل في المقام هو سقوط
الردّ دون الأثر .

أمور . أن المسفاد من الرواية كما أن موضوع الردّ هو المعيوب الععلي
أي ما كان متلبساً بالعيب فعلاً وكذلك موضوع جوار مطالبته الأثر أيضاً هو
المعيوب الععلي لا ما كان معيوباً حين العقد فإن الردّ والأثر قد نشأ
في الروايات معاً من أنه إذا كان المبيع معيوباً كان له الردّ والأثر على
نحو النقص أو أنه محترق بين الردّ والامضاء قبل التصرف وأما بعد فيكون
له مطالبة الأثر فقط . على ما تقدم من المصنف واحترامه أيضاً في مورد
استناد الى ظاهر الأدلة فلا يستفاد من الأدلة أن موضوع الردّ هو
المعيوب الععلي دون موضوع الأثر وإن كان يستفاد ثبوت الأثر بعد
سقوط الردّ لا التحجير من الأول كما هو واضح .

مع ، لو قلنا بأن وصف الصحة يعاقب بالمال فيكون في مقابلته حين
العقد ثم أيضاً ، فلما ذكره المصنف وجه حيث أن ما قابل من الثمن في

مقابل وصف الصحة قد أحده البائع بلا استصحاب منه لغواب مقابلة أعنى وصف
الصحة فيبقى مشغول الدمة ما لم يخرج عن عهده سواء زال العيب وعدم
وصف الصحة أم لا و لكن قد عرفت سابق أن هذا المبنى ماسد من أصبه و
لم يلزم به العصف أيضا بل وصف الصحة بوجوب زيادة المالبه وهو واسطه
لا زياده المالبه في التميم و زياده ثمة كما هو واضح و لذا لا يجب للبائع
دفع الأرس من مطالبه المشتري ذلك كما هو واضح و عليه فلا يبقى مجال
لما ذكره لعصف هنا بل يسقط الأرس برؤال العيب كما يسقط الرد أيضا
و قد ذكر السند أن الانصاف هو عدم الفرق بين الرد والأرش و عوى
استمرار انشائي بالعقد دون الأول كما سرى و ظهور الدليل في رد ما هو
مستلزم بالعيب مشترك الورود فاما بقول بالنسبة الى الأرض أيضا كذلك
خصوصا مع أن الأرض عزامه لا يشك الا بعد عطاينه و التحقيق سقوطهما
مع للظهور المذكور و على الحمله فلا فرق بين الرد والأرس بحسب الدليل
هذا .

و لكن يمكن أن يقال أولا انه يسعى أن يعكس الامر أن يسقط الأرس
دون الرد أما سقوط الأرس فمن جهة ما عرفت من كون موضوعه هو المبيع
المعيب و يفرض أن العيب قد زال عنه فلا يشك للمشتري حوار مطالبته
الأرس من البائع فلا وجه لثبوت الأرس ح سوجه .
و أما ثبوت الرد و عدم سقوطه فمن جهة أن خيار العيب كخيار العيب
و الرؤية بما هو ثابت بحسب الشرط الصمى على كون المبيع صحيحا حال
العقد و المفروض أنه غير صحيح فيكون له خيار لحلف الشرط فلا دليل على
سقوطه بعده و ان كان العيب رائدا بعده فانه انما زال في ملك المشتري
دون البائع كما اذا اشترى رطل عسدا من عمرو فاشترط عليه أن يكون العبد
كائنا ولكن لم يكن كائنا حال العقد و قد تعلم الكتابه بعده فانه لا شبهه في

ثبوت حيار يحلف الشرط للمشترى، وإن كان كائنا إلا أنه إنما حصل في ملك المشتري دون المبيع ومن هنا ذكرنا أن الرواية الدالة على ثبوت حيار العيب إنما ثبت على طبق القاعدة لا على خلافه كما هو واضح .
نعم ثبوت الأرس هنا لخصوص الرواية لا بحسب الشرط انصبي فانه لا يتكفل على ذلك .

ولكن استحقاق أن يقال بثبوت الرد والأرض كليهما وإن زال العيب بعد العقد فكون النتيجة هو أن الرال العائد كائى لم يعد فكأن وصف الصحة الرائل لم يعد وتعريف ذلك أن عبر رواية زرارة عن الروايات الدالة على ثبوت الرد والأرض وإن كانت ساكنة عن صورة زوال العيب من المبيع المعيوب حال العقد والمستفاد منها أن موضوع الرد والأرض إنما هو المعيوب الفعلى فانه في هذه الصورة إما يقول بالرد والأرض حيسرا أو بالرد أولا ، ومع سقوطه فالأرس كما تقدم وبالسنة الى ملاحظته هذه الروايات فما ذكره السيد حسين جدا ودعا لما ذكره العلامة وغيره ولكن بالسنة الى النظر في رواية زرارة فالامر ليس كذا فانه ذكرها أيما رجل اشترى شيئا وانه عيب أو عوار و تم سرقته و احدث فيه سببا ثم علم بذلك العيب فانه يعصى عليه البيع فيثبت له عاوب ما بين الصحيح والعيب وهو الأرض فيدل مفهوم هذه الرواية على عدم مضي البيع إذا لم يسرق الباع من العيب ولم يعلم المشتري بذلك حال العقد ولم يحدث فيه حدثا فانه إذا وقعت المشترى بذلك العيب بعد العقد فكون به الرد وليس في الرواية أن يسقط الرد بعد زوال العيب، بل هي مطلقة بالسنة الى حال زوال العيب أيضا فلا دلالة فيها أن الرد إنما يثبت إذا كان العيب موجودا حين الرد، بل بكلمة ذلك يشعر التعبير مشيرا إلى العيب كونه وحين العيب حال العقد فعلى حور الرد مطبق حتى بعد ابرؤ كما هو واضح وعين هذا لسان

حار في ثوب لأرض أيضا بعد رواي العيب فانه مذكور مع الرد في هذه الرواية و موضوعه انما هو ثوب عيب في الصنع حال العقد سواء زال بعده ام لم يزل كما هو واضح . وبعد عرف ان هذه الرواية وان لم تكن صحيحة ولكنها معتبرة .

بقوله ومنها تصرف بعد العلم بالعيب فهو ان الكلام هو كون تصرف بعد العلم بالعيب الذي يوجب الحذف في جميع بيع في حاشيتي الاولى في ان التصرف في سقط الرد ولأرض مع أولا . والجهة الثانية في انه هل يشمل أحبار الارض سورة . تصرف بوجوب بالاخذ . بعد العلم بالعيب أم لا .

أما الكلام في الجهة الاولى فيقول ان كان التصرف مسقطا لعيبا كما في بيع من الحاربه وركوبه . بذاته ووطن الحاربه وغيره . من ان تصرف في ثوب في مسقطه بالبعد فلا دلالة في ذلك على سقوط الارض بوجوب فان سقوط الرد بالتصرف بعد اغير مبروك بسقوط الارض به مع وجوبه . لا يمكن على ثوب الارض ، بل هو ثبت الأرض في مورد التصرف في احدى اربع الجماعات ولم يمنع ذلك الجماع عن ثوب الارض كما لا يخفى وان كان تصرف مسقطا للرد يكونه كاشفا عن الرد بالعقد ولا التزام به فلا يكون اسحت عن سقوط الرد بالتصرف بواعا كبروا ، بل يكون بواعا صغروب و رجعا اني أي تصرف هو كشف عن الرد بالعقد وعن سقوط الرد في الحاربه و بعد كونه كاشفا عن ذلك فبارع في انه هل يكون التصرف الكاسف عن الرد بالعقد ككشف عن الرد بالعيب أيضا أم لا فيكون هذا أيضا بواعا لعيب في كل مورد يكون كاشفا عن سقوط الارض فيحكم به والا فلا يكون هذا بواعا كبروي وباعا المصنف الى ذلك بقوله وحيث لم ين التصرف على سقوط الارض فلا يصح بعده وذكر أيضا الاولى ان الرد بالعقد لا يدل على سقوط الارض .

و أما وجهه الثانية فهي أنه هل شغل أحجار ثوب الارض على صورة
 انصرف بعد العلم بالعيب أم لا فنقول قد يقول بان المشتري اذا اشترى
 مبيعاً معيوباً فهو من الأول مختار بين الامور الثلاثة ، أما الرد أو الامضاء
 محالاً أو مع الأرض على ما ذهب اليه المشهور مع بقاء الكلام في أن انصرف
 يوجب سقوط الرد والأرض أولاً فالكلام ح راجع الى مسقطبة انصرف و قد
 تقدم الكلام في ذلك من أنه سقط عبداً أو لكونه كاشفاً عن الرضا

وعلى كل تقدير فهل يكون انصرف مستقلاً للرد والأرض معاً أم لا
 وتارة يقول ان المشتري ليس من الاول محترراً من الرد والامضاء محالاً
 أو الأرض ، بل بين الرد والامضاء وبعد سقوط الرد ثبت له لأرض فقط
 بحيث يسر له مطالبة الارض قبل سقوط الرد

ثم انه مع سراح في انه بعد عدم سقوط الارض انصرف فهو شغل
 احجار الارض بصورة انصرف بعد العلم أيضاً كما شغل بصورة انصرف قبل
 العلم أولاً بحيث لا يكون انصرف موجباً لسقوط الأرض مطلقاً سواء كان
 العلم بالعيب أو بعده وفي هذا سؤال الغرض من القول بالتحجير بين
 الامور الثلاثة من الاول أولاً في كون ذلك محالاً في سبب دين الأرض
 لصورة انصرف بعد العلم بالعيب فذكر المصنف أن احصاء نص بصره
 انصرف قبل العلم مصنوع ، فليراجع

أما قد راجع الاحجار ايداله على سقوط الارض بالانصراف ، ليس
 فيها ما يدل على عدم سقوط لأرض بالانصراف بعد العلم بالعيب بل يدل
 على عدم سقوط الأرض بالانصراف قبل العلم ، بعيب فقط كما هو واضح

وقد عرف في رواه رزاره ، ان حيث حال عليه سلام أيعارض شترى
 شيئاً ولم يسره البائع من عيبه و لم يسه عنه و أحدث عليه حدثاً ثم علم بذلك
 فانه يمضي عليه البيع و يأخذ بأول ما بين الصحيح والعيب فانه عليه

السلام قد عبر بكلمة ثم علم بالعبء بعد قوله وأحدث عنه شيئاً وهو ظاهر
في كون النصف قبل الاطلاع على العيب كما هو واضح، وكك بقية الاحار
فإنها محنصة بالنصف الذي كان قبل العلم بالعبء، نعم في رواية مسر و
رواية عبد الملك ما يدل على ذلك.

أما الأول فما عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام
لا يرد الحارية إذا وطئت ولكن يرجع بعيمه العيب، فإنها مطلقة بالنسبة
النصف الذي كان قبل العلم بالعبء أو بعده.

وأما الثالثة فهي ما رواه عنه عليه السلام أن لا رد الحارية التي ليست
بجلى إذا وطئها صاحبها وله أرض العيب وهي أيضاً مطلقة بالنسبة
إلى ما بعد العلم وما قبله.

ومنه أولاً أن هاتين الروايتين ضعيفتا السند فلا تصلحان لاثبات
المقصود بعد احتصاص بعيمه النصوص بما قبل العلم بالعبء.

وثانياً أن في رواية حماد دلالة مطوقاً على ثبوت لأرض وسقوط رد
إذا كان النصف المسقط قبل العلم بالعبء ومفهومها يدل على سقوط
الأرض والرد معاً إذا كان النصف بعد العلم بالعبء والرواية هذه روى
الحماد في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام يقول قال علي بن الحسين
عليه السلام كان الفداء الأول في الرجل إذا اشترى الأمة موطنها ثم ظهر
على عيب أن البيع لا رزم وله أرض العيب، فإن مفهوم هذه الرواية هو أن
الأرض ساقط إذا كان النصف في البيع المعيوب بعد العلم بالعبء، و
بها عيب إطلاق رواية مسر وعند الملك الدال على عدم سقوط الأرض
بالنصف بعد العيب أيضاً، وعلى هذا الذي ذكرناه فيما ذكره ابن حمزة
من كون النصف بعد العلم بالعبء يكون مسقطاً للرد والأرض معاً متين
لعدم دلالة شيء على ثبوت مع النصف بعد العلم بالعبء.

قوله و منها التصرف في المعيب الذي لم تنقص قيمته بالعيب كالبيع على
الحصى اقول قد ذكر المصنف (ره) أن من حملة ما يسقط به الأرض و
الرد مع التصرف في المعيب بالعيب الذي لا يوجب نقضا في القيمة . و
الظاهر أنه لا يناسب للمصنف أن يذكره في العام فإن كلاما فيما يكون
نفسه موحيا لسقوط الرد والأرض لا مما يكون موحيا لذلك بالصيغة . فإن
يكون شيء موحيا لسقوط الرد و شيء آخر موحيا لسقوط الأرض ويضم أحدهما
إلى الآخر فيحكم بكونهما موحيا لسقوط الرد والأرض وما ذكرنا المصنف هنا
كذلك حيث أنه صم التصرف في المعيب الذي لا يوجب نقص المألية وجعلهما
قسما مما يوجب سقوط الرد والأرض والمحال أنه ذكر التصرف مستقلا من
مسقطات الرد و ذكر العيب الذي لا يوجب نقضا في المألية من مسقطات
الأرض كما هو واضح و بعد ذلك لا وجه لضم أحدهما إلى الآخر هذا أولا .
وثانيا قد عرفت فيما تقدم أن مطلق نفس الشيء عن الحلقة لا صلبة
ليس بعيب في المبيع ما لم يوجب نقضا في المألية والقيمة والآثار الحيات
أيضا عيبا في العبد و علمه مما ذكره من المثال من كون التصرف في العبد
الحصى موحيا لسقوط الرد والأرض ليس بصحيح حيث أن الحصا ليس
بعيب في البعل أصلا لعدم تعاوب القيمة بذلك كما أنه في العبد أيضا
ليس بعيب لربعة طائفة إلى الحصى و طائفة أخرى إلى غير الحصى . نعم
الحصا في مثل العرس و نحوه يكون عيبا كما هو واضح
و ثالثا : أنك قد عرفت فيما تقدم أن مطلق التصرف ليس بمسقط للعيب
و اما المسقط اما هو التصرف الذي يوجب التعبير في المبيع أو يكون مسقطا
بالتعدد كوطى الحاربة و تقبلها أو ركوب الدابة أو يكون التصرف بنفسه
مصدقا للاسقاط العلى كما هو واضح و الآ فلا دليل على كونه مسقطا له
كما لا يحق .

و بعد هذا البحث لعائدة احتمالية مفعول أنه اذا تصرف المشتري فى البيع الذى كان معيوباً ببيع لا يوجب ذلك العيب فصان القيمة كالحصى من المثل و نحوه ، فهل يوجب ذلك الارش والرد أم لا ، وذكر المصنف ان الارش مستلزم لعدم تعاوب الفضة و الرد أيضاً مستلزم للتصرف ثم ذكر أنه يشكل الأمر فيه بلزوم الصرر على المشتري بصورة على المعيب وأحيب بأنه ليس هنا صرر مالى لعدم نقص فيه أصلاً . بل لا صرر هنا لأن الصرر عبارة عن النقص فى المال والاطرف والعرض فأى صرر هنا يترتب على سقوط الرد كما هو واضح .

و الصحيح أن يقال أن الحصى و نحوه فى العمد وغيره بان لم يكن عيباً كما هو الظاهر على ما عرفت فلا شبهة فى أنه ليس هنا عيب فصلاً عن ثوب الخيار و الأرش حتى يبحث عن سقوطها بالتصرف فاصل موضوع الرد و الأرش معنى هنا وإن كان يصدى عنوان العيب على ذلك أما سقوط الأرش موضوع لعدم ثبوته أولاً فصلاً عن سقوطه بالتصرف فإنه عبارة عن تعاوب ما بين الصحيح والمعيب والمفروض اسعاً التعاوب هنا كما لا يخفى .

و أما سقوط الرد ما قلنا يكون التصرف مسقطاً للرد لكونه كاشفاً عن ابرصاً بالعد و اسقاطاً عملياً للرد فمكون موجباً لسقوط الرد وكذلك اذا كان مسقطاً على نحو التعبد و أما اذا لم يكن كذلك كما هو الظاهر ان يتصرف مسقطاً تعبداً فى موارد خاصة وأنه لا يكشف عن البرص بالعد نوعاً كما عرفت فى جواب المصنف سابقاً فلا يكون التصرف مسقطاً لخيار العيب فيكون حاطات ما دل على ثوب خيار العيب محكمة هذا اذا قلنا يصدى العيب على مثل الحصى و نحوه ، و اما مع عدم الصدق فقد عرفت

بعم ، اذا علم من القرائن الخارجية أو بالصراحة ان عدم كون العبد حصياً اما هو شرط فى ضمن العقد أى اشترط المشتري على الباع عدم

هذا الوصف في ضمن العقد .

مع لا شبهة في عدم ثبوت الأرض أيضا لا من جهة عدم تحقق التعاو
ما بين الصحيح والمعيب كما عرفت، فانه اما يجرى فيما اذا كان المعيب
صادقا على هذا الوصف وكان مما لا يوجب تعاو المالية لا في المعام فان
المعروض هنا عدم صدق العيب على هذا الوصف وعدم ثبوت خيار العيب
بعنوانه، بل الخيار من جهة الاشتراط، لا من جهة أنه لا دليل على الأرض
في خيار الشرط وأما الرد فهو باق على حاله فانه ثابت من جهة تخلف
الوصف والمعروض أن التخلف موجود وسقوطه بالنسبة لا دليل عليه إلا
اذا كان اسقاطا عمليا عنه، وهو معنى الا اذا كانت قرينة على أن النصف
اسقاطا عمليا للخيار ورضا بالعقد مطلقا وهو مطلب آخر .

فتمحصل أنه لا دليل على سقوط الرد على مرض نموه لأجل خيار
العيب أو لأجل تخلف الشرط .

موله ومنها حدوث العيب في المعيب المذكور، أقول قد ذكر المصنف
أن اشكال لزوم النقص على تقدير سقوط الأرض والرد في محله .
أقول توضيح الكلام أنه اذا اشترى أحد معيبا بعيب لا يكون به قيمة
السلعة نافضة عن أصلها وحدث فيها عند المشتري حدثا مهلا يكون الأرض
والرد ساقطا هنا أم لا ؟ فتعبد الكلام الذي تقدم في سابقة هنا بادي
تعاو .

وحاصله . أنه لا شبهة في سقوط الأرض لما عرفت من امتضاء ما بين
الصحيح والمعيب في الثمن والمعروض أن العيب من العيوب التي لا توجب
نقصان القيمة وأما سقوط الرد فقد عرفت أن عمدة الدليل على سقوطه مع
حدوث الحدث في المعيب اما هو رواية زرارة ومرسلة الحميل ومن الواضح
أن موضوع سقوط الرد فيها بالحدث اما هو العيب الذي يوجب الأرض

ولذا حكم الامام عليه السلام فيها في مرض احداث الحدث بثبوت الأرض وسقوط الرد وهذا الموضوع مستف في المقام فان المعروض أن العيب ليس مما يكون موجبا للأرض وكك مرسله الحميل وإذا لم تشمله رواية زرارة فلا يبقى هنا مانع عن شمول الأدلة الدالة على سقوط خيار العيب هنا ، مساءً على صدق العيب على مثل هذا الوصف يحكم بعدم ثبوت الرد ، و ثبوت الرد كما هو واضح .

وأما إذا قلنا بعدم صدق العيب أصلاً على مثل هذا الوصف فلا يثبت خيار العيب من الأول أصلاً ، نعم إذا قلنا باعتبار عدم مثل هذا الوصف في المبيع من جهة قيام القرائن الخارجية على اعتبار عدمه في ضمن العقد أو اشترط عدمه في العقد صريحاً فانه ح وان لم يصدق العيب على وجود هذا الوصف ولكن مقتضى الاشتراط هو ثبوت الخيار مع التحلف فيكون الخيار هنا خيار تحلف المشرط دون خيار العيب .

وأما احداث الحدث فهو لا يوجب سقوط خيار الشرط لعدم الدليل عليه الا اذا كان المتصرف مستقلاً عملاً له ومن هنا ظهر أنه لا وجه لاثبات الخيار بالاستصحاب كما في العتق لثبوت بطلان خيار العيب مع صدق العيب على ذلك الوصف وبالشرط الصفي في صورة الاشتراط كما هو واضح فانهم وعدم ثبوت الرد الأرش ح أيضاً واضح كما تقدم .

وأما ما ذكره المصنف من ان اشكال لزوم الضرر هنا في محله لا وجه له ثانياً عرفاً أنه ليس هنا ضرر على المشتري أصلاً فانه عبارة عن التقصير المأل أو الاطراف أو العرض وكل ذلك مسمى هنا ، ثم انه اذا ثبت الرد ما أراد المشتري أن يرد المبيع إلى البائع فلا بد له من رده على النحو الذي أحذه كما هو مقتضى قاموس الفسخ ، فانه يقتضي أن يرد المال المأخوذ من البائع على النحو الذي أحذه المشتري منه والآ كان البائع مصرراً به وهو معنى

ولا يكون ذلك معارضها بل يوم الضرر على المشتري مع عدم الرد لما عرفت أنه لا يلزم عليه ضرر من ذلك أصلا وحيث حدث فيه حدث ولم يقم بعينها فلا يمكن رده بعينه على النحو الذي أحده من البايع فلا بد له أن يرده إليه مع الأرض وقد عرفت ذلك سابقا وعرفت أيضا الأرض هنا غير الأرض الذي يحب على البايع أن يعطيه المشتري على مرض ثبوته وسقوط الرد فانه التفاوت من الثمن ما بين المعيب والصحيح وهذا بخلاف الأرض هنا فانه عبارة عن تعاوب القيمة ما بين المعيب والصحيح . ولا تعرض له بالثمن أصلا ، بل يحب بالفعل أن يقوم المبيع معيبا وصحيحا ويؤخذ تعاوب ما بين الصحيح والمعيب ، سواء طابق أصل الثمن أم لا كما لا يخفى .

قوله ومنها ثبوت أحد ما عني الرد في المعيب الذي لا يجوز أحد الأرض فيه لأجل الرضا .

أقول من حملة ما يوجب سقوط الرد والأرض ما ذكرنا من التصرف فيما إذا كان الجنسان رويان فإن صرف المشتري هما يمنع عن الرد والأرض الكلام هنا مبني على عدم كون التصرف مانعا من مطالبة الأرض كما إذا لم يكن موجبا لسقوط الأرض أما لكونه واقعا في حال الجهل بالعبأول لعدم كونه أي التصرف مما يمنع عن الرد والأرض لعدم كونه مسقطا لهما كما تقدم وأما إذا لم تحرر مطالبة الأرض مع التصرف فلا مورد لهذا الكلام أصلا ثم إن الكلام هنا ، هو الكلام بعينه في المسقط السابق اعني حدوث العيب في المعيب بعيب لا يوجب تفاوت القيمة أما بالنسبة إلى الرد فقد تقدم أن الصرف إن كان مسقطا للرد بعدا أو كاشفا عن الرضا بالعقد والا فلا وجه لسقوط الرد .

أما الإسقاط المعدى فهو مخصوص بموارد خاصة كتبيل الجارية وركوب الدابة في حيار الحيوان وأما كونه كاشفا عن الرضا بالعقد فهو براع

صعزوى فى أى مورد كشف التصرف عن ذلك فهو والآ فلا دليل على سقوط الخيار .

وأما أحداث الحدث الذى هو قسم خاص من التصرف فقد عرفت أنه إما يوجب سقوط الرد فيما إذا كان المورد مورد ثبوت الأرض والرد معا والعروض أن المورد ليس كذلك لعدم ثبوت الأرض لوجود المانع عنه وهو لزوم الربا فلا يكون المورد مشمولا لدليل سقوط الرد وثبوت الأرض وهو رواية زرارة ومرسلة الحمير أدأ فلا وجه لسقوط الرد هنا أى فيما إذا كان العوضان متحاسبين وكان المبيع معيبا و تصرف فيه المشتري قبل العلم بالعيب مثلا .

وأما الأرض فقد ظهر مما ذكرناه أنه معنى للزوم الربا على العرض بناء على قبوله والآ فقد عرفت عدم لزوم الربا فى ثبوت الأرض لعدم كونه جزء من الثمن والآ كان البائع مشعول الدمة من الأول ولم يوفى على مطالبته لمشتري بل الأرض عرامة ومن مستعاب العدد كما لا يخفى ، هذا ما يرجع الى أصل المسئلة .

ولكن للعلامة هنا كلام آخر قد مره المصنف فيتعرق به هذا المقال عن سابقه حيث دها الى وجود المانع من الرد أيضا وحاصل كلامهما ينسب على مقدمتين —

الاولى أن وصف الصحة فى الربويات لا تقابل بالمال لكونه مسئلما للربا فيكون موحيا لبطلان البيع من الاول وذلك لأنه إذا ما عحسا بحسن كان كل منهما فى مقابل الآخر على نحو التساوى وإذا كان فى مقابل الوصف شىء الآخر مسئلما أن هذا الطرف رائدا عن الطرف الآخر فإن الطرف الآخر قد وقع مقدار منه فى مقابل هذا الطرف ، بخلاف العكس ويكون ما مؤحد فى مقابل وصف الصحة رائدا على الطرف الآخر فيكون موحيا للربا ، فيكون

البيع باطلا من الأول بوصف الصحة في الرويات كوصف الكتابة في غير الرويات في عدم مقابليتهما بالمال .

المقدمة - الثانية أن قانون الفسخ يعصى رد كل عوض على مالكة على النحو الذي أحده من مالكة فسم هذه المقدمة الى سابقها ستح أن التصرف في الحسن الربوي المعيب يوجب سقوط الرد والأرض معا وذلك لأنه اذا رده المشتري فلا بد وأن يرد الصبيح الى الباع على النحو الذي أحده وقد مرصا أنه حين ما أحده من الباع لم يكن وصف الصحة يقابل بالمال والآ لبطال البيع من الأول وحيث لم يقابل بالمال من الأول فلا يقابل بالمال حين الفسخ أيضا ومن هنا يبطل التقابل مع اشراط الريادة أو النقص في أحد العوضين فاذا اسرد المشتري التمس لم يكن عليه الآ رد ما فائله من الصبيح لا غير والسرمي ذلك أن معنى الفسخ والتفاسخ هو البطلان العقد الاول وارجاع مال كل من المتعاملين الى صاحبه على النحو الذي أحد منه وحيث لم يكن أحد العوضين رائدا عن الآخر فلا يجوز أن يكون زائدا بالتقابل أيضا وكذا في الفسخ فانه اذا لم يكن وصف الصحة مقابلا بالمال في أصل العقد لا يكون كذلك حين الفسخ أيضا ، والآ فلا بد من التقابل بالمال من الأول فيلزم الربا على العرض وعلى هذا فيسقط الرد والأرض ، أما الأرض فلما عرفت من كونه مستلزما للربا فلا يكون ثابتا واما الرد فانه ضرر على الباع بدون الأرض فيكون ساقطا وادس فلا تثبت الرد والأرض فيما اذا كان الصبيح معيبا ومن الرويات وحدث فيه عيب عند المشتري .

و فيه أن ما اعاده من عدم كون وصف الصحة في الرويات مقابلا بالمال وان كان صحيحا إلا أن الأمر كذلك في غير الرويات أيضا فان الاوصاف مطلقا سواء كانت اوصاف الصحة أو اوصاف الكمال وسواء في الرويات أم في غيرها و

أما هى توجب زيادة العالمة فقط، فهى واسطة فى ثبوت العالمة للموصوف وعلى هذا فلا مورد للكلام المصنف والعلامة من أن الوصف من الأول لا يقابل بالمال فى الربويات لكونه موحدا للروم الربا، وأما رد المعيب مع حدوث العيب فيه عند المشتري مع التفاوت فأيضا ليس من جهة كون وصف الصحة مقابلا بالمال، بل من جهة أن مقتضى قانون الفسخ هو رد كل من العوصيين على ما نكته على النحو الذى أحده ومن الواضح أن فيه الصحيح أكثر من قيمة المعيب فلا بد وأن يرده إلى مالكه مع هذا التفاوت بمقتضى ضمان اليد، ولا يلزم الربا هنا فإن ضمان المشتري التفاوت ما بين الصحيح والمعيب، ليس من جهة الضمان المعاملى، بل من جهة ضمان اليد، فانه بعد مسح المعاملة فيكون عليه رد مال البائع إليه على النحو الذى أحده بمقتضى اليد، وكأنه لم تحقق هنا معاملة أصلا فكما أنه مع عدم تحقق المعاملة فلا بد لمن وضع يده على مال الغير أن يرده إليه على النحو الذى أحده لأن على اليد ما أحدث حتى تؤدى فذلك فى المقام والآثار المذكورة أنه لو عصب أحد ما غير مرال وصف الصحة عنده أن لا يصح ذلك بدعوى أن وصف الصحة لا يقابل بالمال، وهى تذهبى البطلان، ولم يستمره أحد وعلى هذا فإذا رد المشتري العين المعيبة التى حدث فيها عيب عنده فلا بد له أن يرده مع الأرض أى مع التفاوت الواقع ما بين الصحيح والمعيب ويكون المقام ح نظير العوض بالسوم إذا رال وصف الصحة عند الإحد أو تلف فلا وجه لئلى كون المقام مثله كما ذكره المصنف.

ثم على تقدير التنزل والالتزام يكون الأرض مستلزما للربا يلزم رد من أو العيبة إذا أراد المشتري الرد وذلك لأن الالتزام بعدم حوار الرد أصلا

صرر على المشتري والالتزام بحوار رده بدون الأرض صرر على البائع فانه لم يكن ماله حين اعطائه للمشتري معيوباً بالمعيب الذي حدث عند المشتري و رده الى البائع مع الأرض مسلم لم للربا و ادن فلات من مرض ذلك الحال كالتالف و اذا مسح المشتري العقد لكون متعلقه هو العقد مسبى السوبة الى البدل ، و هو المثل أو القبة و على الحمل فاعلاً ولا وحمله لمع الرد بدون الأرض من جهة لزوم الربا ، بل يحوز الرد مع الأرض أى للمشتري أن يرد المبيع الى البائع مع بدله تعاوب ما بين الصحيح و المعيب من غير أن يلزم الربا من ذلك و مع التمرل يقول بعدم سقوط الحبار و بحوار العسق ، ولكن لا يتد من رد المثل أو القبة دون العين المعيبة لكونه مستلزماً للصرر اذا كان بدون الأرض و ان كان معه مبلرم منه الربا كما لا يحصى .

قوله : و منها بأخير الأحد بمقتضى الحيار

أقول : ظاهر العسة استفاطه الرد و الأرض بلا حلاف كليهما و ذكر فى المبسوط و الوسيلة سقوط الرد بالتأخير وحده و اختاره العصف أيضاً و فى الكفاية اطلاق الاحبار الدال على عدم السقوط و فى الحدائق والمسالك لا يعرف فيه خلافاً و فى الرياض أنه ظاهر الاصحاب المتأخريين كافة .

و على الجملة ، فالمسئلة مورد الحلاف بين الفقهاء اذا كان التأخير مع العلم بالمعيب فان الطاهر من العسية أنه ادعى عدم الحلاف فى سقوط الرد و الأرض بالتأخير ولكن المبسوط صرح بسقوط الرد دون الأرض و فى الكفاية ادعى عدم الحلاف فى عدم سقوطها بالتأخير وكذا فى الحدائق ، و جعل ذلك أى عدم السقوط صاحب الرياض طاهر المتأخريين من الاصحاب

أقول : يقع الكلام فيه من جهتين :-

الاولى : فى وجود القصى للرد و الأرض بان الاطلاقات يقتضى

ثبوتها عند تأخير الرد أم لا .

الثانية فى ثبوت المانع عن الأرض والردّ وأنه على تقدير تمامية العقتضى للردّ والأرض وثبوت الاطلاق بالنسبة اليهما هل هما مانع عن ثبوت الأرض والرد أم لا ؟

أما الجهة الثانية . فالظاهر أنه لا مانع عن ذلك لأنه اما التصرف أو التأخير أما التصرف فلا يكون كاشعا عن الرضا بالعقد فصلا عن الرضا بالعيب الا اذا قامت قريته على ذلك فهو بعيد من مورد البحث وثبوت كونه مطلقا للردّ من خيار الحيوان بمثل المصيل ونحوه اما هو بالتعدد لا لأحسن كشفه عن الرضا بالعقد كما لا يحق .

وأما التأخير فهو أيضا لا يكشف عن الرضا بالعقد والعيب وذلك لأن التأخير أولا اما يكون من دواعى مخالفة من المسامحة ونحوها ولا يحتص بكونه عن الرضا بالعقد ومن الواضح أن الاعم لا يدل على الاحتص وعلى تقدير كونه كاشعا عن الرضا بالتعدد فلا يكون كاشعا عن الرضا بالعيب وعليه فلا يكون دالا على سقوط الأرض أيضا وان كان دالا على سقوط الرد كما هو واضح .

وأما الجهة الاولى . فبالنسبة الى الأرض فلا كلام لنا فيه ولم يخالف من ثبوته أحد وان خالف صاحب العنة بالنسبة الى مطلق الرد والأرض ولكن لم يعنى به أحد وذلك لأن اطلاق ما دل على ثبوت الأرض محكم فلا قصور فيه فان ما دل عليه كرواية حميل ووزارة ليس بمأثر الأرض مخصوص بالزمان الاول فقط ، واذا تأخر يكون خارجا عن مورد الاطلاقات ، من هي شاملة لأول زمان الاطلاع على العيب والزمان البعد أيضا كما هو واضح وأما ثبوت المقتضى بالنسبة الى حواز الرد بعد الزمان الأول أيضا مذكّر المصنف أنه أى حواز الرد محتص بالزمان الأول فقط ، لأن الاطلاقات ناصرة عن شمولها للزمان المتأخر فانها باطوة الى أصل حوار الرد لا الى

كيفية وأمدّه .

ولكن يرد عليه أن الروايات الدالة على ثبوت الردّ أيضاً مطلقاً بالنسبة إلى الرمان الأول والرمان المتأخر لعدم قصورها عن الشمول لهما بوجه ما من منها رواية حمل وقد ذكر الامام عليه السلام فيها بأن العيب أن كانت قائمة بعيبها فيحور له الرد ولا شبهة في إطلاقه إلى الرمان المتأخر عن رمان العلم بالعيب، وكذلك رواية زرارة فانه عليه السلام ذكر أنه أبما رجل اشترى شيئاً وبه عيب أو عوار ولم يتبرأ منه ولم يسته عليه وقد احدث فيه شيئاً فانه يمضى عليه البيع فاسمها تدل بمفهومها على أنه اذا جاز الرد لعدم تحقق الأمور المذكورة حار له ذلك مطلقاً من غير أن يكون حوار الرد محتصاً بالرمان الاول وتشكك العصف في الاطلاقات وتخصيص ذلك بأول رمان من الاطلاع على العيب قد عرفت جوابه .

وبعبارة أخرى أن وجود المقتضى للردّ وعدم وجود المقتضى له مبني على وجود الاطلاق لأدلة حيار العيب وعدمه فان قلنا بثبوت الاطلاق لحيار العيب فلا شبهة في وجود المقتضى لثبوت حيار العيب في الرمان المتأخر عن الرمان الأول من ارسنة الاطلاع على العيب وان لم يكن المقتضى بوجوده أي لم يكن اطلاقاً لأحيار حيار العيب كان الكلام من صغريات تقدم الاستصحاب على العموم الدال على اللزوم بالنسبة إلى الارسنة المتأخرة وعدم تقدمه عليه أي المورد من موارد تعارض العموم والاستصحاب، وقد تقدم في حيار العيب أن العمومات الدالة على اللزوم محللة إلى الافراد الطولية حسب استمرار الازمة كأنحللها إلى الافراد العرضية أي العمومات اما تثبت الحكم الخاص لكل فرد خاص من الافراد العرضية والطولية ومع ذلك فلا يكون هما مورد للاستصحاب بوجه كما هو واضح، فعلى تقدير عدم وجود المقتضى للحيار فلا ماض عن العول بلزوم العقد لكون العمومات محكمة

وأما بناءً على القول بعمامة المصطفى فلا شبهة فى تقدمها على العمومات وكونها محصنة لها كما هو الميراث فى تقدم كل خاص على كل عام وادى علامة من التكلم فى أصل وجود المقتضى وعدمه وقد عرفت أنه عام فى المقام فلا مانع من شمول الاطلاقات الدالة على ثبوت الرد بالسيرة الى الرمان الاول والرمان المتأخر كما هو واضح .

ثم ان هنا حاشية عجيبة للسيد (ره) فانه ذكر فى دليل عبارة المصنف وهى قوله بناءً على ما تقدم فى سائر الج . حيث ذكر أن العبارة سقطا وهى عقيب . فان مراد المصنف من العبارة واضح وهى سقوط الرد بناءً على ما تقدم من أصالة اللزوم فلا سقط فى العبارة .
قوله : مسألة : قال فى المبسوط .

أقول . اذا كان البائع جاهلا بالعيب فهو وان كان عالما بالعيب فهو يجب عليه اعلام المشتري بالعيب مطلقا أولا . ذكر فى المبسوط أنه اذا لم يبيحه فعل مخطورا أى محرما وعليه يجب الاعلام مطلقا .
والثانى ما ذكره فى المبسوط أيضا أنه يجب عليه اما الاعلام أو التبرى من العيب .

والثالث استحباب الاعلام كما فى التذكرة والشرائع .

والرابع التفصيل بين العيب الحفى . يجب فيه الاعلان دون الحلى فلا يجب فيه الاعلان وعلى الأول فاما يجب فيه الاعلان مطلقا كما هو ظاهر جماعة . أو مع عدم التبرى كما فى الدروس فالمحصل من ظهركلما تهم خمسة أقول وذكر المصنف أن مشأ الأقوال الخمسة هو أن عدم بيانه عيب السلعة هل هو عيب أم لا ؟ وقد تقدم تحريم العيب فى المكاسب المحرمة . وذكر السيد فى حاشيته أن النسبة العيب والصح ليست من قبيل العيبيين ولا من قبيل الصديين الدس ليس لهما ثالث . بل يمكن أن لا يكون الاسان

باصحا ولا عاشا كنوع الناس بالنسبة الى نوعهم والسالك عن شخص ليس
باصحا له ولا عاشا وعليه فالبايع وان كان عائلا بالعيب، ولكن لا يجب
عليه بيان العيب واطهاره بأنه معيوب، بل اما بحرم عليه العيش واطهار
السلعة على نحو يحيل المشتري أنه صحيح وأما السكوت عن ذلك فلا و
للمشتري أن يصدق البطر في السلعة و يسأل من البائع أو من شخص آخر أن
في المبيع عيب أم لا .

كان الكلام في بيع المعيب مع العلم بكونه معيبا فقد عرفت أن الأقوال
فيه خمسة بالنسبة الى الحكم الكلبي

الاول : وجوب الاعلام مطلقا .

الثاني وجوبه اذا لم يبرأ أو مع السري .

الثالث استحباب الاعلام .

الرابع- التفصيل بين العيب الحلي والعيب الحقي و على الثاني
يجب الاعلام اما مطلقا أو مع عدم التبري وأما مع كون العيب حليا فلا يجب
الاعلان مذكر المصنف أنه يجب الاعلام من جهة أن عدمه أحياء العيب فهو
عش والعش حرام على ما عرفت في الحر الأول من دلالة الروايات الكثيرة
على حرمة غش المسلم في البيع والشراء وأنه ليس ما من عش مسلما ومن
الواضح أنه لا شبهة في صدق العيش على عدم بيان عيب المتاع وأورد عليه
السيد في حاشيته بأن العيش مع البصيح ليس من قبيل الصديق الذي لا
ثالث لهما ولا من قبيل المسافحين، بل هما من قبيل العدم والملكة أو
الصديق الذي لهما ثالث فإذا لم يباح أحد أحياء فليس لزمه أن يكون
عاشا، بل لا يكون عاشا ولا يكون باصحا أيضا كأكثر الناس ومن الواضح
أن البائع اذا لم يبين عيب ماعه لا يلزم أن يكون عاشا، بل لا يكون عاشا و
لا باصحا، فان مجرد بيع المعيب ليس عش وقد تقدم في حرمة العيش حوار

بيع المعيوب اذا كان ظاهرا كما في صحيحة محمد بن مسلم هذا ملخص ما ذكره السيد في المقام .

ولكن الظاهر أنه لا شبهة في صدق العرش على بيع المعيوب مع السكوت عن عيبه وعدم التبري منه وعدم كون العيب حلتيا بحيث يظهر للمشتري أنه معيوب لا أن يكون بحيث يكون ظاهرا لعير المشتري فإنه احفاء العيب عن المشتري ولا يعاس ذلك بالشخص الثالث فإنه اذا سكبت عن بيان العيب لا يكون عاشا ولا اذا سئل عنه وسكت فإنه ح كون عاشا وهذا الوجه يمكن المناقشة فيه بأنه لا معنى للالتزام بالوصف الخارجي الا رجوعه الى الجوار كما عرفت سابقا وهو ليس الا الحكم الوضعي ولا بد لها بيان وتوضيح وحاصله أن بناء العقلاء قائم على أنه اذا سكبت البائع عن بيان العيوب في المبيع يكون سكوته هـا سحرته أنه حكم بصحة المبيع فهو كاللتصريح بالصحة ويكون ذلك احفاء فيكون محترما كما هو واضح .

والوجه في ذلك ما عزمه سابقا من أن البائع يسكوت عن اظهار العيب في المعيب يلزم بسلامته بحسب بناء العقلاء واذا سكبت عن بيان العيب ولم يبرأ ولم يكن العيب حلتيا فلا شبهة في التزامه بسلامة المبيع عن العيب وليس هذا الا كاللتصريح بأنه ليس بمعيب وان فيكون عاشا للمشتري .

نعم ، اذا برأ من العيب فلا يكون منه ح الترام على الصحة وهكذا اذا كان العيب حلتيا بحيث أن المشتري يراه لا بحيث لا يراه لعقله منه أولا يلاحظه اعتمادا على أصالة الصحة كما هو واضح والمذكور في الصحيحة من حوار بيع المعيوب وعدم كونه عاشا إنما هو مرض كون العيب حلتيا فلا يكون الصحيحة مدركا للسيد وانما الصحيح هو القول الثاني اعني وجوب الاعلان مع عدم التبري فيما يكن العيب حلتيا للمشتري ، هذا بالنسبة الى

الحكم التكليفي .

وأما بالنسبة الى الحكم الوضعي أعمى بطلان البيع بالعش و عدم بطلانه في جامع المقاصد أنه سيعنى بطلان البيع في مثل شوب اللبس بالماء لأن ما كان من غير الحسن لا يصح العقد فيه والآخر مجهول إلا أن يقال أن جهالة الحر غير مائعة أن كانت الجملة معلومة كما لو صم ماله و مال غيره و ناعهما تم طهر النقص مستحقا للغير فان البيع لا يبطل في ملكه و ان كان مجهولا قدره وقت العقد . انتهى . فلا بد من التكلم في أقسام المعيوب لينصح كلام جامع المقاصد في أي مورد . أقول : توصح المسئلة أن العس ياره يكون من المرح و أخرى من غير المرح فالمرح على أقسام أربعة الاول أن يكون المرح على نحو يكون الخليط مستهلكا في الشيء المحلول كمرج الماء باللبس على نحو لا يخرج اللبس عن حقيقته . برصد في عليه الحليب عرقا .

الثاني أن يكون اللبس مثلا مسهلكا في الآخر أي في الخليط بحيث لا يصد و عليه اللبس عرقا . بل يقال انه ماء قد امتزج فيه مقدار من اللبس . الثالث . أن لا يبقى عسوان كل من الممتزجين بعد الامتزاج بل يتشكل هما عسوان ثالث و حبيبة ثالثة كمرج الحل بالسكر فانه يوجب تشكل حقيقة أخرى عسوالحل و اسكر ويقار له السككحسين .

الرابع . أن لا يستهلك أحد هما في الآخر بعد الامتزاج كخلط التراب في الحصة على نحو لا يصد و عليه أن تراب أو حصة أو شيء ثالث . بل يقال أنه حصة و تراب فهو يصح البيع في جميع هذه الصور أو يطل في جميعها أو يفصل . فنقول . أما اذا كان العش من عيب آخر غير المرح و الخلط فالظاهر هو صحة البيع مع الحصار . فان البايح قد التزم بحسب ساء العقلاء على صحة المبيع و كونه واحدا لوصف الصحة و قد عرفت سابقا أنه لا معنى لاللتزام

بأن يوصف الخارجي إلا تعلق البيع على وجوده و لزم البيع على تقدير وجوده
 بحيث كان الأول باطلا مع كون المفروض هو صحة البيع فمتعين الثاني فيكون
 أصح صحيحا مع الخيار وإن كانت المعاملة حراما تكليفا وعلى هذا فلا
 شبهة في صحة البيع كما هو واضح ، وقد عرفت سابقا أن خيار العتق على
 طبق القاعدة و الاحتمار الواردة فيها وردت على طبق القاعدة .

و أما إذا كان العتق من جهة المرح فإن كان المرح من قبيل انقسام
 الأول فإن يكون الحليط مسهلکا في المبيع كنسب الماء في اللبن كان البيع
 صحيحا لتحقق الصورة النوعية العربية و هو عنوان اللبن الذي هو مبيع عايه
 الأمر يكون له خيار العتق أو خيار بخلط الوصف و هذا واضح وإن كان البيع
 مسهلکا في الحليط كأن لا يصدق عنوان المبيع على الشيء الموقوف الخارجي
 بأن كان الماء في اللبن بحيث لا يصدق عليه عنوان اللبن وإنما يصدق
 عليه عنوان الماء الذي اسرح منه اللبن وعلى هذا فلا شبهة في بطلان
 البيع لبخلط الصورة النوعية المعتبرة في صحة البيع الواقع على العين
 الخارجية على ما ذكرناه مرارا فإن ما وقع عليه البيع غير موقوف وما هو موقوف
 لم يقع عليه البيع و من هنا ظهر حكم القسم الثالث من الاستهلاك فإن
 الاستراح مد أو حب حقق عنوان ثالث لم يقع عليه البيع كما هو واضح .

و أما القسم الرابع فهو مركز الاختلاف و مورد كلام جامع المقاصد من
 الحكم سلطان البيع للجهالة أو عدم بطلانه و أما الانقسام المتقدم فليست
 مورد ذلك لما عرفت من أنها إما صحيحة مطلقا مع الخيار أو باطلة كذلك
 و الصحيح هو الحكم بصحة البيع في الجزء الذي وقع عليه البيع و بالبطلان
 بالنسبة إلى الجزء الآخر الذي لم يقع عليه البيع كما إذا باع مبيع من
 الحنطة فظهر أحدهما برأيا والس الآخر حنطة بحيث يصدق على كل منهما
 أنه حنطة أو برأيا ، فلاحظ لصحة البيع في المصنوع فإن المفروض أن يصح لم

تقع عليه البيع ولا وجه للعول بالنظران في المجموع لأن المعروض أن يصفها
 وقع عليه البيع فيحكم بالصحة في الصف وبالنظران في الصف الآخر كما هو
 مقصي احتلال المبيع الى مبيعات متعددة و احتلال البيع الى بيع عديدة
 غاية الامر يشب للمشتري خيار يخلف شرط الاصمام و تبعض الصفه خصوصا
 اذا كانت الهئة الاجتماعية دحيلة في مالية المبيع أو في عرض المشتري كما
 هو واضح .

ثم ان هنا اشكالا آخر هو أن المبيع يكون مجهولا فيكون البيع
 باطلا للمجهالة لعدم العلم بأن الحصة هنا أي مقدار وفيه انت قد عرفت
 فيما سبق في اعتبار الورس والكل في المكس والعزور أنه اذا كانت الحصة
 معلومة فيصح البيع وان لم يكن الاخر معلومة ولا دليل على اعتبار العلم
 بالعوضين أزيد من ذلك .

في اختلاف المتبايعين

قوله : مسائل في اختلاف المتبايعين .

أقول : توضيح الكلام هنا أن الاختلاف يقع في صور ثلاثة بأنه تارة يقع
 في موجب الجبار وأخرى في مسقطه و ثالثة في الفسخ
 أما الصورة الاولى : ففيه مسائل :

الاولى : لو اختلفا في ثعب المبيع وعدمه مع تعدد ملاحظته
 لتلف أو نحوه مذكر العصف أن القول هنا قول المكر بمبنيه والمراد منه هو
 البائع غالبا لأن أغلب أن المشتري يدعي العيب والبائع ينكره .
 و توضيح الكلام هنا أنه اذا اختلف البائع والمشتري في عيب المبيع
 بأن يخلعا في كون المبيع معيوباً قبل العقد وعدمه بحيث فعلا أي بعد

العقد أيضا لم يثبت كون المبيع معيوباً فهذا لا يخلو عن صور
 الأولى - أن تكون المبيع قبل العقد معيوباً ولكن يدعى البائع روال
 العيب وعدم بقاءه إلى زمان العقد ، وح فالأصل بقاء العيب إلى زمان العقد
 موضوع العقد محرراً بالوحدان وبقاء العيب إلى زمان العقد محرراً بالأصل
 فيم الموضوع المركب فيتربط عليه الحكم وعلى هذا فالقول بكون المشتري الذي
 يدعى كون المبيع حال العقد معيوباً ولا بد للنايع من اثبات أنه لم يقع
 العقد على المبيع المعيوب ، وح فحلف المشتري وإن كان المبيع قبل
 العقد سالماً عن العيب ولكن يدعى المشتري بعيبه حين العقد وأن العقد
 انفسا وقع على المعيب دون التصحيح وح فالقول قول البائع لا صالفة بقاء المبيع
 على حالته الأولى وح فحلف البائع فلا بد للمشتري أن يثبت أن المبيع
 كان معيوباً كما هو واضح .

وإذا لم تكن له حالة سابقة أو كانت ولكن سادلت الحالين بحيث
 كانت بادل الحالين مائة عن حريان الاستصحاب كما ذهب إليه صاحب
 الكفاية أو لم تكن مائة عن حريان الاستصحاب في نفسه وإنما سيطر
 للمعارضه مع ساء على ما ذكرنا من حريان الاستصحاب في الإعدام الألفية
 فمرجع إلى الاستصحاب الإدم الألفي فقول أن طبعى البيع وإن تحقق
 في الخارج مسلماً ولكن شك في وقوعه على ما به عيب أو عوار الذي هو موضوع
 الحكم في حيار العيب على ما هو مضمون رواية زرارة وقول الأصم عدم وقوع
 العقد على ما به عيب أو عوار ويكون ذلك مثل معنى الوصف عن المرأة القرشية
 لا معنى أصل الموضوع لأن طبعى البيع محتو في الحمله في الخارج وبهذا
 الأصل أيضاً ثبت عدم وقوع البيع على المعيب فيثبت به موضوع الحكم وعلى
 تقدير التبرل من ذلك وعدم حريان الاستصحاب الإدم الألفي فتستهي
 المونة إلى الأصل الحكيم .

و يقول انه ثبت بالادلة القطعية والقواعد العامة انه لا يحل ما من امرء مسلم الا بطيب نفسه ومن الواضح ان مال المشتري وهو الثمن قد صار مال البائع بالمعاملة مشك في انه هل يكون مال المشتري أيضا أم لا، فيقول الاصل عدمه فيستصحب بالكية البائع أو يتمسك بالعمومات الدالة على حرمة التصرف في مال الغير كما هو واضح .

ولكن يفكر المناقشة في ذلك من جهة ان التمسك بالعمومات يتمسك بالعام في الشبهة المصدقة حيث شك في ان الثمن بعد الفسخ من مال البائع أم لا . فلم يحرر كونه من مال البائع حتى يتمسك بالعام بل هو مشكوك اذ اما اصحاب الملكية أي ملكة البائع بعد الفسخ فهو شبيه بالاستصحاب في الشبهات الحكمية .

أما وجه عدم كون ذلك من الاستصحاب في الشبهات الحكمية هو ان الشك في الشبهات الحكمية اما هو من ناحية الشك في الحكم الشرعي للشيء، و هل ان حكمه أي شيء، ومن الواضح لا شك هنا في الحكم اذ مع كون البيع معيوباً بحكمه معلوم و هو نيوب خيار العيب للمشتري ومع عدم كونه معيوباً فلا خيار له فلا شك في الحكم الشرعي، بل لا بد من ان الموضوع هو معيب أم لا .

و أما وجه كونه شبيهاً بالشبهات الحكمية فمن جهة انه لا يعلم ان البيع كان صحيحاً فتكون الملكية الحاصلة هنا مطلقة لأن ما اشترط فيه من وصف الصحة بحسب بناء العقلاء قد تحقق في البيع أم لا، بل كان معيباً بار لم يكن الوصف المذكور موحداً هنا فيكون الشك في ذلك مشكلاً للشك في كون الملكية المحعولة مطلقة أم لا فيكون شبيهة بالشبهات الحكمية حيث شك ان ملكية البائع محعولة على نحو الاطلاق أو كانت مقبدة بعدم كون البيع معيوباً فيكون محدوشاً والعمدة ما ذكرناه من التمسك بالاصل الموضوعي و

هو استصحاب العدم الأري

و أما الاعتماد على أصالة الصحة والسلامة على ما ذكره المصنف فيما تقدم ومما بأنني أشار إليها السيد في خاصته فلا وجه له ، فانه لا دس على اعتبار أصالة السلامة أصلا فانه لم يقع ساء من العفلاء على أن الأصل في الاشياء هو السلامة ولم يعلم من هذا الساء من العفلاء ، بل لا معنى له أصلا فأى معنى لا لزامهم على أن الأصل في الاشياء السلامة .

نعم ساء العفلاء قائم وموجود على كون المبيع سالما من العيوب عند البيع بمعنى أن البائع المزمع بحسب ساء العفلاء على أن يكون المبيع سالما عن العيوب ومع عدم السلامة فيكون للمشتري حمار حلف الشرط كما هو واضح .
و أما الصورة الثالثة فهي أن يكون الاختلاف في كون الوصف المسموح به في المبيع عيبا أم لا . بأن يدعى المشتري كونه عيبا ويدعى البائع عدم كونه عيبا ولم يحدد في الميز أهل الخبرة حتى يرجع اليه وح فالأصل أيضا مع البائع وأنه عدم كونه عيبا وادن محلف البائع على ذلك فلا يكون للمشتري حق الرد وحق مطالبة الأرس وان كان البائع يعرف بكونه عيبا في المبيع وأن قبعة المبيع يقل بهذا الوصف ولكن سكر كونه عيبا بحيث يثبت له لأرش فانه ثابت في فرض كون المبيع معيبا وأما مجرد فقدان وصف بوجوب نقصان القيمة فلا يكون عيبا فيكون له أى للمشتري حمار من جهة النقصان ولا يكون له الأرض كما هو واضح .

و قد عرفت سابقا أن مثل المبيع والحماطة وقطع الثور وحق الحصة بوجوب نقص القبعة لعدم كون الناس راغبين بها على النحو الذي يرغبون الصحيح منها ولكن مع ذلك فذلك الاوصاف ليست بعيب في المبيع ، بل أوصاف توجب نقص القيمة فله أى للمشتري رد المبيع فقط ، وان انكر البائع كون الوصف كذلك أيضا بان انكر كونه أى الوصف موجبا لنقص القيمة أيضا

فيكون مثلاً كما رُأى أصل كونه عيباً فالأصل عدمه فيكون العول قول البابح مخلص و
للمشتري الاثبات وهذا واضح .

و أما الصورة الثالثة فهي أن يكون المبيع معيوباً فعلاً وبعد انعقد
و لكن وقع الاختلاف في كون العيب قبل العقد أو بعده وعلى تقدير اتفاقهما
على حدوث العيب بعد العقد يقع الاختلاف في أنه وقع في حال صمد
البائع أو لا فإن وقع العيب قبل القبض أو في زمان الحياض أم لا فذكر المصنف
هنا أن العول قول مكر تقدمه للأصل .

و لكن هذا الصورة بعينها راجعة الى الصورة الأولى وهي أن يكون
الاختلاف في كون العقد واقعاً على المعيب فإن معنى الاختلاف في تعيب
المبيع بالمعيب المعلوم الذي هو موقوف بالفعل في ملك المشتري وفي صفة
أولاً هو أن المبيع كان معيوباً قبل العقد أم لا . فيكون . لثبعينه هو
الوجه الأول كما هو واضح فتحرى فيه الوجه المتقدم . ومن جميع ما ذكره
ظهر لك أنه لا وجه لكون تاريخ أحد هما من التعيب و وقوع انعقد على
المعيب معلوماً أو مجهولاً ، ليحرى الاستصحاب في مجهول التاريخ دون
معلومه و ذلك لما عرفت أن موضوع الحكم في برب أحكام المعيب عليه من
الرد و الأرض إنما هو العيب والعوار و من الواضح أصالة عدم وقوع البيع
على المعيب الى زمان العقد لا يثبت وقوع العقد على المعيب فأنها بالنسبة
الى موضوع الحكم و هو العيب أو العوار مثبت كما هو واضح .

والحاصل أن الوجه الثالث يرجع الى الوجه الأول فإن مرجع ذلك
الى وجود العيب في المبيع وعدمه ولا اعتناء بعدم تاريخ أحدهما على
الآخر وعدمه كما هو واضح .

و ذكر المصنف عن المختلف أنه حكى عن ابن الحنفية أنه إن ادعى
البائع أن العيب حدث عند المشتري حلف المشتري أن كان منكراً و ذكر

المصنف ولعله لأصالة عدم تسليم العين إلى المشتري على الوجه المقصود وقد ذكر ذلك في البحث عن خيار الروية والأصل عدم استحقاقه الثمن كلا وعدم لزوم العقد نظير ما إذا ادعى البائع بغير العين عند المشتري وانكر المشتري .

أمول قد ذكرنا في البحث عن خيار الروية .

أما ما ذكره من أصالة عدم لزوم العقد فلم يفهم له معنى محتملاً أصلاً فإنه إن كان المراد من ذلك هو الاستصحاب فلا شبهة أن مقتضاه هو اللزوم وإن كان المراد من ذلك هو المطلقات أي الأصل القطعي فلا شبهة أن المطلقات تنفي اللزوم فلا مورد لدعوى أصالة عدم اللزوم ومع مبرور ذلك و أن الأصل هو عدم اللزوم وهو أصل حكيم مبرر بموضوعه بواسطة الأصل الموضوعي الجاري في مورد وهو أصالة عدم كون المبيع معيباً وأصالة عدم وقوع العقد أي هذا العقد الشخصي على المعيب الذي هو موضوع عدم اللزوم وقد عرفت أن الأصل لا يحرى في المقام ويحرر به موضوع عدم الخيار كما هو واضح .

وأما أصالة عدم استحقاق البائع الثمن ومنه أنه يديه المطلقان فإن البائع يستحق الثمن على كل تقدير أي سواء كان المبيع معيباً أم لا ضرورة أن الأرض إما هو ثابت بمطالبة المشتري فلا معنى لأن لا يكون البائع مستحقاً للثمن كما هو واضح .

وأما أصالة عدم تسليم العين إلى المشتري على الوجه المقصود والوجه له أيضاً لأن الأصل لا يحرى في المركب بما هو مركب إذا حرى في أجزائه . وقد عرفت أن الأصل هو عدم كون المبيع معيباً والأصل هو عدم وقوع العقد على المعيب ومع ذلك فلا وجه لحرى أصالة عدم تسليم العين إلى المشتري على الوجه المقصود ومع العوض عن جميع ذلك فقد عرفت أن مرجع

الوجه الثالث الى الوجه الاول من كون الشك في كون المبيع معيبا قبل العقد أم لا ، و الاصل في ذلك مع البائع أى عدم كونه معيبا فمكون المشتري مدعيا ، وقد عرفت أن المصنف قد حكى الاتفاق على كون البائع مكرا هناك و كون المشتري مدعيا و ثم يفعل الحلاف عن أحد ، بل نقل الوفاة عن ابن الحسد أيضا ومع ذلك فلا وجه له لجعل المشتري مكرا و البائع مدعيا ، و جعل المسئلة محل الحلاف بين الاصحاب ، و نحصل أنه لا وجه للاصون المذكورة في المقام .

و أما وظيفة الحاكم و أنه ما اذا فعل اذا احلف البائع و المشتري في ذلك ، فعول قد يكون لكل من البائع و المشتري بيعة على عرصه ، و قد يكون البيعة لأحدهما دون الآخر و قد لا يكون لأحد منهما بيعة .
أما الصورة الاولى و هي ان تكون البيعة لكل منهما مهل بعراض بيته كل منهما مع بيعة الآخر فنسقطان أو تقدم بيته الداخل و هو الذى يكون قوله موافقا للأصل و يسمى من يكون قوله موافقا للأصل دحلا . فان الاصل يعتضى أن يكون المال له أو يقدم بيعة الخارج و هو الذى لا يكون قوله موافقا للأصل و هو المدعى فعول معتضى الاطلاقات الواردة في حجية البيعة و ان كانت شاملة لحجة كل من البسبين و عليه مقتضى القاعدة هو سقوطهما عن الحجة و لكن مقتضى التأمل قوله عليه السلام اما انضى بيكم بالأيمان و البيات مع التأمل في قولهم عليه السلام البيعة للمدعى و اليمين لمن انكر هو بعدم بيعة الخارج ، و هو بيعة المدعى على بيعة المكر و هو بيعة الداخل كما هو المعروف و المشهور فان الظاهر من ملاحظة تلك الادلة هو أن الحكم للمدعى اما هو بالبيعة و أن الحكم للمكر اما هو باليمين . فان الرواية الاولى حصت النفاوة بالايما و البيات و الرواية الثانية عتبرت ذلك و حصت البيعة للمدعى و حصت اليمين بالمكر ، و ان حسم النزاع اما يكون

بدلت ومضى الجمع بين الروايتين أى صم أحديهما الى الأخرى يسج أن
اقامة البيعة إنما هو وطعه المدعى و الحلف إنما هو وطعة المكر و عليه فلا
وجه للحكم بتساقط البيتين فيما إذا أضاف بيته ، بل لا بد من الحكم بتقديم
بيعة الخارج أدن فتكون الروايات محصنة لما دل على حجية مطلق البيعة .

نعم ، ورد في جملة من الروايات أن بيته دى اليد تتقدم على بيعة
غيره فتكون هذه الروايات شاهدة على تقديم بيته الداخل و لكن الظاهر أنه
لا شهادة فيها على ذلك فإن حجة تقديم بيته دى اليد على غيره ليس
بعبور البيعة فقط ليكون الملاك في التقديم هو كونها بيته الداخل من
لكون اليد بنفسها أمانة الملكة فتكون مع تمام البيعة على نفسها متقدمة على
البيعة القائمة على الخارج فمفس اليد بنفس تقديم مول دى اليد مع
البيعة .

وبعبارة أخرى البيته أمانة واليد أيضا أمانة فلهذا أمانته فتكون
مقدمة على بيعة الخارج التي أمانة واحدة وعلى هذا فلا شهادة فيها على
تقديم بيعة الداخل على بيعة الخارج ، كما هو واضح .

وأما إذا كانت البيعة للخارج فقطر هو المدعى فلا شبهة للعمل بها
كما هو واضح ، وقد عرفت أن الحكم بالبيعة إنما هو للمدعى و أن أقامة البيعة
من وطائعه .

وأما إذا كانت البيعة للمكر فقط فهل يحكم له مع البيعتين غير احتياج
الى الحلف أو لا بدّ و أن يحكم له بالحلف فقد ظهر مما تقدم أن الحكم
للمكر إنما هو باليمين فلا بدّ و أن يحلف وإذا حلف محكم لم يحكم الدعى .
وأما إذا لم تكن لكل منهما بيعة فلا شبهة في أنه إنما يحكم للمكر مع
الحلف و أما بدونه فلا فإنا قد عرفت أنه مع اقامة البيعة لا يحكم له إلا
باليمين ، فكيف إذا لم تكن له بيعة هذا كله بالنسبة الى وطعة الحاكم .

وقد انتهى الكلام الى صورته عدم قيام البينة من طرف البائع ومن طرف المشتري وأن البائع المعكر لو حود العيب في المبيع كلف يحلف ، ويوضح الكلام أن البائع بارة ينكر على نفى العيب في الواقع بأن يدعي المشتري أن المبيع كان معيبا في الواقع والبائع ينكره فالساجح يحلف ويحسم البراع و يرتفع الدعوى خففة وفي الواقع وبعد ذلك لو أقام المشتري بينة على كون المبيع معيوباً حين العقد فلا تسمع اد الحلف فقد منقطع البراع واقعاً وسقط حقه قطعاً كما أنه ليس للمشتري أحد الأرض من البائع بعنوان الأرض ولو على سبيل النقص ، فإن الحلف أسقط خففة ولو كان على خلاف الواقع يكون البائع مشعور الدمة على المشتري وأما إذا كان المشتري عالماً على كون الحلف على خلاف الواقع أو أقامه السنة على ذلك لا يجوز صحة إسقاط أو الإحد من أسابع مبراً عليه إلا أن يكذب أسابع نفسه في انكاره مع يجوز للمشتري مسح البعد وأحد الثمن أو أحد الأرض فقط ، ولو لم ينكر البائع العيب انواقعي ولا يقول بأن المبيع ليس معيوب واقعاً بأن نفى البائع العلم على كون المبيع معيوباً ويقول لا أدري فهل تنوجه عليه الحلف ، ح و إذا حلف فهو يحسم البراع بذلك الحلف واقعاً أيضاً مثل الأول أو لا ، هذه جهة من الكلام في صورته نفى العلم بالعيب .

والجهة الثالثة أنه إذا لم يكن حلفه هذه موحياً لحسم البراع واقعاً وإسقاطه فهل يكون موحياً لحسم البراع ظاهراً أم لا ؟

أما الجهة الأولى فلا شبهة أن الحلف على نفى العلم بالعيب لا يوجب إسقاط البراع واقعاً بحيث لا يكون للمشتري حق أحد الأرضين البائع حتى مع العلم بكذبه والسري ذلك أن ما يدعيه المشتري عبر ما ينكره البائع فإن المشتري يدعي أن المبيع معيوب في الواقع والبائع لا ينكره بل ينكر العلم ويقول اني قد اعتقدت في البيع على أصالة السلامة والاستصحاب

أو باخبار شخص آخر بالصحة ووجود ذلك وليس له أن يقال صحبة الاستصحاب لمعمل بمقتضى الوجه في ذلك أن الاستصحاب ليس بباطرا إلى الواقع، بل هو يبين وطبيعة المكلف في الظاهر معمن بمقتضاه على الظاهر دون الواقع بخلاف الامارات والمشرى أيضا لا يدعى أن بايع يعلم كون المبيع معسوبا في الواقع وعلى هذا فلا يكون حلف البايع على عدم علمه باعيب، موحيا لاسقاط دعوى المشرى وعلمه فلو علم بالعبث وادعى حثاله أحب الأرض فافضا من البايع وبعد ما ادعى بعبه حثاله أحد الأرضين على مدير العسح من الباع إذا كان من الأول محيرا بين العسح والأرض والا فاحدهما على سبيل مائة ارجع

نعم إذا كان المشرى ادعى علمه بالعبث بحلف بايع بعدم العلم بسقط دعواه حقيقه ووقعها إلا أن يكذب البايع نفسه في حلفه كما هو واضح . وعلى الحيلة فلا سقطع الخصومة بالحلف إلا إذا كان معصفاً بغير الواقع والآ فلا يوجب قطع الخصومة كما هو واضح هذا هو الذي يقصده انقواعد على ما ذكره المصنفه .

قوله فرع الوبايع الوكيل فوجد به المشرى عبثا بوجوب الرد .

أمول ذكر المصنف هذا الفرع في المقام غير مناسب بل له أن يؤخره إلى أحكام الحارات وذلك لأنه غير مختص بحثار العيب، بل بحثري حثار العيب والروية والمجلس وغير ذلك من الحثارات .

ومسئلة الاختلاف في التقدم، وأخرى حثار العيب لا بوجوب اختصاصها بالمقام، وإنما هي من صغريات فلولكن حيث ذكرها المصنف، فحينئذ أثره ووضيح المقام أنه إذا وقع البيع في الخارج ووقع الخلاف المعدم فيه من حيث كون المبيع معسوبا أو غير معصفاً عاره بغير اسيع من الاصلين ثم ادعى المشتري العيب في المبيع ويكره الباع بهذا هو الذي قسم الكلام

فيه -

وأخر يكون المشتري مثلا أصلا و الباع وكيلًا و ح فالوكيل قد يكون وكيلًا
في البيع حدثًا و بقاءً و قد يكون وكيلًا في البيع حدثًا فقط لا بقاءً -
وعلى الأول فإذا ادعى الباع كونه وكيلًا من قبل الموكل مع عدم يعلم
المشتري بالتحال و يعلم أنه وكيل من قبل الموكل حتى حين العقد وقد لا
يدري بذلك و إنما الباع يدعى كونه وكيلًا من قبل الباع بعد ادعى المشتري
في كون المبيع معيوبًا أما إذا كان الوكيل وكيلًا حدثًا و بقاءً -

فتارة يعلم الباع بوكالته و أخرى لا يدري ذلك كما عرفت وعلى الأول
فالباع أن يرجع إلى أي منهما شاء من الموكل أو الباع فإن كان منهما طرف
الدعوى أما المالك الموكل فلكونه مالكًا و أما الوكيل فلا لعمال يجب يده و
له المصروف في ذلك كالموكل في المضاربة وهو مسربة المالك في جميع الأحكام
المعترضة على الباع وعلى هذا فإن انكر كل من الوكيل والموكل كون المبيع
معيوبًا فبحرئ هما الأحكام المفقده فالمشتري أن يحلف الوكيل على ذلك أو
الموكل ، فأى منهما حلف سقط حق المشتري في الطاهر وأما كما عرفت ،
فإذا انكر أحدهما العيب ولكن اعترف الآخر بذلك فإن كان المعترف هو
المالك مواضع ، وإن كان هو الوكيل فذلك أيضا ، فإنه ليس أحسباً عن
الموكل حتى يكون اعترافه اعترافاً في حق الأحسب بل كان اعترافه اعترافاً
في حق المالك فإن رد الوكيل هو رد المالك . هذا إذا كان الوكيل وكيلًا
عن المالك حدثًا و بقاءً مع علم المشتري بكونه وكيلًا عن المالك كذلك و أما
إذا لم يعلم المشتري بالتحال و إنما الباع بعد مراعاة المشتري المبيع
أي وكيل من قبل المالك فتارة يقطع المشتري بأن الباع بكذب و منائته أن
يرجع الدعوى إلى شخص آخر و أخرى لا يعلم بكذبه -

وعلى تقدير عدم العلم بكذبه و الموكل أيضا يعترف بكونه وكيلًا من

قبله فى بيع ذلك فله أن يرجع الى الوكيل و الى الموكل أما الى الوكيل فيقتضى البند فان المشتري يقول انى اشريت المال منه و مقتضى يثبت أن يكون ملكا لك فلا بد أن تكون است طرفا للدعوى وله أن يرجع الى الموكل بحسب اعترافه أى الموكل يكون الوكيل وكلا من قبله وعلى هذا فان انكر فيجوز منه ما تقدم و ان انكر الموكل و اعترف الوكيل بالحسب فيرجع المشتري الى الوكيل فى أحد الأرض أو الثمن على تقدير العسح وعليه فيشكل هنا دعوى اخرى و هى أن الوكيل يدعى على الموكل أنه كان يعلم أيضا بالعيب و انموكل ينكره فيجوز هنا ما تقدم من الحكم على المدعى بالبيبة وعدمها يحلف الموكل و يحسم النزاع و هذا واضح .

و اذا علم المشتري و قطع بأن الوكيل كاذب فى دعواه سواء اعترف الموكل بكونه وكيلاً من قبله أم لا ، فح لیس للمشتري الا الرجوع فى دعواه الى الوكيل و ان اعترف الموكل بالعيب وانكره الوكيل فان المشتري بحسب اعتقاده بحسب الموكل احسباً علس له أن يرجع الى الموكل ح ، نعم يكون الموكل مع الاعتراف بالعيب شاهداً واحداً للمشتري على اثبات دعواه .

و أما اذا كان الوكيل وكيلاً فى البيع حدوثاً لا نفا فيرجع الى الموكل فقط ، دون الوكيل فان الوكيل و ان كان وكيلاً فى البيع ولكنه حسن الدعوى صار احسباً فيكون اعترافه بالعيب حين العقد كفون الاحسبى بذلك فيكون شاهداً واحداً للمشتري و هذا واضح ، كما عرفت بطريق احراز شخص بحاسة شوب كان عنده فانه ليس من قبيل قول دى اليد ، بل من قبيل الشهادة .

وقد انتهى الكلام الى وقوع العقد من الوكيل والاصل ثم وقوعه الا خلاف

بينهما و هى هنا جهات من البحث :—

الأولى فى بوجه الدعوى الى أى من الوكيل و الموكل ماداً وقع العقد

بين الوكيل الذى هو البايع وبين الأصل الذى هو المشتري ثم وقع

الاختلاف بينهما فهل يبوّحه الدّعى الى الوكيل أو الى الموكل معقول تارة
 كان المشتري فاطمًا بأن النّاسخ في دعواه الوكالة عن العير كاد حتى مع
 اعتراف العير بأنه وكّله وهو وكّبه فان المشتري لا يبوّحه الدّعى ولا يرجع
 في هذه الصورة إلّا الى النّاسخ الذي يدعى الوكالة عن العير فان المشتري
 حسب اعتقاده يصرى النّاسخ كادبا في دعواه فليس له مع ذلك الرجوع الى
 شخص آخر وان صدقه هذا الشخص الآخر في دعواه وكوّنه وكيلًا من قبله .
 الصورة الثانية أن يدعى النّاسخ كونه وكيلًا من عند الموكل ولم يكره
 المشتري وليس به قطع بكذبه بل يحمل صدقه ولكن يقول اني اشتريت
 المال من مفضي يد كونه من ملكك فان الدّ أمانة الملكة ومع ذلك أن
 من يدعى النّاسخ كونه وكيلًا من قبله أيضا يعترف بكونه وكيلًا من قبله . و ح
 فيمشتري أن يبوّحه دعواه الى الوكيل لكونه هو المالك حسب الاماره وهي
 اليد وله أن يبوّحه دعواه الى الموكل لكونه معترفًا بكون الوكيل وكيلًا من
 قبله ، فيكون قوله واعترافه مسموعًا .

صورة الثالثة أن يعلم المشتري بكون النّاسخ وكيلًا عن العير وادعى
 كون المبيع معيوبًا فلا يجوز له أن يبوّحه دعواه الى الوكيل بداهة أن الوكيل
 كالا حسي فلا يسمع انكاره أو اعترافه بالمطلب في حق الموكل وقد ذكرنا أنه
 نظير من كان يحب يده ثوب مسحس فباعه ثم بعد مدة أحضر كونه محسًا فان
 قوله بالنسبة الى محاسنه ذلك اثبت شهادة مدخل يحب عنوان الشهادة
 لا من قبل قول ذي اليد لكي يسمع قوله بمحرد الاحبار .

وعلى الجملة فلا يجوز للمشتري أن يبوّحه الدّعى الى الوكيل وان
 اعترف بالمطلب عامة الامر يكون اعترافه من قبل الشهادة فيحتاج الى تمامية
 شروطها .

نعم ، لو كان الوكيل وكيل مفوضا بمعنى أن يكون وكيلًا في البيع وحدوثا

و بقاء لا موصى فى مقابل الوكيل فى احراء العتد مانه ممكن أن يكون وكيلًا موصى فى خصوص البيع والمقصود أن الوكيل اذا كان وكيلًا موصى فى البيع حدودًا و بقاء مانه يحوز للمشتري أن يوجه الدعوى الى أى من الوكيل و الموكل شاء و هذا كالوكيل فى المضاربة و نحوه هذه هى الجهة الاولى .

أما الجهة الثانية فى أن اعتراف الوكيل يكون اعترافًا فى حق الموكل أم لا . الظاهر من الواقع أن اعترافه لا يكون باعداً فى حق الموكل مانه قد عرف فى الجهة الاولى أنه احصى عن الموكل فلا يكون اعتراف الاحصى باعداً فى حق الاحصى الا أن يكون وكيلًا موصى فى البيع حدودًا و بقاءً ما اعترافه اعتراف فى حق الموكل أيضا كالوكيل فى المضاربة و نحوها .

الجهة الثالثة فى أنه مع حكم الحالكم بالأرض أو بالفسح هل ينشئ ذلك للوكيل فقط دون الموكل أو العكس .

فقول ان كان الموكل اعترف بالمطلب وأن الوكيل وكيله و المبيع معيب فلا كلام لنا فيه . كما أنه لا شبهة فى أنه اذا لم يكن حكم الحاكم موجباً لثبوت الأرض أو الفسخ كما اذا كاتب البائع سكرًا وحلف واعطى السعوى مانه لم يلزم شئ هنا على الوكيل البائع حتى يتكلم فى أنه عليه وعلى الموكل و اذا ثبت على البائع شئ فمارة ينشئ دلتما اعتراف الوكيل يكون المبيع معيباً و أخرى بابينة وثالثة باليمين المردودة . أما اذا ثبت الأرض أو الفسخ باعتراف الوكيل فلا يكون الأمر الثابت آتياً على الوكيل مانه انما ثبت باعتراف الوكيل و هو احصى عن الموكل . فلا يكون اعتراف الاحصى باعداً فى حق الآخر كما قدمناه فى الجهة الثالثة الا اذا كان الوكيل وكيلًا موصى فى الحدود و البقاء كما هو واضح .

و أما اذا كان ذلك ثابتاً بالبينة فهى حجة شرعية و موحية لكون الأرض أو بوارم الفسخ على صاحب المال . فان البينة انما قام فى ذلك المورد و يكون

العرامة ثابتة على الموكل و إذا ثبت ذلك باليمين المردودة فقد وقع الكلام في أن ذلك لاحق بالقسم الأول أعني الاعتراف فلا شبهة في أن ذلك لاحق بالقسم الأول أعني الاعتراف فلا شبهة أنه يكون موحيا لثبوت ما يحكم به الحاكم على الوكيل و إن كان مثل البيعة فيكون ذلك مسببا لثبوت ذلك على الموكل ولكن الطاهر بل الواقع من الأدلة أن القسم المردودة مسبب مسبق لحسم الدعوى فلا وجه لسرييل ذلك من مرله الاعتراف أو مرلة البيعة بل لاحظ في نفسها حتى لا يكون موحية لكون العال على الموكل بل على الوكيل .

انتهى الكلام الى جهات البحث في بيع الوكيل مع المشتري كونه وكلا أو عدمه و قلنا ان هذا البحث ليس محصيا بالمقام بل هو يحرى في جميع الجارات و هو من احكامها و كثير الفائد و قلنا هناك جهات للبحث . و انتهى الكلام الى الجهة الرابعة و هي ان العيب الثابت بحكم الحاكم هل يكون للوكيل أو للموكل مفعول بارة لا ينشئ شي . يحكم الحاكم اصلا فلا كلام لنا فيه و اما يكون حكم الحاكم رد أو حب انقطاع دعوى المشتري من غير ثبوت شي على البائع و أخرى ينشئ العيب بحكم الحاكم على البائع فهل يكون هذا لا رما على الموكل أو على الوكيل فتنبه هذا اما يكون بأحد و حوه اما اعتراف الوكيل بالعيب أو بقيام البيعة على ذلك أو باليمين المردودة أما اذا كانت العيب ناشئا بالنسبة لمكون لوازم العيب من الأرض أو ردة ثمن العن بعد الفسخ على الموكل فإن البيعة اما قامت على كون العيب المبيعة معيبة و من الواضح أن العيب للموكل فتكون ما اثنته البيعة أيضا على الموكل سواء اعترف الوكيل و الموكل بالعيب في هذه الصورة أم لا . و قد يكون العيب ثابتا باعتراف الوكيل بكون المبيع معيوباً و حكم الحاكم على طبق اعترافه فان لوازم العيب من الأرض و لزوم ردة الثمن على سديد

الفسخ اما هو ينسب على ابوكس حسب اعترافه ولا يكون اعترافه ثابتا على
 الموكل الا ان يعترف بعيب كما يعترف بوكالة فانه ح يكون العيب على
 الموكل حسب اعترافه اذا كان الموكل وكيلًا معترف في احدوث و اسما
 كالوكيل في المضاربة كما تقدم وعلى عدم كونه وكيلًا معترف من قبل الموكل
 مع كونه مكرًا للعيب بمشكل هما دعوى ثالثة من الموكل والموكل بار الموكل
 يدعى كون العيب من الاول وكون بوارمه على الموكل من الاخرين ورت اشش
 على تقدير فسخ والمشتري مكرًا بثالث اقام الموكل بينة على كون العيب
 من الاول فيحكم عنه أى على كون بوارم العيب من الاول فيحكم عليها على
 كون بوارم العيب على الموكل والا فيخلف الموكل فيكون بوارم العيب ثابتا
 للموكل وح ينكر بصره في العيب بعد ردة البيع على المشتري على عدم
 الفسخ فانه بحسب اعترافه يرى عدم استحذافه بالعس وكونه معس وكون
 اشش لازم الرد من الموكل ومع ذلك كيف تصرف في العس ولكن الظاهر
 ان هذا لا يوجب الاشكال فانه يحمل الخلع من الوكيل ومن الموكل ان
 الموكل لا يدعى كونه مسحقًا للعس والنس الذي احدثه معاش هو يقول
 اني بعثت بها صحيحه ولم يكن فيها عيب فيكون النس الذي احدثه من
 المشتري ملكا لي فلا يكون النس الذي رده ابوكس وح العس المعيبة
 فان العيب اما حدث في ملك المشتري والوكيل يدعى كون العيب عليه
 فادان الموكل العيب فقد رضى كون العس له في مفاش الثمن الذي مرده
 الى المشتري فيكون هنا صدق قهري ومعاونة مهربه من الوكيل والموكل
 كما هو واضح .

ثم اذا لم يكن الوكيل معترفًا بالعيب .

فتارة ينكره حارما ومعقدا بان البيع لم يكن فيه عيب .

وأخرى ينكره اعتمادا على اصاله بجهة أو لا سمحان ونحو استصحاب

العدم الارلى واما حققنا على الاصول ان استصحابا لعدم الارلى حجه معبى
ذلك هو كون العيب صحيحه عند البيع أى عدم وقوع العقد الموحود على
المعيب .

أما الصورة الثانية فان حكم الحاكم للوكيل و لم يثبت حكمه شيئا على
المشتري من الأرض و الفسخ فلا كلام لنا فيه كما لا كلام لنا فيما اذا اعرف
الموكل بالمطلب و اذا أوجب شيئا فان حكم له بالنسيه فيكون لو ارم الحجب
على الموكل حتى مع انكار الموكل ذلك لما عرف ان النية اما عامه على كون
العيب معيبة فيكون لو ارمه أى العيب على مالك العيب كما هو واضح . لا
يحتج .

وان حكم له و لا يكون انكار الوكيل سببا لعدم حواري رجوعه الى الموكل
في هذه الصورة اد هو مسند في انكاره الى الاصول العطفية وهي ترفع مع
قيام النسيه كما هو واضح . واما اذا كان العيب ناشئا بالنفس المردوده فلا
يجوز للوكيل أن يرجع معه الى الموكل بداهه أنه أى الوكيل لا يعلم كون
البيع معيبا و لم يجز ذلك فكيف يرجع الى الموكل كما هو واضح الا أن
يعرف الموكل بالعيب فهو مطلب آخر واما اذا كان الوكيل عالما بعدم
العيب و حارما به و ح ان لم يثبت العيب بحكم الحاكم فهو أو ثبت ذلك و
لكن بدل الموكل بطوع رغبه الثمن ان فسخ المشتري أو الأرض أخذ الأرض
و الا فلا يجوز للوكيل أن يرجع الى الموكل فانه حارم بعدم كون المشتري
مستحقا لذلك و عدم كون الموكل مطلوبا بالأرض أو الثمن و معه كيف يرجع
اليه و لا يعرف في هذه الصورة بين ثبوت العيب بالنسيه أو بالنفس المردوده
فانه على تقدير أن ثبت العيب بالنسيه أيضا ليس له أن يرجع الى الموكل
فان الوكيل بحرمه بعدم العيب يكد بالنسيه فلا تكون النية موحبة للرجوع
الى الوكيل لقيامها على تعيب العيب و ح ان أحد المشتري الأرض يعطيه

وإذا مسح مآخذ العير و يعطى الثمن من طلق ماله مسجى هذا الاشكال
 المصدم من أن الوكيل بعد علمه بعدم كون العين معينة كيف له أن يصرف
 في العين ماله بعلمه يعلم كونه للمشتري وعدم استحقاق المشتري أحد
 الثمن من الوكيل ولكن يدفعه ما ذكرناه هناك من وقوع المصالحة العهرية
 بين العالين غاية الأمر هناك كانت المصالحة بين الموكل والوكيل وفي المقام
 كانت المصالحة بين المشتري والوكيل فإن المشتري لا يدعى استحقاقه الثمن
 والتمس بل يدعى استحقاقه الثمن فهو على تقدير كون الثمن له راضى
 بكونه للوكيل كما هو واضح .

ثم انه في هذه الصورة ان كان الموكل مكررا للعب أيضا كالوكيل فهو
 وان اعترض بالعب والوكيل لا يعرف بذلك بل حارم بعدمه فيكون المقام
 من الموارد الى لا بد للحاكم أن يحكم بينهما بالمصالح نظير ما اذا قال
 أحد أن العال العباسي لك الذي يحب بدت و يكره ذلك الشخص وقد يتفق
 ذلك كثيرا فانه يعرف احد بكونه مديونا من شخص و يكره الآخر أن الحاكم
 يحكم بأن يصالحا الا أن يبرأ أحد الآخر على تقدير أن يكون له حق و
 الظاهر أنه قد تم بهذه الجهات جميع ما ذكره المصنف في هذا المقام و
 ما لم يذكره يعنى كات هذه الجهات وامة بجهة البحث و هو وقوع العقد
 بين الوكيل والاصل و دعوى الاصيل لعب العين .

قوله الرابعة لو رد سلعة بالعب فمكر البايع أنها سلعته

أقول توصيح المقام أن هنا مسائل ثلاث -

الاولى أن يكون النزاع في المقضى بأن يدعى المشتري مثلا ثوب
 المقتضى للحجار والبايع يكره .

المسألة الثانية أن يقع على وجود المقضى لذلك ولكن يختلف في
 عليه الجار بأن يدعى المشتري وجود الخيار بالفعل والبايع يكره ذلك

السؤال الثالث أن سقعا على المعصى وعلى فعله الخيار معا ومن وقع الخلاف في كون الردود هو الصع أو غيره وقبل التعرض لحكم السائل لا بدّ وأن يعلم أن هذا البحث غير محصور بخبر العيب بل يحرف في جميع الأخبار كالحث السابق فيقول

أما المسئلة الأولى وهي اسراع في سبب المعصى بالخيار وعدمه بأن يرد المشتري سلعة على البايع ويدعى كونها معيوبه وينكرها البايع ويقول أن هذه السلعة ليست بمعصية وإن كانت معيوبه وإنما طعنى غيرها وهي غير معيبة وليس فيها مفسد الخيار أصلا فانقول هذا قول السمع في الأصل عدم كون هذه السلعة سببه البايع ولا نيل عدم كون سلعتها معيوبه ولو كان الأصل هو العدم لاربى كما عدم إلا أن نعم المشتري بيبه على دعواه هذه المسئلة الأولى .

وأما المسئلة الثانية وهي أن يكون الاختلاف في فعله الخيار بأن يفعل البايع وحوو المعصى لخبر ولكن ينكر كون السلعة السي يرد هذا المشتري إلى البايع سلعة نفسه وقد ذكر في المصاح أن الاختلاف في ذلك في موضعين .

أحدهما حياض المشتري . فمدعى البايع عيب العين حياضه لمشتري وقد يريد سببه إلى البايع من السلعة غيرها و لمشتري ينكر ذلك .
الثاني أن البايع يدعى أن المشتري المفسد لعين و لمشتري ينكر ذلك وكأن الخبر حصرو وقوع الاختلاف في هذين الموضعين ولم يصور هذا وجها ثالثا ولكن يمكن أن يصور هذا وجه آخر وهو أن يكون انكار المشتري مستندا إلى العفلة أو السباب أو جود ذلك لا إلى الحماض والابلاط كما هو واضح أما المورد الأول فذكره المحققين أن البايع إذا ادعى حياض المشتري والمشتري ينكره فالأصل عدم الحياض فإن مضمي أصله الصحة هو

أن المشتري لم يحن السعة وهو صادر في انكاره وان كان هذا أصور أخرى المعددة وهي أصالة عدم الحيار وعدم حدوث لعب و صحه انقص من أصالة الصحة من قبل الامارات فهي واردة على تلك الاصور التي ليست ناظرة الى الواقع.

وبالحمله قد ادعى المحرم في المسئلة الثانية بعد ذلك ان لاختلاف في دعوى بحدسه ان يقول من المشتري لعدم أصالة الصحة على عدم صدور الحيار منه وان يعبه الاصور ما عطفه كما لا يحق و قد أورد عليه العصف بالعصف وحاصله أن مضمي آخر صفة لصحة هنا هو احرائنها في المسئلة الاولى أيضا أعني مسئلة الاختلاف في مضمي الحيار فان مضمي ذلك هو ان المشتري لا يكذب في قوله ان الصبح هو هذا المعيوب فيكون انكار التابع كون الصبح هو هذا دون غيره في غير محله مع أنه أي المحرم قد من التابع هناك لوجود الاصور المعددة من أصالة عدم الحيار وعدم حدوث اللعب وبحوث ذلك فان أصالة الصحة كما انها واردة عليها في المسئلة الثانية وكذلك واردة عليها في المسئلة الاولى أيضا فكيف لهم بعد ذلك قول التابع لأصالة عدم كون ما أعطاه المشتري من السلعة سلعته .

وأما حل المطلب فيقول ان كان المراد من أصالة الصحة هي أصالة الصحة العصطلحية الحاربه في العقود فهي مما لا ريب في حجيتهما وتقدمها على سائر الاصور فانها من الأمارات التي قامت السيرة القطعية . بل بناء العقل على حجيتهما ولكن العقام ليس من مواردها فان حمل محل المشتري على الصحة والقول بعدم حيايتها عبر مربوط بصحة العقد فان مورد هذه الاصل اما هو العقد بعد الفراغ عن تحقيقه وكون الشئ في شرائطه و من الواضح أن العقد في المعام يحق صحيحا ولم يكن فيه شك في تحقق شرطه

بحيث يلزم من اسعائه بطلانه ولكن الراجح في أن المشتري صادق في دعواه أن هذه السلعة سلعة البائع التي فيها عيب أم لا ، و المشتري يدعي ذلك و البائع ينكره وهذا غير مربوط بأصالة الصحة المذكورة .

و أن كان المراد من أصالة الصحة هي أصالة الصحة الحاريجي فعل المسلم أعنى حمل فعل المسلم على الصحة بمعنى قولهم صنع فعل احك على أحسنه . وهذا وإن كان حارجا ولكن لا يترتب عليها ما أن هذه هي المشتري كونها للبائع فإن عابه ما يترتب على هذا الأصل أنه لا يكذب و أما أنه صادق في قوله ، فلا أي لا يثبت آثار الكذب على كلامه لأنه يترتب آثار مقابلة مثلا لو تكلم أحد بكلام ولم يدر أنه سئم أو سب بأن ترد كلامه بين أنه قال سلام ، أو قال سام ، مقتضى حمل فعل المسلم على الصحة حمل كلامه على أحسنها أي بقول أنه لم يسئ و أما أنه سئم بحيث يجب رد سلامه ، فلا وهذا واضح .

و أما الصورة الثالثة فهي أن تقبل البائع ثوب مقتضى الحصار و ثوب نفس الخيار فعلا ولكن يقول أن السلعة ليست هذه التي تريد إعطائها لي ، بل غير ذلك ، و المشتري يقول هي هذه ، و ح للمشتري أن يفسح العقد و يأخذ الثمن من البائع لأنه أي البائع باعترافه يعترف بالخيار للمشتري و يعترف كون الثمن له على تقدير الفسخ . و لكن ينكر كون هذه السلعة الموحودة له ، و ح للمشتري أن يفسح العقد و يأخذ الثمن لعلو الفسخ بالعقد و ح يرد السلعة الموحودة إلى البائع فإنه باعترافه يعترف كونها له و أما غيرها فلا ، بل لابد للبائع من إثبات ذلك فإن البائع يدعي أمرا و هو أن سلعته غير هذا ، و أن كان معلنا لخيار العيب و المشتري ينكر ذلك و المشتري يدعي كون هذه السلعة له و هو ينكر ذلك ، فلا بد للبائع من إثبات أن سلعته غير هذه . و لكن هذه الصورة لا تحرى في خيار العيب حيث أن في خيار

العيب لابد في الفسخ من رد العس بمقتضى الاحبار المتقدمة الدالة على لزوم رد العس في خيار العيب اذا اراد المشتري الفسخ بخلاف فيه الحياراب، فانه لا يلزم فيها رد العين في الفسخ كما هو واضح .

ومعناه اخرى اذا اعترف البائع بوجود معنى الخيار وثبوته للمشتري بالفعل ولكن انكر كون هذه السلعة التي يريد المشتري ردها الى البائع سلعة له فانه حار للمشتري الفسخ معها اذا لم يكن الخيار خيار عيب، لعدم توقف الفسخ على رد العين، بل لا يوقف على بقاء العس أصلاً وأما في خيار العس فلا يمكن له الفسخ، وان اعترف البائع بوجود الخيار له فعلاً ما لم يثبت المشتري أن العس الموجوده بالفعل التي يريد تسليمها الى البائع أسبها للبائع

قوله وأما الثاني وهو الاختلاف في المسقط فمعه أيضاً مسائل الاولى لو اختلفا في علم المشتري بالعيب وعدمه، أقول ذكر المصنف (ره) أنه لو اختلفا في علم المشتري بالعيب المسقط للخيار وعدمه فدم صكر العلم فيثبت الخيار هذا لا شبهة فيه، ولكن يبقى في المقام سؤال الفرق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم في خيار العس من أنه لو ادعى المشتري الجهل بالعين والبائع يدعى علمه به فدم قول البائع مع أن من كلتا المسألتين أن المشتري يدعى الجهل والبائع يدعى علمه، فكيف له أن يحكم في المقام بعدم قول المشتري دون المسئلة السابقة .

أقول وجه الفرق بينهما أن خيار العس اما ثبت بالشرط الصفي على ما تقدم وإذا سارعا في علم المشتري بالعيب وعدمه فانه يرجع الى دعوى اشتراط الخيار للمشتري وعدمه، فتح الاصل عدم الاشتراط، فلا يكون هنا خيار للمشتري، ويكون القول قول البائع .

وأما في المقام ليس كذلك حيث أن خيار العيب اما ثبت بالدليل و

ان كان على وقوع القاعده ، ولكن لابد من ملاحظة الروايه فهي بالعبثيه
 اما رجل اشترى شيئا و به عيب أو عوار و لم يبرأ منه و لم يسه عنه و احد
 فيه حدثا فانه يفتي عليه البيع حسب ان العلم بالعبث و ان كان طريقا الى
 الواقع على ما تقدم و العرض هو سقوط الرد مع انكشاف لهامع لدى المشتري
 و لكن بقي حصول العلم بالعبث له موضوعيه في سقوط الاخبار أو ثبوت حيار
 العيب بدور مدار الجهل و حياض الشك في كون المشتري غاف بالعبث حسب
 انعقد وعدمه فالأصل هو عدم كونه عالما فان انكشف العيب لدى المشتري
 أمر وحيوي يحتاج الى الاخبار و مع عدمه فلا يكون خساره ساقطة كما هو
 واضح و هذا هو الفارق بين المسألتين

قوله الثاني لو اختلفا في رواله قبل علم المشتري

أقول ذكر المصنف في النزاع في روال العيب لعدم وعدمه وجهين
 الاول عدم قول مدعي اسد مثبت لخبر لأصالة بقاءه و عدم روال
 المقتط بلخبار

الثاني تقدم مدعي عدم ثبوت الخبر لأن سبه أو شرطه العلم به
 حال وجوده و هو غير ثابت ، فالأصل لزوم العيب وعدم الحيار
 ثم ذكر أن الأقوى هو الاول و ذكر أنه الى هذا نظر العبارة المتقدمة
 من اسد كره في سقوط الرد بروال العيب قبل العلم أو بعده قبل الرد ، يوصي
 الى الثاني مراحح .

أقول أنه لا يترتب اثر على هذا النزاع اذا قلنا بأن نفس وجود العيب
 في المبيع موضوع للرد و الأثر فانه على هذا المذهب لا يترتب اثر على
 الروال حتى مع العلم بكونه قبل العلم أو بعده فكيف مع الجهل به فان
 موضوع الرد و الأثر على هذا اما هو نفس وجود العيب لا غير ، فادان
 اشترى أحد شيئا و به عيب أو عوار و لم يبرأ البايح و لم يسه المشتري له أي

العشري لحيار سوء، علم به عمل الروال أو بعده، وهذا لا شبهة فبمعان
العشري ممكن من الرد بل لأثره أيضا على المشهور وأيضاً لا يثبت أثر
على البراع، أفلياً بأن رواه العيب مطلقاً يكون مانعاً على الرد بل الأثر
من جهة أن الرد لا يثبت وإن يكون معيماً والمعرض عدمه لروال العيب
وبعد رواه ليس هنا معيب حتى يمكن العشري من رد المعيب، كما هو
واضح

نعم به أثره أفلياً بأن موضوع هذا الحيار إنما هو وحدان العيب
وظهوره فانه على هذا سبب الأثر على هذا البراع، فانه يقال إذا كان
سبب الحذر هو ظهور العيب وحدان المبيع معيب فالأصل يتقضى عدم
الحيار بسبب في سببه فيكون الأصل مع مكر الحيار

وبعبارة أخرى أن العشري يدعى بفاء العيب إلى رد من يعلم وأنه
ر بي بعد عدمه، والمانع يكرر ذلك فالأثر عدم ظهوره إلى رد الروال
ولكن مرجع ذلك إلى الثبوت في ثبوت الحيار لا في العسقط.

ثم إذا حصلنا في أن الرائن هو العيب الحادث أو القديم معاً لا ينافي
على رواه العيب هما فادعى العشري أن الرائل هو العيب الحادث، فلا
يكون ذلك مانعاً عن الرد سواء على أن مجرد حدوث العيب في المبيع عند
العشري لا يكون مانعاً عن الرد، بل المانع عن الرد، إنما هو العيب
الحادث الموقوف حال الرد وعلى هذا فلا إشكال في عدم حوار الرد ح
ثبت في فاء العيب الحادث وعدمه مستصحبه وهذا الاستصحاب لا
يعارضه أصالة فاء العيب القديم، فانه لا يثبت عليه أن الرائل هو الحادث
الآ على القول بالأصل العيب

والعيب من المصنف فانه مع ذكره عدم حريان الأصول المشتبه بها و
في محله قد عمل عن كون هذا الأصل مثبتاً وكلمة تأملت في بوجه كلامه

حتى يخرج عن كونه أصل متسا ما وحدت شيئاً يكون يوجبها له هذا .
 وإذا قلنا ان حدوث العيب مانع عن الرد مطلقاً ، فلا شبهة أنه لا
 يترتب الأثر على رواله وعدم هذا ما يرجع الى دعوى المشتري .

وأما بالنسبة الى دعوى المانع بأن الرائل هو العيب القديم فلما
 بأن الروال لا اثر له أصلاً وإنما العبرة بالحدوث فلا سرب أيضاً أثر على هذا
 المانع ، فإنه سواء ران العيب الحادث أو القديم فمحذور حدوث العيب
 الحادث يكون مانعاً عن الرد بالأرسل وكذلك لا سرب ، لأننا قلنا بأن
 روال العيب يوجب عدم الرد لأن الرد لا يبدأ ان يعلو بالعيب ، و من
 الواضح أن العيب القديم قد رال

نعم مع ذلك هما مانع آخر وهو وجود العيب الحادث ، و ان كان
 العيب رال روال العيب يوجب عدم الأرض أيضاً فالأصل بقاءه ولا يعارضه
 أصالة عدم روال الحادث فإنه لا يشبهه روال العيب القديم

و بعبارة أخرى ان حصار العيب له اثران ، احدهما الرد والاخر
 الأرض فلما قلنا بان حدوث العيب مانع من الرد مطلقاً فلا اثر للبراع من
 هذه الجهة كما أنه اذا قلنا بأن روال العيب لا اثر له في الأرض لا معنى
 للبراع من هذه الجهة الا لا بد من عرض الكلام في أن روال العيب الحادث
 يوجب الرد فعول الأصل عدم الروال ولا يعارض ذلك مع أصالة عدم روال العيب
 القديم فإنه لا يترتب عليه روال الحادث حتى سرب عليه عدم حوار الرد .

و أيضاً يجوز أن روال العيب القديم يوجب عدم الأرض ومع الشك فيه
 بحكم بعدم رواله للاستصحاب ولا يعارضه استصحاب بقاء العيب الحادث
 حتى يكون مانعاً من الأرض فإنه لا يترتب عليه روال العيب القديم لىترتب
 عليه عدم الأرض وعلى هذا فلا وجه لما ذكره القصب والتدكره من عدم
 حوار الرد وأحد الأرض ، بل لابد من التفصل كما فصل الشاعى فقال
 بعدم حوار الرد لأصالة عدم روال العيب الحادث وأيضاً قول بشوب الأرض

لاصاله عدم روال العيب القدم وهذا واضح جدا ، اذا فحلف البائع
بمسقط الرد و يحلف المشتري و يأخذ الأرض وهذا مراد الشافعي من
التحالف .

قوله الثالث لو كان عيب مشاهدا غير المعق عليه .

أقول تحرير الكلام هنا أن المراء نارة تكون في تعدد العيب بأن
يضع على عيب واحد و كان براعهما في وجود عيب آخر فيدعى المشتري وجوده
بحيث يكون له الحبار من جهتين أو من جهة العيب الثاني على تقدير اسقاطه
الحبار من جهة العيب الأول

وأخرى يكون في زيادة العيب المعق عليه .

وثالثة في أصل الرياء بحسب يدعى المشتري ذلك ليأخذ الأرض
رائدا عن الأرض على العيب المعق عليه وان لم يكن سائئ الرد .
أقول يقع الكلام في هذه المسئلة في جهتين الاولى في دعوى
المشتري على البائع ، والثاني في دعوى البائع على المشتري .

أما الجهة الاولى فهي خارجة عن الدعوى في المسقط بلان ذلك لأن
عرض المشتري من دعواه وجود العيب الثاني هنا عبر العيب الأول أو دعواه
أصل الريادة أو الريادة التي هي رائدة عن الريادة التي يدعيها البائع
أن يكون له الرد من جهتين أو من جهة العيب الآخر أو الرائد على تعدد
اسقاطه الحبار من جهة العيب الأول أو عرضه أحد الأرض رائدا عن البائع
المتق عليه على تعدد عدم الرد ، و يقول المشتري أن هذه الامور التي
يدعيها موحودة من الأول وقبل العقد غاية الامر قد حصل العلم بها بعد
العقد و البائع ينكر ذلك ، و قال قول قول البائع لأصاله عدم وجود العيب
الآخر أو الرائد عبر العيب المعق عليه ، وللمشتري اثبات ذلك ولا شبهة أن
هذه الجهة غير مربوط بالمقام فان كلاما هنا في المسقط و مرجع ذلك الى

دعوى أصل الجمار أو الأرض فيكون هذه الجهة أحسبه عن المقام .
وأما الجهة الثانية فهي مركز الكلام هنا وبيان ذلك أن البائع إذا
ادعى وجود المسقط في المقام شيء من الأمور المتقدمة بأن يدعى أن
العيب تعدد في طلب المشتري أو راد أو كاتب الرياء أكثر من كاتب أولاً
مسقط الخيار الثابت بالعيب السابق لزواله براه انداله على سقوط الخيار
بحدوث الحدث فانه يكون القول هنا عن المشتري ، مع حلقه فعلى البائع
اثبات دعواه ، فيقال ان الأصل عدم حدوث العيب الآخر في ملك المشتري
فيثبت الخيار بالموضوع المركب ، احدثه محرر بالوحدان ولا حرج لأصله فان
الجملة ثابتة على شراء المعيب مع عدم احداث الحدث فيه فشرائه المعيب
محرر بالوحدان فعدم احداث الحدث محرر بأصالة عدم حدوثه تحت يد
المشتري ولا يعارضه أصالة عدم حدوثه في ملك البائع فانه لا يثبت حدوثه
في ملك المشتري حتى يوجب سقوط الجمار . بل هو يكون منبأ بالملامسة
العقلية كما هو واضح ، وهذا بخلاف لعكس فان الاثر هو ثبوت الخيار
بترتب عن عدم حدوث العيب في ملك المشتري فان المقصود أن يجرى الآخر
محرر بالوحدان كما هو واضح .

وعلى الجملة فان كاتب الدعوى راجعاً الى المشتري وهو بوجهها
الى البائع فالمسئلة خارجة عن محل الكلام وان وجهها البائع الى المشتري
فلهذا محال واسع فهي مربوطه بالمقام أعني المراعى في المسقط .

ومن هنا ظهر أن ما ذكره الشهيد في الدروس من أنه محلف البائع
إذا كان نظره الى الجهة الاولى بحيث يكون المدعى هو المشتري فلما ذكره
وجه وجهه الآ أنه خارج عن المقام وان كان عرصه الجهة الثانية فلا وجه له
بوجه لما عرفت أن البائع في الجهة الثالثة هو المدعى واليمين إنما بوجه
الى المشتري دون البائع .

ثم ان الشاهد (ره) قد فرق بين الرافع في كون العيب متعددا وبين الرافع في زيادة العيب حسب التزم في الأول يكون العيب كالعقود و أن مرجع ذلك الى الرافع في سبب العيب على العقد وعدمه فالأصل مع الباع فان الأصل عدم سبب عيب على العقد فحلف الباع واسم في الثاني بأنه اذا ادعى الباع زيادة العيب عند المشتري وانكر المشتري احتمل حلف المشتري لأن الخيار مبني والزيادة موهومة

و يحتمل حلف الباع احرازاً للزيادة مخبراً العيب الحد الذي انتهى كلامه ومع معامه، أمول لا وجه للفرق بين الغامض فان مرجع كليهما الى شيء واحد فلا بد اما من عدم قول الباع في كلا الموردين أو من عدم قول المشتري في كلا الموردين .

و توضيح ذلك انه فيما كان الرافع في حدوث عيب آخر من التزم الشاهد يكون الحلف موجهاً الى الباع وفي المقام أيضاً كذلك فانه اذا كان الرافع في أصل زيادة العيب بحثت بدعي المشتري ذلك لتأخذ الأرض أكثر أو يرد المبيع أو سقط خيار بالنسبة الى العيب الأول فقول هنا ان الأصل عدم زيادة العيب فيكون القول قول الباع فان قيل ان الزيادة على نحو ذلك كان العيب موجوداً أي العيب الأول كان موجوداً مع الزيادة، فقول هنا ان معصية أصالة عدم الارلى أيضاً هو عدم الزيادة، أي ان العيب اذا وجد، وجد بدون الزيادة ومجرداً عن هذا الوصف، فيكون القول أيضاً قول الباع فلا محال لاحتمال حلف المشتري ومع العوض عن خيار الأصل الأول . و الساء على عدم خيار الأصل في الاعلام الارلى فمعصية الاستصحاب الحكمي هو عدم تربت الأثر على دعوى المشتري فان الأصل انه لا يستحق الأرض أو الرد من باحيه العيب الرائد وعلى هذا علم بين وجه لعدم قول الباع بوجه .

قوله الرابع لو اختلف في البرائة .

أقول ذكر المصنف (ره) أنه لو وقع الاختلاف في أن البائع نزل عن العيب، أم لم ينزل، فقدم سكر البرائة وهو المشتري غالباً فإن الأصل عدم السري الحاكم على أصالة اللزوم ولكن ذكر أنه ربما يبرأ من مكاسه جعفر ابن عيسى خلاف ذلك فانه قال كتب الى أبي الحسن عليه السلام جعلت هناك المتاع باع فبيع يريد مبادي عليه العبادي فإذا نادى عليه سري من كس عيب فيه فإذا اشتراه المشتري ورصيه ولم يبق إلا نقد الثمن، فربما رهد فيه فإذا رهد فيه ادعى عيوباً وأنه لم يعلم بها فتقول العبادي قد برئت منها، فيقول المشتري لم اسمع البراءة منها، أصدو، فلا يجب عليه الثمن أم لا يصدو، فيجب عليه الثمن، فكتب عليه السلام أن عليه الثمن، الخبر .

فإن المتوهم توهم أن الظاهر من هذا المكاسه هو عدم مسؤولية المشتري بل لا بد وأن يعطى الثمن للبائع .

أقول يريد على هذا التوهم أن هذا الخبر أخص من مورد الكلام فإن المفهوم منه أن المشتري يدعى عدم السماع صوب الدلال باس برئت من جميع العيوب فكلاماً في مطلق البرائة والمشتري ليس له شغل بالبرائة و عدمها، وإنما يقول أنا ما سمعت هذا أولاً .

وثانياً ما ذكره المصنف من نوحه الرواية من أن الحكم يتقدم قول العبادي لحربان العادة يبدأ الدلال عند البيع بالبرائة من العيوب على وجه يسمعه كل من حضر الشراء فتدعى المشتري محالفة للظاهر نظير تدعى العيب والعقبة عن القيمة ممن لا يحفى عليه قيمة المبيع، انتهى . و لعل إلى هذا التوجيه بطر كلام صاحب الكفاية من جعل الرواية مؤيدة لقاعدة البينة على المدعى واليمين على من أنكر، بأن يكون مراده عن المدعى هو المشتري لكون قوله محالفاً للظاهر، والمنكر هو البائع لكون قوله موافقاً له .

وأما ما ذكره صاحب الحدائق من أن المفهوم من مساو الحر المذکور أن انكار المشتري اتفاق مدالسه بعدم رغبته في المبيع والا فهو عالم بمشترى النافع ولا عام عليه السلام إنما الرمة بائتمن من هذه الحصة حيث يعلم أنه مدالسه فحكمه عليه السلام من جهة خصوصية المورد وبعد أن مراب السائل ليس هو السؤال عن حكم أعماله بالسرى المكروه معا بينه وبين الله ، بل الظاهر من مساو السؤال هو أنه لا م من بعدم قوله في طهر الشرع من النافع أو المشتري بحسب المحاكمة ، بشرعية على أن حكم العمل بالسرى المكروه معلوم لكن أحد ومن هنا السؤال السائل بقوله ، صدق الح .

وأما ما ذكره الأردبيلي من أنه لا يلعب إلى هذا الحر لكونه حقيقا فهو متس حدا ، فلا يوجه إلى عدم المغاوب المصنف فيه وكذا لا وجه لما ذكره السد في الحاشية من أن هذا الحر مورد العمل في غير هذا المقام لم يعرف به وجهها فانه لو كان احمر تاملا لمصعون آخر غير هذا المصعون و كان محجرا يعمل المشهور له لث أو غريبة آخرها على احجار شعف الحر شي ، فلا يربط به بالمقام فان احجار معدا من الحر لا يربط بالمعد را لا حر كما هو واضح . ثم به ذكر المصنف أنه يبقى هنا اشكال آخر في الحر وهو أن براءه المصادي من العيوب لا يحد في سقوط خيار العيب ، بل لابد من اعتباره في القتر العقد .

ومنه أثبت قد عرفت سابقا أن معنى براء العقلا هو اعتبار وصف الصحة في المصع بحيث بشرط المشتري على النافع أن يكون المصع صحيحا ومع التحلف يشب الخيار للمشتري ومن الواضح أن هذا الاشرط إنما هو في مورد لم يتم قريته على عدم الاشرط سواء كان قيام ، لث من العقد أو بعده وعليه فاداء براء النافع من العيب ولم يكن هذا السرى في ضمن العقد يكون تبرمه هذا رفعا لا لزامه وقريته على أنه لم بشرط في ضمن العقد هذا

الانترام كما هو واضح وعليه فلا يرد أن البى حيث لم يكن فى ضمنه بعد
فلا يكون مقيدا فامهم

قوله الخامسة : لو ادعى البايح .

أقول ذكر المصنف أنه لو ادعى البايح رضى المشتري به بعد تعلم أو
اسقاط الخيار أو بصره فيه أو حدوث عيب عنه خلف المشتري لأصله عدم
هذه الأمور ثم ذكر أنه لو وجد فى المبيع عيب بايع ، وقد قدم هذه المسئلة
فيه وذكر كلام الشافعى هناك كما أشار إليه السيد فى حاشيته فلا وجه
للتكرار

قوله وأما الثالث فعند مسائل الأولى لو اختلفا فى الفسخ فإن كان
الخيار بايما فله البائنه .

أقول لو وقع الاختلاف بين البايح والمشتري فى الفسخ وعدمه فداره
بعد ذلك بين رماى الخيار وحرى بعده .

وأما الكلام فى الجهة الأولى بأن يدعى المشتري رجوع الفسخ من قبل
أن يقضى رماى الخيار وقبل طر والمفسد والباع سكره فارة ببس
المشتري الفسخ ثانيا وأخرى لا شئ . ل . ب . وعلى الأول لا شبهة فى رجوع
الفسخ حرما للعلم بالوحدانى بأنه أما حصل الفسخ بالاشاء الأول والثانى
فيكون القول قول المشتري ودعوى أن الفسخ الثانى لا تأثير له على رعم
المشتري . فانه يدعى الفسخ الأول . خرافة حيث أن الفسخ الثانى يكون مؤثرا
على رعم البايح المبكر للفسخ أولا هذا إذا امتنا لمشتري الفسخ ثانيا وأما
إذا لم يبتأ الفسخ ثانيا فهى ممكن به . ثبات الفسخ الأول والحكم بأفساخ
العقد أم لا . الظاهر هو . مكان . لك بوجهين

الأول من جهة القاعدة المعروفة أن من ملك شيئا ملك لا يترار به
حيث أن المشتري ملك للفسخ فهو ما ملك لا يترار به أيضا . وهذه القاعدة

وان لم ير من انروايات ولكن قد ساءوا عليها فان ذلك أمر وجداني و
عقلاني و ضروري. فان العاقل ليس ما يجمع سوووه كما هو واضح. وبظير
ذلك ما انا. فتر بروج بطلاق روحه فانه سمع. فانه ساء وان يكرته لروحه
فان الروح مالت للضلال فيكون ما يكا للآخر ربه ايضا

لوحده ساءي ان يكون دعوى العشري الفصح واحده عن دشمعه
فسحا بعدد ووضيح. لب ان الاحبار وان كان غير لاشا. وان كلامهما
ببائس الآخر ولكن العشر ان. احمر عن مسحه للعقد فاحباره هذا بدل
بالعلامه عني كونه راضيا بالفصح ومن يوضح ان الفصح يس الا الرضا
بالفصح العقد واطهره مظهر في الخارج و حمار العشري بالعلامه
يكشف عن رضاء بالفصح فيكون احباره عن الفصح يستصدا باللفصح بهت.
المعنى لا ان الاحبار يفسد اشا بل كما عرفت فده حبهان و دلالتان.
دلاله مطافيه و دلاله الرامه ولاحبار بالدلاله بالرامه اشا ومضادان
يكشف كما عرفت ولعل هذا هو مراد الشهاب من دعواه كون حمار العشري
عن الفصح بنفسه ضد ما للفصح والآن وسهيد لا يدعي عن ان الاحبار
اشا. وبصر. ب ما انا. احمر الروح عن رجوعه ساءا اي لروحه فان
حده هذا بدل بالعلامه على حق الرجوع بالفعل وان هذا الاحبار
يكشف عن الرضا الفعلي بالرجوع كما هو واضح.

وقد ورد في بعض الاحبار ان من احمر بعنو ممبوكة ثم حاد. بعد
يدعي البعده على ايام الرجل وان رقي لهم فالوجه في. ب هو ان دعواه
بعده على الايام بالعلامه. على كونه رفا لهم كما هو واضح

وعلى الحمد. احتلها البع والعشري في الفصح وعدم فعل مضى
رمان لخبار فيكون القون قون العشري ساءا اشا العشري الفصح ثاسا أم
لم ييشي كما عرفت.

وأما إذا كان الاحتمال بعد مضي زمان الخيار أن ادعى المشتري
 الفسخ قبل تلف العنصر والبايع ينكر ذلك وحج القبول قول البايع ولمشتري
 اثبات ذلك من بيته وبحجها فعلى هذا فإن ادعى المشتري عدم استيعاب
 بالفسخ، وأنه يعلم به فسوخته الحلف على البايع وحج عنه أن يحلف على
 عدم علمه بالفسخ لا على معنى الفسخ واقعاً فإنه فعل المشتري فيمكن أن يقع
 بغير اطلاع قبل البايع كما هو واضح وإلا فالحلف من البايع إنما هو على
 عدم علمه بفسخ المشتري لا على معنى الواقع وأما إذا انعكس الأمر بأن
 ادعى البايع الفسخ ليأخذ مثل العنصر لزمى القيمة وادعى المشتري عدمه
 وحج ببسوخه الحلف إلى المشتري دون البايع ولكن لا بد له أن للمشتري أن
 يحلف على معنى الفسخ واقعاً، فإنه فعل المشتري فهو عالم بفعله وأما
 فإذا حلف فلا بد أن يحلف على معنى الفسخ واقعاً.

ثم أنه إذا لم يقدر المشتري على اثبات الفسخ أما لعدم دعواه علم
 البايع به وعدم إقامته البينة على مدعاه أو من جهة أنه مع دعواه عدم البايع
 بدلت محلل البايع على عدم علمه بالفسخ، فهل للمشتري مطالبة الأرض أم لا
 فذكر المصنف فيه وجهين الأول ثبوته لثلاث يخرج من الحقيقين الثاني
 عدم ثبوته لإقراره بالفسخ وراد في الدروس أنه يحتمل أن يأخذ أرض المرس
 من الأرض وما راد على القيمة من الثمن أن اتفق لأنه برغم استحواض سرداد
 الثمن ورد القيمة منفع النعاصر في القيمة وبقي قدر الأرض مستحقاً على
 التقديرين.

والوجه فيما أعاده الشهيد أنه هو أن الثمن إذا كان رائداً على
 القيمة بمقدار التفاوت ما بين المعيب والصحيح فيأخذ المشتري ذلك
 التفاوت وإن كان الأرض رائداً عنه، فيأخذ التفاوت ما بين المعيب والصحيح
 وإن كان التفاوت رائداً عن الأرض فيأخذ الأرض لأنه هو القدر المعتنق،

هذا الذي اعاده الشهيد له وجه اذا كان المشرى يطالب الأرض فانه يلزم البائع على الأرض على رعه وحش لم يكن الأرض ثابته برغم المشرى بل المعاوب ويحجر البائع على اعطاء أمر الأمرين من المعاوب أو زيادة النقص وأما اذا لم يطالب الأرض فلا وجه بذلك لما عرفت أن الأرض إنما يشترط ما يطالبه لا بمجرد العقد ، والآ لكان البائع مشعور لزمه به على تقدير عدم الاعطاء ، وأما كان له أن يرد مقداراً من النقص لا أن يعطى من كل ما يريد كما هو واضح .

قوله الثانية لو احتلها في تأخر الفسخ في أول الوقت بناء على ضرورة الخيار .

أقول - ذكر المصنف أنه لو وقع الاختلاف في تأخر الفسخ عن زمان الخيار بأن يكون الفسخ بعد تلف العن أو كونه في زمان الخيار ، ذكر أنه في عدم مدعى التأخير لأصله بقاء العقد وعدم حدوث الفسخ في أول الزمان أو مدعى عدمه لأصله صحة الفسخ وحجها -

وهذا الذي ذكره المصنف لا يخلو عن لبسامة فانه جمع في كلامه بين الأصل الموضوعي وهو عدم كون الفسخ في زمان الخيار والاصل الحكمي وهو بقاء العقد أي الملكية حيث أن المصنف عطف الثاني على الأول مما الاستصحاب الحكمي وإن كان يترتب عليه الأثر بناء على حريانه ومع بعض عما بينا عليه في الاصول من عدم حريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية الآ أنه لا مجال له بعد حريان الاستصحاب الموضوعي

ثم ذكر المصنف أنه لو كان مشأ النزاع الاختلاف في زمان ونوع العقد مع الاتفاق على زمان الفسخ ففي الحكم بتأخر العقد لصحيح الفسخ ، وجه بصرف بأن أصله تأخر العقد الراجع حقيقته إلى أصالة عدم تقدمه على الزمان المشكوك وقوعه فيه لا يشترط وقوع الفسخ في أول الزمان ثم ذكر وهذه

المسئلة نظير ما لو ادعى الروح الرجوع في عدة المظلمة وادعى هي آخرها
 أقول هذه المسئلة سئله في غير هذا المورد مما كان مات حادثا
 و شئت في تأخر احدهما و عدم الآخر و بالعكس مثلا لو شئت في أن التبرؤ
 في حيار المجلس انه وقع بعد الفسخ أو قبله أو الفسخ في ميار لحياض أنه
 وقع قبل ثلاثة أيام أو بعده و هكذا اذا سب في أن الفسخ في انصراف و
 السلم وقع قبل التبرؤ أو بعده و هكذا أو وقع الشك في أن الصلاة و معصية
 قبل الأحداث ليحكم بصحتها أو بعده ليحكم بطلانها مع انعدم كون المصلي
 مطهرا و ههنا المثالين معا لم يكن مورد لقاعدة الفراغ من جهة السقاء شرط
 من شروطها ككونه عاقلا في حال الصلاة بحيث يكون استصحاب الطهارة
 حاربه و أما مع فرض حريان قاعدة الفراغ فلا موضوع للشك في صحة الصلاة و
 الاحتياط إلى الاستصحاب كما هو واضح

و من هذا القبيل أيضا ما ذكره المصنف من وقوع الرجوع في العدة
 الرجعية قبل انقضاء العدة أو بعدها و كذلك اذا وقع الشك في أن سب
 الراهن العس المهرهون هو وقع قبل رجوع المهرهين عن الاثر أو بعده
 ففي هذه الموارد كلها يحرى ما ذكره المصنف من أن الأصل عدم كون الفسخ
 واقعا في زمان انحار مسرت عليه بطلان الفسخ و أن الأصل عدم وقوع
 الرجوع في زمان العدة مسرت عليه مسوة الروحة و أن الأصل عدم وقوع
 الراهن قبل رجوع المهرهين مسرت عليه بطلان المبيع و أن الأصل عدم وقوع
 الفسخ في زمان العجز و في ثلاثة أيام مسرت عليه عدم تأثير الفسخ و أن
 الأصل عدم وقوع الصلاة في حال الطهارة مسرت عليه بطلان الصلاة هكذا
 و ذكر بعضهم أن الأصل هنا ينقض عكس ما ذكره المصنف و أنه لا بد
 من الحكم بتأثير الفسخ و صحة بيع المهرهين و صحة الصلاة لا من جهة ما
 ذكره المصنف من احراء أصالة الصحة هنا في الفسخ لحريان امادته في

هذه القاعدة كما أشار اليه السيد في الحاشية وذكرناه مراراً من جهة أن الموضوع المركب إذا حرر أحد الجزئي بالأصل والآخر بالوحدان يترتب عليه الأثر والفسخ في الموارد المذكورة كذلك حسب أن الفسخ مثلاً محرر بالوحدان و زمان الحصار محرر بالأصل. وح غيرت عليه الأثر وهو كونه الفسخ في زمان الحصار وكذلك أن الصلاة متعقبة وحداناً والطهارة محررة بالأصل وهكذا أن البيع محرر بالوحدان و اذن المرسى محرر بالأصل وهكذا بقية الموارد و اذن فسررت الأثر على الفسخ في المقام وكذا في نظائره.

و دعوى أن الأصل معارضة أصل آخر هذا هو أصله عدم الفسخ إلى ما بعد الانقضاء أو المسقط فاستداه حسب أن أصله عدم تحقق الفسخ إلى ما بعد الانقضاء لا يشك كونه الفسخ بعد زمان الحصار الذي هو مورد للأثر الآتي القبول بالأصل المتيقن إلى أنسا في الأصول عدم حرمة كفا هو واضح.

لا يقال انه لا مدفع لمعارضة الاصلين المذكورين ولا يصل النوبة إلى دفع الأصل المعارض بكونه مثلاً لا سرت الأثر عليه وذلك لأن أصله عدم تحقق الفسخ البقيد بكونه في زمان الحصار يرفع الموضوع المركب ولا سرت عليه لأثر وكذلك أصله عدم وقوع الصلاة مع الطهارة وأصله عدم وقوع البيع مع احراز المرسى وأصله عدم كونه رجوع الروح في حال العدة مرجعية وهكذا.

فانه يقال ان هذا الكلام له وجه إذا كان الموضوع هو الأمر لوجوده أعني عنوان الأمر أو عنوان البقيد فانه سعى هذا العنوان الواحدى بالأصل المذكور ويقال ان الأصل عدم البقيد وعدم لاقتراض وح لا يترتب الأثر عليه ولكن الأمر ليس كذلك حسب أن الموضوع في الموارد المذكورة فاما

هو دواب الاحراء أى الفسح وكونه فى زمان العقد وأما عنوان الاجتماع
أو الامتزان ، أو العقد ، فليس موضوعا للحكم أصلا

وعليه فلا شبهة أن دواب الاحراء بعضها محرر ما يوجدان وبعضها
محرر بالأصل وبحكم الشارع وهذا الأصل المذكور لا يكون معارضا لما ذكر
من حريان الأصل فى الموضوع المركب (على أن ما ذكره الفسح كل من حريان
الأصل فى معنى عنوان الامتزان والاجتماع إنما هو حلف القرص حيث أن
المعروض حريانه فى المركب وما ذكره احراء له فى العنوان البسيط كما هو
واضح مقرر).

أقول الظاهر هو الفصل بين ما ذكره المصنف وبين ما ذكره هذا
القائل .

ووضح ذلك أنه ان كان الشك فى السعة والصيو فى المصباح
فالأمر كما ذكره هذا القائل وان كانت السعة والصيو محررين وكان شكك
من جهة أخرى فالأمر كما ذكره المصنف وبيان ذلك أنه اذا غلب بعد الصلاة
بأنه احدث حدثا بعد الطهارة ولكن لا يدري أنه وقع بعد الصلاة أو قبلها
فان مرجع ذلك الى الشك فى سعة الطهارة حتى الى ما بعد الصلاة و
سبقها وكونها قبل الصلاة فقط . وح يقول ان الصلاة محقة وحدانا و
الطهارة تسببها الى آخر الصلاة ويحكم بصحتها ووقوعها فى حال
الطهارة وحدانا او الصلاة واحدة وحدانا والطهارة ثابتة الى آخر الصلاة
بحكم الشارع ، فيكون الصلاة واقعة فى حال الطهارة وحدانا كما هو واضح .
وهذا نظير ما اذا شك فى بقاء الطهارة فاستصحاب وانفاها وصلى
بدلك فهو يتوهم أحد بطلان ذلك الصلاة وكذلك فى المقام ولا معنى
لمعارضه هذا الأصل باصالة عدم وقوع الصلاة فى حال الطهارة كما عرفت
، والمراد من ذلك الأصل هو الأصل الجارى فى الجزاء وهو عدم

وقوع الصلاة الى انقضاء الطهارة وقد عرفت أنه مثبت وان كان المراد من ذلك الأصل هو المجموع المركب أى الصلاة المقيدة بالطهارة مثلاً وقد عرفت أنه لا يجرى فى المجموع المركب من جهة عدم كون المجموع بمعنى المجموع موضوعاً للحكم كما هو واضح .

والحاصل أن الكلام كان فى الاختلاف فى توريه الخيار وعدمها . وقد ذكر المصنف أنه لو اختلفا فى تأخر الفسخ عن أول الوقت بما على تورية الخيار فى تقديم مدعى التأخير لأصل انقضاء العقد وعدم حدوث الفسخ فى أول الرمان أو عدعى عدمه لأصله الصحة وجهان -

أقول قد عرفت أن هذا البحث سبيل وليس مخصوصاً بالعام . من يجرى فى كل حادثين فى رمان واحد يشك فى عدم أحدهما على الآخر وعدمه كموت المورث وإسلام الوارث وبيع الراهن ورجوع المرتهن عن رده وكالفسخ والنفوق فى خيار المجلس . بل يجرى فى متعلقات التكليف أيضاً كالصلاة والطهارة ونحوهما ويجرى كلام المصنف فى جميع ذلك من أن الأصل عدم تحقق الفسخ فى رمان الخيار وأن الأصل عدم وجود الصلاة فى حار الطهارة وهكذا وقد عرفت أنه ذكر بعضهم عكس ذلك والنرم سائر الموضوع فى أمتار الموارد مركب من حرتين . أحدهما ثابت بالأصل والآخر ثابت بالوحدان . ففترتب عليه الاثر ولا يكون أصالة عدم وقوع الفسخ مثلاً فى رمان الخيار معارفاً لذلك الأصل لأن الموضوع هو ذات الحرتين وكونهما فى رمان واحد .

وأما عنوان العقد فليس موضوعاً للحكم حتى يسعى بالأصل فراجع الى ما ذكرناه مفصلاً قبل هذا .

والتحقيق هو الفصل فى العام والقول بجرى الأصل فى بعض الموارد وعدم جريانه فى بعض الموارد الآخر أصلاً فصل عن المعارضه و

يوضح ذلك أن موضوع الحكم في الحادثين قد يكون راسياً بينهما من غير أن يدر خط اجتماعهما وبعد أحد الحادثين بالآخر وقد يكون موضوع الحكم هو رتبة الرمان ورتبته من غير تعيين أحدهما أيضاً بالآخر وقد يكون هذه الصورة أيضاً مقبولة أحدهما بالآخر بحيث يكون موضوع الحكم هو وقوع الحادث في ذلك الرمان

أما الصورة الأولى فلا شبهة في حررها الأصل في أحد الحريتين إذا حرر الحر بالآخر بالوحدان ورتبته عليه الأثر والعدم من هذه النفس حيث أن موضوع الحكم إنما هو رتبة الفسخ ورتبته بالآخر بحيث يكون ذلك الحر أو محققين من غير أن يكون عنوان الاحتمال في الموضوع وإنما الموضوع هو رتبة الآخر ولا يستبعد من الأدلة إلا أن الفسخ في رمان حرار يؤثر ما أن الرمان بعد دخول في الحكم وما فلا من الموضوع لحكم إنما هما الحرمان رتباتاً وهو الفسخ والحرمان رتباتاً بينهما مركب موضوع بالحكم وكذلك الصلاة ورتبته فإما الصلاة مرتبة على الصلاة أو ما معها مع الطهارة من غير أن يكون رمان الطهارة بحد ذاته من موضوع الحكم فإن مثلاً رتبة فأحد الحرثين إذا كان محرراً بالوحدان والحر بالآخر بالأصل يرتب عنه الحكم من اللازم إنما يكون المصلى مطهراً ومن الواضح أن الصلاة قد تحقق حرماً ووجداناً ولا معنى لآخرها الأصل فيها والقول بأنها لم يتحقق وحرها الآخر أعني الطهارة بعد حررها بالأصل فيكون المصلى مطهراً بالنسبة ويكون وقوع الصلاة في حال الطهارة أيضاً وجداناً عاكساً في الطهارة النسبية كما هو واضح ولا دليل هنا يعصى لزوم وقوع الصلاة في رمان الطهارة حتى يقال إن هذا العدد إنما يعنى بالأصل فيكون الأصلان معارضين ولا يبعد أن يكون حرمان المحل أيضاً من هذا القبيل وأن الرمان عبر دحييل في ثبوت الحكم وإنما الموضوع هو رتبة المحسن والفسخ

وإقرار نفس دأبها من غير أن يكون وقوع الفسخ فى المجلس موضوعا للحكم بل هو مراسرعى من حق هذين الحريين فإذا ثبت فى أن الفسخ هل وقع من سقرى أو بعده فقول بأن الفسخ قد تحقق وحداه وعدم استعنى الاستصحاب العدوى أو غير المجلس اعنى الاستصحاب لوجوده يشبه بالأص مبرر عنه الأثر وهو بأثر الفسخ فى هدم لعقد وأما كون نفس وقع فى رمان المجلس فلم يثبت ذلك من الأدليل بوجه ومن هذا نفس أيضا مع الرمان مع رجوع المبرر والثبت فى أن الرجوع وقع قبل البيع أم بعده فإن ما هو موضوع الحكم هو وجوده لا بل يحق بيعه وأن نفس اجتماعه هذين الأمرين موضوع للحكم.

وأما وقوعه مع رمان الأمان فليس موضوع للحكم ولا يظهر من الأدلة مدخله الرمان من ذلك ومن هذا الفسخ ما عدم من الصلاة والطهارة المتبعة مع ثبت فى أن الحدث من وقع قبل الصلاة أم بعده كف من مثل الطهارة المشكوكه المسبوقه بالطهارة المسبوقه منه إذا بداهها امكلف وصلى بها من يتوهم أحد أن الأصل عدم وقوع الصلاة فى حال الطهارة ومن أوضح أنه لا فرق بين هذا وبين المقام.

والخاص أن فى كل مورد حدث حادثان و ثبت فى عدم أحدهما على الآخر وعدمه ولم يكن الرمان دخلا فى موضوع الحكم بل كان الموضوع بل بخرآن الدان جمعان وعبران من غير كون الفارق أيضا دخلا فى الموضوع أمكن اثبات الحكم لبرسه على موضوع مركب قد حصل أحدهما ما بوجدن والآخر بالبعد ولا يمكن معنى وقوع أحدهما فى رمان تحقق الآخر بالأصل لأن استحق وحدائى لأن تحقق الحر الواحد فى حال تحقق الآخر بالبعد وحدائى. وعنوان وقوعه فى رمان الآخر ليس موضوعا للحكم بل هو أمر متراعى كما هو واضح لا يحق

وأما إذا كان أحد الحرثين رمايا والآخر رمايا من غير اعتبار وقوع الحرث الرماي في الرماي في موضوع الحكم فانه أيضا ترتب الحكم على الموضوع المركب الثابت أحد حرثيه بالوحدان والآخر بالأصل لأن ما عوموضوع الحكم يحقو الرماي والرماي معا واحصا عهما بذاتهما .

وأما عنوان وقوع الرماي في الرماي أو الظرفا وغير ذلك فليس بموضوع للحكم . صلا وهذا كحمار الحيوان فانه إذا فسح المشتري العقد ووقع الخلاف في أنه هل وقع الفسخ في ضمن الثلاثة أو بعدها فانه يحكم بكونه في ضمن الثلاثة ودلت لأن موضوع الحكم اما هو الفسخ في ضمن الثلاثة من تمامها ومن المعلوم أن الفسخ قد يحقو وحدانا وعدم انصاف الثلاثة أو بقاء هذا الرماي محرر بالأصل فتم الموضوع المركب أحد الحرثين بالأصل والآخر بالوحدان وعلى هذا فلا معنى لوقوع الفسخ في الثلاثة لأصل بعدم كون ذلك موضوعا للحكم واما الموضوع ذات هذا الحرث وقد عرفت أن احدهما محرر بالأصل والآخر بالوحدان ، فكما أن الفسخ وحداني وكونه في الثلاثة أيضا وحداني وإن كانت الثلاثة ثالثة بالبعد وليس ههنا عنوان وقوع الفسخ في الثلاثة موضوعا للحكم حتى يفي بالأصل بل ذات الفسخ قبل تمام الثلاثة .

وقد عرفت أن ذات الفسخ في الثلاثة وحدانيه ومن هذا القبيح أيضا الصلاة والصوم على ما ذكرناهما في محلها فان الظاهر من الاحبار ومن قوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل ، وكذا هي فوبه تعالى) ثم أتم الصيام الى الليل هو أن الامساك اما هو لابد وأن يكون قبل الليل والصلاة اما هي إذا قبل خروج النهار وأن الظاهر من قوله تعالى (كلوا واشربوا حتى يسن لكم الحظ الابيض من الحظ الاسود) ، هو أن الأكل لابد وأن يكون قبل ذلك وهذا هو موضوع الحكم فادأ أمسكا

وصلينا أو اكلمنا في شهر رمضان وشككنا في أن السهارة باقية حتى لا يحوز الإفطار أو يكون الصلاة أدائة أم لا . أو الأكل ومع ميل الفجر أم لا
لا شبهة أن الصلاة واقعة وحدانا وكذلك الإمساك والأكل وبما الليل أو النهار يشبهه بالأسصحاب النوحدي بأن يقال الأصل بقاء الليل أو النهار أو بالأسصحاب العدمي و يقال الأصل عدم بقاء النهار أو الليل حتى يتم الموضوع المركب فسررت عليه الحكم وأما عنوان وقوع الصلاة في النهار أو الإمساك كذا فليس موضوعا للحكم حتى يفي بالأصل ويكون هذا الأصل معارضا بالأصل الذي يشب الموضوع هذا أيضا واضح ومن هذا القيل أيضا رجوع الروح مع الشك في أنه ومع في العدم أم لا .

وأما القسم الثالث وهو أن يكون الموضوع هو الحادثان وكان أحدهما زمانيا ولا حر زمانيا مع اشتراط وقوع الزمان في الزمان فإنه لا يحرق هنا أصلا . لا أنه يحرق ويكون معارضا مع الأصل الحارفي في أصحاب نفس الزمان وذلك لأن استصحاب الزمان لا يشب وقوع الحادث في الزمان مستصحاب الأعلى القول بالأصل العقب .

وعلى الجملة فالأصل في الشئ الثالث ليس بخار في نفسه لعدم ترتيب الأثر عليه لا أنه يحرق ويكون معارضا بأصله عدم وقوع الحادث في ذلك الزمان المستصحب فانهم .

وقد ذكرنا في سببها الاستصحاب في نفسه حرا الاستصحاب في الزمان والزمان ما ينفعت هنا فراجع . ومن هنا يظهر أنه لو شك في بقاء وقت الخيار ابتداء وعدم بقاءه ما استصحب ذو الخيار ومسح كان مسحه ماضيا وليس لأحد أن يقول أن الأصل عدم وقوع الفسخ كما هو واضح .

ومن النصح أيضا أنه لا فرق بين كون الحادث من مجهولي التاريخ وبين كونها معلومي التاريخ . كما هو واضح ، وأما اثبات الحكم بالصحة

بإزالة الصحة كما ذكرنا للعصف وحبها في العام فهو أيضا ضعفه
و الوجه فيه أن أصالة الصحة في فعل العير لا دليل عليها مطلقا -
الذي يدل إنما هو فيما إذا كان من العفود فإنه قامت السيرة القطعية على
حربائها فيها و أما في غيرها فلا دليل عليها ، و أما القول بأنها لقوله عليه
السلام ص مع من أحب علي أحسنه - فقد ذكرنا مرارا أن معناه أن ماصدا
عن المسلم مكان له وحبها من وجه صلاح و وجه مسا ، صعد على الصلاح و
لا تعامل معه معاملته العاصي لا أنه يبرئ عنه آثار الصدق أيضا كما هو
واضح فافهم و أيضا أن مورد أصالة الصحة هنا مشكوك
قوله لو ادعى المنسرى الجهل بالخبار -

أقول ذكر العصف أنه لو ادعى المنسرى الجهل بالخبار أو بخوريه
بما على خوريه سمع قوله أن أحصل في حقه الجهل للأصل ثم ذكر التفصيل
بين الجهل بالخبار فلا يبعد الالتماس في بلد لا يعرفون الأحكام لو ادعى
الجهل بالخوريه مع - مطلقا لأنه مما يحق على العامة -
أقول قد يقال أنه لا وجه لضعف الخوريه بالنعم بالخوريه بحيث يكون
مدعى ذلك معذورا و ذلك لأنه يعمل أن يكون النعم بالحكم مأخوذاً في
موضوعه -

فهل يؤولهم أحد أنه لو ادعى أحد أن خبرا خيبري مقيد بعلم من
له الخيار برماه و كذا خيار المجلس بل الخبر إنما ثبت بالدلالة الدالة
على أن الخيار إنما ثبت في - الزمان فإذا انقضت ذلك الزمان لا يكون
له الخيار -

و دعوى أن خيار العيب إنما يثبت بظهور العيب فلا مانع أن يكون
خوريه مقيداً بنعم من له الخيار فبما مر مع الفارق حيث أن موعده - ياربعين
مقيد بظهور العيب كما في رواه زرارة ثم علم به أي بالعيب ، و هذا بخلاف

المقام فإن العلم يكون هذا للحكم فيكون الحكم ثانيا في حق من هو عالم بالعيب كما هو واضح .

ولكن يظهر أن ما افاده العصف صحيح مشر و ذلك لأن دعوى فوربه الحيار لا موقفة على عيب فوربه الحيار بالعلم بالفوربه و ذلك من جهة أن المدعى لا يدعى ذلك بل يقول على ما تقدم سابقا و أن ما فشا منه أن حيار العيب أدى و لكن الأسحر مع العلم به يكشف عن رضا دي الحيار ما بعد فيكون موجبا للاسقاط فالمرجع في ذلك إلى دعوى المسقط لا أن العيب سحار فاصر بن البعض في ذلك أي الأبد و لكن الأسحر و عدم العيب عن عمل يكشف عن الرضا المسقط و عليه يكون موقفا و على هذا فإذا لم يعلم به إلا بعد مدة كان الحيار ثانيا في حقه على هذا المبني أيضا و أن ما فشا منه سابق فإذا علم بالفوربه مع علمه بالحيار يكون به الحيار حين العلم به و أن أسحر عن ذلك يكون - لث موجبا للاسقاط كما هو واضح

القول في ماهية العيب

قوله القول في ماهية العيب و - ذكر بعض أفرادها .
أقول حسب أن لفظ العيب و العوار قد ورد في أحبار حيار العيب بعد صدق بعضها رصوا الله عليهم لسان ذلك بعد ذكر في الصحاح على ما حكى عنه أن العوار هو العيب .
و أما العيب فذكر بعض أن يظهر من اللغة و يعرف أنه اسم عن مرتبة الصحة الوسطية منه و بين الكمال ثم ذكر أن الصحة ما يعنيه أصل المذهب المشركه يوحى و طبعه والعيب و الكمال يلحقان له لأمر خارج عنه .

ثم ذكر أن المبررات في معرفته مقتضى حقيقته الشيء هو أن حقيقته هذا
 شيء قد يعرف من الخارج كما يعرف أن مقتضى حقيقته الحيوان والاسنان
 أن يكون بصيرا فالعلمي عيب فيهما ولا بد أن يكونا سمعا والحرس عيب
 فيهما. وهكذا ونحوه من الخارج أيضا أن الكناية كمال في الاسنان وليس
 مقتضى الطبيعة الاولى كونه كسا أو ذي صفة كما هو واضح. وكذلك الطبع
 في الامه فانه من الاوصاف الكيفية فلا يكون معدا لها عسا فيهم.

وقد يعلم مقتضى حقيقته الشيء ملاحظه عليه الافراد بحيث ان الوحد
 في الخارج أغلب افراد الاسنان محدهم على هذا الوصف. ويكشف من ذلك
 أن مقتضى الطبيعة الاصلية هو كون الاسنان على هذا الوصف وكذا الخارج
 في غير الاسنان وأما كون الافراد المادرة على خلاف هذا الوصف فهو لا
 يقتضي أن يكون على طو مقتضى الطبيعة الاولى. بل هو عيب على تلك
 الأعداد المادرة وأن يخلف الوصف الموحود على غالب الافراد من الافراد
 المادرة لعارض فيكون عسا وبتوحد اكتشاف العيب من ذلك العلل مع
 أنه لا يكون الحرثي كاشفا عن حال حرثي آخر هو أن ملاحظه الاغلب و
 وحدانه على وصف حابر كاشف عن اصابة العذر المشترك به لك الوصف
 فيستدل من الأغلب الى العذر المشترك ويحكم به على كون كل فرد كذلك
 بحسب الطبيعة الاولى.

ومن هذا ظهر أن مقتضى الحلقة الاصلية قد يكون على خلاف ما يقتضيه
 طبع الشيء أولا وبوصح ذلك أن طبع الشيء قد يكون مقتضيا لكونه على
 وصف حاضر بحسب خلفه الاغلب ولكن تعرضها طبيعة ثانية عليه فيقتضي
 حاله على خلاف تلك الحالة الاولى فيكون المدار على الطبيعة الثانوية فيكون
 اعداد في كون مقدار وصف عسا أو غير عسا بحسب تلك الحالة الثانوية و
 قد مثل المصنف ذلك بالصيغة فاسها بحسب طبيعتها الاولية يقتضي أن لا

يكون فيها حراج أصلا فيكون ثوب الحراج فى أرض خاصة عينا ولكن حيث كان أغلب أُمراء الأرض قد نسب فيها الحراج فيكشف من ذلك أن الحراج ليس من الثبوت بل عدم الحراج كمال فى الأرض فإذا كان هناك أرض قد أسقط سلطان الوقت حراجها و صرسته لجهة خاصة فيكون ذلك كمالا لذلك لا أن ثبوتها فى مورد آخر يكون عينا وعلى هذا فلا بد من ملاحظة هذه الطبيعة الثانية فإذا كان مردود حلف فيه وصف كمال فيه و بعض عن تلك الطبيعة الثانية فيكون ذلك عينا كما إذا كان الحراج فى - من أُمراء الأرض أكثر من غالب أُمراءه فانه ح بكون ذلك عينا فى هذه الأرض .

وعلى الجملة فإذا عارض بعض الحقيقة الأولى وما يعرضه طبع الشئ، أولا مع حان أكثر أُمراء هذه الطبيعة بحسب العال بكون الثاني معدوما على الأول ولذا لم يكن الحراج فى غالب الأرض عينا فيها بل زيادتها فى بعض الأُمراء على خلاف الأغلب عيب منه كما هو واضح .

ثم - كرر أن هذا هو الوجه فى عدم كون الثبوت عينا فى الأمة البالغة إذا أغلب أُمراء الأما و الحواري المحلوه من أرض الشرث أن يكون ثبوتها ولذا ذهب أكثر ائمتها أيضا الى عدم كون ذلك عينا فى الحاربه .

ومن هنا أصبح أيضا انه لا بد من ملاحظة الاعلى العوجية لشكيب حقيقة ثبوتها بحسب كل صف فلا يجوز قياس الاعلى فى صف بى صف آخر وعلى هذا فالثبوت ليس عينا فى الحاربه الكبيره ولكنها عيب فى لصغيره إذ أغلب أُمراءها ليس ثبوتها وكذا إذا كان الحراج فى الدكان من العشر وفى الدور نصف العشر فانه لا يكون ذلك فى الدكان عينا لأحراج هذا الصف بهذا المقدار، نعم وفى الصف الآخر هو الدور بقدر أقل . بل ربما يكون ما يعرضه الحقيقة الثانية هو العيب فى كون زياده وصف أو نقصانه عينا أو غير عيب حيث حتى لو كان الشئ على حسب الحلقة

الاصليه يكون ذلك عينا منه وهذا يكون الرجل اعلم بان العطف وان كانت
على معنى الطبيعة الاولى حيث ان الولد لا يولد محبوبا وان كان بحسب
الطبيعة الثانية يكون ذلك عينا في العدد

وعلى الجملة ان الميزان الكلي في ملاحظه معنى الطبيعة هو كون
الشيء على طبيعه اوليه او كون اعتدال امره على وصف خارجي مع عدم رضى
يقدّم الثاني هذا محصل كلام المصنف فافهم .

أقول ان كان مراد من كون الصحيح ما كان على وفق معنى الطبيعة
والمعيب ما لم يكن ذلك هو كونه الماهية والطبيعة المشتركة بين جميع
الافراد معصا لذلك بحيث يكشف بالطريقين المذكورين ان معنى الماهية
الغلاية ان يكون مراده مصفا بالوصف الغلاي وانما يختلف في عدد يكون
يخلفه هنا عسا ان كان مراده هذا المعنى كما يؤيده التعبير بلفظ الماهية
والطبيعة فرد علمه ان الماهية لا امضا فيها أصلا وعد مربع سمعتك
كثيرا ان الماهية من حيث هي هي ليست لا هي لا موحود ولا معدومه
وان الماهية بحسب نفسها ليس فيها امضا للوجود والعدم بل لا امضا
فيها امّا هو من الجبهات الخارجيه وهذا سمعتك يوافق ان الماهية
من ناحيه وجود عليه اسي ومن ناحيه عدم عليه ليس وعليه فلا معنى
لتعريف العيب بانه ما يكون باقضا عن معنى الطبيعة اذ لا امضا للطبيعة
أصلا . فضلا عن ان يكون خلافه عسا وانما الماهية لا تسب مثلا عباره عن
الحس وبمفصل سواء يحد في الخارج بصرا أو سمعا أو يحد في
رجل أم لم يكن به شيء من هذه الاعضاء أصلا

نعم . ان أردت من امضا الماهية اعتبار لوازمها بها حيث انها لم
تفترق عن الماهية وعبر عن ذلك بمسامحة كون الماهية مقصده لها و . ثلث
كروحيه الأربعة وتكون الانسان عالما للعلم والكتابة وتكون الجسم عالما

للابعاد الثلاثة وهكذا فهذا وان كان له وجه الا ان لو ادرم الماهيه لاسف
عنها أصلا الا بعدم الماهيه ان لا تعمل حقو الاربعه بدون كونها روحه
ومع اسفا الماهيه يظل البيع من حيث عدم المبيع وظهره شئ آخر وقد
عرف مرارا ان المبيع اذا ظهر غير ما حزن عليه المبيع فيكون اسعيا طلا و
الاوصاف التي يعد عدائها عنا مع عدم الماهيه ليس وجودها من مخصصات
الماهيه كالبصر والسمع والحواس ولا سيما مثل الكفايه والعلم كما قال الله
تعالى (وجعلنا الانسان سمعا بصيرا كما قال في مورد آخر (الرحمن
خلق الانسان عتقه اليار فيعلم ان الاساسه لا يوقف على كونه سمعا
بصيرا كما أنه لا يوقف على كونه عالما كما لا يحق فاهم ولكن هذا
الوجه كما لا يمكن تصديقه وكذلك ليس مراد المصنف قطعا ان لا يتصوره
بمثله دوى مسكه فضلا عن المصنف الذي هو ضمير فلت لتحقق والصدق
وان كان المراد من ذلك أي من معنى الطبعه الاولى هو كون
الشيء بحسب وجوده مخصصا لكونه على وصف حزن وانما يحذف عن ذلك
يكون التحلف لعارض فيكون عتدا وهذا هو الظاهر من عبارة المصنف
هو المصنفين مثلا ان الاساس حسب وجوده الخارجى يقتضى ان يكون موجودا
بصيرا وسمعا وله رجل ويد واذن وعده وهكذا فبعض الاوصاف وكذلك
لحال في بعض الاشياء فادنا احد عتدا وظهر عني أو ما عتدا شئنا آخر و
ظهر على غير الاوصاف المشهوره المعروفة لى كان عتدا مراد الاساس
عليها وبعض طبيعه بحسب الوجود ان يوجد عليها فيكون عتدا عتدا في
المسمع كما هو واضح .

وهذا الوجه وان كان له وجه في مقام الشبوه ولكن لا وحده في مقام
الاثبات ان لا طريق الى ذلك بحسب مقام الاشياء فانه من اين يعلم و
بكشف ان الوصف لفظي وجوده مستند الى اقتضا طبع ذلك الشيء و

ليس مستندا الى مقدمات وعلل أخرى مثلا من أين نعلم أن بعضى طبع
الإنسان بحسب الوجود أن يكون سمعا و بصيرا حتى اذا لم يكن فى العام
أصلا على أو كان ولم يشاهده المصابعان بل يمكن أن يكون مستندا الى
شئ آخر كالعلم والكتابة فان السمع والصر ليسا دخلا فى أساسيه
الإنسان ولذا قال الله تعالى (وجعلنا الإنسان سمعا بصيرا) أى بعد
كونه انسانا محليها سمعا بصيرا مثلا اذا لاحظ أحد أى عاقبة قرءه
أحمر ولم ير أصلا عاقبه أخرى أبيض فلا يمكن له فى مقام الإنشاء أن يحكم
بأن الاحمرار فى العاقبة بحسب انتفاء طبع الوجود ذلك لا بحسب
التصادف آخر كاشراو الضمر و نحوه وهذا واضح لا يترد فيه
وعليه من يتولى ما ذكره المصنف مبرانا فى بيان حقيقه العيب وما هيته بل
لا بد من العشى بصلت آخر بل قد لا يكون هنا طبيعه أصلا فضلا عن أن
بعضى شيئا كما فى مصنوعات البشر فان كون العرس مثلا على حينه غير مرغوبه
عيب مع أنه لا طبيعه له حتى نقضى كونه على حالة خاصه لتكون خلافها
عيبا كما هو واضح .

والحاصل أنه لما كان العيب والعوار مدكورين فى الاخبار بلا تميز
بيان حقيقه العيب لكونه موضوعا للخيار وقد ورد فى مرسله السيارى وعيون
فى كلمات الفقهاء أن العيب ما كان رائدا عن الحلقة الاصلية أو يوصف
عنها ونكلم المصنف فى ذلك بحفظا على ظاهر كلمات الفقهاء والمرسله .
ومحصل كلامه أن العيب ما كان نافعا عن الحلقة الاصلية التى تقتضى
الماهيه المشتركة كون الشئ عليها و اذا كان الشئ موافقا لها كان صحيحا
والآ كان معيبا وهذه الحلقة الاصلية قد تكون معلومة بحسب الخارج ،
بحيث يعرف من الخارج أن العيب عيب فى العبد ، وعدمه ليس بعيب وعدم
يعرف بحسب العلية الخارجية بحيث يكون الخلف فى النادر لعارضه يكون

فقدانه عيبا فيه .

و قد يكون الطبيعة الثابته هو العيران في الصحيح والمعيب كالارض الحراحيه فاسها بحسب طبيعتها لا يقتضى الحراج و لكن بحسب الطبع الثابى يقتضى الحراج و ح يكون العيب زياده الحراج عن الحراج المعهود بل قد يكون الطبيعة الثابته مقدمه على مقتضى الطبيعة الاولى في مقام المعارضه بل قد يكون كون شىء موافقا لمقتضى الطبع الاولى عيبا كما في الاعلف بحيث وحب كونه موافقا لمقتضى الطبيعة الثابته .

ثم ان ملاحظه الطبيعة الاولى أو الثابته وجعلها ميرايا في بيان المعيب والصحيح اما هي بحسب الاصناف لا بحسب الجنس أو النوع كما هو واضح فانه قد يكون وصف عيبا في صف كالتسبوة في حارية الصغيره وقد لا يكون عيبا كالتسبوة في حاريه الكبيره مع انها من نوع واحد وحبس فارد .
ثم ان الثمره من كون التسبوة مثلا عيبا في الحاريه الكبيره أو بسبب عيب اما يظهر فيما اذا غا احد حاريه واشترط المشتري على البايع كونها بكرا فظهرت نيبا . فانه على القول بعدم كون التسبوة عيبا يكون للمشتري خيار تحلف الشرط فقط . و أما على القول بكونها عيبا يكون المشتري محيرا بين الرد والامضاء و الأرض بما على كونه من الأول محيرا بين هذه الامور الا فيكون له الرد و مع عدمه ثبت له حق مطالبه الأرض على ما ذكرناه سابقا فان مطالبه الأرض اما هو في صورته كون صف المختلف من العيوب والآفات ثبت له حق مطالبه الأرض كما هو واضح .

ثم موى الوجه السابق و قال لكن الوجه السابق أقوى و مراد من الوجه السابق ما افاده أولا من أن التسبوة ليست بعيب و عليه فلا حمل للحكم بكون السحرة غلطا و كون السابق عوضا ثانيا كما في حاشيه السيد هذا

أقول قد ذكرنا سابقا أنه لا وجه لهذا الكلام فانه مع عدم وجود

المقتضى للعاهة المشتركة فلما لو اردنا من ذلك لوازم العاهة مسامحة فلا
يمكن التحلف بين العاهة و لوازمها كالاربعة والروحة ، فان كل منهما لا
يتحلف عن الآخر و اذا تحلف في مورد و كان فرد مثلا فادع لوصف لا يكون
دك عيبا من حيث التحلف عن مقتضى الطبعه ، بل يكفى من التحلف أن
الوصف ليس من الأوصاف الاربعة و من مقتضات الطبعه بداهة عدم امكان
تحلف لوازم العاهة عن العاهة كما هو واضح ، بل قد ورد في بعض الروايات
أن الابن في العبد و نحو - لم يعب من المبيع مع أنه ليس من مقتضات
العاهة و المعروف بان فعدا بعض الاعضاء عيب في العبد والحيوان
من أن كونه واحدا لذلك ليس من مقتضيات طبيعته الحيوان

بل قد لا يكون هما طبيعته حتى يقتضى شيئا و كونه على حاله مخصوصه
كما في مصنوعات البشر حيث أن كون نمر من على هيئة حاصه مرغوبه للناس
ليس من مقتضات طبيعته انه لا طبيعته للفرش حتى يقتضى ذلك مع أن
كونه على خلاف هذه الحالة عيب كما اذا كان قنصا من طرف أولئك انواه
مسامحة أو غير ذلك مما يعتد بها فيه و هكذا في غير الفرش من مصنوعات
البشر كما هو واضح ، فاعلم .

وعليه فلا يمكن المساعدة على ما ذكره المصنف من العبران والعابطة لبيان
حقيقه العيب ، على أن السيارى لم يكن معهود الوثاقه على ما سأل و مع
الوثاقه فلا يربط مرسه عن المرسله فهي لا يجوز العمل بها على أنها محالاه
بلوحدان فان العيب ليس محضرا بما ذكر فيها كما هو واضح .

و التحقيق في بيان صايطة العيب أن يقال أن أوصاف المبيع على
مسمين فاسها تارة تكون معسره فيها بحسب الاعراض الشخصية بحيث أن
المشترى مثلا يرغب في نفسه إلى ذلك الوصف ككون العبد مثلا كاسا أو حياضا
أو حارا و نحو ذلك مما هو مورد للاعراض الشخصية وقد يكون الأوصاف

معتبره بحسب الاعراض النوعية بحيث يرى النوع تلك الأوصاف معتبره في
 المبيع وإن كان التحلف في مثل الأوصاف الأولى لا يكون حيار لعب
 للمشتري، بل يشبه له حيار تحلف الشرط حسب ما اعتبر من الأوصاف لكما ليه
 ونحوها في المبيع.

فإن كان التحلف في الأوصاف الثانوية يكون ذلك موحيا لحيار لعب
 فإن العقل يرى مثل تلك الأوصاف معتبره في المبيع سواء اشترط المتبايعان
 ذلك عند البيع أم لا فيكون التحلف عن ذلك عب سوا كان يحلف من حيث
 الرياء أو من حيث المصلحة مثلا أن العرف يرى كون لحرية على الكاره مع
 عدم التصريح بالشبهة فإذا ظهرت شبهة تكون معنوية فيثبت للمشتري حيار
 اللعب هذا كله إذا تحلف وصف من أوصاف المبيع التي اعتبرها المتبايعان
 في المبيع أما بحسب الشخص أو بحسب النوع.

وأما إذا لم يكن هذا تحلف الوصف بل كان على الوصف الذي كان
 المبيع الصالح عليه ومع ذلك يكون قد تفاوت القيمة بحيث كانت ميسرة
 أو رائدة عن القيمة المتعارفة كان للمشتري أو بائع حيار اللعب التحلف
 الشرط الصفي، وهو تساوي القيمة وهذا خارج عن تحلف الوصف.

وعلى الجملة أن التحلف قد يكون في غير الوصف كتحلف الشرط
 صفي مثلا في تساوي القيمة فيكون ذلك موحيا لحيار اللعب وقد يكون في
 الوصف وهذا أيضا قد يكون في وصف اعتبر المبيع بحسب نظر شخص
 المتبايعين وقد يكون معتبرا فيه بحسب نظر العقل، فعلى الأول يكون
 موحيا لحيار تحلف الشرط وعلى الثاني يكون موحيا لحيار اللعب، وهذا
 واضح لا يحتمل.

والحاصل أن الصاطحة الكلية في بيان حقيقة العيب هو أن الأوصاف
 على قسمين الأول ما يكون معتبرا في المبيع بحسب ساء العقل واعتبارهم

سواء اعتبرها المتبايعان فيه أم لا . لكفاهه بنائهم في اعتبارها في ذلك بحيث يعسر في المبيع حتى مع السكوب بوصف الصحة ما يكون معتبرا في المبيع بحسب بناء العقلاء مع سكوب المتبايعين وعدم ذكرها لبناء العقلاء على كونه واحدا لهذا الوصف . واعتباره في صحة المبيع ويسمى ذلك بوصف الصحة وإذا تحلف ذلك بزيادة شيء عليها أو بنقصها ثبت للمشتري خيار العيب فإن ذلك أي تحلف تلك الأوصاف بالزيادة أو بالنقصه عيب في المبيع .

وعلى الحمله أن كون الوصف وصف الصحة بحيث يلزم من فداه كون المبيع معيبا إنما هو باعتبار العقلاء . وبنائهم على كون المبيع عيبا هذا الوصف وأن فاقده يكون معيبا .

الثاني أن يكون الوصف معسرا في المبيع بحسب اشراط المتبايعين كالأوصاف الدخيلة في اعراضهم وكونها أوصاف كفال عدهم . وعلى الأول فإذا تحلف ثبت للمشتري خيار العيب .

وعلى الثاني . يثبت له خيار تحلف الشرط . وهذا هو الميراث في لعام . وأما كون الشيء على وصف أو كون أغلب امراده موصوفا بوصف . فلا يكون سرايا في المطلب على ما ذكره العصف . ولا يكون كاشعا عن الحلقة الاصلية كما تقدم .

وأما أن كون أغلب الافراد في كل صف فاعدا لوصف يراه النوع وصف صحة لذلك الشيء . وكونه معسرا في ذلك شيء . لا يوجب عدم كون فدايه معيبا . بل يكون فدايه في أغلب الافراد أيضا عيبا في المبيع وعليه تكون الثبوتية عيبا في الحاربه فإن العقلاء يرى النكاره من أوصاف الصحة للمبيع . بل هو العالب في غير الاماء المحلوه من بلاد الشرك .

نعم . إذا كانت الافراد العالبه في الاماء المحلوه من بلاد شرك ثبوتية كانت ذلك قريبا على أن المشتري اسقط خيار العيب لأن الثبوتية ليست

بعيب فانه مرق و صح بين كون الثبوت عيباً و يكون عدم الخيار من جهة
القرينة و يلحق بها حكم عدم الخيار و ان كان الموضوع محققاً و ليس أن لا يكون
النسبة خارجاً عن العيب موضوعاً بواسطة القرائن التي هي العلية .
لو صرح المشرى باشتراط أوصاف الصحة على النحو الذي سبى عليه
العقلاء أو صرحا باعتبار الكارة في الخيارية ثبت خيار العيب أيضاً من
التخلف من ناحيته الا اشتراط و يكون الاشتراط دافعاً للقرينة الخارجية كما
هو واضح .

ثم ان الساطع في تعيين الصحيح و المعيب و ان كان هو العرف و بناءً
العقلاء على كون وصف خاص وصف صحة أو عدم كونه وصف صحة و معبر في
صحة المبيع . و لكن مطلق كون أى وصف من أوصاف الصحة حسب بناء العقلاء
ليس ميراثاً في ثبوت خيار العيب بل لابد و أن يكون تخلف ذلك الوصف
من حيث الرائدة أو العينة موحياً لفصل ماله المبيع كالعنى و لحرس و
الفلج في العدد و هكذا في غيره . و أما اذا لم يوجب فقدان وصف من
أوصاف الصحة فصلاً في ماله المبيع فلا يكون ذلك موحياً لثبوت خيار العيب
فان موضوع خيار العيب ليس هو مطلق ظهور العيب في المبيع بل ما كان
موحياً للنقص من ماله المبيع و ذلك فان الظاهر من رواه رارة من اشترى
شيئاً و به عيب أو عوار فلم ينز منه و لم يبين له و أحدث منه حدثاً بأحد
التفاوت فيما بين الصحيح و المعيب و يسقط الرد باحداث الحدث على ما
هو مضمون الرواية .

فان الظاهر من هذه الرواية هو أن مطلق العيب و ان كان نقصاً و
لكنه لا يترتب عليه حكم العيب إلا اذا كان موحياً لفصل الماله ما لا يوجب
فصلاً في الماله لا يثبت فيه التفاوت ما بين الصحيح و المعيب على تقدير
سقوط الرد باحداث الحدث فيعلم من ذلك الحديث اعنى قوله عليه السلام

فإن حدث حدثا يأخذ التفاوت فيها من الصحيح والمعيب، أن يحلف الوصف إما بوجوب خيار العيب و تربت أحكامه عليه إذا كان وحيداً لهذا الوصف دخلاً في زيادة مالية الموصوف كما هو واضح وهذا كالحصى في العدد والدنك، فإن ذلك وإن كان بحسب اللغة معصاً في العيب والدنك ولكن لا بوجوب معص المالكه أصلاً فإن قسمه الحصى لا يختلف مع غيره بل ربما يكون أربعاً من غير الحصى لأجل بعض الأعراس المتعلقة كما إذا يريد مولا أن يكون واسطة بينه وبين روحه في معصاً حوائجها وإن كان عرض بعضهم بعلو بكونه غير حصى أصلاً، كما إذا أراد أن يسرع له أمه فيولد منها ولد يكون مولا له إلا أن ذلك لا بوجوب كون قسمه الحصى بعض من غير الحصى فمثل هذا المعص لا يكون موضوعاً لأحكام العيب في المقام، بل يكون ذلك من حيث الحكم كعدم العيب أن يكون خارجاً عن العيب حكماً من هذا جهة فيكون موحياً للرد فقط دون الأرض فيكون مش حصار يحلف شرط ولعل أني هذا يشير كلام العلامة حيث قال إذا لم يعلم المشتري بكون الأمانة مخلوبة من بلاد الشتر فيكون الشبهة عينا والآ فلا فإن الظاهر من ذلك أنه يشتد عليها حكم العيب أو يمتنع عنها ذلك أيضاً بداهة عدم دخل العلم والجهل في حقيقة العيب.

وبعبارة أخرى أن العيب يقتضي أن يدور مدار العلم والجهل حكماً و لكن لا يمكن ذلك موضوعاً مع صورته عدم علم المشتري بكون الأمانة مخلوبة من بلاد الشتر فيثبت له الرد والآ فلا كما أنه قد يكون خارجاً عنه حكماً بواسطة العلية كما تقدم.

نعم، إذا اطلو العيب لم يتعرض المصاعل لمثل ذلك الوصف بكون مع بناء العقل على اعتباره في العيب و رتبهم ذلك من أوصاف الصحة بكون يحلف ذلك موحياً للحصار، وإن لم يكن موحياً للأرض كما تقدم، ولكن هذا حصار يحلف الشرط أو خيار العيب لا يرتب عليه ثمر أصلاً بداهة أن أصل

، حيار مسلم وثوب الأرض مقطوع العدم وان كان الظاهر مما ذكرناه هو
كون هذا الحيار حيار تحلف الشرط دون العيب لما عرفت أن موضوع حيار
العيب هو العيب الذى يوجب الرد أو الأرض وهو معهود فى المقام لعدم
كون مثل هذا الوصف دحيلا فى زياده العاليه

وقد يقال بظهور الثمره فى ذلك بين كون الحيار حيار عيب أو حيار
تحلف الشرط فى موردين .

الاول فى أنه لو كان الحيار هو حيار العيب يسقط بالنسبة ، كما
صرح به روايه رباره فان احداث الحدث موجب لسقوط الحيار وان كان المراد
فيه حيار تحلف الشرط لا يوجب ذلك سقوط الحيار فان حيار تحلف الشرط
لا يسقط بالنسبة الا اذا كان ذلك مؤثرا بالرضا بالعد ، بل لا يسقط
بالنفس أصلا على ما عدم سابقا بداهه أن الحيار معلق بالعقد وهو باق
حتى مع تلف العيب ، وليس معلقا بالعيب حتى يسقط بالتلف كما هو واضح
وقد اشارنا بعضنا الى هذه الثمره فى كلامه

ثم اشار الى حواشه بقوله فمأمل ولعل وجه التأمل فيه هو أن حيار
العيب انما يسقط باحداث الاحداث فيما اذا ثبت لدى الحيار حوار مطالبه
الأرض اما محيرا بين الرد والأرض أو يكون له الرد أولا ، ثم بعد سقوط
الرد يثبت له حوار مطالبه الأرض واما فيما ليس له حوار مطالبه الارض لعدم
كون العيب مما يوجب بعضا فى العاليه حتى يطالب المشرى الأرض ، فان
احداث الاحداث لا يوجب سقوط الرد كما هو واضح .

المورد الثانى أنه اذا حصل العيب بعد العقد فى زمان الحيار أو
قبل الفسخ فقد تقدم سابقا أن الكلام هنا يقع فى جهتين —
الاولى فى أن حدوث العيب فى ذلك الزمان مانع عن الحيار أو
ليس يمنع وهذا هو الذى تقدم الكلام فيه .

الجهة الثانية فى أن نفس حدوث العيب فى ذلك الوقت يوجب

حدوث الخيار أم لا وهذا هو الذي قلنا أنه يأتي الكلام بمعنى أحكام الخيار وعلى هذه الجهة وربما ينوهم ظهور الثمر في كون انقضاء الوصف العير الدخيل في زيادة المالية موحيا لخيار العيب أو الشرط بأنه إن كان ذلك هو خيار العيب كان ثابتا في صورة انقضاء ذلك الوصف في زمن الخيار أو قبل الفسخ وإن هذا الخيار خيار يحلف الشرط لا يكون خيار هنا بداهة أن الشرط انقضى إنما يقتضي كون الوصف موحدا حاشا للعقد فقط وأما ما لا يريد من ذلك فلا يقتضي كما هو واضح .

ومنه أولا أن الالتزام بظهور الثمرة ونسب خيار العيب ما ينقص يمثل الوصف المذكور في زمان الخيار أو قبل الفسخ إنما سوف على شمول القاعدة أن المعروضات أعني التلف في زمان الخيار من لا خيار له وإن التلف قبل الفسخ من مال التابع لزوال وصف الصحة إنما يات على هذا يكون العيب الحادث في زمن الخيار أو قبل الفسخ كالعيب الحادث من العقد فيكون مضمونا على التابع، ولكن بعد تسليم بعامته القاعدة من فلا وجه لتسريتها إلى زوال الأوصاف لعدم دلالة القاعدة على ذلك .

وثانيا أن مفاد القاعدةين إنما هو كون صانع ماليه المبيع مع التلف في زمن الخيار أو قبل الفسخ على التابع بحيث يعرض المبيع كأن لم يكن ويعطى الثمن للمشتري ومن الواضح ليس هنا نقص مالي حتى يصحبه التابع اد المعروض أن الوصف المراد في ذلك الزمان لا يوجب نقص المالية حتى يصحبه التابع كما هو واضح

الكلام في أفراد العيب

قول - مسئلة - لا اشكال ولا خلاف في كون العرض عيبا .

أقول - ذكر المصنف أنه لا خلاف في كون العرس في العبد أو في
 الحيوان عينا و هو كذلك و إنما الاشكال في بعض افراده كحصى اليوم ، فإنه
 ربما يقال بكونه أصلا عينا في العبد و يؤيده شمول اطلاق كثير بأن الحصى
 عيب لحصى اليوم أيضا ، ولكن الظاهر أن هذا ليس بعيب ما لم يكن يومه
 كما إذا كان في الاسبوع مرة فإن مثل هذا أي حصى اليوم مما لا يحسب عنه
 طبع الاسنان نوعا و لا يصدق عليه العيب في العرف و ان صدق عليه العرس
 فإن في نظر العرف أن العبد الذي يعسره الحصى يوما مساوي من حيث
 العيبة مع العبد الذي لا يكون كذلك وكف هذا لا إشكال فيه ،
 قوله مسألة : الحبل عيب في الاماء -

أقول - من جملة افراد العيب - كروا الحبل في الاماء - أو في سعيه
 الحيوانات يع. للكلام هناك في الاماء و أخرى في غيرها
 أما الاولى فإنها قد تكون حاملا من المولى فيها لا شبهة في بطلان
 بيعها بكونه بيع أم ولد فلا تصل البوة هنا الى كون الحبل عيبا أو عسر عيب
 و أخرى تكون الأمة حاملا من غير المولى فهذا هو محل الكلام هنا فعون
 لا شبهة في أن الحبل في الأمة عيب مرد معه الحاربة للاحتار ، بدالة على
 ذلك وقد تقدم سابقا في كون الوطى مانعا عن رد الأمة بالعيب أنه لا
 يكون مانعا في الحامل فضلا إذا لم يوطأ وهذا لا شبهة فيه بل الأمر
 كذلك إذا لم يكن هنا احتار يدل على حوار الرد وعدم مانعيه الوطى عنه
 وذلك لأن صدق العيب على الحبل مما لا ريب فيه بذهاب أسها في معرض
 الخطر للوضع و أسها لا تكون فائلة للاستخدام على الوجه الذي يكون عسر
 الحامل قابله لذلك فتكون مثل شراء العيب المستأجرة مسئولة المفعه وهل
 يتوقف أحد في أن كون العين مسئولة المفعه عيب في ذلك ، بل عدم كون
 الأمة الحاملة قابله للاستيلاد عيب فيها فإنها لو لم تكن حاملا كانت حاملا

من المشتري فيكون له فيها بيع من هذه الحيثية ولكن الحمل مائع عن هذه
 الصفعة ، وكيف كان فلا شبهة في كون الحمل في الأمة عسار دية إلى المبيع
 ثم انه اذا كان الحمل في ملك المشتري فهل يكون ذلك مائعاً عن الرد
 أم لا ، فالظاهر أنه مائع عن الرد لما عرفت أنها عيب على النكاح المتقدم
 فاداً ثبت له لأش عقط ، بل مائعة الحمل عن الرد هنا لا سوف على كونه
 عيباً وذلك لأن المذكور في المرسلة العمدية أن صبي الثوب و حياطة يكون
 مائعاً عن الرد . مع أنها كمال للثوب فليس بعيب وأن العمدية في سقوط
 الرد كانت هي رواية زرارة والمذكور فيها أن أحداث الحدث مائع عن الرد و
 لا يعرف في ذلك بين كون الحدث عيباً في الصبي أم لا ومن الواضح أن شخص
 من اظهر أمراد أحداث الحدث فيكون مائعاً عن الرد ، وعلى هذا الوجه
 الأخير فلا وجه لما اعترض به المصنف نفسه من أن الحمل عيب و يعرف في ذلك
 كلمات حلّ الاصحاب ، بل قد عرفت أنه مع عدم كونه عيباً أيضاً يسقط به الرد
 كما هو واضح .

و أما الحمل في غير الأمة فقد طهر حكم مائعيه عن الرد هنا أيضاً
 من السابق وأما من حيث كونه عيباً منه بحيث يوجب ثبوت خيار العيب
 للمشتري أو للبائع ، فذكر الشيخ (ره) في المبسوط أن الحمل مائع للحيوان
 مائعاً حيواناً ثم طهر كونه حاملاً فانه يكون الحمل للمشتري لكونه كالحجر
 من المبيع وذكر بعضهم أن الحمل يكون للبائع فانه أحسن عن المبيع
 وعلى القول الأول لا يكون الحمل عيباً ، بل هو جزء رائد ويكون دجلاً
 في زياده المالية وأنه مرغوب إليه عند العقلاء

وعبارة أخرى أن العيب عبارة عما يكون فقدانه موجبا لفقدان وصف
 الصحة ويكون وجوده معسراً في المبيع مع عدم الذكر و يلزم من اعدامه
 نقص ماله المبيع ومن الواضح أن الحمل في الحيوان بحيث يكون لمالك

الحيوان لا يكون عيبا . بل يكون وصف كمال و دحيل في ريادة المالك كما هو واضح .

و هوتم أن الحيوان الحامل يكون في معرض الخطر عند الوضع توهم فاسد بذاهه أن هذا الاحتمال موهون في الحيوانات ولذا يقدم بذلك جميع أرباب حيوانات و سسحون بذلك عيبا كما هو واضح .

وأما على القول الثاني و لا لثرام بأن الحمل للبائع فلا شبهة في كونه عيبا في المبيع بما عرفت أن المانع إلى استبعاد من غير الحامل إلى صلبها كونه دالا للاستبعاد و الاستثناء لا تستبعد من غيره كما عرفت دلته في الامه .
بوله مسئله الاكثر على أن الثبوتية ليست عيبا في الامه .

أقول الظاهر أن المصنف لما تكلم في ذلك عطفه عن المسئلة السابقة فانه قد اصح من ثبوت المسئلة أن الثبوتية عيب أو ليست بعيب و قد اعاد حمله مما ذكره هات .

نعم ، في هذه المسئلة ذكر خصوصه لم يذكرها هات و هي أنفق وورد هنا روايتان لا بد من التكلم فيهما :

الاولى ما استدل بها على أن الثبوتية ليست بعيب في الامه و هي رواية سماعة عن رجل باع حماره على أنها بكر فلم يحددها كذلك قال لا يرد عليه ولا يجب عليه شيء و فيه .

أولا أن الرواية ضعيفة السند .

و ثانيا أنها على القواعد فان مقتضى العمل بها هو عدم ثبوت حيار بخلاف الشرط فيها مع أنها بدسهي الثبوت مع الاشتراط و غير مربوط بحيار العيب و بيان الملامه أن المذكور في الرواية هو اشتراط البكاره حيث قال السائل أن الرجل باع الحماره على أنها بكر و لم يحددها كدلتهم الواضح أن ثبوت حيار تحلف الشرط هنا بدسهي سواء كانت الثبوتية عيبا أم لا

كما هو واضح على أن الرواية (عزيمه) عن التنبؤة وكوبها عيباً أو غير عيب و
ذلك لما ذكرنا في كون عدم البكارة عيباً في الحرمة المبروكة التي ظهرت غير
بأكبره أن يظهر من اللغة هو أن البكارة عبارة عن المرأة التي لم يصيبها
رجل سواء كان دم البكارة موحوداً فيها أم لا . بل زال لعارض من المرض
أو لوقوع من شاهر و نحو ذلك وعلى هذا في الرواية قد اشترطت البكارة
في الحاربه فلم يوجد ذلك فقال الامام عليه السلام انه لا ترد الحاربه ولا
يجب عليه شيء ومن النديهي أن ذلك لا يثبت كوبها شيء . بل لعل عدم
وحدان السائل كوبها كذب أي أسها غير واحد . ندم البكارة أم أسها أصابها
الرجل بحيث صار تيبه فلا يسفاد من الرواية .

وبعدارة أخرى يحمل أن السائل لم يرى أثر البكارة . على دم العذرة
فاعتقد كون الحاربه تيبه فسنل عن حكم ذلك . والامام عليه السلام لم يعنى
بذلك . بل رأى أنه لا بد في الحكم بالتنبؤة من تنوبها وأما بغيره عدم وجود
أثر البكارة لا سبب التنبؤة لا يقال أن البكر وأن كان يطبق على المرأة التي
لم ير الرجل وعلى الرجل الذي لم ير المرأة ولكن البكارة هي العذار و
هي التي كانت واحدة . ندم البكارة فالعنى المذكور لا يجري في الرواية
فانه يقال نعم ولكن لا يمكن ذلك في الرواية حيث أن الامام عليه
السلام قال لعله كان من مرض ومن الواضح أن هذا الكلام له وجه مع
معنى الذي ذكرناه وأما إذا كان المراد هذا الاحتمال فانه بمحذور . هاه
دم البكارة تكون ثمة فاعلمهم

نعم . لا بأس من الاستدلال على كون التنبؤة عيباً برواية يونس في
رجل اشترى حاربه على أسها عذراء فلم يجدها عذراء . فان برد عليه فصل
انقيمه . دا علم أنه صادق .

وجه الاستدلال هو أن الامام عليه السلام حكم بتنبؤ . لا رس بعد

ثبوت التثبوت فان مراده من قوله عليه السلام . . . علم أنه صادق هو العلم بكون المدعى صادقا في دعواه التثبوت فان العلم طريق الى «توقيع لا أن المراد من كون العلم بكونه صادقا في عدم ربه اثر النكارة حتى يدل هذه الرواية على عكس الرواية الاولى من الكفاية بثبوت التثبوت على عدم وحدان اثر النكارة وهو الدم وكيف كان فالرواية اثباته يدل على أن التثبوت عب في الحارثة .

نعم ، لو كانت هنا علمه بأن يكون أغلب أفراد الحوارى ثبوت كلامه المحلوه من بلاد الشرك كانت هذه العلية قرينة على عدم ثبوت الحبار و رضا المشتري بالعقد على هذا المحو كما هو واضح .
بوجه مسئلة ذكر في السكرة والفوائد من حمله العيوب عدم الحث في العقد . تكبير .

أقول قد علموا كون عدم الحث عب في العقد ليكون للمشتري حق الفسخ هو أن العقد يكون بذلك في معرض الخطر ان ليس حثان الكبير كحثان الصغير مأمويا عن الخطر كما هو واضح .
ومنه أولا أن هذا الدليل أحص من المدعى انه يكون العبد غير محتون ولا يحب حياته كما اذا كان نصرانيا ولم يقبل الاسلام فان حثان اما يحب في العقد المسلم في العرض المذكور لا يحب .
وثانيا أن الحثان اما يكون موحيا للخطر اذا لم يكن وسائل ابتداءه وأما مع وجودها فلا يكون كذلك .

وثالثا أما لم يسع كالحثان خطريا مع كثرته في أول الاسلام .
ورابعا أنه اذا كان خطريا لا يحب الحثان أصلا فان حفظ النفس مقدم على ذلك وكيف كان فعدم الحثان أو مثله كعدم الحدري ليس يعيب في العقد وعليه فلا بثت خيار العيب من جهة عدم الحثان نعم لو اشترط

عدمه فظهر الحلاى ثبت حيار بحلف الشرط ثم ان الثمره هيا بين كون حيار حيار عيب أو بحلف شرط هو الثمره المذكوره فى التنبوه كما اشار اليه المصنف قوله مسئله عدم الحصر من شائها الحص بحسب الترس والمكان وغيرهما من الخصوصيات التى لها مدخلية فى ذلك عيب ترد معه الجارية أقول ذكر المصنف ان من حمله العيوب لى ترد به الجارية عدم الحيص فان ذلك خروج عن مجرى الطبيعى .

أقول أن عدم الحيص فى نفسه ليس من العيوب بل هو كمال فى نفسه نعم اذا كان كاشفا عن كونها مريضة كان عيبا فان الجارية لا يحصى لوجود مانع منها ومرض يكون مانعا عن الحيص وهذا هو المراد من الرواية التى سئل السائل عن جارية لم ير الحيص فى سنة أشهر فانه قال الامام عليه السلام فهذا عيب ترد من الجارية .

وأما عند كون ذلك عيبا اذا كان ظهورها بعد سنة أشهر فسك بهذه الرواية أيضا فاسد بداهة ان سنة أشهر انما ذكرت فى كلام الرواية بلا توجب تعديد الحكم .

لا يقال ان هذه الرواية لا يمكن العمل بها بداهة أسها بحاجة للقاعدة التى استنبها الفقهاء من كون النصف مسقطا للحبار اذا لا يحلو الآثمه فى مده سنة أشهر عن النصف حتى يغفل اسقى الماء وياوسى الثوب وعلو الباب .

فانه يقال انك قد عرفت فيما سبق أنه لا وجه لهذه القاعدة أصلا وأن النصف لا يكون مسقطا للحبار الا اذا كان كاشفا عن الرضا فان عفا أو دل به حاصر عليه كما فى الوطى حيث ورد أنه مسقط للحبار وعلى هذا فكيف يمكن رفع اليد بمثل هذه القاعدة عن الرواية الصحيحة .

قوله مسئله الا باى عيب لا اشكال ولا حلاى .

أقول - ذكروا من أفراد العيب الأباي، وأدعوا عليه الإجماع، من هو من أوجب العيوب، ويدل عليه رواية أبي هشام الأسي في عيوب السند نعم ربما سوهم بعارضها برواية فليس أنه ليس في الأباي عيباً ولكن أفراد من رواه فليس هو أن يكون الأباي عند العشرة من غير أن يكون موصوف بذلك عند السامع من الظاهر من هذه العباره أن حدود العيب كان عند العشرة لا عند السامع والآ فلا معنى لعدم كون بعده عليه كما يقال إن بعده في سلف من من يحار للسامع أو القهقهة في الحسب و يصر إلى سبه إلى السامع كما في الرواية وهذا المعنى هو الظاهر من الرواية كما قلنا و هذا موافق للاعتبار أيضاً - ربما يكون المولى الأول عائناً بمحارجة لا يكون أبى بخلاف المولى الثاني فيكون الأباي مستنداً إلى ذلك فليس هذا حملاً سبها عليه، كما ذكره المصنف فيحصل أنه لا شبهة في كون الأباي عيباً في العيب وإنما الكلام في أن الأباي بمحرد حقه ولو مره واحدة عند السامع يكون عيباً أولاً بل لا بد وأن يكرر منه هذا العمل أو كان ثابتاً على ذلك والآ فلو لم يكرر منه ثم ثابت عن غيره فلا يكون ثابتاً أبداً .

الظاهر هو اعتبار الاعداد بذلك أو كان ثابتاً عنه وعدم من حاشه الأباي والآ فإما أن يكرر منه واحدة وعصى - ثم ثابت و صار عادلاً لا لا يطبق عند الأباي هذا هو الظاهر من بعض الروايات أيضاً حيث عرفت سبها بأنه كان أثباتاً في هذا التعبير بما ينطبق في مورد يكون الاعداد بذلك بحيث صار وصفاً عادياً به ولا يتحقق ثابتاً واحد كما هو واضح .

قوله مسئله الثقل الخارج عن العادة في الرب والندرو بحوهم عيب مثبت به الرد والأرس

أقول - ذكر الفقهاء والمصنف أن من حملة العيوب ما يكون الشيء مخلوطاً بشيء آخر احتياطاً خارجاً عن المعارف فالبا حظه فظهر فيه

تراث خارج عن المتعارف كان المبيع معيوباً وكذا اذا باع السمن وربيت و
 طهر أن فيه دردى كان السمن معيوباً فلم يشترى خيار العيب وهذا الذى
 ذكره المصنف مما يقتضيه العرف فان كون الخلط أكثر من المعدل لا يفسد
 عيب عرقى .

وعليه فلا يعرق بين كون غالب الافراد الموجودة فى الخارج كذلك أو
 بعضها فلا وجه لما ذكره المصنف من الاستدلال بقوله لكون ذلك خلاف ما
 عليه غالب أفراد الشيء ، فانك قد عرفت سابقاً أن العلة لا تكون موحدة للعيين
 الطبيعية نعم تكون هذه العلة مع السكون عن الوصف معاً وانما ما عرّفه على
 كون المشتري راضياً بذلك المبيع المعيب فيكون ذلك موحداً بسقوط خيار
 العيب ، إلا أن بشرط صريحاً وجود الوصف الذى فقدته أكثر أفراد هذه
 الطبيعة كما هو واضح وج مع الكلام فى ثمرة كون هذا الخيار هو خيار عيب
 أو خيار تخلف الشرط وهى عين الثمرة المذكورة فى تنبيه الامام من كون
 الشبهة عساً فى الجارة أو يكون تخلفها موحداً لخيار تخلف الشرط كما هو
 واضح .

وقد ظهر أن كون الخلط فى المبيع عيباً أمر عرقى موافق للمواعيد ويكون
 مشمولاً لقول ررارة اما رجل اشترى شيئاً وبه عيب أو عوار الح ، ومع ذلك
 لا يحتاج الى الرواية فى المقام وج فتكون رواية عيسى بن عبد العزيز مؤكدة
 للمطلب حيث قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يشتري روى
 بحد فيه دردياً قال ان كان يعلم أن الدردى يكون فى الرب وليس عليه
 أن يردّه وان لم يكن يعلم فله أن يردّه وقد عرفت فى السابق أن العيب
 لا يحتلف بالعلم والجهل فمراده من حوار الرد مع عدم
 العلم وعدم حوار مع العلم هو بالنسبة الى حكم العيب فان كون العيب
 موحداً للرد اما هو مع الجهل به دون العلم به .

وعلى الحملة لا شبهة في كون ذلك عيبا في المبيع، نعم الظاهر من
رواية السكوبي أن ذلك أن الحليظ المذكور ليس بعيب حبيب روى عن حمفر
عن أبيه عليه السلام، عتبا قضى في رجل شمرى من رجل عكة فيها سمن
حكرها حكره (أي مجتمعة) فوجد فيها رثا وحاصده إلى على عليه السلام
فقال له عبي عليه السلام لك تكيل أثرب سمن فقال له الرجل سمن بعته منه
حكره له فقال على عليه السلام إنما اسرى من سمن وما شمر من رثا
فإن الظاهر من هذه الرواية مخالفة لحكم العتب من الرد والأرس كما في
العتب.

بل بشكل الأمر فيها من جهة عدم انضمامها بالعواد حبيب في القروض
في الرواية ليس هو بيع الكلي حتى يلزم البيع باعتدأ أثرب مقدار ما ظهر
منه ردنا من المبيع هو انعسب إخراجته ولذا في لئاس سرى من
رجل عكة فيها سمن حكرها حكره أن مجتمعة ومن الوثج أن سمنه
الاحصاء لا يلائم الكسه كما هو واضح.

وعليه فلا بد من توحيد الرواية والذي يسمى أن يقال في توحدها
هو أن المراد من الرواية هو رد الثمن الذي دفع في معاش الرب المعطى
في معاش السمن فإن قوله عليه السلام لا يكمل الرب مما هو أن لتعبد
وحيره محذوف منه لا بد وأن يكون المعطى للمحاطب بكلفة كاف الاحتصاف
أن يكون شيئا ويكون سمنه خلا منه أو بعبرا عنه ويكون القدر لك شي
من الثمن لأن تفقد بر غير الثمن لا يناسب المقام بتكثير الرب حال كون ذلك
كيل الرب سمن أي كان أن يعطى للمعسرى بتكثير الرب سمن بحيث نقص
ذلك وكان بدله الرب فحكم الإمام عليه السلام أن يعطى ثمن ذلك السمن
وليس المراد من رواية إعطاء السمن بتكثير الرب منه على هذا لا بد و
أن يكون السمن مرفوعا وإحال أنه مصوب.

وعلى الجملة فإن كان ظاهر الرواية هو ذلك فيها والآ فلات وأ
يوحه كذلك بحيث يكون ما يعطى للمشتري شيئاً من الثمن لا شيئاً من البضاعة
ثم إنه اشكل المصنف في المقام اشكالاً واحاب عنه بحواب لكن الاشكال
وحوابه يجمع شعوره ليس مربوطاً بالمقام بل هو راجع الى مطلق البيع من
جهة الجهل بالمبيع كما هو واضح .

أما حاصل الاشكال أنه ربما يستشكل في أصل الحكم بوجه البيع لو
كان انحليط كثيراً وعلم بحيث يكون مقدار المبيع وأما ما تقدم في مثله لا يدار
من كفاية معرفته ورر الثمن بطريقه خارجة بالاجماع كما تقدم أو معروضة
في صورة انضمام الطرف المفقود هنا لأن الطرف هنا معاً سقو والدردى في
المقام بسن مما يتقو ، وأما حاصل الحواب فإن كان وجود الدردى بحيث
يوحب الجهل بالمبيع من قبل اصراح ما لا سقو بالمبيع بحيث لا يعلم قدر
خصوص الرب ولا شبهه في مطلق البيع للجهل بمقدار المبيع وإن كان
مجموع الطرف والمطروف معيوماً أو المعروض أن مقداراً من المطروف مال و
مقدار منه ليس بمان فيكون المال الذي يبدل الثمن في مقابلة مجهولاً
فيظل البيع للجهل فإن انضمام الطرف بالمطروف إذا كانا مالمس لا يضر
لأن الجهل حصل من الانضمام وهذا بخلاف هذه الصورة من الجهل هنا
حصل من اختلاط العبر المتقو بالمعول كما هو واضح .

وإن كان الدردى بحيث أفاد نقصاً في الرب بحيث يرى ان مجموع ريباً
ولكن ريباً معيوماً لا أنه يقال هذا ريب محلوط بشيء غير معول بل مجموع
ريب و متعول ولكنه معيوب من جهة دردى فلا شبهة في صحة البيع ، ولكن
ثبت للمشتري حمار العيب كما هو واضح لمكان العيب الذي كان غير معلوم

له .

وإن لم يكن الدردى موجباً لتعيب الرب ولم يكن موجباً لنقص ماله

البيع ، بل موحيا لبعض مقدار المسع فقط مع وقوع المشاهدة عليه فلا يكون البيع باطلا هنا ، بل لا خيار للمشتري أيضا ، كما اذا باع ما فى العكس لا ي شوهه كل رطل بكدا من غير أن يكون مقدار الرب معلوما ولا مقدار الرب والظرف معلوما .

وما ذكره المصنف من كون الظرف والمطروف معلومين معا فليس يلام وقد تقدم ذلك فى كتاب البيع فى بيع الصبرة وقد يكون النظر الى بيع مجموع الرب مثلا بعنوان كل رطل بكدا ، ولكن بشرط أن يكون هذا الموجود عشرة ارطال ، مادام طهر رطل واحد درديا كان للمشتري خيار بعض الصفة وهذا هو الفرق بين هذه الصورة وسابقة ما فى الصورة السابقة لم يكن اشتراط كونه عشرة ارطال مثلا ملحوظا بحلله هنا .

وان باع ما فى العكس على أنه كدا مقدار ميسر بصفة غير وجود الدردي فيه ، صح البيع وكان للمشتري خيار بحلف النصف أو الحر ، على اختلاف المصنفين فيما لو باع الصبرة على أنها كدا بظهر ما مضى ، ولكن قد تقدم فى بيع الصبرة أيضا أن هذه الصورة ليس بمعقول مداهه أن المجموع أن كان مبيعا فلا معنى للاشتراط بعد فكون المجموع مبيعا واحدا وان لم يكن مبيعا فلا معنى للإشارة الى مجموع ذلك ، والقول بأنه بعثك ما فى هذه العكس أو هذه الصورة مما ذكره المصنف من الشقوق المتعددة صححه غير هذا الأخير ، فافهم .

قوله مسئلة قد عرفت أن مطلق المرض عيب .

أقول تعرض المصنف هنا باحداث السفة وهى أربعة الحنوز والبرص والجدام والقرن .

وأما الجذبة فهى تفسير القرن لما فى بعض الروايات أنه يريد المملوك لحصال أربعة ثم عدت الخمسة الحنوز والبرص والجدام والقرن والجذبة ،

منعلم من ذلك أنه هو القرن وقد . سفاضة الروايات على ذلك ركونها عسا
 رد بها الحاربه الى سنة وهذا لا شبهة منه في الحمله ولا بد من الاعد
 بظاهر الروايات من كونها بنفسها عينا وان وجد سببها في صغى السه ولا
 وجه لأويلها بأنه لعل موادها كانت من السه كما لا يحتمل فانه ربما يكون
 الحصور لا مر عصى كالتوقع من شاهر و نحوه من الخوف وغيره و اما الكلام
 يقع في اربع جهات

الجهة الأولى في أن الحدام أيضا من حملته هذه الاربعة أم لا ؟
 من جهة أنه ذكر المصنف أن الاردبيلي قد استشكل في ذلك لعدم وجوده
 في رواية محمد بن علي مع ورودها في عدم التحديد والصبط لهذه الامور
 وعليه فيمكن وقوع معارض بين هذه الروايات وبقية الروايات الدالة على كون
 احداث السه اربعة .

وقد أحاط عنه صاحب الحداث بعد ما نقله عن الاردبيلي أن يشبه
 هذا معارض المطلق والمعيّد فيحمل المطلق على المعيد . الح
 ولكن أصل كلام الاردبيلي حال عن الاشكال في الحدام من هذه الجهة
 وأن صاحب الحداث لم ينقل من الاردبيلي ورواية محمد بن علي مشتملة
 على ذكر الحدام ، بل جميع الروايات الواردة في المقام التي جمع احداث
 السه ذكر فيها الحدام صحيحة كانت أم فاسدة ، فهذا اشتباه من المصنف
 والعصبة مخصوصة لاهلها .

الجهة الثانية أنه قد استشكل المحقق الاردبيلي في القرن ، وهو
 الحدية في الفرج المانع من الوطى ، وقيل هو العظم الثابت فيه المانع من
 الوطى لعدم وجودها في صحيحه أي همام ، فثبت أنها في مقام الحصر
 والصبط يمكن معارضة مع الروايات المشتملة على ذكر القرن وليس فيها
 رواية صحيحة وهذا الذي ذكره صاحب الحداث و اشكل عنه بأنه وإن لم

تذكر القرب فى هذه الرواية ولكن لا يلزم من ذلك عدم كونه عيب بدهاه أنه يحتمل المصطفى على العقيد و مراد صاحب الحدائق من هذا الحمل ليس هو حمل المطلق على المعيد بالمعنى المتعارف ، بحيث يكون هنا بكلية واحد متعلق بطبيعته واحد مطلقا بآراءه و معيد أخرى ، و يحتمل المطلق منه على المعيد كما فى اعنى ربه و اعنى ربه مؤسسه بل المراد من ذلك هنا أن الامام عليه السلام حيث كان فى مقام بيان العيوب و حصرها مطلق الكلام أى اطلاقه العمى أن لا يكون هنا عيب آخر يرد به المعلوم فى اثباته ، لانه لا شبهة فى كون الرواية مطلقة من هذه الجهة فحيث ورد فرد آخر غير هذه الثلاثة فى الروايات الاخر فتكون تلك الروايات مقيدة لذلك بانبات العيون فيها أى عدم كون فرد آخر من عيوب السنة مقيد بالروايات المشتملة على عددها بأكثر من اثلاثه و باضافة القرن إليها .

ثم ان هذا من عجائب صاحب الحدائق ، حيث ان القرن و ان لم يذكر فى هذه الرواية فى طريق الكامى ، ولكنه مذكور فيها فى طريق الشح و الكامى و ان كان اصط من اسهيد و لكن مع دوران الامر بين الرياء و البغيض بعدم ما هو مشتمل على الرياء و هذا أول مرة صادفت باستنباه صاحب الحدائق و الا فهو اصط على أنه ذكر القرن فى روايه ابن مسعود و هى موثقة .

لجهة الثالثة أن المحقق الاردبيلي قد استشكل فى البرص أيضا بدعوى أنه و ان كان مذكورا فى تلك الروايات المستعصمة مع الحيور و الاحدام و القرن من عيوب السنة و لكن قد ذكر فى رواية أخرى صححه ، الى تقدم فى خيار الحيوان أيضا أن العهدة فى البرص الى ثلاثة ايام متقع العارص بينها و بين الروايات المستعصمة فالمتيقن هو ان كونه موحا للرد فى الثلاثة و أما فى غيرها فلا ، و هذا الذى ذكره الاردبيلي ، و ان كان متسا و لكن

حيث كانت الروايات الدالة على كونه من عيوب السنه كثيره ومستقصه وكان فيها صحيح لصحيحه أبي همام ومحمد بن عيسى بن علي بن كونه حلياً كما دل الاردبيلي اظهر أنه الحلي وموته كرويه ابن فضال وكانت هذه الروايات موضع الاعتماد للعده^١ وعلمهم بها حصل لاطمئنان من ذلك على صدق بعضها من الامام عليه السلام وعدمها على تلك الروايات الدالة على كونه العبد في البرص على السماع الى ثلاثة ايام وعليه فيحتمل أن اصرص قد حرف وأن ما صدر من الامام في مقام التكلم ولا فاء هو لفظ البرص ولكن هذا احتمال يحتمل من جهة معارضة تلك الروايات لصحيحه التي يظعن بصدور بعضها عن الامام عليه السلام والآفلو حري مثل هذا الاحتمال في الروايات بحري في جمعها وعليه لم يبق حذر على حذر

تنبيه

في ج ١٢ ثل باب ٢ أن اسم العيوب من أبواب أحكام العيوب ص ٤١١ عن أبي همام قال سمعت الرضا يقول برد المملوك من أحداث السنه من الحيوان والخدم والبرص، فقلت كيف برد من أحداث السنه قال هذا أول السنه، فإذا اشتريت مملوكاً فحدث به شيئاً من هذه الحصال ما يسلك وبين دي الحجة رد دته عن صاحبه، فقال له محمد بن علي فالأباو قال ليس الأباو من دأ الآ أن يقيم السنه أنه كان أبو عبيد، ثم قال صاحب الوسائل ورواه الشيخ بإسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي همام قال سمعت الرضا عليه السلام يقول وذكر نحوه الآ أنه قال و البرص والفرص.

وفي ج ٢ التهديت، ص ١٢٥ عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي

همام قال سمعت الرب عليه السلام يقول مرد المملوك من أحد ثلث السبعين من حبس والحدام والبرص ، فإذا اشترى مملوكا فوجد فيه شيئا من هذه الحصال ما يبيح وبس يبيح الحجة مرد على صاحبه ، قال محمد بن علي عمار قال لا يرد إلا أن نعم البسة أنه أبو عده

وفي ح ١ مروح الكافي ص ٣٩٠ ، ذكر حبر أبي همام على البحوالدي ذكره في لوسائل إلى قوله ورواه الشيخ الح و في ح ١٠ الوافي ص ١١ ، ذكر الحداب عن أبي همام ناسا في الكافي والتهذيب ، كما في لوسائل و لم يذكر القرن وعلى هذا مما ذكره في الوسائل من أصح القرن وسببه إلى الشيخ أشياء منه نعم ذكر في التهذيب القرن في رواه أخرى ،

الحجة الرابعة أنه قد اشكر على الروايات المشتملة على ذكر الحدام بأنه يوجب إعفاء المملوك من حدونه ومعه كيف يرد على البائع بالحدام وقد وجهوا ذلك بوجه لا يمكن المساعدة عليها فإن من حمله الوجه أن ماله الحدام يمكن أن يكون مائة على البيع ويكون مائة في ملك البائع وح يبيع الرد أنه ولا يبيع على المشتري ولكنه مائة من حبه أنه يمكن أن يكون ، يحسن أمرا غارضا من حبه ان يوقع من شاهي و نحوه بحيث يكون لحظ في رأسه فيظهر له الجنون .

والنحو أن الروايات هامة معارضة فإن يمكن الجمع الدلائل فهو ، و إلا فلا بد وأن يرجع إلى قواعد المعارضة وذلك من حبه أن هذه الروايات المستقصية إنما تدل على أن الحدام من عيوب السنة ترد به الحارفة ورواه السكوني ذلك على أن الحدام يوجب العفو مع قطع النظر عن الفرائض الخارجية فذلك الروايات المستقصية بعدم على رواية السكوني للأطعنات بصور بعضها مع كون رواية السكوني ضعيفة ولكن حيث كان الحكم بالعفو مما تسالم عليه الأصحاب فيطعن به إلا أن باعتبار رواية السكوني مقتضى الجمع

بينها هو تعيين رواية السكوى بهذه الروايات المستقصية التي ذكر فيها
الخدام. فكون السجدة أن المملوك إذا حدث فيه الخدام سعتى الآ فى
صوره اشرائه من العير فانه لا سعتى الى سنة ، بل يجوز به رد الى باعه
ثم انه هل هذا الحكم محض بالسنة بحيث لو لم يرد الى باعه حتى
خرجت السنة فلا سعتى عليه أو ينعق بعد خروج السنة وذكر بعضهم أن
العبادة بعد السنة يحتاج الى دليل آخر ، بل لو نفى الخدام عنه كان كافيا
فى العبادة كما هو واضح ، و ذلك لأن رواية سماعه شاملة للسنة وعبرها ، و
خرج من ذلك السنة و أن الخدام الحاصل فيها لا يوجب الاعيان لى سنة
وأما أنه يحتاج الى عبادة بعد السنة الى دليل آخر فلا .

الجهة الخامسة أن المشهور قد ذهبوا الى أن الصرف يكون مسقطا
للخيار ومن سعتى أن يكون المملوك فى ضمن هذه المدة خاليا عن الصرف
منه حتى يمثل اعلو الباب أو اسقى الماء ، و نحو ذلك و عليه لا يمكن لبعض
بهذه الروايات على اطلاقها .

ومع أنه قد ذكرنا سابقا أن الصرف على اطلاقه لا يكون مسقطا للخيار
من التصرف اما يكون مسقطا للخيار اما بكونه كاشفا عن الرضا بالعدد أو
لكونه احداث حدث أو يكون هنا دليل خاص عليه كالنقل والتمس فى
الجارية و ركوب الدابة ونحو ذلك ، أما القسم الاول فهو تابع لكشف رضا
المشتري ، فعلى أى مورد استكشفنا ذلك فهو ، والآ فلا . و أما القسم الثالث
فهو أيضا محض موارد خاصة وهو حصار الحيوان فلا يكون حاديا فى بقية
الخبارات فكلما تحقق شرط عليه الحكم وآ فلا . و أما القسم الثانى فيقع
ايعارض بين ما دل على كون احداث الحدث مسقطا للخيار وبين هذه
الروايات المستقصية بالعموم من وجه حيث ان معاد هذه المستقصية أعم من
حيث كون الخدام فى ضمن الثلاثة التى هى زمان الخيار فى الحيوان أو

بعدها إلى سنة و معاد ما دل على كون أحداث الحدث مسقطا للرد أعين
أن يكون الحدث هو هذا الحصول الأربعة أي الحبور والحدام و العرس
والسرص و بين أن يكون عمر ذلك مرجع في مورد المعارض إلى العمومات
إداله على لزوم العقد.

الجهة السادسة قد عرفت سابقا أن في موارد ثبوت العيب بثبت
لن به حصار الرد و إذا لم يرد بحور له مطالبة الأرض و عني المشهور يكون
من الأول محضاً بين الأمور الثلاثة ، ما الرد أو سرصا بالعقد محالاً أو الرضا
به مع الأرض .

و على كل تقدير فهل ثبت به مع عدم الرد في ضمن السنة بالعيوب
التشوية أن يثبت الأرض أم لا ، و انما ظاهر أنه ليس له مطالبة الأرض به .
أن الروايات الدالة على ثبوت حصار العيب للمشترى مع ظهوره بعد العقد
قد اتفق حواري مطالبة الأرض مع عدم الرد مع كون ذلك أي مطالبة الأرض
على خلاف القاعدة و من الواضح أن الروايات المستفيضة الدالة على حصار
الرد بالعيوب التشوية ليس فيها تعرض بالأرض فلا يمكن الالتزام بصحة كونه
على خلاف القاعدة ، نعم لو قلنا الأرض ثابتة على طبق القاعدة لكونه كالجزء
من الثمن مع نقص ما يقاسه من وصف الصحة فيرد ذلك الجزء مع القول بأن
ما دلت العيوب الحادثة في السنة إنما هي ثابته قبل السقوط للقول بالأرض
مع عدم الرد وجه وحيه ولكن قد عرفت انما أن الأرض ليس جزءاً من الثمن
والأكثر النابع من الأول مشعول الدمه على ذلك ، مع أنه لا يثبت إلا
بالمطالبة .

و ثانياً أن الأوصاف مطلقاً لا يعاين بالثمن كما لا يحصى ، وأما الثاني
فقد عرفت قبيل هذا أن عيوب السنة قد تعرض للعقد لعارض في نفس تلك
السنة من غير أن يكون ما دنها قبل البيع كما هو واضح

قوله : خاتمة في عيوب متفرقة .

أمور قد طهر العيران الكلبي في حوار الرد بالعيوب ولكن قد تعرض المصنف للعيوب المعروفة فمعرض لها سعاله . منها أنه ذكر في التذكرة أن الكفر ليس عيبا في المملوك والظاهر أن الكفران كان مثل النور والتعجب فلا شبهة في كونه عيبا في الحاربه لكونه مانعا عن الاستمتاع وأما إذا كان مثل اليهود والنصر فلا يكون لحوار الاستمتاع منها .

و توهم كون النجاسة بهما عيبا واضح الفساد بداهه عدم كون المانع المستفادة من المملوك محضرا بما يوقف على الطهارة عني أنه ليس بمسلمية النجاسة لكونه من أهل الكتاب وقد اشكل غير واحد في نجاستهم على أنه يمكن أن يكون العبد اليهودي مطلوبا لبعض الناس فانه يرى أن واحبات العبد تشمله مقدارا من الرمان فهو يريد أن لا يكون كذلك لكونه غير مبال في الدين كما بعدم ذلك في الحصى وكيف كان أن الكفر لا يوجب نقصا مالية المملوك فلا يكون عيبا يرب عليه احكام العيوب ، كما لا يحق .

ومنها أن يكون العبد أو الأمة محرمة الاسماع على المشتري كما إذا كان ممن يبيع عليه أو كات الأمة احب روحه ، فانه لا يحوز الجمع بين الاختيار أو كات رصاعيا له ، وعبر ذلك من الاحباب المحرمة ، ولكن الظاهر أنه ليس بعيب لعدم نقص فيه ، بل المانع من قبل المشتري .

ومنها ما لو كان المبيع بهما بالوقعة وإن لم يثبت ذلك شرعا فان ذلك يوجب نقص ماله وقلة رغبة الناس اليه ، وهذا واضح .

ومنها الصيام والاحرام والاعداد ولكن شيء من ذلك ليس بعيب . ومنها كونه ماما أو ساحرا أو قادما ويحود ذلك ، والظاهر أن هذه الأوصاف إذا كان بحيث يجر الى الفسقة والفساد فهي عيب فيه ، والآ فلا ، فانه لا يحلو منها نوع البشر أحيانا وفل عند يكون عادلا ، بل الاحرار كذلك .

القول في الارش

قوله القول في الارش-

أقول ذكرنا أن الأرض في اللغة هو ما يؤخذ بدلا عن بعض مضمون
و به الحر العائد ولا شبهه في اطلاقه على المقام و هو تفاوت القيمة بين
المعيب والصحيح من الثمن أو العنصر وان كان العالب أن ذلك يثبت
في المبيع فإن الثمن غالبا يكون من النوع فلا يكون معسا ولا داعي للبحث
عن ذلك بأنه على نحو الاشتراك اللفظي أو المعنوي ، بل المهم هو التكلم
في جهات

الجهة الاولى في أن الأرض هل ثبت في المقام على طبق القاعدة ،
أو على خلاف القاعدة لا شبهه في أنه يجوز للتابع خبرا عن عيب المبيع و بما
انكلام في أن للمشتري الزامه على ذلك أو لا ؟ فان كان على طبق القاعدة فعليه
الزامه على ذلك ، و الا فلا ، الظاهر أنه يثبت على خلاف القاعدة ، فإنه لا
دليل على كونه على حسب القاعدة أصلا فان الوجه في كون الأرض على طبق
القاعدة هو أن يكون وصف الصحة الذي يفقد في المعيب أن يقابل بحر من
الثمن كما أن حر المبيع تقابل بالثمن ، فكما أنه اذا مات حر من المبيع
ينقص من الثمن ما يقابله لا بحلال الثمن الى كل حر حر ، وكذلك اذا مات
من المبيع وصف الصحة فيكون الثمن ناقصا منه بمقدار ما يقابل من هذا الوصف
و لكن لا دليل على ذلك من ساء العقلاء و الشرع أصلا -

أما ساء العقلاء فواضح ، فإنه ليس منهم ساء على كون وصف الصحة
مقابلا بالثمن ليكون الأرض تاسا على طبق القاعدة و مع عدم مقابلته بالمال
ليس هنا ساء آخر على الأرض و احد حر من الثمن على تقدير اسفائه

وأما من الشرع فلم يصل إليها ما يدل على ذلك وعليه فلا بد من أن يكون وصف الصحة مقابلاً بالمال للبرم من أسفله كونه الأرض على طبق القاعدة ومن هنا لو لم يطالب العسرى الأرض لم يكن السامع مشعول الدمة على ذلك مع أنه لو كان وصف الصحة يدل على حرز من الثمن لكان السامع مع عدم التقاب العسرى إلى ذلك وعدم مطالبته مشعول الدمة على - ب - مع أنه ليس كذلك، فيعلم من جملة ذلك أن الأرض لم تنسب على طبق القاعدة بل هو ثابت بعنوان العرامة لدليل خاص بقضيه. ومن هنا لو وقعت المعاوضة بين المعيب والصحيح وكأما من حسن واحد ربوي لا يبرم البرم مع أن الصحيح راد عن المعيب بوصف الصحة. ويؤيد ذلك على المعيب في مفاصل وصف الصحة شيء لم منه البرم فيعلم من ذلك أن وصف الصحة لا يعادل بالمال وهذا بخلاف ما كان حرز من المبيع بأفضا فانه يعادل بالمال فيكون السامع مع عدم رجوع العسرى إليه - ب - أسفله مشعول الدمة وهكذا فيكون نقصان الثمن هنا على صورة القاعدة كما هو واضح

وعلى الجملة لا بد من أن يكون ثبوت الأرض على طبق القاعدة فيكون ثبوته على خلاف القاعدة فيكون الثمن بأجمعه ملكاً للسامع بمجرد بيعه وعلى هذا فلا يبرم من أسفله الوصف الآخر بخلاف الوصف والشرط، فإن مرجع تخلف الوصف إلى تخلف الشرط ولكن التزم التساوي في حاشيته بأن الأرض على طبق القاعدة مع تسليمه جميع ما ذكرنا من عدم كون الوصف يعادل بالمال ويحوز ذلك مدعى أن للمعاملة مرحلتان مرحلة الظاهر والاشياء و مرحلة اللب ولا شبهة أن وصف الصحة وإن لم يعادل بالمال في المرحلة الأولى ولكنه يعادل بالمال في المرحلة الثانية بمعنى أن زيادة بعض الثمن إنما هي لملاحظة الوصف المذكور فتمام الثمن في عالم الاشياء جعل في مقابل بعض المعين وليس شيء منه في مقابل الوصف لكن في عالم اللب بعضه لثابت الثمن

الذى جعل في مقاب من العين مقابل الوصف فاداء عرض تحلف موجب على
البائع أن يعرض ما في من العشرة وما اعرض في عالم اللب بملحظة ذلك
الوصف وبالحلف لا يلزم الاصح لأن العرض كون تمام الثمن في من يعرض
المعروض وجودها و لكن لما كان العشرة قد اعرض من جهة ذلك الوصف و
أعطى ما لا مقابل له في ذلك العالم له أن يرجع على البائع ولأن لا يرجع
وبذا لا تشعر منه البائع على الأرض من حين العقد ، بل من حين
العطالية كما هو واضح .

أقول لا يفهم معنى محصلا لذلك فاداء كلام شبيه بالعرفان فاندليس
للمعاملات عالما عالم الظاهر وعدم الناصر بل ذكرها مرارا أسها أمور عبارية
وحققها فاداء بالاعتبار فما وقع في مقاب الثمن من العرض واداء في مقابله
ظاهرا و بيا كالأحرار مثلا فما لم يقع في مقابل الثمن لا يقع في مقابلها أيضا
ظاهرا و لئلا كأوصاف الصحة .

وعلى الجملة وللمعاملات جهة واحدة لا جهات كثيرة . نعم قد يكون
الأوصاف داعية الى زيادة الثمن في عالم اللب و لكنها غير مختصة بأوصاف
الصحة بل تحرى في أوصاف الكمال أيضا فان جميع الأوصاف داعية الى
الثمن كما هو واضح .

وعلى هذا فالأوصاف لا تقابل بالمال أصلا نعم هي موجه لزيادة
المالية ، بل تكون في بعض الاحيان عامية الدية بذلك بحيث لا تكون
للمادة مع قطع النظر عن الصورة والوصف مالية أصلا ومع ذلك لا يكون الوصف
مقابلا بالمال .

وعلى هذا فالأرض ليس على طبق القاعدة ، بل هو عرامة اعماء ثبتت
بالاحصار الخاصة وعلى هذا فلا بد في كمعة ثوبه من الرجوع اليها من انه
هو التفاوت بين المعص والصحيح واقعا أو هو التفاوت بين الصحيح

والمعيب بالنسبة الى هذه المعاملة

والاخبار الواردة في النعمان على ثلاث طوائف فان في بعضها انه يرد قيمة العيب وبعضها مشتمل على أحد أرش العيب وبعضها مشتمل على استرداد مقدار العيب من الثمن وقد اشار السيد الى هذه الاخبار في حاشيته وظاهر جمع ذلك وجوب رد تمام قيمة العيب في هذه المعاملة ان كان قد دفع المشتري الثمن الى النافع وبعض مقدار العيب من الثمن ان كان لم يدفع الثمن اليه بعد.

والحاصل ان المراد من تفاوت ما يكون هو التفاوت ما بين الصحيح والمعيب، بالفعل أي عند ظهور العيب من غير ملاحظة تفاوت بينهما حال العقد بأن تقوم الحارثة مثلا بالنسبة الى القيمة الواقعة خمسين ديناراً صحيحه وخمسة وعشرون ديناراً معيبة وكان أصل الثمن خمسه وعشرون ديناراً فإنه لو كان المراد من رد التفاوت ما بين الصحيح والمعيب بحسب القيمة الواقعة كان الملام هو رد تمام القيمة وهو خمسة وعشرون ديناراً، بل ربما يلزم رد الرائد عن أصل القيمة هذا لا يمكن لا لزم به لا من جهة لزوم الجمع بين العوض والمعوض منه لا محدود فيجمع، لالة الدليل كما ثبت نظراً في حماية العقد فان الحماية لها مقدار شرعي وربما يكون ذلك المقدار ارد بمقتضى قيمة العقد بكونه مريضاً أو هزماً أو نحو ذلك فهل يوهّم أحد ان هنا يلزم اجمع بين العوض والمعوض، بل المأخوذ انما هو بعنوان العرامة فلا بأس بكونه أرد من القيمة كما هو واضح على انك قد عرفت ان الاوصاف لا تكون معاملة بالثمن وانما الثمن قد وقع في مقام العيب وعليه فيكون المردود لأجل نقصان الوصف مبرمة لا قيمة حتى يلزم اجمع بين العوض والمعوض كما هو واضح.

نعم، بناء على كون الاوصاف مقابل بالثمن يبرم لشغل الأرش للمأخوذ

يكون أريد من الثمن الذي يقع في مقابل البوصف بطرم الجمع بينهما وهذا هو البحر في عدم لزوم التجمع بينهما في باب الحياية أيضا بل يمنع عن هذا الاحتمال هو عدم ظهور الاحتمال منه وعدم مسعدة الفهم العرفي على ذلك حسب أن يظهر منها وبمعنى الفهم العرفي هو أن التفاوت هو التفاوت بين المعيب والصحيح بالنسبة إلى هذه المعاملة على الفهم العرفي فاص بأن المشتري لا بد له أن يطالب من البائع ما يخص عليه من قيمة العين بالنسبة إلى هذه المعاملة لكونها ربطا بينهما وأما القيمة الواقعة عليه فلا يربط بينهما أصلا ويؤيد ذلك التعبير بـ 'رد حر' من الثمن في بعض تلك الاحتمال مع أنك قد عرفت أن التفاوت بالنسبة إلى القيمة الواقعة قد يكون أريد من مجموع الثمن فلا يصل النوبة إلى رد حر من الثمن

وأما إرادته التفاوت بالنسبة إلى القيمة الواقعة لا وجه له كما لا وجه لنحوه عنه بحمل الاحتمال على العالب من عدم تفاوت القيمة السوقية مع أصل القيمة حال العقد من جهة كون الرد بعرضه على ذلك كما صنفه المصنف أي يكون التعبير بالرد من الثمن مربة على أن المراد من التفاوت هو التفاوت بالنسبة إلى هذه المعاملة والآفة لا يكون هنا كما في المثال الذي ذكره المصنف وذلك لاحتمال أن يكون الرد أيضا محمولا على العالب كما هو واضح .

وعلى الجملة هنا احتمالان :-

أحدهما أن يكون المراد من التفاوت هو التفاوت ما بين الصحيح والمعيب بالنسبة إلى هذه المعاملة .

والثاني أن يكون المراد هو التفاوت بالنسبة إلى القيمة الواقعة واطلاق الأحبار وإن كان يشمل كليهما ولكن مقتضى الارتكاز العرفي ينصره إلى الشق الأول فيكون ظاهره فيه كما هو واضح .

ومن هنا يعرف ما في عبارة المصنف من الخلط حيث انه اشار الى الاحتمال الثاني بقوله . نعم ظاهر كلام جماعة من القدماء كأكثر لصوصهم ارادة قيمة المعيب كلها فان هذا الاحتمال ومورد ارادة قيمة المعيب كلها لم نقل به احد كما هو واضح والظاهر أن السجدة الصحيحة هو قيمة لعبت ومع ذلك لا يصح لمكان كلمة اريد بعده .

والحاصل قد ذكرنا سابقا أن التائب بحسب بناء العقلاء هو كونه المبيع واحدا لاوصاف الصحة وأنها معسرة فيه مع السكوت عن الاشتراط و اذا كان كذلك أو اشترط المشتري ذلك على التابع فلا شبهة في أنه ثبت لمشتري خيار بحلف الشرط لذلك فان بناء العقلاء على اعتبار الوصف .

وأما الأرض فلم يثبت بناء من العقلاء على ثبوت الأرض والآ لكان التابع مشعول الدمه من الأول ونسب كذلك بل يكون التمس باجمعه مسكا للتابع بمخرد البيع وما يؤيد ذلك ما ذكرناه في أول الجواب من أن الأرض لا يثبت اسدا . بل انما يثبت مع عدم الرد . وفي طوئه مع أنه لو كان الأرض على القاعدة لكان ثابتا من الأول وكان المشتري محبرا بين الرد والأرض . من الاول فلا بدّ ح من الرجوع الى الأخبار والظاهر منها بحسب الفهم المعروف هو أن المشتري بأحد التفاوت مما بين الصحيح والمعيب بالنسبة الى هذه المعاملة لا التفاوت بحسب القيمة الواقعية

ومن هنا لم يذهب احد الى ذلك وإن كان ظاهر الأخبار بحسب النظر الأولى يساعد على الاحتمال الثاني ولكن يرول بالأمس فيها فان المقصود في هذه الأحكام عدم وجود الحل في المعاملة من غير جهة العيب كالعين و نحوه فتكون المعاملة المعروضة فيها كون المبيع معيبا محمولة على المعاملة المتعارفة وهي أن يكون ذلك بشئ متعارف و اذا كان هنا أرض فسنئل عن حكم ما يكون التمس فيه فليلا بان اشترى المشتري المبيع الذي

سوى بحسين خمسة كما يتفق ذلك احسانا أو اشتراء بثمر متعارف ولكن ترفى وكان بقيمة أعلى الى رمان ظهور العيب، فان قلنا يكونه خارجا عن حدود هذه الأحبار بحيث لم يلزم بالأرض هنا وقلنا أن الأرض اما هو في المعاملات الصغارية لكون الأحبار ضرورة الى حكمها فهو بعد فلا يمكن الالتزام به .

وان قلنا أن الأحبار اما هي تبين حكم المعاملات المتعارفة من جهة كونها هي العال لا أسها محصه بها . بل هي تبين الميزان الكلى في جميع المعاملات فالمعاملات عبر المتعارفة أيضا على حسب المعاملات الصغارية فيكون المطابقة هو ملاحظة أصل الثمن وأخذ التفاوت بالنسبة الى أصل الثمن بحسب نسبة التفاوت الى القيمة الواقعة .

وعلى الحصة المفهوم من هذه الروايات هو الرجوع الى التدوير بين الصحيح والمعيب بحسب أصل ثمن المعاملة نسبة التفاوت الى الصحيح و المعيب الى القيمة الواقعة على أنه هو المفسر بين الاصحاب . بل لم يذهب الى الاحتمال الرجوع الى التفاوت بحسب القيمة الواقعية أحد .

الجهة الثانية في ان الأرض هل يجب أن يكون من نفس الثمن أو يحور أن يكون من غيره أيضا الظاهر أنه لا يجب أن يكون نفس الثمن فانه بعد ما قلنا أن الأرض أمر ثبت على خلاف القاعدة وليس ثابتا على طبق القاعدة لا يلزم أن يكون من نفس الثمن فان الثمن يكون ملكا لسايع بمجرد انعقد فلا دليل على اجبار البايع على اعطاء الأرض من ذلك المال الخاص واما هو عرامة ثبت دليل خاص للملبيع ان يعطيه من غير الثمن أيضا ولكن المتوهم من بعض الروايات أنه لا بدّ وأن يكون الأرض من نفس الثمن خصوصا من رواية زرارة النى هي المستند لنا في خيار العيب وود عثر عليها المصنف بالصحيحة حيث ذكر فيها أنه يضع له من ثمنها بعد رعيها ولكن هذه التوهم

فاسد فان المفروض في هذه الرواية وامثالها أن الثمن يتم بربط البائع بل هو عند المشتري بعد وعليه أن الثمن قد يكون كيناً كما هو العاقل فان ابائع يبيع متاعه بالثمن الكلي بوناً ولا يحس ثمناً خاصاً شخصياً فعلى الأول يقع هنا سبهاً قهرياً حيث أن المشتري يطلب ما يطلب منه البائع فيقدار الأرض ببيع السبهاً ركف هو واضح

وعليه فيصح أن يقال يصح له من الثمن بعد رابعاً وان كان الثمن شخصياً كما هو غير العاقل و إن كان ما يطلبه البائع من المشتري عاماً شخصياً ويحور للمشتري أن يدفعه إلى البائع ثم يطلب منه حقه ولا يكون هنا سبهاً قهرياً ولكن لا يجب عليه ذلك بل له أن يطلب الكلي الذي يطلب من ابائع على هذا الشخص المعين الخارجي كما هو واضح وكف كان لا شبهة في أن الأرض عرارة على دمة البائع بعد مطالبة المشتري فلا بد من أن يكون من عين الثمن .

نعم . ساء على كون الأرض على طبق القاعدة ثم أن يكون من عين الثمن كما هو واضح ، وأما في بقية الروايات فالدكتور فيها هو أن يرد البائع على المشتري فصل ما بين الصحيح والمعتد وليس فيها ما يشعر بكون المردود من الثمن .

أجبهه الثالثة هل يعتبر أن يكون الأرض من القود أو يكفي كونها غيرها أيضاً الظاهر من الأحكام الدالة على ثوب الأرض هو أن يكون ذلك من القود فان المسعاد من مجموعها هو أن البائع يرد القود ما بين الصحيح والمعتد سواء كان المراد من القود هو القود بالنسبة إلى القيمة الواقعية أو بالنسبة إلى هذه المعامنة الحاصفة من الواضح أن القود إنما يعلم بالماله المحصه فان عويم الأشياء والعلم بقيمتها ما هو بما يتبينها وما هو متحصص بالماله فقط ، إنما هو السود فيكون الثابت بالأحبار هو

استفود فالأكتفاء بعرضها يحتاج الى دليل فلم يشك ذلك حتى لو كان الثمن من الأعيان فانه مضافا الى ما ذكرناه أنه لم يتعارف أن يقطع من العرض الذي عرضه ثم لشيء راعا بعنوان أنه أرش .

نعم اذا رضى المشتري بذلك فلا بأس به وان كان لأرش من غير حسن فمن سواء كان الثمن عسا أو بعدا .

ولكن يبقى الحديث في أنه مع رضا المشتري يكون الارش عسا هل يكون الأرش هو ذلك الشيء ابتداء كما في حاشية السيّد أو بدله فانه ساقط على الثاني يكون هما معاوضة صفة والآ فبكون الثاني هو الأرش وهذا البحث لا يمر به و تظهر ضرورة مما اذا اشترط شيء في صفة فانه مضافا على المعاوضة لا يكون للشرط سدا ثانيا ولا يمكن ابتداء مقرر الآ عطيا ومع ذلك فيقول ان الأرش وان كان على خلاف القاعدة ولكن ملك ان اللزم على البيع هو اعطاء البعد وعليه فالرجوع الى عمر البعد و لو كان رضا المشتري يحتاج الى معاوضة جديدة فيكون انشأ أولا بعنوان الأرش هو البعد ثم بدل ذلك بالمتاع بحسب رضا المشتري بعنوان للمعامله الجديدة ويكون ذلك تحارة اخرى عن تراص .

الجهة الرابعة أنه - كذا المصنف (ره) أنه قد تشبها ما ذكرنا في معنى الأرش أنه لا يكون الا مقدارا مساويا لبعض الثمن ولا يعقل أن يكون مستعرفا له هذا هو الغنميس والوجه في ذلك أن وان ذكرنا مرارا أنه لا دليل على اعتبار العاليه في المبيع بل يمكن بيع غير المبيع بعرض شخصي عقلائي قد يعلو به ذلك كما اذا اشترى حظ أبيه ببيعة خراف مع عدم رعيه أحد اليه لعرض له لحفظ حظ أبيه فانه مع عدم كونه من الاموال حار له شرائه الا أنه مع ذلك لا يباح عما ذكره المصنف هنا من عدم معقولته يستعيب الأرش البصة بحسب معنى العيب للمشتري فلا قيمة ، وذلك لأن المسفاد من

أخبار الأرض هو ردّ مقدار من الثمن أى بعدد ار الذى يقصه العيب على حسب المعارف فان النقصان انما يعلم بحسب بقم أهل الخبرة من أهل العرف ومن الواضح أنه لا يتحتى ذلك الا فى الاشياء التى هى أموال فى نظر العقلاء فان غير الأموال لا قيمة لها عند العقلاء حتى تقوم عندهم و ترد ما يقصه العيب وان كان لها قيمة عند المسمى بحسب لنظر بشخصى فيكون مورد الأرس بحسب هذه الأخبار هى الأموال وعلى هذا فكلما نقص من العاقل بحسب العيب فلا بدّ وأن يبقى للمعيب من الثمن على المقروص هو ملاحظة المعاوب بحسب هذه المعاملة لا بحسب القيمة الواقعية وعلى هذا فلا يعمل ان يكون الأرس مسوعا بجميع الثمن كما ذكره المصنف . وحاصل الكلام فى الجنبه الأولى هو أنه قد ذكرنا سابقا أن أوصاف الصحة مما هو معسر على العقد سواء ذكر عند العقد أم لم يذكر و سبها افتقر الجان سبها و بس أوصاف الكمال وعلى كل تقدير أى سواء ذكر فى ضمن العقد أم لا ، فيلزم من بحسب حصار خلف الوصف و الشرط ان اعسر فى الجميع ذلك بحسب الارزكار و ساء العقلاء و من الشروط الضميه فيكون تحلفه موجبا لبحار كما هو واضح

و أما أنه هل يوجب ثوب الأرض أو لا يوجب ذلك وقد ذكرنا أنه أى الأرس لا يثبت بحسب ساء العقلاء أصلا ، بل هو أمر بعدى محض بغيره خاصة قد ثبت بالعقد الشرعى و أما كيفية ثوبه من أنه هو القوت بين الصحيح و المعيب بحسب القيمة الواقعية أو المعاوب بينهما فى هذه الملة بأن يقوم الصحيح و المعيب و يؤخذ بسبه ذلك معاوب من أصل الثمن و أما هذه الكيفية فلم يظهر من الاحتمار بل الظاهر من بعضها يد واهو الاحتمال الأول و ان كان بعضها ساكنا عن ذلك ، بل يدل على أحد ما يقصه العيب . و أما ما فى بعض الأحبار من أنه يوضع عنه من ثمنها قدر عيب ان

كان فيها كما في رواية ابن سنان و يصع له من ثمنها بعد رعيها كما في رواية زرارة وفي روايات أخرى أيضا يردّ عليه بعيه أو بعد ما بعه العيب فربما يتوهم منها أن المراد من الثمن هو الثمن في هذه المعاملة مدعوى أن ردّ مقدار من الثمن قريبه على أن المراد منه ذلك فانه هو الذي عطف بالمعنى للبائع محكم الا امام عليه السلام يرد مقدار الثمن يكون قريبه على أن المراد هو ذلك الثمن ولكن لا يظهر فيها في أن المراد من التفاوت هو التفاوت بين الصحيح والمعيب بحسب ثمن العين في هذه المعاملة وذلك فان هذه الاختار باجمعتها اما يبين حال البيع صحيحه ومعيبه بحسب القيمة المتعارفة وذلك لأن المعروض فيها أن المعاملة لا محذور فيها من بعيه الاحكام من حسب العين وغيره الا من حسب اشتمال للبيع على العيب و من الواضح أن العالب في المعاملات الواقعة على العيب المتعارفة ولم يشتمل على العيب و نحوه هو تساوى قيمه البيع بالنسبة الى هذه المعاملة و الى القيمة الواقعة و على هذا محكم الا امام عليه السلام يرد مقدار من الثمن أو وضعه من حقه العلبي و ان العالب هو تساوى القيمة الواقعة ببيع قيمة هذه المعاملة .

و بعبارة أخرى أن هذه التعبيرات وان كان الظاهر منها أن المردود لا يكون اكثر من أصل الثمن لمكان قريبه كلمة الرد و الوضع في ذلك و أن هذا لا يكون الا في ثمن العين بالنسبة الى هذه المعاملة لأن التفاوت بحسب القيمة الواقعية ربما يكون أريد من أصل ثمنها بالنسبة الى هذه المعاملة ولكن نقول أن هذا لا يدل على ذلك فان العالب هو تساوى القيمتين في المعاملات المتعارفة العبر الواقعية على العيب و نحوه بل هو من حقه تساوى القيمة الواقعية للعين مع قيمتها في هذه المعاملة فلا حل هذه التساوى يكون ردّ التفاوت ما بين الصحيح والمعيب بحسب القيمة

الواقعة رداً لعدا من الثمن الذي هو التفاوت بين الصحيح و المعيب بحسب هذه المعاملة ولا يحق أن يحمله إلى يدعيها في المقام ليس هو عليه الأفراد والآ فلا يجوز حمل العطب على الفرد الغالب من العينة من جهة أن هذه الروايات تنسب حكم المعاملة مع مرضها حاوية بسبب بحسبها كما هو نصها في العرفي والآ فمحترز مساوون العينة بحسب الحاشي لا يجوز حملها على الغالب .

و بعبارة أخرى أن زور الروايات إنما هو لاحتلال ما لحكم المعيب فقط فلا بدّ وأن يفرض أن المعاملة من غير ارجحيات عامة وعلى هذا فلا يكون قيمة الواقعة غير مساوية مع قيمة العينة في هذه المعاملة . وأما العرفي لئلا ر و هو أن يكون قيمة المبيع في هذه المعاملة أقل من راسب من القيمة أو معدياً أو اصعاف قيمة العين بحسب القيمة الواقعة فهو خارج عن محط الروايات و هذا هو محل الكلام في المقام من أنه مع الاختلاف ما ينعده في أحد الأرض هل هو التفاوت بحسب القيمة الواقعة أو بحسب هذه المعاملة . وهذا فلا يتزام بأن الأرض محسنة بخصوص المعاملات المتعارفة التي كانت القيمة فيها مساوية بين بعيد جداً بل لم يلزمه أحد فيها لعدم من العامة و الخاصة .

و ثم يعهد من أحد أن يلزم ثبوت الأرض في المعاملات فقط و عليه وحكم المعاملات المتعارفة إنما هو معلومة بهذه الأخبار و أنها مسوقة لذلك و حكم المعاملات الغير المتعارفة التي كان الثمن فيها قليلاً جداً أو كثيراً كذلك و لم يكن متوسطات معلومة بالقطع لعدم الفرق بينها و بين المعاملات المتعارفة هذا فاعتمد .

و التزم في ذلك و أن المراد من القيمة لسبب القيمة الواقعة ، بل القيمة في هذه المعاملة سواء في المعاملات المتعارفة كما هو بعض الأخبار

أو في المعاملات العير المعارفة كما هو مقتضى القاطع والسر هو أن الصانع
هنا أي الصانع بالأرض ليس هو صانع اليد بحيث يكون ذلك بمقتضى اليد
بأن ثبت على مال العير ونعت تحتها كما إذا أخذ دابة أحد بغير إرادته
وكسر رحله أو ماله فأنه . فإن الصانع هنا صانع يد ، فلا بد وأن يحرج
البائع عن عهده لنفسه ، فيقوم ذلك ويؤخذ منه القيمة الواقعية وفي مرض
المعيب يؤخذ منه التفاوت بين الصحيح والمعيب بحسب القيمة الواقعية
فإن العار على بيعته الواقعية داخله بحسب صانع اليد فيحرج من عهده و
ليس ذلك الصانع صانع المعاوضة أيضا لأن يكون ذلك مضمونا بحسب
المعاملة أيضا كما إذا اشترى عشرة أسان من الحنطة كليه وأسلم البائع
سبعة أسان فإن ما واحدا هنا مضمون على البائع صانع معامله فلا بد له
من تسليمه الآخر ، كان المبيع شخصيا فانه لا يلزم تسليمه فإن الموحود
الخارجي الشخصي ، الذي هو مبيع ود باعه البائع بما أنه عشرة أسان فظهر
سبعة فكشف من ذلك عدم وجود المبيع أصلا بالمسبة إلى من واحد وهكذا
في كل مورد يكون جزء من المبيع ناقصا فإن صانع البائع لدل لصانع معاملة
أي بحسب إقدامه على بيع ذلك صار صامما له .

و أما عدم كون صانع الأرض صانع بد مواضع لعدم دخوله تحت صانع
البائع باليد بحيث يكون المبيع ملكا للمعسر وأحده البائع عدوانا وأوجب
بعض فيه ليكون صامما بحسب صانع اليد وأنها عدم كونه من قبيل صانع
المعاوضة لعدم كون الوصف مقابلا بالمال حتى يكون البائع صامما صانع
معاملي مع ظهور المبيع فاقد للوصف ، بل الصانع هنا نحو آخر غيرهما فهو
في حكم صانع المعاملي ، فإن غاية ما يستفاد من هذه الأحبار أن وصف
الصحة بغيره الجزء الذي يقابل بالمال ، لا حقيقته لما عرفت أن الوصف في
بحقيقة لا يقابل بالمال ، بل حكما أي كما أن معصى نقصان الجزء يوجب

بعض الثمن بمقداره ، وهكذا بقصار الوصف بوجوب بعض مقدار من الثمن و
على هذا فيكون الباقي ملاحظه أصل الثمن كالنقص الحزني ، فان هذا لا
يريد عما هو في حكمه فيكون القيمة ح هي القيمة بالنسبة الى هذا المعاملة ،
وانت في الجاني على هذا أنه لم يذهب أحد من العامة و الخاصة الى أن
يعتبر من القيمة هنا هي القيمة الواقعية فيكون التعاوب باعتبارها فيكون
بذلك قيمة على عدم فهمهم ذلك من الأحبار ، بل انهم فهموا القيمة في هذه
المعاملة كما هو واضح .

وقد عرفت أنه ذكر المصنف أنه لا يعمل أن يكون لأرض مسبوغة
لثمن وقد عرفت وجهه ثم فرض مورد ذلك في حصول العيب قبل القبض
أو بعده وفي زمان الخيار بناء على كون الثمن فيهما في السابق
وعاقل ، نعم ربما يصور ذلك فيما إذا احدث قبل القبض أو في زمان
الخيار عيب يستغرق للقيمة مع فاء ، بنسبة على صفه اسقط بناء على أن مثل
ذلك غير ملحق باللف في انقضاء العقد بل من بأحد لمشري أو من العيب
وهو هنا بعد انقضاء الثمن ، وعليه فسعى العيب في ملك المشتري ان كانت
الصاعه المكنة فيه وان خرجت عن المالكه و الا فسعى حسب حقه فيكون العيب
مسؤوله لحدثه ولا يكون رجوعه في البايع ، ثم شكل عنه بان الحالفة بالتلف
مشكل

أقول لا ربط لهذه الصورة بالمقام أصلاً بداهة أن كلاماً في الأرض
و مورد على ما سلف من الاحبار هو ان يكون الشيء معيب قبل العقد
كما سادى في رواية زرارة ايما رجل اشترى شاة و به عيب أو عوار الح .
فان الظاهر منها ان العيب كان موجوداً فيه قبل العقد ولا شبهة ان العيب
الحادث في زمان الخيار أو قبل القبض خارج عن مورد أحبار الأرض بمعنى
هذا فان ما يكون العيب في ذلك مضمونه على البايع مدحكم بما يصح

أن المعامنه يسعح و يأخذ المشرى العن من الساع و بأحد البايح العين
من . مشرى و ان لم يكن مالا بل و ان لم يكن ملكا أيضا بحيث حرجه عن
الاصافه العاليه و العيكة لا أن المشرى يأخذ الأرض و يبقى العن تحت
يده أيضا كما هو مقصي ما يور أحد الأرض و إذا فالصاع هنا ليس صاع
أرس بين صاع حاصر أحصى عن لأرس و يفرق عنه بأصاح العقد و
رجوع العين إلى ملك البايح ان كانت اصافه المكيه نقيه و الا فتكون معصفه
لحقه فافهم .

نعم يمكن تصوير ذلك بأنه اذا اشترى متاعا بثمن ككتاب شرح اللمعه
و طهر مذهبيا بحيث لو ائتمج ذلك و اعقب ما يمتد ليكون صحيحا كان مصرفه
اكثر من اصل قيمه المعيب أو اشترى عبدا و طهر مريض و كذا . فبمقتضى
ديارا و لكن كان مصرف مرضه بحيث يكون صحيحا ماء ديار فتكون الأرض هي
مثل هذه التصويرات أكثر من قيمه اصل المعيب .

و يمكن اظهار أن هذا أيضا لا يخلو عن المناقشه بده أنه مع ذلك
أن لا يسقط . لعين عن العاليه بل لكليه بل هي نقيه على ما بينها بمقدار
فانها تقوم بحججه ومعصبه فعلا و يؤخذ . بده المناقشه ما بينها من أصل
التمس لا أن مجموع قيمه الصحيح يوجب من البايح حتى يكون مستوعب .

وعلى الجملة فلا يغير صورته يكون الأرض فيها مستوعبا للثمن
و بعبارة أخرى أن ما يصلح به العين المعصبة و ان كان مستوعب ثمن
أو يكون أكثر منه الا أنه مع ذلك لا يخرج العن عن العاليه . بل بينها قيمة
أيضا فلا يكون الأرض مستوعبا للثمن كما هو واضح و ليس ذلك مثل الاعمال
التي لا عاليه لها و يسقط عنها كالحل الذي لا حموصه فيه

ثم انه ذكر المصنف أنه يظهر من العلامة في كنهه أنه يلزم بالأرض
مستوعب في العيب المتقدم على العقد فانه ذكر العلامة (ره) في كنهه

مسألة بيع العبد الحي انى أن قال والمشتري الفسخ مع الجهل ويرجع بالنفس أو الأرض فإن استوعب الحياة القيمة والأرض ثمة أيضاً، بظاهر من هذه العبارة أن في صورة عدم الفسخ يكون الأرض الذي يأخذه من البائع للعيب الذي هو الحياة بعدد النقص ولذا عبر بكلمة أضعافه الأمر أنه على العيب الذي ذكرناه من كون الأرض عراًة يكون مساوياً للنفس ولا يكون نفس النفس وأما ما على كون الأرض حرة من النفس كان الأرض بعينه نعام النفس.

أقول بتحقيق الكلام في هذا الفرع الذي ذكره العلامة (ره) في كنهه هو أن الحياة الصادرة من العبد على قسمين لا ينفك مد صدر منه خطأ وقد صدر منه عمداً أما الأول فلا شبهة في أن العبد لا يكون متعلقاً بحق المحيى عليه أصلاً بل به الحياة على المولى إذ كان موسراً، نعم إذا كان معسراً ولم يدر على إعطاء إيديه كان للمحيى عليه أن يستوفى ذلك من نفس العبد بأن يسره أو كانت حياته مسروقة والآ يستوفى بعضه هذا بالنسبة إلى المحيى عليه وأما المشتري فإن كان عالماً فلا شيء على البائع لأنه قد اقدم ذلك مع علمه ورضاه، فلا يرجع إلى البائع وإن كان جاهلاً ولم يكن يوجب معطياً للذة لا عساره فاستوفى المحيى عليه من المشتري ويرجع المشتري ح على البائع بما اعتزمه للمحيى عليه وهذا واضح.

وأما الحياة العمدة فهي وحب كون العبد نفسه متعلقاً للمحيى العبر ومن هنا يجمعون من جعله الحقوق حي الحياة وفي هذا أيضاً لا يكون البيع باطلاً مع وقوعه بدون إخباره المحيى عليه لم قد عرفت في البيع أن كون شيء متعلقاً بحق العبر كحق الرهن والحياة ونحوهما لا يمنع عن صحته، نعم سواء أحرار أو العبيد ذلك أم لا، فإن غاية الأمر أنه يستوفى حقه من العبيد أسفاً وحدها وأما بطلان البيع فلا، والقرص أن لعين في

ملك البائع أيضا وليس ملكا للمحني عليه ، بل له أن يسرقها ويدخلها في ملكه لا أسها ، يصير ملكا له بمجرد انحصاره ، وأما المشتري فهو مع علمه بالحال ليس به شيء ، لأنه مع علمه بالحال قد أقدم على ذلك وأما مع الجهل عليه الفسخ أو مطالبة الأرض .

و يوهّم سقوط المملوك عن المالك في صورة انحصاره العمدية مع جهل المشتري لكونه معرضا للخطر فاسد فانه لو كان كذلك كان للعلامة أن يحكم بالنظر في صورة العلم مع أنه لا يحكم بذلك فلاحظ كلامه ، والوجه في ذلك أنه ممن يعتبر المالك في البيع وإن لم يعتبرها هو ذلك على أن توهم سقوطه عن المالك بلا وجه فإن مجرد احتمال أن المحني عليه يستوف حقه بقله وبحوه لا يخرجه عن المالك لاحتمال أن لا يسوي أصلا ، فافهم .

قوله مسئلة يعرف الأرض .

أقول لما عرف أن العصر لعب وعوار يوجب حوار مطالبة المشتري الأرض من البائع .

وأما طريق معرفته إما هو معرفته بمعنى الصحيح ، والمعبط لعرف الغاوب بينهما فيؤخذ من البائع بمسبة ذلك الغاوب هذا إذا كانت القيمة معروفة

وأما إذا لم يكن القيمة معلومة فلا بد من الرجوع إلى العارف بها وقد قسم المصنف ذلك إلى ثلاثة أقسام :

الأول أن يكون القيمة معروفة ومعلومة عند أهل البلد من غير احتياج في معرفتها إلى أهل الحرة ولكن البائع والمشتري جاهلان بها فاستلزام من هو عارف بها وبحر عن القيمة المعروفة بين الناس بأن يحضرون أن هذه الحظية في السوق يباع كذا وهذا القسم داخل في الشهادة فيعتبر فيها التعدد .

القسم الثاني أن لا تكون القيمة معلومة في السور لعدم وجوده فيه أصلاً ، و يحبر المحبر عن القيمة بحدثة من جهة ملاحظة أشباهه و بظائره و ان كان من غير حسه لأنه من أهل الخبرة يعرف فيه الأشياء بملاحظة الاوصاف و بخصوصات الموحودة فيها ، كما اذا كان المبيع تذكرة العلامة بخطه و ظهر معيونا فانه ليس له سح كثيرة في السور حتى يعرف قيمتها منه ، بل هو محصر بسحة واحدة فاحرار المحبر قيمتها من جهة حدسه و بملاحظة اوصافها من حيث بظائرها من الكتب لخطيه و هذا خارج عن موضوع الشهادة و الاحرار ، بل هو من صريبات احرار أهل الخبرة كالطبيب و نحوه ، وقد ثبت حجه قوله بقاء العقل ، ومن ذلك الرجوع الى قول المحقق انه من أهل الخبرة مع قطع النظر عن الروايات الواردة في حجة قوله كما هو واضح

القسم الثالث ان يكون فيه المبيع بحسب احساسه معلومه في السور و نكر لا يعلم انه من قسم الردى أو من قسم الحيث ، فالمحبر يحبر على الانطوائى أى انطوائى الصحيح بالمسمع و الردى عليه ، و الآ بعد العلم بكونه من أيهما فالقيمة معلومة ، فالجهل بما هو في الانطوائى بهذا داخل أيضا في أهل الخبرة فان الاطلاع بذلك الخصوصية الى توجب الانطوائى يجعلها أهل خبرة . بعد فام بقاء العقل ، على قبول قوله كما عرفت في سابقه ، و على الجملة القسم الأول من سبل الشهادة و القسمين الآخرين من باب قبول قول أهل الخبرة أما القسم الأول فلا شبهة في حتمية وجود شروط الشهادة فيه و أما بقية الاقسام فلك أيضا لو جهل على سبل مائة الحل فانه اما من جهة أن دليل حجة خبر الواحد يشمل جميع أقسام الاحرار سواء تعدد المحبر أم لا ، و سواء كان الاحرار عن الموضوعات أو عن الاحكام المتعددة كتاب المرافعات المسمى باب الشهادة و نحوه ، و

قد ذكرنا ذلك في محله و أن دليل حجة الحبر من بناء العقلاء و غيره يقتضي حجة الحبر بقول مطلق و أن اعتبار بعض القيود من جهة الدليل الخارجي أو من جهة أن بناء العقلاء قائم على اعتبار الوجهين الاحيريين أيضا من جهة حجة قول أهل الحيرة على أن الوجه هو الذي لنا من شمول حجة حبر الواحد بجمع أقسام الحبر سواء كان في الموضوعات أو في الأحكام و اعتبار التعدد في باب المرافعات و نحوه المعاصات باب الشهادة ، و هو يدل حاص و أنه خرج عن دلت الأصل بدليل و الآقول ، معادل الواحد بغير من جميع ذلك كما لا يخفى .

ثم إذا لم يوجد المقوم فهل يكفي مطلق الطن أو يؤخذ الأكثر أو يكفي بالاقل ، أما الأول فمن جهة حجة النص عند استداد باب العدم و أما الثاني فلا ريب أنه النابع مشعوله بالأرض مع مطالبه المشتري ، فلا تنزه دمه إلا نادا الأكثر و أما الثالث فلكونه هو المبيع فالظاهر هو الاحير لما عرفت مرارا في الأصول و غيره أن الشئ في أمثال ذلك في أصل اشعاع الدمة بالأكثر من الأول لا أن الدمة اشعلت و شك في برائتها باعطاء الأقل و عليه فالمبيع هو اعطاء الأقل كما هو واضح .

مسألة في تعارض المقومون

قوله مسئلة لو تعارض المقومون فمحتمل تقوم بته الأقل للاصل أقول قد عرفت أنه لا بد في معرفة الأرض من الرجوع الى المقوم من جهة كونه من أهل الحيرة فإذا عرفت الحال بالرجوع اليه فيها ، وادخلت المقومون فمادام بعضيه القاعدة ، أقول إذا دخلت البائع والمشتري في القيمة بأن ادعى المشتري كون الأرض أكثر و أنكروه البائع و رجعا الى المقوم و

اختلاف المقومين في ذلك أيضا بحيث كان رجوعهما الى المقومين بعد اختلافهم في ذلك ولا يحق أن يرض التاييد منكرا من جهة واحدة حيث يكون المعيب هو المبيع، والآفة يكون المعيب هو الثمن و يتعكس الامر وكيف كان فابظاهر أن هذه الصورة خارجة عن مورد كلام الشيخ وغيرهم الدس صدوا لبيان حكم هذه المسئلة وأنه لم يتيه أحد بذلك فيما علم و بيان ذلك أن كلامهم مسوون لبيان حكم صورة الاختلاف في الأرض مع جهل المتابعين بالحال وهذه الصورة إنما هي الرجوع الى المقوم مع اختلافهما في ذلك كما هو واضح . وأما حكم هذه الصورة فالظاهر أنه لا يحرق في المقام ما ذكر في المدعى والمكر فان الظاهر من اسروايات الواردة في ذلك هو اختصاص البيئة للمدعى و اختصاص اليمين بالمكر و الرجوع الى المقومين ، فبقي أن نسمع بنية المكر أيضا ، وهو على خلاف تلك الاخبار كما هو واضح .

وعلى تقدير الرجوع الى ذلك القاعدة و شمولها للمعام يكون من قبيل معارض بيئة الداخل والخارج فكلما ذكر في ذلك يأتيها .
وبعبارة أخرى أن في صورة اختلاف المتابعين في الأرض من حيث الريادة والنقصان كان ذلك من قبيل المدعى والمكر فيكون من صعوبات تلك المسئلة فان مما يسمع بنية المكر ، فيكون المعارض بينهما من قبيل تعارض بيئة الداخل والخارج والبحث فيه في محله وان لم يدل بسمع بنية المكر ، بل كان اللزم في جهة اليمين كما هو الظاهر لم تسمع بنية بل بيئة المدعى .

وأما اذا جهل التاييد والمشرى بالأرض أصلا وكان رجوعهما الى المقومين من جهة جهلهم بالأرض فمعنى القاعدة أي شيء مهمل يرجع أحد المقومين الذي يكون قوله موافقا للأصل وهو بيئة الأقل فان باختلافها

في الأكثر ولا شبهة أن بيعة الأقل موافقة للأصل أو يؤخذ بيعة الأكثر ما من
جهة الاختلاف هنا عدم وصول بيعة الأقل بما وصل إليه بيعة الأكثر فتكون
حاهلا بالزيادة أو يرجع إلى الحاكم فتكون الحاكم محبياً بين أن يأخذ بأي
بيعة شاء على حسب رأيه أو يرجع إلى الفرقة لاسيما لكل أمر مشتبه أو يرجع
إلى الصبح لأن بكل منهما حجة شرعية فمعنى العمل بها هو الرجوع إليها
كما هو واضح . أو أنه يجمع بينهما بطرح مقدار معاد كل منهما و الأحدث
بأربعة ما من يؤخذ من كل بيعة نصف القيمة لو كان المقومان اثنين أو الثلث
لو كان ثلاثة وهكذا وقد احتار المصنف الوجه الأخير معالم معظم الأصحاب
و أشكل في بقية الوجه كلها

أقول أن كان نظره أي نظر المصنف من ترجيع ما ذهب إليه المعظم
إلى الجمع بين الدليلين مطلقاً فإنه لا شبهة في كونه جمعا عرفياً و محتسماً
بالموارد التي تكون في أحد الدليلين فربيه على بيان المراد .

و عبارة أخرى أن تلك القاعدة محتصة بموارد كون أحد الدليلين

دي العربي دون الآخر ، كما إذا صدر ما من شخص واحد ، فإنه يعلم
بعدم كذبه فيكون ذلك فربه على الجمع بينهما أو صدر ما من شخصين اثنين
في حكم شخص واحد كالائتمة (ع) فاسهم لسان واحد و من هنا ورد أنه مع
نسبة رواية صدر عن الصادق عليه السلام إلى سائر الائتمة (ع) و لكن ذلك
لا يحل في العام من كل واحد من المقومين غير الآخر فالجمع بينهما
على هذا النحو موجب للمخالفة القطعية فلا يمكن الأحكام بهذه و قد أشكل
عليه المصنف بهذا البيان في أول المعادل و التراجع من كتاب الرسائل .
و إن كان نظره في ذلك هو الرجوع إلى هذه القاعدة في المرافعات
العالية و حقوقها بأن يكون العلم بوصول المال إلى صاحبه متوقفاً على بدل
مقداره منه نظير المقدمة الوحدية بأن يتوقف إيصال المال إلى صاحبه على
بدل مقداره منه ، فتكون المراد من أولية الجمع من الطرح الأولوية التعسفة

كالاولوية في باب الارث، بل ذكر العنصر ان احراء هذه القاعدة هنا أولى من احرائها في الاحكام لأن الأحكام لأحد باحدهما كلية وترك الآخر كك . في التكليف الشرعية لا ينقص عن التعيين الذي هو مثل الجمع بين الدليلين من الاحكام . ولا يحوز الارتكاب به بخلاف ما نحن فيه الى آخر ما ذكره فهذا لا شبهة فيه لعظام السيرة على ذلك . فان ساء العقلاء على امضاء هذا العمل بل ورد نظير ذلك في الأخبار كما في نصية الودعي حيث أوجب الامام عليه السلام أن لكل من الودعيين النصف مع العلم بأن الدرهم لأحد هما وذلك لأن العلم بوصول المال اعني الدرهم الى صاحبه موقوف على اعطاء نصف الدرهم لغيره وان كان مراده هذا فهو لا شبهة فيه ، الا أنه احسب عن مقامنا وهو الاختلاف في الأرض فان ذلك كما عرفت انما هو في الحقوق العامة ومن الواضح أنه ليس هنا حق مالي حتى تكون الاختلاف في ذلك و تسهي التوبة الى تلك القاعدة و جعل بها لأجل العلم بايصال المال الى صاحبه . بل الامر هنا دائر بين الاقل والاكثر كما عرفت و الامر سفير و الكلام في أصل اشغال الدمة بالأكثر فهو أول الكلام فصر عن ان يراجع قاعدة استصيف كما هو واضح .

على أن الرجوع الى امثال المقام يعطي القطع بعدم حوار الرجوع قاعدة الجمع بين الدليلين كما اذا كان اختلاف المتبايعين في أصل الأرض لا في الريادة والنفيسة كما عرفت أن الامر في المقام يدور بين الاقل والاكثر والبراع في الاكثر أنه ثابت أم لا . مثل البراع في ثبوت الأرض وعدمه ابتداء وعليه فلا بد من الرجوع الى قاعدة الجمع بين الدليلين .

ثم انه كما لا يمكن الرجوع الى قصة الودعي والاشتهاد بها للمقام كما عرفت وكذلك لا يمكن الرجوع الى ما ورد في بعض الأخبار من أن الدار التي تحت يد شخصين وتدعى كل منهما كوسها ملكا له أنه تنصف و

الوجه في خروج ذلك عن المقام هو أن الحكم بالنصف من جهة قاعدة ما يبد
وكون السببين معارضين .

ويمكن الوجه بوجه آخر وهو أن الحكم بالنصف في قضية الدار من
جهة أن كل منهما يدعى النصف من الآخر وسكره الآخر من نصف الآخر
حب لله على نحو العشاء فكل منهما أقام لله على ما ساعده وأوجب ذلك
كونه نكاحاً آخر حيث لعوا محضاً فيكون النصف له من جهة المينة كما لا
يحتج .

انتهى كلامها إلى الجمع بين المقومين وقلنا أن المشهور ذهبوا
وأن مقتضى الجمع بين السببين هو الأخذ بالنصف إذا كانت لجهة ثان
وبالثالث إذا كانت ثلاثة وهكذا . ومما أنه لا وجه لهذا الوجه لأنه إذا
كان من جهة الجمع بين السببين كما ذهب إليه الشيخ بطوسي وذكر أن
الجمع بين السببين أمكن أولى من الطرح كما أن هذا يظهر من أول
كلامه . ونصف هو الذي ذكره النصف في التعادل والترحيل من الرسائل .
واشكك عنه بأنه لا وجه لجمع بين السببين . حيث أنه طرح
لهمما وهو مخالفه قطعه إلا أن يكون هذا مرفعه على ذلك كما إذا ورد من
شخص واحد أو من في حكم شخص واحد وإن كان المراد من ذلك هو
قاعده العدد ولا يضاف والجمع بين الحقوق كما يظهر من ذلك كلامه
وهو وإن كان مسألاً لقيام السيرة القطعية عليه في الحقوق العامة بل ورد
عليه بخبر في الودعي فإن يعرف قاض بحوار بدل مقدّر من المال مقدمه
للعلم بوضوح مقدار ماله إلى صاحبه بطريق العدول . لوجوده كندل مقدار
من المال لا يصال مقدار الآخر إلى صاحبه وهو حسن ولكن لا ربط به
بالمقام حيث أن في المقام ليس حتى مالي وإنما الأرس شئت بالمطالبة و
لا شبهة أنه لم يثبت بالمطالبة إلا ما هو المصنف وأما براءته فلا كما هو
واضح

بل ذكرنا أن اختلاف المقومين في الرياء والنقصان مثل اختلافهم في أصل ثبوت الأرض وعدمه لأن الأصل ميبس والأكثر مشكوك فيكون الأكثر مثل أصل ثبوت الأرض من الأول كما هو واضح .

و أما قضية الحكم بنصف الدار فقد عرفت أنه من جهة البدأ ومن جهة قيام النسبة على كون كل من النصفين لكل منهما كما هو واضح .

و أما الرجوع إلى الفرعة فلا وجه له أبداً ، لأن الأدلة الدالة على الفرعة الدالة على أنها لكل امرئ منه لا يمكن الرجوع إليها ولا فيلزم أن لا يرجع إلى شيء من الأصول والامارات لوجود الشك في موارد ها .

و أما الأدلة الخاصة التي ذكرها السيد الدالة على خربانها من بعض الموارد فهي خارجة عن المقام لأن الظاهر أنها محتصة بصورة الداعي من الأمام عليه السلام حكم فيها تداعيا اثنا و أمام كل منهما بيته على ما يدعيه أنه يرجع إلى الفرعة و كل من حرجب الفرعة على اسمه يحلف و يحكمه لمعيهم من ذلك أن الفرعة في مورد الداعي ، و أما المقام فليس بمورد الداعي أصلاً كما عرفت في أول المسئلة ، بل ربما عتبرت كل من النايح والمشتري سانه لا يدرى أن التعاوب بأي مقدار و عليه فكيف يرجع إلى الفرعة كما هو واضح .

و أما الحكم بأن الحاكم يكون محترماً بين الاحد بأي البينين شأنهم أيضاً فلا وجه بدهاة أما ذكرنا في التعادل والترجيح أنه لا أساس للقول بالتحير في باب معارض الدليل أصلاً وعلى تقدير حواره فانما يحور ذلك في معارض الروايتين و أما في معارض مطلق الدليلين فلا كمعارض النسبة مع البينة و الظاهر مع الظاهر ، و الأصل مع الأصل و هكذا .

و أما الرجوع إلى بيته الأكثر فهو أيضاً بلا وجه ، لأنه انما يحور ذلك فيما اذا كانت بينة الأمل لا يعلم بالرائد ، بان يقول ان المتيقن أن قيمته هذا الشيء هذا المعدار على اليقين ، و بيته الأكثر تدعى العلم بان قيمته هذا

المقدار الكثير .

وح لا تعارض بين اليبسين فان بيته من يدعى الأقل حاهل بالقيمة
الرائد عن المقدار القليل وأنه يدعى القيمة القليلة من باب القدر العتيق
وهذا بخلاف بيته من يدعى الأكثر فانه يدعى العلم بكون قيمة هذا الشيء
هو هذا المقدار كما هو واضح .

وأما اذا ادعى بيته كل منهما العلم بان قيمة هذا الشيء هو هذا المقدار
لا أكثر ولا أزيد .

وح لا شبهه في تعارض اليبسين قطعاً فلا مرجع للرجوع الى بيته
الأكثر يدعى أن بيته الأقل لا يعلم الحرّ الرائد كما هو واضح .

وأما الأحد ببيته الأقل من جهة تعاضدها بالأصل فلا وجه لما بصاها
ذكره الفصيف من أن الأصل اما يكون دليلاً اذا لم يكن هما دليل لعطى .
والآ فلا يكون الأصل دليلاً ولا مرجحاً كما هو واضح .

ومد حقق ذلك في علم الاصول في بحث المعادل والتراحيع اذا
ما المقام من موارد تعارض الدليلين وساقطتهما فلا بدّ من الرجوع الى الاصول
العملية فاما ذكرها في مورد أن القاعدة الكلية والكبرى الكلية في تعارض
الدليلين هو الحكم بالتساقط والرجوع الى الاصول العملية وكذلك المقام
كما لا يحق فانه من صعوبات تلك الكبرى وأما الرجوع الى الصلح بان يكونا
مترمين عليه ، فلا دليل عليه . الآ ان يختار المبدأ على ذلك باختيارهما و
عليه فلو ألزما عليه كان الصلح باطلا من جهة كونه اكراهياً كما لا يحق .

ثم انه على تقدير العمل بالجمع بين اليبتين معاً هو طريق الجمع
ذكر المشهور في طريقه أنه أحد قيمه واحدة مساوية النسبة الى الجميع
أي مسرعه منه نسبتها اليه بالسوية فمن القيمتين يؤخذ نصفهما ومن الثلث
ثلثها ومن الخمس خمسها وهكذا وصابطه أنه توحد قيمة واحدة مترعه

من المجموع سببها اليه كسبه الواحد الى عدد ذلك انعيم و التوجه في
أحده كك أن الترحيع بلا مرجح باطلا فلا بد وأن يفعل هكذا أن يجمع
انعيم الصحيحة على حده والمعصه كك ويسب احدايها الى الاخرى و
يؤخذ بذلك اسسه من غير فرق بين أن يكون اختلاف المفومين في معييه
صحيحا و معيبا أو في أحدهما .

و يوضح ذلك أنه يؤخذ من المعين الصحيح صدهما و من اثالث
ثلثهما و من الاربع ربعهما و هكذا في المعيب نم يلاحظ السبه بين
المأخوذ للصحيح و المأخوذ للمعيب و يؤخذ بذلك سبه مثلا اذا كان
أحدى معين الصحيح اثني عشر و الاخرى سبه و أحدى معين المعيب أربعة
و الاخرى اثمن أحد من كلنا معين الصحيح و كلنا معين المعيب النصف
أعنى التسعه من معين الصحيح و الثلثه من معين المعيب فيكون التفاوت
بين معين المعيب و معين الصحيح بالنشئين فيكون الأرض نشئ الثمن فيرد
من أصل ثمن المبيع ثلثاه كما هو واضح

و يمكن ملاحظه مجموع معين الصحيح بالسبه الى مجموع معين
المعيب و أحد نصف ما به التفاوت بأن التفاوت بين معين الصحيح و معين
المعيب هو الستة في المثال المذكور و نصفها الثلاث و هكذا فيما اذا كان
المقوم ثلاثة أو أربعة كما هو واضح .

مثلا اذا قومه أحدايها اثني عشر و الاخرى ثمانية أحد في نصف
الأربعة يقول المئتب و في نصفها الأخر يقول الباقي جمع بين حقي الباقي
و المشرى .

و اني هذا يرجح أيضا نصف ما به التفاوت بين معين الصحيح أو معين
المعيب بأن يعمل بصفه بقوم المئتب للرباده و في النصف الاخر يقول الباقي
فاد قومه احديهما صحيحا باثني عشر و الأخر صحيحا بثمانية أحد في

نصف الأربعة بتول المنيب وفي نصفها الآخر يقول النامي وك في طرف المعيب وهكذا في المثال المتقدم .

ثم انه قد اعرض الشهيد (ره) عن طريقة المشهور من جهة عدم الدليل على أحد النصفين الا نزاعه و سلك مسلكا آخر وهو الا حد نفس النسبة فيه كن معيب الى صحيحها و يجمع ودر النسبة و يؤخذ من المحمـج سببها بأن يرجع الى اسبته في مقدار التعاوب فقط . و يجمع بين البسات فيه من غير ملاحظه العلم فاداً فومه أحدهما صحيحاً باثنى عشر و معيباً ثمانية و فومه الاخرى صحيح بال عشرة و معيباً بثمانية بمقدار التعاوب من الصحيح و المعيب في العمة الاولى هو الثلث و في الثانية هو الخمس

ثم انه قد سجد طريق الشهيد مع طريق المشهور و قد يحصل و اما بم فصل لا لم يساعد الشيخ و المشهور في المعنى .

فوله العول في الشروط التي تقع عليها العقد .

أقول ذكر المصنف أن لشرط في العرف معبران الاول المعنى الحدثنى والمصدرى اعنى الالتزام ، و الادرام و الشرط بهذا المعنى صدرى يصح ان يشتق منه العشقاق بمقال شرط شرط و هو شرط و ذلك الأمر مشروط و فلا مشروط له أو مشروط عليه في العاموس أنه الالتزام الشئ والرامة في البيع وغيره ثم ذكر ان ظاهر كلام العاموس هو أن استعمال الشرط في الالتزامات الاسدائية من قبيل المحار دون الحقبه

ثم أشكل عليه بأنه ماسد ولعل صاحب العاموس لم يطلع على موارد استعمال كلمة الشرط و ما اشتق منها في الالتزامات الاسدائية مع أنه كثير كقوله عليه السلام في حكاية بيع بريرة ان قضاء الله أحق و شرط أوثنى و ابولاً لمن اعنى و كقول على عليه السلام في اردّ على مشروط عدم التزويج بامرأه أخرى في النكاح ان شرط الله قبل شرطكم و قوله عليه السلام . ما

المشروط في الحيوان، قال ثلاثة أيام للمشرى، ملت وفي غيره قال هما بالحيار حتى يعبرا وايضا قد اطلق الشرط على العهد والسر والوعد في بعض أخبار النكاح وقد اعترف في احدثائى بأن اطلاق الشرط على البيع كثير في الأخبار.

وتوهم أن الاستعمال في الموارد المذكورة على نحو المحار توهم فاسد لكونه على خلاف الظاهر ومحتاجا إلى الغرسة على أن لا يسم عبه السلام اسدلا بقوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم على العهد والسر في بعض أخبار النكاح ونصاف إلى ذلك أنه لا حجية في قول الموسوع بقوله بالنقل وكون الاستعمال على خلافه.

وعلى الجملة فلا شبهة في أن هذا المعنى للشرط معني عربي وهو الاسرام وقد يطلق على العزم به محاربا مطلق الشرط ويراد منه الشرط كالحلق بمعنى المخلوق وح مراد منه ما يلزمه الانسان على نفسه.

المعنى الثاني من المعاني العربية ما يلزم من عدمه عدم المشروط من دون أن يلاحظ حاجة الوجود بأنه يلزم من وجوده الوجود أو لا يلزم يكون المراد من الشرط بهذا المعنى في نظر العرف ما يكون دخلا في تحقق الشيء ووجوده في الخارج ولا ريب أن الشرط بهذا المعنى من الحوامد ولا يصح اشتقاق المشتقات منه لعدم كونه مصدرا ولا أنه فعل لأحد وعلى هذا فاشتقاق المشروط منه وكك الشارط وحوهه ليس على الأصل و القاعدة ولذا ليس أي الشارط والمشروط بمصائعين في الفعل والافعال بل اشارة هو بمعنى الحاعل والمشروط هو الذي جعل له شرط كالمسبب بالكسر والفتح المشتقين من السبب الذي هو اسم حامد، والحاصل أن الشرط بمعنى الثاني مظهر الأمر بمعنى الشيء الذي لا يصح أن يشتق منه شيء، والشرط بالمعنى الأول مظهر الأمر بمعنى الطلب الذي يصح الاشتقاق منه.

ثم ذكر أن للشرط معنى آخر من اصطلاحين، أحدهما ما وقع عليه اصطلاح النجاشي من أن الشرط هو الحمله الواقعة عقيب أدواب الشرط - ونسبها ما استعمله اصطلاح أهل المعقول والاصول من أن الشرط ما يلزم من عدمه عدم المشروط ولا يلزم من وجوده الوجود، وهذا المعنى الثانى الاصطلاحى أحسن من المعنى الثانى العرفى، فإنه أى معنى الثانى العرفى أعم منه فاسكت قد عرفت أنه ما يلزم من عدمه العدم ولكن ظروف الوجود مسكوب عنه فانه قد يلزم من وجوده الوجود فيشمل السبب وقد لا يلزم فيشمل هذا المعنى الثانى الاصطلاحى كما هو واضح لا يحصى فاقسمهم -

ثم ذكر أن فى الاحتمار عن الشرط ثلاثة أيام فى أحوار خيار الحيوان مسامحة واضحة لعدم كون ثلاثة أيام شرطاً فعلياً فلا بد من توجيه ذلك بعدير المصنف بأن يكون المراد شرط ثلاثة أيام ليكون الشرط بمعنى خيار كما صرح بكون الشرط بمعنى الخيار المصنف فى دليل كلامه -

وعليه فيكون ذلك مثل ما ورد فى بعض أحوار خيار الحيوان أن فى الحيوان كله شرط ثلاثة أيام، ولا يحتاج هذا التعبير الى التوجيه كما توهم بعض المحشين من كلام المصنف (ولا يحصى بوجهه على التوجيه) بل هو قيد لما قبل كلفه لعدم أنى الأحوار المشتملة على الاحتمار عن الشرط ثلاثة أيام وكيف كان فالشرط فى هذه الاحتمار أى بمعنى ما قرره الشارع والرمه المبايعين أو أحدهما من السلط على الفسخ فيكون مصدران بمعنى المفعول فيكون المراد به نفس الخيار المحدود من الشارع أو مراد به الحاكم الشرعى المقرر وهو ثبوت الخيار -

أقول الظاهر أن الشرط فى جميع الموارد قد استعمل بمعنى واحد وهو الربط والارتباط والباطن وليس له معنى عرفى ومعنى اصطلاحى بل جميعها يرجع الى معنى واحد وأما لاحظنا جميع موارد الشرط يرى كونه

مربوطا بشئ واحد وموطا به وهذا الاطاطه قد يكون أمرا يكونيا كالشروط
 الكوسيه كنعيد المعلول بعلته فان المعلول مشروط وجوده بوجود كل جزء
 من أجزائه عليه وبوجود مجموع أجزائه عليه بوجود العلة شرط لوجود معلولها
 كونيا وقد يكون أمرا شرعيا واطاطه جعليا كالشروط التحصيه في انعقد، و
 من دلت شروط الصلاة وبقية أعبادات وغيرها التي جعلها لشارع شرطا
 وقد ذكرنا في مقدمه الواجب من علم الأصول أن في موارد الشروط
 الشرعيه أن النوقف ايضا عقلى غاية الأمر أن المشاء أمر محمول، مثلا نوقف
 الصلاة على الطهارة أمر كوسى بعد جعل الطهارة دحلا في الصلاة و
 هكذا في بقية موارد الشروط الشرعية .

نعم، في المعاملات الشروط جعليه محصه و هي الربط وهذا الربط
 بنفسه محمول .

وبعبارة أخرى أن الشرط قد يكون أمرا كونيا كنوقف المعمول عسى
 العلة وقد يكون أمرا شرعيا كالطهارة بأسسه الى الصلاة، وعلى كل تقدير
 فالنوقف عقلى وإنما المشاء شرعى وقد يكون جعليا محصا كالشروط في
 المعاملات فاسمها عبارة عن الاطاطه المحصه و هي محمولة للفاعل .

ثم إن هذا المعنى الواحد يشتمل الشروط لاسدائه أيضا لوجود
 الاطاطه فيها فان الشرط قد يطلق على المدرو المنس، وكذا على البيع
 على ما اعرف به صاحب الحدائق مع أنها ليست في صمبه عقد آخر لكي لا
 يكون شروطا اسدائيا، بل جميع الشروط الكوسيه شروطا اسدائه كالعلة و
 أجزائها بالنسبه الى المعلول، وعلى هذا فلا بأس باطلاق الشرط على
 الشروط الابتدائيه كما ذكره المصنف، ولكن لا شهادة فيها ذكره من موارد
 الاستعمال على هذا الدعوى .

أما قوله تعالى الله أحق و شرطه أوثق والولاء لمن أعصى، فلعل اطلاق

المشروط هنا من جهة العقابله حيث ان السائل قد شرط عدم كون الولاء لمن
 يعق بمعاينه لذلك اطلق الامام عليه السلام اشروط على ذلك كما ان المعاقبه
 في التعبير في غير هذه الموارد أيضا كثيره كقوله تعالى انك تعلم ما في
 نفس ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على الله تعالى معاقبه
 لا طلاقها على نفسه ومن هذا ظهر ما في قوله عليه السلام شرط الله
 شرطكم . واما اطلاق اشروط على الخيار في قولهم في أحد الخيارين
 من جهة أن العقد موقوف بالخيار ومحدود به فلا يكون الشرط . سائبا
 بل في صلب عقد البيع .

ثم ان مرجع هذا المعنى من اشروط في مقام التحليل الى أمرين
 الاول ان يكون نفس الالتزام معلقا بشئ . كأن يبيع مثلا على تقدير
 تحقق أمر فلا يأن ما عدا شرط أن يسرم المشتري باعطائه للعالم
 القلبي و بحيث اصل الاسرم مربوط بشئ آخر معني أنه لا يبيع مع عدم
 هذا الاسرم من المشتري . ولا يشر اشعلق هنا بكونه واقع على أمر حاصل
 واما بشر ان تعليق اذا كان بأمر استعالي عبر حاصر كما هو واضح
 ومن هذا الفصل الشروط الواقعة في العقد الالزامي لا يحرى
 فيها الخيار كلكاح . فان معنى الا شراط فيه هو أن الالتزام باللكاح على
 تقدير التزام المشروط عليه بالشرط المعلوم . والآ فلا يلزم ويكون بدلت
 مد رجا تحت عموم الوفاء بالعقد . واما اذا لم يف المشروط عينا بالشرط ولا
 يثبت للمشروط به خيار بدلت بل لعدم خيار الخيارين لكاح بل
 يلزم في الحكومه بالوفاء به وقد ذكرنا في بحث التعليق أن هذا لا يصر
 بالعقد . نعم اذا كان ذلك في مثل البيع وخوفه مما يحرى من الخيارين يثبت
 للمشروط له خيار على تقدير عدم الوفاء بما التزم به . فتكون سيحفا لا شراط
 أمرين كما هو واضح .

المعنى الثانى هو أن يكون التزام أحد المتعاقدين بالعقد معلفاً على شيء خاص لا أصل الالتزام بالعقد كما إذا باع أحد متاعاً، و الشرط فى ضمن العقد صفة خاصة أى كونه على وصف خاص أو معللاً بأن بشرط عليه حياطة ثوب، وقد ذكرنا سابقاً أنه لا معنى لاشتراط شيء فى العقد إلا التعليق، أو ثبوت الخيار للمشروط له على تقدير التحلف، و حيث لا معنى للأول فيكون معنى الاشتراط هو الثانى

وقد حصل مما ذكرنا أن الشرط فى ضمن المعاملات قد يكون باطلة العقد بفعل كبيع شيء على تقدير الترام المشترى ببيع من شخص آخر أو بفعل آخر اختياري من الحياطة ونحوها فإن أصل البيع سوف يبنى هذا الالتزام وقد ذكرنا أن التعليق لا يضر فى مثل ذلك لكونه على أمر متحقق الحصول .

ثم إن المشروط عليه أن وفى بشرطه وهو، و إلا يثبت للمشروط به خيار تحلف الشرط وفى الحقيقة أن شرطه هذا محل إلى شرطين أحدهما الالتزام بالفعل الخاص معنى تقدير عدم الالتزام لا يحصل البيع أصلاً، و الثانى ثبوت الخيار على تقدير التحلف وإن كان يحقق الشرط الثانى فى بعض الموارد من العتق أى عقد يحرى فيه الخيار وقد يكون باطلة بالأوصاف كأن يبيع العبد بشرط كونه كاساً أو يبيع العبد بشرط كونه حياطاً وهكذا وقد ذكرنا فى البحث عن خيار الشرط أن الالتزام بأوصاف المبيع لا معبره إلا ثبوت الخيار للمشروط له على تقدير التحلف فإذا تحلف الوصف ثبت له خيار، وله أن يبقى العقد على حاله أو يفسخ .

قوله الكلام فى شروط صحة الشرط

أقول من جملة تلك الشروط أن يكون الشرط تحت إخبار المشروط عليه، و إلا فلا يصح الشرط سواء كان صفة لا يقدّر العائد عليه السبب

بذوىها أو كان عملا لا يعءر باىءاءه كأن مبع ءاره واشءرء على المشرى ببعها من عمرو مع أن شرأ عمرو اىاءا للس بءء اءءار المشرى أو يشترى منه رراءه واشءرء علىه كوى سسلا أو كان هءء روءه له أو كوى روءه للمشرى مءلعه مع أن الطلاق والرواح لا ىءققان مبعر سب عىء الشارء ولا بءوى اءءار من بىءه اءلاى ومن بىءه أمر الكاح وهءءا من الامعان العبر الا ءسارىة للمشروط علىه والءامع هو ءلك أى كوى الشرء عفر اءءارى للمشروط علىه .

وءء اسءءل على بءلان هءا الءوى من الشرء وكوى من صعرباء بشرط اءفاسء بوءوه مءها الا ءماع والءاى أن هءا الءوى من الشرء عفر موبء بءلان المبع للئهى عن مبع العرر ، اء كما لا بءء وأن ىكون المءا بعبى عالما بالمعوصى لئل ىكون المبع عرربا من باءبءهما وكء لك لا بءءء وأن ىكونا عالمى بالشروط المعبءة مبه .

والءاىء ، أن هءا الشرء لىس مقءور الءسلىم للمشروط علىه فانه كما بعبءر أن ىكون المبع والءم مقءور الءسلىم وكء لك معبءر أن ىكون الشرء أىصا كك .

والرابع ما ءكره شبءا الاسءاء واعءء علىه ، وهو أن المشروط علىه لا بءءء وأن ىكون مالكا لما بشرط علىه ، والآ ممكون ءلك مئل ببع ما لا مءلك وءء ءكرمى الفلسفة أن ما ءء الشىء لا ىكون معءطا له كما هو واصل .

أءول أما الشرء بالمعبى الاول وهو ءعلق العءء بالمعل كءعلقه على الءرام المشرى مءلا ، لا من ءبءه أن شرط أمر عفر اءءارى موبء للبءلان ، بل من ءبءه أن الالرام لا ىءلق بأمر عفر اءءارى كما هو واصل . بل لا بصدرا شرطا الءرام الطرف بأمر عفر اءءارى من شءص عاغل أصلا ، الآ اءا كان عاملا عن كوى عفر مقءور ففى هءه الصوءة سءكلمى ءلك

وأما الشرط بالمعنى الثاني بأن يكون معنى اشتراط أمر غير احتياري هو ثبوت الخيار على تقدير عدم حصول ذلك، الأمر كما في اشتراط الإوصاف ماى دليل يقتضى بطلان ذلك أما الإجماع ولا يظن بوجوده، بل يظن بعدم حصوله، ولذا خالف فى ذلك الشيخ والقاضى على ما ذكره المصنف فى المتن وعلى تقدير تحققه ولا يظن أن يكون مستنده رأى لمعصوم (ع) بل يحتمل أن يكون مستنده تلك الوجوه المذكورة فى المقام.

وأما توهم كون هذا الشرط عرريا وموحيا لبطلان المعاملة فهو أيضا واضح، الدفع بما ذكرناه من بحث العرر أن معناه هو الخطر وسهولة هلاكه، كان مرجع اشتراط أمر غير احتياري هو جعل الخيار لمعشروط له على تقدير عدم الحصول ماى خطر فى ذلك فإنه إذا حصل الشرط لم يمسح والآكان المشروط له بالخيار ماى عرريا وأى هلاكه مالى أو شئ، أحرى المقام. على أنه لو كان هذا عرريا ماى فرق بين هذا وبين اشتراط الوصف، فإن الثاني أيضا عرري لجهن المباحين بالشرط أو جهل اشتراطه فيكون عرريا مع أنه لم يقل أحد بالبطلان هنا من جهة العرر وعدى المصنف الفرق بينهما بأنه للإجماع، وفيه أنه غير محتمل أصلا بحيث يكون هنا إجماع يكون بعض أفراد العرر موحيا للبطلان دون بعض وأعجب من ذلك، أنه ذكر أن بناء التمسك بالوصف فى اشتراطه بخرج المعاملة عن العررية، وفيه أولا أن البناء أمر قلبي والعرر عبارة عن الخطر وهو أمر فاسى، أعنى التردد والحيرة فلا يرتفع بالامر قلبي لعدم كونه من أفعال الملوك على أنه لو كان البناء موحيا لرفع العرر وكفى لا يلزمون بكونه رافعا للعرر فى المقام أيضا بأن يثبت على حصول ذلك الأمر فيكون ذلك موحيا لارتفاع العرر كما لا يخفى.

وأما عدم القدرة على التسليم فهو ليس شرطا آخر وراعى اعتبار عدم العرر

فإنها شرط واحد وسببه الجهل على أنه إما بعدد مائة إذا كان الشرط ،
 بمعنى الأول أعني يحسب العقد على الفرض كالاتيم و نحوه و أما في
 المقام فأي فائدة لكون الشرط مقدور ، المسلم فإلّا قد عرفت أن مرجح هذا
 ينحو من الاشتراط إلى جعل الخيار على تقدير عدم الحصول كما إذا باع
 البزغ و شرط فيه كونه سبلا بمسألة الله و ، لا يمكن له ، خيار كما هو واضح
 و من هنا ظهر أنه لا وجه لما ذكره شيخنا الأساتد من اشتراط مالكه
 ، بمسروط عليه بالشرط و ، لا يكون ذلك مثل بيع ما لا يملك و من هنا ظهر
 الحال ما في الفرع المعروف من أنه لو باع مائة كالدراهم مائة و شرط
 بعهده من عمرو فأنه لا شبهة في صحة هذا البيع و يرتب عليه الخيار على
 تقدير عدم البيع و يحلف الشرط كما هو واضح

و حاصل الكلام أن الشروط التي يجب الوفاء بها ذكرها فيها شروطا
 منها أن يكون الشرط مقدورا و قد عرفت أنه يستدل عليه بوجوه كالسهي عن
 العزم و بوم القدرة على السلم و قد يكون الاشتراط فرع كونه المشروط
 عليه قادرا عليه و مالكا له كما ذكره شيخنا الأساتد و قد عرفت أنه لا يرجع
 شيء من ذلك إلى محصل و ، كبريا حمله من الكلام الذي يرجع إلى ما نحن
 فيه

و يحسب البحث هنا أن ، بشرط مائة يكون شرط فعل و أخرى شرط صفة

أما الأول فقد يكون شرطا لفعل نعم أحد المتعاقدين .

و أخرى شرطا لفعل شخص أحسن عليه .

أما الأول ولو كان امتناعه قناسا كالظفر إلى السماء و نحو ذلك
 مما يكون محالا بالسبب إليه فيكون معنى الشرط هو التام المشروط عليه
 بالشرط و عليه فلا معنى لا اشتراط أحد المتعاقدين على الآخر أن يلبس بغير
 مقدور أن يبيع ماله و بشرط عليه أن يسلم بأمر غير مقدور فإن هذا لا يصدر

من عاقل أصلاً .

نعم ، لو وقع ولم يكن الشرط ملتفتاً يكون الشرط أى ما يتعلق به الالتزام من المسحليات ، ثم انه اذا انكشف كونه من المستحلات فهل يكون هذا أيضاً داحلاً تحت الشرط لعبير المقدور بطلان من الاول ، ساء على بطلان الشرط العبر المقدور أو يدخل تحت الشرط المتعذر ، فالظاهر أن يلاحظ مدرك ذلك ، فان كان مدركه السهوى عن البيع العررى فلا شبهة في عدم العرر هنا ، حيث ان العرر على ما عرفت عبارة عن الحظر وهو مائم بالتردد والحيرة ، وقد مرصدا ان الغنايعس لمساكت ، أى ملتفتين يكون ان شرط غير مقدوراً حتى يكون ذلك عررياً ، وان كان مدركه عدم القدرة على تسليم أو ما ذكره شيخنا الاساد من كون الشرط فرع كون المشروط عليه مالكا له فلا ، بل يحكم بالطلان ولكن قد عرفت عدم صحة شيء من ذلك .

وسمين الحق كما اشربا اليه سابقاً ، من كون هو الارتباط وأما اذا كان الشرط متعذراً في آخر الوقت بعد ما كان مقدوراً في الابتداء ، فهل يكون هذا من صعوبات الشرط العبر المقدور أو يكون من مصاديق الشرط المتعذر فلا يوجب فساد العقد والحق السعيب هو الثاني ، لأنه لا معنى لبطلان اسبيع بتعذر الشرط بعد ما كان صحيحاً والشرط مقدوراً وان ملنا ببطلان البيع يكون الشرط غير مقدور من الأول

وأما اذا كان الشرط شرط فعل شخص آخر كأن يبيع ر يشترط المشتري على التابع كون الرخ سبلاً أو البسر نمر أو غير ذلك ، فانه ح لا شبهة في صحة المبيع فان معنى الاشتراط هنا ليس هو بوفد العقد على انبرام الطرف بالشئ الخارجى ، كما كان كك في القسم الاول ، بل معناه هو بوفد الترام المشروط به بالعقد والوقوف عليه وعدم مسحه موقوف على حصول الفعل الغلابى و صدوره عن شخص غلابى ، و اذا لم يصدر الغريرين

شخص فلا يثبت للعشروط له خيار تحلف الشرط فمرجع هذا الحق من
الاشتراط هو جعل الخيار حتى ما لو صرح المتعاقدس باشتراط الإيجاب
والمعول كقوله: يحدث بعلم كرون الشرط غير متدور من حيث الشراء أي يكون
بيع المشتري فعلا اختياريا ولكن شراء شخص آخر منه ليس اختياريا له كما
هو واضح، وعلى هذا فلا شبهة في العقد بل يجوز أن يشترط فيه الفعل
بغير الاختيار أيضا، كموت زيد وسقوط الحجر من شجرة وحوادث فان
معنى جميع ذلك ليس إلا جعل الخيار ومحدوده العقد كما هو واضح.

ولعل هذا مراد العلامة معنا إذا باع أحد ماله وشرط بعه من
شخص آخر من هو الظاهر حب الترم بثوب الحار على قدر عدم تحقق
الفعل ولم يحكم بالنظر في مع مخالفته العلامة كيف سوغ لاحد أن يدعى
الإحصاء في المقام على النظر في رد عرق مخالفته الشيخ والقاص.

نعم، هو حمل اللزوم حيث ذكر أن الشارط ما سيع وشرط على
المشتري بعه من شخص خاص، أما بشرط هذا على قدر قبول ذلك
الشخص الإحصاء الاشترا، وإذا لم يفعل فكان السع لا رما وهذا الذي
ذكره العلامة أيضا صحيح، ولكنه خارج عن المقام، فان كلامنا في الشرط
الغير، مقدور وما ذكره العلامة مقدور حيث أن بيع المبيع من شخص أحدي
على قدر قبوله مقدور للمشتري فلا يكون من صعوبات الشرط الغير المقدور
كما هو واضح.

هذا كله في شرط الفعل لاحد المتعاقدين للاحصاء ثم انه إذا عصى
العقد على فعل الإحصاء فلا شبهة في ثبوت الخيار للعشروط له على قدر
التحلف كما عرفت الشرط، وإذا فعل الإحصاء من غير أن يتوقف عه لزوم
العقد ولا أصله ففعل الإحصاء هذا الاشتراط كما يقع ذلك في العرف
كثرا حيث لا يفعل المشتري وفعل الإحصاء كما إذا باع داره واشترط إعط

درهم بلفعير فلم يعمله المشتري، ولكن يقول الاحسنى هو على، فهل يكون هذا الشرط واجب الوفاء عليه، ويشتمل عمم المؤمن عند حروصهم أو لا يشتمل بكونه وعدا محصا، فسألى الكلام عنه في الشروط الالفة من أن شرط الذى لا سوف عليه لزوم العتد، ولا اصله هل هو واجب الوفاء أم لا، وأما اذا لم يشتمل المشتري، من لم يكن حاصرا أصلا فيكون عند لا رعا فلا يكون للمشتري له خيار أيضا

والحاصل أنه اذا على احد المتبايعين العتد على فعل الاحسنى فلم يعمله كان باطلا، و اذا قبله وعمل به فهو واضح، والا كان للمشتري له خيار تحلف الشرط، ثم انه في فرض قبول الاحسنى الشرط هل يكون ذلك واجب الوفاء عليه أو لا، بل يكون من صغريات الوعد فلا يجب الوفاء بسياسى الكلام فيه في حلال الشروط الآتية.

وأما شرط السجدة، بأن سيعر يد داره و بشرط على المشتري كونه وكلا في بيع داره أو برويحه أو شئ آخر أو يشترط عليه كون داره اعلابه متكا بلابح أو غير ذلك من شروط السجدة فان ذلك كله لا شبهة فيه وخارج عن المقام أعنى اشتراط عمير العقود فانه بمجرد هذا الاشتراط عند تحصل السجدة حرما فان معنى الوكالة هو اعسار العرو وكلا واساره بعمر من المبررات وكذلك بقية العتد، فمن الواضح أن التابع اذا عتد من ضمن بيع متاعه من عمرو وكون عمرو وكلا في بيع داره أو كون داره اعلابه لمواظبهه بقوله بعث ماعى بهذا الشرط وفله المشتري، بعد حصول الوكالة و يكون دار المشتري ملكا للتابع بنفس هذا الامر والاطهار كما هو واضح.

وأما اشتراط كون زوجة المشتري بائنة أو كون بنته روجه له أو غير ذلك من الاعمال التى كانت لها أسباب معينة عند الشارع فعير مربوط بانعقاد وان عدم حصول ذلك من جهة أن الشارع جعل لها أساسا خاصة فلا

يحصل بغيرها ومد ورد في الروايات أن الطلاق ليس، لا أن يقول الروح
لروحته است طالق على ائتمار نسود وعلى هذا كيف حصل مجرد الاشراف
في ضمن العقد بدون هذا السبب.

وأما شرط النصف فقد ذكرنا مراراً أن معنى ذلك ليس إلا اشتراف
«بحيار على تقدير عدم ذلك الوصف» لا لا معنى للالتزام بالوصف إلا هذا،
و نوهم أن عدم ائتمارها من جهة النساء كما عليه المصنف عجب كما
عرفت مع ما عني ما تقدم أن هذا النساء يمكن أن يكون شريعاً بيا كادب
فان اشتراف الوصف الفعلي ليس إلا كاشتراف الوصف الاستيعالي، فكلها
يرجع الى جعل الحيار كما هو واضح.

و نوهم أن الشرط في الأول غير معدور و هو فاسد لنجوه المصنف
نوهم فاسد، فان كون جعل الغير غير معدور لا يحسن بهدء الجبهة و هو
شرط احيار لما ذكرنا أن المرجع في ذلك كله الى شرط الحيار كما لا
يحتج فاهم.

و الوجه في ذلك كله هو ما ذكرناه في معنى الشرط من أنه عبارة عن
«تربط والارباط والاماطه» فاداً كان ذلك في ضمن العقد فقد يكون العقد
معلقاً على شيء وقد يكون الاكرام به معلقاً على شيء و في الشاسي
لا يعرف بين أن يكون ذلك الشيء المعلق عليه امراً احيارياً أولاً فانه على
كن تقدير فالاماطة موحودة فاداً حصل و يحق الشرط فهو، والآ حكم
يكون امشروط له دي حيار كما لا يحتج

و نوهم أن الاحكام قائم على المطلق فاسد لما عرفت من عدم الاجماع
هنا كما هو واضح.

قد عرفت أن شرط الفعل انما يجوز اذا كان مقدوراً من حيث معلقة
فقد شرط الالتزام بشيء محال و لو كان محالاً فياستأ كالطيران الى السماء

لا سعد هذا الشرط، بل لا يشترط هذا الشرط عامل فانه بعد عدم عدم
يمكن المشروط عليه من ذلك فمكون هذا الاشرط لعوا محصا .

نعم . اذا لم يلتفت الشارع بكونه غير مقدور . لا بأس باشرطه ثم
اذا انكشف أنه كان غير مقدور فان كان الاشرط راجعا الى نفس الالتزام
بالعبر المقدور . تم كشف أنه غير مقدور وقد عثره المشروط عليه بدلت فيكون
العقد باطلا كما اذا اشترى أحد عبدا واشترط على البائع كونه كاسيا و
الزم البائع بذلك مع أنه لم يتن كاسيا فان هذا البيع يبطل حيث ان البيع
المطلوب اي بيع العبد على أي نحو كان لم يثنأ وما اشأ اعنى البيع امفيد
مبهو غير واقع من الاول . فيكون باطلا واما اذا كان الشرط هو الزم
الطرف لا بما هو واقع للالتزام بدون الارار بل بغيره أيضا وان كان في
اراره كاديا . وانما عرصة العرش مع فالشرط قد تحقق . وقد علق العقد
بالترامه و هو قد تحقق بحسب ابرار المشروط عليه . وصار العقد مفيدا به
وحصه خاصه أي اشأ الملكة أي على بعدير الملكة الخاصة كما عدم
سابقا في معنى جعل الحبار من أن معناه اشأ الملكة الخاصة المحدود
وح كان العقد صحيحا ولكن حيث كان الشرط معذرا ثبت للمشروط لمع
حيار بحسب الشرط . فلا يكون لهذا الشرط واقع بحسب البقاء لكونه لعواما
الالتزام بغير المقدور لعو وكذلك لو كان الشارع ملتفتا من الاول فان هذا
الاشرط مع العلم بعدم القدرة عليه لعو . فلامعنى للالتزام به ولا يكون
العقد خياريا به . وهذا بخلاف صورة الجهل بكونه غير مقدورا فان الالتزام
من المشروط عليه يمكن هنا ولو من باب خدعة الشارع . وكك يصح الشرط
من الشارع وعلى كل تقدير لا يمكن التزم المشروط عليه بعد العلم بالحال
وان كان العقد خياريا .

قوله الثاني أن يكون الشرط سائعا في نفسه .

أقول الظاهر أن عرضه من هذا الشرط هو ما تقتضيه الوعد حيث أن مقتضى العادة أن يكون الشرط سائعا والآ فلا يكون باعدا، كالا لزام بالمحرم وما لا يعد مخالفا لمعهوم الشرط وهو الاطاعة، فإن شرط غير المأد غير مربوط .

و أما بحسب الروايات ميسأى الكلام منه فاسد مطبعة على أن كل شرط باعد الآ الشرط اندى حالف الكتاب والسنة وحرم الحلال وحلل الحرام فانه غير باعد . وعليه فالعقار من صغريات ذلك الشرط وهو الشرط . يربح من مصاديقه أن يكون سائعا وغير محرم . ومن صغرياته غير ذلك فلا محل لذكر هذا الشرط بالخصوص . والآ كان المناسب العرض لجميع مصاديق الشرط الرابع كما هو واضح .

قوله الثالث أن يكون مما فيه عرض معد به عند العقلاء نوعا أو بالنظر الى خصوص المشروط له .

أقول حاصل كلام المصنف هنا أنه لا بد وأن يكون الشرط مما فيه عرض عقلائي وما لا يكون فيه ديث يكون فاسدا كاشراط أن يكون الورن و الكيل من امرار الكيل و الورن المعارفين ، والوجه في ذلك أن من ذلك لا يعد حقا للمشروط له ليكون الصرف فيه حراما أو يتصررا للمشروط به بعدم الوفاء به مثبت له خيار أو يعنى به الشارع و اوجب الوفاء به . كما هو واضح أقول ان قلنا باعتبار العالية في أصل البيع على ما تقدم في محله اعتمادا على ما عن العصاح من أنه مبادلة مال بمال ، مع أنه لم يعلل هناك والترنما بأن بدل المال في معادل الثراب أو الحفصاء مثلا ليس ببيع ولم يكشف بالاعراض الشخصية ، ولكن لا دليل على اعتبار وجود الاعراض العقلائية في الشروط أصلا ، بل صح اشتراط ما يعلق به العرض الشخصي للشارط مادام حلف ثيب له الخيار ويؤيد ذلك . بل يدل عليها أن عقد يعلق الحلف والندب بالفعل الذي يعلق به غرض شخصي لا نوعي ، فهل يبوهم

أحد بطلان ذلك معترض المقام أيضا كذلك فيمكن أن يكون عرض المشارط
 إيقاع المشروط عليه في الصعوبة ويخو ذلك من الاعراض الشخصية
 وبوهم كون ذلك سقيمة وموحنة للبطلان هذا هوهم فاسد لعدم
 الدليل على بطلان المعاملة السقيمة وإنما الدليل على بطلان معاملة
 السقيمة، وعلى تقدير أنه ورد في دليل أنه لا بد وأن يكون الشرط معاملة
 به عرض عقلائي كما ورد أنه لا بد وأن لا يكون الشرط معاملة الكتاب والسنة
 فأيضا لا يمكن أن يمتنع بقوله (ع) المؤمنون عند شروطهم عند الشك في كون
 شرط حاضر هل يتعلق به عرض عقلائي أم لا فإن ذلك تمتص للعامة في
 التشبه العقدية - ثم ذكر المصنف أنه لو ثبت في بعض عرصة صحيح به حمل عليه
 وحمل عليه كإلزام العلامة في التذكرة وهذا محض منه رحمة الله عنه ، فإنه أولا
 ليس معنى حمل فعل المسلم على الصحة الآ عدم معاملة الفعل الحرام
 مع الفاعل من دون أن يربط عليه آثار الفعل الصحيح كمن تكلم بشيء فلا
 يدري أنه سب أو سلم ، بمعنى صح فعل أحب على أحسنه محمله على الصحة
 ونقول أنه لم يسب ولكن لا يجب عليه رد السلام أي السامع يدعوى أنه
 سلم فيجب رده لاقتضا الحمل على الصحة .

على أن الحمل على الصحة إنما هو في مورد يكون طرف الاحتمال محرما
 لا لعوا ، فإن اللغو يصدر عن العفلاء ، بل لا مخلو عاقل أو يصدر عن الفعل
 اللغو كن يوم مراب عديده ، وإذا جرى أحد فرطاسا فهل هوهم أن يحمل
 فعله هذا على الصحة وقال أنه ليس بلغو بمعنى حمل فعله على الصحة
 وليس كذلك والعجب منه رحمة الله عليه حيث حمل كلام العلامة أيضا على
 رأيه مع أنه ليس في كلامه مرض الشك ، وإنما هو ره حكم بصحة هذا الشرط
 الذي لم يكن فيه عرض عقلائي ، وحكم يكون العقد خياريا ، والطاهر أنه
 أراد ما ذكرناه من عدم الدليل على كون الشرط معاملة متعلق به عرض عقلائي
 كما هو واضح ، حيث أنه (ره) ذكر صحة اشتراط أن لا يأكل الآ الهريسة

ولا يلبس الا الحر ، ثم انه على تقدير ان برد في روايه أيضا أنه لا بدّ و ان يكون الشرط مما يتعلق به عرض عقلائي فانه لا يمكن الحكم بصحة في مقام الشك لكونه تمسكا بالعام في التشبيه التصديقي وهو لا يحور .

ثم ان العصف (ره) ذكر بعض الشروط التي من صغريات الشرط انثى لا تكون موردا بل عرض لعقلائي مثل ما اذا اشترى أحد عبدا كاهرا واشترط على اسامع كونه كافرا مع صحته ومساواة فولان . للشيخ والحقلي من تعلق بمرس المعد به من حوار بيعه من المسلم والكافر مع انه لو كان مسلما لم يحر بيعه من الكافر ولا سغراى او مانه بالخدمه . فانه لو كان مسلما لا تشغل مقدار من اوقافه بالعبادات ، والعول الآخر أنه يعسدهد الشرط لأن الاسلام يعلو ولا يعلى عليه وأن الاعراض الديويه لا تعارض الاعراض الاحزويه ولكن الطاهر هو الوجه الاول فانه مع قطع النظر عن الاعراض المذكوره التي اعراض عقلايه حكما بصحة الشروط التي لا يتعلق بها عرض عقلائي وكف مع الاعراض المذكوره على أن اشترى العبد لأجل هدايه من أهم الاعراض العقلايه فانه ورد أن هدايه شخص حير من ملأ الارض بها انثى يشبه اسعليات المذكوره في كتب العلامة و لا يصلح سند بل انثى الخاصه المنيه على اساس صحيح من الكتاب والسنة أما ما ذكره من أن الاسلام يعلو الخ . فانه احصى عن المقام و الآ ولا بدّ من الحكم بأنه لا يصح شراء المسلم الكافر مع وجود العبد المؤمن لأن الاسلام يعلو ولا يعلى عليه وأما ما ذكر من عدم عارض اعراض انديويه مع العرض الاحزوي فانه ليس هنا عرض أحزوي حتى يقع التعارض بينهما ويرجح انثى فان المعاملات اغلبها للاعراض الديويه و ان كان في طبيها أعراض أحزويه أيضا

فمحس أن شئا من الشروط المذكوره لصحفا لشرط الذي يجب الوفاء

به لا دليل على اعتباره .

قوله الرابع أن لا يكون مخالفا للكتاب والسنة ولو اشترط ربيع حر أو
بوريت احبى كان فاسدا .

أقول لا شبهة في أن الشرط المخالف للكتاب والسنة غير نافذ
للاحتار المستفيضة . بل المتواترة معنى والظاهر أنه لم يخالف في ذلك
أحد فيما يعلم ولكن هذا امران ربما يحصلان في انعام أحدهما أن أدله
وجوب الوفاء بالشرط يحصل أن تكون محصية لأدله المحرم وراجعة للحرمة
و تكون المرحع الى أن المحرمات اما تكون محرمه بادلثها الاوئله اذا لم
نظراً عليها عنوان الشرط في ضمن عقد و الا تكون مناحه من واجب الوفاء
بمعنى دليل وجوب الوفاء بالشرط و يكون ذلك بطرطرون عنوان الثاني
عنى الاشياء المحكومة بالاحكام معاويئها الاوئله و أن لم يكن المقام من
ذلك القليل كما مرر في محله . لان بعنوان الاضطراب يرتفع الموضوع و ليس
التخصيص كذلك و كيف هذا الاحتمال . بل ورد بظنه في الشريعة في
التكدييات و الوصعيات اما التكنييات كحوار الصوم في السفر بالنذر مع
أنه لم يكن مشروعا في السفر و حوار الاحرام من العيقات مع النذر مع أنه
لم يكن مشروعا قبل العيقات بدون النذر . و أما في الوصعيات كحوار ارث كل
من الروحنة أو الروح من الآخر بالشرط في ضمن عقد المتعة مع النوارث في
عبر العرايات السببة و عبر العرايات السببية المعروفة مسبعة . الا أن هذا
الحكم الوصعى قد ثبت بالاشراط فيكون الدليل الدال على بعود هذا
الشرط بخصيصا للدالة الدالة على عدم هذا الحكم الوصعى في عبر الموارد
المذكورة فيمكن أن يكون المقام من هذا القليل أيضا بأن يكون ما دل على
وجوب الوفاء بالشرط محصيا على الادلة الدالة على المحرمات أى الادلة
الاولية .

الامر الثاني أنه يحصل أن تكون الادلة الدالة على وجوب الوفاء

بالشروط محصية للأخبار انكثبه الداله على أن كل شرط حائر بين المسلمين
 الأشرط حاله كمال الله و سنه منه من الأخبار العوائره بأن يستكشف من
 ذلك الأدبه أى ادله و حوب الوفاء بالشرط أن الشرط العلاني المحالف
 للكتاب أو السنه لا يأمر به فهو واجب العمل و هذا الأمر الثاني أن أراد به
 المحض و حوب الوفاء بالشرط يكون محصية لواقع ما هو مخالف للكتاب و
 السنه أى بحكم الله سواء ذكر في القرآن أو لا بأن يكون اشئ في نفسه
 محرما بمحض حكم الله و لكن يكون مفصى الشرط هو الحوار و لا شبهة أن
 هذا مضافه محض لأن عدم رفع اليد عن الحكم الأمر يعود الشرط
 المحريف مضافه محصية فلا يمكن الالتزام به و هل يبرهم أحد حوار و روى
 المحضين على اطاعة المحبون بطرق المعصية و من هذا ورد أنه لا طاعة
 للمخلوق في معصية إباحي و ان كان مراده استحصيل طاهر الكتاب
 بمعنى أن يكشف من ملاحظه أنه و حوب الوفاء بالشرط أن طاهر القرآن
 ليس مراد مرجع ذلك الى الأمر الأول فإنه اذا لم يكن طاهر الكتاب مراد
 يستكشف أنه ليس بحرام في صورة الاشرط في ضمن عقد و هذا هو عن
 الأمر الأول أنه عرفت هذا فاعلم ان الكلام في المقام يقع في جهات

الأولى أن المراد من الكتاب المذكور في هذه الأخبار المستعصية أو
 المتواتره أى شئ حيث ذكر منها أن كل شرط حاله كمال الله فهو باطل
 على ما هو مضمون تلك الروايات فهل المراد من الكتاب هو القرآن كما هو
 الظاهر منها في بدو النظر أو المراد من ذلك ما هو مكتوب في السوح
 المحفوظ و بينه بلسان بيته و لو في غير القرآن فيكون المراد من الكتاب هو
 ما كتب كما ذكر دلت في القرآن أيضا بقوله عز من فائل (كتب عليكم الصيام
 كما كتب على الذين من قبلكم) او قد عرفت أن المظهر البدوى يقتضى لاحتمال
 الأول و كون المراد من الكتاب هو القرآن و لكن النظر الى تلك الروايات

بمقتضى اراد الاحتمال الثانى منها بأن يكون المراد منها هو ما كتبه الله و
 بيده بلسان نبيه و لو كان فى غير القرآن ، و انه ما من شئ الا و قد كتب
 الله فيه حكما ، و يدل عليه وجوه :

الاول أنه ورد فى بعض الروايات لفظ لسه أيضا بأن لا يحالف
 الكتاب و السه فإن دلل مرفعه على أن يكون المراد من الكتاب هو مكتوب
 لله من الاحكام .

الثانى أن مناسه الحكم و الموضوع بمقتضى التعميم حسب انه لا خصوصية
 فى عدم نفوذ الشرط المخالف بين أن يكون مخالفا للقرآن أو لحكم الشارع
 و ان لم يكن المذكور فى القرآن ، اذ لا فرق بين أحكام الشارع وأمراد أحكامه
 فلا خصوصية للمخالفة مع القرآن حتى لا يكون نافدا ، و أما مخالف السه
 فيكون نافدا ، بل جميع أحكام الشارع على سبيل واحد سواء كان مذكورا فى
 القرآن أو فى غيره ، و قد عرفت أنه لا معنى لجوار مخالفة حكم الشارع مع
 بقاءه على حاله ، فإن أمره بنفوذ الشرط المخالف مع عدم رفع اليد عن
 الحكم مناسه واضحة و اذا فلا فرق بين أحكام الشارع و بحسب مناسبه
 الحكم و الموضوع بحكم بأن المراد من الكتاب كل حكم شرعى فيكون استباحه
 مما ذكرنا أن مفاد تلك الاحصار هو أن كل شرط نافذ الا شرطا خالف الحكم
 الشرعى كما هو واضح .

الثالث أن مخالفة القرآن اعم من أن يكون مخالفا لحكم مذكور فى
 القرآن أو بعموم القرآن و أحكامه و من الواضح أن جميع الاحكام الشرعية مد
 أمر فى القرآن بالاطاعة بها و الانبياء بها بمقتضى قوله : (وما اناكم بالرسول
 محدوده و ما نهاكم عنه فانتهوا) و من الواضح ان شرط ما يكون مخالفا لحكم
 شرع من أى حكم مخالف للقرآن كما هو واضح ، فالمراد من الموافق ما يكون
 موافقا لحكم الشارع و لو كان مستبعدا من القواعد أو كان ناسيا بالاصل الذى

دل عليه عموم حديث الرفع أو غير ذلك .

الجهة الثانية أن المراد من الشرط المخالف للكتاب هو الشرط العبر المواقى أو الشرط المخالف . وقد يظهر من بعض الروايات الاحتمال الاول ومن بعضها الناسى وذكره بعضها ما سوى كتاب الله الطاهر أنه لا ثمره لهذا البحث بعد الناء على أن المراد من الكتاب هو ما كتبه الله من الاحكام . فانه على هذا لا يوجد شرط غير مواقى للكتاب الا ويكون مخالفا له كما هو كذلك . واطهر من اجمع في روايات المعامولة عليه السلام الا شرطا سوى ما هو في كتاب الله أى يكون غير ما كتبه الله . نعم لا بأس لتكلم في ذلك وان المراد أى العواصم في الاحبار الواردة في عرص الاحبار على القرآن فان المراد من الكتاب هناك هو القرآن ولد الأمر عرصها عليه وح معوان المخالف يفترق عن عنوان العبر المواقى .

الجهة الثالثة في أن الشرط المخالف يكون على ثلاثة أقسام الاول أن يشترط أحد المساييعين على الآخر معلا محرما كمنع النفس المحترمة أو الكذب أو شرب الخمر ونحو ذلك .

الثانى . أن يشترط اعسارا من الاعسارات العقلية لكون روحه مطلبة أو كونه وارثا للأحر أو كونه ولاء العتق له مع كون المعتق لشخصا أحر وهكذا وهذا يرجع إلى شرط التنحية وقد عرفت مما سبق أن مثل هذا الأمور لها اسباب خاصة لا توجد الا بها الا اذا كان ذلك الشرط على نحو يتحقق في ضمن هذا العقد ، بأن يوجد الاعسار بنفس الاشراط و يتحقق القبول بقبول المشروط عليه العقد . لما عرفت أن هذا الشرط شرط امر اعتبارى فلا بد من ملاحظة المورد بانه يتحقق هذا الامر الاعتبارى أو لا يتحقق كما هو واضح . فان تحقق حرج الشرط عن كونه مخالف للكتاب والا فكون مخالفا له .

الثالث أن يشترط أحدهما على الآخر حكما من الأحكام الشرعية كما إذا باع داره واشترط على المشتري أن يكون الحمر حلالا أو غير ذلك من الأحكام وهذا هو اشتراط فعل الاحصى عن العدد .
وقد عرفت أنه أمر غير مقدور للمشروط عليه وحسب ما كان التعليق هو تعليق نفس العقد على الالتزام بفعل العير .

وقد عرفت أنه باطل أن لا معنى للالتزام بالأمر العير المقدور حتى لو صا صحه التعليق في العقود وعدم بطلانه . فلا يصح الاشرط هنا أن لا يمكن الالتزام بأمر غير مقدور وإن كان مرجع الاشرط هنا إلى بطله لزوم العقد بفعل العير وأنه على تقدير تخففه يلزم المشروط له بذلك و إلا فلا فهو صحيح فإنه على تقدير تحقق ذلك الفعل يكون العقد لازما و إلا كان للمشروط عليه خيار تخلف الشرط كما هو واضح فلا بد من التكلم في هذه الأمور الثلاثة واحدة واحدة .

ومد ورد في الروايات على ما عرفت عدم نفوذ الشرط المخالف لكتاب الله أو سوى كتاب الله أو لا يوافق كتاب الله على ما في الروايات بالنسبة مختلفة وكان الكلام في معنى هذه الروايات ولا يحق أن الشرط بحسب الاستقصاء قد يكون متعلما بالمباح بأن يشترط فعل مباح أو تركه والمراد من المباح هنا ما لم يكن فيه حياء يشمل المكروه والمستحب أيضا والظاهر أنه لا شبهة في نفوذ ذلك ولم ير من يستشكل فيه .

نعم قد ذكر في روايس ما يوحي توهم عدم نفوذ ذلك أيضا و أنه مخالف لكتاب الله .

الاولى روايه العياشي ، عن أنس مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال ، (مضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة تزوجها رجل وشرط عليها وعلى أهلها أن يتزوج عليها أو يهرجها أو أنى عليها سرية فهي طالق

فقال عليه السلام شرط الله على شرطكم أن شاء وفي بشرطه وإن شاء
أمنست أمراًه وروح عليها وتسوى و هجرها أن أت بسبب دست، قال الله
سعالى فأكجوا ما طاب لكم إلى آخره، وأحل لكم ما ملك إيمانكم و
أنلاى بحافون بشور فأل لا أمور المذكورة أمور مباحة كما هو واضح

الثانية رواية ابن عمار سفاها المصنف موفقه المؤمنون عند شروطهم إلا
شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً فأل اشراط الزام بالمباح يوجب عدم حوار
العمل به لكونه محرماً والرواية الاولى وأن ذكر فيها بعض الأمور المباحة
إلا أنه لا فرق بين أفراد المباح حزماً.

أما الرواية الثانية فهي ضعيفة السند لعماد بن كلوب فإنه لم يوثق في
الرجال وإن نقل عن الشرح أنه وإن كان عاماً ولكن الأصحاب يعملوا
بروايته ويكنه ليس بوجه على أن المذكور فيها أن كل شرط حرم حلالاً فهو
غير نافذ وعليه فلا سفي مورد للعمل بالشروط الذي نبه بالادلة الدالة
على بروج الوفاء بالشرط وهذا المضمون غير موجود في غير هذه الرواية .
وأما الرواية الاولى فهي أولاً ضعيفة السند لعدم ثبوت اعتبار تفسير
العياشي .

وثالثاً أن دلالتها غير نامة فإنها محتملة حيث أن المذكور في صدر
الرواية أن ما تعلق به الشرط إنما هو طلاق الروح على تقدير الترويح و
الابتعاد بالسرية أو هجرها في المصنف على تقدير أبيان الروح بالمشور و
لكن في ديل الرواية استدلال عليه بالاية فإن ظاهر الآية أن نفس تلك الأمور
أي الزواج والاسان بالسرية والهجور في المصاحف مما تعلق به الشرط لا
أسها مقدمه للطلاق الذي هو متعلق الشرط كما هي صدر الرواية .

نعم ، يمكن توجيه الرواية بأن الآيات الشريعة التي استدلت بها الامام
عليه السلام على عدم نفوذ الشرط إنما دلت على حوار بروج المرأة فوق

الواحد وهكذا دلت على أحد السرية وعلى حوار الهجر مع تحقق سببه و هو الشور ولا شبهه أن حوار يروج المرأة الأخرى غير الأولى ليس خصوصاً في حكم العراب وكذا أحد السرية بل في حق غيرهم أيضاً وعلى الشارع لم يجعل الزواج وأحد السرية سبباً لطلاق بل سببه شيء آخر والآ لم يجر للمزوج أن سرق بأمراه أخرى والآ لم أن يكون ذلك سبباً بطلاقها وح جعل الزواج وأحد السرية سبباً لطلاق بخلاف للآيات المذكورة و كتاب الله الكريم الدالة بالملاءمة على عدم جعله سبباً للطلاق وأيضاً جعل الشور سبباً للهجر واشترط عدم التهجر مع تحقق سببه بخلاف للكتاب و هذا التوحيد وإن كان ممكناً في مقام الثبوت ولكن لا يمكن التفسير إليه بدون الدليل

وعلى تقدير كون معلق الشرط هي الأمور المذكورة في الرواية و لو بمؤنة التوجيه المذكورة وأيضاً دلالة سببها على عدم بقاء اشتراط عدم المباح حتى في الأمور المذكورة و ذلك من جهة أن الإمام عليه السلام قد استدلل على بطلان الشرط بقوله و شرط الله من شرطكم و من الواضح أنه يسر في المباح شرط الله لعدم على شرط التعارض فلا يمكن الأحكام بالرواية و الأسرار تكون الشرط معلوماً بالأمور المذكورة من هذه الجهة .

وقد يقال كما في المتن أن اشتراط الأمور المذكورة مضاف للقرآن وأن استدلال الإمام عليه السلام شرط الله قبل شرطكم صحيح ، و ذلك من جهة أن استرجاع على المرأة وأحد السرية و الهجر في المصاحح ، وإن كان من الأمور الحائرة إلا أن عرض الشارع قد معلق بعدم غيرها عن إباحتها فلا يكون الشرط على خلافه ما إذا لأن شرط الله قبل ذلك ، و هو وإن كان ممكناً أيضاً في مقام الثبوت ، ولكنه يحتاج إلى دليل و هو منقطع من استدلال الإمام عليه السلام بالاية على كون الأمور المذكورة مباحة من غير كونها مفيدة

شيء ومن الواضح أن الإباحة ليس فيها شرط وعليها معنى للاستدلال
 بأن شرط الله من شرطكم على عدم النعوت وعليه فلا بد وأن يحمل الرواية
 إما على التأخير المتعذر أو يرد عليها على أهلها
 نعم يمكن أن يكون بعض المباحات مما لا بد وأن يلتزم بكونه مباحا
 إلى الأبد وأن الله أثبت الإباحة في بعض الأشياء المباحة و اشتراط
 خلافها خلاف شرط الله وخلاف ما كنه الله فلا يكون مباحا وأن شرط الله
 أسبق وهذه لكبرى وإن كانت صحيحة ولكن لم يحد لها صغرى في
 المباحات كما هو واضح على أنها واحدة بها ولذا بأن اشتراط خلاف
 المباح لا يبعد لم يبق مورد للاختصاص الدالة على وجوب الوفاء بالشرط فإن
 أي مورد عرصة لا بد وأن فيه حكم من الأحكام أن لا يوجد شيء إلا وفيه
 حكم الله بآية شريعة وكونها وإن فلا دلالة في شيء من هاتين الروايتين
 على عدم نفوذ الشرط في المباحات فلا بد من الرجوع إلى معنى الروايات
 الذي يستفاد منها كقوله عليه السلام كل شرط ما عد إلا ما حالف الكتاب
 أو كان سوى كتاب الله أو غير ذلك من المقامات المختلفة والذي يستفاد
 من ذلك مع ملاحظته ما دل على وجوب الوفاء بالشرط أن أي فعل كان المكلف
 فيه مطلق العنان ولم يكن فيه الزام من الفعل واسرك وما يتعلق بالزمام
 من ناحية الالتزام الشرطي لا بد من الوفاء به ولا يكون محالاً للكتاب و
 السنة أصلاً لعدم تعلق شرطه من ناحية إيجابه حتى يجب الوفاء به و
 يكون وجوب الوفاء بالشرط مافضاً له والآثار تكون الالتزام الشرطي مسبوفاً
 بالالتزام الآخر الشرعي بحيث يجب أن يعمل على تطبيق ذلك الالتزام السابق
 لكونه ملزماً وناشئاً للعقد نحو الفعل لا بد من العمل به ولا يكون شرط
 المحال سائفاً ومقدماً عليه كما هو واضح فإن حفظ وجوب الوفاء بالشرط
 وعدم نفوذ الشرط المحال للكتاب هو ذلك ومع البعض عما ذكرناه

فالروايتان معارضان مع رواية منصور فاسها دل على نفوذ الشرط المتعلق
بترك المروج بعد دمه يتس ما صبح و ارشاده بدلت الدم وقوعه في المشقة
والشدة فتكون معارضة للروايتين المتقدمتين وبسقاطهما و يرجع الى عموم
المؤمنين عند شروطهم .

وبالحتملة أن هذه الرواية وإن ذكر فيها الدم ، لا أنه لا يكشف عن
بطلان الشرط ، بل هو ارشاد الى وقوع المشروط عليه في العسقة وأنه بسبب
بعد ذلك والآ فقد حكم الامام عليه السلام بنفوذ الشرط في سبيل الرواية
ثم انه قد يقال بأن المسبب يسرها دل على اباحة المباحات و ليس ما
دل على نفوذ الشرط هي العموم من وجه ففي مورد لا حيف يحكم بسايط
وفيه أولا أن الاباحه انما يربط على الاشياء بحسب طبيعتها و أسها لا
تخالف الالتزام على تلك الأشياء وثانيا أن ما دل على نفوذ الشرط من
بعض دل على عدم نفوذ الشرط المخالف للكتاب والسنة ومن الواضح أن المراد
من المخالف ما يكون مخالفا مع قطع النظر عن الشرط فإن المراد من مخالفة
نفس ما يتعلق به الشرط كما في بعض الروايات لا نفس الشرط ، كما يتوهم
من بعض الروايات الأخرى ، والآ يكون كل شرط مخالفا فمبني مورد لوجوب
الوفاء بالشرط ومن الواضح أن الاباحه غير مخالفة للكتاب مع قطع النظر عن
الشرط بخلاف الحرام مثلا فإن فعله مخالف للكتاب والسنة كما لا يخفى .

ثم انه قد يتوهم عدم حوار شرط فعل المباح والالتزام به لكونه مخالفا
لرواية الدالة على عدم حوار الحلف بترك العسر وأنه التزم خلاف التزم
به الشارع وسه . ومنه أن هذه الرواية في مورد الحلف وقد يعسر فيه
المرجوح أو أن لا يكون تركه مرجوحا ولا شبهة أن الالتزام بترك المباح
ادئنا مرجوح فلا يتعلق به الحلف بخلاف العقاب فانه لا بأس بتعلق الشرط
بالمرجوح كما هو واضح .

هذا كله فيما إذا اشترط أحد اعتد بعين على الآخر فعن السماح و قد يكون الشرط على غيره في ضمن العقد فعن الحرام بأن بشرط على غيره شرب، حمر أو أكرى العنب وغير ذلك، وحيث لو كان هذا دليل على بطلان الشرط حتى في فعل المحرم يكون ذلك تخصيصاً لأدلة المحرمات وبطريقه أن العمل من أروحه الدائنة حرام ولكن مع اشتراط ذلك في ضمن العقد يافد للدليل الخاص.

ثم أنه قد يهتكم أن نسبة بين دليل المحرمات وبين أدلة وجوب الوفاء بالشرط هي العموم من وجه، وفي مورد اجتماع حكمين، يساقط و يرجع إلى لأصول العمل (أو إلى ما، العقل) وارتكازهم فيه على العمل بالشرط المقرر ولكن يرد عليه أولاً أن وجوب الوفاء بالشرط إنما في فرض يكون ما يتعلق به الشرط في نفسه حاسماً عن الإلزام من الظاهر من قوله عليه السلام "المؤمنون عند شروطهم" أن العمل بالشرط إنما هو من علامته إلا ما كان كما ورد أن المؤمن في عهده، يعني من علامة الإيمان أن يؤمن إذا وعد يعني بوعده، ومن الواضح أن هذا ما هو من علامة الإيمان إنما هو الذي لا يكون فيه معصية فانه إذا وعد أحد لعباد بالله ما يربأ أو للوفاً أو شرب الخمر.

فهل يتوهم أحد أن العمل بهذا الشرط من علامته الإيمان و كذلك الشرط فإن وجوب الوفاء بالشرط إنما هو في مورد لا يكون لشيء معصية إلا بإحدى من تعلق الشرط به، وإلا فلا يكون مشمولاً لدليل وجوب الوفاء بالشرط.

الوجه الثاني، أنه قد ذكر في أدلة وجوب الوفاء بالشرط إلا ما حالف كتاب الله وسنة رسوله أو ما سوى كتاب الله أو لا يؤمن كتاب الله و من الواضح أن المراد من المحالف ما يكون كك مع قطع النظر عن تعلق الشرط

به بأن يكون متعلق الشرط محالفا لكتاب الله فإن المراد من المحالفة مخالفة متعلق الشرط لا نفسه، وإذا ذكر في بعض الأخبار ذلك وما ذكر في بعضها الآخر من مخالفة نفس الشرط، إنما هو نحو من أبعده وعلى هذا فلا شبهة أن متعلق الشرط إذا كان فعل محرم يكون محالفا لكتاب الله كما هو واضح، وقد حصل من هذا الوجهين أنه لا بد من تقديم جانب التحريم في مادة الاجتماع كما هو واضح - فاعلم -

والحاصل أن ما يتعلق به الشرط إذا كان مباحا فلا شبهة في يعود بشرط إذا لا وجه لصرف ما - على وجوب الوفاء بالشرط - إلى فعل الواجب أو ترك الحرام فإذا اشترط أحد المعامدين على الآخر مع مباح أو تركه، يكون نافدا .

وأما ما يوهم دلالة على عدم السقوط كرواية العياشي وغيرها فإسنادها ضعيف، فإنه وإن كان رواية أسندت موثقة ولكن لا يمكن المساعدة عليه من حيث الدلالة لأن المراد من المباح ما كان مباحا في كتاب الله ومعه فلا وجه للاستدلال عليه بأن شرط الله قبل شرطكم إذا لا شرط في المباح ويوهم أنه أريد من الأمور المذكورة في الرواية المباحة التي لا تعبیر عنه الرخصة كما ذكره المصنف يحتاج إلى دليل كما أن يوهم أن بعض المباح لا بد وأن يلتزم بكونه مباحا إلى الأبد أيضا يحتاج إلى دليل (الوهم الثاني) وثالث شيء واحد .

وأما إذا كان الشرط متعلقا بفعل الحرام فقد عرفت أنه لا يكون مشغولا لعموم الأمر بالوفاء بالشرط وذلك لأن جملة هذه الأخبار الدالة على وجوب الوفاء بالشرط قد ذكر فيها الآل شرطا حالل الكتاب أو ما سوى كتاب الله أو ما لا يوافق الكتاب ومن الواضح أن المراد من الشرط المحالف هو ما يتعلّق به الشرط ويكون محالفا له مع قطع النظر عن متعلق الشرط وذلك لأن مخالفة

الكتاب مأجوده في موضوع الشرط المخالف فلا بد وأن يكون الموضوع محققا
فمن أحكم بأن يكون معلو الشرط مخالفا لكتاب من الشرط، وأما إطلاق
الشرط عليه أي على المعلوم مع ما ذكرنا أن الشرط هو الاضافة فهو سهل
لكنه أصلا الشرط على متعلقه ولو بالعديه والمخارو ولم يكن المراد
هو ما ذكره لم يبق شرط لأن يكون مخالفا لكتاب غير شروط ترك الحرام
ومعل الواجب وعلى هذا فلا شبهة أن شروط ترك الواجب أو فعل
الحرام مخالف للكتاب مع قطع النظر عن الاشراف وعليه فلا يشترط ليل الوفاء
بالشرط بأشراط فعل المحترم ورت الواجب أصلا

نعم يمكن أن يرد التخصيص على ذلك بأن يكون الشيء حراما ولكن
كان بالشرط حائرا فيكون ذلك تخصيصا لما دل على عدم بعود الشرط
المخالف للكتاب مع قطع النظر عن الشرط كما ورد بطريق ذلك في الصوم في
السفر والاحرام من العتاف والعزل عن النجاسة الدائمة مع اشرافه في
صمن العقد كما هو واضح و دعوى ضعف التخصيص هنا كما ذكره لبعض
لا محال له، فانه إما يكون التخصيص ضعيفا إذا كان لحاظه مع ملاحظه
معلو الشرط مع الشرط معا بأن يكون شيء باق على حرمة حتى مع
معلو الشرط به، فانه لا شبهة في ضعف دعوى التخصيص وليس كذلك
كما عرفت من التخصيص إنما هو في الشرط المخالف مع قطع النظر عن
الشرط، ويكون مع الشرط حائرا.

وبعبارة أخرى أنه يمكن بعود الشرط المخالف للكتاب إذا كانت
مخالفته مع قطع النظر عن الشرط لا مع الشرط أيضا، بأن يكون باقيا على
حرمة مع الشرط أيضا ومع ذلك يكون باقيا، و واجب الوفاء كما هو واضح
على أن الشرط إنما يجب الوفاء به إذا كان ذلك من علائم الإيمان كما يبعد
والحرام ليس كذلك كما تقدم وهل يدوهم أحد كون فعل الرباء مع

الوعد أو الاشتراط من علائم الايمان .

و أم القسم الثالث وهو أن يشترط أحد المعامد من على الآخر اعتبار أمر كأن سيع دارة من هيد و يشترط عليها أن كون روحه نه أو سيع مرسه من غيره و يشترط عليه كون المرعه العلاءه ملك للنابع و هكذا و هو على ثلاثة أقسام . لأن هذا الامر الاعتبارى انه ي يشترط أحد هما على الآخر بحقه قد يكون على نحو لا يحتاج الى سبب خاص ولا يكون من هين شخص آخر . من يكون فعلا احصارا للشارط بحيث يصح اعساره منه بأي سبب كان . و بأي نحو اخر و هذا لا شبهه في بحقه بالشرط و من المشروط عليه و ذلك كأشراط أن يكون المشرى وكذا للنابع في فعل خاص أو بشرط عليه أن يكون وصيا له أو يكون دارة ملكا له بعد موته فان هذا لا يورث تحقق بمجرد من المشرى ويكون موله ابرارا للوكاله و الوصيه و التمسك كما هو واضح فان الامور المذكوره أمور احصاره للتحص و غير محتاجه الى سبب خاص فتكون مبررة معقول المشرى . أى من عليه الشرط اشراط الشارط كما هو واضح .

و قد يكون اعسار أمر غير اختيارى للمشروط عليه كأن يشترط عليه كون روحه ريد الذى هو غير المشروط عليه طالعا . أو كون ابنته روحه للشارط نحو ذلك فان ذلك و أمثاله من افعال الاحصى و من اعتباراته النفسانيه فلا معنى لاشراطه على المشروط عليه على أنها محتاجه الى سبب خاص . فلا توجد بأي سبب كما هو واضح .

و قد يكون ذلك أمرا اختياريا للمشروط عليه الآ أنه لا يوجد لا احصاه الى سبب خاص ولا يوجد بكل سبب كأن يشترط عليه كون روحه طالعا أو كون بنته الصغرة روحه للشارط . فان ذلك وان كان تحت اختيار الشارط الآ أنه لا يوجد الآ بسبب خاص فان الطلاق لا يكون طالقا الآ أن يقول

بشرط أن لا يكون من موقوف طلعته ووجوده وكذلك لكاح
 نعم يمكن ورود التحصيل على كل من الشعين الآخرين و بحكم
 الشارع يحق الاعارة المذكورة بالاشتراط في ضمن العقد كما يمكن أن يرد
 المحض على الشيء الأول أيضا بأن يحكم الشارع بعدم جواز الاعارة
 بالاشتراط وإن كان أمرا حاسرا بالمسروط عنه وكان يوجد بأي حال
 أن الشارع حكم بعدم جوفه من الشرط والارادة بذلك من الممكنة بحيث
 يد الشارع

وأما القسم الرابع وهو شرط على الآخر في ضمن العقد حسن
 وجود حكم من الأحكام الشرعية كأن يبيع راره بشرط عليه حلبة لحرر أو
 شيء آخر من المحرمات أو أياها واجب وجوبه وقد ذكرنا سابقا أن
 هذا يرجع إلى اشتراط فعل الاجنبي

وعليه فإن كان الشرط ملغيا على كونه غير لغو غير معدور بشرط
 عليه وكان عرض الشرط يعيق أصل العقد على ذلك فلا شبهة في بطلان
 العقد فيه مضاف على بطلان التعليق في العقود أن هذا باطل لعدم
 إمكان الالتزام بالغير والعقد مذكور العقد أصلا لعدم حصول التعليق عليه
 وهو الالتزام لا يوجد الالتزام ولا يحق الأمر الغير المعدور

وإن لم يكن ملغيا بذلك أي يكون غير معدور وظهر الشرط عنه
 أيضا التزام الشرط أو كان الشرط ملغيا يكون غير معدور ولكن على الحار
 على ذلك شيء فلا شبهة في صحة العقد ولكن يكون الشرط اختيار
 على تقدير الحلف حتى لو قال بعت واشترط لنفسه الحار على تقدير عدم
 حلبة الخيار كان صحيحا فإن هذا ليس بشرط الحزم ليكون محالها
 للكتاب بل بشرط الحار على تقدير الحلف وهو صحيح حتى مع العم
 بعدم الحصول وكونه حراما فإن مرجع جعل الخيار إلى تحديد الملكية و

اشائها محدوده و اشياء الملكيه المحدوده أى الملكيه على بعد بر مكان من
 الاماكن كما عرفت فى معنى جعل الحصار وهذا واضح لا شبهه فيه
 ثم ان المصنف (ره) بعد ما ذكر حكم مخالفة الشرط للكتاب والسنة ذكر
 أنه مع الشك فى كون شرط مخالفا للكتاب والسنة يرجع فى مشروعيه الشرط
 الى أصالة عدم مخالفة للكتاب وما ذكره هنا مخالف لما ذكره فى أصوله و
 عدد عليه بسببها خاصا لعدم حريان هذا الأصل فى سببها الاستصحاب
 و ابطال شحنا الاستناد الكلام فى عدم حريان هذا الأصل و ذكرنا نحن
 أيضا فى الاصول أن هذا الأصل غير حار لأنه ان كان المراد من عدم مخالفة
 ذلك الشرط للكتاب والسنة هو العدم المعنى فبس له حالة سابقة فى
 أى زمان كان هذا الشرط ولم يصف بعدم كونه مخالفا للكتاب والسنة و
 ذلك لأن فى العدم المعنى لا بدّ و أن يوجد الموضوع بدون العبد ليكون
 مسبوقا للعدم المعنى حتى يمكن استصحاب عدم هذا السبب عند الشك
 فى انصاف ذلك الموضوع بهذا المعنى لعدمى و ان كان المراد من العدم
 العدم المحمول فهو و ان كان به حالة سابقة و لو قبل الشرع و الشريعة
 أو بعد الشريعة أيضا بعدا من الزمان الآ أن استصحاب ذلك لا يثبت
 الموضوع الشرعى ولا يثبت أن هذا الشرط غير مخالف للكتاب والسنة . إلا
 على القول بالأصل المتيقن . فان كون هذا الشرط غير مخالف للكتاب من
 النوارم العقلية للعدم المحمولى و كل ذلك لا شبهه فيه ولا يحتاج الى
 التطويل و نكن قد ذكرنا فى محله حجة العدم الارلى و معه لا يسلى
 بهذه الاشكالات كما هو واضح . فراجع .

و لكن بعدم الارلى لا يجرى فى المقام و ذلك لعدم وصول أسوة اليه
 و بناءه أن الشك ناره يكون فى الفعل و أخرى فى تعمر الحكم بالشرط و
 نحوه و انشؤ الاول و ان كان حارحا عن كلام المصنف و نكن نتكلم فيه أيضا

توفيه للأقسام والكلام .

أما الشئ الأول فبأنه يكون الشك في الحكم انكسافي وأخرى في الحكم
بوصعي أما الأول كما إذا باع صاعاً من روجه مثلاً أو بروحها واشترط
عسيها أن يرفض له في كل ليلة وشككنا في أن هذا الشرط مخالف للكتاب
أم لا ولا يكف هذا المثال فإنه مباح أو بشرط شرب الخمر مثلاً و
شككنا في كونه مشروعاً وعدمه فإنه مباح على ما ذكرناه من كون الشرط مباحاً
للكتاب هو كون متعلق الشرط مخالفاً له مع قطع النظر عن الشرط فلا شبهة
في أن هذا الشرط غير مخالف له فإن مقتضى الأصول العقلية نصب كون
يرفض مباحاً فإنه من الشبهات البدوية وتحريه البراءة وكنت الخاف
إذا أحررنا حكم المنشكوك بالامارة أو بالأصول الأخر غير البراءة من هذا
الموضوع الخاص مباح وغير مخالف للكتاب والسنة .

وأمّا إذا شككنا في الحكم الوصعي بأن الشرط شرطاً في العقد و
شككنا في صحته ومصادره أي بعوده وعدمه فإن مقتضى الأصل هو الفساد و
هذا هو المعنى من قولهم أن الأصل في العقود والالتزامات هو الفساد
لأنه أن يكون الاضرارها من القسم الرابع بأن الشرط في العقد اختيار
على عدم وجود الحكم القلبي بعد عرفته أنه مع عدم التحقيق شبه بشرط
الختيار بأن يكون الشرط أي متعلقه مما شك في كونه صحيحاً أو باسداً نعم
إذا كان الشك في أصل صحته جعل الخيار كان للحكم فيه أيضاً الفساد لما
عرفنا أن الأصل في العقود الفساد وفي كل من هذين العرضين للقسم
الأول لا يصل أسوة إلى الأصل أصلاً حتى يستشكر فيه أنه يحري في المقام
أو لا يحري .

وأمّا إذا كان الشك في تعيين الحكم بالشرط فأيضا لا يصل أسوة إلى
الأصل، لما عرفنا أن المراد من مخالف الكتاب هو المخالف لولا الشرط و

عليه فلا تتعبر - لك بالشرط الآ اذا كان لها حصص وهو يحتاج الى
الدليل وفي كل مورد ورد دس على نفوذ الشرط المصنف بالحرام كما
في الأمور المتقدمة يحكم بفعوده والآ يحكم بالطلاق لاحتل ملك الأحبار
المواثيق الدالة على أن الشرط المخالف للكتاب والسنة باطل كما هو واضح
وقد تحصل أنه لا تصل البوابة في الموارد المشكوكة الى الأصل أصلاً
حتى يتكلم في حرمانه وعدمه وان بعضنا في الأصول أن الأعدام الأربعة لا
ما يصح عن حرمانها .

ثم انه في الكلام في بعض الفروع ينشئ وقع الكلام في كون الشرط فيها
مخالفاً للكتاب والسنة أم لا وقد اشار الى عنوان هذا المطلب المصنف
بقوله وايضا الاشكال في سبب مصادق أحد هما عن الآخر في كثير من المقامات
فهي كون من أحد أبوه حراً رفاً بأن يشترط صاحب الأمة على من
يسروحها من الحر أن يكون الولد على قدر حصوله رفاً وقد وقع الكلام في
كون هذا الشرط سائعا وعدمه

ومحصل كلام المصنف هنا أنه ان كان عدم كون ولد الحر رفاً الثابت
بالأدلة المتواترة من قبل العبد بحيث لم يخلف عنه الحكم كان هذا الشرط
مخالفاً للكتاب والسنة فان الولد الحاصل من الحر والأمة بعضى الأدلة
الدالة على تبعية الولد لا شرف أبويه . يكون حراً لكونه ولد حر ، فلا يكون
شروط كونه رفاً في عقد الزواج باعداً لاسيما حاله بخلف المعتبر عن علمه
الامة وان كان كون الولد للحر من مقتضيات كون الولد حراً لا علة تامة
لذلك فلا يكون الشرط مخالفاً للكتاب والسنة ، ولكن لم يرجح شيئاً عن
هذين الاحتمالين .

أقول قد عرفت أن المراد من كون الشرط مخالفاً للكتاب هو مخالفة
مع مذهب المذاهب عن الشرط لأن ذلك أي المخالفة ما خود في موضوع الشرط فلا

يمكن أن يلاحظ ذلك مع الشرط وعليه فلا شبهة أن اشتراط أن يكون الولد
 رفا في ضمن عقد الزوجية محالف للكتاب. لأن الأدلة مطبقة على كون ولد
 الحر حرا ومقابل على كون هذا الشرط مخالفا للكتاب أنه لم يتوهم أحد
 حوّل اشتراط هذا الشرط في ضمن العقد البيع أو عقد آخر بل كمن ذكر
 هذا إنما ذكره مع إذا اشتراط ذلك في ضمن عقد زوج الأمة كما هو واضح
 وأما الخلاف في أن هذا الشرط نافذ أو غير نافذ فليس من جهة
 العمومات الدالة على وجوب الوفاء بالشرط ليعال أنه أي مروي في اسمك بها
 بل أن يكون الشرط المذكور في ضمن عقد الزواج أو في غيره. بل الخلاف
 المذكور من جهة الروايات التي دلل حمله فيها على نفوذ ذلك الشرط و
 حمله أخرى على عدم نفوذها من عمل بالطائفة الأولى حكم على تخصيص ما
 دل على عدم كون ولد الحر حرا بل يكون حرا بالشرط في ضمن عقد زواج
 الأمة للحر ومن عمل بالطائفة الثانية فمضى عن نفوذ ذلك الشرط، نعم يقل
 بالتحصيل وحيث أنه ليس هذا مورد العمل والأثر الفعلي لم يتعرض
 لذلك الروايات.

فوله ومنها ارث الممتنع بها هل هو فاسد للاشتراط في ضمن عقد
 المتعة أو عقد آخر، أم لا .

أقول الظاهر لا خلاف في أن اشتراط ارث الروحة الممتنع بها بحيث
 يكون كسائر الروحات صحيح و ذكر بما حاصله الظاهر أنه أتفق العقهاء
 رضوان الله عليهم على عدم مشروعية اشتراط الشرط المذكور في ضمن عقد آخر
 وأيضا اتفقوا على عدم مشروعية اشتراط ارث احسب آخر في ضمن أي عقد
 كان سواء كان هذا العقد المتعة أم غيره، وعلى هذا يقع الاشكال في
 أفراد غير الوارث وفي أفراد العقود فإن كان ثبوت الحكم لموضوعه على وجه
 العلة العامة بحيث لا يحلف بأن يكون غير الوارث وارثا فلماذا تحلف في

عقد المتعة وقد فرضنا أن ثبوت انوارث للأشخاص الخاصة على نحو العلة
اسامه وان فرضنا أن ذلك على نحو الأخصاء عمداً يجرى في غير عقد
المعنة والعار، لا يجوز اشتراط ارت غير الوارث من غير الروحة الممنوع بها
في ضمن عقد المعنة .

أقول قد عرفنا حكم ذلك من الفروع السابق وبوصيح ذلك أن العمومات
الدالة على وجوب الوفاء بالشرط بالنسبة إلى اشتراط رث أي أحسن من
الأحباب وفي أي عقد من العقود بيان فإن كان ثبوت الارتاندي هو حكم
من الأحكام الوضعية على موضوعه على نحو سوابق المعلنون بعينه فلا يصح
في جميع العقود ولا في شخص من غير الوارث وإن كان ذلك معمولاً
المقتضى صح الاشتراط مطلقاً .

وقد عرفنا في القسم الثالث من الشرط أن أعياناً أمر اعتباري لشخص
لا يكون يجب حصر الشخص د بها وأي سبب كان ففي المقام اعتبار ماله
بتركه بغير الوارث ليس في أعيان المورث ولكن قد ورد في حمله من
الروايات المعسرة حوار ارت الروحة الممنوع بها في عقد المعنة وعمل بها
المشهور فيكون ذلك تخصيصاً لها من غير سوابق الوارث في الموارد الخاصة
وكشف من ذلك أن هذا الشرط الممنوع به هو مخالف للكتاب مع قطع
النظر عن الشرط ليس مخالفاً به مع لحاظ الشرط كما هو واضح ومن هنا
نعلم أنه لا وجه للاستكال المذكور فإن حوار الشرط المذكور في هذا المورد
ليس من جهة أنه يوافق ما بشرط حتى يتحقق بعدم القاري من أفراد
العقود وبين أفراد الأحباب من أن يشرط كون الروح والروحة مثل
سائر الروحات أو مثل بقية الوارث من الأب والعم والابن والام وغيرهم،
كما لا يحق .

نعم في المقام روايات أشار إليها السيد زاده في المقام، أحدها

عمره الكافي الدالة على عدم حريان الارث في المعة اشترط أو لم يشترط .
والثالثه رواه البرقي و هي أيضا بهذا المصنوع وقد عمل مصنفوها
استيد في حاشيته وان التزم في العروة على ما نبألى بعدم عود هذا
الشرط ولكن الظاهر أن ما ذهب اليه المشهور من عود هذا الشرط فهو
المتعنى ولا يعاوم هاتين الروايتين بدلت

أما الرواية الأولى فيحصل أنها هي رواية البرقي يعينها فان صاحب
الكافي لم يسمي الراوى بل قل بعنوان روى لمعلها ما نقله البرقي وعلى
تقدير كونها رواية مسندة و هي ضعيفة السند للارصال ولذا لم يسند
إليها الكشي أيضا ونقله بعنوان روى

وأما الرواية الثانية فالظاهر أنها أيضا ضعيفة السند لأنها في سندها
حسن وهو موقوف ويحمل أنه حسن وبدا عنوان الشرح في أول كلامه
بعنوان حسن وسماه في آخر كلامه بحسن على ما في رجال المعاني و
يحمل أن يكون اماماً وأما الوثيق فلا وعلى تقدير أن يكون هاتان
الروايتان معتبرتين لا يعاوم الروايات الدالة على عود الشرط لأنه مضافا
إلى كونها مشهورة أو قريبة منها وعمل المشهور بها وكونها أصح سنداً
أنها ينعارضان ولا بدّح من ترجيح ما دل على عود هذا الشرط لكونه
موافقاً للكتاب - المذكور فيها أن للروحة الرجوع مع عدم تولد و التمس مع
وجود التولد ومن الواضح أن الروحة تطلق على المعة كما تطلق على الدائنة
ومن هنا استدلل الفقهاء في كثير من أبواب الفقه على ترتيب أحكام الروحة
على المتعة صحة اطلاق الروحة عليها عامة الأمر قد ثبت بالروايات أن
المتعة لا ترتب فإوجب ذلك خروجها عن الإله إلا أن ذلك لا ينافي ثبوت
أسوارث بينهما من جهة الاشتراط بالروايات الدالة على عود هذا الشرط في
عقد المعة وقد عرصنا أن ذلك لا يحالف الكتاب من يوافق إطلاقه كما

هو واضح

قد عرفت أن اشراط الارث في عقد المصعة مما ويجزئ الخلاف بأنه شرط خلاف الكتاب أم لا فالعشهور هو الثاني وبعضهم انى لأول ودكرا سابقا أن اعتبار الملكية لشخص آخر وان كان مرا حصاريا بكل شخص و ليس به سب خاص ولكن اعتبار ملكية البركة يعنون الارث لعنر الوارث ليس في اختيار الاسان الا اذا كان سب من باب الوصية من سبب والا فهو شرط على خلاف حكم الله ومن ذلك اشراط الارث بطروحه بمقطعة في عقد المصعة ومن هنا ورد في عدة من الروايات أن بمقطعة لا ترب ورواج المصعة ليس رواج ارث .

نعم ورد في جملة أخرى من الروايات أن المصعة قد تكون رواج رث كما ان اشراط ميبها الوارث وعند لا تكون رواج رث ان لم يشترط ميبها الارث فمعلم من هذه الأحارجو ر اشراط لارث للمقطعة في العقد يكون هذه الأحارج محضه لما دل على عدم الارث في المصعة كما أن الأحارج الدالة على عدم الارث في المصعة محضه للآية الشريفة الدالة على رث الروحة لكونها مطلقة تشمل الدائمة والمقطعة .

و لكن هنا روايان يدلان على عدم ارث الروحة المقطعة شرط أم لم يشترط احدهما مرسله الكافي والثاني رواية البرقي و ذكرنا أن المحسن انفوى أن يكون المراد من المرسله هي رواية البرقي وعلى كل تقدير سواء اتحدا أم بعددا . مرواه الكافي مرسله و رواية البرقي ضعيفه لما تقدم فلا تكونان معارصين لما دل على ثبوت الوارث في رواج المقطعة بالاشراط وعلى تقدير صحة السند ذكرنا سابقا أنه لا بد من ترجيح ما دل على ثبوت الارث بالاشراط لكونه موافقا لعموم القرآن الدال على ثبوت الارث في الرواج مطلقا لاطلاق المروحة على الدائمة والمقطعة كما هو كثير في كثير

من أبواب دفعه ولكن يقول أنه لا بد من تقديم ما دل على عدم التوارب لعدم وصول النوبة الى انجراح حتى بأحد المواضع للكتاب. بل هنا عموم فوق وهو لا حصار الدالة على عدم التوارب وعليه فيحكم بالتساوط . أى - فقط ما دل على ثبوت الارب بالاشتراط وعدمه سواء اشترط أم لا فيرجع الى تلك الأحكام الدالة على عدم الارب في المقطعة مطلقا .

ففيه ومنها أنهم اتفقوا على حوار اشتراط الصمان في العارية . يقول المشهور أن اشتراط الصمان في العارية صحيح، ولكن اشتراطه في عقد الإجارة غير صحيح ، وقد أشكل ذلك بأنه إن كانت الإجارة موحصة لعدم صمان الأمتن وعليه بأنه لا بد من اشتراط الصمان في الإجارة . و العارية كليهما وإن لم يكن عليه ذلك بل مقصوده أنه علماء التحصيف ذلك في العارية دون الإجارة مع أن كل من المعبر والمساخر أمسا في وضع اليد على العين المعيرة والمستأجرة .

أمور أن المراد من الصمان هنا ليس ما هو المراد في باب الصمان أى الصمان على دين أحد و نحوه ، فإنه بمعنى نقل الدين على دمه فالصمان أو ضم الدمه أى إتيانه كما عليه العامة . من المراد من الصمان هنا هو أن يشعل الصمان دمه بالعين على تقدير تلفها فيكون المراد منه الصمان بالعين على تقدير التلف . ومن هذا الصمان أى صمان العين أمران أما التلف العين التى هى ملك بغير فيكون امتلاك صامنا لها بمعنى من تلف مال الغير وهوله صامان وأما بدليل على اليد ما أحدث حتى تؤدى و هو بضميمة بناء العقلاء عليه . وليس هنا سبب ثالث لهذا الصمان وعليها اشتراط صمان العين في ضمن عقد من العقود مخالف لما هو ضرورى في الشرعة اعنى عدم كون عبر الاضرار سببا للصمان فيكون شرطها مخالفا لما كتبه الله على عباده وبنيته بلسان شعرائه ألا أن يكون هنا محصص في مورد بحيث ورد

دليل حاصر على أن الاشتراط في ضمن العقد القلابي يكون موحا للصمان
أصلا لا يقال أن دليل وجوب الوفاء بالشرط يدل على أن الشرط أيضا من
أسباب الصمان وأنه ليس بشرع حتى يدل على ذلك فإنه إما يشتمل
الموارد التي كان لشخص جعل ذلك في طبعه على نفسه أي يكون سائعا
في نفسه ويكون دليل الوفاء بالشرط دالا على الإبرام: لم يشتمل في لسريته
أن يضمن أحد ما ابتلاه شخص آخر وعدم ثبوت المانع عنه لا يكفي بل لا بد
وأن يشتمل له حتى على ذلك كما حاربه أن يعطى فيه العين مع السلف
من الشرط منحور شرطه أيضا فاعلمهم

وعلى هذا مرفوع الاشكال في مقام حيث أنه وردت روايات معتبرة
على حواش اشتراط الصمان أي صمان بعين مع التلف على المعسر في عقد
العارية فيكون هذه الروايات مختصة له هو لا في الشريعة من عدم كون
عبر الايلاف والتد من موجب صمان العين ولكن لم يرد ذلك من غير
العارية فيبقى حجب الدعدة الاولية أعني عدم وجود سبب لصمان العين
عبر اليد والايلاف وأن لا اشتراط لمن أساءه وقد عرفت في القسم
الثالث من الشرط أن الشرط ما لم ينسب بحكم وضعي أو تكلفي لا يكون
بافداً ويكون الإبرام به لعوا.

ثم إن هذه فيما اشترط التوحي على الأخير الصمان أي ثبوت صمان
العين على دمه المأخوذ بحسب يكون من جهة ديونه ويكون ثابتاً في التركة
على قدر عدم إعطاء أو ما لو اشترط عليه إعطاء قيمة الثابت فهو لا يكون
مخالفاً للكتاب والسنة ولا يكون الاشتراط سبباً مستقلاً للصمان بل يكون
ذلك من شرط الفعل وقد تقدم أنه بافد بل قد تقدم في القسم الثالث
من الشرط أن اشتراط إعسار امرأ عساري في ضمن العقد لا بأس به إذا
كان في حجب إحصارده فهو من شرط لفعل فيكون بافداً ومع النجف

ثبت إيجاب الشرط له فيكون الاشتراط موحداً لثبوت حكم تكليفي عليه وعلى قدر العصيان لا يثبت في ماله بحيث يكون من حمله ديونه كما كان الأول كذلك فإن الثابت ببعض الشرط الفعل هما يكون هو الحكم التكليفي فقط وأما سبب الخيار فلا محال له بعد فرض العس المسأخرة بها ، ويمكن أن يرجع إلى ذلك المعاملات الرائجة بين التجار حيث يدخلون أموالهم في السهم بأن يكون ضمانها مع التلف على الدولة فإن ذلك من جهة اشتراط كون مبدء العار على الضامن مع التلف في ضمن عقد لزم أو عطى مقداراً من ائمان لضمان سببه و بشرط ذلك في ضمنه كما هو واضح مبدء التكون معاملة مشروعة ولا يكون ذلك اكلاً للعمال بالباطل .

قوله : ومنها ، اشتراط أن لا يخرج بالروح إلى بلد آخر .

أقول قد اختلفوا في صحة هذا الشرط وعدمه وذهب المشهور طاهراً إلى بطلانه لعدم دليل وجوب الوفاء بالشرط وذهب بعضهم إلى عدم البطلان لأن هذا الشرط محالف للكتاب فإن المكوث لله هو وجوب اطاعة الروح بالروح والشرط المذكور محالف له

ولكن قد عرفت أن معنى كون الشرط محالفاً للكتاب هو المحافاة مع قطع النظر عن الشرط ولا شبهة أن إخراج المرأة من بلدها إلى بلد آخر في نفسه من المعاصيات وليس فيه مخالفة للكتاب فلا رأساً في اشتراط عدم خروجها في ضمن عقد النكاح أو البيع أو غير ذلك من العقود ، ويكون هذا الشرط نافذاً وصحيحاً كما هو واضح ، وهذا لا شبهة فيه .

ثم إنه إذا خالف الروح هذا الشرط وطلب من الروح الخروج من بلدها فهل يجب للروح اطاعته أو يجوز لها أن يخالفه في ذلك ربما يدل بالأول لوجوب اطاعه الروح لخروجها والشرط المذكور لا يوجب حصار مخالفتها بعد مخالفة الروح لكونه محالفاً للكتاب والسنة إنداءه على وجوب

اطاعة الروححة للروح في أى شئ، يريد منها في غير معصية الخاق
 ولكن هذا الاشكال واضح، الدفع بذاهه أنه يجب للروحة اطاعة
 روحها فيما له حق لا فيما ليس له حق ومن الواضح أنه بعد اشترط أن
 لا يحرجها الروح من بلدها الى بلد آخر الا برضايتها في ضمن عقد لازم
 من العقود ليس له حق في هذه الجهة على الروححة حتى يجب عليها أن
 تنصحه في هذه الجهة أيضا وهذا واضح لا شبهة منه وحصل أن هذا
 الشرط أيضا نافذ وعبر مخالف للكتاب والسنة.

قوله الشرط الخامس أن لا يكون مافيا لمقتضى العقد

أقول ذكر العصف في دليل هذا الشرط مرفوعا -

منها ما ذكره بعضهم من أنه اذا باع شيئا واشترط عدم البيع ولكن
 ذكر العلامة أنه صحيح وفاء بعض من باخر عنه .

منها ما ذكره في سؤال في بيع الحيوان من حوار يشركه بممارا مال
 الربح لنا ولا حصران عليك لصحيحه رفاعه في الشركة في الحاربة، و لكن
 النص مختص بالحاربة .

ومنها اشترط عدم اخراج الروححة من بلدها الى بلد آخر، و قد
 حوّره جماعة للنص وعدم المانع ومعه آخرون .
 ومنها مسألة سارت الروححين في عقد المصطعة .

أقول الظاهر بل الواقع أنه لم يقع حقيقة الشرط المخالف للكتاب و
 السنة وحقيقة الشرط المخالف بمقتضى العقد في كليات الفقهاء و لذا
 يرويه يذكرون حمله من الفروع مثلا للشرط الذي يكون مافيا لمقتضى
 الكتاب، وأيضا يذكرونها بعينها مثلا لما يكون مافيا لمقتضى العقد ولا بد
 لنا من تنقيح ذلك حتى يصح لنا واقعها وحقيقتها و يعلم أن ما يكون
 مثلا لأحدهما هل يمكن أن يكون مثلا للآخر أيضا أولا يمكن .

فقول أن الشرط في العقود على نحوين لأنهما قد يكون معبراً في العقود بحسب الأركان وبما العولاً وسمى ذلك بشرطاً في ضمن العقد بحيث لا يحتاج إلى التذکر وقد يكون معبراً فيها بالأشراط وبدونه لا يكون حارماً فيها بل يكون العقد مطلقاً بالسمه وبدنه .

وما القسم لأول فهو كسرها ما عدم من كون المنضم بالقيمة المتبونه للقيمة السووية والآ كان للمعوض من أسابع أو لمشتري حجار العين وإن لم بشرط ذلك فإنما العقد لا بحسب إيكارهم على ذلك فيكون هذا الشرط معبراً في المعاملة سواء صرح به أم لا ومن هنا قلت سابقاً أن حجار العين إنما هو ثابت بالشرط القصص وقد حلقه يشد الحجر للمشروط عنه كما هو واضح .

ومنها عدم كون كل من الثمن أو المنضم معاً فإن الشرط القصص على ذلك والاكاري للعقار في ضمن كونهما حارس عن العيب والآ ثبت ان حجار لمن كان منه معوض ومن هنا قلنا أن حجار العيب على القاعدة و لم يحتاج إلى ورود روايه منه وإن كان سوب مطاوعة لأرس فيه على خلاف القاعدة .

ومنها انصراف الثمن إلى بعد الشد وهكذا بصرف سلم البيع إلى بلد البيع وإن لم يصرح بذلك وقد ذكرنا سابقاً أن العير في شروط الصفيه ما يكون معبراً في العقد بل في التصريح والانصراف المذكور كذلك وعلى هذا فلو قال الباع أو المشتري أي أريد أن اسم الثمن أو المبيع في بلد آخر كان للاحر حجار المبيع مع أنه لم بشرط ان حجار في ضمن العقد وهكذا كل شرط ضمنى فإن المزار هو ما ذكرناه فيكون العيش في الحقيقه هو الحصة الخاصة من المكنه ونحوها على مقتضى العقود لمعامله لما ذكرنا سابقاً في معنى حارس حجار وسمى من معناه هو تحديد العيش و

اشاء حصة خاصة من الملكية مثلا بل في الحقيقة أن هذا القسم من شرط
 ليس بشرط أصلا ، وإنما المشأ هو المشأ المصنوع من الأزل فكار المصنوع
 للعقد مع وجود الشروط الصميه قد اشأ حصة خاصة و طبيعته مضيعة كما
 هو واضح و من هنا لا يحتاج في اعتبار هذه الشروط الصميه في أى عقد
 كان الى شمول دليل وجوب اوفاء بالشروط عسيها و بما تكفى في صحتها ،
 و نفوذها نفس عموم أدله المعاملات من وعوا بالعود و الصبح حائرين
 المسمين و غير ذلك من الأدله حسب كس معاملة دليلا خاصة و خصوصا
 بمعاملة خاصة كالصبح حائرين المسمين أو عا كقوله المؤمنون عسدد
 شروطهم و السرى ذلك هو أن المعاملة المشأ هو معاملة مضيعة و العود
 المتحقق عقد خاص و الدليل الدال على وجوب الوفاء بالعقد إنما يدل
 على اوفاء بهذا العقد المضيوع فيكون نفس ما يوجب النصيب الذي سمي
 شرطا صعبا و ترسب على مخاضه الحار مشمولا لعموم اوفاء بالعقد فإن
 العقد الذي وجد في الخارج و شمله هذا العموم و غيره هو هذا النصيب
 لا غير ، فامهم .

نعم ، إنما يحرى ذلك في العقود افعالة للنصيب من حيث اصراف
 بحيث يكون المشأ فيها محدود ، ككون الملكة في السع الحار ملكة
 محدود ، و أما العقود التي لا يكون قابلا للنصيب فلا يحرى فيها ما ذكرناه
 اعني نصيب المشأ و اشأ انطبعة المحدود و المضيعة و لو مؤنة الشروط
 الصميه اما حوده فيها حسب اركان العقلاء و ذلك كعقد الكاح فإن
 الشارع قد جعله دائما أو مقبدا بأجل خاص فلا بد و ان يشأ اما دواما
 بحيث لا يزول بالفسخ أصلا إلا في موارد خاصة التائه بالنص الخاص ولا
 يرتفع إلا بانطلاق أو مؤخلا بأجل معلوم و أما اشأ محدودا بأجل غير
 معين كالملكية المحدودة بالحار فلا بحيث يكون كل من الروح أو الروح

محيرا في مسح عقد النكاح في أي وقت أراد ، فإن عقد النكاح لم يثبت في الشريعة مقيدا بأجل غير معين ، فثبت حرى فيه ما ذكره من اعتبار الشروط الصمية الموحدة لتعيين دائرته المنشأ وأن المنشأ فيها ليس بالأخصاصة فلازم - بث أن يكون الخيار محدود برمان غير معين أعنى مسح من له الخيار في أي وقت أراد وقد عرفت أنه غير مشروع وبذلك حكما بعدم حرمان الخيار في النكاح في حاشية العروة من غير احتياج إلى التمسك بالاجتماع كما رعبه بعض الاعلام . فافهم .

وأما القسم الذي من الشرط وهو ما يكون معبرا في العقد لا لشروط الصريح .

وهذا قد يكون شرطا موقفا لفواعل الشرعية كجميع الشروط السانعة كاشتراط الكتابة والخاطه وعبرهما من شرط الفعل والسحة فإن ذلك صحيح وما قد يجب الوفاء به بمقتضى دليل الوفاء بالشرط ويكون مع الخلف موحيا للخيار سواء كان بشرط في أصل العقد لعقد بالانصرام بشئ أو في تعليق الالتزام بالعقد بشئ وقد تقدم فصله .

وقد يكون الشرط محالفا لمقتضى العقد

وعد يكون محالفا للكتاب والسنة والفارق بينهما أن كل عقد لمقتضى فاداك الشرط ساقى - لب المقتضى كان هذا الشرط مانعا لمقتضى العقد كما اذا باع داره من شخص واشترط عليه أن يملكها وأحر داسه من غيره واشترط عليه أن لا يكون معها له . وهكذا فإن هذا الشرط مانع لمقتضى العقد ، فإن معناه البيع ولا يبيع ثم انه هل يكون من غير الشرط المخالف لمقتضى العقد ما اذا اشترط في ضمن البيع أن يكون المبيع بلا ثمن أو ليس من ذلك ، وقد يوهم كونه محالفا لمقتضى العقد ، البيع بلا ثمن ، لا يعقل فمرجح هذا الاشتراط إلى عدم لبيع وهذا لا يلائم البيع

ولكنه واضح ان دفع من هذا الاشراف مرسه على عدم ارادة البيع من ذلك بل أريد منه الهبة .

نعم لو أريد من هذه الحصة معها اعنى البيع حقيقة كان شرط محال لمعنى العقد و لكن ليس لأمر كـ نعم هذا شرط منه لمعنى لفظ البيع وهذا لا محذور فيه مع القرينة فان محاربات كلها كذلك ، ان القرينة عليها ما منه لمعنى اللفظ كما هو واضح .

و بالجملة هذا امتار خارج عن كون الشرط محالاً لمعنى العقد من القرينة ذلك وهو الاشراف على أن المراد من البيع ليس صعبه الحقيقي و بما المراد منه الهبة نعم سوف صحت ذلك متى ما قدم في الفاظ العقود من أن لفظ المحاربه يجوز أن يفهمه لا يشاء أم لا فان قلنا بالصحة كما ذهب اليه بعضهم من ذهبوا الى صحة ما يعطى أيضا كان اشياء الهبة بلفظ البيع مع القرينة المذكورة صحيحا و الا فلا

وقد يكون الشرط المذكور محالاً للكتاب و ليسه والمواد من ذلك ان يكون هذا حكم شرعي قد جعله الشارع ويكون الاشراف محالاً له بحيث لو لم يكن هذا ، لك انحكم لا يكون الشرط محالاً لشيء أصلاً بل كان واجباً ، وذلك كبيع شيء واشترط أن لا يبيعه من شخص فان هذا مع قطع النظر عن حكم الشارع يجوز بيعه لغيره لا ينافي شيء أصلاً و اما الثاني من جهة جعل الشارع ذلك الحكم على خلاف الشرط اقرض أنه لو كان هذا حكم وجوب يتعلق ببيع ما يشترط المشتري من غيره و مع ذلك بشرط البيع على المشتري أن لا يبيعه من غيره كان هذا الشرط ما ماما بحكم الشارع و هكذا في جميع موارد مخالفة الشرط للكتاب ، ولا يغير منه أن الشرط مع قطع النظر عن حكم الشارع لا ينافي شيء و اما نظر على العقد عنوانه انما في ادعاء جعل الشارعها حكماً و يكون الشرط على خلافه من دون أن

يكون مباحيا لمقتضى العقد أصلا فالشرط المباحي بمعصى العقد مباحية و
 مباحية دائمة سواء كان هذا حكم شرعي أم لم يكن بخلاف الشرط المحالف
 لنكذب فيحصل أن الشرط المحالف لمعصى العقد لا يجمع مع ما يكون
 محالفا لمقتضى النكاح أصلا فالأشياء من جهة عدم التنقيح كما هو واضح
 وملخص الكلام في انعدام أنه ذكروا من حمله الشروط لصحة الشرط أن
 لا يكون محالفا للنكاح ومن حملها أن لا يكون محالفا لمعصى العقد و
 مثلوا لكن مسهما أمته ولم يمتز ما بينهما بل ربما ذكروا مرة واحدة مثلا
 للشرط لأول وأما ذكره مثلا للشرط لأخر أيضا حتى أن المحقق الثاني
 مع مهاربه في المعقود حيث ذكر المصنف في حقه أنه "وتمثل هذا سمي"
 محققا ثانيا وأخرى ذكر أنه "سما" قد نفي المحقق الكلام في الشرطين ولم
 يأبى بشيء ثم ذكر أنه لا بد من الرجوع في ذلك إلى بقيقه وأنه يتنع رأيه
 في ذلك مع أنه لا شأن لرأى البقيقه في كون شرط محالفا للنكاح أو لمعصى
 العقد ، وأن أي من الشروط مخالف للنكاح أو أي مسهما بخلاف مقتضى
 العقد وإنما يرجع إلى البقيقه في ما يرجع إلى الأحكام من حيث الاستدلال
 من الأدلة .

والذي يقتضيه التحقيق في تعيين كل من الشرطين عن الآخر ما اشترى
 إليه إضا وحاصله أن ما يقتضيه العقد سواء كان الانقضاء بلا واسطة أو مع
 الواسطة ، الأول أن يقتضيه بلا واسطة شيء في البين أصلا كأقتضاء البيع
 ملكه العسر وإمضاء الإحارة ملكية المبيعة و "قتضا" النكاح الزوجية وهكذا
 ما عقد بما هو عقد يقتضى الأمور المذكورة من غير أن يحتاج ذلك إلى إمضاء
 الشرع واعتباره أو إمضاء العقلاء واعتبارهم .

وعباره أخرى أن لكل عقد له معصى في نفسه مع قطع النظر عن إمضاء
 الشارع والعقلاء واعتبارهم حتى لو فرضنا لم يكن في العالم شرع و شريعة

ولا انعقلاءً و تحقق عقد بين شخصين كان لهما معنى (بافتح) .
 الامرانى أن العقد لا يكون معنياً لشيء ولكن يكون موضوعاً لحكم
 من الأحكام الشرعية كحوار النطر إلى المرأة و حوار بيع المبيع بعد شرائه
 و حوار البصر في العين المسأخرة و هكذا فإن الأمور المذكورة ليست من
 مقتضيات العقد ابتداءً و لكن من مقتضياته ثانياً ، أى هو موضوع لها فى
 نظر الشارع و كل شيء يرتب على العقد أولاً و ثانياً ثانياً ، و يا بعرض
 لا يخلوا عن هذين الأمرين .

و أما الأفعال الخارجيه فهي باجمعيها خارجة عن معنى العقد لا
 بالمعنى الأول و لا بالمعنى الثانى فإن وقوع شيء فى الخارج وعدم وقوعه
 فيه مسبب عن سبب تكوّن غير مربوط بالعقد فلا يكون العقد معنياً له لا
 ابتداءً و لا بالواسطة ، نعم يكون الفعل الخارجى موضوعاً لحكم شرعى يكون
 ذلك الحكم الشرعى من مقتضيات العقد بالمعنى الثانى ، كأكل مبيع وشربه
 و نحو ذلك فإن أمثال هذه الأفعال ليست من مقتضيات العقد يكلاً
 المعنيين ، و لكن موضوعاً لحكم الشارع و هو حوار الأكل مثلاً و ذلك لحكم من
 مقتضيات العقد بالمعنى الثانى فإن حوار الأكل مترتب على شراء ما يؤكل و
 ألا كان حرام الأكل لكونه مال العبر هذا كله ، ما يرجع إلى مقتضى العقد .
 و أما الشرط فقد يطلو على الشروط الصفة فالشرط الصفى يرجع
 غالباً إما إلى تصييق المشأ كالملكية و نحوها على اختلاف المنشآت فى
 انعقود و ذلك كحيار العرس و نحوه مقابلاً بالشرط الصفى لأن ما قد كرى
 فى السابق أن مرجع جعل الحيار هنا إلى تصييق دائره المشأ و هو الملكة
 و قد يرجع إلى تصييق دائره الثمن كأبصاره إلى بعد البلد و المصداد
 الاوضح لذلك ما وقع البيع على شيء بحصة دأبير ، فانه يحمل فى العراق
 على ابتداء انحرافه و ليس للعشوى أن تدعى بعد المعامسة أن المراد

من ان يدابير هو الدسار الابراي فيكون خمس الف دينار، مطبعا على تومان واحد، وهكذا يحمل الثمن على ثمن البلد، فلا بد من اعطائه في بلد المعاملة وليس لمشترى ان يدعي اعطائه في بلد آخر، ففي الحقيقة ان هذا الشرط الصمي يصيب دائره الثمن بحيث لا يكون الثمن غيره حتى لو اعطى المشتري الثمن في غير هذا البلد ورضى به البائع لا يكون هذا هو ثمن الذي وقع عنه العقد بل يكون بدلا منه و يصير معاملة أخرى بين الثمن وبين بلد آخر وهكذا الحال في الثمن فادبا ع حطة في بلد فالشرط الصمي يوجب حمله على حطة هذا البلد أو اشري حط من شخص في مرزعه مقتضى الشرط الصمي يحمل على حطة من المرزعه ويكون المبيع مبيعا بدلتا ومضعا به بمعنى ان المبيع يكون هو الحصة الخاصة دون غيرها ولو اعطى البائع من غير ذلك لا يكون ذلك المبيع الذي وقع عليه العقد ارضا المشتري به.

نعم، يكون معاملة أخرى من الثمن و من حطة أخرى كما هو واضح وليس لأحد ان يقول ان المبيع أو الثمن هما الكلي فلا يكون المعطى من غير بلد البلد أو حطة البلد اعطاء من غير الثمن ومحتاجا الى مراعاة حدوده لما عرفت من تعيين دائرتيهما بالشرط الصمي و اما قلنا ان الشرط الصمي يرجع غالبا الى تصديق دائرة أحد الامور الثلاثة من جهة أنه قد لا يكون الشرط الصمي موجبا لتصديق دائرة شيء من تلك الامور ابتداء كأصل تسليم الثمن أو الثمن فان الشرط الصمي بالنسبة الى تسليم الثمن أو الثمن موجود و لكن لا يكون موجبا لتصديق دائرة المنشأ أو الثمن أو ثمن ابتداء، بل يوجب الجوار مع المتخلف.

ثم ان الشرط الصمي وان كان يوجب تصديق دائرة بالنسبة الى الجهات المذكورة و يكن مع المتخلف يثبت الجوار فلا يبطل اسبيع لانه وقع

على الكلى وان كان كسبا مصفا ولم يقع على الشخص بحاص ومما كرهه
 طهرا ان الشرط الصمى لا يوجب الا تصيبق دائره وجعل امشأ أو شمس
 أو المبيع حصه خاصه وهو على الجففة من شرط مكان اسايح من الاوراع
 حصة مررعه خاصه ووقع البيع على يد هذا ليد باصره

مهل سوهم أحد ان 'سفر' أو الصنع نظى وغير مضيق وعلى هذا ولا
 يحتاج اعسار هذا القسم من الشرط الى شمول دليل وجوب انوف بالشرط
 عليه من يكره على مشروعته على الأثر له الداله على صحة العقد
 بعد وقد وقع على شى خاص والعسا ان هو على خاص

مهل سوهم أحد انه اذا وقع بعد على منع خاص يحتاج كونه خاصا
 الى دليل الشرط من المعاملة انوفعه فى الخارج معامله خاصه يسكون
 خصوصيتها مسؤله لعموم من ال على صحة العقد كما هو واضح

ثم اننا و ذكرنا ان معنى جعل الخيار يرجع الى تحديد العشا
 حتى الخيار المفعوله الا أنه لا بد فى ما كرهنا هنا من كون الشرط
 الصعبه راجعه الى تصيبق دائره وأنها ليست بشرط فى الجففة ولا
 يحتاج اعسارها الى ادله انوف بالشرط وانوفه فى عدم اساي هو باشرها
 اليه ميل هذا من أن الشرط المفعوله بحسب جعل المعاهد من ما هو
 بوجوب الزام المشروط عليه على الفعل المشروط وعلى هذه المعرته يحتاج
 اساب مشروعته هذا الزام الى شمول أدله وجوب انوف بالشرط عليه
 مع رجلف المشروط عليه على شرطه ثبت للشارط خيار الرجلف شرط وهذا
 الخيار الثابت بالرجلف وانما يوجب هذا الشرط تصيبق دائره العشا فى
 مرحله رجلف الشرط لا ابتداءه والا عما هو ثابت ابتداءه اعنى الزام المشروط
 عليه يحتاج الى دليل الشرط ما بشرط الصميه ابتداءه بوجوب تصيبق دائره
 لا احتياج الى دليل الشرط والخيارات المفعوله بوجوب تصيبق دائره

لمشأ بعد بحلف بشرط لا يحتاج إلى دليل الشرط من الاحتيار إليه
في مشأ الحد وهو الالتزام وأما ثبوت الحصار مع الحلف لا يحتاج إلى
دليل أصلاً فهم

نعم أي من المبروط أن يكون شرط فعل بأن يشترط أحد
المستبعد على إخراج ما يبيعه من ريد أو يشترط ترك فعل بأن لا يبيعه
من شخص ومن قبل شرط الفعل أي إذا شرط اعتبار ملكية المخصوص
للمبايع وقد قدم هذا في اشتراط الاعسار

وقد ذكر العلامة أنه لو باع العبد واشترط على المشتري عبده صح
ذلك لبايع العبد على العبد فكأنه لم يحوّر هذا الشرط أي شرط الفعل
وحيث في عبده على العبد مع أن يكون بايع العبد لا يحوّر غير
المشروع فهو سوهم أحد صحة عبث عبد العبد لبايع الشارع على الحرية إلى
غير ذلك من الأمانة في هذا لا يكون هذا الشرط بعبه مخالف لمعنى
العقد ولا الكتاب والسنة من حيث عبه لما عرفت بأن الفعل الخارجي
من حيث الموضوع وعدمه عرت من معنى العقد بل كنية فلا يقتضي العقد وقوع
فعل في إخراج ولا عدمه وكذلك لا يكون مخالفاً للكتاب والسنة لعدم كون
الفعل الخارجي من حيث عبه حكماً شرعياً لا وجوداً ولا عدماً نعم هو
موضوع بحكم الشرعي فلا بد من ملاحظة الشرط بالنسبة إلى هذا الحكم المرتب
على الفعل فإن كان مخالفاً له كان باطلاً وإلا صح كما إذا باع حصة و
اشترط على المشتري شرب الخمر أو فعل حرام آخر أو اشترط عليه ترك
من الواجبات وأما إذا كان الشرط أمراً اعتبارياً فقد تقدم الكلام فيه من أنه
إن احتسار سببه بيد التعاقد من كالملكية في البيع ويحوى بصرح وإذا كان أمراً
غير احتسار من يكون فعلاً للاحس أو كان سببه سبباً خاصاً فلا يكون ذلك
الشرط وعليه فإن كان البيع معلقاً على الالتزام به بطل لعدم إمكان الالتزام

لعبر المفذور ولتعليق وان كان اللزوم معلفا عليه ثبت للشارط الخيار
أى خيار التخلف الشرط .

وان لم يكن شرط .فعل محالفا للكتاب والسنة بالمعنى المذكور
صح من هذه الجهة ومن جهة عدم محالفة مقتضى العقد وان كان له
ما يحركه اذا باع شيئا بشرط أن لا يبيعه الا اياه وذكر العلامة في
الذكر أنه مستلزم للدور سأتى الكلام فيه

ومن قبل شرط الفعل أيضا ما اذا باع شيئا واشترط أن يبيعه من
شخص خاص أو شرط عدمه كأن لا يبيع من أحد فانه ليس محالفا لمقتضى
العقد ولا أنه محالفا للكتاب والسنة من هو شرط سائغ فادنا تعلق به
عرض الشارط فلا بأس به وقد ورد في بعض روايات بيع العقد به ولو باع
واشترط عدم البيع من أحد أو عدم الهبة صح وان شرط الارت فلا يصح
فمع قطع النظر عن القاعدة ما يروونه أيضا يقتضى صحة الشرط والعجب أنهم
ذكروا ان اشترط عدم بيعه من زيد صح وان شرط عدم بيعه من أحد
فلا يصح ولا يدري أنه أى مروي من الشرطين .

والعجب من العلامة فانه (ره) ذكر أن اشترط عدم البيع مساويا
لمقتضى ملكية مخالف لقوله (ص) الناس مستطون على أموالهم .

وجه العجب أن دليل السلطة لم ينش حكما ابرائيا من الوجوب أو
الترت حتى يلزم من الاشترط ترك الواجب أو فعل الحرام فيكون محالفا
للكتاب والسنة بل هو شبه أمر مباح وهو كونه الاكسار مرخصا في بيع
مائه وبركه وله الاحتمار في ذلك وقد تقدم أن الشرط في مورد الامر العياح
بالمعنى الشامل لمكروه والمستحب أيضا لا ينافي الكتاب والسنة بوجه و
من هذا الفصل أن ساعد را مثلا و يشترط على المشتري أن يجعلها وفقا
فانه لا ينافي بالكتاب بوجه فانه فعل مباح سائغ كما هو واضح

نقسم، لثالث من الشرط أن يشترط أحدهما على الآخر أمرا وضعيا كما أن، باع ماعه من ريد و الشرط عليه أن يكون روحه مطلقا أو يكون بسبه روحه له و هكذا فإن كان ذلك الشرط أمرا ماعا و مافعا لمعنى الشرط، فلا يجوز لكونه مافعه كما أن باع داره من عمرو واشترط عليه أن لا يكون الدار ملكا له أو آخر داسه منه واشترط أن يكون المفعة مملوكة له أو عقد نكاح واشترط فى ضمن العقد أن لا يكون روحه له وهكذا فإن ثبت كلفا مفعة لمعنى العقد فلا يبعد و ان لم يكن الوضغ المذكور مافعا لمعنى العقد و لكن ثبت مخالفة لحكم الشارع لأنه اعسر فى حصوله سنا خاصا فلا يكون الا شروط من جهة اسبابه و قد عرفت ذلك سابقا و ثبت كأشراط روحية امرأة فى عقد البيع مثلا أو طلاقها فيه و هكذا لو اشترط أمرا وضعيا يكون نفس ذلك الامر الوضعى مخالفا لحكم الشارع كأشراط أن يكون حمرا المشتري ملكا لسابع و هذا ايضا مخالف لحكم الشارع فلا يكون نافذ

ثم انه من مثل الشرط المخالف للكتاب أن يشترط أحد الشريكين على الآخر من المبيع الذى يشترى مناعا أن يكون المفع به و لحسرا على الآخر و هذا ايضا مخالف للكتاب فان معنى الحكم اشترعى أن ضرر كل من على ماله و لم يشب فيه حوار أن يلزم احدهما على الآخر صاعه كما تقدم نظيره فى تعهد صان بلف مال شخص آخر فانه لم يشب هذا النحو من الصان فى الشريعة الا أن يشترط على الآخر لزوم اعطاء مفعه من ماله فهو شرط الفعل فلا بأس به و أما الرواية الدالة على حوار شراء اجارية و اشترط هذا الشرط فى ذلك، فان أمكن جعلها على شرط اعطاء قيمتها مع الحسرا فهو، و الا فلا بد من الاقتصار بها فى موردها فلا يمكن التعدى عنها اى غيرها بكونها مخالفة للقاعدة كما لا يحصى

و قد ظهر مما ذكرناه من معنى المقتضى للعقد و من معنى بشرط أنه

لا يبقى مورد لبشك حتى يحتاج الى التمسك بالاصول ، بل قد اتضح أنه كلما يكون شرطاً بحكمه معلوم اما بالامارة أو بالاصول ولكن العجب من هؤلاء المحققين لم يأبوا شيئاً يكون ميّزاً بين كون شرطاً مخالفاً لمقتضى العقد أو بلكتاب حتى المحقق الثاني مع مهارته في اللغة .

قوله السادس أن لا يكون الشرط مجهولاً

أقول ذكر الفقهاء أن من جملة شروط صحة الشرط في ضمن العقد أن لا يكون الشرط مجهولاً فلو اشترط أحد المساعدين على الآخر شرطاً مجهولاً بطل العقد لتعذر .

أقول بوضوح الكلام في المقام أن الشرط المأخوذ في العقد قد يكون شرطاً صمياً ومعبراً بحسب لا بربكاز العقلاني الذي يرجع الى كون المبدأ أو الثمن أو المثل مفعلاً و حصه خاصة على ما تقدم فانه حينئذ لا يكون الجهالة في الشرط إلا جهالة في البيع فيكون في الحقيقة اثنان مجهولان أو المثل كذا يرجع الى جهالة العوضين وقد اعتبرنا عدمه في شرائط العوضين ، فلا يحتاج اعتبارها في المقام أيضاً ، وقد قدم أنه ليس في أمثال المقام ، شرائط عالما ، بل الثمن أو المثل مفعلاً و بضو بالحصّة الخاصة كما اذا قدّ البائع أو المشتري عوضين من الأول بحصّة خاصة فكلوا ببيع عبداً كاساً أو كوا الحيطه من مررعه فلا يسهل سؤهم أن هذا التعيد اعسر في البيع بعنوان الاشرط بحيث يحتاج بقوله اني دليل الوحوب الوفاء بالشرط وليس كذلك بل انما وقع البيع على شيء خاص وعنى كل مفيد على حصّة مخصوصة كما هو واضح

وعلى الجملة جهالة مثل هذه اشرط عين جهالة العوضين كما اذا باع ما من حيطه مررعه مجهولة أو على ثمن مجهول فلا شبهة في خروج هذا القسم عن محط الكلام ، و الظاهر أنه لا تنوهم أحد كونه داخلاً في المقام و

انما تذكره توصيه بلامسام فاعلمهم

الثاني أن يكون الخيار المعسر في العقد حسب اشتراط
 استعاضة من مجهولا كأن يبيع أحمد عبدا معلوما من ريد و اشترط ريد على
 أحمد أن يكون العبد كاسا مع أنه لا يعلم كونه كاس أو غير كاس . ففي
 هذه الصورة وإن كان الخيار مجهولا ولكن هذه الجهالة في الخيار لا
 يوجب عررية العقد لكي تحكم بطلانه فإن العرر على ما تقدم في محله هو
 الخطر و من الواضح أنه أي خطر يوجه على المشتري من تلك الجهالة إن
 لو كان العبد كاسا في الواقع وسلمه على هذا الشرط بحكم بلروم البيع و
 ألا يكون به . بخلافه أن يفسح العقد و له أن سقته على حاله ويرضى بالعبد
 غير الكاس . نعم لو الرم على مول العبد بدور الكساة و لم يكن به الخيار
 في ذلك كان له ضرر مائي و يكون البيع عرريا و خطريا و قد عرفت أن الأمر
 يس كك .

الثالث أن بشرط أحد هما على الآخر شرطا في العقد و يكون ذلك
 الشرط مجهولا كما إذا باع حظه من شخص و اشترط على المشتري كونهما
 من مرعه يعلمها المايح مثلا فهذه الجهالة تسرى إلى الجهالة في نفس
 البيع فيكون مجهولا في نفسه فيكون البيع باطلا من جهة جهة من جهة البيع
 لا من جهة جهة الشرط .

الرابع أن بشرط في ضمن العقد . لفعل بان يشترط المايح على
 المشتري أو العكس أن يحفظ له ثوبا و لم يذكر أن اثوب أي شيء فإنه
 لا شبهة في كون البيع عرريا ح لأنه قد يكون ما قصده الشارع مبيعا فيكون
 أحتره حمسين مبيعا و قد يكون حة فيكون أحتره دسارا مع كون البيع عرريا
 لأنه لا يعلم . المشروط عليه أن المار الذي وصل إليه في مقابل المبيع أو
 يعوض يساوي ما أعطاه من بدله مع وجود هذا الشرط أولا فإن الشرط و

ان لم يكن في مقابله شيء و لكن لا شبهه في كونه دحيلا في رياءه الثمن
أو العثم فان ما يعطى من الثمن بدور الشرط لا يعطى معه فتكون هذه
المعاملة حطونه وعريه .

البحاس ان يشترطا شرط السيجه بأن يشترط أحدهما على الآخر
في البيع كونه ما سده من الاموال به ولم يعلم أنها أى مقدار فاشها أيضا
يوجب عريه المعاملة فسطل لذلك وكيف مع السر واستقسم لا يجد مورد
باطلا لوجود العري في نفس البيع ولا يعرف في ذلك بين أن يكون اندسل
على بطلان البيع هو السهي عن بيع العري و من أن يكون السهي عن مطبق
العري كما هو واضح

قوله ان شرط الساع أن لا يكون مسلوما لمحال

أقول ذكر العلامة رحمه الله أنه لو شرط في البيع أن يبيع من البيع
لزم الدور و أما لو شرط على أن يبيعه من غيره فلا يلزم الدور بخلاف أن يكون
حاليا على حد اسوكل أو عقد الفضولي بخلاف ما هو شرط البيع على الساع .
أقول ان الذي ذكره العلامة لا بأس به من حيث الكبرى و لكن لم يحدد به
صعري في المقدم و من ذلك أنه ان اراد من كلامه هذا الشرط العسلي
فهو صحيح من حيث الكبرى حيث انه لو كان ما هو من مبدء المعلول و
شروطه شرط للعلة و نفس المعلول شرط فيها لزم الدور بتوقف المعلول
على علة و توقف العلة على المعلول باعتبار الشروط المعسره فيه . و لكن
الامر ليس كذلك هنا فان الشرط من من قبود عنة الملكية و سبه بل سبب
المكيه في اسيج مثلا هو الععد و الشرط . اما هو شرط اللزوم كما هو واضح
و ان كان مراد العلامة هذا المعنى فهو لا يربط بالمقام و ان كان ثبت
آخر فلا بد من ان اراد على أنه أي فرق بين اشراط سعه من اسابع و من
غيره فان الاشراط لو كان موجب للدور يوجب في كلا الموردین ، و الا فلا و

وما ذكره من الفارق غير تام .

نعم ، ذكر صاحب الحقائق هذا الشرط واستدل عليه بروايسين
مسيأى الكلام في ذلك في البعد والسمية بل صرح في التذكرة بحوار
اشراط أن يقع المشتري المتاع على البائع وعلى عقده في فروق بين هد
وساغة أى اشراط بعهده على البائع من هد ، مثل التدبر والعهد كقوت
للّه علو كذا ان كان كذا والاصناف أن هد الاشراط لا بأس به فلا
يكون موحيا بمحال فتخص أنه لم يجد صعوبة لما ذكره العلامة وإن كانت
الكبرى صحيحة كما هو واضح نعم لو كان الشرط راجعا إلى كون البائع
للبائع بهذا البع حيث يكون لا يجاب فولا لباع المشتري المبيع بمأخوذ
من البائع له و يكون مبيع المشتري مع البائع ايجابا للبائع لثاني لزم ما ذكر
ومع شرط المسحة ان كان قصد هد كون المبيع به فعلا يكون بيع بالميرعهده
و ان كان المراد كون المبيع له فعلا لزم لتعلق فهو باطن بالاجماع و
لكنه أحسن عن صورة الاشراط المذكور كما عرفت فان الشرط المذكور لا بأس
به أصلا ، و دعوى الاجماع على هذا الاشراط باطن حد فان هذا من
العلامة ومن بعده فكيف يمكن دعوى الاجماع فيه

قوله الشرط انما من أن يلزم به في من العقد

أقول ، ذكر الفقهاء رضوان الله عليهم أن من حمله الشروط بصحة
الشرط في ضمن العقد أن يكون الشرط مذكورا في ضمن العقد و لا فلا
يكون واجب الوفاء .

و تحقيق ذلك أن الشروط التي لا يذكر في العقد قد تكون من الشروط
الصميمة كاصراف العقد إلى كون البعد بدتاً وكون التسليم في بلد البع
وهكذا وقد عدم الكلام فيها ومما أن معنى الشرط الصمى هو أن لا
يكون اعساره محملا إلى التذكر بل يكون معسرا في العقد سواء ذكر أم

ثم يذكر كما هو واضح . وهذا القسم من الشروط خارج عن محل الكلام حرما
فانها وان لم تذكر في ضمن العقد ولكنها معبره فيها بسبب العفلا
عليها . ويجب الوفاء بها بنفس الازالة الذاتية على وجوب . فلو بالعقد كما
تقدم في شرط المحاق لمعنى العقد فلا احتياج في أدناه وجوب الوفاء
بالشرط كما هو واضح

وقد يكون شرط مذكورا في العقد صريحا وعصيلا ولكن لا يذكر
في العقد الا سحوا الاشارة كقول السبع بعقد لماع فلاس يدسار على ما
على يقول بمسرى فليت هكذا فانه لا شبهة في ارتباط العقد بالشرط
الذي شرطوه في العقد كما هو واضح .

وقد يكون الشرط مذكورا قبل العقد ولكن يكون معقولا عنه عند العقد
فلا يذكر في ضمنه سدا وتعنه وهذا أيضا خارج عن محل الكلام حرما
لكنه غير مربوطا بالعقد .

وقد يذكر الشرط قبل العقد ولم يذكر في ضمنه ولكن يقع العقد
بانيا عليه بحيث يقصد المتبايعان كون العقد مقصدا بذلك الشرط وهل
يجب الوفاء بها الشرط أولا فهذا هو محل الكلام في المقام وهذا
الشرط صحيح أو فاسد وعلى قدر فساده من هو مفسد للعقد أولا .
أما الكلام في الجهة الثانية فسيأتي ان شاء الله .

واما الكلام فعلا في الجهة الاولى فذكر المصنف أن العقد إذا وقع
بوطئهما على الشرط كان مبيعا معنونا له فالوفاء بالعقد الحاصل لا يكون
الا مع لعمى بذلك الشرط ويكون العقد بدونه حاربا لا عن سراض .
السراض وقع مقصدا بالشرط فانهم قد صرحوا بان الشرط كالحجر من أحد
العوضين فلا فرق بين أن يقول بعقد العشرة وشرط بك مائة
وبين التواطئ على هذا الشرط مع ذكره قبل العقد

أقول يرد عليه أولاً أنه لا يصح ما ذكره المصنف في انقضاء حيث أنما ذكرنا مراراً أن الشرط لا يعادل بالمال والآ كان اللزم وجوب رد جزء من الثمن أو المتمم مع مخالفة الشرط من مرجع الشرط في العقد ليس بالآ تعليق نفس العقد عليه مع حصول المعلو عليه و يرتب على عدم لعدم مقتضى الإلزام الجزر أو تعليق نفس الإلزام على الشرط فيسبب على مخالفة الخيار و أما كون الشرط مفاعلاً جزر من الثمن أو المتمم فلا وعلى تقدير كون الشرط كجزر من مفسد جزر من الثمن ولكن لا يسلم بطلان ذلك في العتق عليه بل يكون كفاية الثمن والقصد بكون الجزر بحاصراً خلا في المبيع ولا يلزم التصريح بذلك كما هو واضح فإنه يكفي إتيان العقد بـ على الثمن والعقود التي سبق ذكرهما ولا يحتاج إتيانها في البيع إلى الإلزام أيضاً كما يحتاج أصل البيع إلى الإلزام فافهم هذا مرجع إلى ما ذكره المصنف بمرجع أبي صحنه بشرط تذييل وقع العقد مسبباً عليه

ثم إنه ذكر بقول السطاول وجهين الأول لاجتماع من يتصل به لكونه بغيره بشرط الإلزام وفيه أيضاً لا يستقيم تحقق لاجتماع التعدي على ذلك إلا من جهة أن شرط كفسد العقد يحتاج إلى الإلزام وعينه بمرجع هذا الوجه إلى ما ذكره شيخنا الأسا من الوجه الذي لا يسي

الوجه الذي ما ذكره شيخنا الأسا من أن الشرط كمائن ركاز البيع من الثمن والعقود محتاج إلى الإلزام ولا يظهر فكما أن انعاسيع مسبباً على كون الشيء الغلابي ثمناً أو مفسداً لا يكفي في صحة العقد وكذلك إتيان مفسد على الشرط الذي سبق ذكره أيضاً لا يكفي بل يحتاج صحة ذلك الشرط وكونه لازم أنواعاً إلى ذكره في من العقد وبدونه لا يجب الوفاء به أصلاً ولا بفاس ذلك بالشروط الخمسة حسب الشروط يضعها بغيرها عند التعرف بغير من ذلك بولاب العزيمة للعط عتدها

المعاقدان أو لم يقصدا وهذا بخلاف ما تناسبا عليه فانه لا يكاد يصبر
مدلولا لللفظ انما عداة أن سائر المتكلم والمخاطب على معنى لا تكاد
يوجب الدلالة وضرورة اللفظ دالا عليه نحو من ادلأه كما هو واضح

وعلى الجملة الساء على الشرط في إنشاء العقد لا يكفي في شأه .
بل لابد من تعليق الاشياء بنفس الشرط بحيث ينشأ الشرط مسبولا كما
ينشأ العقد كما هو واضح .

أقول قد تقدم أن الشرط في العقود بمعنى الربط والاطاعة وهو
يرجع الى أمرين أحدهما تعيين نفس العقد به وهذا اذا كان
الشرط هو اسرار المشروط عليه فانه يربط العقد به ولا يصير التعليق هما
لحصول التعليق عليه وهو الالتزام ، وحيث اذا لم يعمل المشروط عليه بشرطه
يكون للشارط الخيار ولا شبهة أن أشرط أن يكون هذا اسحو من
الاطاعة محتاجا الى ابرار فاسد ولا دليل عليه ولا وجه لقياسه بنفس
العقد من جهة انه محتاج الى الاظهار والابرار صدوقه لا يحصل العقد
في الخارج كما لا يحصل بالقصد السابق فانه ليس اسما للاعبار المحص
بل للاعبار المبرر كما تقدم مرارا وحققناه في علم الاصول . وهذا بخلاف
الشرط ، فانه اسم للاطاعة كما عرفت وهو صحيح وان لم يبرر في الخارج
بل يكفي فيه العلم بتحقيقه كما في صورة انقاع العقد تناسبا عليه ، كما أن الامر
كذلك في نفس الثمن وانتمن أيضا فانه لا يحتاج انفساره في البيع الى ابرار
أصلا ، وان كان البيع عبارة عن مآدله مال بمال فانه يكفي في اعتبار ذلك
مجرد علم المتبايعين بالثمن والتمن مع إنشاء أصل البيع بمثل لعبه ونحوه
فقط حالبا عن ذكر الثمن والتمن لعدم الدليل على اعتبار ابرار فيهما
أيضا .

الثاني من معنى الشرط في العقود أن يكون الالتزام معلقا عليه

بحيث ان العقد اما وقع مطلقا ولكن كونه لازما مشروط بشرط مبدونه بثب
 الخيار للمشروط له وهذا كما في اشراط الاوصاف الخارجية وجوها و
 قد ذكرنا في محله سابقا أنه لا معنى للالتزام بالاوصاف الا تعليق البيع
 بها أي بيع على تقدير وجود الصفة الخاصة للمبيع ولا شبهة في بطلانه
 فيكون خارجا عن صورته الا اشراط تكون المتعاقب من الاشراط هو القسم
 الصحيح أو يكون المراد منه جعل الخيار على تقدير الحلف، وهذا الاشبهة
 في صحة فيكون المراد من الاشراط هو هذه الصورة ولا ريب أن هذه
 الصورة أيضا لا يحتاج إلى الذكر ما ان الاطاة التي هي معنى الشرط
 يخص بغير الذكر من العقد واسمها وانما يقع العقد على هذا اسمها كما لا
 يخفى

و اذا فلا محذور في البعث لانتفاء صحة البيع الذي وقع يابس على
 العقد اساسا باحل الله البيع وجوه ومشروعية الشرط وصحته بعموم
 المؤمن عند شروطهم، كما لا يخفى، فافهم.

نعم ساء على مسلم شيئا الاسناد في الشرط من أنه الرام آخر في صغر
 التزام يحتاج إلى انشاء آخر، أي كما يحتاج العقد إلى انشاء وكث الشرط
 فيحتاج إلى انشاء آخر.

وأما ساء على ما ذكرناه من كون الشرط عارضا عن الربط فقط فكيف في
 ربط العقد به، ح ساء العقد عليه مع العلم المتبايعين على ساء العقد
 على هذا العقد والبناء، لا يقول بان الشرط يحتاج إلى الابرار والعلم
 به، بل يكفي فيه مجرد الذكر السابق، بل يقول أنه يكفي في ابرار الشرط
 وجود اقرية على اطاة العقد المنشأ به وان لم يبرر بصره، وهذا
 بخلاف العقد فإنه ما لم يبرر لا يصدق عليه البيع مثلا كما أن الابرار المحرر
 عن العقد لا يصدق عليه البيع اصلا وقد تقدم ذلك في أول البيع

نعم اذا ذكر الشرط سابقا ولكن سببا دلت عند العقد ولم يقصد وقوع العقد على ان شرط المذكور سابقا لا يكون العقد مربوط به كذا هو واضح ولكن لا مر لئلا يكفى في انقاع العقد بانياً على شرط السابق ان ذكر كما هو واضح

قوله : وقد يوثق هنا شرط تاسع .

أقول : ذكر بعضهم انما هو ان يعلق السامى قدس سره ان من جهة الشروط لصحة الشروط العسرة في العقد هو سحر الشرط وذكروا في سنده أمران

الاول أن يعلق على الشرط يسرى الى تعليق العقد فان مرجع موثقا بعد شرط أن يخطب حتى ان حذر به الى أن يبيع انما هو على قدر محيى ريد وعلى قدر عدمه لا ينعقد ومن الواضح أن التعليق على العقد موجب للظلال لئلا لم ينعقد عليه الا في موارد خاصة .

ابوجه التامى أن الشرط لو لم يكن مصفاً ومحرراً لم يكن البيع واقعاً على من يبيع على قدر من بيع الدار بدار شرط خاصة ثوب السابع على قدر محيى ريد انما يقع بدار المحترق على قدر عدم محيى ريد وعليه وعلى خاصة ثوب على قدر محيى ريد فليعلم أن يكون البيع ابو حذر به ثمن على قدر من

والذى يسعى أن يقال أن التعليق ان يوجب ظلال العقد على من يبيع

الاول أن يكون العقد معلوماً على أمر ما أخر كما اذا كان الاشياء حالياً والعشأ أمراً . سبباً لما كان يحصل في الاستقبال وقد وقع نظيره في باب الوصية والندس بل نظائره كثيرة في العرف . وقد سألنا الفقهاء رضوان الله عليهم بكونه سطلا للعقد الا في موارد أحدهما الوصية

والذي التدبر وان لم يكن في الالتزام به محدود عفى وقد تعدد تفصيل ذلك في باب التعليق في العقود.

القسم الثاني ان يكون التعليق على امر حالي وكن لا يعلم بكونه حاصل او غير حاصل كأن يقول بعك الماع، القلاي ن حاريد والقرص أده حار ولكن لا يدري المعاملان محضه وهذا أيت سطل للعقد والتعليق الذي يوجب البطلان اما هو هذا القسم.

واما التعليق في الشرط فهل يكون من قبل هذا القسم، المذكورين لوجوب بطلان العقد أولا لا يكون كذا لكن لا يكون موجب لبطلانه فعلى من عرفت بما سبق ان بشرط في العقد معيار.

الاول ان يكون العقد معلق على اسرام، المشروط عليه بأن يبيع ماعه من ريد عفى تدبر الرامه بفعل اختياره له ولا فلا بيع وقد عرفت انه لا شبهه في صحته مع حصول الالتزام بالفعل وعلى عدم الالتزام سطل السع للتعقيب أولا وعدم اسرط ثانيا، وقد عرفت أيت انه مع عدم كون معلق الالتزام امرا اختياريا لا يحصل نفس الالتزام ايضا لاستحالة الالتزام بأمر ممتنع، كما هو واضح.

ثم انه يشترط للاحتمار للمشروط عليه على تقدير عدم العمل بطلان اسرامه واما البطلان فلا لحصول الالتزام حين العقد.

المعنى الثاني لشرطه في ضمن العقد ان يكون الالتزام المعلق معلقا على وصف أو فعل وليس معنى تعليق الالتزام بالآتياء الخيار للشرط عفى تدبر الحذف فيكون المنشأ محدودا.

ان عرفت ان يكون اسراما مع أحد متاعه معلقا على التزام المشتري (على ما هو المعنى الاول لشرط) بامر غير اختياري على تقدير حاص فلا شبهه في بطلان البيع ح للتعليق بداهه استحالة تحقق الالتزام بامر

مسجل كما هو واضح ولا يحق أن ما ذكرناه من تفسير بشرط وعليق
 الالتزام عليه أو ما ذكره الآ من المركبات العرفية وكلامنا شرح للمركبات .
 وأما على المعنى الثاني للشرط فإذ باع ساعه مطلقاً ولكن جعل فيه
 شرطاً كان مرجعه إلى تعيين اللزوم بذلك وفي الحقيقة أن الساع قد اشأ
 شيئاً أحدهما أصل العقد . والثاني التزامه به على تقدير حصول ما
 علق عليه التزامه من الكفاة للعقد ونحوها . بحيث يكون به خيار مع
 الحلف كما عرفتم إذا كان سوف الالتزام على الشرط المحر فلا كلام لنا
 فيه ، وإن كان يعلو اللزوم به الشرط المعلق كان ذلك على إباحة لأن
 التعلق قد يكون بأمر مباح في ظروقه كأن يقول بعك هذا الكتاب بشرط
 أن يحيط لي ثوباً إن شاء يريد في رأس السنة فإن ما علق به الشرط وهو
 الحياطة أمر استعالي وهو محقق يريد في رأس السنة وقد يكون تعيين
 الشرط لأمر حالي حاصل بالفعل . ولكن المتابعين لا يعلمان به كما إذا
 قال البائع للمشتري بعك هذا العقد على أن تحيط لي ثوباً إن كان العبد
 كافاً وكان كافياً في الواقع ، فإن ما علق به الشرط وإن كان حاصلًا وهو
 الكتابة ولكن حيث لا بد ريان به المتابعين فيكون الشرط معلقاً في إظهار
 دون الواقع وقد يجمع هنا كلا الأمرين كما في البيع الخياري فإن باع كتاباً
 وجعل فيه الخيار في رأس الشهر الآتي على تقدير رد الثمن فإن صدق
 عليه خيار أمر متأخر وهو مفيد رد الثمن فهو مجهول إذ لا يعلم إن
 أمشروط عليه يرد الثمن أو لا يرد الثمن فهو مجهول فقد اجمع الأمران
 الثاني من تعليل الشرط أن يكون الالتزام مشروطاً بشرط كأن يقول بعك
 المتاع العال على تقدير التارك بالحياطة إن شاء يريد سهل هذا يرجع
 إلى استعني في العقد بدعوى أن الحياطة معلق بمحيي يريد فيكون الالتزام
 معلقاً لكونه متعلقاً بالحياطة ويكون العقد معلقاً فيبطل العقد للتعلق .

وعيه أن نظير ، ثم قد وقع في الواجب المعلق والشروط حيث أن من حكم بإسحابة الواجب المعلق لكونه مسئلاً لا بفكاته إلا إنشاء عن المشأ فارجعه إلى الواجب المشروط ، وقد بسطنا الكلام في مكانه في محله وفي المقام لا محذور أن يكون المعيد بالشرط هو الحياطة ويكون بمسألة المشأ الذي يأحرر به في الواجب المعلق ويكون الالتزام مطلقاً ومعلقاً ومحققاً عند تحقق العقد ويكون ذلك بمسألة الوجوب والإشأ في الواجب المعلق الذي قلنا أن الوجوب حالي والواجب استعالي فلا يلزم من الاشتراط المذكور لزوم التعليق في العقد وكذلك الحال في الإحارة أيضاً كما أن آخر الدار من شخص ويشترط المسأحر على الموحراً أن يخدم صفة إنحاء فإن المشروط عليه قد التزم بالفعل ولا شبهة أن معلق مشروط ومشكوك الحصول والالتزام معلق والمتمزم به أمر استعالي مشكوك .

الكلام في حكم الشرط الصحيح

قوله مسألة في حكم الشرط الصحيح
أقول قد اشترى فيما يقدم إلى أن الكلام في حكم الشرط يقع في جهتين :-

- الاولى : في حكم الشرط الصحيح .
- والثانية في حكم الشرط الفاسد . أما الكلام في الجهة -
- الاولى فقد عرفت أن الشرط على ثلاثة أقسام -
- الاول شرط الفعل . بأن يشترط أحد المعاملين على الآخر إيجاب فعل أو تركه على ما تقدم تفصيله .
- والقسم الثاني هو شرط المصعة بأن يشترط المشتري على البائع كون

العقد كائناً أو كونه الحظية ينظر أو أصغر أو كونه اسماً اسود وعبر به من الأوصاف أو ما هو في حكم اسطر الأوصاف من الأمور بخارجة عن اختيار المشروط عليه وقد عرفت بعد سبق أنه لا معنى لاسطر الأوصاف والزام المشروط عليه ذلك أما تعليل العقد عليها بأن يسع على تقدير تحقق هذا الوصف فلا شبهة أن هذا يعنى موجب لظلال العقد بالاجتماع أو مرجع ذلك إلى جهة الاختيار على تقدير تحقق الوصف وقد عرفت سابقاً أن هذا هو المعنى ثم يشك أحد في صحة هذا السطر فيكون هذا تعليل لكن باطلاً ويعبر باسمه على صحة هذا السطر فربما على عدم إرادته الصورة الأولى

الغرض الثالث من الشرط هو شرط المسحة وشرط تحقق أمر سفس العقد، وذلك كاشترط تحقق أمر عسارى في العقد وذلك كاشترط أن يكون سبب للمشترى روجه للمبايع أو بالعكس بأن شرط للمشترى على المبيع سبب أو اشترط المبيع على فلاس للمشترى أو يكون المبرعة الغلابية ملكاً له أو غير ذلك من الماهيات الاعتبارية وقد عرفت حكم هذا الغرض أيضاً فيما سبق وقبلنا أن هذا الأمر الاعتباري أن كان أمراً اختيارياً للمشروط عليه وسببه أيضاً اختيارياً به أى له أن يوجد هذا الأمر الاعتباري بأى سبب أراد يوجد ذلك محترق بحق العقد الذى اشترط ذلك منه، وبذلك لا يمكنه متلاً فإن سبب هذه الماهية الاعتبارية إنما هو بحسب المعتبر، فإنه بأى نحو يبرر هذه المعبر بحق في الخارج وبشأ كما هو واضح.

وإن لم يكن ذلك الأمر الاعتباري بحسب اختيار المعبر أو لا يكون سببه بحسب مده، بل كان له سبب خاص فإنه لا يوجد ذلك بالعقد كالمبرحة و الطلاق والعبودية والاعتناء وكون المرهون مبيعاً عند انقضاء الإخلو

بحود ذلك كان اشترط في هذا المعاهدة للكتاب و اسمه كما هو واضح .
ثم انه هل يمكن الاستفادة حكم هذه الأقسام الثلاثة كلها من ليس
الوفاء بالشرط وأن المؤمن عند شروطهم يشمل جميع هذه الأقسام الثلاثة
أو لا من محض شرط . فعلى معط ، وأن الاستفادة من ذلك الوجه
الكسفي و هو محض شرط لفعل كما عليه انصف و الظاهر أن ليس
الوفاء بالشرط يشمل جميع الأقسام المتعددة و لا يختص بالفعل وأن الاستفادة
من ذلك الحكم الكسفي و الوضعي كسفيهما فيكون جميع الأقسام مدركة فيه
و يجب مضي في جميع تلك معضى الشرط والوجه في ذلك أن الظاهر
من معنى قولهم (ع) في الروايات المستفدة المؤمنون عند شروطهم أو المسلمون
عند شروطهم هو أنهم لم يشرطهم كقولهم (ع) (المؤمنون عند عده) و أن
الشرط لازم له و لا يفتحه خصوصاً مع أحد الأيمان أو لا سلام موضوعاً
بحكم . فانه يرشد الى الأيمان و عدم انعكاس الشرط عنه الذي اشترطه لا
يفعل و انهما ملزمان . و الشرط لازم له و لا يفتحه و يعبر عن ذلك بالعارسية
يكفه (حسبدر) كان الشرط لصقه و مفعله و لا شبهة أن هذا المعنى يلائم
جميع أقسام اشترط أما القسم الأول و هو شرط الفعل مواضع . من معنى
اشترط الفعل أن العقد مربوط به و قد انبث المشروط عليه ذلك في دمه
و هو عده و لا يفتحه و لا يجوز له التحلف عن ذلك الفعل .
و أما القسم الثاني و هو شرط الصف بعد عزم أن مرجع ذلك الى جعل
الخيار و أن اشارة يشترط على المشروط عليه . خيار و يكون الالتزام بعد
مربوط به بحسب التزام المشروط عليه . و أنه لازم الوفاء و أن مقتضى كون
المؤمن عند شرطه هو أن يكون الخيار ثانياً على المشروط عليه على تقدير
التحلف . لأنه اشترط على نفسه الخيار اذا تخلف للوصف فلا بد و أن يكون
عند شرطه و مقتضى كونه عند شرطه هو يعود خيار اشارة و كونه ملزماً على

مسح العقد ومصائه وهذا أيضا واضح.

اما القسم الثالث وهو شرط حصول أمر في العقد فهو أيضا شرط في العقد ، والعقد مربوط به ومعنى اشراط امتعاقدين ذلك هو أن يكون هذا أيضا باعدا لكونه شرطا من المؤمن و شرط المؤمن باعد وماض ولا يبعد ولا يتخلف وهذا القسم من الشرط شرط أيضا لا يتخلف .

وعلى الجملة معنى قولهم عليهم السلام المؤمنون عند شروطهم وأن شروطهم باعد . وإذا شرط المؤمن شرطا يبعد أن جميع الاصنام المذكورة من اشراط باعد فانه لا شبهة في صدق الشرط عليها كلها وارتباط العقد بها وإذا كان شرط حقيقة ومما أن شرط المؤمن باعد فلا بد من الحكم بشمول دليل الوفاء بالشرط لذلك . كما لا يخفى . عامهم .

ويؤيد كون المؤمنون دالا على الحكم التكليفي والوصفي معا بتطبيق الامام عليه السلام ذلك أي المؤمنون عند شروطهم بارة بالحكم التكليفي وأخرى بالحكم الوصفي . أما الاول ما بعدم من الرواية أن أحدا تزوج امرأة واشترط عليه أن لا يأخذ عندها أمرا . فقال الامام عليه السلام بثمن ما صنع . فما يدرى ما يحظر بهاله من الليل والنهار وإذا اشترط ملبى بشرطه لأن المؤمنون عند شروطهم .

وأما الثاني ما دل على حوار اعطاء الابن مال كساة الامة المكانية التي هي مروحة لانيه واشراط أن لا يكون بها الخيار بعد كونها حرة لانه لو لم يكن هذا الشرط لكان لها الخيار فحكم الامام عليه السلام بفسخ هذا الشرط وصفا وطبق عليه قوله (عليه السلام) المؤمنون عند شروطهم فهاتان الروايتان قريتان على كون المراد من دليل الوفاء بالشرط اعم من التكليفي والوصفي كما هو واضح .

ثم انه بناء على ما يظهر من النصف من احتصاص المؤمنون عند شروطهم

شرط الفعل وعدم شموله لشرط الصفة والسبحة لأن ذلك يتضمن حكما
تكليفا فلا بد من التعلق بالفعل كالوجوب الوفاء فى الندى والعهد . كما
هو واضح . وهى هنا دليل آخر على لزوم القسمين الآخرين أم لا ؟ وذكر
السيد و شىحا الاسناد اشكالا على الشيخ بأنه اذا حصصهم ذلك بشرط
الفعل و قلتم ان معاد الدليل هو الحكم التكملى فأى دليل لكم على القسمين
الآخرين .

ولكن الظاهر أن لا يحتاج فى اثبات نفوذ الشرط فى القسمين الآخرين
الى دليل بوفاء بالشرط من جهة أما ذكرنا سابقا أن معنى جعل الحبار
عبارة عن تحديد الملكية المنشأة وجعل المشأ مسما خاصا . ولا شبهة أن
اشراط الوصف فى العقد الذى مرجعه الى جعل الحبار بما يوجب نصيب
دائرة المشأ فبكون المشأ هى الحصة الخاصة . وكذا المشأ فى القسم الثالث
حيث ان اشراط العقد بكون الشئ الفلانى حاصلًا بذلك العقد أيضا .
الذى هو شرط السبحة يوجب نصيب دائرة المشأ لأن معنى الشرط كما
عرف هو الربط والارتباط . و اذا كان العقد مربوطا بشئ يكون المشأ
بالحاط هذا الشرط مصفا و عليه فالمسمايان من الاول مد اشأ ملكية خاصة
و ملكية محدودة و يكون المشمول لعموم أوقوا بالعقود هو عهد الحصة الخاصة
لأرمة الوفاء . ف اذا كان هذا العقد اى خاص واجب الوفاء بدلىس أو بوا . فكون
الشرط الذى يوجب نصيب الدائرة أيضا واجب الوفاء كما هو واضح . ولا
يحتاج مع ذلك الى دليل وجوب الوفاء بالشرط لاثبات كون الشرط فى القسم
الأول والثانى أيضا نافعا كما لا يخفى .

ثم انه اذا اشترط أحدهما فى ضمن العقد على الآخر أمرا اعتباريا على
نحو شرط النتيجة وكان ذلك الأمر الاعتبارى حائرا فى طبعة كالوكالة فهل
يكون لازما باشتراطه فى ضمن العقد أو لا ؟ يكون كك . بل يكون حائرا كما

كان كذا إذا تحقق في نفسه حاجتها عن اشتراطه في ضمن عقد من تعود ولم تر من تعرض لذلك لا السيد في حاشيته، حسب انه ذكر هذا وحكم بكونه لازماً من جهة أن المسفار من القرائن الخارجية الدالة على إعراض الشارط كون المشروط عليه وكلاً من قبل الشرط ليس هو أبوكاته حدوثاً وابتداءً بحيث يكون المشروط عليه وكلاً له بعد انعقد حدوثاً فقط لا مستمراً بل عرضه هو الوكالة المسفرة كما هو واضح.

وبه ليس لنا كلام في كون الوكالة المشروطة في ضمن العقد مستمرة أو غير مسفرة بل هي مسفرة لا ريب وإنما الكلام في أن هذه الوكالة المسفرة حائره كابتوكاته في عقد الوكالة أو غير حائره بل هي لازمة كذا هو واضح مما ذكره سيّد رحمه الله عليه خارج عن محل الكلام كما لا يخفى و الظاهر أنها لازمة.

والوجه في ذلك هو أن دليل الوفاء بالشرط إنما دل على أن الأمور عند شرطه وشرطه لازمة عنه ولا يفي به وضمم إليه بحيث هو، وإن لا يفي بشرطه وبفعله عن نفسه لا يمكن وهذا عبارة أخرى عن لزوم الشرط فأبوكاته وإن كانت حائره بحسب ظنهم، ولكن حسب الشرط ذلك في ضمن انعقد اللزم فمقتضى دليل الوفاء بالشرط هو كونها لازمة وغير حائره وأن أبوكاته بالحاصل بعنوان شرط استيحه لا يدخل بالفسخ، بل بما حوت في موضوع وجوب الوفاء بالشرط هو الإيمان والاسلام وهما مقتضيان اللزوم بحسب أن يكون هذا شيء لم يكن قبل الشرط ومن الواضح أن الجوار في الوكالة كانت قبل الشرط على أنها ذكرت من أنه يكفي في لزوم الشرط نفس دليل الوفاء بالاعتقاد ولا يحتاج بعد ذلك إلى ما يدل على وجوب الوفاء بالشرط وذلك لأن الاشتراط بوجوب نصيب دائرة المشأ وكونه حصه خاصة ولا شبهة أن أوفاً بالعقد يدل على وجوب الوفاء بهذا الحصه، الخاصة كما لا يخفى

فكما أن العقد يكون لازماً بالاشتراط وجميع ما يكون من قيوده و حدوده
 أنه يكون لازماً بذلك كما هو واضح لا يحق فاعلم

بعم ١٠ الشرط على الآخر أن يوكل شخص آخر في ذلك فاسمها يكون
 حائزاً وهذا خلاف اشتراط كونه وكيلاً هذا ما يرجع إلى شرط أمر اعتباري
 بعنوان شرط النتيجة .

و أما شرط الفعل فقد عدم الكلام في بعض أجناسه ، لراجعته إليه و
 من حملها هي أن بمعنى المؤمن عند شروطهم هو شرط الفعل فقط .
 لكونه دالاً على الحكم التكليفي فلا ينبغي إلا بالفعل كنعق النذر به أو
 بعم بعبه الأسماء فقد عرفت أن المصنف رحمه الله عليه ذكر كونه وجوب الوفاء
 بالنذر بحيث لا ينبغي إلا بالفعل و أما بقية الأقسام فمبني على مشموله لذلك
 ولكن قد عرفت أن الأمر على خلاف ذلك و أن مفاد دليل الوفاء بالشرط
 هو الأعم من ذلك .

ثم قد خالف الشهيد رحمه الله في كون دليل الوفاء بالشرط دالاً على
 الحكم التكليفي أعني وجوب الوفاء بالشرط بل كراهة لا يجب على المشروط
 عليه فعل الشرط و إنما فائدة الشرط هو جعل العقد عرضة للروال و لكنه
 واضح أنه مع حيث عرفت أن الطاهر من بولهم عليهم السلام المؤمنون عند
 شروطهم كقولهم (ع) المؤمن عند عذبه حيث يسفاد من أمثال ذلك وجوب
 الوفاء بالشرط و الوعد على أن عرض الشارط هو أن يلزم المشروط عليه حسب
 شرطه لا محذور جعل العقد حائراً و عرضة للروال . بل قد عرفت أن المأخوذ
 في موضوع الوفاء بالشرط هو الأيمان و أن الوفاء به من علامته و هو يقتضي
 أن يكون المشروط عليه ملزماً بالوفاء و يجب عليه الوفاء بالعقد خصوصاً بضع
 أن الحديث يدل على وجوب الوفاء بكلها بملاحظته رواية منصور المتقدم
 حيث قد عرفت أنه إذا اشترط ذلك فليح شرطه و طعن عليه الإمام عليه

السلام المؤمنون عند شروطهم .

ومن جملة الجهات للبحث هنا هو ان مقضى دليل الوفاء بالشرط ما ذكره العصف رحمه الله حيث قال ان للمشروط له اخبار المشروط عليه من جهة أنه اسرم بالعمل له وله اخباره من جهة الترامه العمل للمشروط له وهذا لا من جهة حوار الأمر بالمعروف ، بل من جهة ثبوت حو به علمه بالرام عليه بالشرط حيث انه انتم له وله المطالبة بدلتها فاده (فده مسويؤيده ما في بعض الاحتمار من قوله عليه السلام فليس المراءة شرطها . حيث عبر باللام وقاب للمرأة الطاهر في كونه حة لها وعليه فله المشري أو لسانع أن يطالب المشروط عليه لشرطه مصافا الى السيرة العقلائية ، فان العدلا يرويه حقا على المشروط علمه ، و يطالبون به في المحاكم العرفية ثم انه به استدال على ذلك بوجه آخر وملحصة ان الشرط ملك للمشروط له ، وله أن يطالب بمملوكه و أن الشرط كأحد العوصين فكما أن أخر العوصين ، لا بد من تسليمهما الى مالكهما وكذا الشرط لأنه كالأخر ، لا بد من تسليمه الى مالكه وهذا لا يمكن المساعدة عليه وذلك لما قدما من أن الشرط لا يوجب اشغال دمة المشروط عليه بالشرط على نحو لو مات اخرج من تركته كما في العوصين فانه لم ينسب كون الشرط كذلك ، نعم يجب عليه الوفاء بما اشترطه على نفسه ، وهو حق ثابت للمشروط له ، وأما الملكية فلا ، كما لا يخفى .

و المحصل أن المشروط له يتمكن من مطالبة المشروط عليه بالشرط و اخباره عليه لأنه حقه حسب الترامه مصافا الى دلالة الرواية المتقدمة ، و ثبوت اسيرة العقلائية واعوى من الكن ان له اسقاطه وهو يؤيد كون وجوب الوفاء حقاً لأنه القابل للاسقاط .

و يمكن ان يقال أن الحكم أيضا يعمل ان يرتفع باسقاطه من جهة احتمال أنه مشروطا بعدم رفع يد المشروط له منه وهذا أمر ممكن بحسب مقام

الثبوت إلا أنه يحتاج إلى دليل في مقام الإثبات هل الحكم، الحكم
الكيفي فقط، كوجوب الوفاء بالمدور، فإنه لا يجب للمدور له، بل لا يجوز
مطالبة المدور من المأزول لعدم استحقاقه على المأزول شيئاً أصلاً، إلا من
باب الأمر بالمعروف يجرى المطالبة وهو لا يخص بالمدور والمشروط له،
بل هو وظيفة كل مسلم أو مدال على الحكم الوضعي أيضاً حيث يكون هنأ
وجوب حتى يجوز للمشروط أن يطالبه من الشارط، بمعنى أن هذا حقاً
لشارط على المشروط عليه بحسب الاشتراط بحيث للشارط إخبار المشروط
عليه عن الوفاء بشرطه بحسب الاشتراط، وربما يقص من الشرط الرجوع
إلى مصلحة أحد المعامدين كحياطة الثوب ونحوها وبين ما لا يرجع إلى
مصلحتهم كاشتراط كس المسجد فالمرم يحوار الإخبار عن الأول دون الثاني
كما ربما يقص بين شرط الذي كالمعلقات للعقد نظراً لاشتراطه من البيع
بعد التابع لعدم اطمينانه للمعشري حتى يوثق نفسه وبين ان شرط الأجنبي
نظير الحياطة ونحوها ففي الأول يصح الإخبار لأنه من معلقات العقد
والعمل به كالعقل بالعقد لازم دون الثاني فقد إخبار المصنف الوجه
الثاني لأن مقتضى العمل بالشرط ليس هو إلا تسليم العوضين، فإن
المشروط له، له حق بحسب الاشتراط على المشروط علمه ولدائه أن يحبره عن
الوفاء وسيأتي في البحث الآتي أن الإخبار في عرض كون الشارط محيراً بين
العسح والامضاء لا أنه ليس الإخبار أصلاً كما رعه بعضهم.

نعم أن الشارط لا يملك شيئاً بحسب الاشتراط كما في كلام مصنف
حيث ذكر أن الشارط يملك على المشروط علمه الشرط أن ليس هبامسوك و
إلا فلا بد وأن يكون من حملة الأثر على تقدير موت الشارط وليس كذلك و
قد عرف أن الشرط لا يقابل محرراً من الثمن لكونه مملوكاً للشارط، بل هو
جعل حق على المشروط عليه والشاهد على ذلك أنه يسقط دلتماً لاسقاط

مع أنه لو كان معاد الدليل محدد الحكم التكلفي لم يسلط بالاسقاط كما هو واضح

ثم إن ما ذكره العصف من الاستدلال بالروايات له على أن المؤمنين عند شروطهم على أنه ليس «لوعا» بشرط محدد سكلف المحض بل هما شيئا آخر يشارط على المشروط عنه من و لكن قد عرفت أنه ليس منك بعدم توارثه من الأرب و نحوه على ذلك و بما هو حق من الحقوق ولا شبهة في دلالة الروايات لفائدة عني ذلك و يتضاف على ذلك قيام السرر اعطيه على ذلك و أن اشراط أحد المعامدين على الآخر محدد اثبات الحكم التكليفي عليه بل عرصة أن يجعله مبرور بهذا الشرط بحيث يحتره عني ذلك في المحاكم المحضة عني معبر إنا من رعا يلعب لشارط بالحكم استكشف أصلا

وعني الجملة من «العلا» على تنوع حق لشارط على المشروط عنه بالاشراط وعرض المتابعين أيضا هو ذلك فإن لشارط عرصة اثبات حق على المشروط عنه و لرامه اعطا ذلك الحق و سياسي أن الاحار عني اليوم بالشرط في عرض الحمار و الفسخ لا في طوبه و يدل عني ذلك كله أن للمشروط له اسقاط ذلك فانه لو لم يكن من الحقوق لم يعمل بالاسقاط من قبوله الاسقاط يستكشف كونه من قبل الحقوق كما هو واضح

و ما عن صاحب جامع المعاصد من توجيه عدم الاحار بأن له طريقا إلى التخلص بنفسه ضعيف في العدة مداهه أن من جعل نفسه الحمار أعاد عرصة هو انفسح بعد بعد رآخذ ما شرط عليه اما لعدم يمكنه أول عدم سسلط الشارط عني المشروط عنه لشاؤوه و أما مع مكان احاره و لو بالشكاه إلى امحاكمة المحضة فبحتره عليه اد لو لم يكن بشرط حق الاحار سطر في معاملته عالما فانه لو اشترى أحد شيئا مع الشرط عني التابع و برفي منه

ذلك الشيء أصعاف قبضته الأولى وليس للمشروط عليه أن لا يعمل بالشرط
و يقول للشارط اسبح المعاملة بل يجبره الشرط على الوفاء ، لا أن يريد
الفسخ على طبق منه وليس عرضاً من ذكر انصر العسل يحدث على
الانصر ، بل عرضاً ، سعاد هذا المطلب أن الالتزام بعدم حوار الاحترار
فإن سيجه - لك هو صرر الشرط كثيراً وهو على خلاف الارتكازات العقلانية
و سائهم فانه ليس من المعارف ان بشرط أحد على غيره بشرط ومضى مدة
ثم يقول المشروط عليه ليس لك الآسح العفد .

وعلى ان جعله ليس لعرض من الشرط هو محصر الشرط عن العمل
و لو رتب حتى يقر به ليس محصراً بالاحترار بالفسخ بل عرض الشرط
هو الوصول الى عرضه من الشرط من المانع ومع الضرر وبوكس الأعراف
شخصية فلا وجه ليقول بأن له وحياً الى المحلص .

وبعد ذلك أخرى أن ما افادته جامع المقاصد لا سم لا من جهة ما ذكره
المصنف من انحراف في مرسه سألخره عن الاحترار بوصف النوبة اليه لما سألني
أن الاحترار في عرض الخيار لا في طوبه بل من جهة أنه ان كان للمشروط
به حق المطالبة ، فلا تنبيه في حوار الاحترار لمصالحه الحق ، والآ كان مفاد
الشرط هو الحكم التكليفي فقط كالنذر فلا يسوع لاحترار مضاد اليه نام السيرة
وقد يتوهم أن ظاهر الشرط هو فعل الشيء ، خيارياً ، فـ اسبح
المشروط عليه فقد بعد الشرط وحصول الفعل منه كره بالاحترار غير
الشرط عليه لأن الارام أن يكون معلى الشرط امراً اختيارياً كما بعد ، فلا
يكون الاحترار موجهاً سوماً بالشرط وفيه الظاهر أن هذا التوهم اما شأ
من حلظ بين الكلمة لاختياره المسعطة في معال عدم القدرة و كلمة
الاحترار المسعطة في معال انكره وعدم المحسوبة والذي هو موضوع صحة
التكليف هو الأول بمعنى أنه يشترط أن يكون التكليف معلى بأمر اختياري

علا يصح بعينه بأمر غير مقدور و أما الثاني فلا و من الواضح أن الفعل
اعنى بشرط في المقام . و ان يصدر عن المشروط عليه نكره . و لكن مع ذلك
هو فعل اختياري له و ليس فعلا غير اختياري حتى لا يصح كونه معلنا
للمشروط الا أن يكون الاكراه عن غير حق

و عبارة أخرى أن متعلق الشرط لابد و أن يكون امرا معدورا سواء
كان صادرا عن المشروط عليه كرها أم اختصاره معادل النكره فلا وجه لهذا
التهوم أصلا . نعم لو اشترط على الآخر فعلا صادرا عنه بالاختيار وعدم النكره
كان لهذا التهم محالا واسعا كما هو واضح على حوار مصاليه . و خصوص
كلام مول هذا كنه مع لاعصاف عما ذكرناه في اشراط الوجوب بالقدرة . حيث
قلنا ان الوجوب لا يتعلق بغير المقدور .

و أما اذا كان الفعل معدورا بآراء و غير مقدور أخرى فلا مانع من إيجاب
الجامع بين المقدور و غير المقدور لأن الجامع بينهما مقدور وكذلك يقول
في المقام أن الالتزام بالعمل العبر . العبر الاختياري و ان كان غير معقوف
الا أن العمل اذا صدر من الاختيار بآراء و من غير الاختيار أخرى فالجامع
بين الاختياري وغيره لا مانع من التزامه و لكن لو لم يفعل بذلك فالجواب ما
عرفته آنفا .

قد عرفت أن شيخنا الانصارى (قدس) تعرض في المقام لعدة أمور
منها أن الوفاء بالشرط واجب على المشروط عليه و حوبا بكلعبا .
ومنها ان لزوم الوفاء بالشرط هل هو حكم تكليف محض أو أنه من
حجة حق للمشروط له على المشروط عليه و لذا يمكنه اخبار المشروط عنه
على العمل و الوفاء بما لزمه على نفسه ذكر المصنف أن له اخبار المشروط عنه
بإوفاء من حجة أنه ملك الشرط باشرطه و قد وافقناه في النتيجة و بأعشا
في دليلها و قد قلنا أن له اخباره و اسشهدنا عليه بالسيرة العقلانية

وفلما ان لزوم الفعل بالشرط وكونه حقا للمشروط له ثاب ببناء العلل و
 ان لادله الدالة على لزوم الوفاء بالشرط وردت امحاء للسيرة المذكورة
 ثم قد تعرض بعد ذلك على امر ثالث وهو ان المشروط عنه اذا
 امتنع من الوفاء بما التزمه وكان الشرط أمرا فانما لسياسة كالاتثبات بطريق
 بيع شىء أو هبته ونحوهما مهمل للحاكم ان يباشر بدفع مبيع بمال
 المشروط بعبء أو هبته من قبل المشروط عليه أو أنه ليس للحاكم ذلك ولا
 يقع عنه ما بعد عن قبل المشروط عليه عد قوى ممكنة من ذلك من جهة ما ورن
 من أن السلطان وبى المبيع يدفع ضرر المشروط له بصدى الحاكم للوفاء
 بما التزمه المشروط عليه على نفسه هذا والوقت لم يسع للمراجعة انى أن
 هذه رواية هل روي بطريقها واسها معسرة أو أسها بطريق من المحتصرات
 لغوية لا اعتبار لها فراجع الى مذهبها .

ثم على قدر أسها رواية معسرة لا تكفى لمحررها فى اثبات المدعى و
 هو صحة تصدى الحاكم على ما على المبيع من الالتزام باللات من صم
 معدة خارجة اليها فان الحاكم ليس بسلطان ولا من دونه معسرة أو مرات
 فلا تدعى فى اثبات ولاية الحاكم من دعوى القطع بمسألة الحكم والموضوع على
 أن هذا الولاية ثابته للسلطان ليس من الاحكام المحضة لسلطان بل
 هو من أحكام المصائب فينبى للحاكم أيضا لأن المنعقاد من الرواية أن
 الشارع لا يرضى بمتبع حقوق الناس وهذا كما ثبت لسلطان ثبت للحاكم
 أيضا اذا يمكن من ذلك ولو لا دعوى القطع المذكورة احتاج اثبات المدعى
 فى المقام الى صم كبرى كليه على هذا الرواية وهى ولاية فى كل ما بسلطان
 من الاحكام والمصائب أو المصائب المحضة له وعد تقدم فى بحث الولاية
 أن ولاية الحاكم على نحو كليه غير ثابته وأنه ليس له الولاية فى كل ما
 للامام والسلطان ولاية ولذا ذكرنا أن اثبات المدعى فى المقام محجود

هذه الرواية غير ممكن الا بضم دعوى القطع على أن هذه بولاية نيسب من محتضات اسلطان بمذاهب الحكم والموضوع

ثم انه قد تعرض الى أمر رابع في انعام وهو أن اخبار الناس بالمعروف له على قدر عدم وفاء المشروط بطلبه من البراءة على نفسه هل هو في عرض الاخبار أو أنه في طوله بمعنى أنه اذا بعد رعله اخباره و لم يمكن منه تسهيئ التوبة الى الاخبار به أن يفسح العمد ح أو أنه مع تمكن من الاخبار يمكن من الخيار أيضا عن بعضهم أن الاخبار في طول لا اخبار وعن العلامة أن الاخبار في عرضه و أن مع تمكن من الاخبار يمكن من الفسخ ثم قوى إقده عدم ثبوت الاخبار مع التمكن من الاخبار

وفي حاشية المكاسب من غريب شحنا الاسماء (وده) أن هذا البحث يعقبه البحث السابق ولا اختلاف بينهما إلا في مجرد اللفاظ واحتمال هذا أن يكون تكراره من عدم شحنا الانصاري ويعقب معنى أنه كيف تعرض له ثانيا ولا يخفى وضوح الفرق بين المسائل لأن البحث في المسألة الاولى اما كان مخصصا في ثبوت أصل الاخبار وأما في هذه المسألة فالبحث فيها في أن الخيار الثابت للمعروف له في عرض الاخبار أو في طوله فالمسألان معاثران لا ربط من احدهما الى الاخرى

والعجب من شحنا الاسماء أنه كيف جفى ذلك عليه مع أن الأمر واضح لا يحتاج الى اقامة الدليل ولعل الاشتاء من قلم الشرف دون علم شحنا الانصاري وذكر بعض المحققين أن أصل عنوان المسئلة عميق لأن اسحقاه اجتماع الخيار مع التمكن من الاخبار بمكان من الموضوع والوجه في ذلك أن ذكرنا أن الشرط ليس هو مجرد الوفاء الاخبارى بل بيعته والوفاء الاخبارى أيضا ومن الظاهر أن الخيار اما يثبت في المقام بعد تعذر الشرط او الكلام في هذا الخيار اعني خيار تعذر الشرط ومع التمكن من الخيار لا

تعدر بشرط من هو ممكن ومعه لا معنى للاختيار.

وبالحمله فرض الممكن من الاحتمال فرض عدم تعدر الشرط الذى هو
أعم من العمل الاختيارى ولاحتمال وفرض عدم تعدر الشرط فرض عدم
الاحتمال فكيف يحتج الممكن من الاحتمال مع الاحتمال وما افاده وجه التفسير
لو كان المراد بالاحتمال عدم حصول خيار بعد الشرط مع الممكن
من الاحتمال لم يتعدر الشرط فم يتحقق موضوع الخيار واما لو كان المراد
بالخيار لأعم من تعدر الشرط كما سبأى فلا وجه لافاده

وبعداه أخرى ما يلزم بالخيار عند تعدر الشرط لكن لا من جهة
حصوله فى التعدر من من جهة أنه حد الأمور الموجهة للخيار ومصادق
من مصاديق الموجهة للخيار.

وح ممكن أن يشب الخيار مع الممكن من الاحتمال لموضوعه كما
سبأى إشكاله.

وعليه فلا بد من مراجعة مدركه لخيار لو سبأى أنه يشب مع الممكن من
الاحتمال أولا يشب عدم امكان اجتماعها من من ليديهيات حتى لا
يحتاج فيها الى دليل منقول أيضا مدرك الخيار عند خلف الشرط هو
الاجتماع كما ذهب اليه بعضهم فلا بد منه من الامتناع عن الأمور السبأى
وهو صورة عدم الممكن من الاحتمال واما معناه فلا يقين بالاجتماع على ثبوت
الخيار لا يتبأى بعد عدم الممكن من الاحتمال.

وان كان المدرك لثبوت خيار فاعده لا صرر كما ذهب اليه المصنف
ولا يشب بخيار مع الممكن من الاحتمال أيضا لأنه مع تمكنه من الاحتمال لا
يتوجه منه صرر حتى يدفع بالخيار ومن هنا ذكر شيخنا الانصارى أن خيار
فى طول الاحتمال لا فى عرضه ولكن ما قشأ فى كون مدرك خيار هو فاعده
لا صرر فى خيار الغيب مراجع.

و أما اذا كان المدرك للخيار عند تخلف الشرط هو الشرط الصمى
 اذى اعتمدنا عليه ، فالخيار ثابت مع التمكن من الاحراز ولذا لأن المشروط
 له قد عوق الزامه فى المعاملة على التزم المشروط عليه بالشرط وقد ذكرنا
 أن الشرط لا يند و أن يكون مربوط بالعقد و لا معنى لكونه عبارة عن الالتزام
 فى ضمن الالتزام بأن يكون العقد طرفا بالشرط فقط بل لا بد و أن يكون
 مربوطا به و ذكرنا أيضا أن الاشرط موجب يعلق أصل المعاملة على التزام
 المشروط عليه بالشرط بحيث لو ذ التزمه بالفعل فلا يتحقق المعاملة أصلا
 كما أن التزمه بالمعاملة و تمامه عندها معلق على وفائه بالشرط فى الخارج
 بمعنى أن المشروط عليه ان لم يفته بالتزمه فى الخارج فبالمشروطه به أن لا
 يفت بالتزمه بالمعاملة .

و بعبارة أخرى ان التزم المشروط عليه بالشرط و ان كان محققا حسب
 الحدوث و لذل قلنا يحق البيع لحصول ما عوق عليه ، لا انما التزم بالشرط
 بحسب النفا أيضا فلتزم المشروط له أيضا بالمعاملة و أما اذا لم يلتزم
 المشروط عليه بالشرط بحسب النفا فبالمشروط له أن لا يفت بالتزمه بالمعاملة
 فيفسحها و عليه فالخيار يثبت للمشروط به بمجرد عدم وفاء المشروط عنه .
 بشرطه و عدم التزمه به نفا و معنى خياره كونه ممكنا من رفع اليد عن التزمه
 وقد عرفت انه انما يكون ممكنا من رفع اليد عن التزمه فيما اذا لم يلتزم
 المشروط به عنه بالشرط بحسب استقاء و معه لا داعى الى تعيده بعدم
 التمكن من الاحراز لانه كلفه رائد و بما ذكرنا ظهر أن الخيار فى المقام فى
 عرض الاحراز لا فى طوله ، و يمكن أن يكون نظر المصنف فيما ذكره فى المقام
 الى ذلك حيث ذكر أن المقام لا يقاس بامساع تسليم أحد العوضين لأن
 تسليم كل من العوضين الى مالك الآخر انما يجب مع تسليم الآخر فاما لم
 تسليم أحدهما فلا آخر أن يصح عن التسليم بمعنى أن الالتزام بالتسليم فى

كل من المبايعين مشروط وهو ثابت لكل منهما وهذا بخلاف المقام لأن الالتزام بالعمل بالشرط إنما هو من أحدهما لا من كليهما فإذا لم يفهما التزمه ولملزمه له أن لا يفى بالتزامه وليس للمشروط عليه الامتناع من الوفاء حتى يف الآخر بالتزامه كما في مسألة التسليم ود الالتزام ليس من الطرفين في المقام .

ومد ذكر المحقق المصنف أن هذا الكلام من الشيخ يشبه كلام الأبطال في مقام اللجاج حيث يقول أحدهما للآخر إن لم تعطني لا أعطيكَ وبما ذكرناه عرف أن الأمر ليس كذلك وأن هذا الكلام منه كلام متين ولا يشبه كلام الأبطال لأن المشروط له مد على التزمه بالمعاملة مع وفاء المشروط عليه بالتزامه فإن لم يف بما التزمه فلا يجب على المشروط له البقاء على التزمه مما أعاده العلامة من أن الجوار في عرض النكاح من الإحصار هو الصحيح ثم انه ذكر في المقام أمراً خامساً وهو أنه إذا بعد الشرط في الخارج من جهة عروض عني على من استمر بالحياطة أو شلل وبحولهما فلا يثبت للمشروط به ولا الجوار وله أن يفسخ المعاملة ولا يثبت له الأرض وإن يطالب بمشروط عليه ما به استغاث بين مئة الشيء مع الشرط كحياطة ، و قيمه مدونه . وربما يقال بثبوت الأرض في موارد بعد الشرط سواء بقيت المبيع مع الأشراف و قيمه مدونه .

و ثالثاً يفصل بين الشروط التي يعامل في نفسها بالمال كاشتراط حياطة الثوب لأن لها قيمة في نفسها واشتراط مال العبد في شرائه يستمر فيها بالأرض عند حلها وبعدها ومن شرط الأوصاف ما لا يقابل بالمال في نفسه وإنما يوجب زيادة قيمة المشروط بنظر اشتراط قدره على الكفاية في العبد أو القدرة على الطبخ وغيرهما من الأوصاف الكماله الموحية لاختلاف قيمة الموصوف بطرق عدم الأرض فيها .

ولا يحى عليك أن الشروط سواء كانت من شرط الأوصاف أو غيرها مما لا يعاقل بالمال في المعاملات و يقع شيء من أمتن في مقابلتها بل التمن بتمامه يقع في مقابل ذلك المبيع وعليه ولا رجة للأرض و مطالبه ما يخصها من العينة مطلقا وإنما اسرها بالأرض في حدار لعب من جهة النصوص لا من جهة مطابقة القاعدة .

وقد اشتركت في حاسية على ثوب الأرض في حلف الشروط بدعوى أنها وإن لا تعاقب بالمال في مقام الاستاء و عام الظاهر الآ أنها يعاقب بها في عالم الملك و الواقع وقد تقدم ذلك في محث حدار لعب و به أثبت كون الأرض على وفق القاعدة و حيث عدها بأن المعاملات بها ليس به عالما ظاهرا و واقع و صورة و لست تصور بها سبها و بينها صورها لأنها ليست بالأشياء بمفاسه مبررة مبررة في الخارج و هو اما موجود . أو معدوم . ولا معنى لثوبها لما دون صورة و عينة فلا تثبت لمشروطه عند حلف الشروط و بعدها إلا الحذر دون الأرض كما عرفت .

ثم إن المصنف ذكر مراسا و هو أن الشروط إذا صار معتبرا و ثبت بذلك الخيار للمسروط به و يكن لعبن حرج عن طلب المشروط عليه سلطته لئلا أو يقل لأرم فهو يمنع ذلك عن مساحه أو لا وعلى بعد مساحه هل يرجع على المشروط عليه عيبتها أو مندبا أو أنه يعنى يرجع الى عس العس بفسح العقد الواقع عيبتها من أصلها أو من حسن الفسخ وقد تعرض (قده في المقام الى جهات —

الجهة الأولى في أن المشروط به إذا فسح هل يرجع اليه العس ولا يرجع اليها بنفسها بفسح العقد الواقع على العس من جهة العقد الواقع على العس قد صدر من أهله و وقع في محله حيث أنه صدر من مالكها في زمان ملكه فلا وجه لطلاق العقد بل لو فسح فلا بد من أن يرجع

بديلها أو أن يرجع إلى نفس العبر بفسخ العقد الصادر من المشتري من أصله أو من حين مسحه و الصحيح أن يرجع إلى بديلها لأن العقد الواضع عليها كان صحيحا حين صدوره ولا وجه بطلانه و معرضا لذلك نصيلا فيما تقدم والمقام أعني بندر الشرط مع خروج العبر عن ملك المشروط عليه من أحد صغريات ما تقدم في محله من أن الفسخ بعد انتقال العين إلى ملك شخص آخر بعقد صحيح لا يقتضي إلا الرجوع إلى بديلها فراجع.

الجهة الثانية أن الشرط إذا بعد زجر حجب العبر عن ملك المشروط عليه بعقد آخر مباح لبعض الشرط كما إذا اشترط عليه بعه من ربه وهو باعه من عمرو أو اشترط عليه وعه و هو باعه وهكذا مما يكون مباحا للشرط فهل العقد الواقع على المال صحيح مع أنه مخالف لبعض الشرط أو أنه باطل أو يفصل فيه بين ما إذا كان الشرط يقتضي حفا للمشروط له على المشروط عنه مسلم في الأول نصحه العقد الصادر من المشروط عنه الذي هو مخالف لبعض العقد لأنه لا مسلم ح إلا مخد المخالفة للمحكم الشرعي بوجوب الوفاء و أما عده صحيح و مسلم في الثاني بالبطلان إذا لم يسهه إلا من المشروط له و لم يخرجه إحصاءه منه لأنه ح بيع شيء بعلو عليه حق العبر و بيعه باطل.

و أما إذا سعه أدبه أو خفه إحصاءه فالعقد أيضا صحيح و هذا هو الذي ذهب إليه المصنف.

و ربما يفصل في المقام بفصل آخر و هو انفصال بين سعه بالان من المشروط له فالعقد صحيح و من لحوقه إحصاءه أي المشروط له بطل بدعوى أن العقد إذا سعه أدن من له الحق بعهده و مع صحيحا عند استناد مالي العاقد.

و أما إذا وقع بالادبه حين أسأده إلى عاقده ثم خفه الإحصاء فلا

محالة يقع فاسداً لأنه عقد واحد شخصي وقد حكم عليه بالبطلان حين صدوره من العاقد فكيف يفعل إلى الصحة بالاضافة (والعقد باستمرار اثره لا يكون متعدداً) إلى نفس ذلك العاقد . بعد ذلك وقد تقدم هذا التفصيل من الشيخ ابد الله التستري في بيع الفصولي حيث فصل في صحيح العقد الأول بالاحارة المأخوذة بين العقد الفصولي المصطلح أعنى ما اذا كان العاقد غير من ينسب إليه العقد بالاحارة وبين مثل يروى عن عبد الروحة أو سبأح الروحة مما يكون العاقد الفصولي فيه هو المنتسب إليه . العقد بالاحارة فالنرم في مثل ذلك صحة العقد المذكور فيما اذا سبقه الاذن من الروحة و بالبطلان فيما اذا لم يسبقه الاذن سواء لعقد الاحارة أيضاً أم لم يصححه . وذلك من جهة أن العقد حين صدوره من العاقد حكم عاينه بالبطلان لعدم اشتغاله على شرط صحته . ولا يمكن أن ينسب إلى الصحة بالاحارة المأخوذة بالاضافة إلى ذلك العاقد لأنه عقد واحد وقد حكم بالفساد والعقد الواحد لا يبعد . بحسب الأرمه بالاضافة إلى العاقد فلا يصف بالصحة بالاضافة إليه أبداً وهذا بخلاف الاحارة في الفصولي المصطلح لأن العقد وإن يصف بالبطلان بالاضافة إلى العاقد إلا أنه لا مانع من اصفه بالصحة بالاضافة إلى الثالث اذا أحرار لأنه لم ينسب اليه احارته لحكم صحته أو بفساده بل ينسب إليه احارته وحكم صحته له من حين الانسحاب هذا ما فصله الشيخ ابد الله التستري هناك

و لتفصيل المذكور في المقام هو عين هذا التفصيل الذي قلناه عن الشيخ المذكور .

و قد احسنا عن ما فصله شيخ المتقدم هناك بوجوه —

منها أن مقتضى الأخبار الواردة في صحة يروى العبد بدون اذن مولاه اذا لاحاره بعد يروجه معللاً بأنه لم يعرض الله و أمه عصى سنده

عدم الفرق في صحة العقد الصادر مصولياً بالاحارة ، بمأخره من المصطفى
المصطفي و تزوج بنت أحب الروحه أو بنت أحبها وذلك لأن الاحب رالمذكور
يعطى حمايته كليه في صحة العقد المصطفي بالاحارة بمأخره وهي ان العقد
الصادر عن انصوار ان كان معصيه وصعبه لله تعالى فهو باطل ولا يغلب
بي الحجاز وصحة المصطفي على طبق القاعدة في جميع موارد ، فلا وجه
برفع ايدها في بعض موارد ، واما اذا لم يكن معصيه لله حتى بالاحارة
المأخره لانه كان معصيه ومخالفه لذلك المحرم فان رضى به واخار حارو
في العقد المذكور أبتا ، رضى الروحه و أثار عقد بنت أحبها أو بنت
أحبها حار لأنه لم يكن معصيه لله واما كان معصيه بروحه ومخالفاً لحقه
في أثار حار فهذا تفصيل باطل وتفصيل موكول الى محله .
و أما دعوى المظالم مطلقاً فباعتبارها من جهة أن العقد ح مهي عنه
لأنه مداف للمنفعة ، بالشرط الواحد والشيء في المعاملات يوجب الفساد .
و يرد عليه وجوه .

الاول أنه ليس في المقام شيء موقوف شرعاً من سح الشروط عيبه
من غير من اشترط بعده منه ان لم يرد عنه شيء به أم سعة من اشترط
بيعه منه وهو لا يقضي الشيء عن سعة من غيره إلا على القول بأن الامر
بالشيء يقضي الشيء عن صده وهو ممنوع

الثاني ذهب الى أن بيعة من غير من شرط سعة منه مورد للشيء
و هو من جهة انفس الامر بالشيء الشيء عن صده إلا ان ذلك في محله
أن الشيء في المعاملات لا يقضي فسادها مطلقاً سواء تعلق بالسبب أو
بالمسبب أو السبب .

والثالث أما لو سمعنا ان لعقد المذكور معنى عنه شرعاً وسمعنا أن
الشيء في المعاملات يوجب الفساد ولكنه لا يلزم منه الاضرار بفساد العقد

العدد كور مطلق لانه اذا رضى به المشروط له ان ما او احارره فلا محابة يرتفع
النهي عنه ان النهي عنه ليس الا من جهة حق المشروط له فان حاول غير
حقه ارتفع النهي .

و دعوى البطلان مطلق لا يرجع الى وجه صحيح و من حيث يظهر ان
التفصيل بين كون الوضوب بكلفا محضا او كونه حصيا كما ذهب اليه المصنف
لا يمكن المساعدة عليه لأن الوفاء بالشرط ولو لم يكن أنه من جهة ثبوت الحق
للمشروط له على المشروط عليه الا أن هذا الحق لا يتعلق بالمال و بعض
و اما تتعلق على العقد فلا يكون معه سعة لسعق حق العير و ليس
انقضاء عن ميل بيع العير المرهونة انى يتعلق حق العير سيما مع ملاحظة
أن الخيار متعدد في المقام فلا وجه للتفصيل بين لتصور ان في كل سهم
يكون معه مصادف بما يجب عليه الوفاء به كلفا او حقا ثبت بمشروط له
الخيار من دون ان يستلزم بطلان العقد أبدا فالصحيح هو لا لبرام بصره
العقد الصادر من المشروط عليه مطلقا و يشملته عمومات حل البيع و الوفاء
بالعقود و لكن للمشروط له الخيار و لا وجه لبطلان

ثم لو قلنا سطلان لعقد الصادر من المشروط عليه صحح ذلك عن
محل الكلام لان البحث في تعدد الشرط ببيع المشروط عليه من اشترط
بيعه ح و الكلام في تعدد الشرط .

و هذا بخلاف ما اذا قلنا بصحة العقد من المشروط عليه لأنه ح
يكون داخلا في تعدد الشرط الذي هو محل الكلام في الجهة الخامسة من
عنوان كلام المصنف الا أنه اذا كان المشروط عليه ممكنا من العمل بالشرط
يفسخ عقده بحواره أو شرائه منه ثانيا و حب عليه و الرم عنه بمقتضى الاشراط
يفسخ عقده أن يمكن أو يشتريه ممن باعه منه ثانيا و يصرفه في محله
و هذه الصورة لا بد من احراجها عن محل الكلام و مرض البحث فيها

إذا لم يمكن المشروط عليه من إرجاع العين إلى ملكه ولو بالشراء حتى
يُعتبر عليه الشرط إذا كان الأمر كذلك وقلنا بصرحة بعبه فقد تعدد عليه
الشرط وثبت للمشروط به الخيار فهو أن امضى عبده أي عبده نفسه فهو
لا كلام وأما إذا مسح عبده فهل يرجع إلى بدل عبه أو يرجع إلى نفسها
بمسح عبده أو واقع عبده من أصله أو من حين المسح وحوقة ما صحيحها
ولا مبره به على ما تقدم إلا أن العلامة (ره) ذكر في هذه المسئلة أنه إذا
مسح المشروط له يرجع إلى نفس عبه بامسح العقد الواقع عليها من
المشروط عليه إلا إذا كان الواقع عليها هو العنق فانه يرجع إلى قيمتها
لا إلى نفسها بفسخ العنق لأن العنق مسمى على العاقل وهذا الكلام من
العلامة مما لم يفهم به معنى محصلا أبداً لأن معنى بناء العنق على العاقل
هو أن العبد إذا عتق منه حر يسرى الحرية إلى جميع أحرائه ومنه صدر
أحد الشريكتين بحصة شريكه في العبد إذا عتق بصفه أي حصة نفسه ولكنه
كما كان سببا لحرية بصفه لأحرار أيضا بضمن لشريكه قيمة ذلك النصف وهذا
المعنى عليه الحرية والعنق لا أن معناه أنه إذا عتق ملك العبر يكون
هذا موحيا لحرية والمعروض أن مسح المشروط له يكشف عن أن عتق المشروط
عليه وقع في غير ملكه فيبطل بالصحيح ما ذكرناه من صحة العقد مطلق و
للمشروط له الخيار وأنه إذا مسح يرجع إلى بدل العين مطلق لأن العقد
الصادر من المشروط عليه صدر من أهله ووقع في محله ولا وجه بطلانه
(بقي هناك مسئلة أن الخيار لا يسقط بالنصرف في العنق وسعرض بها
في عنوان الإني اشاء الله).

ومن جملة ما تعرض له المصنف (ره) هو أن للمشروط له إسقاط شرطه
فد استعدا من الفرائض الداخلية والخارجية أن وحب الوفاء بالشرط ليس
من الأحكام المعهولة لله تعالى ابتداء فانه ليس من الأحكام الأولية وإنما

هو من جهة حق المشروط له القاب بالاشراط بنظر وجوب الاداء في له من
فانه من جهة ملاحظة حق اداس لا أنه محمول اسدي للشارع
وقد عرف أن الاشراط يوجب ثبوت حق للمشروط له على مشروط عليه
عند العلاء أيضا وعليه فلا مانع من أن يرفع المشروط له به عن حقه د به
يرفع وجوب الوفاء بشرط وهذا أمر ظاهر إلا أن ذلك وقع مورد لخلاف
بين الأعلام في شرط العلق وقد ذهب جماعة الى عدم سقوطه بالاسقاط
مادا شرط العلق في معاملة ثم رفع المشروط له به عن شرطه فابوا بأنه لا
يوجب سقوطه بل يجب على المشروط عليه الوفاء بالشرط مع اسقاط المشروط
له أيضا وثبت من جهة أن في شرط العلق ثلاثة حقوق حق للمشروط له و
حق لله تعالى وحق للعقد واداء رفع المشروط له به عن حقه فهو
لا يستتر سقوط الحق من الآخر ومن هذا فابوا ان اسقاط الشرط في العلق
لا يوجب السقوط هذا ولا يحق أن يكون العلق حقا لله وللعبس معا لا
يرجع الى محصل كما ذكره العصف لأنه أرب من كونه حقا لله تعالى أنه
أمر محبوب قد ذهب اليه الشرع فهو وإن كان كذلك إلا أنه لا يسلم الحق
ولا وجوب الوفاء عليه لأنه أمر سبحانه ولا محبوسه الحق لله لا يخص
بصوره الاشراط فقط لأنه محبوب على كل حال ولا ربه وجوب يعقوب لومع
عدم الاشراط وهو مقطوع بعدم لأنه مسحب لا وجوب له فضلا عن أن يكون
حقا وإن أريد من كونه حقا لله أنه أمر بالوفاء به على قدر شرطه لأنه حق
لشارطه وهو أيضا صحيح إلا أنه منسك من شرط العلق وغيره من الشروط
معاد وجه عدم سقوط شرط العلق دون غيره، واما أنه حق للعقد ففيه أن
اشراط العلق لا يوجب حق للعقد على المشروط عليه وليس له العقدية
بذلك أبدا كما ذكرنا بنظره في التذلل لأنه ان تذلل شيئا على الفقهاء أو
غيرهم فليس بغير مطاوعة الماد بالوفاء بالشرط

وَأَنْ أُرِيدَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْعِدَّ سَتَفْعَ بَعْفَهُ وَآلِيَهُ يَرْجِعُ بَعْفَهُ ، فَعِيَهُ أَنَّ رَجُوعَ الْمَفْعَةِ إِلَيْهِ لَا يَوْجِبُ الْاسْتِحْقَاقَ ، هُوَ ظَاهِرٌ مَا إِذَا اشْتَرَطَ فِي صِفَةِ الْعِدِّ أَنَّ يَهَبَ ثَلَاثَ مَالٍ أَوْ سَعَةِ مِنْهُ بَعْضُ مَنْ ثَمَنَهُ فَاسْتَحَقَّ يَوْجِبُ رَجُوعَ الْمَفْعِ إِلَى الثَّلَاثِ أَلَا أَنَّهُ لَا يَوْجِبُ الْاسْتِحْقَاقَ وَعَلَيْهِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ شَرْطِ الْعِنَى وَشَرْطِ غَيْرِهِ فِي سَعُوطِهِ بِالْإِسْقَاطِ .

ثُمَّ أَنَّ اسْقَاطَ الشَّرْطِ وَالْحَيَاةَ يَكُونُ بِاللُّغْطِ وَآخَرَى يَكُونُ بِالسَّعْلِ وَ هَذَا الْأَمْرُ وَإِنْ تَعْرِضُ لَهُ انْقِصَابٌ رَهْ فِي الْأَمْرِ الْمَقْدُومِ ، أَلَا أَنَّ الْمُنَاسِبَ لَهُ ذِكْرُهُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ إِذَا نَصَرَ الْمَشْرُوطُ لَهُ أَوْ عَمِلَ عَمَلًا عَلَيْهِ أَنَّهُ يَسْقُطُ بِذَلِكَ حَتَّى فَلَا كَلَامَ فِي سَعُوطِهِ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَدُلَّ عَمَلُهُ عَلَى اسْقَاطِهِ فَلَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّ مَحَرَّرَ النَّصْرِ أَوْ الْعَمَلِ يَوْجِبُ السَّعْطَ ، أَلَيْسَ بِمَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى كَوْنِهِ مُوجِبًا لِلْسَّعْطِ كَمَا دَلَّ عَلَى أَنَّ التَّعْبِيلَ وَالْمَسَّ وَنَحْوَهُمَا يَسْقُطُ الْحَيَاةُ فِي حَبَارِ الْحَيَاةِ لَا أَنَّ الْعِدَّةَ مِنْ مَوْرَدِ النَّصْرِ إِلَى غَيْرِهِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ فِيمَا يُمْرُ بِدَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ يَوْجِبُ السَّعْطَ لَا دَلِيلَ عَلَى سَعُوطِ الْحَبَارِ بِهِ كَمَا قَدْ مَضَى بِفَصْلِ ذَلِكَ فِي الْإِيجَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ فَيُراجِعُ .

وَمِنْ حِفْظِ الشَّرْطِ إِلَى ذِكْرِهِ انْقِصَابٌ فِي حُكْمِ الشَّرْطِ ، الصَّحِيحُ أَحْيَا هُوَ أَنَّ الشَّرْطَ رَيْبًا لَا يَكُونُ مِنْ سِلِّ الْكَمِّ كَمَا فِي شَرْطِ الْحَبَاظَةِ وَ الْكُتَابَةِ ، وَغَيْرِهَا ، مِنَ الْأَوْصَافِ وَالْأَعْمَالِ وَآخَرَى يَكُونُ الشَّرْطُ مِنْ قِبَلِ الْكَمِّ مُتَصِلًا أَوْ مُفَصَّلًا وَالْأَوَّلُ كَمَا إِذَا بَاعَ الثَّوْبَ عَلَى أَنْ عَشْرَةَ أَرْعَ وَ الْأَرْضَ بِاسْمِهَا مَتْرًا وَالثَّانِي كَمَا إِذَا بَاعَ مَا فِي الْكَمِّ مِنَ الْحُجَرِ عَلَى أَنَّهُ مِائَةٌ عَدَدٌ وَلَا اشْكَالَ فِي أَنَّ تَحْلِفَ الشَّرْطِ فِي الْقَسَمِ الْأَوَّلِ لَا يَوْجِبُ إِلَّا الْحَيَاةَ وَلَهُمَا الْإِمْلَاءُ مَعَ الْمُطَالَةِ بِالْأَرْضِ بِمَا نَحْصُهُ مِنَ الشَّرْطِ لِأَنَّ الثَّمَنَ أَمَّا يَقَعُ فِي مَقَابِلِ ذَاتِ الصِّبْغِ وَلَا يَقَعُ فِي مَقَابِلِ الشَّرْطِ أَبَدًا وَلَوْ كَانَ الشَّرْطُ فِي نَفْسِهِ أَمْرًا مَعْمُولًا كَمَا فِي الْحَبَاظَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَهَذَا إِذَا تَحْلَفَ الشَّرْطُ فِي

القسم الثاني فاصلا لا خلاف بينهم في ثبوت الخيارين لثبوت للمشروط به لا أنه وقع، لخلاف بينهم في أنه يمكن من أحد الأرص ومما يخص الشرط من النفس أو الامضاء أو إيمانه كالفهم الأول لا يوجب إلا مسح أو الامضاء محابا ولا يمكن من أحد الأرص بوجه وربما قبل بخوار أحد الأرص في هذا القسم مضاعفا وقبل بعدمه مطلقا وثالث فصل من مضارب الأحرار أو موهوب الأحرار ومحلها بالبرام بالأرص في الثاني دون الأول وهذا من غير فرق بين صورتي انتحاف بالعقار وانتحاف بالبراءة والذي ينبغي أن يقال في المعام هو أن البيع بشرط يصور بحسب مقام اثبوت على إتمام وصور :-

الصورة الأولى أن يكون أصل البيع والمعامه معلقا على ذلك الكم كما مر بعضه على كف أو غيره من الأوصاف والأمر كما إذا صرح بأن معنى لهذا اثبوت مشروط بأن يكون عشرة أدرع بحيث لو كان بعض لا يشتريه المشتري ولا يبيعه البائع أو صرح بأن معنى ما في لكبس من الحور، معلق على أن مائة عدد ولا يبيعه إذا كان بعض كما يشتريه المشتري إذا كان كذا وفي هذه الصورة العقد باطل من رأسه لأنه من التعليق لم يطل و مع البطلان لا معنى للمراعى أن به الامضاء محابا أو به أن يطالب بالأرض محال إذا لمع باطل، وليس له الامضاء ولا المسح ولا العطائه بشيء لعدم الموضوع والمعاملة وهذا ظاهر.

الصورة الثانية أن يكون أصل البيع محررا على كل مديرو ولا يكون معلقا على ذلك الكم المشروط كما إذا اشترى الثوب على كذا تقدير إلا أنه اشترط على السابع أن يكون ثمنه عشرة دراهم إذا كان الثوب عشرة أدرع وسبعة إذا كان سبعة فاصل المعاملة غير معلقه إلا أن كون الثمن عشرة دراهم معصو على كون الثوب عشرة أدرع وكأنه اشترى الثوب الحارحي كل درع بدرهم من

دون أن يعم أنه عشرة أدرع أو أقل أو أكثر ومن عدمه في بيع صاع من الصبر أن هذه المعاملة صحيحة ولا يترتب عليها بوجبه لأن الثمن بمقدار الثمن إن كان رائداً مراً وإن كان ناقصاً فاقصاً ولا خطر في هذه المعاملة أصلاً والعمم بها في الصبر أو بغيره ثوب من فضة وبسببه غير معسر لأنه يظهر عند سببه لا خطر على أحدهما فالمعاملة صحيحة في هذه الصورة وشب بالمعروط له الخيار على عدمه عدم كونه الثوب عشراً - رع مع كون الثمن بمقدار الثمن كل درهم بدرهم

وبالحمله أنه اشترط في هذه الصورة أركان -

أحدهما أن يكون له الخيار على عدمه عدم الحق الكم المشروط -

وثانيهما أن يكون كل درهم أي كون الثمن بمقدار الثمن

فإذا ظهر ببيع ناقص عن الكم المشروط في هذه الصورة فينبى بالمعروط له الخيار أن الثمن بعض مقدار بعض المبيع لأنه لو كان عشرة أدرع كان ثمنه عشرة دراهم وحيث أنه سبعة أدرع فبقيته سبعة دراهم حسب الاشتراط ولكن لا يبقى في هذه الصورة مجال لاقصاء العقد بنقص الثمن أي لا أحد الأركان كما هو أحد أطراف الاحتمال في المقدم فانه صرح بأنه لو لم يكن عشرة أدرع فبقي ثمنه عشرة دراهم من ثمنه سبعة بمقدار المبيع فالأصل تمام الثمن عند ظهور البعض في المبيع لا يحرق في هذه الصورة -

الصورة لثالثة ما إذا كان كل من المبيع والثمن غير معلوم وكلاهما

مجهول على كل تقدير كما إذا اشترى الثوب بعشرة دراهم على كل حال ظهر ناقصاً أو غير ناقص فهذا الموجد اشترى بها الثمن المبيع وإن لا يدري أن الثمن عشرة أو أقل لأنه اشترط على البائع الخيار بنفسه على تقدير ظهور البعض في المبيع وعدم كونه عشرة أدرع والمعاملة في هذه الصورة صحيحة أيضاً وانعكس بمقدار المبيع مما لا دليل على اعتباره في غير

العكس والموروث الآ من جهة اسلم الجهن بمقدار العرر الآ أنه ليس
كما مر في محله تفصيل ذلك فراجع.

وفي هذه الصورة ثبت للمشروط له الجوار عند ظهور النص في المبيع
وله أن يمضى العقد تمام الثمن أيضا الآ أنه لا يمكن في هذه الصورة من
امضاء مع المطالبة بالأرض وقيمة الباقي لأنه بلا موجب. والمقصود أن
المعاملة وقعت على هذا الموجد بهذا الثمن الموجد لا من منه واجبا
امضاء مع الأرض الذي هو أحد الاحتمالات. في المسئلة غير جاري في المقام
ولا مجتمع اطراف الاحتمالات المذكورة في صورة واحدة.

ومنه يظهر أن مورد النص والاثبات في كلمات الأصحاب متعدد و
معه يكون النزاع بظنا لأن من يقول بحوار الامضاء مع المطالبة بالأرض بظنه
الى الصورة الثانية كما أن من اكر الامضاء مع الأرض ولم يحور أحد الأرض
بظنه الى الصورة الثالثة وهما مختلفان فالزاع لفظي هذا كله حسب مقام
الثبوت.

وأما في مقام الاثبات فيما اذا كان بعك هذا اثوب بعشرة دراهم
على أنه عشرة ادرع فإن ارجعنا قوله على معنى الشرط والتعلق الى أمرين
أحدهما انتمامه بالمعاملة اندي معناه الجوار وثانيهما ان هذه العشرة
فيما إذا الثوب عشرة ادرع أي ارجعناه الى الثمن يكون من العيق في الثمن
وكأنه اشترى كل درع يدرهم فيثبت بذلك ما ذكره المصنف من أن له الامضاء
مع المطالبة بالأرض وقيمة النقص.

وبعبارة أخرى يكون المعاملة ح من ميل الصورة الثانية التي يكون
التعليق تعديقا لا مرس أحد هما الجوار والاسرام بالمعاملة، وثانيهما كون
الثمن عشرة دراهم بمعنى أن كون الثمن عشرة دراهم معلق على كون المبيع
عشرة ادرع، فإن لم يكن كذلك والثمن أيضا لا يكون عشرة دراهم. بل بالنسبة و

ولا يفى لما ذكره جامع المقاصد من الامضاء بلا مطالبة الأرض محال لأنه من العلوق فى الثمن كما مر.

وأما اذا رجعناه أى قوله على الى حصول الالتزام بالمعاملة فقط لا الى والى كون الثمن عشرة دراهم الرجعة الى الصورة الثالثة فيثبت ما ذكره جامع المقاصد من أنه يثبت به الحارو به الفسخ والامضاء من دون مطالبة الأرض. لأنه باع التوب بعشرة دراهم بلا تعليق ولكن الطاهر التصديق للمسعاد العرفى من مثل التعليق المذكور هو ما ذكره المحتق الثانى من أنه يرجع الى الاسرار بالمعاملة فقط. وبعدمه يثبت به الخيار وبذا فان بالاشارة مقدمه على العنوان معنى أنه اشارة الى الموجود الخارجى و قال بعثك بك. فالموجود مبيع فى مقابل الثمن كائنا ما كان لأنه يرجع الى أمرين أحدهما الالتزام وناسبهما كون الثمن كذا مقدار بمعنى التعليق فى الثمن لأنه وان كان أمرا ممكنا كما ذكرناه الا أنه محتاج الى التصريح به فى مقام الاشاب ومجرد الظهور اللغوى والمعنى لا يكفى منه لأن طاهره أنه تعليق للالتزام بالمعاملة. بل ربما يصرح به لباع أو المشتري ولا يبرر الشرط الا بعدد من الالتزام بالمعاملة لا أنه تعليق منه وفى الثمن كما هو ظاهر بحسب انهم العرفى فما افاده انصف لا يمكن المساعدة عليه هذا كنه فى طرف ظهور انفس.

وكذا الحار فما اذا ظهر الرباذه لأن البايح بارة يعلق أصريعه بأن لا يكون رائدا على عشرة أمتار فى سبع الارض مثله وقد عرفت أنه باطل ولا يجرى فيه هذا السراغ أى الامضاء محابا أو مع مطالبة الأرض و اخرى يعلق اسرامه بالمعاملة على كونه عشرة أدرع كما يعنى كون ثمنه عشرة دراهم على كون لأرض عشرة أدرع وكأنه يشترط بيع كل درع منها بدرهم وبعد انختلف يثبت به الخيار والريادة باقية فى ملكه كما أن له أن يفسخ المعاملة

في غيره ادفع المبيعة أيضا لأنه له الخيار لأن العرض يتخلف بالزيادة
وثلاثة يبيع هذه الأرض بهذا الثمن مجزا ولكن جعل نفسه خيار
مقطوع دون أن يكون الزيادة له لأن العرض أنه باع الأرض باجمعها
بعشرة دراهم هذا بحسب مقام الثوب.

وأما في مقام الانتساب فإن رجوع التعليق إلى أمرين أحدهما الالتزام
بالمعاملة وثانيهما كون ثمنه عشرة دراهم أي كل دراهم منهم بالمعنى
المقدم أعني كون ثمنه عشرة دراهم معلق على كون الأرض عشرة دراهم
وإن لم يرد وإن مفسى أنه هو الصورة الثانية فينسب له الخيار مع
مطالبة براءته كما ذكره المصنف وإن رجعناه إلى خصوص التعليق في
الالتزام الذي هو الصورة الثالثة فبذلك الخيار مقطوع دون سحف الزيادة
كما ذكره جامع المقاصد وقد عرفنا أن الظهور اللطيف على طبق ما ذكره
جامع المقاصد وعليه فظاهر أن جهة الشرط في الحكم في جميع صور
الأربعة أعني موافق لأجزاء كما في الثوب ومختلف لأجزاء كما في الأرض
لوجود بعضها ورد في بعضها لأجزاء أو الدار لأجزاء أجزاءها كما
يتخلف بالنقص أم كان بالزيادة لا يوجب إلا الخيار ولا يجوز مطالبة الأرض
معه لأن المبيع بحسب المعاهم العرضي يرجع إلى الالتزام بالمعاملة
وسيجب الخيار ولا يروى راجعا إلى كون الثمن عشرة دراهم أي سيجب
تعليق الثمن وكون الثمن بقدر الثمن.

وأما ما انفرد المصنف في الجواب عن ذلك ما لا يكر أن يبيع على
أنه عشرة دراهم يبيع مع الاشتراط ألا ما يكر أن يكون كل شرط عسر مقابل
بالمال ولا يفسد البه الثمن فهو لا يرجع إلى محصل لأمرض كون التعسق
المدكور شرطا فريض عدم وقوع المال في معاقلة والشرط مع كونه معاقلا بالمال
مما لا يحتج به ما روى ما انفرد جامع المقاصد كما تقدم

القول في حكم الشرط الفاسد

والكلام فيه يقع في جهات كما ذكره المصنف -

الجهة الأولى لا اشكال في أن الشرط الفاسد لا يجب الوفاء به ولا الرام بفعله شرعا . لأنه معنى العباد في مقابل لصحة والالزام به . بمعنى أنه فاسد أنه لا الرام بفعله ولا يجب على المكلف أن يعي به . فالشرط الفاسد بما أنه شرط لا حكم له . نعم إذا كان الشرط الفاسد في نفسه مشروعا لا مانع من أن يثنى به المشروط عليه لأنه وعده وهذا ظاهر . يسعى أن يكون محل الكلام هو الشرط الفاسد الذي لم يدل دليل على مجتمعه فساد شرطه .

وأما الكلام في أن الشرط الفاسد إذا لم يتم دليل على فساد العود معه أو صحته معه . وعليه فمثل بيع أجنبي مشروط بأن يجعله المشري حرة خارج عن محل الكلام لأن فساد العود في مثله لأجل النصوص . بل بطلان البيع المذكور غير مستند إلى الاشتراط لأنه باطل حتى في صورة عدم اشتراطه . نعم إذا علم الناج أنه جعله صما كما تقدم ذلك في محله . وذكر هناك المصنف أن النضر هو الفارق بين بيع الحشف من يعلم أنه جعله صما . وبيع العنب من يعلم أنه يجعله حمرا حيث أن الأول باطل والثاني صحيح ولا فرق بينهما إلا ورود النص في الأول على البطلان دون الثاني كما هو ظاهر . وكذا أبيع مشروطا ببيعته من الناج ثانيا فإنه وإن كان باطلا إلا أنه من جهة دلالة الإحار على بطلانه وهي الإحار المعنوية أحار العينة والآ فاشترط اعني أبيع ثانيا صحيح في نفسه .

ومن هنا لو اشترط بعد من شخص آخر بصلح بلاء كلام . لأنه من قبيل

شرط جعل سائع في نفسه واما دلب الأخبار على بطلان العقد عند مفارقتها بالشرط المذكور لا أن الشرط فسد أو أحب فساد المشروط ولعله ظاهر بهذه الموارد خارجة عن محل الكلام كما أن الشرط الفاسد إذا أحب فقد شرط من شروط البيع بكونها و يكون خارجا عن محل الكلام كما إذا اشترى شيئا واشترط عليه عمارة داره ولا يدري أن داره واسعة أو ساحبها ضيقة وهو يوجب اختلاف القيمة لا محالة و لكون المعاملة عررية بما يوجد أن لأنه أمر خطري لعدم علمه بمقدار ما التزمه من مخارجات العمارة فيكون البيع نافذا في نفسه لعقد شرط من شروطه وهو عدم كونه عررية و البطلان في هذه الصورة مستند إلى فقد شروط صحة البيع في نفسه وهذا أيضا خارج عن محل الكلام (و كما إذا باع واشترط أن يكون ما في كيس المشتري من المال له مع عدم علمه بمقدار ما في الكيس و من هذا القبيل ما إذا اشترطه الحمار في عقد الكساح من الفقهاء قد ذهبوا إلى أنه يوجب فساد الكساح ولم يسيئوا ووجه بطلانه أي بطلان التكاح

وقد ذكرنا الوجه في ذلك سابقا و اشربا إليه في حواشينا على كتاب العروة ومحصه أن الأدلة دلل على أن الكساح لا يحل من أحد القسمين لأنه إما دائمي أو مؤقت بمصبوط ، وبعبارة بالانقطاع والتضع كسوفية بشهر أو شهرين و نحوهما ، وقد عرفت أن معنى جعل الخيار في معاملة تحديد ذلك المشأ بالقسح لأن الإهمال في الواقع غير معقول فالمشأ للمتعاقدين أما هو الملكية أو الروحانية على نحو الإطلاق و أما هو الملكية أو الروحانية المقيدة بوقت أو شيء ، ومعنى جعل الخيار أن المشأ ليس هو الملكية المطلقة ، بل الملكية المؤقتة برمان القسح أو الروحانية المؤقتة برمان مسحها .

و حيث أن أصل القسح و زمانه غير معينين ، فيكون جعل الخيار في

عقد الكاح إنشاء الروحنة الانقطاعة المفعلة بوقت غير معلوم ، وقد عرفت أن الكاح لا يخلو عن أحد القسمين ، فانه اما استمرارى و دائمى ، و اما موقت بوقت مضبوط ، و لا ثالث لهما ، فالوقت بوقت غير معلوم باطل ، فالشرط فى هذه الصورة مد أو حب فقد شرط من شروط صحة الكاح أعنى التوقيت بوقت مضبوط و هذا أيضا خارج عن محل الكلام .

فالحق مخصص فى الشرط الفاسد الذى لا بد من دليل على بطلان العقد معه و لا يوجب فقد شرط من شروط صحة العقد تكونه فالكلام يقع فى أنه هل يوجب سراية الفساد الى المشروط أولا و هذا كما اذا اشترط فى ضمن عقد أن يشرب الخمر أو يكذب أو يترك واحبا فهل فساد الشرط فى انشائين يوجب فساد العقد أولا .

الصحيح أن الشرط الفاسد لا يوجب فساد المشروط أبدا ، وماذا لمحقق من المأخرين كالعلامة و الشهدى و المحقق اثنا عشر جلا فالعص المتقدم كالشيخ و من تبعه .

و الوجد فى ذلك أن الشرط غير راجع الى تعليق أصل المعاملة بوجوه و الآلكاب المعاملة باطله فى نفسها كان شرطها فاسدا أم لم يكن ، لأن التعليق فى العقد يوجب البطلان .

بل ، الشرط الذى بمعنى الربط يربط شيئين آخرين فى كل معاملته يستلزم تعليق أصل المعاملة بالتزام الطرف بالشرط (فى شرط الاعمال الاختيارية و منه بظهر حال شرط النتيجة أيضا بحيث لو لا التزامه به فعلا فلا بيع بينهما أصلا و مثل هذا التعليق لا يوجب البطلان لأنه تعليق بأمر حاصل بالفعل و هما يعلمان بوجوده فالعاملة تتحقق بتحقيق التزام المشروط عليه بالشرط كما يسلم تعليق التزام السابغ مثلا ببيعه على اتحاد المشروط عليه الشرط خارجا .

بل ، ربما يصرح بأنك أن لم تأت بكذا فلا إبرام بالمعاملة و هذا
 المعنى يوجب الإخبار عنى بعد بر عدم الإخبار ، المشروط عليه ما وجب فى حقه
 وعليه فاداً ما عه شيئاً شرط أن يترك محرماً أو يترك رباحاً فقد عني
 أصل بنعه على إبرام المشروط عليه ذلك المحرم كما عني التزامه به بإيجاد
 ذلك المحرم فى الخارج فاداً التزم المشروط عليه بذلك المحرم عصيان أو
 عطفه عن أنه حرم أو جهلاً بالموضوع كما اشترط عليه شرب ما بيع مخصوص ، و
 التزم بشربه ثم ظهر أنه حرم فلا محال يكون المعاملة صحيحة بحصول ما عه
 عليه و هو إبرام الطرف بالحرم ، بمعنى أن يعقب الإخبار بالإبرام لإحرام
 كثرة الصلاة و نحوه لا يوجب الحرمة ولا البطلان و شرط الإبرام بالحرم
 فى المعاملة ليس شرطاً مخالفاً للكتاب ولا للنسب ولا حرمة فيه و هو شرط
 سائغ ، حيث أنه حاصل بالفعل بالمعاملة صحفة و يشملها العمومات فلا
 يكون مصاداً لشرط المذكور شرعاً موحياً لبطلان المعاملة لأنها لم يعلّق
 على وجود الشرط فى الخارج حتى يسقى بأبعائه ، وإنما علق على إبرام
 المشروط عليه بالشرط والعروض أن الإبرام به حاصل فالمعاملة صحفة ولا
 وجه لبطلانها ، و انتهى هذا يحصل أن المعنى بوجه المعينة موقوف ، فلا بد
 من ملاحظة أنه هل هناك مانع عن صحبتها أو لا مانع عنها أيضاً ، تنقسم
 قد عرف أن الشرط إذا اوجب بعد شرط من شروط العقد يكونها فلا محالة
 يوجب مصاد العقد إلا أنه خارج عن محل الكلام كما عرفنا أمثله ومن ذلك
 ما إذا اشترط أمراً مخالفاً لمعنى العقد كما إذا اشترط عدم البطلان فى
 البيع فإن هذا الشرط يوجب عدم قصده البيع لا محالة والبيع لا مع القصد
 باطل لا تنعأ شرطه ، و هو العقد والقصد معا وهذا أيضاً خارج عن محل
 الكلام .

وذكر شيخنا الأستاذ أنه إذا ما شيئاً واشترط عليه أن يصره فى أمر

حرم كما ... باعد العبد و اسرط عليه أن يصرفه في الحزم يكون ذلك الشرط
موجبا للعقد شرط صحه البيع و به يخرج عن محل الكلام .

و الوجه في ذلك أن المبيع مما لا يفسد بفساد مفعوله مقصوده ففساد بيعه
لأن الاستناع منه يجعله حراما من حرمه الشارع و لعاه و الاستناع به في غيره
من الأمور لمجمله مما اشترط الشارع عدمه على المشرى و عليه فلا يفسد
مقصوده بفساد مفعوله بفساد و نظيره ما اذا باعه شيئا و اشترط عليه أن يعاين
به و غيره ظاهرة و لكن الأمر ليس كذلك لأن الاشرط المذكور ان كان
يقضى شرعا كما اذا أمضاه الشارع و انعده فهو بدل على حوار صرفه في الأمور
المذكور لأنه مما أمضاه الشارع أي الرمة على أن يصرفه منه و هو من المصانع
المقصوده المحللة بالامضاء و أن لم يعلو عليه الامضاء شرعا فهو ساقط ولا
اعسار به بمعنى أن المشرى أراد أن يصرفه في غير مورد الاشرط لأن
شرط عدم صرفه في غير مورد الشرط وقع فاسدا و على كل حال لا يستلزم هذا
الشرط فقد شرط من شروط صحه البيع بهذا الاشرط دحل في محل الكلام
نظير غيره من اشروط الفاسد .

نعم . كبرى المتيقنه كما عرفت بها نامة لأن كل شرط . سلمه فقد شرط من
شروط صحه البيع فهو مفسد للعقد و يخرج عن محل الكلام و ان كان بطبيعته
على المثال المذكور غير تام فاسحت منه في الشرط الفاسد في نفسه من
دون أن يسلم فقد شرط في أصل المعامه كما عرفت فخرج الى ما كما
يصدق .

والوجه الى اسدال بها على فساد العقد بفساد شرطه ثلاثة الاول
أن بشرط مسطو من الثمن لا محالة فادأ صح الاشرط فلا اشكال بوجوع
مجموع الثمن في مقابله مجموع الثمن و هما معلومان و أما اذا فسد الشرط
و لم يعص شرعا فغيره لا يسفل الى النايح مثلا ما يقع في مقابل الشرط لا

محاالة وحدث أن ما يقابله مجهول فيسلم ذلك ، مجهل باشئ الواقع في مقابل داب المبيع فيبطل المعاملة والحواب عن ذلك مضافا الى السفس بالشرط القاسد في النكاح كما يقصه الشيخ (ره) أن اشئ لا يقع في مقابل الشرط أبدا صحيحا كان الشرط أم فاسدا ، واما يقع المال في مقابل داب المبيع .

نعم ، الشروط مما يوجب زيادة القيمة لا أسها يقع في مقابل المال ومن هنا قلنا أن الشرط اد ، بعد رثب للمضروط له الخيار فقط وليس لمطابقة المضروط عنه ما يقابل الشرط من الثمن وليس هذا إلا من جهة أن الشرط قيد خارجي يوجب زيادة القيمة ولا يقع باراته شئ من المال هذا أولا وثانيا أن ما يقابل الشرط من الثمن فيما اذا قلنا بمقابلته للمال ليس أمرا مجهولا ، بل حاله حال الوصف في أن الموصوف بالوصف قيمة و لقاعده فيه أخرى ، وكذا شراء البوب بشرط الحدطه له فيه وشرائه دونها له قيمة أخرى معلومة عند الناس ولا جهة بما يخصه من الثمن ، وهذا ظاهرا .

وثالثا بعد العن عما عدم أن المعبر من ، اعلم بمقدار اشئ و الثمن هو العدم بعد ارمجموعها ولا يعبر اعلم بقيمة كل حر ، حر من العن ، بل اعلم بقيمة مجموع ، لمال كاف في صحته و لكن حال الشرط كالحر ، فكما اذا باع مال نفسه و مال غيره ثمن واحد صفقة واحدة ثم طهر أن يصفه للغير لا يكون المعاملة النواقع على مال نفسه باطله مع عدم العلم بما يقع في مقابلته من ، الثمن فكذلك المقام او اذا باع حمرا و حلا بصفته أو شاء و تحريرا يقع ، المعاملة في الحل و اشاء صحيحه بما يخصهما من الثمن مع عدم معرفتهما لما يخصهما من المال فكذا بقول فيما نحن فيه ان العدم بقيمة

مجموع المبيع والشرط يكفي في صحة المعاملة ولا يشترط في صحتها معرفة ما يحصر المبيع من الثمن فهذا الوجه الثاني الذي هو المصمم في المقام هو أن الرضا المعتبر في المعاملات معلق على المعاملة مع الاشتراط ولا يرض النايغ بالمعاملة المحرّدة عن الشرط فإن العقد يدعى باسقاء فيده فيكون العقد الواقع على ذاب المبيع من البحارة لا عن راض وهو باض لقوة عمر من قاش (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن يكون بحارة عن تراص^١

والجواب عن ذلك يظهر مما اشترأ إليه ساقا .

وحاصله أن الرضا المعاملي عند الانشاء لم يعلق على وجود الشرط في الخارج والآ تكات المعاملة باطنه لأنه من التعليق المظن ولو فرضنا صحة التعليق أيضا يكون المعاملة باطنه مما نحن فيه لعدم حصول ما علق عليه على العرض والمعنى يسعى عند عدم المعلق عليه لا بحالة وهذا من غير مرق بين الشروط الصحيحة والعائدة ولا رمة بطلان العقود والايقاعات عند الاشتراط مطلقا لأنه تعليق أو عند عدم حصول المعنى عليه بلنا بصحة التعليق مثلا .

وحين أن العقود والايقاعات لا يطل عند اشتراط شيء في صميمها أو عند عدم حصول شرطها مستكشف من ذلك أن الرضا المعاملي لم يعلق على وجود الشرط في الخارج والالتزام بإيجاده لما كان حاصله المعاملة وهما معلمان بوجوده فلا يكون التعليق على مثله مطلقاً ومن الظاهر أن الالتزام بإيجاد الشرط في المقام حاصل لأنه التزم به على العرض و يكون المعاملة نامة و متحققة وكون ذلك أمراً محرماً لم يمس الشارع مطلب آخر غير مربوط بحصول المعلق عليه للمعاملة كما هو ظاهر .

نعم ، ربما يكون النايغ بحث لو كان عالفا بحرمة ذلك الشرط أو كان

عالمنا بعدم انشاء الشارع له لما أقدم على المعاملة و إنما أقدم عليها
 باحتمال أن الشارع ينص الشرط المحرم في المعاملة فعصير أو قصور .
 ألا أن ذلك من باب حلف الدواعي وغو لا يستبرم المطلاق والآ لزم
 بطلان المعاملة فما إذا كان التايح بحيث لو علم بترقي قيمة المبيع لم يبيعه
 أو علم بأن المشتري لا يعمل بشرطه أو لا يدفع اليه ثمنه لم يقدم على المعاملة
 مع أن المعاملة في الامثلة صحيحة غاية الأمر ثبوت الخيار له في بعض الفروض
 كعدم دفعه الثمن أو عدم وفائه بالشرط وهكذا .

و انوجه في ذلك أن حلف الدواعي لا يربط له بأمرضا المعاملي ابدا
 فأمرضى موقوف لتحقيق ما على عبه وهو الا لمرام و يشمله عموم أحل التماسيح
 وغيره من العمومات ومعه لا وجه للمطلاق .

و مما ذكرنا يظهر القوي من انصور النوعية العرفية وبين شرط . فعن
 أو الوصف أو غيرها مما لا يرجع الى الثمن أو الثمن لأن اختلاف الصورة
 النوعية العرفية و حلقها يوجب بطلان المعاملة و اسعلق على مثلها صحيح
 لأنه تعليق على الموضوع فإذا باعه عبدا فظهر حاربه فالمعاملة باطله عند
 العرف لأن معنى بيعك هذا انعب أي بيعك هذا الموقوف على أنه عند
 مشروطا بأنه كل فإذا ظهر حاربه فالمعلق عليه لم يتحقق في المعاملة فهي
 باطله إذا العرف يرى كلا من الحاربه والعبد مردبين ماسين و احدهما
 غير الآخر .

نعم . هما بحسب النظر الفلسفي واحد حقيقة و اختلافهما اختلاف
 وصف عرضي غير ذاتي ألا أن المدار في الصحة و البطلان هو حلف الصور
 النوعية العرفية دون الفلسفة و هذا بخلاف اشراط غير الصور النوعية لأن
 حلقه لا يوجب البطلان و المعاملة لا تتعلق عليه و الآ تطب من رأسها
 كما هو ظاهر .

الوجه الثالث ، لا حصار المسألة بأخبار العينة وقد قدم الجواب عنها انما و سابقا و حاصل الجواب أن مورد دلالة الدليل على فساد المعاملة عند فساد شرطها خارج عن محل الكلام لأن الشرط فيها غير فاسد فى نفسه اذ البيع من المبيع ليس أمرا محالفا للكتاب والسنة

فموسلمنا ، حوله فى محل الكلام فهو من ورد فى خصوص البيع النسيئة مشروط ببيع المشرى له ثانيا بعدا ملتزم بطلان هذا الشرط و افساده العقد فى مورد ، على خصوص بيع النسيئة من أحد شرائط صحتها ان لا يشترط فيها نسيئة من النايغ ثانيا و لو مع كون هذا الشرط فى نفسه صحيحا فهو باطل للنسأ و لانه دورى على ما ذكره العلامة (ره) بهذا الروايات خارجة عن محل الكلام .

و أما رواية عبد الملك الواردة فى حكم من يشترى شيئا و يشترط على سابع أن يكون حسارة المشرى على سابع المال فقال عليه السلام لا يسعى مهي أبدا لا تدال على فساد العقد عند فساد شرطه لأن قوله عليه السلام لا يسعى لم يعلم أنه راجع الى أصل هذه المعاملة والبيع أى البيع ، المذكور مما لا يسعى أو أن هذا لا يشترط لا يسعى .

فى اننى يخرج عن محل الكلام لأنه منى ورد على الشرط ابداً و ساكنه عن بطلان البيع وهو ظاهر .

وعنى الأول يكون دالة على بطلان العقد بفساد شرطه ، بل على هذا أيضا يخرج عن محل الكلام لأن الحديث فى الشرط ، فاسد الذى لم تدل دليل على فساد العقد به ، وعنى الاول يكون دالة ولكن برواية لا دلالة بها على احدهما مهي محتمل لا دلالة فيها على المطلب ، هذا أولا

وثانيا . ان قوله عليه السلام لا يسعى ، لا يعيد الفساد وانما يعيد الكراهة ولا ربط بها بالفساد منه ان المعاملة مع الشرط المذكور مكروهة

وكلاماً في الصحة والفساد .

وثالثاً : يذهب أن قوله عليه السلام لا يسعى . نص في الفساد ، و
الحريم الآ أمه لا يقتضي الحكم بفساد العقد عند فساد شرطه مطلقاً لأنه
نص ورد في مورد خاص وهو البيع بشرط كون حسارة المشتري عبئاً للبائع و
لا تتعدى عنه إلى غيره .

ورابعاً : أن دلالة الرواية على فساد العقد بفساد شرطه مطلقاً أو
في مورد هامتوقف على أن يكون العراد من كون حسارة المشتري على الداع
صالحاً للبائع لما يحسره المشتري في سعة المبيع فانه أمر على خلاف الكتاب و
السنة إذ لا وجه محسرة أحد وكون الآخر ضامناً على حسارته شرعاً .

وأما إذا كان العراد من الأسراط المذكور شرط حراماً حسارة
المشتري فإن السامع بأن يكون الشرط شرطاً وهو أن يعطيه السامع مقدراً
من ماله لمشتري إذا حسر ، فالرواية تكون خارجة عما نحن فيه لأن الشرط
المذكور شرط سامع مانح لا فساد فيه أبداً حتى يستبرم بفساد العقد أيضاً
كما ذكرناه سابقاً فتكون الرواية أحسنة عن المقام ومعتبرة في خصوص موردها .
وأي هذا يحصل أن العقد لا يفسد عند فساد شرطه ولا وجه لفساد

العقد إذاً مع فساد العمومات صحة لأنه بيع وعقد وهو صحيح على طبق
القاعدة وبعض القواعد جملة من الأحكام في صحة العقد عند فساد شرطه
فمنها ما عرّف المشأ شيخنا في الصحيح عن الحسن بن الصادق
عليه السلام أنه ذكر أن بريدة كانت عند روح لها وهي معبوكه فاشترها
عائشة فاعتقها فحضرها رسول الله ، ص فقال أن شئت فعتد عند روحها
وإن شئت فارعه وكان مواسها الدين باعوها اشترطوا على عائشة أن تبهم
ولا تبها فقال (ص) الولاء لمن أعنى حيث منع (ص) من اشترط لفساده و لم

يبيع عن أصل البيع المشروط به .

ومنها مرسله حميل وصحيحة الحلبي الأولى عن أحدهما (ع) في
الرجح تشتري الحارية و يشترط لأهنيها أن لا يبيع ولا يهب ولا يورث قال
فمن بذلك إذا اشترط لهم الآ المواريت .

وهذه الرواية أيضا دلت على صحة علمه السلام عن شرط عدم الارت
مع صحيحة العبد و سائر الشروط وغيرها من الأحكام .

وهذه الأحكام أيضا يفهم من صحة العقد عند فساد شرطه وقد عرفت
أن الصحة هي المطابقة للقاعدة بحيث لم تكن تحتاج معها إلى الأحكام .
ولولا هذه الأحكام أيضا كما يحكم بصحة العقد وعدم سرية الفساد من
الشرط اليهنا .

ثم انه ربما يستدل على ما ذكرناه من عدم سريه الفساد من الشرط
الفاقد إلى العقد بأن فساد العقد من جهة فساد شرطه أمر مستحيل في
مقام الثبوت .

والوجه فيه أن صحة الشرط بمعنى وجوب عليه متوقف على صحة العقد
أو وجوب الوفاء بالشرط مانع لوجوب الوفاء بالعقد بمعنى أنه إنما يكون
واجب الوفاء فيما إذا وقع في ضمن عقد صحيح وهذا متوقف ظاهر وبدا
فلا أن الشرط العبر المذكور في ضمن العقد شرط ابتدائي لا يجب الوفاء
عليه وعلى ذلك إذا كان صحة العقد أيضا متوقفة على صحة الشرط كما هو
معنى كون العقد فاسدا بفساد شرطه بداهة وهذا ظاهر .

وذكر المصنف أن في هذا الاستدلال ما لا يحق وهو كما إذا كان
وجوب الوفاء بالشرط وأن كان متوقفا على صحة العقد كما عرفت لأن صحة
العقد لا تتوقف على وجوب الوفاء بالشرط بل تتوقف على ملوهم وجوب الوفاء
بالشرط وملوهم أن لا يكون فاسدا أي أن لا يكون موقفا لمقتضى العقد ولا

يكون محالاً للكتاب والسنة وهكذا فيما سوف صحة العقد على أمر عدمي وهو غير ما يتوقف صحة العقد فلا دور.

ولأجل فساد هذا الاستدلال لم يتعرض المصنف للحجرات عنه هذا تمام الكلام في بيان صحة العقد عند فساد شرطه في الكلام في أنه هل يشترط للمعشروط به الخيار، ح أو لا حصار له ذكر المصنف احتياطاً في المقام. ثم انه ربما يسد على المصلحة بأن صحة الشرط فرع على صحة السبع فهو كالحكم بصحة السبع فهو على صحة الشرط لزم أن يروا أحاب المصنف عن ذلك بأن منه ما لا يحق والاصناف المسئلة في غايه لا شكاً وسم بس وجهه بوجوه وهو أنه لا سوف صحة كمن الشرط والعقد على صحة الآخر.

أما الأول فلأن صحة الشرط يكون لازم لوجود فرع وجوده استل عليه من وجوب، لوماً بالشرط أو غيره ولا شبهة أن هذا المعنى لا سوف على صحة العقد الموقوف على سمون دس صحة العقد عليه نعم سوف صحة الشرط على الشروط المذكورة لصحة الشرط التي ذكر من حتمها أن لا يكون الشرط ابتدائياً وليس من جعلتها صحة البيع.

واما الثاني فلأن صحة العقد لا سوف على وجود الشرط في ضمن العقد فضلاً عن أن سوف على صحته، نعم أن فساد العقد لا يفي بحال لوجوب لوماً بالشرط لأنه يضحح شرطاً ابتدائياً وعلى الجملة فهذه ادعوى أيضاً فاسدة.

ثم انه على تقدير صحة العقد مع فساد شرطه فهو يشتر الحصار للمعشروط به مع حمله بفساد لشرط أو لا، وقد وجه المصنف في صدر كلامه الاحتمالان —

الأول ادعوى أنه في حكم بحلف الشرط بصحيح، فإن المانع الشرعي

كلعلى فسد عبده ما يدل على خيار حلف لشرعهم ، كراهة لا فرق في
 الجهن ، معسر في الخيار بين كونه بالعرض أو بالحكم الشرعي ولذا يعدر
 جاهل بشيوع الخيار أو موريه بمس من عبده إلا حلفاً ووجه احتمال
 الثاني بدعوى أن انعقد في خيار حلف الشرط هو الإجماع وأدلة
 في انصرافه إلى الإجماع هو معنى في عدم مخالفة كسر من الفقهاء ، وهما هم
 أي فساد انعقد خيار الشرط كتحقق وغيره ، بل حكى عدم ما يقول بالخيار
 من أحد من المتقدمين وأول المخبرين بالإجماع غير صحيح ومع ذلك
 لا محال له دعوى الإجماع على نوب الخيار في عدم بمسروط به على عدم
 تحلف أدركا حالاً بالحال .

وأما أن في انصرافه ذكر انفساد به توضيح المعنى بعمومها لزم
 منه تأسيسه عند تحديد خصوصاً ، جمعاً ، يدل بالحكم الشرعي عند قرب
 ضرر سبب على بعد ملاء من أجل جبهين بالحكمها خصوصاً الصحيحة و
 انفساد ، فإن ضرره لشرع بأصبه في أغلب الموارد ، فإن انصراف المنصب على
 فساد معاملته مع جبهين به لا يندرك به على أن انصرافه في المقام نفس من
 بأصبه انصرافاً اشترط حتى يرتفع به بين على انصراف بل انفساد هو ما سبب اتمام
 انصراف فلا يكون ذلك مشمولاً بذلك هذا كنه مع أن قد ذكرنا في خيار
 العسر أن ليس على انصراف عربي عن إنشاء الخيار بالكتابة أصلاً ، فإنه
 يمكن إنشاء الحكم الشرعي أصلاً ، وأما شأنه في الحكم الشرعي انصراف كما
 هو واضح

وعبارته أخرى أن معنى الخيار كون إنشاء محدوداً بالفسخ وأدلة
 لا مضافاً أيضاً من هذا إنشاء لا أصير منه ولا أوقع منه ولا فلا يكون
 العقود تابعة للقصور .

نعم ، قد يكون الامتناع الشرعي أوقع مما إنشاء المتعاملان وقد يكون

اصيب منه كما في خيار المجلس حيث ان المتعاقدين أشاءوا ان يبيع لارء من
الابتداء والشارع جعله لارء بعد الامتناع وكذا في بيع الحيوان بعد
ثلاثة أيام وفي بيع صرف اشياء والعقبة من الابتداء والشارع اصفاها بعد
القبض وفي غير الموارد التي ورد الدليل على التوسعة أو التصرف فلا يمكن
الحيث، بل ما أشاء المتعاقدان هو المعنى للشارع وإذا كانت المعاملة
المتشأه محدودة بالفسخ مبرع بالفسخ وهذا معنى جعل الخيار فيكون
ثابت بالشرط الصمى الذي مرجعه الى تحديد المتشأ بالفسخ و ارتفاع
العقد به كما هو واضح .

نعم، انشاء الشارع للشرط بمعنى ايجاب الوفاء به في الخارج مبرع
لأنه فاسد ولا يلزمه الشارع بايجاب المحرم في الخارج وأما كون الشرط
له متفك من الفسخ على قدر عدم اربك الشرط عليه بالحرز أو برب
الواحد فلا مانع له .

نعم، طرف ثبوت الخيار هو اربك الحرز ميعوض للشارع و غير
مضى لا ثبات اربك له في ذلك الطرف وهذا نظير ما لو جعل الخيار
لأحدهما من الابتداء عند عمل المشروط عليه بالحرام أو بانه الواحد لا
أنه مشروط شيئاً ويكون سدحه الخيار بانه مما لم يذهب أحد من بطلانه
وعدم ثبوت الخيار له عند ابيان الواحد أو ثبوت الحرز، فانحدر ثابت
بمشروط عليه لا محالة وهذا من غير فرق من عدمها ببطال الشرط و
حرمة، وحيثهما و بين حين أحدهما وعلم الآخر وهذا ظاهر .

ومنه يظهر أن هذا الخيار ليس ثابتاً من ابتداء العقد بدعوى أنه
معدر من الأول لأن الموعود الشرعى كالموعود العفلى، بل انما ثبت به
فيما اذا لم يف المشروط عنه بالشرط ولو كان فاسداً فاداً فرضاً أنه اربك
محرم عصياً فلا يثبت للمشروط له الخيار لأنه انما جعله على تقدير عدم

سأسميه ولو معصيه وكون ذلك الفعل مجرياً مطلباً آخر لا يمنع عن عدم ثبوت الخيار بهذا عام، بكلام في الأمر الأول من الأمور المذكورة في أحكام شرط بعدم وعد، تسهل على بحث عدم وجوب الوفاء بالشرط القاسد وأنه لا يمنع عن صحة العقد أنه يوجب الخيار بالمشروط له

والحق أن يقال أن دليل الخيار في بخلف الشرط ليس هو إجماع ولا دليل على انصراف ولا شيء آخر، بل الدليل على ذلك إما هو الشرط الضمني والصريح وقد عرفت ذلك في خيار العين وغيره ويوضح ذلك أحياناً أن كلا من البيع والمضرة إذا شرط على الآخر شرطاً ما صريحاً أو في ضمن العقد ثبت للشارط الخيار مع استخلف ما لم يجمع الا شروط إلى جعل الخيار به أنه أن الشارط إذا شرط إيجاب فعل على الشارط أو وصفاً في البيع معناه أن يراعى على العقد مسروطاً بالقيام على إيجاب الفعل المقابل أو بظهور البيع على الوصف المقابل وإذا بخلف ذلك لا يكون المشروط له ملزماً بالانصراف بالعقد ومعنى أنه لا يكون ملزماً بالانصراف على العقد أن له الخيار في مسح العقد وأفعاله على معنى أن المشروط له قد شرط على المشروط عليه إيجاب فعل قاسد وشرط قاسد بحسب ما لم يفعله المشروط عليه ثبت به الخيار ولا شبهة في ثبوت هذا الخيار وتوهم أن الشرط مخالف للكتاب بوجه قاسد فإن الشرط وهو جعل الخيار للشارط ليس مخالفاً للكتاب، بل متعقبة مخالف للكتاب كما إذا باع شيئاً وشرط في صفه أن يعصر الحمرة والآفته إيجاباً فإن جعل الخيار ليس مخالفاً للكتاب، بل متعقبة كذا وقد تقدم صحة جعل الخيار على نقد يربط مع الحرام بأن شرط أحد المتبايعين على الآخر أن يفعل محرماً كما هو واضح.

قوله الثاني لو أسقط المشروط له الشرط القاسد .

أقول ذكر في تعريف شحنا الأساس أنه لم يسبق هما أمر أول يكون هذا ثانياً به ونعمه أسد من قيم المصنف أو من السباح ولكنه واضح اصطلاحاً لأنه كمر عند الشروع بالحكم الشرط أسد أن الكلام يقع في أمور وذكر الأمر الأول وقد اطلال اسحت فيه وذكر في آخره أنه هل بسبب إحصار للحاصل فساد الشرط أو لا ثم يعرض للأمر سائر فلا شأن من المصنف ولا من السباح .

وحاصل كلام المصنف سائر أنه ما على كون الشرط الفاسد مقسداً للعقد أو فله بوضوح العقد وعدم فساد الشرط فلا شبهة في صحة العقد وسقوط إحصار سقاط الشرط مع القول بسقوط الإحصار بالشرط به . وإذا سقط المشروط له ذلك الشرط فيصح العقد صحيحاً أو ساقى في سائر العقد إحصار الأول مدعوى أن العقد قد انعقد بينهما فساداً ولا يقع السقاط للعقد بعد ذلك ثم أحسن الصيغة ما على أن الرضا إنما حصل على العقد المتحيز عن الشرط فيكون كراضيهما عنه حال العقد

ثم أحاب عنه ما الرضا إنما يقع إذا وقع عنه العقد أو لحق العقد السابق كالعقد الفصولي أو المكره ولكن الأمر في المقام ليس كذلك لأن الرضا إنما هو عيني لا نشائي مطبق وهو ثم نشأ والمشتأ إنما هو انعقد معتد وهو غير معتد بشرع ولا بعد في المقام حتى يرضى المتأخر على إطلاق العقد السابق الذي أشاء بعد الشرط الفاسد وعن العلامة التردد في سائر العقد مع سقاط الشرط الفاسد حيث احتمل التوحيهين الأول بطلان العقد من أصله لما عرفت

والثاني يوقف البيع بدون الشرط على الرضا فإن رضى به المشروط له بدون الشرط صح العقد ولا بطل وقد رده المصنف أي لاحتياطاً لثاني بانه لا يعرف وجه الإيقاع فانهم .

وخاص شكل العقد بان لا يعرف وحدها لا يقاب لمعاملته بعد
اشائها وانعاده باطلا ومع كنه بعد صحتها بسقاط شرطها و
هذا لا يقاس بالرضا والاحارة الصاحرة أو الأثر السابق في كفايتها في
صحة العقد فان الاثر أو الاحارة يحل محل العقد السابق أو
اللاحق فيوجب صحته وهذا خلاف ما اذا تعلقا على أمر آخر غير ما
رضيا به سابق وغير ما عقد عليه فانه لا يقب التنازل الى لصحة

فونه سالت بذكر الشرط القاسد قبل العقد

أقول في بعض نك عقد العتور ملبان مكان الأمر لثابت و
الأمر الرابع وهو ما سهو من فلم العقد رحمه الله أو من السباح و
اصحح أن قول الثالث والرابع كفي بعض السباح الأخرى وكيف كان
اد قلنا بأن الشرط القاسد مفيد للعقد وأن فساد الشرط يسرى اليه
فهو بحص ذلك ما إذا كان الشرط مذكورا في من العقد أو يعمها اذا
كان مذكورا قبل العقد ووقع العقد متاعا عنه فان قلنا أن الشرط المذكور
قبل العقد الذي لا يذكر في ضمن العقد خارج عن الشرط فلا كلام فيه
فانه ليس هذا شرط حتى يكون فاده موحا لفساد الشرط ولا سيما على
أنه أيضا شرط ولا عنه في طلاق الشرط عليه ولا دليل على ذكره في
ضمن العقد فان معنى الشرط هو الاطاعة والارتباط وهو يحصل بذكره
قبل العقد بحيث يقع العقد متاعا عنه ومربوطا به لا في حال العقد عن
البدن السابق فيكون بذلك مشعولا لعموم المؤمنين عند شروطهم وخارجا
أيضا عن الشروط الاستدائية

وعليه يقع الكلام في أنه يفسد العقد أو لا يفسد مذكر نصف هذا
وجها من بيان على تأثير الشرط قبل العقد فان قلنا به لا حكم له كما هو
ظاهر المشهور لم يفسد والا عند وقد فصل بذلك ونقل هذا قولنا ثانيا

عن المسالك وعبارته علقه حدا ولا يعرض بها ولا حظها والذي يسعى أن يقال أنه لا شبهة في صدق الشرط على ذلك كما عرفت وح فلا بد من ملاحظة مدرك أن الشرط الفاسد يفسد العقد ويسرق مساره أي يقال كان ذلك هو الإجماع فلا شبهة في عدم سموله للعقار بكونه ، بل لا لبس والتمسك به ما يكون الشرط المذكور في من العقد وأما إذا كان مذكورا فيه ورفع العقد مستأ عليه فلا يكون راجلا لمعقد الإجماع وإن كان الدليل هو معنى الضرر بمعنى القاعدة هو فساد العقد فساد الشرط عنه لا فرق بين هذا الشرط والشرط المذكور في ضمن العقد كما هو واضح .

نعم ، ساء ، على أن المدرك لفساد العقد بفساد الشرط هو الإجماع الواردة في بيع الموصعة والعنه على ما عدم فهي محصورة في صورة ذكر الشرط في من العقد فلا يكون العقار مشمولا لها .

وبعبارة أخرى أن مورد تلك الأحكام صوره ذكر الشرط في من العقد وأما إذا وقع العقد مسأ عليه أي عني ذكر الشرط السابق فهو خارج عن مورد الأحكام فلا بد من الاستصار بمورد العقد كما هو واضح إلا أنها غير تامة الدلالة كما تقدم .

وبعبارة أخرى إذا قلنا أن فساد العقد عند فساد شرطه على طبق القاعدة ومن جهة فصول المعقضى للصحح لأن الشرط فسطا من الثمن فإذا فسد وأخرج فسطه بكون الثمن مجهولا والمعاملة عررية أو لأن الرضا إنما وقع على عقد حاص وهو المعاملة بهذا الشرط الفاسد فإذا انتهى القيد ينتهي العقد ، فلا محالة يلزم بالافساد عند الناس أيضا مما إذا قلنا أنه في حكم الشرط الملعوظ لأن حراج قسط من الثمن فيه أيضا يوجب الإحالة في الثمن والرضا بالمعاملة بعد ما قرأها للشرط ، فإذا انتهى يسعى الرضا فلا تشمل الأدلة لفصول العقد بحسب المعقضى فيفسد العقد

عند فساد الباسي

و أما إذا كان على خلاف القاعدة فيقتصر بمورد النص والظاهر على ما عرفت أنه بناء على أن فساد الشرط يسري إلى العقد والشرط يسبق على العقد يوجب فسادها أيضا لكونه شرطا جوهريا على ما عرفت

نعم قد سئى المتأخرين ذلك وأوجد العقد بغيره بناء على الشرط السابق لا يكون الشرط مؤثرا في العقد فإن العقد بحسب القاعدة إذا لم يقيد حين الإثبات بشئ أو اشأ مطلقا وعبر العقد بشئ وفد مرصا أنه لم يقيد بشرط ومن هنا ذكرنا سابقا أن يرت ذكر الآخرى بمنعده بوجوب كون العقد المصنأ داما على طبق القاعدة والرواية الواردة في ذلك موافقة للقاعدة لا مخالفة لها. لأن طبع العقد أن يوجد مطلقا مع عدم العقد بشئ " .

فوه الرابع لو كان فساد الشرط لأجل عدم تعلو عرض معد به .

أقول ذكرنا مورد أن يكون الشرط لعوا ولا يكون موجبا لكون السعده لعوا فكأنه مستثنى من موارد فساد العقد بفساد الشرط وهو إذا كان الشرط به بعلو به عرض العقد أن يضطر أحدهما على الآخر أن يورن المبيع كمين فلا ي مع أنه لا فرق بينه وبين الكيل المعروف عندهم بوجه و هذا الشرط لا يرتد الفال به بوجه . ولا يكون دخلا في الرعة إلى المبيع أصلا . وقد صرح في موارد من المذكرة بعدم الفساد .

ومن هنا ذكر الشهيد رحمه الله أنه لو اشترط كون العقد كمرأ و ظهر مسلما كان الشرط لعوا وليس له الخيار من ناحية بحلف الشرط . و وجه العصف أن الوجه في ذلك هو أن الوفاء يمثل هذا الشرط حيث لم يكن واجبا شرعا ولم يكن في حلقها أو نعددها حارا حرج هذا الشرط عن فالية تقيد العقد بذلك .

ثم اشكل عليه بأن يعوينها لا تأتي بعد العقد سبباً في بطلان العقد من فساد العقد واما وجوب الوفاء كماله اجعل بعض النعم مما لا يعد مالا عرفيا وهذا لا بأس به لأن لو انعمتاعا كبرياء ساقا من كفاه تعلق العرض الشخصي في العوض فضلا عن الشروط و أنه مع اعتبار القابلية بحسب امراض العقل في العوضين ولا دليل على اعتبار ذلك في الشروط ولا شبهه أن ما انشأ بحسب نظر المباحين انما هو العقد العقيد ولا يعنى أن يكون المعنا عرفيا انشأ حين انعقد وعليه فأصل الشرط ليس بلعوض فضلا عن أن يكلم في أن فساد سري إلى العقد بناء على السراية أو لا سري فهذا البحث لعو أصلا .

وعلى الجملة بعد ما فرضنا أن معنى الشرط هو الربط فلا شبهه في ارتباط العقد بالشرط المذكور وعينه فلا بد أن من الالتزام بعدم فساد الشرط مع عدم تربط العرض العقلاني عليه لعدم الشرط عليه حكم بوجوب الوفاء به لأدلة الشروط أو بعموم دليل الوفاء بالعقد واما أن يلزم بالفساد في هذا الشرط أيضا بدعوى أن عدم تربط العرض العقلاني على الشرط بوجوب الفساد فانه بعد الفساد فلا محذور بوجوب فساد العقد بناء على السراية ، كما هو واضح ، فلا وجه للاستثناء أصلا

الكلام في احكام الخيار

قوله : الكلام في احكام الخيار

أقول لا خلاف بين الفقهاء في أن الخيار يورث ما أنواعه ولم يحد في ذلك خلاف الا عن الشافعي في حصار المجلس ولعله من جهة أنه يرى انموذافترافا ، بل ادعى بعضهم الإجماع على ذلك واستدل على أنه يورث

مضاف الى الاجماع المقدم بان الخيار حتى يلمس فيورث لعمومها تركها الغيب من حق ملوآرته .

اقول لا شبهة فى أن الخيار من مابين الحقوق وذلك من جهة أنه وان لم يكن فرق حقيقى بين الحق والحكم بل كل من ميسر الاحكام الشرعية ولكن قد تقدم فى أول الخيار وفى أول البيع أن ما يكون احساره بحديد لا سار من الاحكام الشرعية بحسب حقا يعمل الفعل والاسفل أو السقوط والاسقاط سمي ذلك حقا وما لا يكون كك سمي ذلك حكما فالحوار فى المسئلة من ميسل الحكم انه لا يعمل شيئا من الأمور المذكورة ولا يعبر عن حانه بوجه الا أن يكون هبة بدى رحم أو على وجه عرسى ، فانه يكون لارما واما غيرهما فلا يكون لارما حتى باسقاط الواهب حرجوعه ويقابل هذا الحوار الحكمى اسروم الحكمى فى المكاح ، فانه أيضا حكم من الاحكام الشرعية ولذا لا نفس الاعساح ولو رضاه الموجب والقابل بل طريق ارتفاعه الاحسارى منحصر بانطلاو ادى بيته لشارع واما رفعه بعبر ذلك كما قالتمثلا ولا يكشف من ذلك أن هـ ، اسروم حكمى لاحق كما هو واضح .

وهذا خلاف الحوار فى انوكه فانه يعمل العبر و كل الضرور فى البيع فانه يعمل التحل بالاولى فـ وهو الاعساح كما يعمل التحل بالفسح مبطل من حيث أن اسروم هـ حقى وفاس للتحل وليس الاقاله بيبعا حديد احسرى تنوهم أنه لا يكون خلا للعقد سابق له صلح الاقاله بعد تلف العيبين ولو كان بيبعا حديدا لما كانت صحيحة كما هو واضح .

وعلى الحمة أنه لا شبهة فى وجود الفرق بين الحق والحكم وأن كانت حقيقتهم واحدة .

وأما الخيار فهو أيضا من قبيل الحقوق لما عرفت فافأ أنه ملك ففسح العقد على ما يستفاد من الأخبار كقوله عليه السلام وذلك رضى بالبيع ، و

بحول له سواء كان ذلك الحمار مجعولا رجع رعى كحمار المحسن . و
 بحوله أو مجعولا رجع المفعول من كحمار الشرط و شأه كحمار لعين
 والعيب و نحوهما التائب بالشرط الصمى فان جميع ذلك الحمار اب الى
 بوح حوار العبد من قبل الحقوق واحببها عند صاحبها وصفا وحلا
 و نفا و اسقاطا كما هو واضح . فان قوله عليه السلام قد لك رضى بالعبد .
 طهره فى أنه فعل الاسقاط وهذا هو معنى الحق و فهم ولكن الكلام
 فى سؤل السوى ما تركه المص من حق أو مال فهو لوارثه لأن شموله للحمار اب
 مصحح لى أمرس -

أحدهما احرار أن الحمار اب من قبل الحقوق وقد قدم ذلك و
 دلالة حمته من الاحر عليه كقوله و ذلك رضى بالعد أن امضاء العبد و
 اسقاط الحمار فانه لو لم يكن من قبل الحق لم يكن الاسقاط فضلا عن أن
 يكون - لك رضى بالعبد -

والثانى أن يحرر أن هذا الحق قد يصدى عليه أنه تركه المص أن
 يكون مالا للاستقال حتى يصدى عليه ذلك . فان مفاد السوى أن ما تركه
 المص و اسقاطه موه فى الخارج فهو لوارثه و من ابواضح أن هذا المعنى
 يصدى فى مثل حق المحجر حيث أن المحجر و ثبته حق فى الارض
 المحجرة بواسطة المحجر و قد يعنى حقه بالارض التى هى موحودة فى
 خارج . فادام يصدى عليه أنه ترك فى هذه الأرض حقا و لك فى أمواله
 فابها مملوكة به يصدى عليها أنه قد تركها المص ويكون ذلك الموقوف لوارث
 بضر أن يسافر أحد و ترك مائة فى منزله فيقال أنه مشى و ترك مائة فى
 منزله غاية الأمر أن الاستقال هنا من عالم الى عالم آخر كما لا يخفى . ولكن
 لا يصح ذلك فى الحمار اب لما عرفت أن معنى جعل الحمار ابداً . أو
 بالانعام ليس الآ تقيد العبد بالرجوع فكون الملكة المشاة معبة بالفسح

والفصح يكون عنه بها ولا شبهه أن من جعل لنفسه الحيار وبقيد الملكية
تنتك العاية لا يجعل تلك العاية وسيعة أي أعم من مسح نفسه و مسح
وارثه ومع ذلك كيف يعرف أن يثبت الارث في الخيارات إلا أن يكون هنا
اجماع كما هو كك فان الفقهاء قد سألوا على أن الحيار يورث . و قد
عرفت أن المخالف هو الشافعي في حيار المجلس فقط . ولكن مع قطع النظر
عن الاجماع فلا يمكن اثبات الارث في الحيارات بعموم ما بركة الميث من حق
فلوارثه .

وأما اثبات ارب الحيارات بالنسبة بالاستصحاب اشكر على ما ذكره
العصف لأنه يرد عليه .

أولا أن اشبهه حكمه ولا يجرى الاستصحاب في المشبهات بالحكمه
للمعارضة دائما ، فان استصحاب نبوت الحيار بعد الموت معارض بعدم
جعله للوارث .

وثانيا ان الموضوع غير محرز ان لا يدري أن الحيار حق محص
بالميت وقائم به لكي لا يجرى الاستصحاب هنا أو أنه أمر وسيع وثم بالميت
مع وجوده وحياته وبوارثه مع موته فيكون ذلك مشكوكا والنسبة بعموم لا
تفصل ، يتيقن بالثبوت في المقام بمسك بالعام في المشبهه استعدادا
وثالثا أنه بعد ما ذكرنا من اختصاص الحيار بالميت يكون الملكية
المشائية محدودة بمسحه لا يبقى هنا مورد للشك حتى يتمسك بالاستصحاب
كما هو واضح ، والظاهر أنه لا يمكن اثبات ارب الحيار بغير الاجماع و
الله العالم .

قوله يعني الكلام في أن ارب الحيار ليس مانعا لارث المار .
أقول و ينبغي التنبيه على أمور الاول لا شبهة في أن ما يكون مانعا
عن الارث في الوارث بحيث لا يكون معه مانع عن الارث من الموروث شيئا

كالعدل والكفر وحوهما . وهو مانع عن ارب الحمار أيضا . عني حوار
 ارب الحيار وهذا لا كلام فيه . وانما الكلام في أن من لا يكون وارثا بالنسبة
 الى شيء خاص من أموال الميت كعدم ارب الروح من العفار وعدم ارب
 غير الولد الأكبر من الحنوة . هن يكون وارث بلحيار الثامن في بيع سلك
 الأموال بأن ما اسابع لعفار أو الحنوة بعد سعة الحباري فهن يكون غير
 الولد الأكبر وارثا بثلث الحمار وكل الروح أم لا ففي عدم وحوه بل
 أموال العقول بالارث مطلقا وعدمه كذا وان لم يظهر من بصرح بعدم و
 لكن قد استشكل بعضهم في لأرب أو فصل بين كون ما يحرم الورث عنه
 مستغلا في الميت أو مستقل عنه الى غيره . فانه على الأول بحكم عدم الارث
 وذلك لأن الحمار غلافه ميت مستقل عنه بعد كونه مستغلا عني ما استقل الله
 بحيث أن يخرج ما أسفل الله من ملكه أي ملك من أسفل عنه . فبالتبع
 بالفسح وإذا حال ما سفل عنه الى غير ملكه بدست ولا شبهه أن المراء
 ليس لها سلطته على ما أسفل أي الميت وهو العذر وكيف بها الفسخ
 وإرجاع كل من العائس أي مالكة الأول بالفسح وعنده فلا حمار بمراء عني
 هذه الصورة بعدم سلطتها على إرجاع العيس الى ما سفل عنه . ولا يقدر
 على إيجاد معنى الفسخ ولا معنى سبب الحيار فمن لا يقدر على الفسخ
 وهذا بخلاف ما إذا كان ما لا يرب منه الروح مستغلا عن الميت الى غيره
 فانه ح لها السلطه على العائس المستقل الى الميت وهو تمن العفار فهي
 مادرة عني الفسخ ح يحقق مفهوم الحمار هـ

و يقول ارباع ان فصل على عكس الصورة السابعة والروح في هذا
 التفصيل هو أن الثمن المستقل الى البايع من مزلزل للبايع وإذا فسح
 العقد سفل الثمن أي الميت فيرث منه كل من الروح وعبرها . وهذا
 بخلاف ما إذا كان العذر مستغلا عن الميت لأن الروح لا ترث منه فبما إذا

فسح العقد ورجع ببيع إلى ملك الميب فلا خيار لها لأن الخيار حق لصاحبه فيما اسفل عنه يوجب سلطته ما استقل عنه بإرجاعه إلى منكم والمفروض أن الروحة ليس بها علاوة ولا سلطته على العقار فيما اذا اسفل إلى الميب بدعوى أنه إن كان ما اسفل من الميب عقارا فلا خيار لها لأنها لا ملك تبتد بعد الفسخ وأما إن كان ما اسفل إليه عقارا فلها لخيار لأنها بالفسخ ملك قبضة العقار لأن الفسخ يجعل العقد كأن لم يكن فيكون ما اعطاه الميب في مقابل العقار من الثمن مضبوکا للروحة وغيرها بعد الفسخ فإن معنى الخيار هو السلطه على حل العقد وجعله كأن لم يكن وإن لم يكن انفساح مالك لما اسفل إلى البيع كالأحصى وقد ذكر المصنف تفصيل - في المس -

أمور الظاهر هو القول بعدم الأرب مطلقا وذلك لما عرفت من أنه ليس هنا دليل لقصي دل على خور ارب الخيار حتى يفسد باطلاقة. بل دليل على ذلك هو الإجماع ولا شبهة أنه إجماع في المقام بعد هذه الاحتمالات كما عرفت وعنه فلا يمكن القول بارت الروحة للخيار لعدم اندس عليه وعلى تقدير اشتراط القول بأنها برب الخيار في فرض بيع الميب العقار أو شرائه ذلك فلا وجه للأشكال في رتبها لما يتعلق به البيع مع انفساح سواء قضا بثبوت الخيار لها بالأرب أم لا فإنه على كل تقدير برب الروحة من متعلق البيع بعد الفسخ كما هو واضح .

فلا ثمره ج للبحث عن ثبوت الخيار لها بالأرب وعدمها كما هو واضح ومن جهة أن الروحة غير مالكة للعقار فلا سلطته لها عليها كما ذكره المصنف فكيف لها أن تفسح العقد ورجع الثمن من - بشري -
و يوضح ذلك أنه إذا كان الميب قد اشترى عقارا ببيع خيارى سأل

كان له الخيار أو كان الحصار لصاحبه و هو المشرى و صح لوارث أو مشرى
 من البيع فان البيع يغلب الى عدمه فكأنه لم يكن من الاول فيكون العقار
 ملكا للمشرى و انشئ ملكا للميت فيكون ذلك من حمله تركه قرب منه الروح
 أيضا كسائر الورثة و لا وجه في هذه الصورة في حرمان الروح عن الارث و
 لا شك في ذلك لأن معنى الفسخ هو رجوع كل من العوض و المعوض
 الى مكانه الاول فيكون الثمن ملكا للمشرى و نفس ملك للبايع و ان كان
 معنى الفسخ هو حل العقد من حسن الفسخ كما هو كذا إلا أنه ليس معناه
 أن الفاسخ يملك المعوض بالملكية الجديدة لأن الفسخ يفسخ معامله جديدة
 بل هو إعادة الميت سابق فيكون الفسخ و ملك للميت المعوض أو
 المعوض بذلك كما رأيت في شئ من تصيد فوقع فيها ذلك الصيد بعد موت
 من نصب الشئ فيه يكون ملك للصيد لأنه أوجد فيه قبل الموت

و عن الحمله أن الفسخ أي شخص كان يكون صححه عند سملتها ميت
 المعوض أو المعوض فيكون الروح أيضا و ارثه من ميت و ان لم يكن ميت
 الخيار أصلا لأن المعروض أو المفسق الى الميت كان عقارا و انفسل عنه
 غيره فبالفسخ يحل البيع و يسفل العقار الى غير الميت و مقابلته الى ميت
 و لا مانع من ارث الروح من غير العقار كما هو واضح

و ان كان المفسق أي الميت بالمعامله غير العقار و يكن في مقابلتها
 بأمر باع العقار بثمن هو غير العقار فإذ فسخ ذلك العقد اما صحه الوارث
 أو صحه المشرى أي طرف الميت يحل العقد و يرجع لعقار أي الميت
 و الثمن الى المشرى

و يكن في هذه الصورة لا معنى من حرمان الروح من ثمن العقار الذي
 كان من حمله ما تركه الميت و ان كانت محرومة من نفس العقار بتوهم أن
 الثمن بعد فسخ العقد يكون ملكا للمشرى فيؤخذ من الورثة و يعطى

بمشرى كما هو واضح و قد لأن الشخص قبل مسح ، لعدد كان ملكا للوارث
 اندي من جعله الروح . فلا وجه لعدم ارتها عنه مع كونه من البركة عايه
 الأمر بعد مسح العدد و رجوع العفار الى بيت العباد كان نفس العفار من
 جعله ديون العبد فخرج من أصل ، فان فكما ان الانسان اذا اخرج ماله
 عن ملكه بالهبة ثم ارجعه اليه فظهر اسمه في رب الروح

و على انتمه مما عني كون الحيار موروثا فلا وجه بحرمان لروحه من
 نفس عفار سي انزها العبد أو يفسها اندي بعها به كما عرفت سابقا
 ثم ان جميع ما ذكر في ارت الروح لحدبار وعدم ارتها ذلك في بيع
 ما لا يملكه الروح حار في بيع الحيو أيضا بالنسبة الى ارت الحدبار هنا
 لغير الأجر الاكثر . ذكر انصف أن اندي المسعور تمام اسركه وان
 كان يبيع عن ارت المال لا أنه لا يبيع عن ارت الحيار فللورثة نفس المعاملة
 سي او فها العبد حال حياته . ثم ان جميع ذلك حار في صورة أن يكون
 يبيع دين مسعور ولا يكون له بركة اريد من الدين وقد باع شيئا و
 جعل لنفسه فيه الحيار . فهل يرت الورثة الحيار هـ أو لا يرت ؟ فذكره
 انصف من الاشكال في ارت بروحه للحدبار في بيع العفار حار هنا أيضا
 بل هنا أولى بالاشكال من . لب كما سيجب لب فلا وجه تفكيك و يفي
 الاشكال هنا .

و توضيح ذلك أنه بارة بقول رابعه انه اذا كان يبيع دين مسعور لا يستقل
 المال منه الى الورثة أصلا كما اذا لم يكن له . من الآ مقدار بعض اموال
 الميت لا يستقل ماله الى الورثة بهذا المقدار كما هو ظاهر قوله تعالى من
 بعد وصيه يوصي بها أو دين فان المسفاد منها أن البركة غير ما يكون
 مقابلا لدين كما هو واضح ، وعلى هذا المعنى وليس بورثة حق في مال
 الميت أصلا و معه كيف يكون له احبار في مسح عدد العبد و ارجاع المبيع

أي ملك الميت مع أنهم غير ملططين على ما سطر في العبد بكونه منكراً
للديان

وإذا قلنا أن جميع أموال ميت سطر في الورثة ولكن يكون - لست
معلومة بحق العبر وهم العرمان - بديان كما هو خلاف ظاهر الآية فإن
ظاهرها هي الصورة الأولى وحسب كان الوارث مسلطاً على ما سطر في
العبد ومالكة له الآية منسجمة بعد ورد ما سطر في الميت أي أنه خذ
ورد ما استقل عنه له إلى الميت صرف في حق العبر وهو غير حرة على
هذا الإشكال، فإن بوريه بختياره أسوة من إرث الروح للختيار في بيع
لميت العفار لأن القول - لا يباع بها بغيره - في حق العبر ويكون
القول به هنا لا يسلم - لست وعلمه فلا وجه منهم أن إرث الورثة للغير
في صورة الدين المسعور مورث للودود وإرث الروح للختيار في صورة بيع
العفار مورث للغير بل الاختلاف في أحدتهما ليس بواحد في الأخرى
ثم أنه لا وجه لسوء الاختارح وإرثه له وجه - و - من مسكة من كون
المركة ملكاً للورثة بعد الموت ومن فرع المستطعة على ما سطر في المال حتى
يمكن من إرجاعه إلى مالكة والمقروض أن الورثة لا يمكن من تصرف في
المركة لأنه وإن كان منك بهم عند التفسير إلا أنه معنى لحو العرمان - و
الدين ولا يجوز التصرف في معنى حق العبر

ثم أنه بناء على عدم إرث الروح للختيار فليست بوريته مستقلة في أعمال
الختيار في بيع العفار وذلك لا من جهة أن الروح لها إختيار بل من
عرفت أنه لا إختيار لها على فرض، بل من جهة أن دليل إرث الاختار كما
عدم ليس هو دليله بقطباً لكن سمكت بظاهره، بل عرف أن مقتضى
القاعدة هو أن يكون الاختار مورثاً لأن مرجع جعل الاختار عار عن تعبوه
المروم بالمرام الطرف الآخر بالشرط و مرجع ذلك إلى تحديد الملكة لا

المطلوب ما يفسح وكون الفسخ عامه لها ومن الواضح أن العانة هو فسخ
 دي الحيار لا هو ووارثه. ووح فلا دليل على ثبوت الحجار للورثة لكن قامت
 بضرورة و الإجماع على ارب الحجار. ومن الواضح أن المنع من ذلك هو
 اجتماع جميع الورثة على الفسخ لا بعضه دون بعض خصوصا إذا كان لفسخ
 على صرر الروححة بأن ما ع الميعقارا فاد؛ فسحب الورثة ثم يرث الروححة فاما
 لم ينظم ثبوت الاجتماع هنا إذا فلا بد من ملاحظة المنع وهو اجتماع
 جميع الورثة و منها الروححة على الفسخ كما هو واضح

قوله مسئلة في كيفية استحصال كل من الورثة لحجار .

أقول بعد ما سى عن حوار ارب الحجار فمع الكلام في كيفية الجمع

بعد الورثة وقد ذكرتها وجوده —

الوجه الاول أن يكون لكل منهم حجار مستقل بحيث يكون كل منهم

مستقلا في فسخ و لامتناع بحيث يكون لكل منهم حجار مستقل من حيث

الفسخ و الامتناع. ويكون اختيار العقد بحسب يده على ما يستفاد من

الروايات المقدمة في باب الحجار بقولهم عنه للسلام و ذلك رضى من العقد

فانه يعلم من هذا التعبير أن معنى الحجار هو أن يكون اختيار العقد بحسب

يد دي الحيار بحيث كان له الفسخ أو يرض فانه لا يطلق ارضا في مورد

الآن كان طرفي الأمر من بعض و سرك بحسب اختيار القاعن كما هو واضح من

هذا هو معنى الفسخ أيضا .

و اما على مسلكنا فلأنه لا إجماع محقق في ارب الحجار في مقام ذلك

لأن المتين من ما إذا لم يكن معلنه ملكا لشخص آخر أو كان معلنا بحق

التعير سيما إذا كان استلزم ارب الورثة لحيار صرا على اديان كما إذا

اشتراه العبد بأرض من قبعة السوميه مثلا ، أو اشتراه خمسين درهما مع

أن القيمة السوقية مائة ، فإن فسخ الورثة بأرض ما يسوى مائة إلى مالكة

الاولى و احد ما يقابله صرر على اديان ، وحيث لا إجماع في المعاملات ثبت

لنورته الحيار فيما اذا كان للميت دين مسعور حيث يكون بكل مسهم ذلك
ولو سبق منهم أحد في الفسخ بأن مسح العقد أو في الامضاء بأن امضاء
لم يبق محال للآخرين .

الوجه الثاني كصورة الساعة ولكن أن يكون كل مسهم سفلًا في الفسخ
مقط بحيث اذا مسح العقد لا يبقى محال لفسخ الاخرين ، وأما الامضاء
فلا يكون امضائه امضاءً للاخرين بل يبقى بعد امضاء أحد هم محال لامضاء
غيره كما هو واضح ، وهذا نظير الحيار المجلس الثابت للمعقد فان لكل
من المعاملين في المجلس مسح المعاملة دون اقرارهما لا سيما لمسوق
على اقراره كليهما ، نعم تكون اقراره بأمره في حقه فقط

الوجه الثالث أن يكون الحيار ثابتًا للطبيعة ولصرف الوجود بحيث
يكون هذا حيار واحد مكل من الورثة بصدى لأعمال ذلك من حيث الفسخ أو
الامضاء كان له ذلك لتحقق الطبيعة بذلك ، ولكن لا يبقى محال لأعمال
غيره حواره في ذلك لعدم الموضوع لذلك لأن المفروض أن الحيار قائم
بالطبيعة وقد حصل .

الرابع أن يكون لكل من الورثة الحيار بحسب حصص الثلث أو النصف
أو الربع بحيث له أن يفسخ العقد في نصفه أو ثلثه أو ربعه ، وهكذا لا أن
الحق يقسم لأنه غير قابل للتقسيم ، بل من جهة أن كل مسهم نصف من به
الحق أو ربعه أو ثلثه .

الخامس ما فواه المصنف من أن الحيار حق واحد قائم بالمجموع
فكان الورثة قائم مقام الميت ومجموعهم شخص واحد ، فيكون الحيار بالمجموع
كما هو واضح ، وهذا هو الوجه الذي ذكر في المقام ولكن مع اختلافهم
في كيفية ارث الحق لم يجعلوا في كيفية ارث المال ، بل انعقوا وتسالموا على
أن كل من الورثة يرث مقدار حصه وأن المال ينتقل اليه على نحو التقسيم

كما هو واضح ، ولم يخالف في ذلك أحد منا يعلم .

وبمع الكلام هنا في معاش الاول في كيفية انتقال المال الى الورثة
والمعام الثاني في كيفية اسفال الحق الى الورثة .

أما المعام الاول فالمعروف المشهور . بل المجمع عليه أن المال الذي
يتمتع به ينتقل الى الورثة على نحو القسم . يعني حين ما ينعقد أسها
لمال يسفل الى كل منهم بقدر حقه دون الاريد ولا الأنقص . وهذا هو
اظهار من الاية الشريفة أيضا حيث أسها طاهر في أن لكل واحد من الورثات
هو الثلث أو السدس أو الثمن من حيث الاسفال لا أنه تنتقل البركة الى
المجموع وهم يتسمونها بعد ذلك وقد عرفت أن هذا وإن كان مسرودا
للمسالم . و ظاهرا للآية و لم يسمع المعاشه فيه من أحد ولكن يشكل الذهاب
اليه من جهتين :-

الأولى أن لبركة اذا اسفلت الى الورثة على سبل الامراض مسفل
أسها اسفلت اليهم معينا بحيث يكون حق كل معلوما عند الله تعالى وإن
كان مجهولا عند الورثة أو على نحو العير المعين مثلا اذا ما يريد ميراث
ابن و اسفل ماله السهما بحيث اسفل نصفه الى أحدهما و نصفه الاخر الى
الاخر . معينا و لو في علم الله تعالى أو غير معين . فإن كان الأول مسرود
عنه أنه فالمرجح في تعيين أحد النصفين لهذا الاس و النصف الاخر للاس
الاخر مع أن نسبة المال السهما كان على حد سواء و جهة الاسفال كانت
واحدة و هو الارث فمخصص أحد النصفين بأحدهما و النصف الاخر بالآخر
تخصيص بلا محصر و ترجيح بلا مرجح . فلا وجه لبهم أن المال السيف
انتقل الى الورثة معينا أي حصة كل معينة في علم الله تعالى ، وإن كانت
مجهولة في علمهم بحيث أن من كل شيء نصفه المعين لأحدهما و نصفه

المعين عند الله للآخر .

وان كان اثناي باا اسفل حصه كل من ابورثه اليها غير معينه فبرر
عليه ان مال الميت كان شيئا معلوما وأما مشحون كالد سار الحارحاشخصي
مثلا فيما - ا عار غير معين

و يوهم ان كل مسهما مد ملك عنوان الصف المشاع وهو امر غير معين
كما في الشركة وبيع نصف الدار مساعا فلا محدود فيه فاصد سداهه ان
عنوان النصف كعنوان الثلث و اربع وغيرهم من العناوين الاسراعيه وليس
أمورا واقعيه وكلاما في واقع الحال اندي بركة الميت في امر معين ومشخص
بلا شبهه و الا فلو لاحظنا الامور الاسراعيه فلا ريب ان ملك كل من
الورثه أمورا غير متساويه لأنا نقرر نصف من اسمي أو السفل أو السار أو
ربعا أو خمسا أو سدسا الى غير ذلك من القروض العبر المتساويه وهذا
لا يمكن الالتزام به بأن يقال ان من سفل نصف الدار فقد سفل أموالا غير
متساويه كما هو واضح

نعم ، يتصور ان في ملك الكس في المعين وملكه كبيع صاع من
الضره المعينه فان المملوك اما هو العنوان الاسراعى ، يكلى ينطق على
الصياغ الحارحيه وان ذهب المشخص عن ملكه وعلمه لا يمكن بنا على ان
الميت قد سفل ابي ابورثه مقروضا من الأول هذا هو الوجه الأول
ابوجه اثناي أنه اذا فرضنا ان الميت قد خفف عشره انا وتربث من
العال فلما واحد ، بحيث يوقسم ابي العشره بخرج حصه كل منهم عن اماله
و يكون موردا الحق الاحتصاص فقط هذه هي المقدمة الاولى .

المقدمة الثالثة أما ذكرنا مرارا عنده ان دليل الصغار لا يد على
أريد من صغار الأموال كقاعده الصغار بالانلاف ونحوها و اذا ألفت أحد
مملوك أحد الذي غير معمول في نظر العرف لا يكون ذلك موحيا بصغار بل

لم يقع محرما أيضا لأن دليله في عني حرمة التصرف في مال امرأ مسلم لا في ملكه وهكذا لو أسف ما ليس مملوك لأحد بل هو معلق الحق العير كالعيب المحضة لأحد وبحوها فإنه لا يوجب لصان بل لا دليل عني بحريمه أيضا من حيث التصرف في معلق حق العير ما لم يوجب ذلك إرالة حقه .

وسيجد لعدم من أنه بناء على المفسر من أسفان بركة إلى الورثة أسفان على سبب الأمراض أن أسفان البركة . سي كان فسله بحيث مع التقسم إلى الورثة يخرج عن أسفان كفسر واحد لا يوجب الصان لأن حق كل منهم من مال و المجموع و لكن مالا و لكنه ليس مملوكا لأحد كما هو المقصود و هذا لا يمكن إلا لمرام به و عني هذا فلا بد من القول بأن البركة ما سفل إلى الورثة من حيث المجموع و يكون ثورات باجمعهم باعتبار مقام الميت فكان الميت مائتا أسفان و قد ملكها الورثة باجمعهم فمجموع الورثة مال واحد و سحر واحد و دأما مقام الميت فكان كل واحد منهم نصف العاشر أو ثلثه أو ربعه أو سدسه عني حسب استحقاقهم و حصصهم و هذا المعنى حسب كان أمرا دافعا لا يعينه نوع يعرف و بناء على في العرف أن كل واحد من الورثة مال للثلث أو الربع أو السدس أو السدس و من جهة لحاظ الفهم العرفي قد عثر في الآية بل واحد حصصهم و ظاهر الآية طرف القسمة فلا ينافي الآية تكون أسفان البركة في مجموع الورثة و كل واحد من الورثة مال يكتبه بفقدار حصه .

و بعبارة أخرى أن الآية لا ينافي ما ذكرناه من كون أسفان الارث من الميت إلى الورث . ما هو بحسب مجموع من حيث المجموع بأن يتقن مجموع بركة إلى مجموع الورثة بحيث تكون الآية ظاهرة في أسفان البركة إلى الورثة بحسب نسبه أسفان ما ذكرناه فانه مع القول ما ذكرناه بأن استحقاقهم

للأثر إنما بحسب نسبه أى وإن لم يكن الاستفال بحسب نسبه بل بحسب مجموع التركة إلى مجموع الورثة ونكر لم ينب ذلك إلى الأبد ، بل إذا أرادوا القسمة فاستحقاقهم بعد الاستفال إنما هو بحسب النسبة وحيث أن لحاظ حصة الاستفال معنى دقيق لا يلعب الله نوع الناس بأن يفهم كل أحد أن مالكه كل وارث بحسب نسبه استحقاقه لا أن كل واحد مالك للناس أو الربع مثلا بل نصف العاقل وربع العاقل وثلث العاقل ونحو ذلك ولأجل هذه الجهة أعني عدم العاقل نوع الناس بذلك يعترى ، يعرف أن لكل واحد من الورثة القدر العاقل أى يسمى فى مقام البيان و الذكر حصة الاستفال إلى شأ بعد إرادته القسمة لا عند الاستفال

و يعرف أن الكرم أيضا جرى فى التعبير على هذا المعنى العبرى لأنه يذكر أن كيفية الاستفال ليست على النحو الذى ذكرناه كما هو واضح .
 واحاصل أن كيفية استفال التركة إلى الورث وإن كان على سبيل ما ذكرناه ولكن فى مقام التعبير عنها عرفا نلاحظ كيفية الاستفال ونسبة القسمة لأجل السهولة فى الفهم كما عتبرك فى القرآن أيضا .

و يؤيد ما ذكرناه من كون استفال التركة إلى الورثة على نحو العموم المجموعى أنه قد يكون ما تركه أمين أمرا بسيط غير قابل للقسمة كما إذا أحر أحدنا لسان ركعتين من الصلاة معاف قبل أن يأبى بها الآخر فإنه ساء على كون الاستفال بحسب النسبة وعلى نحو القسمة ابتداء كيف تكون حال هذا العمل البسيط ، فهل يكون بعض الورثة مالكا لركعة و بعضه الآخر مالكا لركعة أخرى أو بعضه مالكا لعانحة الكتاب و بعضه بسورة وكل ذلك لم يكن متعين ما ذكرناه ، فافهم .

ثم إن هذا الذى ذكرناه حارم فى جميع موارد الشركة القهرية واختيارية وكل فى بيع نصف المبيع مشاعا فإن معنى الشركة واقع فى المال الخارجى

هو هذا .

نعم . بتصور التعليل على نحو الكلي و لكنه خارج عن هذا وعلى هذا
 المسلك الذي سلكناه في ارب المال ننصح الأمر في ارب الحق أيضا فانه
 اذا كان الاستدال بعنوان المجموع فيما أمكن السعيض والتقسيم حين
 الاستدال كارب لأموال فكون الاستدال على نحو العموم المجموع في عالم يمكن
 الاستدال بعنوان السعيض كما في ارب الحق أولى فان الحق أمر واحد
 يستدعي ما من السعيض فكيف يمكن التقسيم فيه بحيث ينتقل الى كل ورثة
 نصف الحق على أن دليل ارب الحق هو دليل ارب المال من السوي ما ركه
 الميت من حق أو مال فلو ارثه هذا اذا كان دليل ارب الخيار هو السوي
 واما اذا استشكلنا فيه كما تقدم و منا أن مداركه هو اجماع وسالم العقيد
 على ما تقدم فالمصير منه هو أن يلزم كون استدال حق الخيار الى الورثة
 على نحو العموم المجموع بأن يستدل بمجموع الخيار الى مجموع الورثة فكون
 سنيحه على هذا وعلى المسلك المتقدم هو ما ذكره المصنف فلا يكون
 مسح كل واحد من الورثة العقد و اعماله الخيار بذلك أو مضاعفة ذلك
 غير في الروايات بالرضا فقال عليه السلام و ذلك رضى منه بالعقد فلا يكون
 ذلك موردا للأثر مع قطع النظر عن اعمال الوارث الاخر والخيار يفسح أو
 الامضاء .

و اذا لم نقل على المعاملة المتقدمة و قلنا في ارب المال أنه على سبيل
 السعيض والتقسيم من الابتداء كما هو ظاهر الآيه و مورد سالم المشهور
 فيح فالأمر في الحقوق أيضا على سهج ما سبق ولا يمكن الالتزام بانتقال
 الحق الى الورثة على حسب النسبة والاستحقاق و ذلك أما بناء على كون
 دليل ارب الخيار هو اجماع مواضع فان المصير منه أن يستدل الى المجموع
 و يكون الورثة باجمعهم في حكم شخص واحد فائم مقام الميت فانه لم يكن

للميت الآ حق واحد بسيط و لم ينعض له فكيف ينعض للورثة فمقتضى
أحد القدر الصغير هو ذلك .

و أما على فرض أن يكون الميت غني ، لـب هو عموم ما تركه الميت من
حق أو مال للورثة فمن جهة أنه لا دليل على تخصيص حصة بئريه بأن
يسفل اليهم بحسب سبه استحقاقهم لأن الدين إنما دل غنى أن ما تركه
انصب من الحق بئريه و من الوضح أن الميت قد ترك حيازاً واحداً و حيازاً
بسيطاً غير متعص و ج فكيف يكون ترك وارث بعض - لك الحق فلا بد وأن
يكون هذا الحق الواحد البسيط متولاً الى المجموع من حيث المجموع

و بعبارة أخرى ما تركه الميت هو الحق الواحد فلا بد في فرض ترك
الورثة ، حق أن يربوا هذا الحق الواحد و ما تركه ابواب من حصص بئريه
لم يتركها الميت فلا دل على ترك الحياز بحسب سبه استحقاق الورثة
بل لا بد في فرض ترك ابواب أن يفرض المجموع سبباً واحداً فانما مقام الميت
و يكون كل واحد نصف ذي الحياز أو ربعه وهكذا على فرض سبه استحقاقهم
في مقام أنفسهم بل الدليل على عدم ارث الحياز بحسب سبه الاستحقاق
في المال هو أي الدليل على العدم أن الميت لم يكن له أعمال هذا الحق
بالسبه الى بعض آخر - المبيع دون بعض سواء في الحيازات المجمعة
من من الشارع أو المفعولة بنفسه فليس له أن يفسح العقد في حياز الحيوان
في بعضه دون بعض وكذا في حياز المجلس وغيره . وقد تقدم ذلك في
ثبوت حياز المجلس للأصل و انوكيل فالألم يكن للميت ذلك فكيف يكون
بورثته أن يفسح . يعقد في بعض المبيع دون بعض على الجملة و احتمال أن
يرث كل ورثة من الميت حيازاً بحسب سبه استحقاقه في المال بحيث يكون
بسيطاً على فسخ العقد أو امصائه في بعض دون بعض واضح البطلان
و من هنا ظهر أنه لا وجه للقول بثبوت الحياز بلطبيعي أيضاً لهذا .

اسوة من سابقه فان في السابق كان ولا لكل ورثة حيار بحسب استحبابه
 افعال من شركة ويصدق عليه ان ما تركه الميت من حق فلوارثه وفي هذه
 الصورة ليس كذا بدهاه عدم الدليل عنه ان يكون احيار تاسا للصرف
 بوجوده فاما سبب أحد الورثة في افعاله مسح أو امضاء لم يبق للآخر
 مجال مع ان الدليل كان لا على ان ما تركه الميت من حق أو ما من فلوارثه
 لا لتسعى الوارث فيكون الحيار لمن سبق على ان دليل رب الحيار هو
 دليل ارث افعال فهل يوههم أحد كون الارث تاسا لتسعى بحسب كل من
 سبق الى أحد شركة لا يكون لغيره ذلك.

وقد اصحح ما ذكرناه بطلان الاحتمال الثاني المصمم في أول المسألة
 وهو ان يكون لكل منهم حيار مستقل من حيث مسح العقد دون الامضاء
 فانه لا دليل على ذلك ايضا على انه اذا كان له حيار من حيث المسح
 فمما لا يفسد به حيار من حيث الامضاء مع ان الدليل مطلق وكذا لا دليل
 على الاحتمال الأول ايضا ان يكون الحيار لكل واحد من ابورثة مسحاً و
 امضاء على نحو الاسحقف بحيث لا يبقى مجال مع افعاله الحيار الى الورثة
 الأخرى وذلك لأن الدليل كان يقتضي ان يكون ما تركه الميت من الحق و
 المال للوارث باجمعهم لا لوارث واحد.

وبعبارة أخرى ان الوارث لم يسلو الحيار ابتداء من الشارع ليكون
 مستقلاً في افعاله بل يلقاه من المسب وهو حصار واحد فلا يمكن ان يكون
 هذا لكل ورثة حيار مستقل اذا سبق الى افعاله بل هذا الحيار الواحد
 تيب لمجموع الورثة ولم يوههم ذلك أحد في ارث افعال مع ان الدليل واحد
 وعلى الجملة ان ملاحظة كيفية الارث في المال واتحاد الدليل على
 ارث الحيار والمال يقتضي بطلان هذه الفتحلات أجمع فلا دليل على ان يرث
 كل من سبق الى افعال الحيار لحي المذكور ولا سعى مجال بلقية فمما

ذكره المصنف من كون الخيار ثانياً للمجموع بحيث لا يؤثر انقضاء واحد منهم
الخيار مسحاً وامضاءً بدون الآخر واضح السطو كما لا يخفى .

ثم ان ما ذكرناه من كون انقضاء الحق الى مجموع الورثة كان من حيث
انقاعده مع أحد المدرك للارث في الخيار هو السوى ما تركه المصنف من حق
أو مال فلوارثه مع انقضاء الخارجى بأن الحق من حصة ما تركه الميت و قد
ذكرنا أن القاعدة هو ذلك في قسم المال أيضاً . وإن كان المال مازال
للحصة والحق غير قابض لها . أما إذا كان المدرك هو الاجتماع فالأمر واضح
لأن المتيقن منه أن يكون مجموع الورثة مجتمعين على الفسخ أو الامضاء . و
لا يكون لكل واحد حق مسح العقد ولو في البعض على نحو الاستقلال .
بل مقتضى أحد العذر المسقون أن لا يبعد انقضاء الخيار مسحاً وامضاءً على
نحو الاستقلال حتى في البعض أيضاً كما هو واضح .

ثم انه بعد ما بين المصنف على أن الرب الخيار على نحو المجموع أى
سقط الخيار من الميت الى المجموع بورثته ذكرنا أن هذا خارج في مطلق
الحقوق إلا أن يشترط من ادخار عدم سقوط الحق عن الآخر فعوض بعضهم
يكون هو مستقلاً في الاستيفاء ولا يبعد استيفاء حقه باجماع الورثة على
الاستيفاء بحيث إذا حالف أحدهم وعفى عن حقه لم يكن للآخر الاستيفاء
من مع العفو من أحد يسقط الآخر حقه غايه الأمر في مثل حقه انقضاء
يدفع الى المتقضى منه مقدار حق من عفى عنه . وانما ظهر أن هذا الحكم
مشهور بين الفقهاء على ما في المتن وإن احتجته في الدروس من أن أحد
بورثته إذا عفى عن الشفعة كان للآخر الاخذ بكل المبيع وكيف بالكلام في
مدرك الفرق بين هذه الحقوق وبين الخيار حيث انما ذكرنا أن الارث في
الخيار على نحو المجموع وليس لأحد الورثة أن يعمل خياره مع إسقاط
الآخر ذلك بخلافه في الحقوق المذكورة .

و ذكر المصنف أن وجه القذف بينهما هو دليل لا صرر حيث أن مع من به حق القذف من الورثة بإسقاط الوارث الآخر حقه و كذا فى حق القصاص و اشفعة صرر على دى الحق فانه لو سقطت الشفعة بعفو أحد الشريكين تضرر الآخر بالشركة فيكون دليل فى الصرر ما عدا عن مع غير العاصى عن اعمان حباره و كذا أن سقوط حق القذف و القصاص بعفو البعض صرر على غير العاصى لأن الحكمة فيها الشئى فإسقاطها بعفو أحد الشركاء اصرار على غير العاصى و لا شبهة أن قاعدة لا صرر غير موجود فى المقام .

و لكن بالنظر فيما ذكره المصنف محالا واسعا و ذلك من جهة أن عدم سقوط حق القذف عن بعض الورثة بعفو بعض الآخر اما هو من جهة النص .خاص لا من جهة دليل فى الصرر و الا كان ذلك مثل الخيار فهذا .بواحد لا كلام فيه بالنظر الخاص .

و أما عدم سقوط حق القصاص عن البعض بعفو الآخر من جهة أن الوارثان الذين فى .لطيفة الأولى أو فى الدرجة الاولى يقدمون على أهل الميراث .ثانيه و الدرجة الثانية مع وجود الاولاد لا يصل النوبة الى اولاد الاولاد أو الى الاخوة مثلا و يمكن مع استعائهم نص النوبة الى الميراث الثانية و الدرجة الثالثة لا أن أهل الدرجة الثالثة و الميراث الثانية يكونون ولى الدم من جهة ارثهم حق القصاص من المورث لأن معنى الولى هو الذى يلى أمر الميت فالوارث كنهم يملكون أمر المصانة الأمر كل فى ميراثه و علمه بمعنى قوته تعالى فمن قتل مظلوما و قد جعلنا لوليه سلطانا هو أن كل من يلى أمر المصنوع لو من الوارث الوافعين فى الميراث الثانية أو فى الدرجة الثانية فهو ولى الميت فى أحد حق القصاص من القاتل و عليه لكل من الورثة أن ينفى من القاتل بكونه ولى الدم و ان عفى الآخر عن حقه عامة الأمر أنه لا بد له أن يعطى من دية القصاص منه لوارثه القدر الذى عفى الآخر كما

أنه لا بد منه أن يعطى حق الوارث الآخر إذ لم يعف عن حقه ولم يرض بالقصاص أيضا .

وعلى الحمله أن عدم سقوط حق القصاص بعفو البعض أيضا عيب عن دليل نفي الضرر كما هو واضح .

وأما حق الشفعة فإن لم يرد منه نص على عدم سقوطه بعفو الآخر ولا دليل آخر يقتضي بلغي ابورته ذلك اسداء من الله تعالى ولا يمكن لا يسم فيه بغير ما التزمه في حق الخيار بين بحري مبيعين ما ذكرناه في رت الخيار بأن يقول أن المباداة كان له حق الشفعة على أحد مباديهم يقوم الوارث باجمعهم مقامه في ذلك فليهم جميعا أن يأخذوا و يسلوكوا حصة الشريك بمبيعة حتى لشفعة .

وأما إذا عفى أحدهم عن حقه أو لم يعمل حقه و سكت لا دليل على استبعاد الشفعة بأعمالهم جميعهم والأخذ بالشفعة بما قدم من المقتضى في حق الخيار سواء كان المحدث لأب حق الشفعة هو السوى ما تركه لميت من حق أو مال فلوارثه مع العلم الخارجى بأن حق الشفعة من حقه ما تركه أو كان الدليل على ذلك هو الإجماع كما قدم من الخيار فاصح

وأما ما ذكره المصنف من الفرق بين الخيار والحق المذكور انتهى حتى القذف وحق القصاص وحق الشفعة ودعواه أن حديث نفي الضرر هو العارق بينهما فيرد عليه .

أولا أن لا ضرر ما هو مسوق لى الأحكام لصيرية في الشريعة المقدسة وليس مسوقا لدفع ما يوجب عدم حب المبيعة ومن الواضح أن الوارث بأعماله حتى الشفعة يحل لمبيعه وهي صفة الشريك المبيعة لحصة نفسه خصوصا إذا كانت الحصة المبيعة بقعة رخيصة ولا شبهه أن عدم ثبوت حق الشفعة له لا يوجب ضررا عليه لما ذكرناه في قاعدة لا ضرر

وفى حمار العرس ان الضرر انما هو بعض فى الحال والطرف والعرض و
بعض هذا بعض بوجه من بوجه كما هو واضح

وثالثا أنه لو كان - ليس فى الضرر حريا من اعمه و كان موجبا لنسب
الحق للوارث لميل حصه الشرب المتبعة بالشفعة فلما لا لا بحريه العصف
عس ذلك فى الحمار ايضا لكن سبب شئونه للوارث آتت - لا فرق من هذه
الجهة بين الحمار وحق الشفعة خصوصا اذا كان ما باعه الميب بشفعة
رحضة فانه يقال هنا ان عدم سبب الحمار للوارث ضرر عليه كما هو واضح

وثالثا ان حدمت فى الضرر انما ورد فى مقام الامتناع على الامه
ولا يحرى فى الوارث التى كانت على خلاف الامتناع ومن الواضح ان حوار
أحد الوارث الحصه المتبعة من ميراث الذى هو المشرى ضرر عليه لا يمكن
الحكم بشمول المقدم لذلك نعم اصل جعل حق شفعة للميراث مبنى على
الضرر خصوصا بعد ما ورد فى بعض روايات الشفعة من تطبيق لا ضرر ولا
ضرار بذلك - لا أنه لا بد من الاعتصار بمورد التطبيق وأما بالنسبة الى
الوارث فلا يقطع ذلك فان لاحتمال اختصاص التطبيق بموردة وهو نفس
الشفيع محالا واسعا كما هو واضح

وعلى الجملة فلا يمكن استصحاب اثبات حق الشفعة للوارث بدليل لا
ضرر اذا وجب الشفعة واحجار على حد سواء فلا بد من الالتزام بأن حق
الشفعة اذا التزمنا بالنسبة الى الوارث انما ينشأ من الحق المجموع من حيث
المجموع -

على أنه لو التزمنا بشئونه للوارث أيضا فلما - لا يختص كل منها حصه
نفسه بان يفسح العقد بالمقدار الذى يرث من الحق أى بمسبة حقه الذى
وصل اليه من المورث بل التزم المشهور بان الوارث الواحد أيضا يعمل حقه
من تمام المبيع فان هذا لا يقتضيه دليل فى الضرر كما أنه نوعا شوب

ايجابار بكل واحد من الورثة له أن يعمل خياره بنفسه حقه و أما الارب فلا
 ماداً اراد الفسخ لحلّ العقد في مقدار حقه كأنه لم يكن من الاول و في
 الشععة أيضاً اذا عمل حقه في مقدار نصيبه و مسحه و جعله كأن لم يكن
 يدفع به الضرر كما هو واضح

و لكن هذا اليراد الاخير واضح الدفع بذاته أن حق الشععة لا
 ينعى بالعقد بحيث يكون مثل الفسخ موحداً بحل العقد و جعله مثل
 الأول بحيث لم يكن هنا عقد أصلاً بل إما يتعلق بالتعويض و يملكها بالشععة
 و أن كل من له حق الشععة اذا عمل حقه فلا بدّ و أن يعمل ذلك في مجموع
 الحصة المبيعة و يملكها بالشععة و هذا حكم شرعي قد ثبت بالروايات في
 الشريعة المودعة فيكون ذلك مثل العصب بما به الأمر أنه عصب شرعي لا عصب
 محرم

و من هنا ذكر المحقق في الشرايع الشععة بعد العصب لاختصاصية
 بينهما كما لا يخفى و يكون ذلك تخصصاً لدليل الخيار عن براض بحيث
 مع عدم رضا المتضرر أيضاً يفسخ الشفع و لو كان البايع باعه ببيعة رخيصة
 و عليه حق الشععة من هذه الجهة احصيه عن الخيار بالكلية كما هو واضح
 فلا دفع للاشكال المذكور أي دعوى أنه لا ملزم لأعمال حق الشععة في مجموع
 العقد بل لا بدّ و أن يعمل على بعضه المحض بنفسه لا بدّ عن الضرر به
 قوله فرع اذا اجمعت الورثة كتبهم على الفسخ فيما باعه مورثهم

أقول اذا سعى جميع الورثة على الفسخ و مسحوا العقد فيقع البحث
 هنا في جهات -

الجهة الاولى في أنه اذا مات من له الخيار و كان له دين مسعور
 للتركة فهل يجوز للورثة الفسخ هنا أولاً و قد تقدم في ارب الروحنة خيار و
 الاشكال في ارب الخيار في صورة استعراؤ الدين للتركة من جهة أنه أي

في الخيار لا يمكن من الفسخ فان فسخ الفسخ أن يكون الفاسخ ما سكا
من اسفل اسه لمخرجه من ملكه و تنكث في معاملة العار المسقر عنه و من
الوضح أن الورثة ليس بكت بما ذكرنا أن العال لا يسع ابي الورثة في
صوره استعراى الدين كما هو معنى موده تعالى من بعد وصية يوصى بها
أو دين ، و كك هو معنى الروايات كما هو واضح و كك على القول بالاستقال
اى الورثة أن الشركة متعلقة بحق العرما ، فليس لهم انصرف في معلق
حق العير

ومع الاعضاء عن ذلك أن الفسخ قد يكون موحدا للمفسدة كما اد ،
كالتركة قبل فسخ الورثة الععد ساوى ألف دينار و بعد الفسخ ساوى
خمس مائة دينار ، لترقى قيمه ما أحده الممت بالمعاملة الخيارية مع الفسخ
هنا يوجب المفسدة بين الدنان ، و قد لا يكون موحدا للمفسدة كما اد ، كالت
التركة ساوى مائة دينار سواء كان قبل الفسخ أم بعده فهل للورثة في
العام حق الفسخ أو لا مقول ان كان مدرك ثبوت الخيار للورثة هو السوى
اعنى قوله ص ، ما تركه الميت فلورثته فلا أشكال في حوار الفسخ سهو وثبوت
الخيار لهم كما هو مقضى الاطلاق بعد احرار أن حق الخيار مما يصدو
عليه التركة و من حملة ما تركه الميت أى بعد احرار الصغرى من الخارج و
لو بالعلم الواحد اى ، فانه في هذه الصورة تنعكس باطلاق الدليل ، لمعطى
و بحكم بثبوت الخيار للورثة و ان لم يحصل لهم شئ من ذلك ، و ليس
للدان الفسخ من ذلك فانه لا يجب للورثة حفظ موضوع التركة للدان بل
لهم اعدام موضوعها أو ابقائها كما هو واضح ، فان الفسخ بعدم موضوع
بقاء التركة بالمقدار الكثير كما أن عدم الفسخ يوجب كثرتها .

و ان قلنا أن مدرك الخيار هو الاجماع فالميعر هو صورة عدم وجود
الدين المستعرق للميت و مع القول بالحوار هنا أى شمول الاجماع لهذه

انصوره أيضا فالصحيح هو كون الفسخ مصلحة للدين ومع لتناول فلا أطلاق
وأن يكون الفسخ وعدمه بالنسبة الى حق الورثة سواء كان لا يكون مصلحة
لهم ولا عسدة لهم، كما هو واضح

الجهة الثانية أنه إذا كان الفسخ مصلحة للدين فهل يجب الفسخ
بنوره أو سهم اخبارهم على الفسخ أو من لهم ذلك ولا يجب عليهم
الفسخ فإنه لا يجب لورثة ايجاد الموضوع للركة أصلا فضلا عن ايجاد
الموضوع بكونه ردة على سبب اخبار سهم بالورثة وهم خبرين
أي في ذلك أي في الفسخ وعدمه كما هو واضح

الجهة الثالثة فيما يعطى لمن هو طرف العقد مع الميت بعد فسخ
العقد فنقول المسألة هنا ثلاثة انصوره الاولى أن يكون بين الميت
مستعرقا للركة ومع ذلك فسخ الورثة العقد وح ماله يكون عين الثمن لدى
حده الميت من المشرى أو عين المبيع الذي اشتراه من بائع الاجنبى
بفيه بعين أمثال الميت وح فلا شبهة في أنه يأخذ المشرى في العرض
لاول والسابع في العرض الثاني عن ماله من أموال الميت فان فسخ الفسخ
يفضى رد كل مال الى صاحبه لاوى، بعد الفسخ وحيث أن المبيع
في العرض الاول والسبع في العرض الثاني قد رجع الى ملك الميت وإلى
محلها الاول فلا بد وأن يرجع ما بقاها الى محلها أيضا والعروض
أن في صورة استعراق الدين لا يسف للركة أى الورثة، بل هي باقية في
ملك الميت، كما هو ظاهر قوة تعالى من بعد وصته بوصى بها أو دين عسى
ما عدم فلا بد من ردها الى مالكها الاول، كما هو مقتضى ضمان الدين
وإن لم يكن الثمن أو الثمن في العرضين المذكورين فانفس يل كائنا العن
فان ذلك يكون من جهة الديون أيضا فنصرت للركة عليهم وعسم بينهم على
حسب ديونهم، فان مقتضى ضمان الدين رد العين المضمومة مع النقاء ومع
النصف يسفل الضمان الى الدال فكون من حيلة الديون فان كانت للركة

واقعه بجميع فهو والآ يقدم المشرى والبائع في أحد ما يقابل ما بينهما على
 بغير الديار أو لا مذكر شيخنا الاسناد أسهما حتى بذلك بعد مسح العقد
 ولكن لا يعرف وحدها بذلك وان الاحقة بالمسح الى بغيره انما قد نسب
 في مورد من الاول في العين المرهونة فانه اذا مات ابراهيم ولم يقب
 العين من الزهن وكان عند ديون مسعرة للبركة فان المرهنيين أولا
 بالعين المرهونة من البقية فيبيع ذلك ويسوي حقه منها وان كان فيها
 رده يرددها الى البركة والمورد الذي مع باع المص قبل الموت شئنا
 كتباً ولم يسلفه قبل الموت حتى مات فانه يخرج البيع من بركة قبل الديار
 وكل ذلك ليس الخاص ولا يشبه أن المورد ليس منها ولا أنه ورد منه
 من خاص فما ذهب اليه شيخنا الاسناد فانه حذا

الصوره الثانيه أن لا يكون للميت من اصل ومسح الوارث البعد
 فان كاتب العين الصفه أي الميت بالمعامله ايجازيه بالغه كان مقتضاها
 دينا عليه بعد الفسخ. وقد وان يخرج من بركته ومن الواضح أنه لا يروى
 وحول ذلك من الميت من البركة من الدين انعدم أو الحوادث بعد الموت
 كما عليه الضرورة كما أنه يعلب بعد الموت أيضا فلا يشبه لصحة اعتبار الملكية
 له كما يصح اعتبار الملكية للكل كساحد ونحوه ان الاعتبار بحقيق المؤنه
 فيصح أن يتعلق بالمعدوم كما يصح أن يتعلق بالموجود فافهم. وان عرص
 أنه لا دين له فيخرج ذلك منها فيكون ما يستغل اليه بعد الفسخ من حقه
 بركته والوجه في ذلك أي في كون ذلك دينا للميت وكون ما يرد بالفسخ
 من حقه بركته أن قانون الفسخ كما عرفت هو رد كل من الثمن والمشتري الى
 مالكه الأول ومقتضى اعمال قانون الفسخ هو ما ذكرناه. كما هو واضح.

وان كاتب العين بامية صريح كلام النصف بل السالم من الفقهاء
 أن صاحب الميت أعني الطرف الاخر للمعاملة يأخذ العين بعد الفسخ و
 يكون ما يستغل الى الميت بالفسخ من حقه البركة ولكن للمناقشة فيه محالا

واسعا كما عرّفه سابقا في اربث الروحة ، الحيار وذلك لأن الشركة باجمعها مع عدم العرض و الوصية اسفل الى الورثة ومن حملتها المال المستقل الى الميت بالمعاملة الحيارية ومقتضى قانون الفسخ هو أن ينتقل كل من العوصير الى ملك مالكة الأولى و ادن فالمال الذي اسفل من الميت قبل موته بالمعاملة الى طرف معاملة ينتقل الى الميت كما هو مقتضى قانون الفسخ ولا شبهة في تصوير مالكية الميت أيضا كما في صورة مالكية المسجد . و ارجهات العامة و حيث أن مقابله كان في حكم التلف لحروجه من ملك الميت و دحوه في ملك الوارث فيكون ذلك من حملة ديون الميت فلا معنى للحكم بأحد البايع أو المشتري (الذي هو طرف المعاملة مع الميت) عيين ماله من حصة الشركة و على ايجله فلا دليل على أحد صاحب الميت ان يضمن السقفة الى الورثة بعد كونها بذلك في حكم التلف كما هو واضح .

الصورة الثالثة أن يكون للميت وصيه أو دس و لكن لم يكن ديا مستعرا لشركة ، ثم مسح الوراث العبد و ان كانت العين المستقلة الى الميت تالفة قبل الفسخ كان مقابله من حملة الديون لأن مقتضى دليل المد هو رد العين ومع التعذر يسفل الضمان الى القيمة و البدل و يكون بدله دسا للميت فيخرج من الشركة و يكون ما اسفل من البايع مثلا الى الميت من الثمن بالفسخ من جملة الشركة .

و ان لم يكن العين تالفة فهل يأخذ طرف الميت في المعاملة عن ما انتقل منه الى الميت أو يسفل الى البدل أو يلتزم هنا بالأمر المتوسط . الظاهر هو الأخير ، فانه بعد ما مات أحد و كان عنده دين غير مستعرق لا يستقل جميع أمواله الى الورثة ، بل يبقى بعد ارا الدين و الوصية أيضا لو كانت في ملك الميت كما هو مقتضى ظاهر الآية على ما تقدم و ادن فيكون الميت مشتركا مع الوارث في الشركة مشاعا لعدم نعتن حصة كل منهما يعين خاصة ، و من الواضح أن من حملة الشركة تلك العين المأجودة من العير بالبيع فيكون هي أيضا مشركة بينهم ، وعليه فادنا مسح الوراث ، لعقد فيرجع ما انتقل من الميت البايع مثلا الى ملك الميت كما هو مانون الفسخ فيكون من

حملة التركة ويرد من العين المبيعة التي هى كات بحمد يد العت الى
الباع بعد الفسخ بالمعدار الذى فى ملك الميب، فيكون الباع شريكاً بسببة
مالكيه الميب فى العين شركة مشاعية وأما بالنسبة الى بقية حقه أى الباع
فيكون ذلك دينا فى ذمة المص مخرج من أصل التركة كما تقدم فافهم وتأمل
والتكلم فى هذه المسألة لا يتوقف على القول بآثار الخيار بدها أن
الكلام هنا متحصص لبيان حال الفساح معاملة المص بعد موته وهداية
يكون بفسخ الوارث انتهى يتوقف على القول بآثار الميب، بخيار وأخرى يكون
طرف المعاملة مع الميب من المشتري أو الباع وهذا لا يتوقف على القول بآثار
الخيار، كما اذا باع الميب ماله من غيره بثلاثة دينار وكات قيمه خمسين
دينارا، فان للمشتري خيار العين، فاداً لم يفسح حتى مات الباع وفسخ
المشتري بخيار العين فان بيان هذه المسألة وتنقيح ذلك لا يتوقف على
القول بآثار الخيار، وكذا اذا رافعا فى الفسخ وعدمه وحكم بالفسخ فانه
يكون أيضاً من صيربات هذه المسألة كما هو واضح .

ثم أن الظاهر أن تنقيح هذه المسألة يقع فى ضمن صور ثلاثة الشئ
سرت الأثر عليها وأما الصور التى لا سرت عليه الأثر فهى كثيرة ولا يهمل
التعرض لجميع ذلك .

الصورة الاولى أن يكون الدين مستغرقاً للتركة وقد تقدم أنه يكون
ما أحده الميب من الغير من الثمن أو الثمن تألفاً وأخرى يكون باعاً .
وأما فى صورة النفاء فلا ريب أنه بعد الفساح العقد من ناحية الورثة
أو من ناحية من هو طرف المص من المشتري أو الباع يرجع الى ماله الذى
كان منتقلاً الى الميب ويسترده وذلك لما عرفت أن قانون الفسخ هو رجوع
كل من العوض والعوض الى ملك من حرج من ملكه، ومن ابواضح أن
المعروض أن فى صورة استعراق الدين أن التركة لا تنقل الى الورثة، و
حملتها ما أحده الميب من طرفه فى المعاملة بحيث كان ذلك باقياً بعينه
فيأحده فان مقتضى دليل صان البد أن يأخذ المالك عين ماله الصام
ومع تلفها يأخذ بدلها والمعروض أن عين المال فى العقام موحودة

و أما في صورة تلف العنصر فان يكون ما استعمل الى العيب فانه فيكون
 سلب من حصة ديون العيب قسم البركة عندهم بحسب نسبة ديونهم و دعوى
 أن المبيع أو العسرى أو باستيفاء ما استعمل منه الى العيب من عيبه انديان
 كما ادعاه شيخه الاسناد لا يمكن المساعدة عليه لعدم استعمل عليه كما تقدم
 انصوره لئلا يسهل أن لا يكون للعيب مال أصلاً و مع ذلك المصحح الوراث أو
 من باع بمال من العيب المعاملة فان ح سفل الثمن الى العيب وأما المصحح
 فحيث كان بالغا فيكون العيب مديونا سديه و ان كان وفي الثمن بقيمه
 المبيع الذي هو دين على العيب يسوي المبيع اشتمل من المبيع فلا كلام
 و ان كان ههنا من آخر للعيب أو كان محضاً به و لكن لم يكن الثمن واقفاً
 بعينه المصحح فكونه أعلى . و قد كان العيب اشترى بأقل للعنصر مثلاً و هل يكون
 اشتمل ح ديناً على العيب أو يكون من مال الورثة كما أن الارث بهم وحيث
 كما في العنصر .

الوجه الاول ما مؤه المصنف في آخر كلامه من أن الورثة فامون مقام
 العيب في الفسخ بركة الثمن أو بدله و ملك المصحح و ان كان المصحح مردوداً
 على ورثة من حيث اسهم فامون مقام العيب اشتمل د منهم ثمنه من حيث
 اسهم كعقب العيب كما أن معنى ارثهم بحق الشفعة هو أن يملك الورثة
 حصه المصحح و يعطون الثمن من كسبهم لا من مال العيب فاداً فسخ الورثة
 العقد في صورة عدم وجود المال للعيب أو فسخه المشتري الذي هو طرف
 المعاملة مع العيب كان الضرر على الورثة أي يعطون الثمن لمشتري من
 كيسهم كما أن ثمن الحصه المصححة في بيع الشريك حقه من كسب الورثة مع
 أخذهم ذلك بالشفعة .

الوجه الثاني أن لا يكون الثمن من مال الورثة في هذه الصورة أعني
 صورة عدم وجود البركة المصححة أن الورثة لهم حق الفسخ في ذلك و

من موكل فيس موههم حد لزوم لمن عليهم مع الفسخ و افعالهم باختيار
 في هذا العقد الذي بهم الاختار فيه وعنده فادامسحوا العقد و ختوه
 بمقتضى قانون الفسخ - - ول الفسخ في هذا الميث و دخول الناس في هذا
 الميسر و حبا منه في هذا من يكون دين في - - منه كما اذا كان لديين
 احر مع عدم وجود سرقة له و موافق عنه قانون الميث وعلى هذا عقد حرج
 النسخ نفس عن هذا الميسر فيكون هذا العقد مشعولة بالنسخ الكلي ولا
 يكون مال الورثة عوض عن النسخ الا اذا اعتضوا برضايتهم كما اذا اعطائه
 شخص احر او اراد الميسر و م ر ب الواحد من هو الفسخ من هو مسح
 العقد الواقع من البيع و الميسر بحيث انه يعدمه من الأول عا ويحمله
 كأن لم يكن من حيث لم يعدم من حيث احدث أولا من هو عقد جديد
 فيحصل به تبادل جديد من العوض و يعوض منه على الاول يكون
 الفسخ موحيا يرجع اسم الى الميسر و يرجع لمسح الى الداع كما هو
 قانون حل العقد و حبه كأن لم يكن وعلى الثاني فيكون الفسخ عقدا
 جديدا و افعالا من ورثة و الميسر مباح ورثة الفسخ ويرد عوض
 الممن لهم من مالهم لشخصي و لكن الظاهر هو الاول فان معنى
 الفسخ هو حل العقد من الاول عا كانه لم يكن وعلى هذا فلا يمكن
 المساعدة الى لوجه الاول بل لانه من احتدار الوجه الثاني فانه بعد
 كون معنى الفسخ هو حل العقد لأول فلا يبقى مجال لاحتمال كونه عدا
 جديدا فانهم و انه هو الصحيح له عرف من انه بين بلورثة الآ حق
 الفسخ فقط كالاخى .

و أما قياس المقام بالشفعة واضح الفساد للفرق التي بينهما حيث
 عرف سابق أن في حق الشفعة ما يتعلق لشفع الحصة المشعة بالشفعة
 من غير أن يكون له تماس بالعقد من حيث الفسخ و الامضاء بل من له حق

الشفعة في عرض صفة العقد سلك الحصة المذكورة بالشفعة معكاً حدساً كالبيع عاين الأمر أنه بخاره عن غير نراض بطرف وعصب شرعي ويكون ذلك حصيصاً للدليل البخار عن نراض وعصباً شرعياً وأي رخصه مسح بعد باعاً الحبار وارجاع كل من العوض والعوض في محلها الأول وما ذكره انصف من كون الورثة كالميت في مسح العقد وهو مؤيد به كسهم نفس ميت وعليه فلا بد أن يعطى النصف من ماله كما أن الميت كان حياً يعطى ذلك عن ماله لا يمكن بمعدله عليه لعدم الدليل على ذلك عليه الأمر أن الدليل فام على إرب الورثة الحبار وأما الأربعة فلا كما لا يخفى عليهم

الصورة الثانية أن يكون للميت مال ولم يكن له دين أو كان ولم يكن مستعبراً للبركة وباع من ماله مدعاً وكان له الحبار أو لصاحبه فإنه يسقط ماله إلى الورثة وإن مسح ثوارب العقد أو مسحاً لمسرى بمقتضى قانون المسح يسقط مال المسرى إلى الميت أي يسقط المبيع إلى الميت لأنه كان خارجاً من ملكه فيكون من البركة.

وأما النصف فإن كان باعاً فيكون بدله ديناً على الميت يخرج من البركة لعدم الفرق في إخراج دين الميت من البركة من الدين السابق على العود والدين الحار بعد العود فإن جميع دين يخرج من البركة أو بأحد المشترى مقابل النصف من المبيع الذي أسقط إلى الميت بعد المسح فإنه يدخل في دين الميت والمعروض أن سهم قد يقع في ملك الميت أما دين حقيقياً أو ديناً حكماً كعقده إلى غيره في حياته أو المبيع أو المهر ونحو ذلك فيكون بدله ديناً عليه وإن لا يسقط ذلك المبيع إلى الورثة يمكن أن يدين على ما احتج به في إرث المال من أنه إذا كان للميت دين لا يسقط ماله في الورثة بمقدار الدين وإن كان المبيع واقعاً بالدين الذي يظلمه المشترى

من البايع فهو ولا مأخذ للبعث من التركة التي ورثتها الوارث لم يعرف من
عدم إقرار بين يدين السابق على الموت أو اللاحق به فان جميع ذلك لا بد
وان يخرج من التركة

وان كانت العين مائة واسفل التركة الى الورثة التي من حلقها سب
بغير ثم فسخ يورث أو المشتري العقد وح كان المبيع الذي اشتراه
العشري من مائة من الموت من حمله التركة و هو يكون عين الممنوع
الى المشتري بالفسخ كما هو قانون الفسخ فانه يقضى رجوع كل من المعوض
و المعوض الى ملك من خرج من ملكه أو لا من يكون اشتم من حمله التركة
لا يفده في الورثة بل يفسخ وان طرأ الفسخ على العقد بعد استغلاية
وان يكون من حمله ديون المبيع فخرج من التركة التي من حلقها لنفس
المذكور لا عن عين الممنوع فقط كما عرفت ربما يقال الثاني كما ذكرناه
بعد ويست عليه يدعى يقال لتركته الى يورثه مع عدم الذير ومن يوضح
ان الممنوع كان ملكا للمبيع فيفسخ في الورثة و يفسخ اما يحق بعد كون
للمنوع ملك للورثة فلا معنى لعوده الى المبيع بعد فسخ العقد حتى يعود
في ملك المشتري قانون الفسخ

ولكن الظاهر هو الاحتمال الاول وأنه اذا فسخ بعد اما جعل
الورثة أو بفعل المشتري يرجع كل من المعوض و المعوض الى مالكه الاول مع
بقاء العين ولو في ملك الورثة كما هو قانون الفسخ ولا يفتق قانونه
بإسقاط التركة الى الورثة كما هو واضح

والسرمي ذلك أن مقضى اداة الارث قطعية كانت أو سبه ليس أريد
من كون ما يملكه المبيع على أي كصفة كان مستغلا في الورثة فان كان ملك
أموانه بالملكية المطلقة تستقل تلك الاموان بملك الكسبة الى الورثة وان كان
مالكا لها بالملكية المقيدة مستقل اليه كذا فان الدليل دل أن ما تركه المبيع

فلو اراد ومن الواضح أن الميت إذا ترك شيئاً في منتهى الملكة المعبدة لا
يعنى دليل الارث انتقاله إلى الورثة بالملكبة المطلقة كما هو واضح
وعليه فإن الميت كان مالكا للنفس أو المبيع مثلاً في البيع الذي له
الختيار أو للمشترى بالملكبة المحدودة بالفسخ لا بالملكبة المطلقة لما ذكرنا
أن مرجع جعن الاختيار في العقد كالبيع مثلاً إلى تحديد الملكبة بالفسخ
بمعنى أن كل من البائع والمشتري مالك للعوض أو المعوض بالملكبة الخاصة
المحدودة بالنسبة المعبدة وهي الفسخ فإذا ما باع شيئاً مثلاً وأقبل ماله
الذي من حمله الثمن المأخوذ من المشتري إلى الورثة ففسخ لك على ملك
الكيفية الخاصة أي بالملكبة المحدودة فكما أن ملكته كانت برول ما يحدد
العامة وهي الفسخ في حال حذره وكذلك برول ملكبة الورثة بإيجاد ملكته العامة
كما هو واضح. وضح ماداً فسخ العقد إما بفعل الورثة أو بفعل المشتري بفعل
كل من العوضين إلى صاحبه أي بفعل المبيع إلى الميت ومن الممتنع إلى
الورثة وفسخ الشئ من الورثة إلى المشتري لحصول عدة ملكتهم المتعاقبة
من الأول ومن حين البيع بل هذا أمر ارتكاري للمشرعة في باب الارث و
عليه بدأ الفقهاء. فاسم حاكمون بأنه إذا أفسخ شئ من شخص إلى ورثته
لمكان ملكية له إما بفعل السهم على الكيفية التي كان في منتهى. بل هذا
ضروري في بيع الاختيار كما إذا باع أحد من شخص داره بالبيع الاختياري
بنية رخصة لأخيه أو لغيره أو جعل لنفسه الخيار إلى مدة ليفسخ بعد
ذلك ثم ما لم يشتري وهل للورثة أن يملكوا الدار بالملكبة المطلقة بدعوى
أنها أسقط السهم فيكون مملوكة لهم بالملكبة المطلقة. بل ليس للورثة أن
يجزوا المبيع من ملكهم في زمن الخيار للشرط انصمى على الميت عند العقد
فيعلم من ذلك أن ما ينتقل من الميت إلى الوارث ليس مملوكاً جامعاً بالملكبة
المطلقة بحيث يوجب الاسقاط لبدل الكيفية أيضاً. بل ما لكتبتهم تابعة لما لكتبه
الميت خاصة وعامة كما هو واضح.

فمحصل أنه إذا فسخ، انعقد عمل الورثة أو بفعل شخص آخر الذي كان به اختيار، بعد مال كل من ماله الأول ولو كان مسفل إلى الورثة .

نعم ، لو صرف الورثة فيما اسفل الله في غير ما يكون معامله عليه بالبيع الحثاري فإن استيعب الحثاري قد بعدم حكمه ، أما بانلافه حقيقة أو بما هو في حكم الانلاف كعقله إلى غيره سبيح أو هبة أو نحوه ، يكون ذلك في حكم السفل وليس للمعسر مثلاً أن يطالب لورثة عين الثمن ولا بعد ما ذكره من كون الملكية محدودة في المقام والسر في ذلك بحيث يظهر منه حكم سائر النعم من غير الارث هو أن الوارث وإن كان ملك الثمن المسفل ايضاً اميب بالملكية المحدودة بالفسخ كما أن نفس المالك كان كذلك ، إلا أن ما كان محدوداً إنما هو هذه الملكية فقط وأما المصوك فهو مطلق وغير مقيد بشيء أي المصوك مطلق لئلا يكتفى به حيث له أن يفعل فيه ما يشاء وكيف يشاء بطريق أن شخص سلطاناً لملكية أبي شهر وكن كون سلطنته مقيداً بمحدوده ، بعد لا يوجب كون بعد سلطنته ممن له سلطنته عليه أيضاً محدوداً بذلك المدة . من يمكن أن يكون نافداً إلى الأبد إلى مدة أريد من مدة السطنته والمال الواضح بهذا سطنته رئيس الورراء فإن سلطنته وإن كانت محدودة ولكن مع ذلك ما يفعله نافداً إلى أريد مدة السطنته كما هو واضح ، وفي الغم أيضاً كذلك حيث أن سلطنته من ملك شيئاً بالبيع الذي فيه الحثاري وإن كانت محدودة بالفسخ وهو مالمثل إلى عامة خاصة ، ولكن المصوك مصوك له على نحو الاطلاق فإن كون المبيع ملكاً له غير مقيد بوقت اصلاً وعليه فإذا صرف فيه في أثناء سلطنته المحدودة صرفاً متلفاً أو في حكم الانلاف كعقله إلى غيره يكون ذلك نافداً إلى الأبد والسر في ذلك هو ما ذكرناه أن المحدود إنما هو السلطنة والملكية دون المصوك ومن هذا ظهر الفرق بين الارث والنوازل الآخر أيضاً لأنك قد عرفت أن أدلة الارث لا يقتضي

أريد مع تقدم من كون الورثة ما كانا للبركة على الكيفية التي كان مورثها ك
لها وأما في النوافل الآخر حيث وقع بالمطلوب العسر ، فيقيد بشي
فيكون باعذا إلى الأبد .

نعم ، استثنى من ذلك البيع الحيارى فإنه لا يجوز بيع لمبيع بهذا
البيع في مدة الخيار وذلك بشرط الصبي وسيأتي له في خلال البحث
في أحكام الحيار ، فإنه لا بد من إتمام البيع في تمام زمان الخيار فإن
انقضى زمان الخيار كان البيع لازماً فإن فسخ المتعقبي العقد بأحد المبيع
ويعطى بدل الثمن كما هو واضح لا يحق

ثم إن المصنف رد ما ذكر في آخر كلامه أن المقام يحتاج إلى تبيين
أريد من ذلك وكذا السبب في حاشيته أنه لم يفتح المصنف المقام أصلاً
حتى يحتاج إلى تبيين أريد كما أن الصورة السابقة لم أرم إلى تعريض فيها من
العقود وما جعلها من كون ذلك ونوعه فلاحظ وناس

نوعه لو كان الخيار لاحتسب وما في إسناده إلى ورثته
أقول إذا كان الخيار لاحتسب وما في إسناده يكون حذره بمعاقدتين
أو للورثة أو يكون ساقطاً وجوده وحذره بمصنف سقوطه لأجل ثبت في
مدخله نفس الاحتسب . خيار لم يحتسب الاحتسب ولوارثه بل للاحتسب
و سلك في ثبوت الخيار بوارثه ما في الإرث ويحسن أن يكون مخصوصه
الاحتسب داخل في اختصاص الخيار به

أقول أن ما ذكره المصنف رد من يحكم بالسقوط لموت الاحتسب من
ولكن لا من جهة ما ذكره من الوجه مدخلة الاحتسب في ثبوت الخيار
له فضلاً عن اشتباهه فإن الخيار ليس دائرة وسيعه بحيث يكون مفعولاً
للاحتسب ومع عدمه فلوارثه أو للمعاقد من الأول قطعاً بل لما جعل
الخيار لخصوص الاحتسب وخصوصية الاحتسب داخل في الخيار قطعاً ولكن

سكلم في ثوبه لوارثه بادية الارث بأنه اد. ما ب. لاحسب فهل يفعل خياره
هذا بي وارثه ام لا و أي ربط به. لمدخله خصوصه كونه للأحسب في
الخيار كما هو واضح

وعليه فيمكن أن يرث وارث الاحسب خياره اذا صدق عليه أنه معا بركة
الميت و ج ما كان مدرك ثوب الخمار و اسأله من الميت اليهم من جهة
الاجماع فلا شبهة أنه ليس لسن. فالميت مد هو صورة كون الورثة لدى
الخمار من المتعدين و ان كان مدركه الدليل اللغوي وعموم ما بركة
الميت من حق أو مال فهو لوارثه بعد عرف الاشكال في - بك -

و مع الاعضاء ان بظاهر من الحق المصوب أن يكون يخلب المتبعة و
لا يفعه مدحسب في - ب - والا فصح العقد و ان كان يمكن معده بأنه مد
يعطى احد مالا لا يفسح بعد أو امضاء على أنه مفوض ثوب الخمار
ورثة المتعدين في صورة سماعي اذ من البركة من المقرر

ثم ان يحكى عن القواعد أنه لو جعل الخمار لعب أحد هذا الخمار
لمولاه و وجهه المصنف بأنه يحسن أن يكون ذلك من جهة عدم نفوذ فسخ
العبد و امضائه بدون اذن مولاه. ولكن لا يعرف وجهها صحيحا بما ذكره
في القواعد و لما ذكره المصنف من الوجهة بادية أن ارجاع الامر إلى عبد
الغير من الوكالة و غير ذلك قد يكون صرف فيه و يكون ذلك تصرفا في مث
مولاه فمثل ذلك لا يقد بدون اذن مولاه كما اذا أمر عبد غيره أن يمشي إلى
السوق و يشرى له مائة أو أمره بالحبطة و البانة و نحو - ب - فان مقتضى
قوله تعالى عبدا مملوك لا يقد ر على شيء - أنه ليس لعبد ولا لغيره أن
يتصرفوا فيه بمثل هذه التصرفات -

و قد ورد في رواية أنه سئل الامام عليه السلام عن طلاق العبد روحته
فقال الامام عليه السلام لا. و استدل بقوله تعالى عبدا مملوكا لا يقد ر

على شيء، وذكر أنه شيء لا يقدر عليه العبد وقد يكون ما يرجع إلى عذر
 العبد من الأمور التي لا يكون تصرفا في سخط مولاه ولا يكون مباحسا
 لاسيما ما دفعه بوجه من الوجوه كالتي يكونه أحد في إحراق عقد من التاج
 وعبره فإن ذلك أمر لا يباحم المولا ولا يكون تصرفا في ملكه بدون إذن
 لا دليل على عدم نفوذ من هذه الأفعال من العقد كما أنه لا يوهم أحد
 أن صور العقد شيئا بدون أن المولى وإطلاعه حرام وهذا أيضا نظير
 لصورات القلبة مفعرا.

وأما إذا مات هذا العقد الذي جعل له الخيار فقد ظهر مما ذكرناه
 أنه لا ينفذ إلى وارثه وأما بوجه إسقاطه إلى مولاه بدسهي الفساد لعدم
 كونه وارثا للعقد وكذا أموال العقد راجعا إلى مولاه ليس من جهة الإرث
 بل من جهة أن العقد لا ينفذ وإنما على كون مالكه في طول مالكه
 المولى لا في غيره فكون أموال راجعا إلى مولاه كما هو واضح.

فونه مسألة ومن أحكام الخيار سقوطه بانصراف العلم بالخيار
 أموال قد عدم في خيار لمحبس وحيوان إنما يكون مسقط
 للخيار وأمّا له امرأ :-

الاول ما يكون مصداقا لاسقاط بحيث يكون لدى الخدار معبر الكون
 العقد لازما وأما ويظهره سرور هو كذا - البسر هو بغير أو الفول
 من ذلك أي اسقاط خيار كعقبة الأمور الناشئة يحتاج إلى الاعتبار أولا
 وإلى الاظهار ثانيا بحيث يكون مسقط به - لجعل الشايع وهذا لا شبهة
 فيه، وبهذا أشار الإمام عليه السلام في جملة من الروايات وذلك رضى
 بالعقد أي مصداق لاظهار الاسقاط لا أن لزوايه ذلك على كون المتصرف
 مسقطا لخيار بعدا - بل يجعل أن كون مسقطا من جهة الرضا بالعقد و
 مصداق لدى الخدار الاسقاط كما هو واضح.

له في أن يكون سقوطا بعدا وإن لم يكن مصادا للاستقاط بالحق
بما عدا من لم يقصد منصرف سقوطه أو قصد عدمه ولكن بعد الشرعي
أوجب سقوطه من كالتعبد والحق والسطر في ما لا يحسن النظر إليه
فإن - ما كنه يوجب سقوط خيار بعد أو لم يكن هنا تصرف أصلا في شيء
من التعبدات الشرعية يوجد سقوط خيار لمحلل فانه يوجب بعد كما
هو واضح وقد عدم ذلك كنه و الكلام هنا في أن ما يوجب سقوط الخيار
هي بوجوب الحق في المصاحف لا أن يظهر أنه لا شبهة في أن ما يكون
مصادا لسقوط خيار فهو مصادا للفسخ أيضا سواء كان بالقول أو بالفعل
أو غير ذلك فمن هذا وجه لا يارى بينهما هذا لا شبهة فيه .

و بما الكلام في أن ما يكون موحيا لامتناع العقد وسقوط الخيار من
التصرف أما يكون مصادا لسقوط أو بعدا . وقع على ما استقر إلى - ي
الخيار بأن تصرف بمسرى في الخيارات مثلا أو ما سواه من لما عدا في محلل
العقد وهل يكون . لتفحذا بعدا أو لكونه مصادا له . ا وقع على ما
استقر عنه . ما عدا حارة عليها بعد التسليم أو بطر في ما لا يحسن النظر
إليه أو لا مصلحها أو لا بوجوب الفسخ عند . هـ جمع من بعدا إلى الثاني
و أن يفسخ يتحقق . لذلك أن الامتناع كان متحققا بها إذا وقعت على
ما استقر في التصرف أقول . كان التصرف فيما استقر عنه مصادا
للاستقاط فلا شبهة في كونه موحيا للفسخ و مصادا فانه كما كان مصادا للاستقاط
أيضا وإن لم يكن . ما مصادا للاستقاط . ا وقع على ما استقر إليه من
يكون مسقطا بعدا كما إذا تصرف بها ولم يكن ذلك بنفسه مصادا للفسخ
ولا أنه قصد كونه مصادا له فلا يكون موحيا للفسخ إذا وقع على ما استقر
عنه لا من جهة التعبد لكونه ثابتا في التصرف فيما استقر إليه . فلا يمكن
تسريته إلى التصرف الواقع على ما استقر عنه كما إذا باع حارية نقبلها أو

لا مذهبها أو نظري ما لا يحل النظر فيها ولا من جهة كونه قصد في الفسخ
لما عرفت أنه لم يكن مصداقا للامتناع وسقوط الحار ومضاء بعد فلا يكون
مصداقا للفسخ أيضا كما هو واضح لأن كلامها يحتاج إلى الاعتبار و
الاطمئنان بالنصرفات المذكورة غير عابيه لذلك

وعلى الجملة إن كان النصرف على نحو يكون مصداقا للفسخ بحسب
المعاهم المعرفي وإن لم يعلم قصد الفاسح أو علم قصد به بأنه أراد فعليه
هذا فسخ البعد لا شبهة في حقوق فسخ ذلك كما يحق به لامضاء و
إن لم يكن كذلك بل كان ذلك أمضا للبعد من جهة البعد فقط فلا يكون
فسحا بعدد ميثا كما هو واضح فإن سرية من مودته وهو انصرف فيه
انتقل إليه إلى النصرف فيما استقر عنه هذا كله في مقام اثبات

وأما في مقام الإثبات فإذ يحق الأمور المذكورة من بلعس والسطرو
الاستيعاب بأن أوقع الأمور المذكورة فيما استقر منه فهل يكون ذلك أمارا على
كون السابغ مثلا قاصدا للفسخ أم لا. والفرق واضح بين مقام وبين ما تقدم
في مقام الثبوت. فإن الكلام هناك في كونه مصداقا للفسخ مع القصد وعدم
كونه مصداقا له مع عدمه وفي المقام البحث في كاشف بقصد بأنه يكشف عن
الظهور أم لا. فافهم ذكر المصنف أن الأمر ههنا أسهل ساء على أن الحار
أن ينصرف فيما انتقل عنه تصرفا لا يجوز شرعا إلا من أضافه أو ياديه بل
ذلك بصيغة حمل مع المسلم على الصحيح شرعا على إرادة فسخ البعد
فيل هذا انصرف وبقدر ذلك عن بعض الفقهاء أيضا كالعلامة وغيره.

ثم ذكر أن أصالة حمل فعل المسلم على الحائز من باب الطواهي بمعتبرة
شرعا كما صرح به جماعة كغيرها من الأمارات الشرعية فيدل على الفسخ لا
من الأصول المعبدية حتى يقال إنها لا تثبت لوازمها. وذكر أن ذلك يحق
في الأصول.

أقول ذكر في الأصول أمران أحدهما أن نوارم الأصول ليست بحجة بخلاف نوارم الأمارات فاسمها ثبت بها كما ثبت الدلالات المطابقة وذكروا
 بحر أيضا في الحب المذكور أنه لا فرق في ذلك بين نوارم الأصول
 و نوارم الأمارات فاسمها في كليهما لا تثبت إلا بإمام الدليل على ثبوتها و
 حجية الأمارات بالنسبة اليها كما أنها حجة في الدلالات المطابقة و قد
 قام بناءً على ثبوت تلك النوارم في الأمارات التي كانت من قبل لا يعاظ
 فانه كما قام على حجية الطواهر واعتبار الدلالات المطابقة بحسب ما
 يستفاد من طواهر اللفظ وكت قام على ثبوت نوارمها أيضا وحجيتها بالنسبة
 اليها و ذلك كالروايات والقرآن ومن الغسل الاماري والجامع أن كل ما
 يكون في مقام التكلم والافادة والاستعانة والبرامعات وغيرها من قبيل
 لا يعاظ تثبت فيها بناءً على ثبوت نوارمها كما ثبت مدلولها بمطابقة أيضا
 كما هو واضح.

و أما إذا لم يكن من هذا الغسل فلا تثبت النوارم بثبوت المبروم و
 ثبت بذلك هناك بأنه ورد أنه إذا ائتمنت القبلة يجرى من اشتبه عليه ذلك
 مأخذ ما هو آخرى فإن الظن وإن كان حجة هب للمحرج ولكن لا تثبت
 بذلك نوارمه كالوقت مثلا بأن ثبت كون الغسل هذا الطرف احصا بمطوون
 الظهر مثلاً ، يحكم بان الشمس إذا وصلت الى النقطه لغاية بحكم تحقق
 الظهر ، ومعانها من هذا ان قيل حيث أنه على تقدير أن حمل فعل المسلم
 على الجائر والصحيح من الأمارات ولكن لا تثبت بها نوارمها لعدم الدليل
 عليه ، ففي المقام عامة ما يستفاد من السيرة أو من الروايات كقوله عليه السلام
 صاع فعل احبك على احسنه ، و نحو ذلك أن يحمل فعل ذي الجوار الواقع
 على ما استقل عنه على الصحيح وأنه لم يفعل محرماً وأما أنه مسح العقد
 لكونه لارم كون فعله صحيحاً لا تثبت بذلك كما هو واضح.

الأمر الثاني ما ذكره المصنف أيضا و نحن سنبينه من أن ذلك في الشريعة المعدية إنما هو حمل فعل المسلم على أحسنه وعلى بوجه الصحيح كما أن صدره من شخص واحتمل كونه حراما أو حلالا فلا بد من أن يحمل على الصحيح وعلى الحائر أن لا يعلم معد معاملة الفاسق من جهة برئته أثره من المحرم على ما صدر منه ومثل ذلك أنه إذا جار شخص عن شخص وتكلم بكلام واحتمل أنه سب واحتمل أنه سلم ما يقصصه من فعل مسم على الصحة أن يقال أنه لم يصد منه السب لأن المسلم لا يقص محرما ولا يباشره. وأما أن السب لم يحجب عنه رد حرمته فلا يعدم الدليل عليه وهذا الذي ذكره في قاعدة حمل فعل المسم على الصحة في الأصول وأنها لا سب لو أرمها من حد ولا يمكن المساعدة على ما ذكره في المقام كما هو واضح.

وعنه فالمسم إنما هو حمل فعل المتصرف على الوجه الحائر وأنه لم يقص حراما ابتداءً. وأما مسح العقد لكونه لا يرم عدم صدور الحرام منه فلا دليل عليه كما هو واضح. وهذا كله فيما إذا لم يعلم أن المتصرف إنما صدر منه عن عدم الالتفات أو علم أنه تصرف عن علمه وأما إذا علم أنه تصرف في ذلك عقله عن بيعه ذلك أو سبها فإن الأمر هنا أوضح فإنه لم يحتمل أحد من لا يحمل أنه مسح العقد بذلك التصرف كما هو واضح.

فمحصل أن حمل فعل المسلم على الصحة وإن التصرف لم يكن محرما لا يدل على المسح تعبدًا لكونه لا رما بحمل فعل المسلم على الصحة الذي من قبيل الأمارات محصل أن حمل فعل المسلم على الصحة ليس من الأمارات بل من الأصول العملية فلا تثبت له لو أرمه وهو يحق المسح به وعلى تقدير كونه من الأمارات فلا دليل على حجة لو أرم مطلقا الأمارات لقصة كائنا أم غيرها، كما هو واضح.

هذا كنهه فيما إذا كان التصرف مما يحرم بعبء ملك الغير كالصرفات الخارجيه وبما احتاج الى حملته على السحبة

و أما إذا لم يكن من التصرفات المحرمة كما إذا لم تكن خارجيه . بل من التصرفات الاعسارية التي يحوز بعلقبها ملك الغير أيضا من غير أن يكون محرمة بكتلها وإن كان معونه وصفا يحتاج الى لاد . وذلك كالبيع والهبه والعق و نحوها فإن مثل هذه التصرفات الاعسارية يصح بعلقبها مال الغير مصوله ، فلا يكون محرما .

و دعوى أن العضويه لا تجري في مثل العق و نحوه من الاستقاعات للاجماع . و ان كانت صحيحة لا أن ذلك لا يدل على تحقق الفسح لاجتماع الفعل والأشياء والجهل في حق المتصرف وتلقاها التصرف في الخيار فيما استغل عنه تصرفا اعساريا مادلا كالبيع والهبه والعق و نحوها فإنه لا شبهة في أن الظاهر من هذه التصرفات أسها وقعت في ملكه . و لا بيع إلا في ملك ولا عق إلا في ملك ولا يحوز به مال الغير فيكشف ذلك عن أنه فسح ببعض هذه التصرفات وإن كان لا بأس بحوار بيع مال الغير مصوله إلا أنه على خلاف ظاهر هذه الأقوال بل لا يقع عق مال الغير صحيحا للاجماع وللسماع على عدم جريان العضولي في الادعاء كالعق والطلاق ولكن الكلام في حجية هذا الظاهر وإن كان هو موجودا فإن كل ظاهر ليس بحجة . فإنه كان حقيقته بالطن الحاصل من ذلك الظاهر فإن المظنون أن الإنسان إذا باع ما بع نفسه أو عق ما بع نفسه وهكذا فلا دليل على حقيقته إلا من جهة العلة ولا حجة للطن الحاصل منها .

و بعبارة أخرى أن مدرك حجية هذا الظهور أن كان هو الطن فلا دليل على حقيقته وإن كان شيء آخر من الأدلة الخاصة فلهي . ليلاحاصا على اعساره كما هو واضح .

و مباح المقام ، حجية طواهر الألفاظ قدس مع تعارض مدعى ر الوجه
 في حجية طواهر الألفاظ هو الوضع بمعنى أن العقلاء يعهدوا على كذا
 "رادوا شيئا فلا يبا مثلاً أن يتكلموا بلفظ فلا يبا وسوا أيضا على أنه إن تكلم
 أحد بكلام له ظاهر في معناه الموضوع له يوحد بظهور كلامه و إلا فلا دليل
 على حجية مطبق اصطواهر كما هو واضح .

و ربما يقال أنه إذا باع دى الخيار مثلاً ما استقل عنه فحصل أنه باع
 دى عن مالكة الفعلية فصولاً و يحصل أنه باعه عن نفسه أصابه و لكن مسح
 العقد سيعه هذا فالأصل عدم قصده مع ذلك عن غيره .

و فيه أولاً أن هذا الأصل مثبت لأن مسح العقد من لوازم عدم قصد
 البيع عن غيره لا نفسه و الأصل العيب ليس يحدد

و ثانياً أنه لا يعتبر القصد في بيع مال الغير فصولاً كما لا يعتبر ذلك
 في بيع مال نفسه . بل يكفي مجرد قصد البيع و إضراره بمرور و قد ذكرنا في
 أول السبع أن حقيقه البيع هو هذا .

و عليه فلا قصد هنا حتى نفسه بالأصل و هذا واضح . نعم يعتبر ذلك
 في بيع الكل كما تقدم في بيع الكل بدهاء أنه لا يتعين بدون الإضافة إلى دمة
 معينة سواء كانت دمة نفسه المبيع أو شخص آخر . و بما يتبين الكسب بالإضافة
 إلى محل خاص و بعيداً بعدد خاص ولكنه أحصى عن المقام كما هو واضح

و بالتحقق فلا يمكن إثبات كون التصرفات الواقعة على ما استقل عنه مسحة
 للعقد لا بمعنى حمل فعل المسلم على الصحة ولا بظهورها في الفسخ
 ولا بالأصل العلى كما مر . فافهم .

فونه مسألة هل الفسخ يحصل بنفس التصرف ؟
 أمول إذا قلنا بأن التصرف يحصل به الفسخ سواء كان جارحياً أو
 أو اعتبارياً . و هل يحصل به الفسخ قبل وقوعه و تحققه أو بعده أو في أثناءه

وحوه ربما يقال بالأول كما عن أشد ذكره يدعى أن الإسلام يمان به المسلم عن القبيح ، فهو إما بعدم حصول الفسخ قبل النصف فلا بدّ وأن يقع جزء منه أو بقاءه محرماً وهو ساقى حمل فعل المسلم على الصحة وصانها لا سلام المسم عن أربكات القبيح وادس فلا بدّ وأن يكون التصرف كاشفاً عن وقوع الفسخ قبله واستدلوا على مرامهم بأروايات الدالة على لزوم العقد بالنصف معدلاً بأنه رضى بالعقد فإنه يكون كاشفاً عنه بعد الوقوع وحملوا على ذلك كميات حمه من الأعلام ولا يمكن أن يحصل الفسخ بنفس تلك استصرفات الاعتبارية بداهه أن حصول العكس بالنسبة مثلاً يحتاج إلى حصول الفسخ و حصول الفسخ لو توقف بمثل هذه التصرفات لزم الدور .

ومنه أولاً : أما - كبراً - أن النصف على بعدير كونه موحياً للفسخ إنما هو من باب كونه مصداقاً للفسخ لا كاشفاً عنه ، فلا معنى لكونه كاشفاً عنه على أنه لو كان الأمر كذلك فلازمه أن يكون الإرادة مسحاً فإن ما هو قبل الفسخ هي الإرادة ومن الواضح أنه ليس بفسخ بل إرادة مسح كما هو واضح .

وثانياً : أن لازم ذلك أن لا يحصل الفسخ باللفظ أصلاً فإنه يكون كاشفاً عنه لعدم العارض من كون الفسخ باللفظ أو بعينه وهو خلاف الضرورة بين الفقهاء فأنهم حكموا بكون الفسخ محققاً باللفظ أيضاً .

وأما الروايات الدالة على تحقق الرضا بالتصرف فلا شهادة فيها على ذلك بداهه أن معنى الرضا هنا عبارة عن اللامضاء أي لتصرف رضا بالعقد وإعطاء له ضرورة أنه لا معنى لحمل الرضا الذي هو أمر على الفعل التكويني الخارجي فيكون الروايات الدالة على حصول الرضا بالتصرف احتجية عن القول بحصول الفسخ بعد النصف لكونه كاشفاً عن الفسخ وبعبارة أخرى الرضا له معنيان أحدهما الرضا العيني والثاني الرضا الخارجي ، والمراد

منه في المعام الثاني بمعنى أن الصرف أمضاء للعقد وبتفاديه و حارة
و رضا علمي به لا أنه رضا علمي و القرينة على كون الثاني مراد هو عدم
صفة حمل الأمر العلمي على العبر الخارجي كما هو واضح و يمكن جعل
كلمات المعها أيضا على ذلك فإن حكمهم يكون الصرف رضا بالعقد لعلة
من جهة كون ساسهم على كون الصرف مصداقاً للرضا العلمي و الامضاء و
الاحارة .

و من هنا الجأ بعضهم إلى كون الفسخ حاصلًا بعد رجوع الصرف في
الخارج و ح فيكون الصرف مصداقاً لفسخ .
و لكن يرد عليه أن لازم ذلك وقوع الصرف الإعتبارية كلها في ملك
الغير فإن ما يكون بيعه في ملك الغير و إذا وهب أو عتي يكون كذلك
و أمّا في ملك الغير فيلزم أن الأمور المذكورة لم تقع في ملك نفس الإنسان
المتصرف .

بعم . لا بأس به ساء على حوار بيع الإنسان شيئاً ثم ملكه إلا أنه لا
يجري في مثل العتق للاجماع على أنه لا يجري انقوصه في الانعاعات كما
عرف بل ربما يكون الصرفاً حراماً و إذا ترتب عليه الأثر هو الفسخ . و
تملك الفاسخ المال المتعلق به كما إذا كانت الصرافات خارجية كالبيع و
الوطى و الممس في الحارة و عمدة ذلك من الصرافات التكوينية الخارجية و
هذا كله لا يمكن الاتفاق به وقد احتار المصنف معنى موسط بين كون
الفسخ حاصلًا من الأول و قبل الصرف أو بعده .

و قال بما حصل كلامه أن المراد بالبيع هو النقل العرفي الحاص
من العقد لا نفس العقد لأن العرف لا يفهم من لفظ البيع إلا المعنى
المأخوذ من العرف في قولهم بيع و عتبه فالفسخ الموجب لملك الفاسخ
المال المتعلق به إنما يحصل بأول جزء من الصرف الاعتباري أو الخارجي

وأما أسفل والملك المعرفي بما يحصل من تمام التصرف أي البيع والعقد
ملاوحظ بيع السبع أو العتق أو غيرها من التصرفات لقوبه عند كون أو
اعتدا في الملك ولا ينعى عن كون السبع أو العتق وسرها من ضرورة
القوبة واقعاً في ملك جميع أسيانها ومسائرها بل يكفي في وقوعها
في الملك أن يقع فيها عند تمام السب أي ويحصل نصيب في الملك وأما
لا بد وأن يكون سبباً أيضاً لجميع حرته حتى يخرج الأول في العتق فلا
دليل عليه كما هو واضح.

ثم انهم يحرمه الحر الأول كيف في استصحاب الخارج منه كالوصي و
العقل ويحرمه ولكن هذا لا ينافي حرمة ذلك حصول الفسخ به وضع
أي لا ينافي حرمة السب من معنى الإجهاد بحقه حصول المسبب كما لا
يخفى.

ثم قال وبالجملة مما احتاره المحقق والشهيد أن بيان لا يخلو عن قوة
وبه يرتفع الاشكال عن حوار التصرفات وضعاً وتكليفاً وكذا لا يدري أنه كيف
يرتفع الاشكال بما ذكره عن حوار التصرفات وضعاً وتكليفاً مع أنه رحمه الله
صرح قبل اسطر بحرمه الحر الأول من التصرفات الخارجية وأما كيف ظهر
من كلامه أن الحق ما ذهب إليه المحقق والشهيد التأييد مع أنهم ذهبا
إلى حصول الحق وانفساح من التصرف بالنقصان المأثر كما تقدم رأيهما
فمن سطر في كلامه.

والحاصل أن الكلام في تحقق انفساح بالتصرف في ما انفق عن ذي
الختيار في غيره بأنه هل يحصل الفسخ قبل انصرف والتصرف كاشف عنه
أو بعده أو يحصل في أثناء التصرف وحوه. وقد ذكر غير واحد أنه يحصل
قبل الفسخ بدعوى صيانة الاسلام المستم عن فعل القبيح، فلا بد من الالتزام
بحصول الفسخ قبل التصرف، مثلاً يكون امتثال البيع والعقد وغيرها من

النصرقات الاعناريه تصرفا في ملك العير و لئلا يكون مشي و التفضل
وامثال ذلك من النصرقات الخارجيه محرمه تكلفا و لكن ذكرنا أنه وضح
البطلان من جهة أن اسبع وغيره من انصرقات الاعناريه و كذلك النصرقات
الخارجيه بنفسها مصداق للفسخ و سرر له لا أنه كاشف عن تحقق الفسخ
فيلها . و الا فلا بد و أن يكون الفسخ محققا بارادة الفسخ . و من مواضع أن
ارادة الفسخ ليس بفسخ على أنه محارف للكلمات العقدها الثلاثين بأن الفسخ
يحقق بنفس النصرف و مضاف الى ذلك أن لازم ذلك هو عدم تحقق الفسخ
بالنقض أيضا . بل لا بد و أن يكون ذلك كاشفا عنه لعدم اعترافه بذلك بين
النفذ وغيره و هو بدسهي البطلان لحكم جمع من الاعلام بأن الفسخ يحقق
باللفظ و كف كان بهذا اوجه لا يمكن الذهاب اليه كما هو واضح على أنه
ذكر النصف وغيره بأن الفسخ لا يخص باسمه و اسما اعني بل هي من
الأمر الاشائية فلا بد و أن يحقق بالاطهار بمرر فمجرد ارادة الفسخ لا
يتحقق الفسخ كما هو واضح .

و قد قدم الاستدلال على ذلك بربوبيات سقوط الخيار بالنصرف
كقوله عليهم السلام و ذلك رضى بالعقد و الخواتم عن ذلك في البيان
الأول فراجع و من هنا النجاء بعضهم لي أن الفسخ انما يتحقق بعد انصرف
و يكون حاصلا بعد تمامية السبب .

و قد علم أن لازم ذلك أن يكون النصرقات الاعناريه من البيع و الهبة و
العقود واقعها في ملك العير و الالتزام بخوارق بيع مال العير ثم يملكه أو كان
مسا و لكنه لا يتم في العتق حسابه و مع التسالم بين العقدها بعدم صحة
العتق بالاحارة المتعفة و عدم حرمان الفصوليه فيه فلا يمكن رفع الاشكال
بهذا الالتزام .

و أما النصرقات الخارجيه من الوطي و التفضل و غير ذلك فيكون محرمه

بكيفية الحال أنه ومع التسالم على حصول الفسخ بالتصرفات الاعتبارية و
الخارجية من غير أن يلزم منه محدود كما هو واضح.

وقد احتج المصنف عن الاشكال بالالتزام بالأمر المتوسط وحاصله أن
التصرفات الوضعية فاعلا تحصل الفسخ بها بالحرز الأول و يحصل الفعل و
لا يقال بمعاميه السبب غاية الأمر لا يكون تمام السبب في ملك بائع أو
معتق وهذا لا دليل عليه أن يكون تمام السبب واقعاً في ملك البائع و
بما اتصل هو بتمام كون البيع واقعاً في ملك والمقصود أنه وقع فيه وهذا
يحمل الأضرار الدالة على أنه لا بيع إلا في ملك ولا تنقل الآفة ملكاً فظهر
منها أن يكون البيع واقعاً في الملك وكذا العنى وأما أن يكون تمام سببها
أيضا واقعاً في الملك فلا يقتضيه دليل والتميز هذا لا التزام هو أن
المراد من البيع هو البيع العرفي وهو الفعل ولا يقال باعتباره بمادة
مال بغيره ولا شبهة في حصول المادة والفعل والاسناد هنا بغير العرف
وإن كان حرزاً سبب ذلك واقعاً في ملك الغير فإن ذلك لا يضر بالمسبب
الذي يسمى بيعاً أو غيره من المعاملات

وبعبارة أخرى البيع الحقيقي وواقع البيع عبارة عن المسبب الذي هو
البيع العرفي المعنى بالمادة و هو حاصل في ملك البائع وكذلك العنى
وأما السبب فليس بواقع البيع وحقيقته فلا محدود في وقوع حرز منه في ملك
الغير.

وأما في التكاليف فلم يدفع الاشكال والتميز بكون التصرفات الخارجية
محرمه بالنسبة إلى الحرز الأول نعم ذكر في النسخة أن الاموى ما ذكره
الشهد والمحقق الثانيان بالنسبة إلى الحوار التكليفي والوضعي ولكنه
لم يبين وجه ذلك ودلله معنى الاشكال على حاله كما هو واضح . هذا .
محصل كلام المصنف .

ولكنه لا يمكن المساعدة عنه فيما ذكره في الوصفتين أيضاً لك لا
ما بعدم من الاشكال على كون النصرف مسقطاً قبل وبعد حارها أيضاً
فإن ذلك يرجع إلى كون إرادته الفسخ مسقطاً أو ليس بمسقط بدنية أن
الجزء الأول من النصرف بنفسه ليس مصداقاً للفسخ حتى يقال أنه حصل
الفسخ بنفس الجزء الأول وادى فلائذ من الالتزام بكونه كاشفاً عن إرادته
الفسخ و يكون ذلك هو المسقط كما هو واضح ، لا حتى نأفهم على أنه
لو حصل الفسخ بالجزء الأول من الفعل لخص بالجزء الأول من القول
أيضاً كالتكلم بكلمة مع من دون أن يعقب عليه الضم مع أنه لم يلزم به أحد
على أن لا يرام ذلك أنه لو عدم بعد إيجاب الجزء الأول من النصرف عن البيع
أن يلزم بالفسخ و يقال أنه حصل بمجرد قطع البيع وهذا أيضاً قد سهى
الطلاب ولم يلزم به أحد فيما يعلم من المصنف أنه فلا وجه للذهب
إلى أن الجزء الأول من النصرف يكون مسقطاً كما هو واضح
و التحقيق أن يقال أنه ما رآه من الكلام في الوصفتين و أخرى في
«تكملييات» أما الكلام في الأولى فأيضاً يقع في جهتين الأولى في العفود و
الثانية في الاعاقات أيضاً .

أما الجهة الأولى فليزم منها بأن الفسخ بما في الاشياء و لكن لا
على النحو الذي ذكره المصنف بل بالإيجاب فقط فإنه بعد ما لم يوافق
بإفعل أو بالقول كان ذلك مصداقاً للفسخ و إيجاباً للبيع ولم يحقق السمع
به بعد حتى يقال أن الفسخ قد حصل بعد النصرف فبيع في ملك الغير
بداية أن البيع لم يتم بالإيجاب السادس . بل يتوقف تمامه بتحقيق القول
بعده و بالقول يحقق تمام البيع فلا يكون بيعاً بما هو بيع في ملك الغير .
من الإيجاب فقط و من الواضح أنه ليس ببيع ، بل كونه بيعاً معقلاً على معنى
القول و تحقيقه في الخارج فكأنه قال الناصح بعكك على تقدير تحقق القول

من العسل ولا يصح التعليق هنا فان يوقف الاحتجاج على القول و تعلقه
عليه من طبيعي السبع و بقية العقود فهو في مثل ذلك ضروري .

و قد ذكرنا في أول السبع في أنه مبادلة ما مال أن مثله لا يصرح
بذكرنا أن السبع ليس مطلق المبادلة بل المبادلة الخاصة أي على قدر قبول
المشترى و كونه تعلقت لا يصر فانه طبيعي سبع و من الأمور الضرورية فانه
لا يبيع البائع متاعه مطلقا و لو لم يفعل الاخر بل عني تقدير قبول الآخر كما
هو واضح . و وقوع الاحتجاج فقط في ملك العبر لا يصر بالبائع لما ذكره لعصف
من أن ما يصر بالسبع هو وقوعه في ملك العبر لا ما هو حر السب فانه
لا يريد من اللفظ كقوله يجب المناع العلاءي فلا بد من محذور و وقوع الاحتجاج
من اسقط وغيره في ملك العبر أن سبع وقع في ملك العبر ضرورة أن سبع
مادة عن العسل و هو بعد ثم يحق بالاحتجاج و كيف يكون واقعا في ملك
العبر و لا دليل أصلا على عدم حوار وقوع السب في ملك العبر و الروايات
تدعي عني أنه لا سبع إلا في ملك العسل هي باطلة ان عدم تحقق السبع في ملك
هو العسل و السبع المعروف الذي هو العسل و الاستعمال كما في المتن . إلا
في ملك لا ما هو حر السب أعني الاحتجاج المادح

أما الحب الدقة أعني الإيقاعات بالحوادث المتعددة و ان يمكن حاربا
هنا و لكن يمكن الحوادث عن الاشكال هنا بمثل ما البرم به مشهور في
المعاطات من كونها مفقده للاحة أن ملكية في مثل اعنى عدت عني اما
تحصل اما ما ثم يعنى العسل و ذلك لا من جهة اقتضاء الدليل العقلي أو
العرفي ذلك . بل من جهة الجمع بين الأدلة حيث ان مقتضى روايات أنه
لا سبع إلا في ملك و أن مقتضى سبط الناس على أموالهم هو وقوع العتق
عن العبر مقتضى الجمع بينهما أن الملكية اما يحصل آنا ما يحدث لا يترتب
عليه أي آثار فرضتها إلا العتق و قلنا ان لا لزوم بذلك في ملكية

التعديريه نفس مجردة من كذا وما سوغهم من التعبير بالملكه التعديريه بل
بها حقيقة وأن الملكة تحصل حقيقة واما عبارة الأمر أن رده فليس وأن
هذه الملكية غير ماسة لأن سبب عليه أثر غير العنق فقط

ومثل هذا الكلام بغيره هذا أيضا بأن يقال انه يحصل الملكة الآتية
الحقيقية التي تسمى بالملكه التعديريه بالمصرف ثم يعنى

وبما أن الفصح - كالم يصعب العنق وقيل أن سم يصعب بأن
يبقى منها حرف واحد فقط يلزم حصول ملكة الآتية من هذا الحرف
الناقي وما يحق منها محكم بوقوع العنق في الملكة فإن العنق ما يحصل
بعد ماسة الصيغة جمع حيث لا يبقى منها حرف واحد يكونها سبب العنق
لا ما هو حرف من الصيغة فانه حر السبب فلا يحق المسبب الذي هو
العنق لا يسميه سبب وقد عرفت أنه لا محذور في وقوعه بعد ر من سبب
البيع والعنق في سبب بغير ذلك ثم سبب - يعمل على أنه لا بد وأن يكون سبب
العنق واما في ملاب بأن سبب في وقوع المسبب فيه وعدم وقوعه في سبب
الغير وهو العنق كما هو واضح

نعم عند انحراف سبب لم يحصل العنق بل هو صوب على ماسه
فيكون حصول العنق معناه على حصول الملكة الآتية الموقوفة على حق الفصح
وقد فرضنا أنه أي الفصح يحصل بانحراف السبب إلا انحراف الأحمر منه فمن
رمان الأشعث بانحراف السبب إلى رمان تحقق الحر الأحمر منه لا بد وأن
يلزم بالعليق ولكن مثل هذا لا يضر بالعدد لكونه تعليقا على الموضوع
والعلاق ما بموضوع لا يضر كما إذا كان عليك الصاع الفلاني على تقدير كونه
موجودا وهذا انحراف بحر في انعقود أيضا إذا صعبا عن وقوع الفصح
بالانحراف فقط فانه يلزم بملكه التعديريه في الآن الأخير من زمان تعاقبة
بقول من ناحيه الفشري ومن جميع ما ذكرناه يظهر لنا أن ما ذكره بعضهم

من لزوم الدور على تقدير الانبام بحصول العسخ بالتصرف لا يرجع إلى محصل وتقريب الدور هو أن السبع سوف على الملكية أي حصولها للتابع وحصولها للتابع سوف على العسخ والعرض أن العسخ لا يحصل إلا بالتبع الذي يتوقف على الملكية . فلم الدور المسحيل لا لما ذكره الشهيد أنه من كون الدور معيّا إذا لا يفهم أنه مادي ، أراد من كلامه هذا بدها أن الدور المعنى بها هي في الغنار من الدين معلولان لعله واحدة كالسبب الموضوعين على هيئة خاصة ولا يعبر هذا المعنى في المقام فإن الدور لو كان مادي هو يوقع لا معنى . ولكن الذي يسهل الخطأ أنه لا دور في المقام . هذا كله في توصيات بعد التصع أنه لا اشكال في حقوق العسخ بذلك .

وأما الحال بالنسبة إلى الحكم التكليفي في التصرفات الخارجية بعد ذكر المصنف أولاً أنه يحرم التصرف الخارجي في الحر الأول تكليفاً ثم ذكر وبالجملة ما أحاط به المحقق والشهيد الثنايا في المسئلة لا يبح عن موه وبه ترتفع الاشكال عن حوار التصرفات تكليفاً وصعاً ولم يتبرحه ذلك أقول بارة بقول أن حوار التصرف في المال هو مرتبط على كونه مكاناً له قبل هذا التصرف قبله رتبة . فلو لم يحصل الملكية للتصرف بعد وبها حصل الملكية بنفس التصرف لا يجوز ذلك ولا يكفي في الحوار التكليفي . لأن يرتب التصرف على الملكية

وأما لا يجاد الزمانى فإن يكفي في الحوار التكليفي وإن حصل العسخ بذلك وصعاً وكذلك التصرف في الأمانة وهذا بطريق أن يقال أن التصرف في المرأة حرام ما لم تحضر الروحانية قبل ذلك بأن يقال أن الظاهر من قوله تعالى الآ على أرواحهم أو ملكات أفعالهم أن حوار النظر أو التصرفات الأخر انتهى لا تحور لغير الروح في روحه في مرتبة متأخرة عن الروحانية و الملك اليبس ولو حصلت الروحانية أو الملكية في زمان واحد فلا يكفي ذلك في حوار

ذلك انتصرف الذي به يحصل العنكة و لزوجيه في المدام أن ملكه انما
يحصل بنفس انتصرف الخارج من حقوق في زمان واحد و ان كان الانتصرف
متقدما على الملكية من حيث المرتبة .

وعلى الجملة قد يقال أن المسفار من الالة لسريته أو حلية الأمد
بحسب يجوز الانتصرف فيها لانه و ان يكون مرسى على الملكية بحسب أن جحر
الملكية في الترسى المقدمه تم يجوز الانتصرف الخارج منها وكذا في الاعراض
الأخر التي وقعت مسعة أو بعدا أن يقال أن حوار انتصرف فيها بحسب مرسى
على حقوق الملكية قبل ذلك و الا فلا يجوز الانتصرف بملكها و ان حصلت الملكية
و انتصرف في زمان واحد نظير أن يقال أن حوار الانتصرف في امرأة مرسى
على حقوق الزوجية قبل هذه المرسى و عليه فلا يجوز الانتصرف استثنى في
العال المستقل عند بحسب الفسخ و الملكية بذلك فاد . فلما سلك
فالحرمه ناهيه على حالها و ان حصل الفسخ بالانتصرف كما هو واضح

و كمظير ماورد أن المأاد . بلع قد ركز لا يحسنه شي . أن الظاهر هو
أن يكون الكربة مسجعة قبل تحقق المأاد بحسب لو كانت لكربة من حقوق
يحقق المأاد بحكم بالحاسة لأجل ملاقات الحاسة بها ليس بقرارة ظاهر
قوله عليه السلام المأاد . بلع قد ركز لا يحسنه شي . أن الكربة لانه و ان
يحقق من المأاد بالحاسة قبله رسيه .

و أخرى يقول بأنه يكفي في حوار الانتصرف في الأموال كوسها مملوكا
لمنتصرف و لو كانت الملكية حين زمان الانتصرف كما في حصول طهارة البدن
والعسل بالعسل الأولى فمما اذا كان البدن منجسا بالحاسة لا يحتاج
نظهيرها إلى تعدد العسل فان الأقوى حصول التطهير و العسل عن
الحاسة أو عن غيرها بهذه العسل الواحد كما ذكرناه في حاشية العروة
الا اذا كانت الحاسة مما يحتاج تطهيرها إلى تعدد العسل فانه لا

ممكن الاندراج بحصول الظهور والاعتقال بانحصره ابواحدة بل سعى
الىحاسة عدد على حالتها وعلى هذا فيمكن الاندراج بحوار التصرف لأحد
المتعاملين فيما استقل عنه لكفايه حصول الملكية فى زمان التصرف فى حوار
التصرف تكليفا من غير احتياج الى تحقق الملكية قبل التصرف فيه .

وعلى وجهه فان قلنا بالاحتمال الأول فلا يمكن دفع الاشكال عن
التصرف بالنسبة الى الحوار الكسفى . بل لابد من الاندراج بالحرمة التكليفية
وان قلنا بانثاى محور التصرف تكليفا لكفايه تحقق الملكية فى زمان الفسخ
والتصرف فى الحكم بحوار التصرف تكليفا كما هو واضح .

والذى سيجى أن يقال هو أن الظاهر من قوله عليه السلام لا يجوز
التصرف فى مال امرأ الا بطيب عهده هو أن التصرف الواقع فى ملك الغير
بدون اذنه حرام بحيث لم يكن التصرف فى زمان كون الشئ ملك له واما
اذا كان التصرف فى زمان حصول الملكية للتصرف وان لم يكن فى مرتبة كفايه
لا يشمله دليل حرمة التصرف لعدم كونه فى مال الغير بل انما هو فى مال
نفسه .

وعبارة أخرى أن مقتضى الظاهر من الآية الدالة على حرمة التصرف
فى مال الغير هو أن يكون المال مال للغير فى زمان التصرف بأن يكون
المال حين اشغال التصرف بالتصرف مال للغير واما لو كان ما تصرف فيه
التصرف مال نفسه فى زمان التصرف . وان كان مرتبة التصرف قبل مرتبة الملكية
بحيث ان التصرف بحسب الزمة قد وقع فى مال الغير فلا يشمله دليل حرمة
التصرف والله العالم . ويكون ذلك بطريق حصول طهارة البدن والعين
بمصلحة واحدة فى زمان واحد . كما هو واضح .

نعم . كون التصرف الخارجى حائرا تكليفا فى مثل الافتراق على اثبات
أن يكون المراد من قوله تعالى أو ما ملكك اياعانهم أيضا ظاهرة فى كون

حصول الملكية في رمان التصرف كما في الجوار التكليفي وإن كانت رتبة التصرف قبل الملكية .

ثم إنه بل المصنف عن بعض أن الفسخ إذا حار بحكم الخيار حار كل ما يحصل به فولا كان أو معلا وأجاب عما قد فاسد فإن معنى حوار الفسخ لأجل إحصار الحوار الوصفي لا التكليفي فلا ينافي بحرم ما يحصل به الفسخ ولكن طهر المصنف أنه كتبت بين الحوار الوصفي والحوار التكليفي فكأنه حكم يكون التصرف مع كونه حراما تكليفا موحيا لا بإسقاط العقد وصفا لعدم الملازمة بينهما إلا أن هذا وإن كان عاما فإنه لا ملازمة بين الأحكام التكليفية والوصفية ولكن الأمر في العام ليس كذلك حيث أن الشارع قد حكم بحوار الفسخ وصفا وتكليا وأنه مباح تكليا ولكنه من الأعمال استوليدية فيحصل بالقول تارة وبالفعل أخرى .

وعلى كل تقدير لا ملازمة بين حوار الفسخ وصفا وتكليا الذي حكم الشارع بذلك وبين حوار ما يبطل منه الفسخ من الفعل بل القول بإضافته قد يكون الفعل الموجب للفسخ مباحا وقد يكون حراما كما إذا باع حراما بأحده في شهر رمضان وأكله حيث أن الفعل مع كونه حراما لأن الأكل في شهر رمضان حرام ومع ذلك تحقق به الفسخ ، وكذلك القول كما إذا كان مسحب العقد ولكن كان هذا القول في أثناء الصلاة ، فإن التكلّم في الصلاة حرام ، ولكن مع كونه حراما يحصل به الفسخ ولعل مراد المصنف قد أيعنى لا ملازمة بين حوار الفسخ بأن يكون حائرا وصفا وتكليا وبين حوار ما يبطل منه ذلك من الفعل أو القول ، فإنه ربما يكون حراما لا أن يكون مراده هو التعلّك بين الحوار الوصفي والحوار التكليفي بأن يكون الفسخ حائرا وصفا وحراما تكليا ، فإن هذا لا يمكن المساعدة عليه بدهشة أن الشارع قد حكم بإباحة الفسخ لدى الخيار ، فكيف معه يكون حراما في نفسه بما هو مفسح ،

نعم يمكن أن يحكم بحرمه نسبة بما هو سبب الفسخ وهذا غير حرمة الفسخ في نفسه مع قطع النظر عن سببه كما هو واضح فافهم
قوله مرع لو اشترى عبدا بحارية مع الخمار.

أقول عقد العتوان ولو كان في شراء العبد بحارية ولكنه جرى في غيرهما أيضا فالعيران هو افعال الخمار بالنسبة إلى الفسخ والامضاء معا كما هو واضح اذا اشترى أحد عبدا بحارية، ثم قال أعتقهما، فهل يكون ذلك إحارة في العبد ومسحا في الحارية، أو مسحا في الحارية فقط ولا يكون إحارة في العبد أو إحارة في الحارية ولا يكون مسحا في العبد وحوه أما الاحتمال الأول فلا يمكن المساعدة عليه بوجه يداهية أنه لا يعمل اجتماع الإحارة والفسخ في آن واحد، فانه يستلزم العاقبة والحلف وأما الاحتمال الثاني أعني حصول الفسخ في الحارية فقط ولا يكون إحارة في العبد من جهة دعوى أن الفسخ يسقط على الإحارة.

ويرد عليه ما ذكره المصنف من أنه لا دليل على تقدم الفسخ على الإحارة، ولم يرد في ذلك آية ولا رواية نعم تقدم الفسخ على الإحارة فيما اذا صدر الفسخ من طرف والإحارة من طرف آخر، ولكن التقديم هنا ليس من جهة الدليل الخاص بل لأجل ما يقتضيه القاعدة يداهية أن الإحارة أصلا هي إحارة من قبل المحبر فقط، فلا يكون ذلك إحارة من قبل الطرف الآخر الذي به الخيار معترضها البايع والمشتري وهذا بخلاف الفسخ، فان أيا من البايع والمشتري فسح العقد، سح وفسخ فلا يبقى لا إحارة الآخر محال أصلا وإن حار قبل فسح الفاسخ ولكن إذا كان الفسخ والإحارة من طرف واحد بان يتحفظا معا سواء اتحد المحبر والمحر أو بعدد، فلا وجه لتقديم أحدهما على الآخر، كما اذا أوجد الفسخ والامضاء، فمعة واحدة بان يقول اعتقهما كما تقدم أو كان للبائع وكيل وقد

جعل الخيار له و يؤكله فأحار أحدهما العقد و مسح ، لا حر فانه لا دليل
فى شئ من هذين الموردين على تقدم المسح على الإحارة أو العكس
فإن خفضهم معا يسلم المصاحفة بأن يقال بضح العقد و بطلانه فهو محال
و تقدم أحدهما على الآخر ترجيح بلا مرجح فيسقط كلاهما و كذلك الأمر
فى المقام حيث أن عود العتق بالنسبة اليهما يسلم ساقط و مرجح
المسح على الآخر أى ، لا حارة مرجح بلا مرجح فسقط كلاهما كما هو واضح
لا يحق فهمهم

و أما احتمال أن يعنى العقد و معنى الحارة تدعى عدم الإحارة
على المسح فعنه أنه لا دليل عليه أيضا فانه يسلم الترجيح بلا مرجح كما
تقدم وقد ذكر المصنف ، ره أنه ربما يقال بتقديم الإحارة على المسح من
حيث أنها انما للعقد و الأصل فيه الاستمرار
و فيه أولا أن أصله استمرار العقد لا يشترط كون المعنى هو العقد ،
الآ على القول بالأصل العتق .

وثانيا أن ، صدر من دى أحمار انما هو قوله ، عنهما معا ولا شبهة
أن القول بمعنى العقد يسلم القول بمعنى الحارة كما أن العكس كذلك و
عليه فلا بد من الالتزام بما ذكره المصنف من القول بأن الأصل هو استمرار
العقد و مع ذلك لا يحصل المسح ولا الإحارة كما هو واضح ، لا يحق .
نعم لا بد و أن يحكم بحصول العتق فى العقد الذى شرهما بحارة
و بعدم حصول العتق فى الحارة لأن تحقق العتق فى الحارة يوجب على
تحقق المسح الذى هو مؤنة رائدة بخلاف تحقق العتق فى العقد فانه ملك
نفسه فيكون عتقه نافذا لأن الناس مسلطون على أموالهم .

والحاصل أن الكلام كان فيما لو اشترى عبدا بحارة وكان له أى
للمشتري خيار فانه وقع الكلام هنا على أنه هل يقدم المسح على الإحارة أو

سعدم الاحارة على الفسخ بأن يكون العبد معينا دون الحارة أو لا يكون شيئا منهما معينا فان عتق كليهما غير معقول لكونه مستلزما لئناض . وعتق واحد منهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح فيحكم بسقوط كليهما .

وقد ذكر المصنف وشيخنا الاستاذ وبعض المحققين أن المقام خارج عن بحث تقدم الاحارة على الفسخ أو العكس واتوجه فيه أن المراعى أن الفسخ يتقدم على الاحارة أو العكس اما هو في مورد يكون الخيار لكن من الطرفين فانه ح اذا مسح أحدهما و احرار الآخر يكون الفسخ هنا مقدما على الاحارة ولكن هذا ليس من جهة دليل خارجي بل لاحسن اقتضاء القواعد ذلك حيث أن الاحارة اما هي رضا بالعقد وامتضاء به من قبل نفسه . وهذا بخلاف الفسخ فانه هدم للعقد من أصله فيتقدم على الاحارة وأما اذا كان الخيار لواحد أو لعدد من طرف واحد . فلا دليل على تقدم أحدهما من الآخر . وعليه فيحكم بقاء العقد على حاله بسقوط العتق من الحاسن أى من العبد والجارة كليهما .

و لكن يرد عليهما ذكرنا من أن يعود العتق في الحارة ينوقف على الفسخ لمرجع الى ملكها و يوثاقا ما ليحقق العتق لأنه لا عتق الا في ملك وهذا بخلاف يعود العتق ويحققه في العبد فانه لا سوفف على شيء بل ينفذ ابتدا لكونه ملكا للمعتق فيصح عتقه لأن الناس مسلطون على أموالهم ولا يكون العتق صحيفا في الحارة فانبها مال العتق . ولا عتق الا في ملك فان كونه ملكا للمعتق يحتاج الى الفسخ والفسخ لم يتحقق بعد لكونه مراحما مع الاحارة . وعليه فلا وجه للحكم بسقوط كلا العتقين من جهة عدم الترجيح لاحدهما . فالترجيح بلا مرجح باطل .

نعم . هذا كلام صحيح بالنسبة الى الاحارة والفسخ حيث انه لا ترجيح لأحدهما على الآخر فيحكم بعدم تحقق شيء منهما ولا مساوات بين تحقق

العين و القول بصحته ، وعدم تحقق الاحارة فانه لا ملزم بينهما فانه لا يكون التصرف بالعين احارة للعقد ، فانه ربما يكون مقصده مع هذا التصرف على الفسخ بعد ذلك فان التصرف اما يكون احارة اذا كان مصداقاً للاحارة و هذا لا يكون الا مع انقضاء الا كان التصرف احارة بالعقد و سيأتي كما هو واضح

و بعبارة أخرى لم تنع المراجعة هنا بين عين العقد و عين الاحارة بل وقعت المراجعة بين الاحارة و الفسخ فموقوف الاحارة و الفسخ معا لا يستلزم سقوط العقد كل كما هو واضح ، لعدم كون عقد العقد محتاجاً الى شيء هذا كله بالنسبة الى الحكم انوصى ، وكذا الكلام بالنسبة الى الحكم التكميلي فانه حائر فيما اُخذ ، المشتري من العير و غير حائر في ما اشغل عطائي عنه مثلاً اذا اشترى فاكهة خبز فاكلها معا فان هذا التصرف بالنسبة الى الفاكهة حائر لكونه تصرفاً في ما انفسه ، ولا يبوهم احد حرماً فاما بالنسبة الى الخبز غير حائر ، فانه تصرف في مال العير فهو غير حائر ، الا بانه و كب اذا كان التصرف في العقد و الاحارة معا تصرفاً لا يكون مسحاً واحارة بعداً بأن أمرهما متساو بالامان بالمال أو شيء آخر فانه حائر بالنسبة الى العقد دون الاحارة ، هذا كله اذا كان التصرف بنفسه مصداقاً للفسخ و قصد الفاسخ أو المحير الفسخ أو الاحارة بذلك .

و بعبارة أخرى أن الفسخ أو الاحارة من الامور الاشائية فيعتبر فيها الفصد و الانرار و ما ذكرناه من الاحكام اما يجرى في صورة انقضاء يكون احارة أو مسحاً ليكون التصرف مبرراً لهما و مصداقاً لهما خارجاً .

و أما اذا كان التصرف من التصرفات التي تكون احارة تعدياً و بحكم الشارع لا من جهة كونه انشأً للاحارة و عاصداً به ذلك ، بل لتحقيق به الاحارة بحكم الشارع حتى مع عدم الفصد فيها ، بل مع الفصد بعدمها فانه

ح لا شبهه في كون التصرف اجارة أيضا مصافا الى ما تقدم في خيار الحيوان وذلك كالنفيل واللمس والوطى وبحود ذلك من الصفات التي تكون مسقطا تعيدا كما هو واضح هذا فيما اذا كان الخيار لخصوص المشتري .

و اما اذا كان الخيار هنا للتابع فقط ومع ذلك اعتقدهما المشتري فان عتقه بالنسبة الى الجارية لا يبعد أما مع عدم اجارة مالكها فعدم النفوذ مطلق كما هو واضح و اما مع الاجارة فأيضا لا يصح لما مر مرارا من الفصولي لا يجري في العتق لكونه من الايقاعات وندقام الاحكام بعدم صحة الفصولي في الايقاعات كما هو واضح .

و اما بالنسبة الى العبد الذي هو ما له نفوذ العتق منه وصحامتوقف على البحث الآتي من أحكام الخيار وهو انه هل يجوز صرف من عليه الخيار فيما اسفل اليه بما يوجب خروج العتق عن ملكه بأنه سلفه أو تصرف منه بما هو في حكم الاتلاف أم لا يجوز فان قلنا بالخوار كما هو الحق فلا شبهه في نفوذ العتق والآ فلا يبعد لما سيأتي من أنه معلق بحق العتق فلا يبعد التصرف فيه . و اما تصرف التابع منهما معا والكلام فيه هو الكلام فيما تقدم من صورة ثبوت الخيار للمشتري فقط وتصرف منهما معا فلاحظ و تأمل

و اما اذا كان الخيار تابعا لهما معا فاعتق المشتري العبد و اجارية معا فهل هنا أيضا يتقدم الفسخ على الاجارة أو العكس أو يحكمها سقوط نفوذ ان ايضا في المسئلة الآتية على حوار تصرف من عليه الخيار فيما اسفل اليه تصرفا متلفا أو ما هو في حكم الاتلاف كاخراجه عن ملكه بيع أو شراء و ح يجري في المقام جميع ما ذكرناه فيما كان الخيار تابعا لخصوص المشتري و قد ذكرنا هناك أن العتق يبعد في العبد فقط دون الجارية وأن نفوذه في العبد لا يتوقف على شيء لكونه عتقا في ملكه و الناس مسلطون على أموالهم و أما عتقه في الجارية لا يبعد فانه يحتاج الى الفسخ ولم يحق للفسخ بعد

لكونه مراحما مع الإحارة كما هو واضح . وهكذا الكلام في طرف البايع لأن كلا منهما ممن له الخيار ويحرق هبما ما ذكره المصنف أيضا كما أشار إليه في المتن وحواله ما قدمناه . وإن قلنا بأنه لا يحرق لمن عليه الخيار أن يتصرف في المال الذي اسفل إليه لكونه معلوما لحق العير فلا يكون عتق كل من البايع والمشرى العبد والأمة نافدا كما يبعد تصرفيهما . لأخرى الباقلة والمصلحة وإن تصرف كل من البايع والمشرى في هذا العرص فيما اسفل عنه لا فيما اسفل إليه . حتى يتوقف على المسئلة إلا أنه يفسح العبد قطعا فيكون انصرف مسحا لعدم مراحمه بالإحارة لأن المفروض أن التصرف فيما اسفل إليه لا يحرق لكونه ممن عليه الخيار وإن فلا يراحم من الفسخ والإحارة كما هو واضح .

ثم إنك قد عرفت أن المصنف وإن عنوان الكلام في العبد والإحارة و نكسها من باب المثال . فإن البحث يحرق في غيرهما أيضا والمبراه هو أنه هل يبعد تصرف المشرى في كل من المصح والنفس أو لا " بل في أحدهما فقط أو لا . يبعد في شئ منهما من يحكم ب سقوط والتعصين هو ما ذكرناه فافهم .

فوله مسئلة من أحكام الخيار عدم حوار تصرف غير ذي الخيار تصرف مبيع من استرداد العير .

أقول قد وقع اختلاف بين الأعلام أن التصرفات المباحة عن استرداد العير هل هي حائرة وصفا وتكليفا لمن عليه الخيار أو غير حائرة قد يقال بالأول . وقد يقال بالثاني . وربما يفصل بين انصرف عتقا وهو نافذ لكونه بائنه على التعليق وبين غيره فلا يبعد و فروق بعضهم بين الاتلاف وغيره و حوار في الثاني دون الأول لكن إذا فسح العقد يفسح من أصله . وميل بالانفساح من حين الفسخ وحوه . بل أقوال . ولا بد وأن يعلم أن هذا

البحث، بما له ثمر ووجه، إذا لم نقل بفعاله الشحيح، الطوسي من القول بأنه لم يحصل الملكية لكن من دى الحجار ومن علمه الحجار في زمن الحجار و إنما حصل ذلك بعد انقضاء مدة الحجار فإنه على هذا لا يجوز التصرف لمن عليه الحجار لكونه تصرفاً في ملك الغير بدون أدبه فهو حرام.

ثم إنه بما على حصول الملكية بكل من الساع والمشتري في زمن الحجار عايد الأمر أن دى الحجار له حق الرجوع إلى ماله بفسخ المعاملة فإن كانت العين بآية يرجع إلى غيره والآ دى مثله فلا شبهة على هذا، العسى من وجود المقصود لجواز تصرف من عليه الحجار فيما استقل اليه وهو المكيه ولا يعرف وجهاً لمع المقصود و بما الوجه في عدم جواز تصرف من علمه الحجار في العين المستعينة أنه هو وجود المباح عن التصرف وهو كون العين معلقة بحق الغير و ح مصرفه، بما يكون تصرفاً في حق الغير فهو غير جائز نظراً للتصرف في العين المهرهنة مع كونها معلقة بحق الغيرين و كالتصرف في المبيع في البيع الحجارى و كالتصرف في أموال المفسد فإنها مبيعون لحق العرما، فهو لا يجوز، و كصرف ابنته في شركة المص مع كون الدين مسعوماً للشركة فإن ذلك تصرف في حق العرما، وغير ذلك من الموارد التي يحكم بحرمه استصرف من جهة كونه واقعاً على معلق حق الغير ومقاماً من هذا القيل حيث أن العين معلقة بحق الغير فيكون التصرف فيها تصرفاً لا في مبيع حقه بل موحداً للزوال حقه فهو لا يجوز كما هو واضح لا يحق

وأجاب عنه، بمصنف بأن انتفاء من حذر الفسخ بعد ملاحظة حوار الفاسخ بعد تلف العيسين هي سلطنة دى الحجار على فسخ العقد حيث أن الحجار حق مبيع بالعقد لا بالعين والآ محين تلف أحدى العيسين أو كلاهما لسقوط حق الفسخ وليس كذلك بل يجوز الفسخ مع تلف العيسين

ولكن يرجع الى البدل وعلى هذا فلا مانع من صرف من عليه الخيار في ما اسفل اليه في العين لكونه مسلطا على ماله

كان كلامنا على حوار صرف من عليه الخيار فيما اسفل اليه وقد ذكرنا أن البحث هنا مبني على القول بحصول الملكية من الأول في البيوع لحياربه كما يحصل في البيوع اللارمه أيضا غاية الامر أنها في البيوع احيارمة ملكية سرلرلة فانه على هذا المسبب مع البحث في أنه هل يجوز لمن عليه الخيار أن يتصرف فيما انتقل اليه أم لا ؟

وأما على ما سلكه الشيخ الطوسي (ره) من عدم حصول الملك أصلا في زمان الخيار لكل من له الخيار وعنه الخيار فان عدم حوار صرف من عليه الخيار فيما اسفل اليه لا يحتاج الى البحث فانه صرف في مال الغير فهو لا يجوز بدون ادائه واداءه المقتضى حوار الصرف قاصر من غير احتياج الى وجود المانع وأما على المسلك المعروف فلا شبهة في وجود المقتضى لذلك وهو حصول الملكية من حين انعقد وانما الكلام في وجود المانع

واند يميز في وجه المانع عن انصرف لمن عليه الخيار في ما اسفل اليه هو أن العين أي ما اسفل الي من عنه الخيار إنما هي معلقة بحق الغير وهو من به الخيار ومن الواضح أنه لا يجوز الصرف في معلوق حق الغير بدون ادائه كما لا يجوز الصرف في مال الغير بدون ادائه كما لا يجوز الصرف في العين المرهونة بدون اداء المرهون وفي أموال المحجورين عليهم من جهة انفس بدون اداء العرمان وفي الأمه المسولده للمعلوق العتق بها وهكذا والمحصل أن الخيار حق يتعلق بالعتق المسلول بالعتق من حيث ارجاعهما لحل العقد الى مالتهما السابق والحق بالأخرة معلقة بالعين التي انتقلت منه الى صاحبه واداء فلا يجوز أن

بصرف فيها ما يظن . من الحق كالصرف السلف أو ما هو بحكم الاتفاق
 و اشكل عنه نصف الرد بأن الحيار أمر يعلق بالعقد حيث ذكرنا
 في أول الحيارات أنه منك فصح العقد أو امتثاله لا أنه يعلق بالعين ليكون
 ذلك معلوما بحق الغير فلا يحوز الصرف فيه وعليه فاستقصى لحوار بصرف
 من عينة الحيار في ما اسفل اليه وهو ملكه موجود وما ذكر من الصبح لا
 يصلح للمعاملة فيبقى دليل حوار بصرف اسفل في أموالهم على حاله أغنى
 السوى المعروف الناس ملطون على أموالهم وما يدور على حق
 الفسخ بالعقد دون العين حوار فاسح العقد بعد تلك العين أيضا
 بدسمة أنه يؤكد العين مورد الحق لعدم جواز الفسخ بعد تلك
 العين كما هو واضح .

ولا يفسد المقام بحق الزهري الذي يدور بالعين لموجب لعدم حوار
 الامتثال فان العين هنا وبعد فالاتيها تسمى ذلك وتسمى أن الحق إنما
 دل على عدم حوار لصرف فيها هذا محصل كلام النصف فالسجدة أنه يحوز
 بصرف من عينة الحيار في ما اسفل اليه لا ريب كما هو واضح

أقول أن كان عرض المارمين من كلامهم هذا ما فهم نصف من كون
 الحيار وحق الفسخ معلوما بالعين حيث يكون العين من معلوم بحق
 العبر فما ذكره النصف من الجواب عنه مبني جدا فان الفسخ يعلق بالعقد
 دائما دون العين ولذا سقط حق الفسخ بملك حدي العين أو كسبهما
 وقد يكون عرضهم من ذلك هو أن الفسخ يعلق بالعقد بحيث يرتفع به
 العقد والاعتبار الذي كان مظهرها في الخارج وكأنه يمكنها عقد ويقاوم هذا
 الفسخ يرجع كل من العوضين إلى ملكه لا إلى عرض العقد الموجود كأنه عدم و
 لكن مرجع ذلك لا حرية ليس ألا كون العين متعلقة بحق العبر إذا هه أهدأ أو حب
 الفسخ ارتفع العقد وجعله كالعدم فيكون شأن كل من العوضين شأن من لم يستقر من

ماله الا اول الى عمره العيب بالأحرى يكون مورداً لحق العيب ومتعلقاً به ، فانه
 بإسقاط العقد و اعدامه يرجع الى تلك العيب بمعنى - من العقد - نعم
 مع عدم بقاءه يرجع الى قيمته ولكنه لا يجوز ايلائها اختياراً بعد العلم بانه
 ربما يفسح العقد و يعرض كالعدم و يرجع مالك كل عوض اليه كما هو واضح
 و ان فلا وجه لما أحاط به بمصنف عن كلامهم فاسمهم لا يدعون عدم
 تعليق انفسح بالعقد ، بل يدعون بعلقه به كما هو ظاهر كلامهم الذي يفعله
 المصنف و لكن حيث انه بعد فسخ العقد يرجع كل من الساع و المشتري الى
 ماله بما لا حرة - نعم - متعلقة لحق من له الخيار فانه ملط عنى مسح العقد
 فيحصل أن يفسح هو ذلك العقد و يرجع الى ماله من الا - أي من الفسخ
 أن يثبت العيب المسئلة عن له الخيار متعلقة بحقه كما أن يعين المرهونة
 متعلقة لحق الراهن بحاط أنه مع عدم اعطاء ابراهن حق الترهين يفسحها
 المرتهن و يستوفى منها حقه .

و ان حصل أن انفسح اما بعلق بالعقد و لكن بعد انفسح و يرض
 العقد كما عدم أن المرجوع الى دي الخيار هو تلك العيب انى كانت عند
 من عليه الخيار فيكون من الأول متعلقة بحقه فلا يجوز التصرف فيها ولا ينافي
 ذلك اسغال حق من له الخيار الى بدلها اذا فسخ العقد و وجد العيب
 بالقة عند من عليه الخيار كما هو واضح و على هذا فلا وجه لما أحاط به
 المصنف عن دليل العاصم .

و الذي يسعى أن يقال في حواشهم هو أنه لا شبهة في كون العيب
 المسئلة الى من عليه اختياراً متعلقة لحق من له الخيار ، و لكن لا دليل على
 عدم حوار التصرف في كل ما يكون هو متعلق حق العيب ، فان ذلك ليس
 من الضرورات حتى لا يحتاج الى دليل بل انما هو من الامور المسطرية
 فيحتاج الى دليل فلا يمكن اثباته بلا دليل ، فان هذا التصرف انما هو

صدر من اهله بكونه مالكا ووقع في محله بل انما ثبت ذلك في موارد عديدة من جهة الدليل الخاص كعدم حوار التصرفات المتعلقة في العين مرهونة ، بل مطابق التصرف الآبار المرهون فان ذلك من جهة النص وكذلك عدم حوار بيعه يتعلق به حق الاستيلاء كالامة المستودعة وكعدم حوار التصرف في اموال من هو محجور بانه يكون امواله متعلقة بحق العرما ، واما في غير هذه الموارد فلا . ففي المقام ايضا لم يرد دليل خاص على عدم حوار تصرف من عليه الخيار في ما اسفل اليه بصرا متعنا مع كون التصرف صادرا من اهله وهو اعيان ووقعا في محله . بل انما ذهب المشهور الى ذلك من جهة البرهان المتقدم من حرمة التصرف في متعلق حق العير ، والآلو كان هذا مدرك آخر من الاخبار وعبرها بوضع ابيها وكان في مرمى الناس وسمع خصوص من المانع حيث يدكروه في مقام الاستدلال على مقصدهم معدوم من عدم ذكرهم ذلك و يمكنهم بالدليل المذكور انه ليس لها دليل آخر يدل على الحرمة كما هو واضح .

وما ذكره من الدليل واضح المصح فان المقام شبه يكون اموال كل شخص متعلقة بحق ابورثة بل الموت و هل سوهم أحد أنه لا يجوز لملاك التصرف المنصف في اموالهم لكونها متعلقة بحق الورثة ولا يجوز التصرف في متعلق حق العير وكذا في المقام فان العير وان كانت متعلقة بحق ذي الخيار في من الخيار ، بان يفسح العقد ويرجع اليها في زمان الخيار ولا دليل على حرمة مثل هذا التصرف كما هو واضح .

نعم . فامم القرينة العطفية على عدم حوار تصرف من عليه الخيار بصرا متعلقا في المبيع في البيع الخيارى فيما اذا اشترط النايح على المشتري أن لا يسع المبيع في مدة الخيار ولا يوهبه كك . كما اذا باع أحد داره التي تساوي ألف دينار وخمسمائة دينار واشترط على المشتري الخيار ان يسعة فان

حائاً بالثمن فهو، والآسقط خياره أو اشترط عليه أن لا يبيعها إلى ستة ولا يوهبها، فإن تعليل الثمن في ذلك لمكان جعل الخيار مريبه فصحة على عدم حوار النصف المعلق في المبيع في مدة الخيار وقد اشترى إلى ذلك في طي بعض المسائل السابقة فمثل هذا، بل قامت السيرة القضائية الارتكازية على ذلك، حيث إن من احتاج إلى نقد يبيع ماعه الذي مورد احتياجه ولا يريد أن يخرج من ملكه بسعة بعنوان بيع الخيارى و يجمع بذلك بين دفع احتياجه منه و من عدم خروج ماعه عن ملكه بقدر الامكان والآلو كان مظهره إلى احتراجه من ملكه حرماً ولا رما لماعه من الأول، ثمن كان صعب الثمن الذى كان في صورة اشترط الخيار فيكون هذا المورد أيضاً من جهة الموارد إلى قام الدليل على عدم حوار النصف في معلق نحو، العير في موارد وجود الخيار ولكن لا يقاس بذلك بقية الموارد من اسبوع الخيارية فإن ما استدل إلى من عساه خيار وإن كان معلقه نحو من له الخيار الآ أنه لا دليل على حرمة النصف في تلك العس.

ثم إن هذا كلاماً عاماً و من شحنا الاستناد في مصرف من عليه لخيار في المبيع في البيع الخيارى من أنه من يحرم النصف في ذلك وصعاً وتكليفاً أو تكليفاً فقط، ففى شحنا لاساء في ذلك وأمثاله على أن المصوغ شرعاً كالمصوغ عقلاً محكم فساد المعاملة بذلك وسهلاً إلى في باب النهى عن المعاملات هل يوجب الفساد أو لا، على فساد المعاملة المسمى عنها، و سقر ذلك في، معجب المذكور مرساً في بحث الأصول ويورد عليه بأنهم يرد دليل على أن المصوغ اشترعى كالمصوغ العقلى، بل المسلمين المنع الشرعى هو التحريم التكليفى فقط، وعليه مصرف من عليه الخيار في اسبيع الخيارى المشروط فيه الخيار أو عدم البيع والهبة إلى مدة حاصه يكون حراماً فقط، تكليفاً من جهة مخالفة الشرط وأما من حيث اوضاع فلا يترتب عساه فساد

المعاملة المشروطة فيها هذا الشرط وادى فاداً مسح دى الحذر و وحد
اعين بالقة أو ما هو فى حكم التلف يرجع الى بدلها من العنل أو اقيمة و
ان لم يكن اعين بالقة يرجع الى نفسها كما هو واضح.

وكيف كان فلا شبهة فى حوار تصرف من عليه الحبار فيما اسفل اليه
العوض ، بل هذا مما قام عليه الاجماع و تسالم ائمتها فى بعض الموارد
كالتمس فى بيع الحيوان ، فانه هل سمعت من أحد يوقع فى ابتصرف هذا
التمس تصرفاً ملغاً يدعى أنه متعلق بحق العبر وكذا فى التمس فى البيع
الحبارى حتى مع وجود الحبار للمضى أيضاً من حوار المجلس أو الحيوان
أو الشرط فانه لم يوهم أحد فى حوار اسصرف فى التمس ، بل بما استمع
الحبارى على التصرف فى التمس ان النايح اما باع ذلك العنل شمس رخيص
مع الحبار مده لاحتياجه الى اسصرف فى التمس كما هو واضح.

والسر فى جميع ذلك هو أن ، بتصرف اما هو صدر من اهله ووقع فى
محله ، بل تصرف من عليه الحبار فيما اسفل اليه من الضرورات كما فى حيار
الرؤية والتأخير والعنل فان العنل أو الذى يؤخر التمس عن المدة
المعقوبة فى المبيع المؤخر أو عن المدة التى رضى السابح بالتأخير فى هذه
المدة فى بيع النقد وكذا فيما اشترى شيئاً برؤية مديقة ثم ظهرت العين
على غير الوصف السابق فان فى جميع ذلك لا شبهة فى حوار تصرف من عليه

الحبار فى المبيع ، بل هو أمر ارتكازى ضرورى فلا يحتاج الى التأمل أصلاً
و يوهم أن الحبار فى الموارد المذكورة ليس من الأول ، بل من راس
ظهور اعين أو الرؤية أو تأخير التمس عن المدة المعقوبة توهم فاسد بداه
ثبوت الحبار فيها من الأول كما تقدم فى السابق والوجه فى ذلك هو ما
ذكرناه فى مبحث حوار العنل والرؤية والعيب من وجود الشرط الصمى
من المعاملين من حين المعاملة على تساوى العوضين فى المعاملة لئلا

يتحقق العس و ظهور كل من العوضين على الصفة المعرّنة في خيار الرؤية وعدم بيع المبيع في خيار العيب و اذا كان هذا الشرط الضمني موجودا مثبت من بطلان الخيار أى خيار تخلف الشرط و حيث ان هذا الشرط موجد من الأول من المتعاملين فيكون الخيار أيضا تابعا من الأول كما هو واضح نعم رمان ظهور العس و تحقق تأخير اثنى و ظهور المبيع على غير الوصف السابق هو رمان ظهور الخيار لا رمان ثبوته كما هو واضح

نعم ، قد يوحد الخيار بعد تحقق العقد برمان بحيث لم يكن هنا خيار من الأول كما اذا ما عشتا من شخص ضمن مؤخر او بعد موعده تأخيرته الى مدة معرض الحجر لعلس على المشتري في اثناء المدة و صدر مفسا و محجورا بحكم الحاكم و يعلق حق العرمان فانه ثبت ان الخيار لما بيع من رمان عروض الحجر فيكون محيرا في فسخ العقد و أخذ على ماله لوجود اسس الخاص في المقام و هذا هو الذي ذكرناه سابقا و هذا ان التابع أوسى بالعس المبيعة من بقاء الدبابة و العرمان و أما في غير هذا المورد من الموارد لا يعرف موردا يكون الخيار موجودا بعد رمان من حيث يحقق العقد بل هو موجود من الأول بوجوده غاية الأمر لم يظهر من حيث العقد و اما ظهر بعد مدة كما هو واضح فافهم

ثم ان هذا كله فيما كان البصرف الصادر من عليه الخيار بضافا لا رمان فقد يحصل أنه لا مانع من صرف من عليه الخيار فيما أسفل اليخص العوض و بكتليها و أنه لا دليل على ائتماع عن ذلك و ان كانت العين متعلقة بحق ذي الخيار و أنه لا يريد على بعلق حق الورثة بأموال الاسان و لم ينوهم أحد حرمة تصرفه مراعاة بحق الورثة و لا دليل على وجوب ائتماع بعلق حق من به الخيار فيما نحن فيه كما أنه لم يرد دليل على وجوب ائتماع الارث بلورثة كما هو واضح

ثم هنا مروع ثلاثة

الاول ان مورد اسحب كما عرفت هو بصرف من علمه الخيار فيما استقل اليه بصرف ملغا بلعين أو ما هو في حكم الالاف مع كون صرفه في رهن الخيار وقد تقدم الكلام مفصلاً في حواره وان سمعه جميع من الاكابر واما الكلام في أن مورد من الخيار الذي يقع لبصرف في رصه هل هو الخيار الفعلي أو بعم الخيار اشائي أيضا بمعنى أن مورد الحب ما يكون هنا خيار بمعنى أو بعم صورة وجود الخيار بعد ذلك وان لم يكن فعليا ، واما يكون سببه فعليا فقول أن الخيار يحسب تنويه بالفعل أو بالقوة على ثلاثة أقسام —

الاول أن يكون ثابتا فعليا كخيار المجلس والحيوان وبحوها فان الخيار في امثال ذلك موجود بالفعل أي من أول العقد وادانصرف من عليه الخيار فيما استقل اليه كان بصرفه في رهن الخيار بموضوع الخيار في هذا القسم اما هو العقد وليس فيه عنصر على شيء بوجه فيكون حكمه وهو الخيار أيضا فعليا كما هو واضح.

الثاني أن يكون الخيار فعليا حتى باعتبار سببه أيضا بل منشأه بنفسه يكون ثابتا في زمان ما حصر العقد كالخيار اشائي من المجلس حيث انه لم يكن في زمان تحقق العقد بل العقد حسبا بحقق اما بحققا لما وعرضه حاري بل اما نشأ الخيار من كون المشتري فعليا وغير قادر على اداء الثمن ، فانه ورد النص هنا يكون البايع له الخيار بالسنة اني نفس المسع ان كان باعيا فيكون هذا الخيار ناشئا من فلس المشتري مع كونه قادرا أولا واما لم يبرق الثمن اما لكون البيع مؤجلا أو لعدم في ذلك وبعبارة أخرى اذا باع شخص متاعه من عمرو مؤجلا أو نقدا مع رضائه بتأخير الثمن مع كون المشتري غير محجور بالفلس ، بل واحدا للعالم كثيرا و

فادرا لاعطاء الثمن ثم طرأه انفس بعد زمان مع بقاء المبيع بعينها ميثيب
 الخيار للبائع بالنسبة الى ارجاع عين ماله وأنه لا يصرف مع انحراف . و
 هذا الخيار سبه هو انفس واما يحص ذلك ونفس الخيار بعد زمان
 مضي من زمان العقد .

الثالث أن يكون متناه الخيار من زمان العقد ولكن يكون نفس الخيار
 مأخرا عن العقد بزمان كما في الخيار الثابت بحلف بالشروط الصعبة أو
 الصريحة أي المذكورة في ضمن العقد حيث ان الخيار ليس ثابت من زمان
 العقد ، ولا يكون معليا من حينه بحيث لا يصرف من عنه الخيار اما يقع
 تصرف في غير زمان الخيار الفعلي قبل ثبوت الخيار كما في القسم الثاني
 أيضا كان كذلك واما ثبت الخيار بعد الحلف

وبعبارة أخرى الخيار محمول من زمان العقد ولكن ظرفا آخر حيث
 ان المتأخرين محلا خيارا للمعشروط عليه عند اتحاد العقد وهي زمان حقه
 ولكن مشروطا بحلف الشرط فيكون ذلك نظير الواجب للمعشروط .

فهذه هذه الأقسام الثلاثة مورد للبحث المذكور وهو حوار بصرف من
 عليه الخيار فيها انفس اليه وعدم حوار أو بعضها داخل وبعضها غير
 داخل ، فنقول أما القسم الاول فلا شبهة في دخوله في محل النزاع فبان
 الخيار فعلى ومعنى عند بصرف من عليه الخيار فيها انفس اليه ، ولو تم ما
 ذكر من وجه المص من كون الصرف في معنى حق انفس فهو لا يجوز لغير
 في المقام فان المصداق الواضح لهذا اسحت هو هذا القسم .

وأما تقسم الثاني فهو خارج عن محل الكلام حرما بده أنه لا يمكن
 أن يقال أن تصرف المشتري في المبيع تصرف في حق الغير باعتبار أنه يطرأه
 انفس بعد ذلك فيثبت الخيار للبائع وتكون العين المبيعة متعينة بحق
 البائع مع عدم وجود سبب الخيار ومشائه لا في زمان العقد ولا في زمان

التصرف من كان البيع لا رما من جميع الجهات و لم يكن فيه خيار حتى يتحو
المشروط نظير الواجب المشروط و مع ذلك كيف يمكن أن يكون البيع متعلقا
لحق العير حتى يباحث في حوار التصرف فيه و عدمه و عليه فسوا اتسا بحوار
تصرف من عليه الخيار فيما اسفل الله أم لم نقل فهذا القسم خارج عن حريم
استبحث حرما كما هو واضح و اما التصرف عند تصرف في ملكه اللام من
جميع الجهات من غير أن يكون فيه شوب الجور و صدر ذلك التصرف من
أهله و وقع في محله كما هو واضح لا يحق فافهم .

و أما القسم الثالث من الخيار فهو مورد البحث و السراغ في أنه داخل
في محل الكلام أولا بحيث اذا قلنا بحرمة تصرف من عليه الخيار فيما اسفل
الله كون تصرفه هنا غير حائر مثل فعلية الخيار أو أنه خارج عن مورد البحث
بحيث انه مع القول بحرمة تصرف من عليه الخيار فيما اسفل الله لا يمكن القول
به هنا فقه كلام و اشكال . من حيث ان الخيار ليس فعلى عند استصرف
لعدم ثبوته في رمان العقد فيكون التصرف حائرا حتى مع القول بحرمة تصرف
من عليه الخيار فيما اسفل الله بداهة أن هذا التصرف لم يكن في رمان
الخيار و من حيث ان سب الخيار كان موجودا في رمان استصرف مع تمامية
البرهان المستعمل للمانعين فالعين هنا متعلق بحق العير أيضا عاة الأمر
أن رجوعه أي دى الخيار في القسم الاول كان على تقدير واحد وهو مسح
و في هذا القسم على تقديرين أحدهما التحلف الموجب لثبوت الخيار و
الثاني المسح في مرض التحلف، و هذا هو الاموى فان كون رجوع العين
الى دى الخيار بتقدير و تقديرين لا يوجب الفرق بين كون العين متعلقا
لحق دى الخيار ، مسع التصرف في متعلق حق العير كما هو واضح فافهم .
الفرع الثاني أنه بناء على عدم جوار تصرف من عليه الخيار في ما اسفل
اليه تصرفا متعلقا للعين أو ما هو يحكم الاتفاق هل يجوز لمن عليه الخيار

أن يصرفه منه بما هو المعرض بقوات العين أو لا محذور ذلك كما لا محذور
التصرف المالك في العين فالمعروف هو الأول ولم يظهر من المصنف
اختيار أحد الطرفين وحرم شيخنا الأسناد على العدم ومثاله بك وطى
الأمة فإنه معرض بكونها مستولدة والاستيلاء مانع عن الرد وعلى هذا
ويرد الاشكال على المشهور بأنه كيف يمكن الجمع بين الحكم بمنع الاستيلاء
عن الرد وبين تحوير الوطى الموجب للاستيلاء ومن هنا منع بعضهم عن
ذلك ولكن تحوير الوطى مع الالتزام بمنع الاستيلاء عن الرد لا يبعد لعدم
الوطى بعدم حصول الحمل فالوطى يكون الأمة نائبة وح فلا فرق بين
الوطى والتفيل وغيره من التصرفات الغير المنعجة عن الرد وإن لم يعدم
حوار انتصرف المانعة عن الرد من التصرفات لأغباريه وإحارجه وعليه
فالوطى يلزم الاستيلاء اجتماعاً أيضاً يجب أن الوطى يحصل حصول الاستيلاء
ومع عدم انعدام ذلك فظاهر أن مراد من محذور الوطى مع بقاء
الاستيلاء عن الرد هو أن الوطى لا يعلم حصول الاستيلاء غاية الأمر أنه
يحمل ذلك منياً على حريان الاستصحاب في الأمور الاستدلالية كما هو كذا
يحكم بعدم حصول الاستيلاء بهذا الوطى ومع الاعراض عن هذا الاستصحاب
يمكن نسب الاستصحاب العدم إلى

و يوضح ذلك أنه ثبت في أن الوطى مقبوع لبعض ومعرض بها إلى
الملك أم لا . يستصحب عدم ذلك ومع العوض عن ذلك فمستثناة من الإراءة
والحلل وبحكم محذور الوطى من عليه الحبار وأن الرضا بمنع الاستيلاء
عن الرد كما هو واضح .

وعلى هذا فلا وجه لما أفاده شيخنا الأسناد من نقوه حرمة الوطى
بما على عدم حوار صرف من عليه الخيار فيما أسفل إليه .
وحاصل كلامه أن الاستيلاء أمر خارج عن اختيار المكلف فبأنه أمر مهيء

وإحصول بعد دخول الوطى وعليه فلا يكون ذلك موقفاً متعلقاً انتهى به و
أما متعلق انتهى به هو الأمر الجارى من فعل المكلف الذى يكون
وسيلة للإتيان وهو يوصى فيكون يوطى فى نفسه ممتنعاً عنه وعليه نفس
يوطى عوب لحوقه الجوار لا يى معترض بغيره ولا يمان. لنعترض
نبيع للبيع أنه يفسد بين عوباً من العوب هو أصبح الى هراماً جارى
للمكلف وهذا الوجه لا يكره إلا ساد به يفسد عليه من عدم جوار خصوص
فى الأصول وعلى أن المكلفات متعلق بالصواب وقد يتعلق بالنسب و
وجه بظهور أن مفسى لا يصحح هو عدم كونه مفسى. كما تقدم و مفسى
أصابه البراءة هو حوار الوطى كما حوار السيف فافهم

وخرج الدرس أنه لا بد من عيبه جدار العين الى غيره بمقد حوار
مهل يفسح العقد الذى يفسح - ي جوار بعدة ذل أو لا يفسح
وعلى قدر عدم الانفساح قبل من الجوار جدار سابع الثانى على
فسح العقد الثانى أو ليس له ذلك.

أقول أما ما على عدم حوار صرف من غلبه الجوار فيها سفل استعلا
شبهه فى عدم حوار صرفه فى - سب سو - ك - بصرف الجوارحى والانسارى
وسو - ك - البصرف ادعبارى من بصرف بزاره أو الجارة كما هو واضح
وهو عدم الكذب فى - سب

وأما ما على حوار صرف فال من من عيبه الجدار العين الى غيره
بعينه لازم به شبهه فى - سب فسح من به الجوار بعدة لا يكون مسخاً للعقد
الثانى ولا أن له الجارة برر العين من المشرق الثانى فال بصرف سابع
الذى بصرف صر من أهله ووقع فى محنته - وان ك - سب مكسب جوار والآ
أن العين كان مملوك له مظنة لا يفسد بزمان وان كان العين بعقد جائز
وفسح الدرس لأن سبى هو حوار الجوار بعدة مهن يكون مسخاً للعقد

الثاني أيضا أو لا ؟ الطاهر أنه لا يكون مسحا بدهاءه أن المشتري الثاني لم يلق البيع من البائع الأول حتى يكون البائع الأول مسلطا على مسح العقد الثاني كما ذكره المصنف ولا أن سلطة البائع الثاني من مروع سلطة البائع الأول وفي طولها ليكون مسلطا على مسح العقد الثاني من هه والحيث قبل اما يتلقى المشتري الثاني البيع من البائع الثاني الذي كان مالكا للعين و قد فعلها اليه فيكون باعدا يكون الناس مسلطون على أموالهم . ثم هل لدى اختيار احبار البائع الثاني على مسح العقد الثاني بعد فسخه العقد الاول أولا ذكر بعضهم ومنهم السيد في حاشيته أن له ذلك فان قانون الفسخ رجوع كل من العوضين الى مالكة الاول فادا كان مقتضى قانون الفسخ هو ذلك فيكون من عليه الحبار ضامما بالعين اسداء ضامما معاوضا فان يمكن من اداء العين فلا بد له ذلك والا فيكون منتقرا الى المتل أو القيمة وحيث ان البائع الثاني الذي هو من عليه احبار منتقرا عن رد العين الى البائع الاول بفسخه العقد الثاني فلا بد له أن يفسح هذا العقد الثاني ويرجع العين الى مالكة الاول وهو ذي الخيار كما في ضمان الخيلولة

أقول بارة بقول أن سلطته ذي الخيار لم تنقطع عن العين و اخرى بقول باعطاها عنها و اما يكون مالكا لها بالفسخ أي ترفع اليد عن العقد بالفسخ و ترجع العين الى ملك ذي الخيار من غير أن تكون سلطة مسمرة في ذلك . فعلى الوجه الأول فلا شبهة في أن له أن يحبر الثاني على راجع العين اليه كما في موارد البدل الخيلولة ولكن لم يتوهم أحد أن سلطة البائع الأول لم تنقطع عن العين كما هو واضح .

و أما الثاني كما هو كك فالظاهر أنه ليس لذي الخيار بعد فسخه العقد أن يحبر البائع الثاني و هو من عليه الحبار على مسح العقد الثاني بدهاءه أن مقتضى قانون السلطة اما هو رجوع كل من العوضين الى مالكة

الأول على عدد برعاء كل منهما في سلطة من استقل اليه بأنه إذا فرض انعقد ح كانه عدم بواسطة انفسح يرجع كل من العوضين الى ملكه الاول كأنه لم يعطهما عقد وأما إذا لم يكن باعاً في ملك من استقل اليه فقهرها يستقل العوض الى البدل فانور انفسح يكون التابع الثاني مشعور بدعة بدل العين من استقل أو الفسخ ولا دليل على حذر سابع الاول التابع ساسي على ارجاع العين بفسح العقد الثاني

وبعبارة أخرى أن انعقد إذا انفسح فيرجع كل عوض الى مالكه الاول كأن انعقد لم يعط فيخرج كل من العوضين عن سلطة من استقل استويدها من ملك من استقل عنه

وأما إذا لم يكن هذا سلطته لأحد انظر من على العين لخروجها عن ملكه و يولعده الحائز فقهرها يستقل الى البدل كما هو واضح

و يوهم أن ادعاءه يستعمل العين كما هو مقتضى الصانع الخارجى بحسب اليد المضممة و لم يمكن من إذا استقل العين الى البدل ومن الواضح أن إذا اعين بها يمكن بفسح العقد الثاني يوهم فاسد بداهة أن هذا عبر الصانع الخارجى فان ادعاءه هناك مشعولة بالعين ابتداء بخلاف عدم فان مقتضى قانون انفسح رجوع كل من العوضين الى مالكه الاول بغير انعقد كأن لم يكن ولكن إذا فسح لعقد ولم يكن العين موجودة عند من استقل اليه فان مقتضى قانون انفسح هذا ليس إلا ارجاع الملكية السابقة لكن من امتناع بعض بحيث لم يكن العين موجودة فلا بد من أن تكون موجودة في معلق آخر كاستدل

وبعبارة أخرى أن ادعاءه من نقل العين الى غيره لا يكون مشعولة ابتداء إلا بالبدل لأن مقتضى قانون انفسح ليس لا رجاء ملكية الفسخ بفسح العقد فان كانت العين باقية فيرجع السلطنة في صحتها والآتي من يدنها

لا أن ندعة يكون مشعولة بالعين استاءتم مع لعدد سفل الى استد
 فان العقد انما انفسح في زمان ثم يكن للعين موجود في زمانه من عبه
 اختيار حتى يكون منه مشعولة بها من كسب منفعته الى انفسح فلا يرجع
 بدون الفسخ لا املكه فقط في ضمن لدر وعينه فلا وحده لا عوى ان
 البايع في البيع الثاني ممكن من فسخ العقد غرض كونه حائزاً لثمنه ام يمكن
 من ارجاع العين لا يسع الى العوض لما عرفت ان انه منه اضر لا يسعمل
 بعين بل حتماً يسعمل بشئ بل بالبدل عاقبتهم

لا يقال ان معنى خيار هو جرد بملكته انفسح في عدم ان
 املكه بمسئلة فمن عليه لختيار انما هي محدودة بالفسخ وهو قد سفل
 العن ان عبه بالعقد الخارج حيث له فسخه أي العقد الثاني فيكون
 انفساً هنا ايضاً ملكته محدودة في انفسحه ود في هنا حصه من املكه
 في اختياره فان فسخ البايع لا يور بعقد الأول منه ان يرجع الى هذه
 الملكية لما فيه أي لخصه بعد انفسح وعنده ذلك أي بايع باي فسخ
 العقد الثاني منه بد انما يرجع في هذه السلطة مع بايع بعين و
 الغرض انه سفل الى عبه و لا يرجع بالفسخ لا مضمون ينقصه فيكون
 معقولة بالبدل أي ان معنى ما ذكر هو انفسح بعقد الثاني فسخ العقد
 الأول وقد عرفت ان المشتري الثاني ثم سفل البيع من البايع الأول فلا
 معنى لانفساح بعقد يفسح البايع الأول بعقد الأول

وعبارة أخرى وان كان معنى فانور انفسح هو عرض العقد الأول
 كأن لم يكن بحيث يرجع كل من يعرض الى ملكه ويكر - اثبات العن
 بالقة كان معنى دون انفسح هو عرض العقد كعدمه الا أنه بارجاع
 الملكة الساعه معقولة بالبدل واما ارجاع السلطة الساعه لمتعلقة بعين
 مع كون العن مستقلة الى العن فلا فان السلطة المعقولة بالعن لا يرجع

و حاصل ما ذكره من القارى هو أن البطون المأخرة المعاملون بوقف
من الثالث الاول لا البطن الاول فعاً للتسليم أى البطون المأخرة بلا ارتفاع
من الوقف من شئ من ملك الوقف دون البطن الأول و ان رئيس للطن الأول
أن ينصرف في العين الموقوفة الا بمقدار حقه فان حقه محدود بموت وليس له
أن يوجر العين الى خمسة سنة و بأحد آخرها يسعى العين مسلوته
المسعة بالنسبة الى البطون المأخرة لعدم سلطة على هذا المقدار من
التصرف في العين كما هو واضح .

و على الجملة قلب مرام العصف أن من غلة الخيار اما من العين على
حو الاطلاق و ان كان لدى الخيار ارجاع ذلك الى ملكه و لكن قبل أن
يرجعها الى ملكه فمن غلة الخيار أن ينصرف فيها كيف يشاء باعدام العين
أو اعدام مانعها الى وقف خاص و هذا واضح جداً .

و لكن مضافاً الى بعد ذلك في نفسه و محالمة للارتكار حيث انه من
السعيد أن يقال أن المشتري مثلاً بمجرد أن اشترى شيئاً من البيع الحثاري
أن آخر ذلك الى خمس سنه أو أريد مادام مسح ردى الخيار العبد ويقون
أن العين كانت مملوكة لى و قد آخرتها بالمعبر ذات مسحون لعين مسلوته
بمفعلة فان ذلك خلاف الضرورة قطعاً فافهم .

و لكن هذا المطلب يتوقف على ما ذكرناه من معنى الخيار و حاصله
أن معنى جعل الخيار في العين ليس الا اثناء الملكية المحدودة بالقسح
بحيث تكون عينيها حاصلة بالقسح و ينتهى مدته لا أن القسح رافع للملكة
و اما بقول بكونه رافعاً لها بالمسامحة و المساهلة و الآ ففى الحقيقة أن
انتمشأ ليس أريد من الملكية الخاصة المحدودة و من الواضح أن الامور
المحدودة ينتهى أمدها بحصول الغاية كالصوم المعنى بدخول الليل و
حوار الأكل في شهر رمضان المعنى بدخول الفجر و اذا كانت الملكية على

العين محدودة بالفسح و بالبيع تكون الملكة على المصاع أيضا مفيدة بالفسح
 باعة للعين، و الملكة عليها مترتبة على ملكية العين فلا يعقل أن يكون
 ملكه لمصاع مطلقه و لكن ملكه للعين مفيدة بالفسح وعليه إذا فسح رمان حيار
 العبد فسح الاحارة أيضا لتمامه أمد ملك من عليه الحيار أعلى موحر
 العين بعينه بالفسح وحصول عاينته بذلك، نعم المملوك و ان كان مملوكا
 لمن عليه الحيار مطعفا بحيث له أن ينصرف فيه كيف يشاء و ان كانت ملكيته
 بها مفيدة بالفسح كالسلطنة الموقتة و الوزارة الموقعة و غيرها من المصائب
 و الموقعة و كرئيس الجمهور في مدة أربع سنوات مثلا فانه و ان كانت سلطتهم
 موقتة و لكن التصرفات الواقعة في رمان هذه السلطنة الموقتة يمكن ان تكون
 مطلقة فاسهم بالكون للنصرف في الأمور في هذه المدة على نحو الاطلاق
 وكذلك في المقام حيث ان الملكة و ان كانت مفيدة بالفسح معانة به ولكن
 المملوك في مدة هذه السلطنة مملوكة مطلقة و عليه فيبعد فيه جميع التصرفات
 من الاتلاف حقيفة أو حكما كالنقل الى غيره سعي و نحوه و لكن مع ذلك كنه
 فادأ آخر العين من غيره فلا يكون الاحارة بافدة لما بعد الفسخ أيضا

و السرمي ذلك أن العين في عرض الاحارة لم يخرج من ملك الموحر
 من اما ملك الصفعة للمساخر فادأ مرضا أن ملكته للعين مفيدة بالفسح
 بمعنى أن العين اذا بقيت في ملكه فملكه لها مفيدة بالفسح فتكون المصاع
 أيضا ك و ليسا يقول ان ملكية الصفعة لا تنفك عن ملكية العين حتى يدار
 انه قد يبيع الاسان العين مملوكة الصفعة كما اذا آخرها بشخص ثم باعها
 من شخص آخر، بل يقول انه اذا ملك الاسان العين بالملكة المحدودة
 فلا يعقل أن يملك الصفعة بالملكة المطلقة لأن الملكة الناسة مترتبة على
 الاولى كما هو واضح .

وعلى هذا فالوقف و ما ذكرناه شيء واحد و لا فارق بينهما أصلا وما

ذكره المصنف من القاري مبيع و من هـ لا وجه لنقول به كما يمكن فهمه
 الحمار أن يملك العين لمختص آخر ملكية مطلقة في زمان الحمار كاسع و
 نحوه و ثم يمكن البيع - ظلاً بالبيع - بل بعد العود في الزمان فكذلك
 الحال في المبيعة أيضاً و ذلك من جهة أن العين لمكان كونها من بين
 الجواهر لا ينفيد بالزمان كما ذكر أهل المعقول فإن الزمان يكون بعد
 للجواهر فلا يقال - ر سوم و - ر اعدوا أن أحدهما غير الآخر و لكن
 المانع بعد ذلك كونها من بين المعرض و عنه يمكن بيع المبيعة
 بعد إخراجها من الزمان و لكن لا يمكن - ر ب - م طلبت العين بأن يملكها
 مختص زمان خاصاً و عليه فلا يمكن بيعت العين بغير مبيع - ر ب - و أما
 المانع فلعك كونها من بين المعرض يمكن أن يدر زمان و ج فحيث
 كانت ملكية بمائع مبيع ملكية العين و المقروض أسبق بانه في بيت من عليه
 الحمار فإن مسح ذوالحمار بعد مبرجح إلى العين فبيع ذلك يرجع إلى
 المبيعة أيضاً لما عرفت أن يثبت بعبء في زمان ممكن نعم ان طلبت
 العين من شخص مبيع و نحوه و لا يمكن الرجوع بها بعد مسحها عرفت
 أن الملكية العين لا تقطع بالزمان لكون العين من الجواهر و الجواهر لا
 ينفذ بالزمان كما ذكر أهل المعقول فافهم

وما ذكره المصنف من قياس المقدم بالقياس مع القاري بانه
 أن معنى الفسخ هل هو حل العقد بتمامه و حصول أمد الملكية بالحصول
 بالعقد و ليس هنا ملكية جديدة خاصة بالعقد و هذا خلاف استفساح
 فإن الملكية بالحصول به ملكية جديدة و خاصة بالمرضاة الجديدة كما هو
 واضح

وعليه فيكون إخراج العين للغير نيابة عن المصباح بطريق العين استباحرة

تكون مبيعة في المسمى مسبوية المبيعة وهذا خلاف لعقار فان لم يكن
 ليس حدث كما عرف. وما كره المحقق العيني هو متين جدا وليس عرضه
 هو ما ذكره من دعيه لي كون للملكية مقيدة بالفسخ وان لم يصرح به
 لا يقال انه لو احرس عنه الخيار العين المتصلة ايده ثم مسح بي
 لخيار العبد لا سطر لا حاره لعدم كون الملكية على هذا مقيدة بالفسخ
 ان ملكته لم اسفل اليده بالعهدة للملكية عن غصبها اكانت
 الملكية هناك مقيدة فيكون هذا أيضا مقيدة . وعليه فادعاء سطر لا احاره
 هناك مفعول بطلانها هنا أيضا .

أمور قد اوردت على الاسناد بهذا الاسكان واحاطت عنه به
 بجواب . ولكنه أيضا لا سم فان الملكية في هذا الطريق أيضا لو كانت مقيدة
 لها اوجب رياره . نعمه في راحة من غلبه خياره مقيدة في راحة من
 الخيار . فافهم .

لا يقال ان الملكية في اسع بخاري اذا كانت مقيدة بالفسخ مقيدة
 اسفل هذه الملكية اعني بحصة ساقية في من غلبه الخيار بلا حاره
 فيه يقال انها سفل فيه بالفسخ محالاً وليس سفل . . . حتى يورد
 عليه بعدم يرتب آثار بيع عنه وليس له الرجوع اليها تأنيها كما هو الحال
 في اليه انعجانه فان الرجوع بها يكون اذا كانت سلبية متعصفا بالعين
 لا بنفس الملكية .

و دعوى أنه لا معنى لاسقاط الملكية لعدم شمول دليل السلطة عنه
 مدفوعة بأن الاسقاط لا من أدبه اسقاط . خيار كقوله عند السلام الله . و
 ذلك رضى منه ما سيع لا بدليل السلطة يورد بعدم تموله على رفع اليد
 عن السلطة كما هو واضح . وان شئت فعل من معنى هو
 الملكية المحدودة بالفسخ على تقدير عدم امضاء بي اخبار ذلك . . . لا

نحتاج بذلك الطريق الاعوجاج من بقول أن دائرة المشأ مصفة من الاول
بعدم الامضاء لا أنه مصيق مع قطع الطرعه حتى يرد الاشكال المذكور .
قوله ثم انه لا اشكال في بعود النصف بادن دي الخيار .

أمور ذكر النصف أنه اذا أدن من له الخيار لمن عه الخيار في
احارة العين بسقوط خياره بذلك بدلالة العرف على ذلك ومع ذلك عما
ذهب اليه المحقق الأردبيلي من مع دلالة الادن على سقوط الخيار ثم
أبدل ذلك بأنه لا يكون الادن في البيع أهل من التقبيل الموحى بسقوط
الخيار وكذلك أيده رواية السكوني من كون العرض على البيع موحى بالسقوط
والتزاما بالعقد فالادن لا يقل عنه .

أمور هذا المسئلة أيضا موصفة على ما ذكرناه في معنى الخيار فانه
اذا كان معنى الخيار هو تحديد الملكية وأن ملكية الصفعة باعة لملكية
العين كما عرف فكون ملكية الصفعة أيضا محدودة بالفسخ بالسبع فلامحال
بكون الادن موحى بسقوط الخيار وذلك انه ليس ملكة من عليه اشجار
للعين مطلقه حتى لا يسعى خيار ذي الخيار بداهه أنه اذا أحر من عليه
الخيار العس بادن من له اشجار الى مدة وغير مفيدة بالفسخ فمقهر يكون
الاجارة بالنسبة الى الرائد عن زمان الفسخ بادن دي الخيار فيكون معناه
ح أن دي الخيار رفع اليد عن التحديد المذكور ومع ذلك القول ببقاء
الخيار السرايم بالتحديد وليس هذا إلا حلقا ومناقضة كما هو واضح هذا
اذا أدن من له الخيار لمن علمه اشجار أن بوجر العين لنفسه وأما لو ادن
في الاشجار فقط من غير أن يعيده بكون الاجارة لمن عليه اشجار فلا وجه
لستلزام لعدم دلالة ذلك الكلام على كون الاجارة لمن عليه الخيار حتى
يكون ذلك دالا على العناء التحديد عن ملكية من عليه الخيار فمحكم بسقوط
الخيار بل يمكن أن يكون ادنا في الاجارة لكون احتره للموخر وهو من

عنه حيار في مدة الإحارة ولم يرد الخيار بعد الفسخ وادّعى فلا دلالة
لكلامه على سقوط حواره كما إذا صرح بذلك فإنه ليس فيه محدوداً أصلاً
فأعهم -

فما ذكره المصنف من دلالة الابداع عرفاً على السقوط مفعول على إطلاقه
وأما هو يدل على ذلك في الصورة الأولى دون إثباته كما لا يخفى
وحاصل الكلام أن من جهة الفروع سيذكرها المصنف أنه هل يجوز
إحارة العين في زمان الخيار أولاً و يخفى هذه المسئلة في ضمن حجاب
الأولى فما يرجع إلى عبارة المصنف حيث ذكر أولاً في مطلع كلامه
أنه هل يجوز إحارة العين في زمان الخيار دون ادّعى الخيار فيه
وحجاب من كونه ملك له فيكون أنصرف صدوراً من أهله وواقعاً في محله
فيحكم بصفة الإحارة و من كون العين متعلقة بحواجر محكم بطلان هذا
النصرف فإن الفاسح مسلط لأحد العين ومع ذلك فلا وجه للحكم بصفة
الإحارة فإنه بعد ما أحد بفاسح العين من المسأحة لا يبقى محال لصحة
الإحارة فإن صاحبها موافقه على أن يأخذ المسأحة العين لا يستغنى المفعول
منها ثم ذكر أنه لو أحر العين بادن من به الخيار أو من نفس دي الخيار
ثم فسح دي الخيار فلا تبطل الإحارة ثم بعد أسطر ذكر أنه لا شبهة في
بقاء أنصرف إذا كان الإحارة بادن من به الخيار وأما الكلام في أنه هل
يكون ذلك الابداع موحياً لسقوط الخيار أولاً وعلى أنقول بعدم سقوطه
بالادن فهل تبطل الإحارة بنفس التصرف المحقق في إخراج أولاً، فاعلم
من ذلك أن ما ذكره من أنه لو أحر العين بادن من به الخيار أو من نفس
دي الخيار ففسح لا تبطل الإحارة أمر مسلم فلا شبهة فيه وكان هذا ليس
مورداً للاشكال بين الفقهاء، بل الطاهر أن كلام المحقق الفقيه أيضاً ليس
في هذه الصورة وأما مورد الخلاف ومورد كلام الفقيه هو أن يشق الأول أعني

ما اذا احتر من عبية الجدار العن من غير - ي لبحار دون ان من له
 ابحار وح كيف ساع نصف ره عن يعقيب ما هو يس مورد لبحلاف
 بالعليل بأن من عبية الجدار قد من العن مكنه مسوء الح ثم من فيه
 خلاف يحقو القى و لظاهر وانك العالم أن في العبارة سقضاءكأهلهما
 ذكر الوجهان في الشئ الاول وهو فرض حارة عن بعير دن ي
 ، بحارة ، ذكر السق اساي و حكم فيه بعدم بطلان اء حارة بالفسح تم - كر
 و أف السق اءون ف لاظهر و الاعوى هو صحه لا حارة و عبية ما ذكره
 الى احركلامه و الا ف شو السق يس مورد اسكم أصلا فضلا عن محافه
 القى في ذلك ، و لدا تم يستمكن منه فيها بعد انقضاء حيث بطلان الا حارة
 وعدمه وانما نكم منه مر حيث كون الا - س قضاء للبحار و عدمه رجع بعدم
 كونه مستقلا فهل يسقط بالنسبة أو لا .

الجهة راسه انه ذكر ان نصف رد وجهان منها ان احتر من عبية
 الجدار العن للاختى دون ان من به جدار تم حارة صحه ذلك من
 جهة أن من عبية الجدار بما احتر عدل في روى كان مالك لها في ذلك
 ان من ملكية مطبوعة مسبعة لندوم و من بما تلك العبكة المطبوعة المتبعة
 يد نعه فاد ا سواداه بمشرى لا حارة فلا وجه لرجوعها الى انفساح
 من يعود انقلب اليه مسلوب المتبعة في مدة لا حارة نظرا لسمع بعد الا حارة
 من العن يكون ح منك لمشرى مسلوب المتبعة في مدة الا حارة ثم - كر
 ان ارق من المقام و احارة النطر الاول العين الموقوفة ، على النطر على
 حساب النطر بعد النصف اريد من مدة عمرهم و به نطر الا حارة هـ
 بموجب النطر الاول بخلاف ما نحن فيه فان الفرق هو أن البطون انما حارة
 انما يلقوا العين موقوفة من اصل السند و هو الوقف دون النصف الاول فلا
 يكون النطر الاول مالكا للاسعاء بالوقف اريد من مدة حياته كونه أى البطر

الاول ما كانا سمعناه المحدثين بالموت فكأن انواع صحح بدت كما هو واضح
 سلاب المقدم في المشرق لا في طلب العين وماعدها مطلقا ما دام
 لم يفسح عنه لتصرف عنها وفي ماعدها كذا أي على وجه لاصلا فيكون
 تصرفا ما لا يكون صادر من هو وواقع في محله وان فلا وجه لطلب
 احارة الفسخ ثم كثر المقام بعينه نظير احارة العين الى مدته ثم
 في احارة المانع . وانه حيث انه لم ينفذ احد هذا طلب الا حارة و
 كذا . ع من عينة الحار بعين في مدته بخلاف ان اسمع يكون هذا ولا
 يبطئ الفسخ . ما يرجع ذلك لعين في الصورة الاولى الى عين ما يتوكل
 مدونه ان ينفذ وفي السنة يرجع الى مدته العين كما هو واضح . هـ
 ملخص كلامه في المقام .

ونكته لا بد على من يملك الذي يملك في معنى اختياره وان
 حقيقته يرجع في حقه . يمكنه ان يفسح على قدر عدم لاف
 وعلى هذا فلا معنى للاحارة انواعه بدون . ان في اختيار بعد
 فحده ان يفسح ويكون هذا للاحارة باسمه اي ان يفسح باسمه من للاحارة
 بعد الفسخ فتصوبه وموقوفة على حارة المالك وهو . و بخلاف ذلك العقد
 أي عقد الاحارة ولا يطلب . يمكنه المانع كذا . بعد يمكنه العين بعد
 ما كذا يمكنه العين محدود . الفسخ وكذا يمكنه المانع أيضا كذا . ان
 مسح العقد مع عدم خروج العين عن ملك من عينه اختياره فكما سمأه يمكنه
 العين فكذا . ثم أم . ملئفة سمعناه أيضا كما هو مقتضى السعية

نعم لو كانت العين مسئلة الى شخص آخر سبيع ويحويه ولم يكن له
 الرجوع اليها بعد الفسخ وان يمكنه من عينة الحار وان كذا مطلقا ولكن
 المملوك كذا مملوكا مطلقا كما مشتهر في السطحة والوراء وحيث ان العين
 من مفسد الجواهر وهي لا تنفذ بزمان فيكون الاستعمال في المشتري الثاني

أبدنا وهذا بخلاف المصاحف فاسمها من غير الأعراض متقدرة بالزمان فممكن أن يملك حصه منها دون الحصه الأخرى وعنده فبالاحارة يعني للمصاحف
 .بى أن يحق الفسخ وأما الحصه الثانية بعد الفسخ فلا .كف هو واضح
 وأما فاسم نصف ذلك بالمصاحف فباسم مع القارى بداهة أن معنى
 الفسخ هو إخراج ملكية المصاحف وإن كان الحلال انعقد بها هو مبرم
 الفسخ .وهو بخلاف المصاحف فإنه يملك حديد من الطرفين فلا بأس
 فى المصاحف الحديث أن يملك الأسارى العرس ملوثة المصاحف .كما إذا
 أخرجه من شخص ثم ردها من شخص آخر وكل الأمر بالمصاحف وادس
 فالمعنى بعينه مثل الوقف ولا يارى بينهما من هذه الحجة أصلا .فما ذكره
 .نصف من القرون بينهما غير واضح

فونه ثم انه لا اشكال فى قوله .نصف بان دى الحجار وأنه يعطى
 حياره .

أمون قد عرفت أن المصاحف .ره قد أشار الى عدم بطلان لآخره
 بـلان فيها أو باستحار نفسه العين من عند الحجار وهذا لا شبهه فيه
 ولا أنه موزع الخلاف بين القديس .وبنا .رسته انصف .رسان .نصم على
 استيعاب .بى .كره من وقوع التحريم على انبعاثه وإنما أشار الى حتمس
 أخيرين فى المقام .أحدسهما سقوط الحجار بالادس فى الايجار .و .اثابه
 مع فون عدم سقوط .بى .سقوطه بالنصف .حيث أن الحجة الثانية فى طون
 الحجة الأولى أما الحجة الأولى .على مسئلنا فى معنى ايجار من كونه
 عبارة عن كون المنشأ مقعدة بالنصف على تقدير عدم الامضاء .وعليه .فما لم
 يأت من له ايجار فى الايجار أو لم يجر العقد بعد الايجار .يكون انعقد
 مضمونا بالنسبة الى ما بعد الفسخ فيظل الاحارة بالرد وعدم الامضاء
 وأما .الادس فيه أن يسأجر العين نفسه بأن قال أخر هذه العين وبث

أحارها .

أو بعباره أخرى تدل على كون الآخر للموحر فلا شبهة ج في صحة الأحارة مطلق و سقوط الخيار بهذا الادس بدهة أنه لا يعمل كون مجموع الأجرة للموحر مع عدم الفسخ فإن من عليه الخيار الذي هو الموحر لم يكن مالكا للعين و المصلحة الآ ب ملكية المحدودة بحيث كان أدها حاصلا بعد الفسخ و صار العين و مفعليها منك للمساخر و اذا صرح دي الخيار كون جميع أجرة العين في رمان الأحارة للموحر حتى بعد الفسخ فلا يعقل هذا الآ ب رفع اليد عن الفسخ و امضاء العقد و جعل ملكية من عليه الخيار مطلقة و الآ يلزم اساقص فإن مقضى كون مجموع الأجرة له الملكية مطلقة و الآ لم يكن الآخر بعد الفسخ له و مقضى عدم سقوط الخيار أن اسلكية ليس بمطلقة و هما متناقضان . فافهم .

نعم . لو لم يدل الادس على كون الآخر سموحر بل يجتمع مع كونها دي الخيار أيضا بعد الفسخ فلا يسقط الخيار بالادس المذكور . فإن الادس بالانحار لا ينافي بقا الخيار كما اذا صرح بذلك ويقول ادك في ايحار العين كيف شئت الآ أن الآخر لك ما لم يفسخ العقد و أما بعد الفسخ فهي ملك لي و هذا واضح .

و أما على سلب المصنف فانه (رد) قد استدل على سقوط انحار بوجهين . الاول دلالة الادس عرفا على سقوط الخيار . بأن أهل يعرف يفهمون من مثل ذلك السقوط كما هو واضح .

ثم بادش في دلالة الادس على السقوط في آخر كلامه و شبهه بادن المرتبه للراهن سيع انعين المرهونة حيث ذكر أنه لا يسقط حتى ابرهانة بذلك عن العين المرهونة بحيث له الرجوع عن ادنه قبيل السع و كنعى بعام ثم فسك بالوجه الثاني للقول باسقاط الادس ذلك و هو أن الادس

سيه و سمر المقام كما هو واضح . بل يمكن أن يتوهم أن دلالة الالاس
 المرهين لمرأه سمع العن المرهونه على سقوط حق المرهانة عن العن
 دلالة عرفيه موحوده و لكن لا سبيل لهذا التوهم هـ و ذلك لأن مرأه
 لم يكن به التصرف في العن المرهونه قبل الالاس المرهين و هذا بخلاف
 المقام هـ من عيه الخيار له التصرف في العن المسفقه اليه حسب مقتضى
 طبع العقد بدون الالاس . و خيار كما نرى

و عبارته أخرى معني ان دلالة الالامامه أن يلزم العلم باللام تصور
 المعلوم في الالامام السن بالاحص . و هي السن بالمعنى الأعم أن يلزم من
 تصور اللام والمعلوم و ليس بينهما العلم بالبروم و من الواضح أن كليهما
 معني في المقام . فانه لا يلزم من تصور الالاس و سقوط الخيار وتصور الملازمة
 بينهما العلم بالملازمة بينهما فعلى مثل العصف فلا وجه لسقوط خيار
 ذي الخيار ماله في التصرف من علمه الخيار في التصرف في العن المستثمة
 اليه كما هو واضح .

و من هنا ظهر أيضا أنه لو الالاس في الخيار لمن علمه الخيار في سمع
 العن من غيره فلا يسقط خياره . فان حواري العن لمن علمه الخيار من
 مفصيا . نفس العقد فلا يكون الالاس منه موحا للزيادة . الالاس في التصرف
 ليكون التصرف مسندا اليه ليكون الالاس ح موجب سقوط الخيار

و احصل أن الالاس لا يوجب زيادة التصرف الذي لم يكن قبل
 الالاس بحيث يكون مشروعة ذلك التصرف مسندا الى الالاس لكي يحكم
 بدلالة الالاس على سقوط الخيار كما هو واضح . و من هنا التزمنا بسقوط
 الخيار بالالاس في التصرف بما على مسلكنا . فان حوار طلب من عليها خيار
 مسفقه العن عقد مسح العقد أيضا مسندا الى الالاس في الخيار لعدم
 وجوده قبل ذلك فيكون ح دالا على سقوط الخيار لحقوق الملازمة بينهما على

هذا ، بل يمكن أن يكون مع ادنه باسما على الفسخ ، بل يصرح بذلك مع انه لو كان الادن دالا على السقوط لكان ذلك ماعيا لمعهوم لادن .

و أيضا قد ظهر مما ذكرناه أنه لو أخرج الخيار العين المستقلة أي من عليه الخيار من العير لنفسه بأن يكون الأجرة له ، فلا ماص عن كون ذلك فسحا للعقد مضاف ما ذكرناه من انه له أن يوجرها من غيرها لتكون الأجرة له أي لمن عليه الخيار فانه لا معنى لبقاء العين في ملكه أي من عليه الخيار مع أن يكون لصاص ملكا لدى الخيار ، بحيث تكون الأجرة التي في مقابل الماص مضافا كما هو واضح .

و أما الوجه الثاني وهو الالتزام بدلالة الادن على كون ذي الخيار راضي بالعقد كالتفصيل معه أما ذكرناه في خيار الحيوان أن أمثال هذه التصرفات كالتفصيل والتمس والمطر ، بل الوطى على كون التصرف راضي بالعقد ، بل يمكن ذلك مع بقاءه على عدم الفسخ أصلا فضلا عن أن يكون حالبا عن البقاء أيضا وكذلك الادن فانه يمكن أن يأذن في التصرف على ما هو معنى طبع العقد ومع ذلك كان بقاءه على الفسخ أو مسكوبا عنه من غير أن يكون ذلك ماعيا لمعهوم الادن كما عرفت ، نعم الترخيص يكون الامسور المذكورة موجبة لسقوط الخيار لا من جهة كسبها عن الرضا بالعقد ، بل من جهة التبعيد الشرعي ودلالة النص على السقوط بها كما هو واضح ، فاصح .

(ومن هنا ظهر عدم دلالة رواية السكوي أيضا على ذلك لكونها واردة على نحو التبعيد على أنها صعبة السند ، على الظاهر نعم إذا كانت هذه طريقة حارحية دالة على سقوط الخيار بالادن وأنه مصداق لذلك فلا بأس به .

لا يقال على ما التزمهم من كون الخيار راجعا إلى تحديد الملكية لزم الالتزام بصفة البيع إلى أمد خاص مع أنه لم يصرم به أحد ، وفيه أنه لم يكن نص على بطلان مثل ذلك البيع لم يكن محذورا فيه ، ولكن النص دس على

بطلانه لا يقال بناء على ما التزمهم من المعنى المذكور يمكن ان القول بحوار
رجوع لدى الحيارى من عليه الحبار، فيما اذا نقل العين الى غيره وبقي
المنفعة في ملكه فانه مع الفسخ يرجع الى المنفعة ويملكها بالفسخ و ان
الفسخ ارجاع الملكة الاولى .

ومنه ان ملكية المنفعة تابعة لملكه العين فادا امكن ارجاع العين
الى الملكة السابقة فارجع معها المنفعة والآ فلا ، كما هو واضح ، واما
الرجوع الى المنفعة فقط دون العين على خلاف لارتكاز العرفي من تبعه
ملكية المنفعة لملكية العين ، فاصح .

الجهة الثانية اعني سقوط الحبار بوقوع الصرف في الخارج بادر
لدى الحبار انه ذكر المصنف (رده) ان الصرف الواقع نفوت لمجرد الحق
وهي العين بادر صاحبه ولا يفسخ الصرف ولا يتعلق الحق بالبدل
لان احد البدل بالفسخ فرع على العين في حال حلول الحق فيه ، لا مع
سقوط الحق عنه .

اقول ان كان مراد من هذه العبارة انه يعتبر ان يكون تلف في
رمان وجود الحق لا في حال سقوطه بمعنى انه لما بقي حق الفسخ
لدى الحبار مع صرف من على الحيارى في رمان وجود حو الفسخ لدى الحبار
وحوله فانه ح يكون الصرف في متعلق حق العبر فلا يكون مثل هذا الصرف
موجبا لسقوط الحبار فان حصل تحققه أى الصرف بل يحق في متعلق حق
العبر وعليه فله أى لدى الحبار ان يفسخ العقد بعد الصرف المذكور فان
كانت العين باقية يرجع الى العين والآ فالى البدل واما اذا كان الصرف
واعدا على العين في رمان ليس لدى الحبار حق ، بل سقط ذلك بواسطة
الصرف ولم يكن الصرف في متعلق حو العبر فح لا يكون له حيار حتى
يفسخ العقد ويرجع الى البدل ومن المفروض انه اذا ادرى من عليه الحبار

أن يتصرف في العين فقد اسقط خياره بذلك، وموقع الصرف في رمان سقوط الخيار لا في رمان وجوده وحلوله ليكون التصرف واقعاً في متعلق حق العبر فلا يكون منافياً لثبوت الحق

وإن كان مراده هو هذا، فلا يفهم معنى ذلك بوجه لا يمكن صحاحه بوجه أنه يرد عليه.

أولاً أن كلاماً في سقوط الخيار بالتصرف بأنه هل يسقط بذلك أو لا يسقط، تعرض سقوط الخيار به بحث يكون التصرف واقعاً في رمان سقوط الخيار ليس إلا دوراً واضحاً، فإن سقوط الخيار يتوقف على موقع الصرف وكون التصرف مسقطاً للخيار متوقف على سقوط الخيار لكون واقعاً في رمان سقوطه لا في رمان حلوله كما هو واضح.

والخاص لو قلنا بأن الصرف في مثل الفرض يكون مسقطاً يسرم الدور على أنه كيف يكون الصرف مسقطاً للخيار مع أنه في رمان كان له الخيار ليس هنا التصرف وفي رمان بحق فيه الصرف ليس هناك خيار فلا ربط بالتصرف بسقوط الخيار أصلاً كما لا يخفى.

وثانياً لا دليل على وقوع الصرف الذي يثبت منه الخيار أي لا يضر بوجوده في رمان وجود الحق بكون الصرف في متعلق حق ذي الخيار بل مع كونه واقعاً في رمان عدم الخيار أيضاً يمكن أن يقع في الخيار حق الفسخ، فإذا اتلف من عليه الخيار العين ففسخ ذي الخيار العقد فيما أحده من عليه الخيار بدل العين كما إذا كان لأحد المتبايعين خيار مفصل ككون في رأس الشهر عقد صرف الآخر في العين بصرها متلفاً أو ما هو في حكم الاتلاف كقلبه إلى غيره سمع و نحوه فإن ذلك يمنع عن ثبوت الخيار لدى الخيار في رأس شهر ولم يحتمل أحد سقوط الخيار بتصرف من عساه خيار قبل وصول رمان الخيار وعليه فإذا وصل وقت الخيار وفسخ، والخيار العقد

يسفل صمد العين الى البدل فأحد من عليه الخيار يدر ماله من العطل أو القيمة فلا ملازمة بين مسح العقد والرجوع الى البدل وبين كون اسفل أو ما هو في حكمه في زمان حلول الحق لا في زمان سقوطه كما هو واضح .
وأيضا لا شبهة في حوار فاسح المتبايعين بالاقالة مع سفل إحدى العيين أو كليهما فانه بعد ذلك يرجع الى المدين مع أنه لم يكن حتى لاحدهما كما فيما اسفل الى الآخر وبالعكس ليكون التف في زمان وجوب الحق كما هو واضح . فكيف مع عدم الدليل على ما ذكره المصنف على ما هو ظاهر كلامه فالدليل على حلاعه كما عرفت فلا يمكن المساعدة على هذا الرأي بوجه .

وحيث كان هذا الاحتمال بعيدا عن امقام المصنف ولم يكن له معنى محصلا أصلا . فقد وجه شيخنا الاستناد لسقوط خيار من له الخيار بالتصرف من عليه الخيار بادن دي الخيار بوجه آخر . ولعله هو مراد المصنف أيضا . و قال أن الاولى أن يعلل لسقوط الخيار بالتصرف بما اشترط اليه في خيار العين وهو أن التصرف المأذون منه مقبول لمحل الحق . حيث ان اعرض من الفسخ استرجاع املك السابق اما بعينه أو بدل وكل منهما معتبر أما العين مخروجه عن ملك المشتري بالتصرف السابق أو بالانلاف . و أما البدل فأنه فرع كون العين مضمونة عليه وبعد كونه مأذونا في التصرف لا يمكن أن يكون صمد العين عليه . فلا موضع لاستقلال لصان اي بدلها فإذا امتنع الصان امتنع الفسخ فامنع الخيار .

وهذا الذي ذكره الاستاذ له وجه . وقد ذكرنا أنه يمكن أن يكون مراد المصنف ولكن يرد عليه أنه كما أن ادن دي الخيار في تصرف من عليه الخيار لا يوجب سقوط الخيار . وكذلك وقوع التصرف في الخارج بادن دي الخيار أيضا . لا يوجب سقوط الخيار وان كان التصرف واقعيا في متعلق حق الادن

و استر في ذلك هو ما تقدم من أن حوار تصرف من عليه الخيار فيما استقل
 إليه من العوض إما هو من مقتضيات طبع العقد سواء أدن به ذو الخيار
 أم لم يادن ، لأن العين كانت مملوكة له ولا شبهة في حوار تصرف المالك
 في ملكهم بأي تصرف شائئا وعلى هذا فادن ذي الخيار في التصرف فيها
 مع حقوق التصرف أيضا في الخارج لا يوجب سقوط حقه ، وعدم كون التصرف
 في معلق حقه بل يمكن أن يكون بئانه أي الأذن هو الفسخ ، و يبعد تلف
 العين أو يصرح بذلك وأنه يرجع إلى الدل مع كون التصرف متعلقا للعين ،
 مع أنه لو كان بينهما مبادات لما حار التصريح بذلك .

نعم ، لو كانت العين مملوكة لذي الخيار لكان أدنه في التصرف فيها
 موجبا لسقوط الضمان ، وليس كذلك ، فادن لا شبهة في بقاء حق ذي الخيار
 مع تحقق التصرف في الخارج ، و ح فادنا مسح ذي الخيار العقدان يقتضي
 فانون الفسخ هو رجوع كل من العوضين إلى مالكه الأولى ومع عدم بقاء
 العين يرجع إلى البذل .

و بعبارة أخرى أن مقتضى طبع العقد هو حوار تصرف من عليه الخيار
 في ما استقل إليه من العين سواء أدن به ذو الخيار أم لا ، و سواء تحقق
 التصرف في الخارج يادن من له الخيار أم لا ، فان أدن من له الخيار في
 ذلك لا يريد بالنسبة إلى أصل الحوار شيئا أصلا ، وعليه فلا يباي أدن
 ذي الخيار في ذلك ببقاء الخيار أصلا كما إذا صرح بذلك لعدم ابتدائي
 في ذلك أصلا .

و أما كون من عساه الخيار ضامنا بالدل بعد مسح العقد فإما هو
 من جهة قاعدة ضمان البدن أو ضمان الألفا وذلك فان مقتضىها بون الفسخ
 هو رجوع كل من العوضين إلى مالكه الأولى بعد الفسخ ، فادنا مسح مقتضى
 دليل البدن هو لزوم اداء العين فحيث لم يكن العين موجوده فمقتضاه لزوم

أدلة الدل وهذا هو الذي يعينه قاعدة الصانع بالانلاف، فان مقتضى من انلاف مال العبر فهو له صامن الرجوع الى البدن من العثر أو القصة فانه بعد رجوع، يعرض الى ما لكه الاول، ما انلخص عليه الخيار انما انلاف مال غير معبر به صام من ادلة العثر أو القصة فافهم، فلا يكون الادن من له الخيار في النصف ووقع النصف في الادن من المالك ووقع النصف انلصف أو ما هو في حكم الانلاف في الخارج فلا شبهة في كون هذا النحو من الادن موحيا لعدم صامن العتف بذلك العين فان الادن قد صدر من أهله ولا بد من الالتزام بطوارمه وهذا غير من له الخيار في النصف سيما اسفل الى من عليه الخيار فان ذلك النصف كان مقتضى طبع العقد بخلاف النصف هذا فانه لم يحرلما دون له أن ينصرف في مال غيره بل الادن، وانما حار ذلك بعده كما هو واضح فلا يكون موحيا للصانع فكأن شيخنا الاستاذ حنظل بين انصرف انواع في انلحارج في مال شخص آخر ياديه فانه لا يوجب الصانع سقوط حقه عن مانه ياديه بالانلاف وبنس المقام حيث أن وقوع هذا النصف المنصف في الخارج لا يوجب سقوط حق من له الخيار عن العين أعنى أنه لو مسح لكاتب العين به، فان وقوع النصف المذكور ياديه في الخارج لا يوجب سقوط حقه عن الرجوع الى البدن بعد مسح العقد لعدم كون ادنه في هذا النصف موحيا لشيء لم يكن لمن عليه الخيار كما هو واضح .

نعم، لو ثبت من الفرائض الخارجة أن أدن من له الخيار بالنصف في العين، لخارجة لمن عليه الخيار موجب لسقوطه لكونه فاصداً به سقوط خيار أو أنه قصد ذلك بوقوع النصف في الخارج وان لم يكن قاصداً ذلك بالادن لكان لنقول بالسقوط محالاً واسعا و لكنه حلف العرض فانه الكلام في دلالة نفس الادن على سقوط الخيار كما في الجهة الاولى في دلالة نفس

وقوع النصف في الخارج على سقوط الخيار كما في الوجه الثاني . فافهم ذلك .

قوله مسئلة المشهور المبيع نصب العقد و اثر الخيار بطلان بطلان
أقول الطاهر أن الاولى عديم هذه المسئلة على المسئلة السابعة
كما اشريا اليه في أول المسئلة السابعة أن يكتم أولا في سوف حصول
الملكية بانقضاء زمان الخيار أولا وعدمه ثم يتكلم في أنه هل يجوز صرف غير
دي الخيار فيما استعمل اليه أولا فقد ذكرنا أنه لا يجوز ذلك على قول الشيخ
لكونه صرف في ملك الغير بدون ادعاء فهو لا يجوز وأما على قول غير الشيخ
من المشهور المائلين بعدم سوف الملكية على انقضاء زمان الخيار فعليه خلاف
فالمقصود أن الاولى عديم هذه على المسئلة السابعة لتوقعها عليها بخلاف
العكس كما عرفت ثم ان المعروف والمشهور بين الفقهاء أن الملكية حاصلة
من حين العقد في البيع الجاري عاينه ملكية مترتبة .

ولكن يظهر من الشيخ الطوسي ومن تبعه أنها تحصل بعد انقضاء
زمان الخيار لكل من دي الخيار وغيره اد لا معنى لحصول الملكية لطرف
واحد دون الآخر فالبيع صادرة مال بمال فلا معنى للاستفال من طرف
دون الآخر فافهم .

وقد اضطربت كلمات الفقهاء في فهم كلام الشيخ و بيان مراده فبان
ظاهر اطلاق المحكي عن المحقق و جماعة أن اشبح الترم بعدم حصول
الملكية في زمان الخيار المحتص بالمشتري أيضا .

بل صرح في التحرير بشموله لذلك لكن ذكر الشهيد في الدروس خلافا
في حصول الملكية من حين العقد أو بعد انقضاء الخيار ثم نسب إلى الشيخ
الترامه حصول الملكية من حين العقد في الخيار المحتص للمشتري و نقل
عن ابن الحنيد توقف حصول الملكية على انقضاء زمان الخيار ثم وقع الخلاف

من الاعلام في أن شيخ فيما يقول يتوقف الملكية على العقد رمان الحمار هو من باب الكشف أو النقل و أيضا وقع الكلام في أنه يقول بذلك في الحبارات المصنعة معط أو مطبعا و ان كانت الحبارات معصلة عن العقد و أن مراده هو ذلك في صورة كون الحمار لكل من البائع والمشتري أو للبائع و أما إذا حصص بالمشتري فلا يقول بذلك أو يقول به مطبعا كما عرفت لا يشاره الى كون كلامه مطبعا بالسنة الى الحمار المحص بالمشتري أيضا على ما هو المحكى عن المحقق و جماعة و طاعر بعضهم عدم التوقف في صورة اختصاص الحمار بمشتري كحمار الحيوان و نحوه .

وعلى جملة . اضطرب كلام الفقهاء في سنة القول بتوقف الملكية على العقد رمان الحمار لى الشيخ فان منهم من قال بان الشيخ التزم بذلك في مطلق رمان حمار و ان كان محصا بالمشتري أو يقول بذلك فيما كان احد رمانا بل مسايعين معا أو لخصوص البائع و أيضا وقع الخلاف في أنه يقول بذلك في الحمار المصل أو في الحمار المفضل أيضا و قد نسب اليه في القول بعدم التوقف فيما إذا صار أحد المسايعين مفسدا الى غير ذلك من الاختلافات والاضطرابات كما ذكره العصف في النور ولا يهتما بتحقيق هذا المطلب و اما المهم بيان مدرث الشيخ الفائل بالتوقف مطبعا أو في الجملة و بيان مدرث المشهور القائلون بعدم التوقف بل انتموه بحصول الملكية من حين العقد .

الظاهر أنه لا شبهة في دلالة عموميات صحة العقود والمعاملات . و لزومها على كون الملكية حاصلة من الأول لا أسها متوقفة على شيء . فان الظاهر من قوله تعالى أحل الله البيع، أن ما سفل الى كل من المتبعين بواسطة البيع يحوز له انتصرف فيه بخلاف ما كان فيه الربا . فانه لا يحوز فان معنى حصة البيع ملازم لحظية ما يحصل النقل والانتقال بواسطة البيع وكذلك

أوفوا بالعهود ، خصوصا قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن يكون بحارة عن راضٍ فإن الأكل ليس هو الإرداد ، بل هو كفايه عن التملك فمحصل الآية أنه لا تملكوا أموالكم بالباطل ، ولكن سلكوا بالحارة عن راضٍ فالتة ببارك وتعالى قد حصر أسباب التملك المشروع بمقتضى النفي والإثبات بالحارة عن راضٍ وجعلها سببا وحيدا لذلك فمقتضى التملك الباطل بمقتضى ذلك أن الملكية حاصلة من حين العقد لصديق الحارة عن راضٍ على البيع من حين العقد وقد مرصا أن استحارة عن راضٍ هو السبب الوحيد لحصول الملكية فمحصل الملكية في البيع من حين العقد من غير توقف على انضمام زمان الخيار بل هذا هو الذي ينافي عنه السير بين الناس فاسمهم يعاملون مع التمتع معاملة الملكية من حين العقد من غير توقف في ذلك على شيء ومن الواضح أن الشارع قد أمضى ما هو معارف من الناس من المعاملات وليس له في ذلك طريق خاص عامة الأمر قد منع عن بعض المضادين لحظته لتعرف كما أضاف إليها بعض الشروط لذلك ومع التملك في مورد أنه اعتبر الشارع هذا شرطا أو لم يعتبر فيملك بالاطاقات والعمومات الدالة على صحة المعاملات ويعود لها ويحكم بحصول الأثر من الأول وعدم توقفه على شيء آخر ، بل هذا هو مقتضى ما إنشاء المعاملات فإن عرصتها جعل البيع سببا لملكه وهو يقتضى حصولها من حين العقد إلا أن دليل خارجي على توقفها على شيء آخر كما في بيع الصرف والسلام ، فإن الدليل الخاص دل على توقف حصول الملكية باسقاط في المجلس وعدم حصولها بمجرد البيع كما هو واضح

ثم إنه لا يكفي مجرد وجود هذه العمومات والاطاقات في بطلان مسلك الشيخ بل لابد وأن يلاحظ أن هذا رواية تدل على مسلكه أولا وعلى تقدير وجود الرواية على ذلك فهل هذا رواية أخرى تدل على مسلك

المشهور ورواية آخر يدل على ملك الشئ مع بقاء ميراث الحصة فيها
بيع المعارضة فاما يحكم بالنساقط فيرجع الى عمومات الكتب واطلافاً بها
أو يؤخذ ما هو موافق للكتاب وهو ما دل على عدم توقف حصول الملكية على
انقضاء رمان الخيار فيثبت بذلك أيضاً قول المشهور وإن فلا بد من صرف
عنان الكلام الى ما استدل به على كل واحد من القولين

وقد استدل على القول المشهور وهو عدم توقف حصول الملك على
انقضاء رمان الخيار بوجوه مضاعفة الى انقضاء العمومات ذلك .

الاول الاحبار الواردة في حبار المجلس كقولهم عليهم السلام
استيعان بالخيار ما لم يفرقا فادا افرقا وجب البيع حيث ان اظاهر من
لفظ اخبار انوار فيها هو كون البيع محبوا في مسح العقد وعدمه بحيث
قد فرض هنا بيع ثم حكم بثوب الخيار له ومن الواضح جداً ان البيع انما
يصدر على المعامل بعد حصول الملكية فالمتحصن من الزواجر في هذا
البيع على المتبايعين هو حصول الملكية في رمان الخيار اذ ما لم يحق
الملكية لم يحق البيع واذ لم يحق البيع لا يصدق البيعان على
المتعاملين فحيث اطلق البيعان عليهما فكشف من ذلك حصول الملكية في
رمان الخيار كما لا يخفى .

ومن هنا اضح أنه لا يوقف الاستدلال بهذه الروايات على انقضاء
على كون الخيار بمعنى الخيار في اسرخاب العين وكون المتبايعين
محيرين في بيع العوضين من شخص آخر مثلاً وانفاها كذلك فانه على
هذا استكشف حصول الملكية من الأول . ووجه الفساد في مدعوى وجه
الاستدلال مع تعلق الخيار بالعقد .

و توهم أن اطلاق البيع باعتبار حصول صورة اسع و واحد هما ما يكون
مستعداً لذلك ، أي لحصول النقل والاستقال والملكية بعد ذلك كما في

العصولى توهم فاسد فانه خلاف الظاهر من الاطلاق ومن هنا نرى البيع
فى بيع الصرف والسم قبل الفسخ الذى لم تحصل الملكية مع أن صورة البيع
قد حصلت كما لا يخفى . ولا بأس بدلالتها على المقصود فاعلم

الثانى : الأحبار انوارده فى حوار السطر الى الحاربة وبفسلها بل
وطيها فى رمان الحمار بعد شرائها بحيث لم يجر ذلك قبل الشراء فبدل
ذلك على حصول الملكية فى رمان الحمار فانه لو لم يحصل الملكية فى ذلك
الرمان لكأن رمان الحمار ومثله سائر فى ذلك . فم يجر انصرف فى رمان
الحمار أيضا كما لا يجر الصرف من رمان الحمار أيضا .

و نلاحظ انصرف فى دلالة هذه الأحبار بأنه يمكن أن يكون انصراف
انواعه على ارجائه بعد . بعد فى رمان الحمار ايضا . بعد و اسقاطا
لحمار كما يحق الرجوع بفسر . بوطى فى رمان العدة فى المصلحة الرجعية
فانه اذا طلق الرجل زوجته ثم وطئها فى العدة بمعنى أن يرجع اليها يكون
رجوعا اليها وان لم يقصد الرجوع بذلك بل كان قاصدا عدمه كما هو واضح .
ولكنه يوهم فاسد فانه ان فى المصلحة الرجعية ان عتقه . الرجعية لم
تقطع بعد الاطلاق ومن هنا شهرى لسمه القهية . أن المصلحة رجعية
روحه وعنه فلو وطئها الروح . بما وطئ . روحه حقيقة من غير أن تكون الرجعية
حاصلة بفسر . بوطى . اما الوطئ يكون دليل على رجوع و رافعا لاثار
الطلاق فقط . سواء قصد الرجوع أم لا . بل الأمر كذا حتى لو قصد عدم
الرجوع بل قصد انبائها . فانه كأن كان جاهلا لحصول الرجوع بذلك بوطئ
وقصد انبائها فانه لا يكون إلا حرجيا محضا و أما الحرام فلا بداهة أن بوطئ
ابا صدر من . هه و وقع فى محله فيكون رافعا لاثار الطلاق لما أنه يوجب
الرجعية أيضا بحيث كانت الرجعية مسعفة . فأوجب الوطئ رجوعها . بل
الرجوع كانت ناسه فالوطئ أوجب رفع أثر الطلاق فقط . كما هو واضح . هذا

بحلاف المقام ، فإنه على القول بعدم حصول الملكية في رمان الحيار يكون التصرف واقعاً في ملك الغير فيكون حراماً وقد حكم الإمام عليه السلام بحلته ذلك فتكشف من ذلك أن الملكية قد حصل في رمان الحيار والحلف يستند إليه .

الآن يقال بما اشترى إليه سابقاً من كون الملكية حاصلة في رمان التصرف ولم يعتبر بعدم الرضى في حوار التصرف وبقول بذلك في كفايه حوار التصرف في ملك التميمي وبقول بأن المسعاد من يوفد يعانى أو ما ملك ايماهم هو كون المملوك مملوكاً للتصرف في رمان التصرف وإن حصل الملكية في رمان التصرف ولم يكن مقدمة عليه ربه وح حوار التصرف في لامة في رمان الحدار بما لا يحور لغير العالت إذا قصد التصرف للتصرف هذا أعضاء العقد كما هو ليس بعدد بأن يقول بكفايه حصول الملكية في رمان التصرف في حواره ولكنه لم يلزم اتفقها بذلك فالظاهر أن من حكم حوار التصرف فيها بالامور المذكورة إنما هو من جهة حصول الملكية بالعقد في رمان الحيار كما هو واضح ، فإذا عدل استوفى على مسئلة المشهور

الآن يقال أن عايه ما يستفاد من هذه الروايات هو حصول الملكية للمشتري في رمان حيار الحيوان لأن المعروض أنه اشترى حاربه و تصرف فيها ما لا يحور لغير العالت وأن حواره يكشف عن حصول الملكية له بالعقد ولكن الشيخ لم يلزم في فرض وجود الحيار للمشتري بحلاف مقابلة المشهور وأذن الرواية عربية عن ما نحن فيه كما هو واضح

الثالث ما تقدم في أدلة بيع الحيار أى البيع المبرر ببرد اشمن المعنى في المعروف باسم شرط و البيع الحادى و بيع الحيار فإن في هذه الرواية ما يدل على أن بناء المبيع في رمان الحيار للمشتري و بعه أيضاً عليه فتكشف من ذلك أن المبيع ملك للمشتري من رمان العقد . و الآن لم يكن وجه

لكون الملك للبائع والماء للمشتري فإن الماء تابع للملكية .

وقد أورد عليه المصنف (ره) بوجهين :-

الأول أنه يمكن أن يكون هذه الروايات غريبة عما نحن فيه أعني البيع بشرط الحصار يكون ما ذكر فيها من كون الماء ملك للمشتري شاهداً على حصول الملكة في زمان الحصار ، بل إنما هو من قبيل اشتراط الانسحاب في البيع برد الثمن بأن يفسح نفسه متى رد البائع الثمن من غير إحسان إلى الفسخ فلا يكون هذه الروايات مربوطة بالمعام .

ومنه أنه بعيد عن مساى هذه الروايات غاية كما أشار إليه المصنف وخلاف الظاهر منها بل شرط انفساخ العقد بلا سبب أمر غير مشروع في الشريعة فانه لم يشك حواريك في نفسه فلا يكون ما هو غير مشروع مشروعياً بالاشتراط كما هو واضح .

انوجه انشائي ما ذكره من أنه يمكن أن يكون هذه الروايات خارجة عن مورد كلامنا فإن محل الكلام إنما هو عدم حصول الملكية في زمان الحصار وعليه فلو كان الماء في هذه المدة لم ينعزل إليه العين كان لئلا يمسك بهذه الروايات على انساب حصول ملكة في زمان الحصار وجه ولكن الأمر ليس كذلك فإن الماء إنما حصص في زمان لزوم العقد فإن انحصار الماء يحصل للبائع بعد رد الثمن لا منه فلا مسأ لهذه التوهم أصلاً وما سوهم كونه كاشفاً عن حصول الملكة به لم يكن حاصل في زمان الحصار بل في زمان لزوم العقد كما هو واضح .

وفيه أولاً ان إطلاق الرواية يشمل صورته كون الحصار بشرط رد الثمن من أول العقد أيضاً وثانياً أنه لم يعلم من مذهب الشيخ الفائل بسوء حصول الملكة على انحصار زمان الحصار إخراج انحصار المصلحة عن مورد الكلام ، بل ما ذكره أعم من حصار المصلحة والمصل أيضاً ، وهذه الروايات

أمضا لا بأس بدلالة على حصول الملكية في رمان الحيار .

الوجه الثالث الأحبار الواردة في حمار الحيوان الدالة على ثبوت حمار لمشري في ضمن ثلاثة أيام ، كقوله عليه السلام صاحب الحيوان المشري ، بالفتح أو الكسر ، بالحيار إلى ثلاثة أيام ، حيث أن الظاهر من إطلاق صاحب على المشري ظاهري أن الملكية إنما حصلت في رمان الحيار والآ لم يصح إطلاق الصاحب عليه ، ويوهم أنه باعتبار أنه سبصر صاحباً خلاف الظاهر من الرواية حدا فالرواية ظاهرة الدلالة على المقصود ، اللهم إلا أن يقال بأن غاية ما يدل هذه الروايات هو أن ملكة حاصله للمشري في رمان حماره ، والشيخ لا ينكر ذلك والعالم يلزم اشبح بعدم حصول الملكية في رمان الحمار إذا كان الحيار لسابع فقط أو لسابع والمشري معاً ، فإنه يلزم بعدم حصول الملكية لدى الحيار وغيره إذا الملكة إذا حصلت ، حصلت للطرفين فلا معنى بحصولها لبعض لدى الحيار وعدم حصولها لدى الحمار فإن البيع يبدل مال بمال وإن كان ماسرواة اجنبية عن المقام .

الوجه الرابع الأحبار الواردة في العسة وهي أن يشتري الإنسان شيئاً سية ثم يبيعه بأقل منه في ذلك المجلس بعد ، فإن الظاهر من جمعه معها أن البيع إنما يكون في مجلس الاشتراء ، وبصفة صحيحة يسار يسار يتم المطبوع وهو حصول الملكية في رمان الحمار ، وهي أنه سئل عن رجل يبيع ويشريه عن صاحبه الذي يبيعه منه ، قال نعم لا بأس به ، قلت اشتري ماعى ، فقال عليه السلام ليس هو ماعى ولا عرك ولا عمت ، فإن ظاهر الدليل ، بل صريحها وهو قوله عليه السلام ليس هو ماعى ولا عمت أن المبيع قد انتقل إلى المشتري ولم يبق في ملك السابع وقد عرفت عن حجة معها أن البيع الثاني قد وقع في مجلس البيع الأول ، والمفروض أن

هذا الزمان زمان خيار المجلس فتدل الرواية على أن الملكة قد حصلت في زمان خيار المجلس فإذا حصلت الملكة للمشتري حصلت ملكية الثمن للبائع أيضا ، لأن البيع مبادلة مان بمال ، بل يمكن التمسك لاثبات أن الملكة قد حصلت في زمان الخيار باطلاً والصححة مع قطع النظر عن صفة لطائفة الأولى كما لا يخفى .

و قد اشكل المصنف على الرواية بعدم دلالتها على حصول الملكية في زمان الخيار إذ البيع عند الفائل بالتوقف حائز ، ولكن يكون لازماً بالتواطى كما صرح الشيخ في المسوط فحصل الملكة من البيع الذي شهدا دفع الاشكال ، وقد تقدم بطريق سابقاً من أن الملكة إذا حصل بنفس البيع الثاني مع أنه موقوف على الملك للزم الدور وقد كان هذا الاشكال وارداً على من صحح البيع الذي ينفق به الفسخ ، وعلى هذا حمل من اسائل اشترى عمى عن ركور مذهب الشيخ في ادعائهم فأجاب الامام عليه السلام بأنه ليس غنمك لكون اسواطى مسعطاً للخيار

وفيه أن مجرد التواطى عن البيع مع عدم التصريح به لا يكون موجباً لبرئته كما أن اسبابى على الخيار لا يوجب أن يكون العقد حذرياً واسرياً في ذلك أن اسباط الخيار أو الفسخ من الامور التي يباح إلى الاشياء والاطهار على ما تقدم في محث لخيارات ولا ينفق بمجرد الفسخ والبيع ما لم يبرره في الخارج بمرور من السائل اشترى عمى من من جهة ركور مذهب الشيخ في ادعائهم - لا سيما لنا إلى هذه الدعوى ، بل سئله هذا من جهة استغرابه من صحة شرائه بانه قبل هذا الزمان بفصل لأن العرض أن البيع الثاني قد تحقق في مجلس البيع الاول ومع تسليم أن مسك اشتمح كان مذكوراً في ادعائهم من أين يعلم أنه كان صحيحاً و مسلماً حتى عند الامام عنه السلام بحيث كان جواب الامام عنه اسلامياً مست

على كون النوطى على البيع السابق موحدا لسقوط الخيار وبصرف البيع به
لا رما كما هو واضح وكفى كآر فظهر هـ الأحرار في اثبات مسلب الشئ
واضح جدا .

ابوجه الخامس صححه محمد بن مسلم عن رجل - د فعلى اتبع به
معا يعنى بشرية منه بعد أو سبعة فاعاد الرجل من حقه قال ليس
به بآ - ما بشرية منه بعد ما يملكه قال طأؤ فوبه عند السلام ليس به
باس ما بشرية منه بعد ما يملكه شامل بحصول الملكية عن رما العقد و
من الواضح أن حصولها من رما العقد يعنى خصوصها في رما خيار
المجلس أيضا كما هو واضح و د - من الرواية على مسلك المشهور

و لكن ورد على هذا الاستدلال أن هذه الرواية باطنة إلى أن هذه
المعاملة ليست من ضمن بيع ما يملك عند الاستحباب العقد الأول كذا ذكره
المصنف في العن فوله ما يملكه انظر إلى هذا الاستحباب فثبت أن الرواية
باطنة إلى حصول الملكية من حين العقد وعدم أن ليس ملكا لوجه موردا
للسون أصلا وقد ورد في حقه من الروايات لا يوجب البيع قبل أن
يسوخته وفي بعضها أنه قال عنه سلام ليس ر شاء فعل وان شاء
برك . يعنى أن الأمر إذا كان كذا يجب أن من وعد لأحد أن يشترى
شيئا وهو أيضا يشترى منه بعد أو سبعة . ليس له أن يشترى بعد اشترا
من كان يملكه تار و يعاهد أو يرك - ل و لم يشترى فإن كان كذا فلا
بأس لأنه ليس استحباب قبل الاستحباب . بل وعد محض والآ أن كان محض
في قوله يتحقق البيع في عقد بهم فهو باطل لكونه احتيايا قبل الاستحباب
على أن ويوع الثاني في مجلس البيع الأول ما ر جدا فان العاقل . أن
المشترى بعد استحباب البيع الأول يعرف من مجلس العقد وت هـ إلى
صاحبه لا يشاء البيع الثاني بل على هذا مسرة بخلافهم لا يبيعون

ما يشترط عند التاييع بل يحق أمر المعاملة الثانية وعلى هذا فلا يبيع
 هنا خيار المجلس حتى يكون قوله عليه السلام ما ملكه - لئلا على حصول
 الملكية في زمان الخيار كما هو واضح لكون الملك نفس العقد فائهم
 وقد استدال على قول الشيخ بالرواية الدالة على أن البيع المبيع في
 ضمن ثلاثة أيام في خيار الحيوان أو شرط أيام معدودة من مال المبيع
 كصحبه ابن سنان عن الرحن بشرى بعد أو الدابة شرط إلى يوم أو
 يومين فموجب العقد أو الدابة أو يحدث منه حدث على من صاع - ذلك
 فعلى على التاييع، حتى ينقض الشرط ثلاثة أيام ويصير المبيع للمشتري شرط
 له التاييع أو لم يشترط، قال وإن كان بينهما شرط أيام معدودة فهلك في
 يد المشتري فهو من مال التاييع حيث استدلوا بهذه الرواية على أن المبيع
 في زمان الخيار في ملك مالكه الأول فهو التاييع وهذا يكون بقاء على التاييع
 وإنما تحصل الملكية بعد مضي زمان الخيار وهذا قال عليه السلام حتى
 ينقض ثلاثة أيام ويصير المبيع للمشتري.

أقول الظاهر أنه لا يمكن ظهور نزاهة في قول الشيخ والرم هو
 أنه في الخيار المعنى بالمشتري حصول الملكية بالعقد من جهة، ولكن
 حيث عرفت ظهور الروايات المقدمة بل صراحة بعضها في حصول الملكية
 بالعقد فيمكن حمل هذه الصحيحة على أن لزوم الملكية واستمرارها إنما هو
 من زمان انقضاء الخيار لا أصل بحققها، ويكون المراد من قوله عليه السلام
 ويصير المبيع له أن يشترط ويحدث كما ورد في أحاديث خيار المجلس التاييع
 بالخيار ما لم يفترقا، فإذا امتزجا وحدها يبيع أي يكون لازما وثابتا، فإن
 المراد من الكون والشوب واللزوم والضرورة المبيع للمشتري هو التحقق و
 الاستمرار والشوب لا الحدوث بعد ما لم يكن.

وعلى الحملة بالرواية قابلة للحمل على هذا المعنى بعد كون ظهور

الروايات المتقدمة في حصول الملكية من حين انعقد أقوى، ومع الاعراض عن ذلك منع المعارض و يكافئ من الروايات المتقدمة الظاهر في حصول الملكية من رمان لعقد ومن صحيحه من سائر الظاهر في حصولها من حين انقضاء الحيار. كذا المصنف أن في فرض المعارضة نفسها يرجع إلى عدم عدم حصول الملكية من حين لعقد ولكن المعارض منقذ في المقام بداهة أن الطائفة الأولى معروفة ومشهورة فلا بد من لأحد سهاو مع لد عن الصحيحه بكونها غير معروفة فتكون الشهرة المؤيدة بالاجماع موجها لترحيل تلك الطائفة الأولى ورفع اليد عن الصحيحه و كذا صحيحه

أقول كان بطر المصنف من ترجيح الأولى من الروايات إلى الشهرة العلوية والآ فكما للطائفتين من حيث سائر الروايات في مرتبة واحدة من كسبها حرواحد . نعم مشهور من نفسها نهوا إلى حصول الملكية من رمان انعقد . فتكون الشهرة مؤيدة على كون المعارض المشهور موجب لو من حيز الصحيح تكون هذه الشهرة موجهة لو من الصحيحه و ترجيح طائفة الأولى ولكن الأمر يسر كذا . إذا المراد من الشهرة لترحيل لترحيل في عدم الكافؤ هو الشهرة في الرواية بمعنى كون الرواية نفسها ظاهرة و برة كما ذكره المصنف في التمثال و استدلال على ذلك بالاطلاق العرفية و العلوية فبما سيف شاهر أي ظاهر ، و بما في هذه الشهرة هو التادرو الحق أي يكون الرواية الأخرى في نفسها بادرة و شادة و هذا المعنى غير مربوط بالشهرة الفوائده كما هو واضح .

و ان فلا بد من معاملة المعارضة نفسها بعد لاعراض عن الحمل المذكور فلا يكون هذه الشهرة رافعة للمعارضه بكونها موجهة لترحيل الطائفة الأولى ومع الكافؤ فلا بد من الرجوع إلى العمومات الدالة على حصول الملكية من الأول كما ذكرناه من ذكر أدلة الطرفين وعليه فلا وجه لرجوع إلى أصله

عدم حصول الملكة من رمان ابعاد كما ذكر المصنف .
وعنى الجملة مفسى القاعدة هو الأحد يقول لمشهور كما هو وصح
لا يحصى فاعلمهم .

لا يقال ان عرض المصنف من دعوى كون الطائفة الاولى مفسدة على
الدنية لأحد اشهره و ان عرضه هو لشهره في القوى ولكن مسمى المصنف
أن الشهرة الفوائده اما ما على خلاف احقر الضحى يكون موجب لصحة
وهيه و ان يكون الزمان الدالة على حصول الملكية من حين العبد
متعسبه و هذا لا ينافى لكون اشهره الموجه لرجح احدى الروايتين
المكافئين هي اشهره في الرواية دون القوى .

فانه يقال نعم ولكنه على هذا لا يضر اسوة الى المكافؤ أصلاً ، بل
يكون ما هو موافق للشهره حجة و ما هو مخالف لها غير حجة لا عرض للمشهور
عنها و قد فرض المصنف المكافؤ ثم رجع الطائفة الاولى بالاشهره في القوى
كما لا يحصى .

و يستحق أن يقال انه ساء على الاعراض عن الحمل المذكور فلا بد من
برجح ما هو المدرك للمشهور بعد فرض المكافؤ فاسها موافقه لعموم كتاب
و اطلاقه انداله على حصول الملكية من الأول كما هو واضح .

ثم استدرك على كل من قوى المشهور و اشبح بالسوى لمشهور المخرج
بالضمان أما الاستدلال على قول المشهور فسريع أن لم يصح في رمان الخيار
المشتر أو المخصص بالبيع في ضمان المشتري و حراجه به وباعده التلزم
بين ملت المفعلة و ملك المبيع يثبت حصول الملك بنفس ابعاد

و بعبارة أخرى أن يكون الضمان للمشتري في رمان الخيار يكشف كون
المفعلة له كشفاً لمتى و يكون المفعلة له يكشف كون العمن داخله في ملكه
بالعقد كشفاً انياً .

وقد أولا أنه لم يعلم من القائل بالتوقف كالشيخ ومن سعه البراهين
 يكون السبق في رمان خيار المشتري له وصفاه عليه والذي هو الصدق
 بهت الاستدلال هو تاب صفاه في رمان الخيار للمشتري وهو ممنوع.
 وما على القول بالضمأن أن الملازمة بين ضمان العن ومبايعات
 أما يتم بما على ما ذكره أبي حنيفة من القول بكون الخرج لمن يسه الضمان
 وأن كان ذلك الضمان بالعصب حيث كرمي الدابة لمعصوبه أن الضمان
 للعاصب والمبايع أيضا له ولكنه على هذا المسمى أيضا لا يكون ملكا لمبايع
 كاشفا عن ملك العن آتيا به كرمي في المفوض بالعقد لئلا يفسد هذا
 المسمى، ومما أن المراد من السوى إخراج الضمان هو انحصار المعاملة
 لا مطلق الضمان، يعني أن من ضمن الشيء بالمعاملة بحيث لو كان
 التفت من كونه فامبايع أيضا به ومن المعلوم أن الضمان المعامل في
 المقام معدوم بما على مسلك الشيخ لعدم جوعها في الحقيقة بطلت أبي
 انقضاء رمان الخيار وكيف يحكم بالضمان عامة الأمر يكون المقام من قبيل
 الضمان في المفوض بالسوم كما هو واضح، فلا دلالة في الحديث على مسلك
 المشهور.

وثالثا قد عرفت أنه ليس المعروف من مسلك الشيخ أن يكون ملكه
 موقوف على انقضاء الخيار في كون الخيار للمشتري أيضا، بل البرم في هذا
 العرض بعدم التوقف وإن فلا يكشف من حصول الملكية من رمان العقد في
 مرض كون الخيار للمشتري بالحديث حصولها بعن العقد مطلق كما هو
 واضح.

وعلى الجملة فلم يتم الاستدلال بالمؤيد على قول المشهور.
 وأما الاستدلال به على قول الشيخ فإن مقتضى السوى إخراج الضمان
 هو أن امبايع براء الضمان وسعكس بعكس البعض إلى أن من ليس

صاحب ليس، إخراج له و بصمعه فاعده التلف في رمان الخيار من لا خيار به يسبح عدم حصول التلف في رمان الخيار و كذا كلف على البائع في رمان خيار المشتري يقتضي أن يكون مبيع مبيع للبائع لأن إخراج البصمان و مقتضى كون المبيع له أن يكون المبيع أيضا على منكه و ادن فلم يحصل الملكية للمشتري في رمان الخيار وهكذا العكس بأن كان الخيار للبائع دون المشتري كما هو واضح

و لكن رد عليه أنه مضافا إلى اعتراف الشيخ بخصوصية منكه للمشتري في رمان خياره و مقتضى السوى هو عدم الحصول أنك قد عرفت أن المراد من السوى هو البصمان المعاملي دون مطلق البصمان بمعنى أن الاستبعاد منه أن البصمان العبدى في مقابل البصمان العصى يقتضى كون المبيع للبصمان و ح فالبصمان في المقام و اذا كان حاصله لمن لا خيار له و ليس المقام من الاستدلال السابق حتى يمنع عدم البصمان ولكن هذا البصمان ليس بصمان معاملي اد المانع لدى الخيار ولا بصمان عصى بل هو ثابت بالعبد ، و عليه فكون التلف في رمان الخيار من لا خيار له يكون خارجا عن القاعدة بديهي . فان مقتضى القاعدة كون تلف كل مال على مالكه ، فهذا البصمان لا بصمان عصى ولا بصمان معاملي بل بصمان عبدى ، و كذا كون التلف قبل انقضاء من مال البائع أيضا خارج عن القاعدة بالنسبة فان مقتضى القاعدة هو كون تلف كل مال على مالكه و اما الحل فبها بواسطة البصمان البصمان هنا تعبدى كما هو واضح .

و على الجملة كون التلف في رمان الخيار من لا خيار له لو كذا كون التلف قبل انقضاء من مال البائع اما خرج عن القاعدة الكلية اعنى كون تلف كل مال على مالكه بواسطة البصمان فالبصمان فيها لا معاملي ولا عصى ، بل هو عبدى ، فلا يكشف من هذا البصمان أن الملكية لم تحصل قبل انقضاء أو في

رمان الحمار كما هو واضح بل الصغار حاصل و لكنه صغر بعدى خلافه
في الاستدلال بالسوى على انقوع المشهور فان الصغار أيضا هناك يمكن
حاصلا

وعنى الجمع فلا دلالة في اسوى على قول الشيخ أيضا و نصف ابى
جميع ذلك أى الاحوة المذكورة عن الاستدلالين أن اسوى ضعيف السند
و غير محبر بشئ و لم يقل في كتب الخاصة إلا مرارا فلا يكون حجة لها
في شئ أصلا .

قوله مسئلة و من احكام الحمار كون المبيع في صغار من لسر له حمار
في الحمله . بمعنى المباح البعد باللف لا أن يكون على من لا خيار له
انقضاء بذر المبيع كما هو واضح . و يتضح هذه المسئلة في ضمن جهات
الاولى في بيان أن هذا الحكم يختص بحماري بحوان و بشرط أو بحرى
في غيرهما من الحمارات كما ذهب اليه صاحب الربا و غير مذهب لا يعاقب
و بعبارة أخرى بعد ما مما يكون التلف بعد القبض في رمان الحمار
من مال لا خيار له في حماري الشرط و الحيوان يقع الكلام في أن هذا الحكم
من محضات هذه الحمارين أم لا بل بحرى في غيرهما من الحمارات أيضا
مفعول أما ثبوت ذلك الحكم في الحمارين المذكورين أعنى حماري الشرط
و الحيوان فمما لا شبهة فيه لزومه ابن سنان و كان بينهما شرط أياما
معد و دة فذلك في يد المشتري فهو من مال بائعه حتى ينفى شرطه . و
يصير المبيع للمشتري و قد تقدم أن العراد من ضرورة المبيع للمشتري كونه
به مستقرا فانه كان قبل انقضاء رمان الحمار له مترددا لا أنه لم يحصل الملك
له أصلا على ما سلكه الشيخ الطوسي و قد تقدم الكلام في ذلك مفصلا وكيف
كان فلا شبهة في صراحة هذه الرواية في أن التلف في رمان حمار الحيوان
و الشرط مع لا خيار له و ان كان ذلك أى التلف بعد القبض .

و اما انكلام في حريان هذا الحكم في غيرها من الحارات و عند استدلال على كونه من احكام جميع الحارات بوجوه منها لا بد من حده انه قد ادعى صاحب الرضا وغيره كالمحقق فاحتمل في حاشية اللغويين انها على حريان - لان في غير حارات الحيوان و السرط من بقية الحارات و منه أولا أن وجود الاعيان اعم من وجود الاجماع - يمكن أن يكون هذا معنى العلماء على مسئلة ولا يكون هذا جماع بعدى لوجود مخالفات ثم يصل الى مدعى الاعيان فلا يلزم دعوى الاعيان دعوى الاجماع لبعدي كما هو واضح

و ثانيا على تقدير أن يكون الاعيان اجماعا فيمكن أن يكون مستندة الوحدها بالانبياء فلا يكون هذا اجماع بعدى أصلا كما هو واضح و ثالث ليس هذا مدعى كنفه انه خالف في المسئلة حجة من لا كبر كالمحقق و أمثاله كما هو لا محقق

الوجه الثاني أنه قد ثبت ضمان المبيع على الباع و ضمان الشئ على المشتري قبل الفسخ بحيث في ثبوت ذلك عليهما بعد الفسخ و في ركن الحيات أي ثبوت الضمان على الباع في ركن حيات المشتري و ثبوت الضمان على المشتري في ركن حيات الباع و عدمه يستصحب ذلك حتى يصير الباع لارما .

و منه أولا أن الاستصحاب لا يجري في الشبهات بحكمة على ما كراهه في محله للمعارضة الدائمة .

و ثانيا أنه تعليق فلا يقول بحجة الاستصحاب انه ليقى و منه أن الاستصحاب التعليقي فيما اذا كان الحكم التعليقي ثابتا بعد الاستصحاب ففي المقام الحكم انشأ قبل الفسخ يستصحه بعده .

و ثالثا أن الموضوع غير باق في حاله بداهة أن الضمان انما ثبت

قبل القيص وكلام بعد القيص وعد بدل موضوع العنصنة المتبقية إلى موضوع آخر فلا اتحاد بين موضوعي قصص المشكوكه والسبعة فلا يحرى الاستصحاب مع تبدل الموضوع.

وراء أن انعدم من صعوبات المسئلة لقدمه في محله من دوران الأمر بين العمل بأحكام أو استصحاب حكم لمخصص وقد قلنا أنه يمكن بالعموم فإن مقصود العمومات هو حصول العادله بين العاليين وصورته كل منهما ملكا للآخر بحيث يكون سلف كل من مالكة يفعل وقد خرج من ذلك العموم زمان قبل القيص فمضى الباقي تحت العام كما هو مقصود العمل بالعمومات بحسب الأزمان كما هو واضح، وقد عدم ذلك مفصلا في بعض المباحث السابقة.

وخاصة أن الدليل أحص من المدعى، فإنه قد لا يكون ضمان على التابع من أول الأمر حتى قبل القيص لكي يستصحب ذلك الضمان بعد القيص في رمي الحيار إلى أن يفتقر ذلك كما أن كان المبيع عند المشتري قبل البيع وح فلا ضمان للتابع حتى يستصحب ذلك إلى زمان لزوم العقد كما هو واضح.

وعلى الجملة فلا يمكن ثبات كون السلف في رمي الحيار على من لا حيار له بفرض هذه الوجوه، وإن فلا من ملاحظة دليل أصل الحكم أعنى الرواية الواردة في المقام ليلاحظ أنه هل شمس هذه الرواية لعير حيارى الشرط والحيوان أم لا، فإن قلنا بأن المراد من موه عليه السلام في صحبه ابن سنان حتى يفتقر شرطه أو الشرط باللام حالما عن الصغير وكذا المراد من موه عليه السلام فإن كان بينهما شرط أنما معدودة أن كان المراد من كفة اشترط في هذه الرواية الطبيعة المظلة الشاملة لكل شرط سواء كان في الحيوان أو في غيره، وسواء كان محولا للمعاقد من وثائق شرائعهم

أم لا كحيار المجلس وغيره وكذلك حيار الرؤية والعين والعين فلا شبهة
في صدق الشرط على جميع ذلك وعينه مفصلي الرواية أن يكون السلف في
رسم أي حيار من مال من لا حيار له. وإن كان غير حيارى الحيوان والشرط
وإن قلنا أن المراد من الشرط المذكور في الرواية هو العهد بأن يراد منه
خصوص الشرط في حيار الحيوان المحمول للشارع أو خصوص الشرط الثابت
في حيار الشرط الثابت جعل المعافدين ولا تشمل الرواية لغير حيارى
الحيوان والشرط ولكن الظاهر هو الذي فإن اظهر أن اللام في قوله
عليه السلام حتى ينعض الشرط إشارة إلى الشرط المعهود في حيار الحيوان
وهذا ظاهر لو كانت المسحة حتى نعض شرطه. فإن الضمير يرجع إلى
الحيوان. ومن هنا يصح أن يقال من قوله عليه السلام أن كان بينهما شرط
أما ما منه وإن لم يكن مصحوباً باللام ولا منحولاً بالصغير إلا أن المراد منه
هو الشرط الذي الشرط باللام الداحل فيه أي الشرط المعهود كما تقدم
فإنهما قد ورد في رواية واحدة فيكون ما هو المراد من مصحوب اللام هو
المراد من الحالى منه. وكيف كان فإراد الطبعه منهما خلاف اظاهر من
الرواية. فإن محط الكلام في الرواية هو الشرط في بيع الحيوان والشرط
الذي جعل جعل المعافدين على أنه مع العوض عن ذلك أن قوله عليه
السلام أن كان بينهما شرط أما ما معدودة ظاهر في حيارى الحيوان. و
أن شرط بحيث يكون المراد من العيد أعني أما ما معدودة هو القيد الاحترازي
ولا يريد أن يتعسف بالصعوبة حتى يستشكل منه بعدم حجه مفهوم الوصف
بأن يقول أن مفصلي الظاهر أن هذا الإياه احترازي بمعنى أن الموضوع من
الأول مصيب بما إذا كان الشرط أما ما معدودة بحيث يكون محدوداً من
الاحتياط بالحكم ثابت على هذا الموضوع التصديق ولا شبهة أن الشرط أما ما
معدودة ومحدوداً من الآخر لا يكون إلا في حيار الحيوان إلى أن يلى ثلاثة

أيام وفي حيار الشرط مائة أيضا تكون أما ما بحسب الجعن ومحدودا من الآخر.

وأما في غيرها وأما كان يمكن أن يكون أما ما ولكنه لا يكون محدودا من الآخر ليكون أما ما معدودة فإن الشرط في غيرها قد يكون قليلا وقد يكون كثيرا كما إذا كان المايعين محبوسين في مكان فإن حيار المجلس سقى مده وقد يكون قليلا كما إذا عرف عدد مائة وكذا حيار لعيب و البروه والعين هذا إذا علم أن الحيار في موارد حيار بعب و البروه و لعبت بها تب من الأول حيث أنه يمكن أن يكون قليلا ويمكن أن يكون كثيرا إلا أنه غير محدود بحد و بين ذلك مثل حيار الحصون يكون ثلاثة أيام دائما ومحدودا ولا مثل حيار الشرط يكون أما ما عديدة أيضا ومحدودا ومن هنا يعلم أنه لا يشتمل البروه لعرض من حيار الشرط لا رما مده العمر لعدم كونه محدودا وأما إذا قلنا بأن الحيار في أمثال ذلك بما تب من رما ظهور لعب فقط فشمول الرواية لها أشكل حتى مع القول بعدم اختصاص الحكم بحيارى الحيوانات والشرط بده أن يظهر من موه عليه السلام حتى يفسى الشرط و يصير لمبيع لمشترى. أن الحكم مختص بمورد لم يتصف العقد بالبروم بعد بحيث يكون لا رما و يكون لمبيع لمشترى ملكية مستقرة بعد رواي رمن الحيار وأما إذا كان العقد لا رما في رما و يكون الحيار طارئا عليه بعد البروم بحيث يكون الحيار حيارا مفصلا فلا شبهة في عدم شمول الرواية لهذه الصورة أصلا لعدم صدق توله عنه السلام حتى يصير لمبيع ملكا له كما هو واضح لا يخفى وفيهم لأن المبيع قد صار ملكا لا رما له قبل ذلك وظاهر الرواية أنه لم يصير ذلك ملكا له فكذلك لا رما يكون ذلك باقضاء رمن الحيار لما عرفت أن المراد من صيروره المبيع ملكا له ليس هو كونه ملكا له حقيقة من ذلك الرمان بل المراد أن يكون ملكا له

لارما والآ كان ملكا له مترلا نفس لعدد .

وايحاصل أنك قد عرفت الكلام في اوجهه الاولى و ملخصه أنه لا شبهة في أن السلف في رمان خيار الحيوان و الشرط من مال البائع للرواتب اى خاصة فيكون للبائعات موحدة لرفع اليد عن بعض الباعده و هو كون تلف كل مان على ما يملكه ، و أما البعدى من خيار الحيوان و الشرط السرى عسرها فاما هو من وجوه و هى لا تقا و ان تستصحب و الاستبعاد من رواية و شى من ذلك لم يعم دلائلها على انعصود و لا يمكن رفع اليد عن بعض الباعده و هو كون تلف مال كل مالك على ما يملكه هذا هى الوجهه الاولى

الوجهه الثانيه أنك قد عرفت الكلام في كون التلف في رمان خيار المشتري من مال البائع و أن هذا الحكم محصن بخيار الحيوان و بشرط و اما الكلام في هذه الوجهه في أنه اذا كان الخيار مبيع و تلف المبيع في رمان خياره فهل يكون ذلك من المشتري أم لا ؟

أقول بانه يقع الكلام بعد من المشتري المبيع و أخرى فلهذا ما الكلام في الأول فلا شبهة في كون التلف من المشتري لكونه موافقا للقاعدة و ان المعروف أنه ممنون به فيكون لعه على ما يملكه و ليس ذلك مثل الوجهه الاولى بأن يكون السلف على غير الباعث حتى يحتاج الى الدليل ان الذى يكون محررا عن القاعدة كما هو واضح ، بل هو موافق للقاعدة كما لا يخفى

و أما اذا كان التلف قبل القبض ففى المقام تطهر الثمرة فان ملكا شمول قاعدة أن السلف في رمان الخيار ممن لا خيار له شاملة بما فى القبض أيضا فيكون التلف للمشتري مع أنه كان من البائع لكونه تلف قبل القبض وان فلهذا عدم الشمول كان التلف من البائع الظاهر أنه لا يكون من المشتري و أن القاعدة لا تشمل لما قبل القبض و ذلك لأن الظاهر من الروايات انه على هذه القاعدة أى كون التلف في رمان الخيار ممن لا خيار له أنها واردة

في مقام موسعة صغار السباع حيث ان صغار المبيع على الناحية قبل الفحص
فقد اثبت هذه القاعدة كونه من السباع بعد الفحص أيضا موسعة لذلك وج
لا معنى للازام بكونه بخصيصا بقاعدة ان اسلف قبل القبض من مال ارباب
من لا يكون له في رمان حياره بعشري بل كانت القاعدة حاكمة عليها و
وارد في مقام الموسعة القاعدة الاولى وعند فلا مورد بهذه القاعدة
اصلا اعني قاعدة كون السلف لمن لا حياره فيما لم يقض السبع المبيع مع
كون الحيار به فلا يكون هذه الصورة مسمولة للروايات الدالة على كون اسلف
في رمان حيار من لا حياره على ان المذكور في الروايات هو السبع ولم
بدكر بعشري في شيء منها فان يكون السلف من بعشري في فرض كون الحيار
للسبع كما هو واضح .

الجهة الثالثة في ان هذا الحكم محض ما يبيع أو يشتري الثمن أيضا
من سلف الثمن في رمان حيار الناحية وعليه فان اسلف لمن في بيع الحيار
كان على سباع دون بعشري وذلك من جهة ان يعلم ان الصغار اثبات
هنا عبارة عن صغار واحد ثابت من اول العقد الى انقضاء رمان الحيار و
هو عدم كون عهده المبيع على شيء حذر وكون عهده على غيره ومن
بواضح ان السلف من حين العقد الى رمان القبض من الصغار الا انفساج
العقد سلف لا كون من المبيع أو قيمته على الناحية فيكون معناه بعد القبض
أيضا كذا فقد حكم الامام عليه السلام في هذه الروايات باستمرار سلف
الصغار الثابت من القبض الى بعد القبض أيضا وعنه فلا يكون هذه
القاعدة محصورة بالصغار من القبض بل حاكمة لها بمعنى موسعة دائرتها
فلو كان صغار المبيع على العشري ان اسلف قبل القبض مع كون الحيار للسباع
فلازمه ان يلتزم بصغار الفرض أو القيمة ومن هنا ظهر عدم شمول القاعدة
مورد حيار بأحر السليم كما هو واضح ، فامهم .

وقد عرفت أن ما دل على سرية الحكم إلى غير حصار الحيوان والشرط
 إنما هو أحدهما وجوه ثلاثة الإغناء والاستصحاب والاستفادة من الروايات و
 قد عرفت الجواب عن جميع ذلك ونحن نمكن التمسك بشيء من تلك الوجوه
 هنا لسرية الحكم إلى النفس أم لا ، وإظهار أنه لا يصح أن يدعى لاغناء
 فهي محذوفة لعدم صريح أحد مدلتين بعدد بقوله من الأكره فكيف
 يمكن دعوى الإجماع هنا وعلى غير ثبوتها والجواب هو الجواب الذي تقدم
 في الجبهة الأولى

وأما الاستصحاب فنقول أن النفس قبل أن يفتنه المفسري من دفع
 كان صفة على المفسري دون اتباع فادامته منه وكان لحوار دفع
 فاما يشك في بقاء الصانع عنه وتقدمه مستصحب تمام المفسري فليس
 إلا في

وكن يرد عنه جميعها - كبراه في الجبهة الأولى من عدم كون استصحاب
 حجة في الشبهة الحكمية ومن بدل الموضوع بدهاه أن الصانع كالمفسر
 المفسري قبل الفهم ففي المقام بعد الفهم ومن كون الدليل أحسن من
 المدعى فانه قد لا يكون صانع النفس على المفسري من الأولى فلا يكون هنا
 موضوع للاستصحاب ومن أن بعض العمومات هو كون العقد ثابتا بعد
 استحقاق في جميع الأقسام إلا فيما كان يعلق في رهن حصار المفسري في جباري
 الشرط والحيوان ، فانه يكون العقد محسوخا ، ففي المقام لا دليل على
 الاستصحاب لعدم الوجه للاستصحاب حكم المحض .

وبعبارة أخرى أن المقام من قبل دوران الأمر بين الحكم بحكم العام
 وبين العمل بحكم المحض وقد ذكرنا مرارا هنا وفي الأصول أنه يتمسك
 بالعام في غير زمان المحض دون استصحاب حكم المحض كما هو واضح
 بما ذكره المصنف (ره) من التمسك بالاستصحاب صانع المفسري قبل الفهم

لا وجه له

وقد بقي الكلام في أن هذا الاستصحاب الذي ينوهم حربا على العقاب
 وفي وجهه الأولى أيضا استصحاب بخيري أو استصحاب تعلقي ، فعول
 أن كان معنى الضمان هو عبارة عن كون مثل استلف أو بيعته ثابتا على
 عهد المبيع الذي ليس له خيار ، فالاستصحاب بخيري كما البرميه شيئا
 الاستصحاب مع كون مساء أن الضمان بمعنى الفساح العقد الذي يقصاه أن
 يقول بكون الاستصحاب تعلقي الذي لا يقول بجهته بداهة أن ضمان
 اشتمل كان على العسري من الامتناع وعهد به عند وثوب امثل أو ائتمه
 على تقدير التلف من احكام ذلك ومن آثار ثبوت العهد على العسري لا
 أن معنى الضمان عبارة عن العهد بالمثل أو ائتمه على تقدير التلف لكي
 يقال أن الاستصحاب يعنى أنه لو تلف كشيء أو بيعته على العسري
 فإن هذا الحكم كان ثابتا قبل القبض مستصحب بعد القبض أيضا وعلى
 هذا فالاستصحاب بخيري ولكنه لا يجري في العقاب لأنه من القسم الثالث
 للاستصحاب الكلي لأن ثبوت العهد على العسري قبل ما هو موجود حيث
 لم يقبض الثمن ، وأما بعده فثبت في حدود سب آخر لضمان وفرد آخر
 بوجوب ثبوت العهد على العسري مفاربا بذهاب العقد الأول من سب
 الضمان وهو كون افعال يجب بده قبل القبض فلا يجري الاستصحاب في
 ذلك .

وبعبارة أخرى أن الضمان قبل القبض انما هو من جهة ان شرط الضممي
 فيرفع موضوعه ب تسليم وثوبه بعده انما هو سب آخر مشكوك لحوث
 والمستصحب داخل في القسم الثالث من استصحاب الكلي فلا يجري
 الاستصحاب في مثل ذلك وأما اذا كان الضمان هنا بمعنى فساح العقد
 كما عليه العصف وأن المبيع أو الثمن يدخل في ملك انصاف آنا ما فيتلف

من ملكه فيكون الاستصحاب معلوماً لأن الاستصحاب إنما يثبت ويستحق بعد
النتيجة فالاستصحاب على تقدير بطلان حكم معلوم فاستصحابه بعد ذلك سوف
على حتم الاستصحاب المستلزم، فلا نقول به كما لا يقول مشيخت الاسماء.
فيكون هذا اشكالا، احرارتمسك بالاستصحاب هذا وفي الجنبه الاولى كما
لا يحق سأسى الكلام فيه انشاء الله تعالى

و أما استبعاد حكم بطلان من الأختار بطلان، فلما لا ينعدي عن حصار
الحيوان والشرط أم لم ينعدي بطلان، فلا يمكن ذلك لأن الله كور في الروايات
أما هو بطلان المبيع دون اشتمال يكون مرض بطلان خارجا عن حدود الروايات
كما هو واضح إلا أن يثبت بها من جهة بطلان المصاط يستلزم أن المصاط
في كون بطلان المبيع على البائع في زمان الحصار إنما هو بطلان العقد وهذا
المصاط موجود في صورة كون المصاط هو الثمن في زمان حصار البائع فيكون
بطلان على المشتري ولكنه واضح استطلاع بكونه ممسكا على حصار العمل بالمعاش
والاستحسان ونحن لا نقول به ولا يمكن تعديده الحكم إلى اشتمال سوء
فما يتعديده إلى عمر حصار الحيوان والشرط أم لا ومن هنا ظهر أنه لا
وجه لتوهم كون البطلان من عند الحصار في بيع الحصار من باع دابة بثلثين و
جعل نفسه الحصار إلى سنة ثم بطل الثمن في ذلك زمان فانه لا يكون على
البائع.

الجنبه الرابعه في أن المراد من الضمان الذي يبحث في ذلك أي
شيء هل المراد منه ثوب عهد المبيع على البائع بالقبض والقيمة أو المراد
من ذلك استصحاب العقد، والذي يظهر من الشهيد واختاره شيخنا لاستناد
هو الاول، ولكن المشهور، معزوف بل المتسالم عليه هو الثاني كما احذره
في المتن وابعده في ذلك أمرا -

الاول أن يظهر من الضمان الذي ثبت في النعام هو ضمان واحد

ثابت من أول العقد وأيدته إلى استهائه حمار الحيوان والشرط أو خيار آخر أيضا بناء على التعدي من خيارى الحيوان والشرط إلى غيرها ...
ولا شبهة أن الصمان الثابت قبل الفسخ ليس إلا هو انقضاء العقد على قدر التلف ولم يوهم أحد كون الصمان هنا هو استعبد بالفسخ أو الفسخ بل معناه هو انقضاء العقد ومرضه كان لم يكن إلا الشارع قد حكم بكونه أن التلف قبل الفسخ من البيع وكأنه لم يتحقق انعقد وسم بخرج البائع من صفه يعين بالقبض و - كان قبل الفسخ بهذا المعنى .
فيكون كعدم الفسخ أيضا من لظاهر أن الصمان الوارد في الروايات الدالة على أن التلف في رهن الحمار من لا خيار له معنى واحد و على نهج فارد كما لا يخفى .

و دعوى سوء النعمه في مورد حمار لأحرر لا وجه وقد يعدم عدم شوب انعاده من يفتن ليكون معناه للصمان قبل الفسخ بأن يكون سلف من المشتري في زمان خيار البائع .

الأمر الذي أن المذكور في رواية - أن التلف في رهن الحمار من مال البائع في جواب السائل عن كون الصمان من مال ولا شبهة أنه إذا كان من مال البائع - أكر الصمان هنا معنى انقضاء العقد فإنه يكون البائع سببا في أنما قبل التلف ثم سلف وأما - كان الصمان بمعنى استعبد بالفسخ أو الفسخ و يكون سلف من مال البائع بل يكون من مال شخص آخر - لا معنى بسببه التلف من مال البائع مع كون له مال شخص آخر معلوم من ظاهر روايته أن الصمان هنا معنى انقضاء العقد كما هو واضح .

الجهة الخامسة من الكلام في أن مورد هذه المسئلة هل هو العين ، شخصية بأن ما خشيئنا تلف في رهن الخيار سواء كان محصيا بالمبيع أو أعم منه ومن اتفق وسو - كان محصيا بحدري الحيوان والشرط أو أعم منها

أو نعم مورد البحث عن الكلالة أيضا بأن باع كلتا وأصغر فردا منه ثم باع ذلك الفرد في رهن الخيار الظاهر هو الأول لو جهل -

الأول أن ما وقع عليه العقد إنما هو الكلي دون الفرد والفرد إنما دفعه البايع إلى المشتري من جهة انطباق الكلي عليه لا أنه هو المبيع و لذا لو ظهر منه عبث أو غش أو خلف وصف بذله شخص آخر غيره ، لا أنه يكون محبرا بين المبيع والامضاء مع الأرض أو محابا كما كان الأمر كذلك لو ظهر المبيع لشخص معيوبا وفي المقام أيضا كذا فإنه إذا باع كلتا و ستم فردا منه و باع ذلك في رهن خيار الحيوان أو اشترط فإنه لا يكون ذلك من مال البايع لعدم كون المبيع بالغا فإنه هو الكلي والكلي لا يتلف وإنما التالف هو ما انطبق عليه الكلي ومن الواضح أن الظاهر من الرواية هو أن يكون المالك هو المبيع نفسه كما هو واضح من راجع إليها .

الوجه الثاني أنه قد عرفت أن الضمان هنا بمعنى انقضاء العقد و كون التالف على البايع كأن لم يكن هناك عقدا أصلا بحيث يكون المبيع داهلا في ملك البايع آنما قبل انقضاء العقد فتلفه عليه ، ولا معنى لانقضاء العقد الواقع على الكلي بالتلف الفرد كما ذكره المصنف رحمه الله .

الوجه السادس أنه هل مورد البحث محصور بما إذا كان التالف مجموع المبيع أو نعم بما إذا كان التالف جزءا منه أو وصفا من أوصاف الصحة ، بل وصفا غير دخیل في الصحة وأنه على تقدير عمومته لذلك فما هو معنى الضمان هنا ، فقد ذكر المصنف أن معنى الضمان في مرض كون التالف جزءا من المبيع انقضاء العقد في الجزء كبيع ما يملك وما لا يملك في صفقة واحدة فإنه يفسح في أحدهما دون الآخر لاحتلاله إلى بيعين وسكت عن كون البايع وصفا من أوصاف المبيع سواء كان ذلك وصف الصحة أم لا ، و نكن الظاهر أن مورد البحث لا نعم بصورة كون التالف جزءا من المبيع أو وصفا

من أوصافه

والذي يسعى أن يقال هو أن مورد البحث محض تلف المبيع
باجتمعه فلا نعم ما إذا كان التلف جزءاً منه أو وصفاً من أوصافه وذلك
لأن إظهاره من قول السائل إذا حدث منه حدث على من يكون صفاته ومن
قوله عليه السلام على البايع وإن كان يشمل تلف الجزء وأوصاف كليهما و
هذا لا شبهة فيه ولكن لا بد وأن يلاحظ أن المراد من الصفات هو
العهد بالعين وكون عهدتها على الصفات وهذا معنى واحد يشمل
لصوره تلف العين قبل القبض وبعده في رمان الحيار فيكون العقد منسحق
و يكون المراد من كون عهدتها العين البالغة على البايع كون التلف في ملكه
كأنه لم يقع عليه العقد وفي صورته كون التلف هو الوصف كون العهد على
السبع عبارة عن فرض هذا التلف قبل البيع فلو كان البيع وقع على مبيع
معيوب كونه واحداً لوصف الصحة أو الكمال الموجب لربادة المبيعة أو لوصف
لا يكون دمجاً في ريادة المالكه ثم علم بذلك فإن المشتري يكون به الحيار
أي حيار خلف الوصف وفي فرض ظهور الصنع معيوباً يكون محيراً من الفسخ
والامضاء مجازاً أو مع الأثر. وقد تقدم تفصيل ذلك وكون لأثر وصف
في الطول أو العرض .

وإذا عرفت ذلك ففي المقام أيضاً كذلك حيث إن المبيع إذا حدث فيه
حدث في رمان الحيار، بمعنى كون التلف على البايع فرض ذلك لحدث في
المبيع قبل وقوع العقد عليه، فكما كان المشتري في فرض ظهور الصنع معيوباً
أو عاقداً للوصف محيراً في مسح العقد وامضاءه وفي صورة كونه معيوباً كان
به أحد الأثرين أيضاً وكذلك له ذلك إذا كان حدوث الحدث منه في رمان
الحيار كما تقدم ومن هنا انصح أنه لا يمسح العقد في صورة تلف جزء
المبيع كما ذهب إليه شيخنا الأساذ بل يثبت للمشتري خيار الفسخ بدونه

أن الظاهر من الروايات الدالة على كون السالف من مان الساع أن يكون مجموع البيع بالغا لا بعضه و من جملة ما ذكرناه ظهر أنه لا يكون انضمام الوارد في الروايات في هذه المسئلة مستعملا في أكثر من معنى واحد لما عرفت أنه بمعنى كون السالف على عبده التابع وهذا المعنى حسب اختلاف المصادر ولا شبهة أن اختلاف المصادر يرجع بحسب الموارد أحسن عن استعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد كما لا يخفى و أيضا ظهر من ذلك أن ما ذكرناه سابقا من كون الاستصحاب بحيرا موقوف على كون الصغار بمعنى العهدة و في المقام بمعنى الانقاس فيكون الاستصحاب معلقا ليس كذلك بل الصغار بمعنى انقاس العود فيكون الاستصحاب تنجيزيا كما هو واضح .

و أما ما دل على كون ضمانه على الساع في زمان حصار المشتري إذا حدث فيه حدث فقد عرفت معناه و أن المراد من ذلك مرض الحدث حادثا قبل البيع كما لا يخفى .

و على وجهه فلا يستفاد من الروايات انقاس العقد بالنسبة إلى الحر العائث في زمان الخيار

لا يقال إن البيع وإن كان بحسب الحدود واحدا و لكنه محقق إلى الأحرار كما في بيع ما يمتنع ما لا يملك و عليه فلا بأس من الالتزام بانقاس العقد في الحر العائث كما ذهب إليه المصنف و أحراره شيئا لا بأس أيضا .

فانه يقال إن الانحلال وإن كان صحيحا بحسب نفسه و لكن لا يمكن الالتزام به في جميع الموارد بل يختلف بحسب اختلاف الأحكام كما تقدم في خيار المجلس فانه إذا باع أحد شيئين بصفة واحدة وإن كان البيع محلا إلى شيئين و لكن ليس له أن يفسخ العقد في أحدهما خيار المجلس

وإن لا حرمان الإحلال لا يجرى بالنسبة إلى مثل هذا الأحكام إثباته
للمجموع المبيع ما هو مجموع ومعاما أيضا من هذا القيل حيث أن الظاهر
من الدليل أن التلف بما يكون موحيا لإفساح العقد إذا كان وقع على
مجموع المبيع لا على بعضه وإن كان البيع الواقع على كل جزء يحسب
الإحلال ولكن بعبارة مستعلا والإحلال لا يجرى بالنسبة إلى هذا الحكم
لكونه على خلاف الظاهر من الرواية كما هو واضح فافهم

أما السابعة أنه لا شبهة في أنه إذا كان التلف بأه سمي به أو
بحواها فإن أضرعه حيوان أو ماله لمرض أو نحوه كالتقطوط من شاة أو التلف
بكون ح من مال البيع فيما إذا كان التلف في زمان خيار المشتري هذا
هو مورد الروايات لقوله عليه السلام أو هل من الظاهر من ذلك هو هلاكة
بعضى الألف سلف وهل نعم الحكم بصوره الألف بأن يستند سلف إلى
معل أحد الصادر عنه بالازدراء والخيار فيكون ح أيضا من مال لا حذر له
أو لا نعم الحكم بذلك بل يكون التلف من مختلف مقول أن الصور
المفعولة المصورة في المقام لا تخلو عن ثلاثة -

الأولى أن يكون التلف هو الذي كان عليه الخيار كالتأخير مثلا

الثانية أن يكون هو المشتري الذي له الخيار

الثالثة أن يكون التلف هو الشخص الأجنبي

أما الصورة الأولى فلا شبهة أن التلف يكون عنه لأنه هو السبب لتمام
في ذلك بمعنى فاعده الضمان بالألف يكون التلف محسوبا عليه من غير
إحياء إلى قاعدة كون التلف في زمن الخيار على من لا خيار له

وأما الصورة الثانية فذلك أيضا فإن الضمان إنما على المشتري ولا يكون
ذلك موحيا لإفساح العقد، والآ لا يمكن أحد من شراء حيوان ودفعه
وأكله وصاحبه في زمان الخيار، فإنه بالدفع المحرر يفسخ العقد ويقرض

كالعدم ويكون المدبوح راجعا الى ملك الباع كما هو واضح ، وهذا على خلاف الضرورة من الشرع والعقل . بل لا بد من تحذر لمصعب مع العلم بالحكم يكون اسقاطا للحدار والبراما للعقد ، والحاصل ان اعدامه باللاف المبيع ياراد به واختياره موجب لثبوت الصالح له واسقاط احباره ، واقرار للعقد فلا يكون مثل هذا ، الا للاف وسيله لكون الملك ممن لا خيار له كما هو واضح .

ومن هنا ظهر الحال في الصورة الناشئة ايضا حيث ان صغار ذلك العال على المالك لا على من عليه اختيار كما لا يخفى .

ثم ان هنا مسألة اخرى بوجه كلام المصنف الخلط بينها وبين المسألة المقدمة من بحرية الا للاف عن المالك فمحل ان المسألة الثانية من نعم المسئلة الاولى ومن - بينها - ولكن الأمر ليس كذلك ، بل عرض المصنف مع عرض عبارته واصطراطه انه استند اسلف الى الا للاف فمادا يصعب في المقام فليس يعني الحار في حاله أولا ، ومع مسح دى الحار في هذه الحالة ان من يرجع وذكر انه ان كان المالك هو دى الحار فلا شبهة في سقوط خياره فان العقد لا رما بهذا البصر كما عرف فلا خيار له ، و ان كان يختلف هو من عليه الحار كان حار المشتري باقيا في حاله فان اراد أن يفسح العقد و يرجع الى الثمن الذي هو عين ماله السابق على العقد و ان اراد ان يمضى العقد فيرجع الى من عليه الخيار فهو الباع في المقام و يأخذ منه بدل المبيع وهذا ايضا لا كلام فيه وانما الكلام فيما اذا كان المالك هو الأحصى فانه لا شبهة في بقاء خيار المشتري على حاله فان امضى العقد أو حرج رما الحار ولم يمضى العقد فيرجع هو الى الأحصى و يأخذ منه بدل ماله وهذا ايضا لا شبهة فيه و ان فسخ العقد فمقتضى قانون الفسخ أن يرجع كل من العوضين الى مالكه الاصلى و لا شبهة في رجوع

، ثم الى ملك المشتري ويرجع المشتري الى البائع ويأخذ الثمن منه كما لا شبهة في رجوع بدل المبيع الى البائع ولكن الكلام في أن البائع هل يرجع الى المشتري أولا

و، يحصل أن التلف لا يحو اما أن يكون هو البائع الذي عليه الخيار أو المشتري الذي له الخيار أو الاحصى اما الاول فلا شبهة في كون ضمان البائع عليه لقاعدة الضمان بالانلاف و ح لا يصل التوبة الى قاعدة أن التلف في رهن الخيار ممن لا خيار يحكم بالتسليم للعقد وان القاعدة في مورد لا يكون هنا ما يدل على ضمان شخص معين بالخصوص سواء كان هو من له الخيار أو من عليه الخيار بل المشتري الذي له الخيار محبر بين امضاء العقد و الرجوع الى البائع باعتل أو القسمة أو الفسخ و الرجوع الى الثمن .

و ان كان التلف هو المشتري فلا شبهة أن ضمانه عليه . من يسقط خياره أيضا فضلا عن أن يكون التلف من مال من لا خيار له فان هذا النحو من التصرف كاشف عن رضا بالعقد فيكون لازما و هـ معا لا ريب منه .

و أما اذا كان المتلف هو الاحصى فأيضا يكون الضمان هو الاحصى بقاعدة الضمان بالانلاف ولا يوهم في سـ في صور الانلاف كون التلف ممن لا خيار له

نعم ، لو كان هنا أيضا دليل على كون التلف من مال من لا خيار له لأحدنا به و لكنه مستبعد فلا بد من الرجوع الى دليل آخر و هو قاعدة الضمان بالانلاف .

ثم انه لا شبهة في بقاء خيار المشتري اذا كان المتلف هو الاحصى كما أنه كان سابقا في فرض كون المتلف هو البائع و ح ان كان راضيا بالعقد و ممصا له فلا شبهة في لزوم انعقد و سقوط خياره فمعين عليه الرجوع الى

الأحصى وإن مسح العقد فإنه يرجع إلى البائع الذي من عليه الجار فبأحد
النفس منه وأما البائع فبغير يرجع هو إلى المشتري أو إلى الأحصى أو بغير
في الرجوع إلى أي منهما شاء وجوده وقبل التعرض ليس مدرج لوجوده
و يرجع الجار منها على غير ذلك وإن يعلم أن مورد البحث في كلام
المصنف هو بلف التعيب وأن القاسح هو المشتري كما هو مرسوم الكلام من
الأول فما ذكره شحداً لا ينافي من جعل مورد البحث هو بلف النقص وإن
القاسح هو بغير اسماء إلى أمور و فرائض استفادها من عبارته لا وجه
به

نعم انما ظهر أن كلمة القاسح في الموارد الثلاثة وكلمة المفسوخ عليه
في آخر العبارة أما من سهو القلم أو من تشابه اسماح فإنه لا بد أن
يكون المذكور مكان القاسح كلمة المفسوخ عليه وفي مكان كلمة المفسوخ عليه
كلمة القاسح كما هو واضح.

أما الوجه في رجوع البائع إلى المصنف فقد ذكر المصنف فيه وجهين
الأول أن بدل العين المبيعة المدة هو في ماله المصنف
والثاني أن العين المبيعة بعد الفسخ ملك للبائع السابق وهي
في عهده المصنف فيكون كما لو كانت موجودة عنده فلا بد من الرجوع عليه
وأجاب المصنف عن ذلك أن البدلية إنما هي بالنسبة إلى المصنف من حيث
وجوب دفعه إلى المالك وإن ماله المصنف غير مدع عن ذلك لا أنه يترتب
على هذا البذل جميع آثار العيب على العين بحيث كما أن العين لو
كانت موجودة في يد الأحصى كان البائع المفسوخ عليه يرجع إليه وكذلك
البذل وليس كذلك بل البذل مثل العين في اشعار دمه المصنف بذلك
فقط لا في حقه أخرى وح يرجع البائع إلى المشتري فالمشتري يرجع إلى
الأحصى. وأيضاً أن مقتضى الفسخ وإن كان عود العين المبيعة إلى المالك

السابق لكن سبب التعيين التالفه مضمونه ضمانا معاوضيا على المشتري الذي
 يفسح للعقد بحيث لا بد له ان يعطى البدل لطابع الذي هو الفاعل
 به هو المصنع وعليه فلا بد وان يخرج المشتري عن عهده ذلك لو يعطى بدله
 سابع وان يرجع سابع اليه واما الاحصى فهو ضمان معايراميا بالنسبة
 الى ائجار حين الفسخ وهو من له الخيار وعليه فالوجه هو الرجوع الى
 المشتري

وقد ائجاره السيد في حاشيته وأيده بأن الأمر كذلك في الامانة
 أيضا فان فيها أيضا يرجع السابع الى الآخر وان كان يملك هو الاحصى
 وعلى الحمله حكم الفسخ والاعطاح مطبقه العوض من الطرف كما هو
 في دور الفسخ فانه يقتضي ان يخرج كل من المصانع عن عهده العوض و
 يرجع اليه ما اسفل عنه ذلك العوض اليه كما هو واضح

واما وجه التحريم فقد ذكر المصنف ان بد اعطاح بد ضمان بالعوض
 من الفسخ وبما يقبضه بعده واللاف الاحصى أيضا سبب للضمان فسخ في
 الرجوع ثم ذكر ان هذا ضعف الوجه

أقول بطلان القول بالسخير اصح اوجه و ذلك من جهة ان حوار
 الرجوع الى الفاسح لأجل ضمان المعاوضة من مقتضى الضمان للمعاوضي
 ان يرجع سابع اليه بالنسبة فاداء فسخ المشتري العقد فيرجع السابع اليه
 بالسابع كما هو مقتضى قانون الفسخ وحيث كانت العين باقية فيرجع الى
 بدنها كما هو واضح .

واما حوار رجوعه الى المصنف من جهة ان المصنف قد اشعلت منه
 بدل العين التالفه بمقتضى قاعدة الضمان باللاف وكان يلزم عليه ان
 يعطى بدل الى المشتري حدوثا الى زمان فسخ المشتري العقد واداء
 فسخ المشتري العقد كانت منه مشعولة بدل العين التالفه بقا بالنسبة

إلى البائع كما إذا كان مال أحد يحب به أحسى أما بعنوان العصب أو بعنوان الأمانة فمات العاقل فانه لا بد أن يعطى ذلك لى وارثه و هكذا لو كانت دمه مشعوره لأحد لأجل الألف ماله لم مات بمات فانه يحب عصبه أن يعطى بدله لوارثه والعامة أيضا كذلك كما هو وصح

و إذا من خيار للمعصوم عليه أن يختير بين الرجوع إلى الفاسح أو المصنف ثم لا يعرف في الحكم بالمختيار من القول بأن صانع المصنف يومه يوم المصنف أو أعلى العزم أو يومه يوم المطالبة فانه إذا مات بقيه يوم المصنف مع كونه رائدا عن يومه يوم الفسخ و المطالبة يعتبر من حين الفسخ إشغال دمه بمصنف ذلك العقبه ولا يلزم من ذلك أن يقول بغير الرجوع إلى الفاسح و الآخر أن يكون الرائد عن يومه يوم الفسخ لمصانع كما هو وصح . نعم فمروى بين الرجوع إلى المصنف و الفاسح فانه ان رجع إلى الفاسح

فيرجع لفاسح إلى المصنف وان رجع إلى المصنف فلا يرجع لمصنف إلى أحد لاستقرار الصانع عليه كما هو واضح و من هنا ظهر أنه لا وجه لقياس المقام ببيع دي الخيار المبيع من شخص آخر في زمان الخيار فانه بعد الفسخ لا يرجع البائع إلى المشتري الثاني لعدم إشغال دمه فعلا بدول العصب التالية حتى ينقل ذلك إلى البائع نقاء . نعم يصح قياسه بباب عقاب الأيدي في العصب مع بقاء العصب المعصومه كما هو واضح

قوله مسئلة و من أحكام الخيار ما ذكره في الذكر فقال لا يحب على

البائع تسليم المبيع ولا على المشتري تسليم المبيع في زمان الخيار

أقول : أن هنا قرعان :-

الاول أنه لا يحب على البائع تسليم المبيع في زمان ان لم يسلم

المشتري الثمن و ذلك من جهة الشرط الصمى فان لعقلاء أن يكون على شرط

سليم المبيع تسليم الثمن فاسبقا الثاني لا يجب الأول وهذا واضح
 انما انما انما اذا سلم البائع المبيع لا يجب على المشتري تسليم
 الثمن في زمان حصاره سواء كان من احكام الجوار وقد استشكل عليه بأنه
 بأي دليل لا يجب ان لا يكون كونه المشتري له الجوار لا بثبوت حصاره
 تسليم من لا بد وان يكون به دليل ولذا ذكر المصنف ايضا انه لا يعرف
 وجها لهذا الحكم .

نعم لو قلنا بمقالة الشيخ الطوسي انه على ما سب إليه من ان
 يتوقف حصول الملك على انقضاء زمان الحصار وأنه لم يحصل الملكيه قبل
 ذلك سواء كان ذكره العلامة من عدم وجوب التسليم على المشتري في زمان
 حصاره وان سمى بائع ايضا المبيع اليه ان ليس الثمن ملكا للبائع حتى
 يجب تسليمه اليه كما أن المبيع ليس ملكا للمشتري وان سلمه البائع اليه
 لكن قد تقدم الاشكال في ذلك وعدم الدليل عليه وقلنا ان مقتضى العمومات
 حصول الملكية لكل من البائع والمشتري من أول العقد عدا ما لا يكون الملكيه
 في زمان الحصار منزهة وانما سبقت انقضاء زمان الحصار كما لا يخفى

ثم ان شحنا الاسناد مدع بحجب من قول المصنف حيث ذكر ان لا
 يعرف وجها ينفون بعدم وجوب تسليم الثمن على المشتري مع تسليم بائع
 المبيع اياه ثم ذكر الوجه في ذلك وحاصله أن أدلة الوفاء بالعقد قد
 حصصت بمدلولاتها المطابقه وهي لزوم العقد بالأدلة الداله على ثبوت
 الجوار للمسايعين أو لأحدهما وكان العقد في زمان الحصار جائز و
 مبررا ، بحيث كان العقد بجميع مدلولاته المطابقه والاسرايه تحب يد
 ذي الجوار لا يجب عليه التسليم كما لا يجب عليه الوفاء بأصل العقد ولا يكون
 هذا محارفا لقاعده السلطنة لأن من لا حصار له لو أسفل اليه المال على
 نحو كان لمالكه الأصلي السلطنة على عدم التسليم لم يثبت له السلطنة المطلقة

وبالجملة أن قاعدة السلطنة قائمة للتصديق وكيف أن توجده في عدم وجوب تسليم الثمن على المشتري في زمان خياره قد رتب عليه مسح العقد بحيث كان قادراً على ذلك مع قدر على إوارمه ومن جهة إوارمه عدم وجوب تسليم الثمن كما هو واضح .

ولكن هذا الكلام الكلام بحيث منه من جهة أن دليل التخصيص لا ورد على العمومات من حيث دلالتها على لزوم انعقد مطلقاً وجميعه حائر في زمان الخيار وأما الملكية الحاصلة من أو انعقد فهي نافذة على حائرها وغير محصورة بأدلة الخيار . و لا يجوز لدى الخيار البيع من تسليم العوض فإنه تصرف في مال الغير بدون إذنه فهو حرام

و دعوى تصديق دائره دليل السلطنة بأدلة الخيار أو بصراف الأدلة الدالة على حرمة التصرف في مال الغير بدون إذنه عن موارد البيوع بخلافية كما عن بعض دعوى حرمة بداهة أنه لا دليل على التصديق ولا موجب للتأصريف بل لا بد من الأخذ بمقادها والحكم بوجوب تسليم مال الغير إليه إلا إذا رضى بالبقاء عنده . نعم يمكن توجده عدم وجوب التسليم كما ذكره العلامة من جهة أنه لا تعيين التسليم لعدم لزوم العقد بل أن يفسح العقد فمراد من التزم بعدم التسليم أن لدى الخيار له مسح للعقد لكي يكفى بالتسليم فيكون البيع لم يقع كما هو واضح ولكن هذا توجيه بعيد كما ذكره في المروم ذلك ذكرنا لا يعرف وجهها لذلك لعدم وجوب التسليم لدى الخيار قوله مسألة فإن في عدم لا سطل الخيار بلف العس .

أقول لا شبهة أن موضوع هذا البحث إنما هو صورة عدم انعقاد العقد وعليه فلا تراجعها قاعدة التلف قبل القبض وقاعدة التلف في زمان خيار الحيوان أو خيار الشرط، فثبت قد عرفت أن معنى القاعدة في هذه الموارد هو انعقاد العقد كما هو واضح . وإنما أن مورد البحث ما إذا سم يكن أعمال الخيار فيه متوقفاً على بقاء العس كما في مورد خيار العيب بداهة

أنه يتوقف على بقاء العين بحالتها ولو تعثر عما وقع العقد عليه ولم تكن العين قائمة بعينها سقط الخيار و يكون المراءى في سقوطه باللف أو بقاءه لغوا كما هو واضح بل بعض علماء أحد الأرسى والسرفى دبت أن الاستفادة من رد خيار العيب هو كون الخيار موقفا على رد المعيوب وأيضا أن مورد الحب ما إذا لم يكن الخيار بحسب جعل المعاملات محضاً بصورة بقاء العين بأن يكون المفعول هو الخصه الخاصه من الفسخ فيكون المعنى من الأول مضاعفاً كما إذا جعل لنفسه الخيار في بيع مفيد برد من الثمن كأن باع رد ثمن معين واشترط حواري رد من الثمن إلى مدة خاصة ولف الدار في ضمن هذه المدة فانه سقط الخيار باللف فلا يبقى خيار هنا فان المفعول إنما كان هو الخيار الخاص والفسخ الخاص على الفسخ مع بقاء العين كما هو واضح

وكذا الحال إذا كان الخيار معلقاً برد العين كما في المعاملات فانه باق على كونه حايث عاماً يكون حواري لرد معلقاً بالعين وهذا إنما يتحقق ما دام العين باقية في حالتها وإذا لفظ سقط موضوع حواري الرد أصلاً كما هو واضح من بحكم بلزوم العقد

إذا عرفت ذلك فمعلوم أنه وقع الكلام في سقوط الخيار وعدمه في جملة من موارد الخيار كخيار العيب فان المحقق الثاني يرد في سقوط خيار العيب بلف المعنوي فيه ومنها المراجعة فيما إذا ظهر كذب البائع في رأس المال بأن أحضر بأنه اشتراه عشرة دراهم وبأحد صد الريخ درهمين فيكون الثمن اثنا عشر دراهم، فظهر أنه اشتراه بثمنه دراهم فانه قد يحصل الشرط في مقام عقد وقع الخلاف في سقوط الخيار هنا بلف العيب وعدمه وقد يرد العلامة في ذلك بل عن المبسوط الحزم بعدم وعلل ذلك بأن الرد إنما يتحقق مع بقاء العين ولكن قوى في المسالك وحامع المقاصد ثبوته ومنها خيار الرؤية فان المحقق الثاني يحقه بخيار العيب في سقوطه بلف العيب وكذلك نلف الثمن في خيارى الحيوان و الشرط

المجموع على نحو الاطلاق لا في تلك السبع، فاست قد عرفت خروجها عن مورد البحث، وتعين انصاح العقد هناك.

و يظهر أن القائلين بسقوط الخيار في الموارد المذكورة و غيرها انما يوهمون أن الخيار انما يعنى برد العن ومن ابواض أن هذا انما يمكن فيما إذا كانت العين باقية و أما إذا سقط فلا يمكن انفسط الخيار كما هو واضح.

ولكن استحق في المقام أن يقال أن الخيار بانه سبب لادله الخاصه و الروايات الداله على ذلك و اخرى بالشرط انصاح

أما الاول فخير لمحسن مثلاً فالظاهر في الخيار - ذلك العن أيضاً لاطلاق الأدله وعدم بعدها بصوره تلك العن كما هو واضح . فان بعض مؤيديهم عليهم السلام السبع بالخيار ما لم يقرها هو كرس الخيار دائراً مدراً الاحتمال معادام العناصير في المجلس كان الخيار باقياً و إذا بقرها بسقط الخيار ولا شبهة أن السبق قد يكون بعد تلك العن و اخرى مثله ماطلاق الروايه محكم ومن هنا ظهر أنه لا وجه لوهم أنه لا يحد في ذلك الخيار كما في كلام المصنف كون مطلقه في اثبات الخيار بالنسبه إلى ما بعد تلك العين وكذا في إطلاق قوله عليه السلام و هم بالخيار إذا رغبوا السبق منه مطلق بالنسبه إلى ما بعد التلف وما قبله . و أما إذا كان ذلك الخيار هو الشرط انصاح فقد مرّ مراراً أن معنى جعل الشرط في العقد مرجعه إلى جعل الخيار و من الواضح في كون الأساس محضاً في مسح العقد و امضائه لا يفرق فيه بين تلك العن و وعائه كما هو واضح كما أن الاقاله ليست بمعينه بقاء العن فكذلك مسح لا يفرق بينهما إلا من أن الاقاله مسح من الطرفين و الفسخ بالخيار . مسح من طرف واحد . ان من معننى القاعدة هو الحكم بشوب الخيار سلف العين كما هو واضح . و من هنا ظهر أنه لا وجه للتسكت بالادعاء كما

في المنع لعدم وصول التوبة إليه حتى يستشكل منه بما ذكرناه سابقا من عدم كون الاستصحاب حاريا في الشبهات الحكمية وغير ذلك من المناوشت.

قوله مسئلة لو مسح ذو الخيار والعين في بده مضمونه بلا خلاف .
أقول إذا مسح ذو الخيار العقد فلا شبهة في كون العين مضمونه لصاحبها على المسح إذا قرط على إعلان صاحبها وجعله ممكنا في أحد ماله عرفا فإن يده حيد صعد من حب الفاء وإن لم يكن كذلك من حيث الحدودت وبما أعدا أيضا على ذلك وأما إذا جعل صاحبه ممكنا من الأداة بإعلانه أنه وبحو لا يكون له صامتا عليه فإن بده أمانة شرعه كد هو واضح .

وأما المعسوخ عليه فهل يكون صامتا لعمال المسح أولا فقد ذكر شيخنا الأسا أنه يكون صامتا عنه لدليل اليد وذلك فإن الصفاء من من الدليل أن كون ما لا يعبر عنه استبلا، تحقق يعنى أن يكون صامتا عليه إلا أن تحقق رافعه ولم يؤخذ مال العسر عوار للمأخوذ حتى يقال أنه حين الأخذ لم يكن مال غيره فلا شبهة قوله على اليد ما أخذت . بل اعتبر بأقرينه المعسوخ موضوع بحكمه حب الأداة ولا شبهة أنه حين يحكم بوجوب الإداة هذا العنوان موقوف لأنه في هذا الحين مال العبر وإن لم يكن حين الإخذ كك .

وبالحكمه أعمال المعسوخ إذا طرأ عليه عنوان مال الغير يترتب عليه الصمد كما أنه لو حث عن هذا العنوان برفع عنه الصمد ولكن برعليه .

أولا أن على اليد ما أخذت حتى يؤدي رواه سنده مروية من طرق العامة فلا يمكن المساعدة على صاحبها كما تقدم سابقا .

وثانياً أن شيخنا الأستاذ وقد اعتبر في مفهوم لأحد عنوان القادرية والاستتلاء كما هو كذلك في قوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم ومن الواضح أنه ليس هنا كذلك، بل الإدراك لهذه القاعدة إنما هو من السيرة القطعية العقلية ولا شبهة بأنها مفسدة في المقام بل هي على عكس ذلك من السيرة فائقة على أنه لا صما في مثل هذه الموارد.

الكلام في النقد والنسبة

قوله: القول في النقد والنسبة.

أولاً أن البيع حسب نفسه، من النقد والنسبة له أربعة أقسام لأنه إما يكون كل من العوضين بعداً فهو بيع النقد وإما يكون كلاهما سببه وهو الكالئ بكائي وإما يكون أحدهما بعداً والآخر سببه فإن النقد هو الثمن والسببه هو الثمن وهو بيع السلم وإما بالعكس فهو بيع النسبة المعروف، ثم إن القسم الثاني يسمى بيع كالكائي بكائي ثم إن البيع من بيع كالكائي أن يكون كل من العوضين كائناً في اسمه وبيده للآخر بأن لا أحدهما من الحبيطة كائناً بهم كئ مع كون كل منهما مؤخرلاً وأما إذا كانا شخصيين فقد أحل في التسليم من الطرفين فلا يكون من بيع الكالئ بكائي فيقسم لبيع إلى النقد والسببه أمر آخر لا يكون مربوطاً بتعسفهما في الحاضر وغيره والنوحه في اختصاص كالكائي بكائي بالكنى هو روية اسمي عن بيع، ليس بالدين والاحتماع فإن الدين لا يكون إلا كلفاً ويعتبر من الاحتماع هو ذلك فافهم نعم المعنى الدعوى للكائي بكائي موجوداً هنا فإن العوضين من الطرفين فلو اشترط فمهما الاحل فإن التأخيرها حسب الشرط فما ذكره شيخنا البصاري من الغراء بالعوض خصوص الكئي شارة

إلى ذلك .

ثم إن لم يرد من كون الممنوع أو الثمن منه أي شيء وقد يكون للمرد من ذلك كون الممنوع في أماله - بك تعليقه من ناحية المؤخر بأن يملك ابتاع مثلاً فعلاً ولا يكره ملكه يحصل بعد زمان بحيث يكون الاشتاء فعلية . وأما استعمالنا نظير البوصة ولكنه باطل وصحة في باب الوصية ببيع حصة وبيان بأن المعلن ذكره في بيان بطلان تعليل في العقود مثلاً بأنه يسيء عليه ما لا يضر على قدر أن يكون هذا اليوم يوم جمعة مع ردده في كونه يوم جمعة فانه يملك على هذا السعد

وآخره يسيء - يمكنه ما لا يضر في مقابل العوض إذا كان بعد عشرة أيام بحيث يكون بيع حاصل بعد عشرة أيام كما إذا أحر داره بعد شهر وفي إمام من الآن يبيع المبيع الفلاني بعد سنة بحيث يكون الملك من الطرفين خاصة بعد سنة وليس الموقوف من ذلك لأن البيع فقط

ليس لأن وقد اعقب كلام الأصحاب على بطلان كلا هذين التعليلين ولكن بطلان البيع هنا على قدر كون اشتاء التعليل على السعد بعد كونه يملك يكون الاشتاء فعلية ولا يكره استعمالنا لا يوجب على بطلان التعليل من لو لم يتم الاجتماع على بطلان التعليل فاشياء لا من الاشتاء بطلان - ذلك من جهة أن ذكرنا في محله أن البيع من ملكه ومن الواضح أنه على السعد بعد في ملك من خرج المعوض من ملكه ومن الواضح أنه على السعد بعد كونه يملك ملكاً ببيع فعلاً من غير أن يكون المبيع أي المبيع من حلال ملكه ولا شبهة أن هذا خارج عن مفهوم المصداق - المفسر خصوصاً بالعرض فلا يكون مشمولاً لمفهوم المصداق كما هو واضح وأما يحكم بطلانه من جهة عدم صدق البيع عليه سواء قلنا بطلان التعليل أم لا

وقد يقال أن معنى البيع المنة عن كون الاشتاء فعلية ومعتوب

متأخراً كالتواحب المعلق وكعصر اسام الاحرة كما اذا آخر اصدار
المعهوده فعلا بعد عشره أيام . على المعام أن البائع يثبت المشتري ماله
بعتوان أن يكون الاشياء حالاً و كالمشأ ولكن المعلوم يكون متأخراً كما
في الاحارة حيث أن الموحج الا ان يوحج الدار المعينه بعد شهر فانه
بذلك يملك بمعينها من الا ان ملكه معينه ولكن المصوب متأخر و كذا في
المعام وهذا وان كان معقولا في الاحارة ولكنه غير معقول في البيع
بداية أن الاحارة يطلب المعينه و هي من الاعز عرواء عراض قدر بالزمان
ولكن البيع ليس كذلك فانه يملك الاعيان فهي لا تعد بالزمان فان
خطة اليوم مثلا هي عين هذه الخطة بعد عشره أيام وهكذا وعليه فلا
معنى أن يملك البائع للمشتري خطة المسهر الآتي ، بحيث يكون له الحصة
من الخطة مبيعاً كما هو واضح .

وعلى الحمله لا يفعل بيع الاعيان فعلا . وملكها بالملكه الفعلية
بعد مدة نظير طلب الدار المعينه فعلا . شخص بعد مدة بحيث يكون
ملوك المشتري متأخراً . ذلك لما عرفت فافهم بل الماط في النسبة هو كون
كل من العوضين للأخر بالفعل و يكون دمه مشعوره بذلك بحيث يحصل
منهما الخروج عن العهدة فعلا . ولكن بشرط أحدهما على الآخر بأحرر
الثمن اني وقت كما في النسبة أو تأخير الثمن كما في الستم فيكون التأخير
من ناحية الشرط لا من ناحية كبيع الاشياء كالمعلق و نحوه لم يسم بالحدود
المقدمة وهذا الذي ذكرناه لا يحتاج اني العيش الذي ذكرناه بل
هو أمر عزمي و ثابت بحسب اركان العقول أيضاً كما هو واضح ، وعليه فلا
يجب دفع الثمن المشروط بأحرره الى مدة حتى مع مطالبة الطرف ان ليس
له حق المطالبة قبل الوقت المعين .

قوله . مسألة اطلاق العهد يقتضي البعد .

أمور قد ظهر مما ذكرناه أن اطلاق العقد يقتضى اسحجيل وذلك من جهة أنه إذا كان مقضى البيع هو مبادلة مال بمال فمقتضى ذلك أن كل من العوضين ملت لكل من الماسعين بالفعل وهذا يقتضى أن يعطى كل منهما العوض للأخر بغير تأخير عند المطالبة فإن حواري تأخير أو إذا كان العوض مع المطالبة يحتاج إلى دليل بل يجب دليل بدون المطالبة أيضا فإن كل من كانت دمه مشعوبة بمال بغير وجه عليه امراع دمه و إذا كان العير إليه سواء طالب أم لم يطالب فإن عدم المطالبة لا يكشف عن رضا بذلك فإنه ربما يكون من جهة العقل .

نعم إذا كشف بالفرائض الخارجة حواري تأخير إلا أن رضى المالك بالبيع عنده لا يجب الأداء فورا ومن هنا اصح أنه لا سوف وجوب ايصال مال العير إليه على المطالبة بل مقتضى اشغال دمه المديون أو من وضع يده على مال العير أن يوصله إليه وإن لم يطالب ذلك لأنه لا يجب مال أمر مسم الآطرب معه فإنه شامل باطلافه لذلك أيضا رجع في ذلك إلى حاشية السيد الأصاع العلم برضاة لثغاة عنده ما لم يطالب كما هو واضح وعلى هذا فلو اشترط أحد الماسعين على الآخر التعجيل في التسليم وعدم اسأخير كان هذا أكيدا للاطلاق لا تأسيسا إذ ما بسعاد من الشرط انما بسعاد من الاطلاق كما عرف فلا يكون للاشترط فائدة كما ذكره الشهيد في الدروس من أن فائدة الشرط ثبوت الخيار إذا عس زمان العقد فالحس المشتري بل نفس هذه القاعدة مرسنة على الاطلاق أيضا كما ذكره الشهيد الثاني مع الاطلاق أيضا يعين عدم عس الزمان إذ أحل له في أول وقته .

نعم للاشترط فائدة إذا كان الاطلاق يقتضى وجوب التسليم ولكن بحسب العرف بأن مقتضى العرف بلزوم التسليم في ستة أيام مثلا وهو يشترط

على صاحبه استئجاره فوراً فإن هذا العقد من الغرر لا يستفاد من الإطلاق
وأيضاً سبب القاعده على الاشتراط - أ - كالتعريف العرفي منه على رضاء
كل من المتبايعين بغير كل من التعوض عند الاختلاف بالاشتراط برفع
هذه الغرر وبكون فائدة الاشتراط هو لزوم التسليم فور ولا يجوز التأخير
تعمداً إلى رضاء - ب - طرف بمعنى الاشتراط كما هو واضح

ثم إن لصاحب الجواهر هنا كلاماً وهو أن الخيار هنا إنما هو مع عدم
التمكن من الاختيار وأنه واقع في طوله والآ فلا يثبت الخيار وقد أشكك عليه
المصنف لأن ذلك غير مربوط بعدم فإن التذم هنا في ثبوت الخيار بخلاف
الشرط وعدمه في نفسه واشتراط الاختيار غير مربوط بذلك فإنه يجب في
بقيه الشروط في موارد ما فمن جعلها شروطاً لثبوت الخيار مع التمكن من
الاختيار أو بوجوبه معه وفي مسأله لا يرتبط بالتقدم كما هو واضح هذا أولاً
وثانياً أنه لا معنى لاختيار عدم التمكن من الاختيار أو وجوده مع
التمكن منه في ثبوت الخيار - أ - أنه أن الخيار هنا من ناحيته باختيار المستم
في العقد المعينة بعبثية بحسب الاشتراط في ضمن العقد بحيث يكون
الاختيار هنا من سببه لأخبر في التزام الحاضر وحال مستقبله لئلا يترتب
فلا معنى للاختيار - ب - حق - في - الفعل ووصول الوقت فضلاً عن وجوب الاختيار
بعد وصوله فإذ كان وقت الاختيار أيضاً لا يوجد لاختيار أو بوجوبه
توسعة الوقت وإذا خرج بوقت بعد فاق الوقت وثبت الخيار فأبداً لا يبقى
محال للاختيار كما هو واضح .

وعلى الجملة بعد تسري واستم والفقيه لا يرى وجوبها بكون
الخيار مشروطاً بعدم التمكن من الاختيار أو بوجوبه بعد التمكن منه نعم
إذا اشترط فعل في ضمن العقد كالتحاطة وجوبها فامكن اعتبار هذا
الشرط فيه بعدم كون الخيار من حيث الزمان .

أما ما ذكره المصنف من الوجه الأول فهو منبسط فإنه لا معنى لذكر جميع شرط خيار بحذف الشرط في العقد بل بها مورد آخر قد تقدم الكلام في ذلك فاعسار عدم الممكن من الاحبار أو وجوبه مع تمكن منه في ثبوت خيار الأساخير الذي من مصاديق خيار حذف الشرط لا وجه له يعني لا مورد له هنا بل مورد محل آخر .

وأما ما ذكره صاحب الجواهر فهو أيضا حسن فإنه قد على أن هذا الشرط موجود في مورد خيار حذف الشرط وهذا مورد منها فيعتبر فيه ذلك أيضا وهو سببه حسن ولكن الكلام في أصل اعتبار هذا الشرط وان الاحبار واقع في طوله

وقد تقدم في مورد أنه لا دليل على هذا الشرط بل هو أن حذر بحلف الشرط ثابت على فرض الحذف بالشرط الصفي المعتبر في العقد عند التحقيق ولا شبهة أنه لم يقد هذا الشرط من حيث كونه بحذفه موجبا لخيار لم يعيد بالممكن من الاحذر ووجوبه معه بل محذور أن المشروط عليه بحذف عن العمل بالشرط ثبت للمشروط له خيار بحلف الشرط كما هو واضح .

وأما ما ذكره ثانيا فلا يمكن المساعدة عليه فإنه لو صح بحري في جميع الشروط أيضا حتى الحياطه والكناه وجوهها فإنه يقال أنه لا معنى لاشراط هذا الشرط أصلا فإنه قبل زمان الشرط لا معنى للاحذر وفي زمانه فالوقت موسع وبعد خروج الوقت لا يبقى مجال لذلك أي للاحذر بل بحري ذلك في الواجبات التكليفية أيضا مع ما ذكر .

وقد ذكر بغير ذلك لا يروى في المحرمات وقد تقدم في الحذف عن حرمة لاعائه على الاثم من أنه لا سوجه السهي الى التكيف بل الاقدام بالحرمان وبعد ذلك فاب محله فإنه باسمه الى حرته ثم يشربها من الحمر

لم يوجه اليه التكليف والسبب الى حرثة شربها قد مضى وقت السهي فاصلا
يكون توجهه اليه غير معذور كما لا يخفى فافهم

وكيف كان فلا محال لما ذكره المصنف من الاشكال لاسي بل لمرب
من اعتبار عدم التمكن من الاحبار في ثوب الاحبار وانه مع تمكن منه لا
نسب الاحبار انه اذا وصق وقت الشرط و علم من المسترط عليه علائم عدم
الوفاء بالشرط مع مضى مدة من الوقت اذا كان الوقت موسعا و في أول الوقت
اذا كان مضيقا فانه يحجب على الوفاء به و هذا هو مرادهم من التمكن
من الاحبار. و نكر الكلام في أصل وجود الدليل على شترط هذا الشرط
وقد عرفت المناوضة في ذلك و قد عدم تفصيل ذلك في محله .
قوله مسئلة يجوز اشراط بأجل الثمن مدة معينة .

أقول الكلام في صر المدة في البيع المؤجل وكيفية ذلك لا شبهة
في انه لا بد من صر الأجل المعين في اسع المؤجل و لو لم يعين الاجل
كان ذلك موجبا لبطاله بلعبر المعنى بالنس و الاحكام بداهة أن العبر
بمعنى الخطر و من الواضح أن عدم تعيين المدة في البيع المؤجل موجب
للخطر في افعال ضروره أن ماله المسع يحلف باختلاف زيادة المدة و
نقصانها . حيث أن قيمة المبيع تزيد بزيادة تأخير ثمنه و يقل بنقصانها
نسبة بقيمة رخيصه برغم أنه يستلم المشرى الثمن بعد عشرة أيام و يتمسك الى
سنة فان ذلك من أوضح أفراد العبر المعنى بالنس و الاحكام على تقدير
تماميتهما .

وعليه فلا بد من صر المدة المعينة في البيع المؤجل و قد استدلل
المصنف على اعتبار تعيين الاجل هنا بما ورد في السلم من لزوم تعيين
المدة فان كان نظره من ذلك الى وجود الملازمة بينهما و يفيح المساط
القطعي مدعوى أنه مقطوع بعدم الفرق بينهما . فان الاجل فيهما على حد

سواء ولا يحمل الخصوصية في السلم فهو، والآ فلا وجه لذلك الاستدلال
فان كل من السلم والبيع المؤجل أمر مستقل في نفسه فلا يرتبط أحدهما
بالآخر كما هو واضح

ثم إن هذه العدة المعينة لابد وأن لا يكون على مقدار كثير أوجب
حرج الثمن عن العاليه وعدم اعتبار العقلاء العاليه لذلك كشرط بأجل
ثمن عشرة آلاف مئوب سنة فان العقلاء في مثل ذلك لا يعتبرون العاليه
لثمن مئوب هذه الأحكام خارج عن مورد البحث كما هو واضح .

وبوهم صحة ذلك يدعى أن الاحل وإن كان طويلاً ولكن بالمؤب يكون
الثمن حالاً بوجه فاسد فان حوال الثمن بالمؤب من أحكام اسبيع المؤجل
وهو مرتبط بالبيع الصحيح فلا يمكن الحكم بصحة البيع بهذا اللحاظ وقد
فرصنا أن البيع مع قطع اسطر عن لحاظ الحكم اشترى فاسد لعدم اعتبار
العاليه على الثمن .

ثم انه لا فرق في الاحل المعين بين القصير والطويل ما لم يجر
الى حرج الثمن عن العاليه في نظر العقلاء كما فرض المتقدم ولكن عن
الاسكافي أنه لابد وأن لا يكون العدة الى ثلاث سنين، وقد يستشهد له
بالسهي عنه في بعض الأحكام حيث حوّر فيها الامام عليه السلام للسائل
التأجيل في المعامه مع أهل اجل الى سنة وسنتين ولم يحوّر في ما
ثلاث سنين، ولكن الظاهر أن السهي في التواسين ليس بحرماً بحيث لا
يحوّر التأخير الى ثلاث سنين أو أكثر بل ارشاد الى أن التأجيل مع أهل
الاجل بعد اربعة ثلاث سنين يجرّ الى تلف المال وانكارهم اشتر وسامحهم
في الاداء بحسب يوجب ذلك - هاهنا رأس القار أيضاً فكأن السائل مشاور
الامام عليه السلام في ذلك فهو لم يرمضحه في معاملتهم التأجيل سهياً
المقدار، كما لا يخفى .

ثم انه اذا ضرب الأهل بمقدار لا يفي المصايعان الى هذا المسمى
 ذلك الأهل عادة كالف سنة أو مائتين سنة مثلاً فهذا صحيح ذلك أو لا لا
 انصف أن في الصحة نظر من جهة خروج السعر عن الاستفاعة و من
 الأهل المضبوط و خلوه بموت المشتري ثم اعتبار الباقي و قربه بأن ما هو
 الدمة و لو كان مؤجل الآ أنه مال يصح الاستفاعة فيه في حياته بالمعاوضة عليه
 بعبر السبع سن و بالبيع أيضاً كما في المذكور ثم اشكل حسه بوجهين -
 الأول أن هذا الاشتراط يعوم حتى يداهه أنه يكون حلاً بموت
 بأي فائدة لذلك .

والثاني أن الاشتراط المذكور و هكذا الشرط كلاهما محقق
 للمشروع و للسنة يداهه أنه قد ثبت في السنة أن لأهل محل بموت المشتري
 و مرجع الشرط اني أنه لا يحلّ هو بأن بعد الموت أيضاً من المعروف أن
 الأهل أكثر من مدة عمر المشتري فيكون الاشتراط و الشرط محالين لنفسه
 فيكون الشرط مفسداً بل ربما كان مفسداً بما عني كون الشرط الفاسد مفسداً
 للعقد

و اجواب عن ذلك ، أن كون الشرط محالاً للمشروع أو غير محال له
 انما يلاحظ بالنسبة الى العقد الصحيح لا بلحاظ حكم العقد و بعد الفراغ
 عن العقد و مرض حقيقته في الواقع صحيحاً يترتب عليه الحكم كما هو واضح .
 وعلى هذا فلا يكون اشتراط إسحاق بالمدّة المربورة محالاً للمشروع
 اذا لم تكن المدّة بحيث يوجب عدم اعتبار العقل ، ابعالية للثمن و أما محرّد
 كون البأجل بمقدار يعلم عادة عدم بقاء المصايعين الى هذه المدّة لا
 يوجب بطلان المعاملة و كون الشرط محالاً للمشروع ، بل يعتبرون العقل
 ابعالية للثمن ، و يترتب عليه آثار المان و يعاملون عليه المعاملات والآثار
 ذلك أن يكون حل المعاملات المشروط فيها البأجل باطلاً ولو كانت المدّة

فيله ١ - ما - بمسروط عليه قبل وصول الأجل و صار لئن حالا فانه يكشف
بأن الشرط المذكور كن مخالفا للشرع كما هو واضح .

ومن هذا ظهر أن هذا الشرط ليس يلغو أيضا . فإن النعوت انما
يكون ان كان لحاظ الشرط بعينه . للحكم وقد عرفت أن الملاحظ مع قطع
استطرع للحكم وفي العقد الصحيح وبعد تحقق العقد صحيحا سرت
عنه الحكم كما هو واضح . وذكر ان هذا الشرط في نفسه ليس يلغو
أصلا ما لم يكن محررا إلى عدم اعتبار العقول العامة بلئن والآمحرر بعد
لأجل وكونه رائدا عن وقت العمل لا يجعل الشرط لغوا .

و دعوى كون هذا الشرط مجهولا من حيث عدم العلم بوقت الموت
ليكون حالا و موحيا بطلان العقد من جهة التعرر كما توهم دعوى فاسدة .
بداهه أن الشرط أمر مضبوط وأنه في نفسه صحيح بعين العقول معه
المدة بئس فلا وجه لملاحظه إلى وقت الموت . ليكون مجهولا و موجب
بمرريه المعامه كما هو واضح . لا ان كانت المدة المشروطة من أصلها
مجهولة فهو أمر آخر . فعدم الكلام في ذلك . وكونه موحدا للتعري وبطلان
المعامه أيضا .

ثم ان لما قدم في تعيين المدة من هو تعيينها في نفسها بحيث يكون
معينا في الواقع وعند أهل التعري سواء علم به المصاعف أم لا يعلم
بذلك . أو لا بد من علم المصاعف بذلك ، أو لا بد مع اشتراط عدم
معرفة دين من اشتراط علم عاين بالأجل من غيرهما . ولكن الظاهر هو
اشتراط علم المصاعف دين في صحة العقد المؤجل . لا يرتفع التعرر بدونه
فلو باع شيئا بمن مؤجل إلى البيور وهو عيد الفرس أو المهرحان وهو عيد
آخر لهم . ولكن لا يعلم كن من المصاعف دين أن البيور بعد شهر أو بعد
سته أشهر . وكذا المهرحان فان ذلك يوجب التعرر التمس بداهه أن بعد

الأحل وفيه دخل في زيادة ماله المبيع وبضائه فيكون ذلك حراماً في
 ماله المبيع بلا شبهة كما هو واضح فيكون البيع باطلاً وإن كان ذلك معلوماً
 في الواقع وعند الأشخاص الآخرين فإن ذلك لا يرفع لعرضهم وقد سوهم
 قياس المقام بأوراق السند حيث أنهم ذكروا كفايه الشراء والبيع بأوراق السند
 العسوط في بعضها وإن لم يعرف المتعاقدين مقدار الورق تفصيلاً ولكنه
 واضح المظلال بداهة أن الحكم غير مستم في انقياس عليه أيضاً وبسليمه
 أحياناً من جهة ارتفاع العرض المساهمة وبحوه والآلة القيس وانقياس عليه
 داخل تحت أصل واحد وإن جهل المتعاقدين يوجب العرض الموجب
 لمظلال البيع على أنه لو كان معنونه العوض أو الأحل في أنواع كاملاً
 في صحة البيع وارتفاع العرض لم الحكم بطلان ما هو مجهول عند
 المتعاقدين ومعلوم عند الله من العوض أو الأحل في البيع أو الشروط
 الأخر غير شرط التأجيل مع أنه واضح المظلال على أنه يبرهن أن يكون الشيء
 الوارد عن بيع العرض بلا مورد فإنه ما من بيع مجهول بالأحل إلا فهو معلوم
 كما عرفنا ومن هنا ظهر مطلقاً بوجه كفايه العلم في صحة البيع المؤجل
 من غير المتعاقدين وأما الاحتمال الثالث فهو محكى عن إشاعة بعض وجهه
 من جهة قطع المرافع إذا وقع المرافع بين المتعاقدين وبكفاية واضح الفساد
 بداهة أن قطع المرافع لا يستلزم ذلك بل يمكن بالحلف أيضاً كما هو واضح
 بقوله مسئلة لو باع ثمن حالاً وبارك منه مؤجلاً

أقول إذا باع أحد مائة شاة على قدر ثمن بأن يكون ثمن عشرة
 على قدر ثمنه حالاً وعشرون على قدر ثمنه مؤجلاً فهل يصح ذلك أم لا
 بتحقيق الكلام هنا يقع في مقامين :-

الاول - من حيث القواعد .

والثاني - من حيث الروايات .

أما للعام الأول فلا بد من بيان العراد من هذا البيع و تصويره و أنه كيف يكون بيع واحد يتمين بقول أن هذا البيع يحمل وحوها .
 الأول أن يكون العراد من ذلك أن البائع قد باع ماله على نقد يرأس
 يكون . البيع مؤحلا يكون ثمنه عشرون و على قدر أن يكون حالا يكون ثمنه
 عشرة و بفعل العشري على هذا النحو و يقول فبذلك ذلك من غير أن يكون
 ثمن أحدهما المعين أو أحدهما المحتر مع كون البيع مشأ حراما و هذا
 لا شبهة في بطلانه .

و وجه البطلان أن البيع مبادله مال بمان بحيث اذا حرج الثمن من
 ملك البائع قد حرج المبيع في ملك المشتري و يدخل الثمن في ملك البائع
 مكان الثمن و لا يمكن ذلك الا بملك كل من المصايعين من الآخر بالبيع
 بدل ما يمكنه بالآخر و لا شبهة أن البائع لم يملك في هذه الصورة أي مع
 كون الثمن مردد بين أمرين منشا أصلا . و لا وافيته للأمر المردد حتى
 في علم الله و حيث لا وافيته للأمر المردد الذي جعل ثمنه في البيع بأي
 شيء يملك البائع حتى يكون ذلك مكان ماله و هو المبيع و ان مفهوم
 البيع أصلا غير صادق على هذه الصورة .

و على الجملة هذه الصورة خارجة عن البيع يتمين ان لا معنى لاختلاف
 العلماء في ذلك أصلا بعد كونها باطله مطعما .

انما أن يراد من البيع يتمين التعليق بأن يقول بعث هذا المتع
 ر كذا الثمن بسية بعشرون و ان كان بعدا بعشرة . و يقبله المشتري كذا
 بحيث أن البائع بشي بأشياء واحد معين و يكون الانشاء واحدا و المشأ
 و هو البيع انفس . و المشتري أيضا يقبله كذلك و الفارق بين هذه الصورة و
 الصورة الاولى أن البيع في الصورة الاولى قد أمشأ حراما و لكن التردد في
 انفس بخلاف هذه الصورة فان البيع لم يشأ محررا و اما انشاء معلقا . و

العشرى أيضا قبل ذلك هكذا بعد العنود ان أعطى الثمن بعدا يكون
 الثمن عشرة و ان لم يعطى بعدا كان الثمن عشرون عنعطيه موحداً ولا شبهه
 أن العنود في العنود ليس مستحداً في نفسه ليكون باطلاً من هذه الجهة
 واما هو باطل للاجماع فان قلنا بشمول الاجماع بان فيحكم باستحلاله و
 الآ فلا . كما هو المحتمل ان يطلان البيع بنفس مورد الخلاف لعلماء .
 فليس هنا اجماع و سيأتي الكلام في صحة الاجماع و بطلان من جهة هذه
 المحاجة .

و يحمل بعدا أن يراد استحتر بأن سيع بايع الماع بأحد الثمنين
 على التقديرين بحيث يشي ' السع محرراً و يكون السع في نفس لا على
 نحو لا يكون له واقعياً كما في الصورة الأولى ليكون السع باطلاً بين يملك
 الثمن للعشرى و سبقت منه الثمن و هو أحد الثمنين و لا شبهه أن عنوان
 أحدهما له واقعياً كما لو أحب الحبيرين كما هو واضح الآ أن هذا بعد فلا
 يمكن حمل كلام الفقهاء و حمل أبواب الواردة في لعدم على ذلك

و اشألت أنه يمكن أن يراد من هذا سيع السع المؤجل . العنود دون
 المعنى ولكن يكون لتقدير الآخر و هو كون الثمن بعدا شرط فيما يبيع
 . بايع الماع من العشرى بعشرون الى منه أي بشرط . عشرى على الناحية
 في ضمن العقد البأجل و أيضا بشرط عليه شرط آخر و هو أنه ان أعطى
 الثمن بعدا أن يكون عشره بان يبرل من العشرين الى عشرة

و بعبارة أخرى بشرط العشرى على . بايع البرل على بعد يبرل شبهه
 في حوار هذا الا شروط و صحة فان البرل حائز بدون الا شروط ولا بأس
 بما يراه تحت الا بام بالا شروط و اد . أريد من البيع بنفس هذه الصورة ولا
 شبهه في صحة ذلك و لكن ذلك مخالف لصراحة الروايات بدها أن مورد ها
 و كل مورد كلفاء الفقهاء هو البيع بنفس و هذا الشق ليس من البيع بنفس

بداية أن الثمن هنا واحد وهو عسرون وأما كفاية عطاء العشرة على تقدير أن يعطيه بعد، ليس من جهة كونه ثمنًا آخر بل هو من جهة اشتراط البول ولا شبهة أن باب السروط خرج عن ما نحن فيه كما هو واضح .

وإن كان العطاء عكس هذه الصورة بأن سيع بعدا بعشرة وبكرا شرط على المسمى منه، لم يرد الثمن بعدا أن يعطى بعشرين وهذا مضافا إلى كونه خارجا عن اسبع ثمين كما عرفت في عكسه أنه بيع ربوي فيكون محرما وبطل من، في يحرمه البيع مع إسمائه بالصفة حمل الربا، على لك مراده هذه لشيء كما هو واضح . ولكن قد عرفت خروج ذلك عن مورد المسئلة .

ثم إن أراد أن اسراط يرد به الثمن على قرض لأحمر كاشتراط الربا، الذي هو شرط فاسد فهل يكون بعد فساد البائع حق مطالبة الثمن قبل الأحمر ومعدلا أو ليس به ذلك ربما كان يلزم الأقل ويكون الأحمر حائرا من طرف المشتري ولا ريب من طرف البائع لو فاد بالأقل والربا، ربا وبدا ورد التمس عنه . وهو غير مانع من صحة البيع وقد ذهب الشهيد إلى ذلك في الدروس والسفرية وأشكال عنه المصنفين بربا، بسبب في مقابل الأحمر اسقاط البائع حقه من التعجيل الذي بنفسه البعد لو حتى وطبقة والربا، وإن كانت ربا كما سيحكي، إلا أن فساد المقابلها لا يقتضي فساد اسقاط البائع حق مطالبة الثمن إلى أجل خاص كما احتمل ذلك في حق الفاضل بعد بيعان اسحقاق العر له أو حرمة من قال في التصريح بالرجوع إلى الدنه وح فلا يسحق البائع إرباده ولا المطالبة قبل الأجل يكن المشتري لو اعطاء وحب عليه القول إذ لم يثبت له بسبب المقابله الفاسده حق في الأجل حتى يكون له الامساع عن القول قبل الأجل وإنما سقط حقه فقط عن التعجيل

أقول يرد عليه أن حوار مطالبة البائع حقه من المشتري، الثمن ليس

من قبيل الحقوقي حتى يقبل الاسقاط ناسقاطه في مقابل العوض ليسوهم بما
الاسقاط و ان يطلب المعاملة بل هو حكم من الاحكام الشرعية العبر للعائلة
للاسقاط، ولا يقاس ذلك بحق انقصاص فانه حو فابن للاسقاط و عيبه
محذور للتابع مطالبته اشمن عمل وصول الأهل بل يجب للمشترى أن يعطيه
اياها أيا و ان به مطالب اذا لم نعمم يكون اسابع راصيا بالمأخر و ذلك
لأن النصف في ما من العبر و انقائه عنده بدون رضاه حرام فلا يجوز ان لا
تطبخ نفسه، و المعروف أنه لم يحذر طبخ نفسه بالانفاة فيجب الاداء كما
لا يحق، فاعلمهم .

اذا عرفت هذه الشقوق فمعتمد أن مورد الحب و محظ الروايات و
محتلها هو الشئ الثاني - اهة أن العرضين الاخرين خارج عن اسبع بشخص
والعرض الاول خارج عن مفهوم السبع و الآخر يشبه الشئ الثاني و هو التعليق
و هو نفسه لا محذور فيه و لكن الاجماع قائم على بطلانه في العقود، الآ
أن يقال بعدم وجود الاجماع في انعدام بوجوب القول بالصحة و لا يضر
حلاهم بالاجماع هذا كله بحسب الفوائد .

و أما بحسب الروايات فالمسناد من بعض الروايات صحة ذلك السبع
و لكن على نحو خاص في رواية محمد بن محمد بن ميس أنه قال أمر المؤمنين (ع
من باع سلعة و قال ثمنها كذا و كذا يدا سدد و ثمنها كذا و كذا بطرقة
محدثا بأي ثمن شئت - فان الظاهر من هذه الرواية هو صحة ذلك البيع
و أنه صفة واحدة و لكن لا تعرض في ذلك لكون السبع مؤحلا على تقدير أن
يعطيه المشتري ثمن نقد ، بل حكم الامام عليه السلام على نحو الاطلاق
بالأخذ بقوله محددا من غير تعرض فيها لعدم حوار مطالبته بالتابع الثمن
لي آخر الأهل ، الآ بعد و عدم جواره كما هو واضح ، هذه هي . رواية
الاولى .

الثانية رواه السكوني عن جعفر عن أمه عن عائشة أن علما عليه السلام مضى في رجل باع سعا و اشترط شرطين باسعد كذا و بالنسبة كذا فأحد الماع على هذا الشرط فقال هو باع الثمين و اسعد الأخرين فان هذه الرواية أيضا تدل على صحة البيع بشعين و لكن معناه يكون الثمن هو الأقل و كون الأقل هو الأبعد بعد تعرض هذه الرواية باسعد أيضا وأن الباع ليس به حق المطالبة أي أن يصل الأقل الأبعد و إن فلا مانع من الالتزام بصحة البيع بشعين على هذا النحو الذي اسعدنا من رواه السكوني فان كتب الروايين معبرين كما حكم الشيخ باعسار الأولى و لسيد باعسار الثانية فيها و لا بد من الرجوع إلى سائر الروايين خصوصا لآخرها لأنها هي العمدة في المقام و الآلات من الرجوع إلى بعض القواعد و قد قدم الكلام في ذلك و قلنا أنه لا إشكال في هذا البيع من غير حاجة التعيين و هو مجتمع على بطلانه في السعوط و إن لم يكن فيه محذور في نفسه

و بوجه عدم وجوب الإجماع في المقام لوجود القائل بالصححة بوجه ما سجد ما ما يعلم بضعها أن القائل بالصححة قد اعتمد على البرهان و قد عرفت الرواية فلا مدرك له فيكون الأحكام بما و محال له القائل بالصححة غير مضمرة كما هو واضح .

و أما الروايات الناجية عن البيع بشعين و لا مرة يعبر عن اثنين فهي محمولة على انكراهه بغيره ما عدم من الروايات ، رواه محمد بن قيس و السكوني الدالان على حوار البيع كذلك و يعبر الثمن الأقل و الأقل البعيد كما هو واضح .

ثم ندنا على العمل بروايي السكوني و محمد بن قيس الدالان على حوار البيع المذكور و لكن على النحو الخاص بلزم أن لا يكون العقد باع للبعد فان الباع قد اشأ البيع بشعين خاص على مدبر و شمن آخر على

تعد ير آخر و رواية السكوني دليل على امثاله تأمل التمسين و تأمل الاخمين
 فهو غير مقصود للمبايعين فما هو مقصود لم يقع وما هو واقع غير مقصود
 وفيه أنه لا محذور في الالتزام به بل بعد دلاله برواه عليه عبد
 كما وقع نظره في عقد المعة فانه مع عدم ذكر الآخر القلب انما يات على
 عدم اعادة سبهما اقله فانه معضى اجمع بين الدلتين هو حصول لاجه
 الشرعيه كما ذهب اليه صاحب الحواهر وكف كان بعد دلاله الرواه في
 المقام على الحكم المذكور لا يكون خلف العقد عن قصد فيه محذور أم لا
 انتهى كلامنا الى البيع شي تنمين معجلا لك و موخلا بك

و قد وردت هنا روايات مطائفة بعضها تدل على البيع و انه ينسب الي
 صلى الله عليه وآله و سلم عن البيع ضمن معجلا لك و موخلا لك و طرده
 أخرى تدل على الحوار كرويه السكوني و لكن روى السكوني في تضعف
 و لأجل ذلك استشكلوا في صحة ذلك البيع و لكن كرمي محمد بن ابي
 دليل الصحة ليس محضاً برويه السكوني ليرمي بالضعف و يحكم بعدم حوار
 مثل هذا البيع بل هنا روايات عن محمد بن حسن أحدهما صحيحه و هي
 ما روى عن طريق العقد و الدالة حسنه كالصحيحه و هي ما روى عن طريق
 تكافي و هاهنا الروايات تدل على ان أصراً المؤمن عليه الالتزام معضى
 في مثل هذا البيع تأمل التمسين و تأمل الأخمين و تأمل لشيخه
 في التمسين عن رواية محمد بن قيس بالمعتبرة

و كف كان مثلاً شكاً في الرواه من حب الصد و بما الكلام في لانه
 ذلك و المحتمل في دلالته و ان كان كثيراً و لكن اقرب الى كونه منسباً
 وحيثان —

الأول أن يكون عرض الامام عليه السلام من البيع بشئين بيع مبيع
 بشئين لعشره دنانير معجلاً و لكن بشرط اسابع على العشرى كور اشئ

عشرون ديناراً على مدير الخلف في الآء عن ائمة المؤجحة مكنون الرائد
 في معال ائمة الرائدة كما هو واضح وحسب كس هذه الريادة رب وهو
 حرم محكم الامام عليه السلام بمرور السبع اقل الشمس وبأبعد لأجلين
 ولكن يرد على هذا لوحد أن شرط الرياء من الشروط المباشرة
 المحافضة بكدب والسنة فلا يكون راداً وعنه ولا يكون البيع ملوماً بأحير
 الثمن أي أبعد الأجلين محتمل الرواية على هذا لوحد مشكل من هذه
 الجهة . من مقتضى حملها على هذا أن لا يجوز لمشتري تأخير الثمن في
 هذه ائمة المضروبة وجوز للمبايع أن يطالب الثمن معجلاً وقبل وصول
 ائمة المضروبة لأن تصرف في مال غيره بدون ائمة غير جائز وكيف يجوز
 بمشتري أن لا يعطى مال لعمر بدون رجاء كما هو واضح . ولأجل هذا
 الإشكال قد وقع بمصنف هذه الرواية بأن المباح قد استوفى من مطالبته
 بهذا الاشرط وإن كان الشرط قد استوفى ولكن مباد شرطه لا يبرأ بفاضة
 حقه كما يستوفى من الفصاص بمضاجحه ولي ائمة حقه بعد بعبان استوفى
 العير به أو كونه حراً وفي ائمة أيضاً كدلت فالفساد بشرطه لا يبرأ
 بالافاضة .

ولكن ما أفاده المصنف أنه ليس تمام من جهة أن حق الفصاص و
 أن كان أصح حكماً شرعياً ولكنه حق من الحقوق لمصطلحه لأنه بعد لا سفاضة
 بالكذب والسنة وهذا بخلاف حق المطالبة . فانه حكم شرعي غير فاس
 فلا سفاضة حتى لو استوفى لم يستوفى من به أن يطالب حقه بعد ذلك نعم
 له أن لا يطالب حقه ويرضى بأحير حقه وح فلا يجب لمشتري المبادر
 بالاداء . وأما مع عدم الرضا فلا يجوز له التأخير بما عرفت من أن التصرف
 في مال غيره بدون ائمة حرام .

والجواب أن حمل الرواية على الوجه الثاني الذي هو مورد النص

والإسرام في المقام حيث يقاه بعضهم وأشه آخر، وهو أن يقال أن المراد بالرواية هو العلوي حيث أن البايع قد اشأ بأشأ واحد بيعين على قدرتين بمعنى على قدر يكون الثمن معجلاً أشأ بعه وعنى بعدد كونه مؤجلاً أشأ بعه آخر فيها بيعان معقنان شمين على قدرتين ولا محذور للإسرام بذلك إلا استعمل الذي ماطل في العهود أحدهما، لا أنه ليس هنا إجماع وذلك لاختلاف العلماء وفي ذلك حسب حكم جمع باسطلان و حكم جمع آخر بالصحة ولا يكون المقام مشمولاً للاجماع وعليه فلا بأس بحمل الرواية على أمضا، ذلك لسبع العسقى ولكن على نحو خاص أن يكون الأجل من أحدهما والثمن من الآخر حسب ما لم يقضى بأجل، شمس و أعدد الأجلين

ولكن أشكال الاراد يبنى على الرواية بأنها مخالفة للقواعد العقلية و الشرعية فإن معنى القواعد هو أن يكون السبيع واقعاً على النحو الذي أنشأه المبيعان والمفروض أن الرواية تدل على صحة غير الشكل الذي أنشأه البايع وهذا دليل الأدلة الشرعية والقواعد العقلية على حرمة النصف في مال غيره بدون إيمانه وطبق بعدد والمفروض أن المشى على البايع لا يرضى بالنصف في ماله بغير ما أنشأه وإن يكون الرواية مخالفة لذلك القواعد العقلية والشرعية فسقط عن الحجة ويرجع علمها إلى أهلها .

وما ذكره الأردبيلي من حد، فإن القواعد العقلية والشرعية تقتضي ذلك ولكن ليس ذلك القواعد من القواعد التي تكون غير فائدة للخصيص وإن فلا مانع بخصيصها بهذه الرواية الصحيحة فاسمها يدل على حوار النصف في مال غيره إذا اشأ بمع ماله على هذا الشكل فالشارع ربما لأهله حكمه بامضا، على غير الشكل الذي أنشأه وأحضره أي أمضا، الشارع لا مام علمه السلام، بل وقع بظييره كثيراً كأدب الشارع في أكل مال غيره في المحضمة

وحكم الشارع بعدم الملكية في بيع الصرف والسلام إلى راس القصد و غير
 ذلك من الموارد فإن ذلك كله حكم بالصرف في مال الغير على خلاف قصد
 الثابت وك حكمه بدوام العقد مع قصد الاعطاف.

وعلى الجملة أن الرواية الصحيحة إذا دللت على حكم بعدي يكون
 تخصيصا لموعد وبيعة العقود للقصور نسب من الأحكام التي تكون غير
 قابلة للتخصيص كما هو واضح.

فما ذكره الإراديلي لا يمكن المساعدة عليه وإن كان متبعا في نفسه .
 نعم لا يعمل بخلاف العقد عن القصد إذا أمضى الشارع غير المشاء
 بحيث يكون حكمه بعنوان الامضاء لا بعنوان الحكم لموسى بحيث يكون امضاء
 المشي موضوعا لحكم الشارع كما هو واضح .

ثم أنه إن كانت الروايات الدالة على البيع معسرة فلا بد من حملها على
 الكراهة لأنها ظاهرة في التحريم وما يعارضها أعني رواية محمد بن ميسر
 صريحة فيه فيرفع اليد عن هذه الرواية عن ظهور رواية البيع محتمل على
 الكراهة كما هو واضح . ويمكن حملها على وجود آخر غير الكراهة وقد ذكرها
 في الحقائق .

ثم هل يمكن استعدي من مورد الرواية إلى ما يكون البيع بنفس على
 بعد يرس بحيث يكون كل بعد يرسهما مؤحلا لا أحدهما مؤحلا ولا حرم مؤحلا
 غاية الأمر يكون الشخص بالنسبة إلى الأجل القليل أقل وبالنسبة إلى الآخر
 لبعده أكثر . وقد جعل في الحقائق هذا الفرع ملازما للفرع الأول ومورد
 لحكم العقد بالصحة إن حكموا بصحة الفرع الأول وبالفساد إن حكموا
 بفساد الفرع الأول . ولكن الظاهر أن هذا الفرع بعيد عن الفرع الأول و
 أن الإمام عليه السلام قد حكم في الفرع الأول بالصحة على خلاف استبعاد
 بعيدا فلا بد من الاحتصار بموردها والنعدي من ذلك أبي غيره من فلا

يقول بحجبه ، وإن فلا بدّ أما من الحكم بالبطالان في الموضع الذي يلاحق
عنى بطلان السعي أو الحكم بالصحة على النحو الذي انشأه لمضى أعني
السعي بتميز إلى أحسن ما لم يكن هنا بعلية لا الحكم بحدّه ، سعي بأقل
التعيين وبأبعد الأجلين كما هو واضح .

و الظاهر هو البطلان بعدم وجود اختلاف هنا وإن رسم صدح
الحدائق العلامة بين الفرع وسه أسهم - ب و ك كان مضمرا هو
ما ذكرناه ، فافهم .

قوله مثله لا يجب على المشري دفع الثمن الموحى قبل حلول
الأجل .

أقول من جهة أحكام الموحى أنه لا يجب على المشري أن يدفع
الثمن إلى البائع قبل حلول الأجل سواء طالب بالبائع أم لم يطالب وهذا
إجماعي على أن ذلك فائده لا شروط كما هو واضح

ثم إنه إذا سرع المشري بدفعه هل يجب على البائع قبوله أم لا
الظاهر هو الذي لا خلاف فيه بين الأصحاب من عن الرياض دعوى
الإجماع عليه وفي باب السلم من جملة المعاصد بسبب اختلاف في ذلك
بعض العامة ولكن الظاهر أن المعام ليس مما يكون مورد الإجماع السعدي
فإن الأمر في المعام يدور مدار الشروط وعدمه وعنى كل عقد يفسخ حكمه
وعليه فبعض العامة بعدم الوجوب عند لاحظ كون الشرط من البائع على
المشري أيضا لأن السلم الثمن قبل الأجل والآخرون كان لا شروط من
خصوص لمشري عني الساع فلا مانع يجب للبائع أن يقبل الثمن لأنه ماله
ولا يجب للمشري حفظ مال شخص آخر ومن هنا ظهر قياس ما ذكره
العلامة من تعجيل عدم الوجوب بأن في ذلك منه عني الساع فإن السعدي
كالسرع بزيادة وجه الظهور أن السعدي إنما هو بحسب القواعد وليس

فيه منه من انصار حتى العسر اليه بخلاف عقد " اربادة " من فيه منه كما هو واضح .

(أول) فعل كلام بعلامه مبني على الفرض لتأني من الشرط لا يسقط بالاستعاذ وح يكون استعجيل بربعا ويكون فيه منه على البائع ان في الشرع منه مع وجود الحق للمشتري نعم اذا قيل ذلك الاستعاذ كما هو كذلك فلا منه مقرر وعليه فلا بد من تكلم هذا في بين ذلك من راحته مقام الاثبات والثبوت فيقول ان الاشرط التأخير بحسب عدم الثبوت بصورة على وجوده .

(الأول) ان يكون الشرط بخصوص المشتري بان يشترط المشتري على البائع ان لا يكون للبائع حق المطالبة الى احد خاص وح فلو تفرغ المشتري وأعطى الثمن قبل وحصول الأجل بوجوب على البائع قبول ذلك لأنه ما به وليس له حق ان لا يعمل بعدم اشتراطه على المشتري ذلك بل العرض من اشتراط التأخير هو التوسعة على المشتري فقط وعلى هذا سرت فساد ما ذكره العلامة من أنه لا يجب للبائع قبول ذلك لأن فيه منه فانه أي مئة فيه من ذلك بعد ذلك بعد ما كان عرض المشتري ابصال مال البائع منه .

(الثاني) ان يكون الشرط من راحته البائع على المشتري بان يشترط البائع على المشتري ان لا يسلم الثمن الا بعد مدة خاصة كما اذا كان في بلد أخرى غير بلده و باع ماعا و يخاف من أحد ثمنه ان يسرقه اساريا فان جاز هذا البيع فقط وليس للمشتري ان يسبق الى دفع الثمن وبدفعه على البائع قبل الأجل فانه على خلاف اشتراط البائع على المشتري .

(الثالث) ان يكون الاشرط من كل من الطرفين على لاخر وقد ظهر

حكمه من التسعين المتقدمين هذا بحسب مقام الثبوت

و أما في مقام الاثبات فالظاهر هو القسم الأول مع عدم القرينة على القسمين الأخيرين . فان المركز بحسب عامه الناس والمعارف عندهم ان

انعزض من الاشراط انما هو النوعه على المشتري للمبهيئه الى أد " الثمن
ومن هنا لو تبرع المشتري بأداء الثمن وأعطى الثمن للبائع وجب له الفول
اد لا يجب للمشتري حفظ ماله ولا أن للبائع أن يبيع عن ماله بما عرفت
أنه ليس له حق في ضرب الأجل ومن هنا ظهر الجواب عما احتج به المصنف
من أن المأجل كما هو حق للمشتري يتضمن حقا للبائع من حيث انصرام
المشتري لحفظ ماله في دمه وجعله ائاد كالودعي . فان ذلك حق عرى
كما ظهر ما ذكره من ابطال توهم اختصاص الحق بالمشتري وأما عرفت
جواب ما ذكره العلامة فيما تقدم فانه لا مئة في اعطاء حق البائع به . ان
ليس هو الا مجرد اعطاء الحق وعليه فلا يجوز للبائع عدم الفول ولا ماس
ذلك باعطاء الرائد عن الثمن فان في ذلك مئة فلا يجب عليه ماله كما هو
واضح .

و ادس مما ذكره بعض العامة هو الصحيح هذا كله في أصل نسوب
الحق وجعله وأنه باي كسفة جعل .

ثم اذا سقط المشتري حقه أي حق تأخير الثمن الى أجل خاص فهل
يسقط هذا أو لا يسقط؟

و قد ذكر في التذكرة أنه لو سقط المدينون أجل الدين مما عليه لم
يسقط وليس بصاحب دين مطالبه في الحال وعليه في جامع المقاصد
بأن التأخير انما ثبت بعقد لازم فلا يسقط بالاسقاط . لا مثل الاقاله لا ربط
اشترط بالظرفين

ومنه أن الشرط وان ثبت في عقد لازم ونكه حق بخصوص المشتري
يفوت . فسقط باسقاطه مع أنه لو كان ذلك أي النسب في العقد اللامر وجبها
لعدم السقوط كان اللامر عليه أن لا يقبل سقوطه حتى مع الاقاله أيضا . الا
أن يكون الاقاله في أصل العقد . ثم ذكر أن في الأجل حق لصاحب الدين

أيضا و قد اتم بحب عليه العيون بين الأهل ولذا يحوز لهما اتفاق
 ومنه أن الصعري مبنوعة فانه ليس هنا الحق واحد محصور للمشتري
 أعنى بالأهل وليس منه حق للتابع أصلا . بحيث يكون مشتركا بينهما لعدم
 الدليل عليه على أن وحدة الحق الثابت للمجموع بصور في مشتريات الحيار
 كما تقدم و لكن لا يفعل هنا لأن اطرافه متعددة من جميع الجهات كما
 في حاشية بعض مشائخنا المحققين فراجع ولعل الحق الثاني لم يعتمد
 على الوحدة الأولى بل على الوحدة الثانية ولذا حكم بحوار الإقالة في أبوجه
 الثاني . فان معنى الوحدة الأولى كما عرفت عدم حوار الإقالة بخلاف مقتضى
 أبوجه الثانية فانه يحوز الإقالة لكون الحق واحداً ومشاركاً بينهما كما لا
 يخفى

و يمكن أن يكون مراد حاصص المعاصد من الوحدة الثانية أن يكون لكل
 من التابع والمصري حق مستقل لا أن هنا حق واحداً مشتركاً بينهما وح
 فيكون الحق عينه هو المعاشة في الصعري أيضاً وأنه لا دليل على حسن
 الحق على التابع أيضاً وإن دلت ممكناً في مقام الثبوت كما لا يخفى . فافهم
 وذكر العلامة (ره) هنا وجهها رابع وهو أن لأهل صفة واحدة و
 بصفة لا يفرق بالاسقاط وبهذا لو سقط مسح الخطبة الحيدة الدائرية
 الصحيح . الجوده لصحة لم يسقط .

ومنه أن الشرط لا يفسد مما ذكره من عدم اسقاط صفة الجوده لصحة
 من المسحوق لذلك فان ذلك الوصف يعتمد في البيع فلا يمكن الاسقاط إلا
 بالراضي الجديد بأن يكون هنا معاملة أخرى غير المعاملة السابقة لأن ما
 وقع عليه البيع هو هذه الحصة الحيدة أو الصحيحة وغيرها ليس بمبيع
 أصلاً . ومعه كيف يمكن اسقاط صفة الجوده والصحة بدون الراضي الجديد
 والمعاملة الجديدة وهذا بخلاف المعام . فان اعتبار التحويل لا شروط

مبحور لمن له الشرط أن يسقط ذلك لكونه حقا كما عرفت و يبحور السعة
لا تمنع عن الاسقاط.

نعم لو كان اعتبار الحدود والصحة في المبيع من باب الاشتراط بأن
ومع البيع على الحصة المطلقة وعلى طبيعي الحصة أو على طبيعي اندسار
واشترط لمشري الصحة في ذلك فإن ذلك قابل للاسقاط والمانع عن
الاسقاط في المعين عليه هو كون الوصف قدما على المبيع وكون المبيع هو
الحصة الخاصة لا أن السعة مانعة عن ذلك. والآل لم يقبل شي من شروط
الاسقاط حتى بالتقابل أيضا لوجود الملك المذكور وهو السعة كما هو
واضح مع أنه وقع الاتفاق على أنه يبحور الاسقاط بالتقابل مع أنه لو كان ما
ذكره العلامة بما لا يصح الاقالة أيضا ولا شبهه أن بعض الشروط
يعمل الاسقاط. بل لم يخالف فيه أحد ظاهرا كشرط الحياطة وحوها ولا
شبهه أنه لا فارق فيما نحن فيه وبين شرط الحياطة كما هو واضح

وقد انتهى الكلام في أنه لو اسقط المشتري أحل اندس مهمل يسقط
حق المشتري أولا بسقط ما لم يشور به. معلما أنه لا يسقط وذكروا في
وجه ذلك وحوها الأول ما ذكره في جامع المقاصد أن لأجل بد ثبت
في العقد الالتزام فلا يسقط بمجرد الاسقاط وفيه أولا أنه لا حو هنا الآ
لخصوص المشتري وهو يسقط بالاسقاط وبعده ليس للمانع حو بالنسبة إلى
أنا أحل حتى يسقط بالاسقاط. وثالثا أنه لو كان ذلك غير فاس بالاسقاط
بالاسقاط المشتري لم يكن قابلا له بالاقالة أيضا مع أنه كغيره يسقط
بالاقالة.

الوجه الثاني أن الحق لكل من المبيع والمشتري بحيث يكون لكل
منهما حق مستقل فإما اسقط المشتري حقه لا يسقط معه حق المبيع. بل
يعنى هو على حاته وهذا الوجه يمكن أن يكون مراد المحقق الثاني من الوجه

الثاني في كلامه من أن في الأجل حقا لصاحب الدين، الج، و فيه أنه
و نفس الأمانة ولكن ذكرنا فيما سبق أنه لا دليل عليه في عدم الإثبات
و أن كان ممكنا في مقام الثبوت على أن ثبوت حق للبائع أصلا لا يمنع عن
سقوط حق المشتري كما هو واضح.

اثبات أن الحق وأن كان واحدا ولكن قد ثبت ذلك الحق الواحد
لكن من البائع والمشتري وعليه فلا يسقط ذلك باسقاط المشتري فقط وفيه
أولا أن يصحري مضمونه أن ليس هما، لا حق واحدا ثابت بخصوص المشتري
وليس هذا حق للبائع أصلا لعدم الدليل عليه.

وبعدرة أخرى أن هذا الحق ثابت بالاشتراط وهو إما بالنسبة إلى
حصول المشتري فقط كما هو الظاهر من المعاملات المؤجلة حيث أن
العرض هو سهيل الأمر على المشتري بتأخير النفس كما هو واضح.

بعم بناء على هذا وأيضا يسقط ذلك بالأدلة كما البرم به المحقق
الثاني أيضا نعم يمكن الالتزام به مع مساعدة الدليل عليه كما استمرنا
به في ثبوت حق الحمار للورثة على القول به فانه ليس هما إلا حق واحد
ثابت بمجموع الورثة.

الرابعة ما ذكره العلامة من أن الأجل صفة تابعة لا يفرد بالاسقاط
الج، وقد تقدم جوابه فراجع.

الوجه الخامس ما ذكره المصنف (ره) من أن الحق وأن كان واحدا
و ثانيا لحصول المشتري دون البائع ولكن مرجع التأجيل في البيع إلى
أن البائع قد أسقط حق المطالبة ومن الواضح أن الزائل لا يعود وعليه
فاسقاط لمشتري حق التأجيل وعدمه بيان من هذه الجهة كما هو واضح
ثم قاس ذلك بأنه لو شرط في العقد النبري من عيوب لم يسقط هذا الشرط
باسقاطه بعد العقد بأن البرم بالصحة ولم يعد العيوب مضمونه كما كانت

مصعوبة لو كانت بدوياً الشرط.

ومنه أولاً أن حواري العطالة ليس من الحقوق ليسقط بالاسقاط، بل هو حكم شرعي لا يعمل الاسقاط كما تقدم سابعاً وهو سببهم أحد أنه إذا أسقط السايح حتى مطالبته انتم بعد السع يسقط ذلك بل له بعد اسقاطه أن يطلب انتم أيضاً والسري ذلك هو أن حواري العطالة ليس من الحقوق المستطاعة من الاحكام الشرعية عبر القابلة بالاسقاط كما هو واضح.

وثانياً أن لازم ذلك أن لا يعمل الاقالة أيضاً بأن لا يكون للسايح حق المطالبة حتى بعد الاقالة مع أن القديها البرموا بحواري الاقالة كما هو واضح.

وثالثاً أن السايح ليس له الحق للمشي على البايع فقط وأنه لا يجوز له المطالبة في طرف هذه المدفء فان أسقط المشري حصه منقضى بسقط الناس على أموالهم أنه يجوز للسايح المطالبة، بل يجب للمشي رد ماله إليه فان التصرف في مال الغير بدون ادبه حرام.

ورابعاً أنه لا وجه لقياس انعدم السري عن العيوب من عدم سقوط السري بالاسقاط واسرار السري بانصرحه بعد العقد لا يسلم من عدم سقوط اشتراط السايح وان عدم لزوم الانصراف بانصرحه بعد العقد إنما هو من احكام انعقد اللزم، فانه بعد ما صار لازماً لا يكون حائراً والعروض أن السايح لم يلزم بالعيوب والبراهمة بعد العقد لا يكون لازماً إلا أن يكون هذا سراض حدد بين السايحين وهو أيضاً غير مربوط بالعقد الأول.

وبعبارة أخرى أن العقد قد وقع على المبيع الغير العقيد بكونه صحيحاً اندي يعتبر في ضمن انعقد بحسب الارتكاز ويكون شرطاً صعباً لأن السايح قد أسقط هذا الشرط بالسري عن العيب ويحق انعقد اللزم حاشاً عن الشرط وبعد ما صار هذا العقد لازماً فلا يمكن اشتراط شرط الصحة في

صممه بعد بزمه وان كان اشراطه بالتراضى الحديث كما هو واضح ، وهذا بخلاف المعام فان المشتري ، قد اشترط على البائع ، لأحسن وصار له حق عليه فله أن يفسى هذا الشرط وله اسقاطه وهذا يجوز فيه الاقالة وأما فى اسرى فلا يجوز فيه الاقالة أيضا فانه هل يوهم أحد أنه اذا اسرى البائع عن العصب ثم أقال البائع مع المشتري فى اسقاط ، يتبرى يكون اشراط الصحة فى البيع لازما وهذا واضح لا شبهة فيه فحصل أن ما ذهب اليه المشهور من أنه لا يسقط التأجيل بالاسقاط غير صحيح وما ذكره من انجوه على ذلك غير تام وما ذهب اليه غير المشهور وسبب الى بعض العامة من أنه يسقط بالاسقاط صحيح كما هو واضح على ما عرفت .

قوله مثله اذا كان النقص بل كل بين حالا أو حل وحسب على ما يكره قوله عند دفعه اليه .

أقول قد أشار العصف (ره) فى هذه المسئلة الى جهات من الكلام من جهة الاولى انه اذا كان النقص مؤجلا وحلّ احله أو كان معجلا واعطاه المشتري للبائع ، فهل يجب على البائع قبوله أم لا يجب عليه ذلك وجهان وعل المشهور أنه يجب على البائع قبوله وقد اختلف بعضه (ره) واستدل عليه بأن فى امتناع البائع عن القبول اصرارا وظلما اذا لا حقه على من فى دمه فى حفظ ماله فى دمه .

أقول انكلام هنا فى وجوب الفسخ مع الامتناع ولا كلام لما فى أن الفسخ بائى شئ ، يحقق فلا يرد أنه اذا لم يقل فالحجبه بين النقص والبائع امتناع اذا عرفت ذلك فيقول أن المراد من الضرورة تكون ، لضرورة الخارجى وأخرى يكون لضرورة الاعتسارى أما الاول فهو غباره عن الفسخ فى الحال أو الاعضاء أو الاعراض ولا شبهة أن عدم قبول البائع النقص لا يستتر شيئا من هذه الامور فلا يكون هنا ضرر خارجى .

وأما الضرر الاعسارى والشئى معمم فيه لو لم يقس اسايح النسر لم
تفرع دمة العشرى ويكون مديونا وبعد بين الناس مديون و ليس ذلك
اعساره بينهم ولا شبهه في أن هذا ضرر عليه ولكن الكلام في أن اندفع
هذا الضرر محصر بالامتناع ببيع المشتري لعدم قبول السايح الثمن على
الضرر الاعسارى أو ليس بمحصر ذلك والظاهر أنه غير محصر به بل
يمكن دفعه أن يبقى بالطريق أو يدفعه إلى الحاكم أو يكون عنه أمانة
مع قبوله الثمن موضوع لرفع الضرر ومن الواضح أن إيجاد هذا الموضوع
ليس بواجب.

وبعبارة أخرى أن دليل الضرر اما برفع الحكم اسايح منه للضرر ولا
شبهه أن الحكم الذي ساء منه الضرر اما هو حكم الشارع ببيع الثمن
إلى السايح وهذا المبيع اسايح عن قبول يكون مدفع هذا الحكم على حاله
ضرراً على المشتري ومن الواضح أن اندفاع هذا الضرر لا يحصر بقبول
السايح يحكم بوجوبه عنه بل كما يدفع بوجوبه كدفع لثمن دفعه إلى
حاكم أو بالعائنه في الطريق أو يجعله عند نفسه أمانة شرعية كما هو واضح.
وبوهم أن مدعى الحاكم لا يدفع الاضرار والظلم وهكذا يعرله وكون
صفائه على ما يكره بوجه فاسد كما عرفت ولا وجه لقياس ذلك من يجب عليه
بيع ماله ليعفه عبائه فإن الوجوب هنا باق على حاله حتى مع قيام العبر على
بيع ماله و صرفه في نفقة عبائه . فانه من جهة ما زال على وجوب ارتفاق لا
لدليل الضرر كما هو واضح وكيف كان فإذا امتنع عن قبول حقه سقط وجوب
الاعطاء له لا أنه يبقى على حاله وسقط اعتبار رضاه في بيع ماله كما لا يخفى.
الجهة الثانية أنه إذا قلنا بوجوب الامتناع للسايح وامتنع هو عن
قبوله فربما يقال أن الحاكم يحرمه بالعص لأنه ولي المبيع وله أن يحصره
بذلك ولكنه واضح الدفع ماله لا دليل على ثبوت انولايه للحاكم فقط في

أما من الموارد لأنه ليس إلا من جهة الأمر بالمعروف وأنه يجب عليه أن يفعل ولا يصح عن - بل ولا شبهة أن الأمر بالمعروف يشترط فيه إباحة وعرفه فانه واجب لكن من يدر عليه ولا يخص ذلك بالحاكم لاطلاع أدله لأمر بالمعروف - بسببه إلى إباحة وغيره وبأسسه إلى العدول وغيرهم وعليه ما يخص بالحاكم أولاً ثم عدول المؤمنين وهكذا بلا وجه

وإباحة أن الكلام في هذه المسئلة يقع في جهات الأولى أنه هل يجب على البائع قبول الثمن ومضاه مع حلول أحله إذا أعطاه المشتري أو لا يجب وذكر المصنف أنه يجب على البائع قبوله إذا لم يرض المشتري بفائه عند - بل على الضرر ولكن قد عرفت أن الضرر إما بسبب من حكم الشارع بالبيع منه وكونه مدبوماً فانه ضرر على اعتداله ولم يشأ المفسر من عدم قبوله - نعم قبوله حسب ارتفاع الضرر وموضوعه ولكن لا يجب عليه إباحة هذا الموضوع وبعضه - بل على الضرر يكون هذا الحكم الذي يشأ منه الضرر مرفوعاً عنه أن يدفع حقه إليه وإذا لم يفعل وبيع عن - لك بدفعها إلى الحاكم أو بطرحه في الطريق ثم على استول بوجوب الإباحة و - مدعيه عن قبوله فهل يخبره الحاكم بالقبول أو لا وإظهاره هو عدم حبس عن الحاكم - بل فانه بناءً على وجوب القبض و - مدعيه عنه يكون المورد من موارد الأمر بالمعروف ومن الواضح أن عدول المؤمنين بل عدمهم في عرض الحاكم في ذلك لاطلاع أدله وجوب الأمر بالمعروف كما هو واضح وقد عرفت المصنف أيضاً يكون ذلك من باب الأمر بالمعروف في تناء كلامه

إنه استأنف أن البائع - لا يصح عن القبض أما لعدم وجوبه أو لعدم إمكان إخباره فهل يبولى إباحة بما يقبض بكونه ولي المبيع أو لا يجب عليه ذلك وإظهاره لا - بل على مباشرة الحاكم بدفعه لا ولاية له على ذلك، عادة الأمر أنه ولي المبيع عن أدائه الحق فانه يخبره على لا -

من يحبره عدول المؤمنين من فاعلهم على - لك فاعل من باب الأمر بالمعروف
ومع عدم موبه يولاه الحاكم وغيره من المؤمنين وأما إذا كان الامتناع عن
قبول حق نفسه فلا دليل على ولاية الحاكم عليه بأن يقبل ما به وبفضله ولاية
عنه وإن فاعل العائت وحقه حسبه وكذا لسلر للحاكم أن يضال المديون
بالدين مع حلول الاحل ورضا - العائت بفائه في - منه أي بمديون وكيف
كان فعاشره الحاكم بالمدى في امثال موارد تصرف في مال العسر مدون
أدبه فمحتاج الى دليل ومع رضاء ذلك فيحور بالحاكم نفسه لا أنه يجب عليه
بحسب يكون ذلك وطبقه له بما أنه حاكم وهذا واضح جدا

ومن هنا ظهر أن ما - هب - منه في السرائر من الحكم بوجوب - نقص
لحاكم وعدم وجوب احذر الداس من في محله وكذا لا وجه بما رخصه
حامع المقاصد من بولي الحاكم بالنقص مع عدم الاكراه لسابع -

الجهة الرابعة أنه بعد ما كان استعجال دمه لمديون ضررا يستمع
عدم قبول الدائ - منه فلابد من عزل حقه وبعيبيه في شخص معتبر وهل
المصدى لهذا العزل هو المديون أو لحاكم أو شخص آخر - ولظاهر أنه
هو الحاكم فإن ما يدفع به التمرر هو حوار العزل وأما أن يكون المصدى
هو المديون فلا يفضله - لبي في الضرر له - كذا في باب لولاية أنه وإن
كان لا دليل على ولاية يحاكم ولكن مع ذلك يلزم بشور - الولاية له من
باب اعدر الميعين وكذلك في المقام فانه قد انصى - دليل في الضرر ارتفاع
حكم الشارع باستعجال دمه لمديون وأنه يعزل حقه مع امتناعه ولكن الأمر
- اثر بين أن المصدى - باب هو يحاكم أو غيره فالعذر لمفسد هو أن يكون
المصدى لذلك هو الحاكم -

ثم انه بعد اعزل هل يدفع الى لحاكم أو يحبس أمانه عند المديون
أو عند شخص آخر أو يبقى الى نفس العائت سواء أحد أم لا - وقد يقال أنه

يعطى للحاكم لأنه ولي من لا ولي له ولكند واضح الدفع فانه إما سد مع
الغار اليه ، وإلا لم يكن ملكه حاضرا ولم يكن له ولي يحفظه فانه يعطى
لحاكم وهو بأحده و يحفظه حسبه وأما في المقام فالمالك حاضرا ولا حسنة
لأحده عنه ولا دليل بالخصوص يدلنا عليه فلا دليل لوضعه عند الحاكم
كما لا دليل على لزوم أن يأحده الحاكم كما تقدم بحسب يكون وظيفة له ومن
هنا ظهر حكم غير الحاكم أيضا .

و أما المديون فذكر المصنف أنه يحسن عسده فإن تلف فعلى ذي الحق
لأن هذا فائدة العزل ونعمه العاء فمن ذي الحق

ومع ذلك لا يخرج بالعزل عن ملكه لأنه لعدم الدليل عليه فإن
الملك كان مشروطا ببعض فلا يسقط دليل على الضرر بل سقوط الضمان
و بما ، المعروف أيضا للمديون لما عرفت أنه ملكه فيكون المقام عكس ما عده
الخراج بالضم والكون القاعدة المذكورة حاربه هـ فإن في الضرر يبقى
الضمان واعتبار بعض في الملك بل على عدم خروج المعروف عن الملك
و يكون ذلك كعلو حق المولى عنه برهنة العقد الحاشي .

و لكن يرد عليه أنه إذا كان المعروف باقيا في ملك المديون ، وكاتب
دفعه أيضا فإذاعة من الدين فليس ذهب ملك الدائن مع أنه كان مالكا لدفعه
مطعنا فلا ماض عن تعيين ملكه بالمعزول وقد عرفت أن دليل على الضرر
ببعضي أريد ما يدفع به ضرر المديون إذا عزل حتى الدائن لا انعدام ملكه
بالذكية وقد عرفت أنه يدفع بعزل الحاكم وإلا عرته الحاكم فيعين حقه
بدلك وعليه فيكون دفعه عن المالك فيكون معاؤه أيضا له على ما نصبه قاعدة
الخراج بالضم كما هو واضح .

الجهة الخامسة أنه إذا عزل حتى الدائن فهل يحفظه على الدائن
أو للحاكم أو ليس على أحد حفظه أما الحاكم فقد عرفت الكلام فيه فانه ولي

باعت لا ولي الحاضر وكث المديون فانه لا دليل على وجوب حفظه عليه بل حفظه كذلك أصغر من بقاءه في نفسه كما ذكره المصنف وعليه يستدلون أن يحفظ ذلك وله أن يطرحه عليه أو على الطريق فانه بعد ما عرضت على ما نكته وامنع بذلك عن البعض فلا يكون حفظه على أحد حسبه بل على ماله والمعرض أن يمانع لا يأخذه فسقط احترام ماله من حيث وجوب الاحتفاظ ببقية المديون أين ما يريد كما هو واضح .

ثم انه على هذا شيء قد تعرض به المصنف وأن لم يكن مربوطاً بمفهوم وهو أن مورد حديث على الضرر هو أن النبي صلى الله عليه وآله أسقط ولاية سمره وأمر بقطع شجره ورميها إلى البحر في كرب في ارجح عن قاعدة لا ضرر أن هذا وإن كان من على الحكم الضرر في الإسلام وكن لا دلالة منه على سقوط ولاية الدائم عن ماله لأن حكم النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله ببيع شجره ليس من جهة الضرر لأن بقاءه في سائر لا يضرى ثم يكن ضرراً عنه بل الضرر إنما كان ناشئاً عن دخول سمره على لا يضرى بلا استبعاد منه وكان سبب الضرر بعده عن الدخول فيه والاستبعاد أن واما كان أمر النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله من جهة البأس حيث به لم نفس كلها وعنده النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله له قطع شجره ورميها له ولا فالجواب لا بعض رفع ولاية الدائم عن ماله بعنوان لا ضرر

ثم به على هذا فإن قد تعرض لهما بمصنف لأجل انما سبه وإن لم يكونا مربوطين بالمقام -

أول أنه إذا كان مال مسروق عند شخص واحد يعصب منه مقصد أنه من حصه شريكه لا ممن عنده مال مهمل يكون للأحو - محسوباً من صاحبه أو يكون محسوباً منهما .

ثاني أن يصدق النظام بعد ذلك بأن أحد من مال العشر

مقدار نصب صاحبه

و قد ذكر المحقق الثاني هـ من الفرعين ثم ذكر أما ثم حدد بصريحا
 بهما في كتاب الاصحاب وردد هو فيما بعد حكمه فيما نحن فيه بكون
 صف المعروض من صاحب الدين ولكن لا وجه لئولهم أن الفرعين معا نحن
 فيه كما ذكره بعض و حكم بخروجهما عن المقام بأن يدعى أن دليل على
 الضرر بمعنى كونه انصراف من هذه الحال لعدم توجه الضرر عليه بل يكون
 من صاحبه بأن يكون ذلك الضرر مقتضا لكون المستوفى من صف الظالم
 وقوع الضرر عليه .

أما الفرع الثاني من جهة أيا لا نسب كون بأحد من صاحب الشرية
 كما فيما نحن فيه لأن دليل على الضرر بمعنى لا يقتضي تأثيره بنظام من
 المعيين فاد أحد الظالم جزء خارجا من المشاع فتوجه الضرر الى من
 سواه بنظام دون نسب لا وجه له فان بيده ليست موجه لتعريض المال لعدم
 كونها مآربه كما اد أحد انظام من المديون مقدار مال العريم بيه أنفس
 الله من أو احضر أحد أن يبيع ماله من شخص ثم أحد العاصب المال
 المعلوم من دليل لا ضرر لا ثبت لولاه لأحد أن يبيع ماله من شخص
 أصابه عن نفس و لولاه عن غيره وهذا واضح جدا

نعم هنا كلام من جهة أخرى وهي أن الضرر المتوحد بين شخص
 هل يجب دفعه لغيره عنه مع تمكنه عن ذلك أو لا يجب دفعه عليه وقد تقدم
 ذلك في الجزء الأول و قلنا انه لا يجب دفعه ولكنه غير مربوط بالمقام لما
 عرفت أن الضرر هنا انما توجه الى المال المشاع المشترك و بيه نظام لا
 يوجب توجهه من خصوص ما قصد العاصب فان بيه لا يوجب تعريض حق
 أحدهما فان أمر لا قرار ليس بهذه ولا أن دليل على الضرر يقتضي ذلك
 بعد توجه الضرر الى المال المشاع .

وأما الفرع الاول - فربما يتوهم أن الشريك لما كان في معرض الضرر لأجل مشاركة شريكه جعل له ولامة القسمة بمقتضى دليل في الضرر، ولكنه يتوهم فاسد كما ذكره المصنف، وفيه أن الضرر وإن كان يحوز القسمة ولكن القسمة أيضا ضرر على الطرف الآخر فيكون دليل في الضرر بالقسمة اسهما متعارضا .

وبعبارة أخرى أن دليل في الضرر ما ورد في مقام الامتنان فكما أن الامتنان يقتضي حوار القسمة وهكذا أن الامتنان يقتضي عدم حوار القسمة لعدم كس مسهما خلاف الامتنان فيعارضان فلا يكون دليل في الضرر شاملا لما نحن فيه .

قوله - مسألة - لا خلاف على الظاهر من الحدائق المصرح به في غيره أمول - لما كان الكلام في البيع المؤجل معرض النصف لأجل لماسة لعدم حوار التأجيل في الثمن، بل في مطلق الدين بأريد منه بأن يراد في الأجل بريادة الدين بحيث يكون زيادة الثمن في مقابل الأجل الرائد وكيف كان فلا شبهة في حرمة ذلك وكونه ربوي محرما ولم نسمع خلاف أحد في ذلك ثم إن مورد الكلام ما إذا كانت الريادة في مقابل الأجل ابتداءً بأن يريد الدين بمقدار من الأثمان فريد الدائن الأجل ولا يحتصر ذلك بمعاملة دون معاملة ولا بمعاملة دون دين، بل يحرق في جميع ذلك فالمعبران الكلي أرد ياد الثمن في مقابل أرد ياد الأجل من غير أن يكون ذلك في ضمن معاملة

وأما إذا صالح العديون بأبراء الدين الحال بأريد منه مؤحلا، فلا بأس به وأنه خارج عن المقام، وكذلك ما إذا باع ما في دمه من المتاع الربوي كالحبشة مثلا، بأريد منها مؤحلا، فانه باطل لا من جهة الرباء و الريادة العينية، بل من جهة أن بيع الحال بمثله مؤحلا في الربويين باطل

كما هو المشهور لا من جهة كون الرباذة في مقابل الاحل منها أيضا خارج
عن المقام . وأيضا ليس مربوطا بالمقام ما اذا باع الحال بما في دمه من
الاتقان كاندسارو ، بدرهم بأربد منه من غير حسمه معجلا كالمرؤات و نحوه
ولا بأس به أيضا .

وعلى المحل فمورد الكلام ما اذا راد المديون على . لذي بعد حلونه
أو في وقت . بما ديه في مقابل الأحل بحيث يكون الرباذة في مقابل الأحل
برائد . وقد انتفع كلمات الاصحاب على حرمة ذلك من غير خلاف بينهم بضا
وفتوى .

وقد استدال العصف (ره) على حرمة ذلك بوجوه الأول . لخصرا ي
رواه في مجمع البيان عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى وحرم الربا من أنه
كان الرحن من أهل الجاهلية اذا حلت دية على عريقه فطالبه ما الم المطلوب
منه رد في في الأحل أربد في المال حتى اذا قيل لهم ربا . فبعضحون من
ذلك و يقولون هما سواء . بمعنى أنه كراذة البيع حال البيع فكما أنها ليست
بحرام وكذا كراذة في مقابل الأحل بعد البيع عدتهم له و ايجز بهم
الوعيد و حطأهم في ذلك بقوله أحل الله البيع وحرم الربا .

ومنه أن هذه الرواية وإن كانت دالساها بانه ولكن لم تثبت حرمها
لعدم كونهما مقولة من طرفا .

لثاني أنه استدال على ذلك بروايات من الائمة عليهم السلام
الله وهي على طائفتين .

الاولى ما دل على حوار وضع المعص مع اعطاء المعص من الدين
كصححة ابن ابي عمير قال سئل عن الرجل يكون له دين الى أحل مسمى
فيأنته عريفة فيقول له اعدني كذا وكذا واضع عب نفسه أو انقدني بعصه و
أمدت في الأحل فيما نقي عليت . قال عليه السلام الله لا ارى به بأسا

به ثم يرب على رأس ماله قال الله تعالى فكم رؤس أمواتكم لا ظلمون ولا
ظلمون . فانه عليه اسلام علل حور براض على أحمر أحل بيعت بعد
المعص بعدم الارضاء على ربر العا كما ذكره لمصنف فدل على أنه لو راب
بذلك على رأس ماله لم يحر الراض على الأحمر يكون ذلك ربا كما نصبه
بذل الآية على قوة تعالى فكم رؤس أمواتكم الج ديه رواية على
عدم حوار الزيادة في معاش الأخي بعد ان ينسب على حرمة بها عند
المداسة أيضا لا فرق في ذلك بين الحدوث والبد

و بطلته أساسه الأخبار الواردة من عدم طريق الحمه في حوار
أحمر اندين بزياده باشرائط الأحمر في ضمن معاملة أخرى بقرار عن الربا
ولو حار الأخي بزيادة اسد " و بعد لم يكن دعي في الموصل بأشكال
الحيل حتى صاروا عليه اسلام بذلك مورد الاعتراض بعده في استعمال
بعض هذه الحيل كما في غير واحد من الأخبار الواردة في ذلك و كيف
فدل هذه الرواية أيضا على حرمة بزياده في مقابل لأجل حديثنا و بعد
وعلى الحمه أن ما اسد به المصنف على مقصوده بهذه الروايات
صحيحة و تامة .

فوله مسألة اذا اشاع عينا شخصية ضمن مؤجل . حار بيعه من باب
وعمره قبل حلول لأجل و بعده بحسن الثمن وعمره مساويا له أو رابا عليه
أو ناقصا حالا أو مؤجلا .

أمور . يكلام في بيع العن الشخصية بعد شتره مؤجلا من لشخص
بذل اشراه منه . والكلام يقع هنا في ثلاث مسائل الاولى في أنه هل يحور
مع انعين اشخصيه من الشخص الذي اشراه منه مؤجلا أو لا يحور ببعه
منه قبل حلول الأخي أو بعده بحسن الثمن الذي اشراه منه أو بغيره
مساويا له أو رائدا عليه أو ناقصا عنه حالا أو مؤجلا . ففي هذا مسائل

الاولى أنه يجوز بيع ما اشتره الانسان مؤجلا وقد بيع اشترج عن
دب بعد حلول الأجل بفصل من الزمن

والسألة الثالثة ما نسب الى الشيخ أيضا في خصوص الطعام بأنه
بعد حلول الأجل فإن كذا الشيخ وإن كان في بيع الطعام ولكن علقه
على نحو فهم منه انعمم فراجع انفس ولا يجوز أحد الطعام بدلا عن
انفس الا بما ساووه السألة الثالثة أن بيع الشيء بشرط أن يبيعه منه
بالعمال كما نسب الى المشهور.

أما السألة الاولى فابدهر أنه لا خلاف في حوزة سبب الاصحاب
الآن عن السهارة للشيخ فانه حكم بعدم حوار أن يأخذ اشباع من المشتري
ما كان باعه ايده أن يأخذ منه من بعض ما يبيع ولا يرد منه احدى كس
اعطاء به كما هو ظاهر عموم كلامه في بيع الطعام وعن سبب اشباع شيخ
في باب جماعه ولكن انما هو المشهور وبه عليه مضامنا على
العمومات الدالة على صحة المعاملات ولزومها صحته (ا) بخلاف سائر
قال سبب أن عند الله عند السلام عن الرجل يبيع لماع شيئا مما يبيعه
مشتريه من صاحبه لدى سعه منه فليس يعملا بأش به الحج وهذه
الرواية وإن كانت حاصه من حيث اختصاصها بشراء الباع الماع الى باعه
من المشتري مؤجلا ولكنها مطلقة من حيث كون لشراء شيئا بأش من انفس
الذي باعه أو أريد أو مساوي وكذلك مطلقة من حيث كون شراء ثانيا بعد
انفس الذي باعه أولا أو غيره على حيال الأجل أو بعده وهذه رواية
باطلا منها من حيث ترك الاستفصال من الحلول وعدمه بدال على المقصود.

و بدل على المقصود أيضا صحيحة (١) ابن حارم عن أبي عبد الله عليه السلام قال رجل كان له على رجل دراهم من ثمن عم اشتريها منه فأبى الطالب المطلوب بفاضا ، فقال له المطلوب ابيعك هذه العمد را هفت التي لك عندى فرض قال لا بأس بذلك فهدء الرواية ليست مصدقة من حيث كون البيع الثانى قبل الأجل أو بعده من الظاهر فيها أن العطائيه إنما كانت بعد حلول الأجل ولذا قال لسان الله تعالى الطالب المطلوب بفاضا فانه لو كان ذلك قبل الأجل لم يكن له حق العطائيه ولكن الظاهر من الرواية أن لبائع حق العطائيه إلا أن يكون البيع حالا فيكون الرواية على ذلك أحسنه عن المقام ولكن الرواية ليست فيها صراحة بالنسبة كون البيع الثانى واقع على المبيع الأول ، بل هي مطلقه من هذه الجهة ولا دلالة لها على ذلك إلا من حيث الاطلاق .

و يؤيد ذلك ما من كتاب (٢) على بن جعفر عن احمد قال سأله عن رجل باع ثوبا بعشرة الى أحس ، ثم اشراه بحمسه بعد مهلة الرواية على بعد ير صرحه سيده فظاهره في المطلوب ولكن لا صرحه فيها أيضا في كون البيع قبل حلول الأجل أو بعده وكيف كان ففي هذه الروايات مع العمومات الواردة في صحة المعاملات على وكفاه

وقد استدال الشيخ على مقصود روينيين الأولى رواه خالد بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بعه طعاما بأحمر الى أحس مسمى فلما جاء الأجل أحسنه بدهمى فقال ليس عندى دراهم ولكن عندى طعام فأشتره منى فقال لا يشتره منه وانه لا خير فيه

(١) وسائل : ج ١٢ : ص ٢٧٠ -

(٢) وسائل : ج ١٢ : ص ٢٧١ -

ومنه أنه على تعدد صحة الرواية فلا دلاله فيها على المقصود اذ ليس فيها أن المبيع ثانياً عين المبيع أولاً . فإن المشتري مال ليس عندى طعام فاشترى منى طعاماً فممكن أن يكون هذا الطعام غير الطعام الذى وقع عليه البيع أولاً ، كما يفصيه التعبير عنه بالكراهة حيث انه طيب الثمن فاعطاء الطعام عنه ، بل قبل أن تكرر الكراهة بالكراهة يدل على استبعاد كما فى قوله تعالى ان مع العسر يسرا ، الخ . وأما اذا كان تكرار الكراهة بالمعرفة فيدل التكرار على الاتحاد نعم لا يبعد شمولها للمبيع الاول بالاطلاق وثانياً لا دلاله فيها على الحرمة ، بل الظاهر منها الكراهة ولذا لم يقتصر لامام عليه السلام فى البيع بقوله لا تشتر ، بل عقبه بالعليل بقوله فانه لا خير منعان الظاهر من كلفة لا خير هو الكراهة فأنها مثل كلفة لا تسعى ولا يصح وبحوالى . وعلى الجملة فظهور الرواية فى البيع عن الاشتراء من حيث كون البيع ثانياً هو الطعام الأول ، ومن حيث الرابطة والمصلحة والمساواة و الشيخ لا يقول بذلك فلا ينطبق الرواية على مسئلة .

الثانية رواية عبد الصمد بن بشر قال سأته محمد بن ماسم الحنابلة فقال اصلحت الله أبيع الطعام من رجل إلى أهل ميحشى فقد تخير الطعام من سعره فيقول ليس عندى دراهم ، فإن أخذ منه بسعر يومه فقال أنهم اصلحت الله انه طعامى الذى اشتراه منى فقال لا تأخذ منه حتى يبيعه و يعطيت وهذه الرواية صريحة فى كون المبيع ثانياً هو المبيع أولاً فعلى تقدير صحها فندل على المقصود من هذه الحجة ولكن لا دلاله فيها على خصوص مذهب الشيخ وهو عدم حوار البيع بئس ما قص من الثمن الذى شتره المشتري به من البائع كما لا دلاله على ذلك فى الرواية الأولى أيضاً على تقدير شمولها للمبيع الاول باطلاقتها والوجه فى ذلك أنه لا شبهة فى أن هذه الرواية صريحة فى كون البيع مؤجلاً كما أنها صريحة فى كون المبيع ثانياً عن

الصحيح أولا وإن دلل هذه الرواية على الوجه الثالث أيضا وهي أن يكون
اشترى في البيع الثاني أم من الثمن في البيع الأول فكون هذه الرواية أحص
من العمومات الدالة على صحة هذا النحو من البيع وأيضاً يكون أحص من
الروايتين المتقدمتين فمعنى الجمع العرفي كون هذه محصية لهما وليس
في المقام ما يعارض هذه الرواية من العمومات والروايات المتقدمة
كلها أعم من هذه الرواية .

و لكن الظاهر أن رواية عبد الصمد مع العنق عن سدها وانحكـم
باعتبارها من حيث الدلالة لها على المقصود منها أم محتمل ، أو
حاجة عن المقام حداً والوجه في ذلك أن الرواية حيث سأل الإمام عليه
السلام عن حوار شراء الطعام ثانياً الذي باعه من شخص مؤجلاً ، وقد حث
الأهل حيث يقول بشرى ليس عبد بن - رآهم حد طعام فقد بعير سعرة
فقال الإمام عليه السلام : إنه حد طعام من سعر يومه الذي عطف مدهاشن
ثم كرر السائل سؤال فقال هو طعامي فأجاب الإمام عليه السلام أنه لا
يحول أن تشتري منه ، بل لا بد وأن يبيع لشخصاً آخر معطى منه ثم يدم
إثبات عن سؤاله ثانياً حيث قال رحمه الله تعالى : لا شبهة أن البيع
إثباتي الذي سأل السائل عن حكمه ليس اسمي منه مساوياً لبيع الأول ، بل
أما رائد عنه أو باعص ولذا فإن الراوي فقد بعير سعرة من كان لمزاد هو
، باعص فذلك الرواية على مقصود الشيخ فانه يكون الرواية أحص من العمومات
و الروايتين المتقدمتين فكون هي محصية بهما و لكن ليس في رواية
ظهور في ذلك من الظاهر منها أن السائل بعد ما سأل عن حكم البيع
الثاني وحواره الإمام عليه السلام فرأى أنه ليس على بيعه لكون اشترى منه رائداً
من ثمن بيع الأول فأراد القرار عن ذلك فسأل ثانياً أنه طعامي فكيف أعطى
اشترى أكثر مما أعطاه المشتري لي بل لا بد وأن يعطيه المشتري لي بشرى

الثمن ادى اعطيه اياه فاحاب لامام عليه السلام أنه لا يأخذ منه الحج .
 فيحسن البائع من ذلك أنه لا يجوز البيع بدين من الثمن ادى فى البيع
 الاول عدل نعم الله على رجل من العرب عليه وشدة على الظاهر من
 هذه ولكن يظهر من رواية أنه كان الثمن فى البيع لثانى مبيع .
 الامام عليه السلام منه فيكم هو هذه الجملة فاسمها أمس صورته القلوة البداة
 بها اخرى وأما فى الرد فلا من ليعبر الجملة أنه فيهم عدم لحوار من
 اشترى بدين فعدم لأنه كان حاضرا بالشراء لرائد ولكن لا دلاله فى
 قول غيره بسلام لا يأخذ منه الحج على عدم حوار الشر ثانيا بالاكتر كما
 يحسنه الراوى من الامام عليه السلام أرشد الى أنه اذا ثقل عنه أن تشتري
 مائة بالثمن الرشد من الدين بدينه ولا يأخذ منه ذلك محلى أن يبيع من
 غيرك بمحضه . راجع وعلمه فى دلاله فى الرواية على البيع عن البيع بدين
 من الثمن لذكر فى البيع الأول وعلى هذا حاضره بالكلية احسنه على
 رأى بشرى لطوسى من الرواية لا يبيع عن البيع الثانى لا يضمن بالافص
 من البيع الأول كما صرح به بشرى لطوسى وقال أنه لا يجوز بالافص و
 لا يضمن الرائد كما هو ظاهر كلامه فى مورد بيع الطعام وراى انفسه عن
 ظهوره فى ذلك فلا ظهور بها فى البيع عن البيع بالثمن بالافص من الثمن
 لأول فلا أمل من الاحتمال كما هو واضح .

ثم انه ربما يسأل على مذهب الشيخ بما يفتاه فى السلام من أنه
 يباع أحد طعاما من غيره سلما محل الأجل ولم تكن البائع من تحويل
 الطعام فانه لا يجوز له أن يعطى درهمين بدل الطعام الآخر مساوى
 فانه يرجع الى بيع درهمين بدينه لا يجوز فى غير صورته مساوى وعكس
 من البيع المؤجل فانه يباع طعاما بدينه مؤجلا محل الأجل ولم
 يمكن المشتري من إعطاء درهمين فانه لا يجوز له أن يعطى الطعام بدل

الدرهم لرجوعه الى بيع الطعام بالطعام . فهو لا يجوز الا سحر السواى
و الا سحر منه الربا و الأصل فى ذلك ما ورد فى السلم من خبر على بن جعفر
عنه السلام فان سألته عن رجل به على آخر سحر أو شعير أو حنطة يأخذ
بقيمه دراهم قال عليه السلام اذا فوزه دراهم فقد لأن الأصل الذى يشتري
به دراهم ولا يصلح دراهم بدراهم .

وفيه أولا أن الرواية ضعيفة السند .

وثانيا أسها معارض فى مورد ها برواية أخرى . وثالثا أن مورد
هذه الرواية هو السعى الكلى . فانه فان عليه السلام سألته عن رجل له على
تمر ولا أقل من اطلاقه بالنسبة الى الكلى والشخصى ولا شبهة أن كلام
الشيخ فى البيع الشخصى دون الكلى بدهاة حوار ذلك فى الكلى و ادن
ملا مانع من هذه الماحية ايضا لأن البيع الثانى بأحد من التمر الأول لا
يأس به

محصل مذهب الشيخ ره مبنى على وجوه ثلاثة كلها لا يرجع الى
محصل كما هو واضح .

و أما المسئلة الثالثة فهى أن يبيع شئنا و يشرط فى صمده أن يبيعه
ثانيا فقد نسب الى المشهور بطلان ذلك و غلظه العلامة بأنه مستلزم للدور
و هو محال و ما يلزم منه العجائ فهو محال . و لكنه لا يناسب مقام العلامة .
بل مقام من هو دونه و ذلك لأنه ان كان معنى الاشرط هو تعليق البيع
على الشرط بحيث أن يكون البيع على عدم هذا الشرط و الا فلا يبيع
فلوهم الدور محال لأن حصول البيع الاول متوقف على البيع الثانى فالبيع الثانى
متوقف على الملكية . فاحاصله من البيع الاول متوقف البيع الثانى على البيع المتوكل فهو
دور و لكن الأمر ليس كذلك . فانك قد عرفت أن معنى الشرط ليس هو التعليق
الذى قام الاجماع على بطلانه بل الالتزام معلوق على الشرط و ان بعد معلوق

عنى الاسرام بالشرط ولا يصح مثل هذا التعليق لأنه انما يتعلق بأمر حاصل
 لدفع الالتزام حال العقد و لتعنى أمر حاصل لا يصح كما هو واضح . و
 انما يدعى هو غير حاصله هو المبرم به دون عنى الالتزام كما هو كلفى جميع
 الشروط غير شرط استيحه كشرط الحياطة و البسة و نحوهما و أما على ما هو
 المعروف من معنى الشرط من ارتباط الالتزام بالعقد مستمرا موقوف على
 ان شرط و الارتباط انما هو بينهما فالملكية حاصله بالبيع سواء حصل الشرط
 أعنى المبرم به أم لم يحصل غاية الأمر أنه ثبت للمضروط له خيار بحلف
 الشرط . و أما موقوف الملكية على الشرط الموقوف حصوله على البيع انبأى فلا
 كما هو واضح . و حيث ان هذا المعنى من الشرط واضح فلا وجه لبروم الدور
 بوجه على أنه معقوض بالاجابة أيضا فانه لو باع عب من شخص و اشترط
 استحارها للتابع لزم الدور المذكور و كذلك بعض بأسراده عنه من شخص
 آخر فان توهم الدور موقوفه على جميع ذلك فلا وجه له للفرق بينهما .

ثم انه حسب ان الدور بظاهره الذى عرفه بشيخ و القول ببرومه فى
 صورته اشراط اسبق للتابع معقوض بالامور المذكورة وقد وجهه بمصنف بوجه
 آخر . و حاصله أن الشرط لابد و أن يكون محررا لصحة البيع و لا يكون
 مفسعا عليه . فلو كانت صحة الشرط بائنه من ناحيته لا شرطا على البيع بحسب
 يكون البيع موقفا لمعقوبه لزم الدور عن انقضاء لا شبهه أن يبيع الشخص
 من نفسه معقوف فلو اشترط ذلك فى ضمن البيع لكان صحة هذا الشرط
 متوقفة على البيع و المقروض أن صحة البيع أيضا موقفة على هذا الشرط و لزم
 الدور و لكن يرد عنه بعض و حلا أما البعض دأن المعقوض المذكوره و ان لم
 تكن وارده فان بيع ثمان ماله من شخص آخر و كت ايجار له صحيح فى نفسه
 فممكن أن يكون ذلك شرطا على البيع أيضا و لكن بعض ذلك ما لا اشترط
 الايجار لنفسه فان الظاهر أن العلامة لم يبيع فى ذلك كما هو المصنف

كثيرا أو بشرط كون السكنى له إلى سنة وبشرط أن يرهق عبده و دعوى
 نصف أن انصف بانه غير وارث لأنه من وبيع البيع ومصالحة وبحرور
 اشتراطها بغيره انتم أو عدم تأخيرها عن وقت دعوى لا ينعها . ان
 الاشكال ليس من ناحية جعل مال العبر وسعه فانه كثير فانه ربما يستعبر
 مال شخص آخر ويجعله ونفعه عند شخص واحد منه الدراهم بل لا شك
 من ناحية أن مال شخص لا يمكن أن يجعل عبده رهنا وأنه لا يعقل أن
 يجعل مقدار من مال شخص ثم يجعل رهنا عبده . وحسب كان هذا غير
 معقول . فإلا . وان لا يكون اشتراط مكان في البيع أيضا على بوجه نصف
 بكلام العلامة وأوضح من البعض المذكورين أن بيع أحد ماله و اشتراط
 أن يفعه عليه مع أن وقت لا سائر ماله بنفسه غير معقول و الظاهر أن العلامة
 لم يسرم بعدم الحوار في شيء مما ذكر . فلا مردور بين أن يسرم بعدم صحة
 الشرط في العوار . المذكورة أيضا وهو بعد أو لا يسرم بعدم الصحة في
 اشتراط أن يبيع العشرة المبيع من اسابع . سا فحيث لا يمكن الالتزام بالأول
 فلا بد من عدم الالتزام بذلك في الثاني أيضا .

و أما أن الشرط غير مقدور على البيع فكيف يمكن اشتراطه منه . فواضح
 الابدفاع لأنه لا يعسر في الشرط أن يكون مقدور من العقد . بل يكفي
 في مقدورية كونه مقدورا بالعقد أيضا كما في المقام و يقدم نظره سابق في
 حصول حوار انصرف بعض البيع كما هو واضح

و أحب من كلام العلامة ما استدال به الشهيد على بطلان بيع الأول
 أن البائع لا قصد له على البيع و إلا لم بشرط بعه من البائع ثانيا . و وجد
 أحب أن البائع قد قصد الفعل إلى العشرة و دعوى أنه لم يقصد مكابرة
 و أن البائع . لك مقصود الكلام فيما إذا صحح البائع . سلب القصد عنه الأمر
 أنه مع هذا القصد قد اشترط بعه ثانيا من اسابع الأول و على قصد به

أنه على أنه لو كان اشترط بيع من البيع الأول ثلث مئرا لكان قصد المبيعين، فعلى أن ينافى إلى سابق الأول من دون اشترطها إناها فقط أيضا . مئرا وموحيا لعدم القصد إلى البيع الأول بل قد يقصد رجوع البيع إلى البيع كما في البيع بشرط ربح لنفس من عرض البائع سهيل أمره مع حفظ مئاعة يثبت البيع مسعفه كماله، وجعل لنفسه الخيار في مدة بحيث إذا إناها الثمن أحد المتاع .

وعلى جمعه فلا يرى أساسا لها . ما عا أحد ماله واشترط في ضمن بيع أن يسعه الميسر من ثلثه لا من حيث الالتزام لكونه تعليقا ولا من حيث الميسر به . لأن يوجب الدور بل قد بشرط رجوع البائع إلى البيع أي باسمه فضلا عن البيع له ثلثا كما عرفت .

والحاصل أن الكلام في صحة البيع واشترط أن يسع لمشرى البيع ثلثا من البيع وقد تقدم أن المتاع يثبت هو الدور الذي ذكره العلامة وقد عرفت حواشه وأنه يبين هذا الدور من انعدام كعبه اشترط من غير فرق بينها فان دور من لا بشرط ملتزم في حصصها ولا فلا يجب لم يبرح وحدها في بقية الشروط من حيث لا يلزم ولا من حيث الملتزم به يكونه أمره مقدورا وكذا مقدورية نفس العقد ولا محذور في صحة ذلك البيع الذي وقع فيه هذا الشرط بل قد عرفت . أن البيع المشروط بثلث ثمن من أسديها . صحبه مع أن اشكال الدور يوم أخرى فيه أيضا سوهم أن البيع موقوف على صحة الشرط وصحة الشرط موقوف على صحة البيع وكيف كان فاصحة البيع الأول غير منوطة على شيء بل هو بقصد العكس سواء عمال . المشروط عليه بالشرط أم لا عليه الأمر أنه مع الخلاف وعدم العمل بالشرط تثبت الخيار للمشروط له وهذا حار في جميع الشروط كما هو واضح .

وأما ما ذكره الشهيد رحمه الله من أنه لا قصد للبائع إلى البيع مع هذا

الشرط فقد عرف حوايه وأنه قصد النقل بهذا السبع و اشراط هذا الشرط لا ينافية أى لا سامى قصده هذا كما هو واضح .

ثم انه قد استدال صاحب الحدائق وبعض آخر على فساد السبع الذى وقع فيه هذا الشرط بروايه الحسين بن المسار الدالة على فساد السبع بهذا الشرط ورواية على بن جعفر العرويه فى غرب الاسناد ، ولكن يظهر من الروايه كما ذكره المصنف هو سطلان البيع الثانى و يدلنا على ذلك خلاف أهل المسند فيه و حكمهم بأنه لا يجوز لسبع فى مكانه بل بعد أشهر وان هذا فى البيع الثانى دون الأول و الامام عليه السلام أيضا حكم بحوار البيع الثانى ان كان البيع الأول صحيحا بحيث كان المسمى بعده به أن يسبع و به أن لا يسبع و من الدسبى أن مورد الحب كان هو اسم الأول كما هو ظاهر كلام المشهور بل صريح كلام بعضهم و ان فى الروايتين أحسن عن مورد المسألة و يدلان على سطلان البيع الأساسى

و لكن ان رأى من سبب احطت أسهما ضعيفان السند اما الأولى بحسن ابن المدبر و أما الثانى فلعبد الله ابن الحسن ولا صلاح للمتابعة عن صحة البيع الثانى أيضا و عليه فمعنى القاعدة انقصه من العمومات اداة على صحة المعاملات هو صحة السبع الثانى أيضا كما هو واضح

القول فى القبض

قوله : و هو لغة الأخذ مطلقا . الح .

أقول احطت الأقوال فى معنى انقص على ما ذكره المصنف فى النص و لكن يظهر أن القبض بمعنى واحد فيكون بهذا المعنى شاملا لجميع الموارد و هو ما يكون به ضمان العاصم و هذا المعنى الواحد عبارة

عن ، لا سبغاً على المال بحيث يكون اختياره بحبه يده أو يد من يؤول اسه
أمر المالك وهذا المعنى هو الذى يحكم به العرب ويواجه اللغة العربية ،
بل كل لغة وليس له حقيقة شرعية أو متشرعية حتى تكون مسعده وعلى هذا
المعنى فيجوز لبعض بحسب اختلاف الموارد فانه فى مثل الدار عبارة عن
التحلية بين المالك وبينها فان اسبغاً المالك يحصل بذلك وفى مثل
الجواهر هو القيص بالكف وفى مثل الحيوان هو لأحد باللحم أو السوق
أو نحوهما وكفى كان القيص له معنى عرمى واضح ليس فيه اختلاف أصلاً و
انما الاختلاف فى مصاديقه وأمراده كما هو واضح .

نعم ربما يعر عما فيه بالتحلية بالانقباض مسامحة ولا يبرم من ذلك
أن يكون المراد منه هو القيص بالكف كما يقال فى تسليم الثمن أو العثم الى
كل من المتبايعين بالانقباض ويقال انه يجب الانقباض ولكن هذا تعبير
مسامح والمراد هو انقباضه بما يماسيه واختلاف الحكم فى حقوق القيص
هنا من ناحية الاستناد الى رواية عمدة الدالة على تحققه مطلق التحلية
بقرينة الإخراج من اسبب أو السوى كل مبيع تلف قبل القيص فهو من مال
تابعه الطاهر فى حقوق القيص من المشتري لا يرتبط بحقيقته القيص ويمكن
أن الفرض من الروايتين واحداً .

وكذلك وقع الكلام فى أن أساس العاص مال المعصوب بأى شئ
يحصل بمعنى أنه ماداً تفرع دمه وهذا أيضاً ليس مربوطاً بحقيقة القيص
وما هيته فان انقباض كل شئ بحسه كما عرفت وبحسب اختلاف المعصوب
يختلف الحكم بفراغ دمه أيضاً ولعل هذا هو المقصود من النبوى على اليد
ما أحدث حتى توادى نعم اذا كان المراد من الأداء ، الاداء الخارجى
مبعض فراغ من دمه العاص الاداء لا مجرد التحلية بين المال و صاحبه
ولكن فى المسؤلات لا فى غيرها وأيضاً وقع الكلام فى أنه اذا باع أحد ما

اشترى من المكين والمورين هل يكفي الورى أو الكيل الأول في البيع الثاني أم لا بل لابد من الورى والكيل ثانيا مع كون الكلام في أن هذا الورى أو الكيل ثانيا أقباض أم لا . وهذا أيضا غير مربوط باحتمال حقيقة القبض بل هو حكم آخر قد تقدم الكلام فيه عند البحث في شرط البيع وأنه يكفي الورى في البيع الأول عن الورى في البيع الثاني أولا وأما أنه إذا أوجبنا الورى في الثاني فهل أنه مصر أو يحتاج إلى مصر حرمسأى الكلام فيه وعلى الجملة ففى من الأحكام المبرورة لا يوسط بالقبض كما هو واضح .

قوله : يقول في وجوب القبض

أقول لا شبهة في وجوب الأقباض بكل من المبيعين فإنه بعد تحقق البيع يكون الثمن مال للبائع ويكون القبض مالا للمشتري فيحرم إمساكه لكن منهما لأنه تصرف في مال الغير وإمساكه إياه غير منه فهو حرام . وما الكلام في أنه يجب ذلك على الأخرى سواء ستم الآخر العوض أم لا . كما ذهب إليه الأرذبيلي أو يجب على البائع فقط دون المشتري كما ذهب إليه بعضهم أو يجب على كل منهما مشروطا كما ذهب إليه المصنف وأما ما ذهب إليه الأرذبيلي ففقه ما ذكره المصنف من أن تسليم كل من البائع والمشتري العوض للآخر مشروط بتسليم الآخر العوض إليه بحسب ما اعتقلا . وإذا أصبح أحدهما من التسليم فلاآخر أيضا أن يصح من ذلك وعليه فلا وجه لقول بالوجوب على وجه الاعتلاق كما هو واضح .

وأما توهم أنه واجب على البائع مطلقا دون المشتري فإنه يجب عليه التسليم مشروطا بدعوى أن الأصل في البيع هو المقوض والمنع عوض عنه فيجب إبداء تسليم المقوض سواء ستم المشتري العوض أم لا . ولكن واضح البطلان فإن كون الثمن عوضا في مقام الإنشاء لا يقتضي عدم وجوب التسليم مطلقا مثل الثمن بل بعد تمامية البيع يصير كل منهما مالا للآخر فإن أوجب

على البايع التسليم بأى كعفه وحب على المشتري التسليم على هذا الوجه أو يفسد
وحيث قلت أنه واجب على كل منهما مشروطا بحسب بدو العقد فيكون هذا
بأنهم فاسد من أصله .

ثم إنه ذكر المصنف أنه يخرى إجماع المصنف عن التسليم بالتسليم أو
عبر إجماع من باب النهي عن المكر فإن مع ما أن العرصه مكر منهى عنه
وبكنا واضح يدفع بداهة أنه بعد ما كان وجوب التسليم وجوبا مشروطا فلا
يكون عدم تسليم كل منهما مع ما لاخر عن التسليم مكررا حتى يجب التسليم
باب النهي عن المكر . نعم إنه لم يمنع أحد هما عن التسليم ولكن امتنع
لأخره فلا بأس بسلام المصنف ههنا من حصار المصنف من باب النهي عن
المكر .

ثم إنه كان كل منهما حاضرا للتسليم ووافقا للتسليم الآخر ولكن
لا بأس به لأن يفسد الآخر بالتسليم بغيره في ذلك وهل يخرى الوجه
المقدمه هذا أيضا أم لا . انظر ههنا . هذا مسألة أخرى غير مسألة مقدمه
والظاهر أن ما ذكره الأرنؤيلي من هذا بداهة أنه لم يثبت بها من العقد
في المصداق على وجوب التسليم مورا لعدم حسن العرص . العقد بذلك
حتى يخرى . ذلك يجب الشرط النفس من سائرهم إنما ثبت على شرار
أصل تسليم كل من العوض والمقوض تسليم الآخر عليه فيكون المبادرة
لكل منهما راحة كما هو واضح . ودعوى أن المبادرة واجبه على البايع لفسح
أن يثبت سائر من المشتري تسليمه بخلاف العكس دعوى فاسد بل
الوجوب من كلا الطرفين .

ثم إنه إذا كان بيع من صاحبه مؤجلا . ما اشترى كما في بيع . تسينة أو
المنس كما في بيع السلم ولم يسلم أسابع لى أن حتى لأجل فهل يجب على
المشتري تسليم بعد حلول أجل أم لا . وهل يجب على البايع تسليم أم لا .

أما المشتري فقد ظهر حكمه من المسألة السابقة حيث أن بشرط الصعبي بحسب بناء العقلاء إنما هو على وجوب التسليم مشروطاً وقد أحس المشتري مقداراً من الرمان عن حب هذا الاشراف بالصريح أي بشرط عدمه على خلاف بناء العقلاء معني النافي بحسب الشرط الصعبي وأما البائع فقد نقل أنه يجب عليه التسليم سواء سلم المشتري أم امتنع عن ذلك فإنه أي عبره مؤجل قد التزم بالتسليم بحسب الشرط الصعبي وإن لم يتم الآخر من ناحيته مؤجل ولكنه أيضاً واضح الدفع فإنه إنما التزم بالأجل بره من الزمان لا مطلقاً فإذا خرج هذا الرمان الخاص فيكون حاله حال المشتري وحال كلاهما ما ذكرناه في المسألة السابقة من كون تسليم كل منهما مشروطاً بتسليم الآخر، كما لا يخفى فأمهم فحصل أن الامتناع إنما يجب لكل من اباع واشترى على تقدير تسليم الآخر والآ فلا حرج في امتناع المؤجل بعد خروج الآخر كما هو واضح .

ثم إنه لو امتنع المشتري الثمن بدون ادب من البائع فيما لو كان يبيع من الأغصان الشخصية فهل يجب هذا أم لا ، فقول تارة يكون المعاملة ما يتوقف الملكة عليها على العكس كما في بيع الصرف والسلام و أخرى لا يتوقف على ذلك ، ولكن كان النفاذ المبيع للبائع عنده عن حرج على الأول فلا شبهة أن ما أحده المشتري هو مال العبر فلا يحصل الملكية بقبضه بل لا بدّ له أن يردّه إلى صاحبه ، فإن المفروض أن المعاملة ليست بوجدها سبباً وحيداً للحصول الملكية وإنما هي مع امتناع البائع حين في ذلك انقضاء أسبق الامتناع أسبق الملكية إلا أن يرضى البائع ببقائه عند المشتري فهو وإن لم يكن عن قصد حدوثه ولكنه يكون مقبلاً .

وعلى الجملة فمع عدم رضا البائع بما أحده المشتري ومبطل لا بدّ له أن يردّه إلى البائع كما هو واضح .

و أما اذا لم تتوفر الملكية على القبض ، بين كان للبايع حق الابعاء
 المبيع عنده فبطال الظاهر أنه لا شبهة في حوار النصف في المبيع للمشتري
 لأنه لم ينصرف إلا في ماله غاية الأمر أن القبض لم يكن عن حق
 و توهم أن النصف في معلق حق العير كالنصف في ماله ولا يجوز
 و هو بوجه باطل ، فانه بعد كون متعلق حق العير مالا للنصف فلا معنى
 لحرمه النصف فيه . نعم لا سرب على المبيع الأحكام العرسه على القبض
 كسبه من شخص آخر . فانه قبل قبض المبيع عن البايع اما حرم أو مكروه
 فلا يرفع ذلك إلا بالقبض من البايع كما هو واضح

ثم انه اذا حصل القبض من خائب و اصبح الآخر من التسليم فهو يجوز
 للمبيع أن ينصرف منه أو لا يجوز . انظروا أنه لا مانع من انصرف به لأنه ماله
 غاية الأمر اذا لم يسم العوض الى حد كان للآخر حمار بخلف الشرط
 الضمي فادامسح العقد بسرجع المبيع من المشتري

قوله مسئلة يجب على البايع تبرع المبيع من أمواله مطلقا .

أقول هذه المسألة غير المسألة السابعة أعني وجوب تسليم العوض على
 كل من البايع و المشتري . نعم وجوب كل منهما بالشرط الضمي بحسب ما
 العلل فانه كما أن العلل يحكمون بوجوب التسليم على كل منهما و كذلك
 يحكمون بوجوب التسليم مفرغا بمعنى أنه يجب على البايع مثلا أن يسلم العوض
 للمشتري مفرغا عن ماله و غير مشعول به . و ليس هذا عين المسألة سابقة
 فانه يمكن انعكاس احدسهما عن الآخر ان يمكن أن يحصل التسليم و مع ذلك
 يكون المسلم به مشعولة بمال المسلم كما اذا باع ريد دارا و سلمها اسي
 المشتري و لكن كانت مشعولة بمال البايع بحيث لا يمكن افعاره عادة الى شهر
 أو شهرين مثلا . أي لا يمكن افعارها في مدة يسامح فيها عرفا كيوم أو نصف
 يوم . بل لا بد و أن تبقى مشعولة في مدة معتد بها كشهر أو شهرين و ح

يثبت للمشتري خيار الفسخ كما ثبتت مع عدم أصل التمسك على ما تقدم
ثم انه ذكر المصنف أنه إذا لم يفرع البائع المبيع الى مدة ينصر فيها
المشتري ثبت له خيار الفسخ وانما ظاهر أنه لا وجه لهذا لعدم بدهة أن
الخيار لم يثبت بعمل معنى الضرر حتى يكون مفيد لعدم الضرر بل انما هو
من جهة يجب بالشرط انصفي وعنه مثبت له الخيار بمجرد قبول المدة
وإن لم ينصر المشتري، بل كان عدم الفراغ على بقعه كما إذا كان في صورة
موقوف الفراغ لم يكن أحد حافظا للمبيع وهذا واضح لا شبهة فيه ويجب
على البائع أن يعطي الآخر في المدة التي تشتملها على تقدير عدم
فسخ المشتري وعدم رضاه بالفسخ محال كما هو واضح ولا فرق في ذلك
بين أن يكون عدم الفراغ عن قصور أو عن نقصان كما ذكره المصنف من الحرم
بالخيار في الثاني دون الأول لا وجه له قال المصنف في ما لا يخبر لا يجوز
على كل تقدير ومعه يكون صامتا سواء كان عنه أو بغيره كما هو واضح، وفي
المقام حيث هو مفعلة ما لا يخبر يكون عليه صامتا

ثم إن هذه الفروع في فرض جهل المشتري بالواقع والآدمع عنه يكون
المبيع مشعولا ومع ذلك عدم على البائع مع علمه بأنه لا يحصل الفراغ الى
شهر لا يكون به خيار الآدمع مع البائع بأمر من ذلك وقد يقال انه
إذا كان المشتري غافلا عن كون المبيع مشعولا وأقدم على إشرائه انكشف أنه
كان مشعولا فإنه لا يكون له الآخر في ذلك لأنه متى أن يكون المبيع
مساخره فكما ليس للمشتري مطالبة الآخر على ذلك في مدة الاحراز وكذا
ليس له الآخر مع انكشاف كون المبيع مشعولا يقال البائع، نعم يثبت له
الخيار فقط من ناحية يجب الشرط ولكن واضح الفساد بدهة أن مخصص
كون العيب وجميع ما فيها مملوكة للمشتري بالمبيع، علاوة للبائع أن يخرج من عدة
ماله مع اتلاف شيء منها ولو كان هي المشعولا يقاس ذلك بكون العيب مساخره

من المصلحة ثم كره داخله في ملك المشري حتى يكون ضمان نفوسها على
البائع بل كره حتى اسع مملوكه شخص آخر وهذا بخلاف المقدم فان
المصلحة هنا كائن لتعين صارت مملوكه بمشري بواسطة البيع نفوسها
بوجوب الضمان كما لا يخفى .

وعني رحمه الله ان كاتب العين مسعوله بمال سابع مثلا مدة معينه
بها لا بعد بسامح عرفا كان لمشري حصار بخلط الشرط وعني تعدد عدم
البيع مسحق لأخره في مدة عدم الفراع كما هو واضح
ثم انه لو اشري أحد أرض وعلم كونه مشعوبه بأسرع ولا شجار ولا
شيء على البائع كما في الفرع الاول .

و ان لم يعلم بذلك فهو كالمشري محبر من معيها وبقائها
أو سحر البائع في ذلك . وقد يقال ان فلع ولا شجار أو الررع صريع سابع
فيكون مرفوعا بدس في الضرر ويكون هو محبرا بين الفلع والاباء ولكن يرد
عليه ان دليل في الضرر لا يشمل المقدم فانه معارض يكون لبقاء ضرر على
مشري فلا يشمل دليل في الضرر بغير يكون فيه ضرر بغير لكونه في مقام
الامتنان .

و دعوى أن ضرر المشري مذكور بالخيار دون البيع دعوى فاسدة
لأنه ذكرنا مراراً أن ليس في الضرر انما يرفع الضرر الحكم الضرر الذي يتوجه
الضرر منه الى الشخص ولا يترتب فيه اي كون الضرر مذكرا بحكم آخر والآ
فيمكن أن يتدارك ضرر البائع من بين المال أن يسرم حديث في الضرر
بوجوب عطاء ضرر البائع من بين المال .

وعني رحمه الله أن حديث في الضرر وارد في مورد في الضرر الماشي
من قبل الحكم الشرعي من غير ملاحظة أنه يتدارك شيء آخر أم لا فلا يترتب
به توجه الى تداركه شيء أصلاً ولا حصار في الفلع والاباء للمشري لأنه

مسلط على ماله ، وليس لأحد أن يبرأه في تصرفه أسائه بأي نحو من أنحاء البيع

ثم انه لو رضى المشتري بمقايير الرزق والشجار في الأرض فهل يسحق الأجرة بدلت أم لا ؟ الظاهر هو الاستحقاقي لأنه ما للتمسعة الأرض فتقريبها موجب للنصان ولا يصح قياس المقام ببيع الدار واكتشاف كونها مسأخرة فان التمسعة هناك مملوكة لشخص آخر بخلاف المقام كما عرفت .

ثم انه اذا قلع البائع رزقه وأشجاء فلا بد له أن يطم مواضعها ويصلح الأرض لأنه شأن من قبله فلا بد له اصلاحه . ولكن هنا يراعى أن مثل هذه المواضع التي أوردتها شخص على مال غيره هل هي من قبيل التميميات أو التمثليات ومن هذا القبيل كسر راحة العسر ونحو ذلك . الظاهر أنه يختلف ذلك باختلاف الموارد فلا يبعد أن يكون الراحة من قبيل التمثليات لأنه يمكن عرفها إعادة مثل الأول ولو كسر أحد راحة شبك أحد فعليه أن يعيد مثله . وفي مثل حريق القبة ونحوها يحكم بوجوب القبة طاهرا ، فان اظهر أسبها من التميميات لأنه لا يمكن عادة إعادة مثل القبة الأولى لاحتلامها احتلافا فاحشا من حيث الحدود والعناية ووحدة المواد والأساس ، و ردائها وغير ذلك من الجهات الموحدة للاختلاف كما هو واضح فامهم قوله : لو امتنع البائع من التسليم .

أقول يقع الكلام هنا في مقامين الأول أن يكون امتناع البائع من التسليم لحق وهذا على نحوين :-

الأول أن يكون النقص في ذلك من حيث استحقاقي المشتري الأخرى والثاني من حيث الآثار الوضعية .

أما الأول فقد يقال بأن المشتري يسحق الأجرة للمبيع لأن البائع انما يوفى عليه منافع العين وهي مملوكة للمشتري فيكون صامتا لها فلا بد و

أن يعطى الأخره له و لكنه واضح السطال بدها ه أنه بعد كون الامناع عن حق فلا يكون صامعا للأخره أيضا و يكون اشتراط عدم التسليم وسنة لسفسد بناء العقلاء على الصمان كما هو واضح .

و أما الآثار الوصفيه فهو أن نفعه المصح هل هي على البايع في ضمن الحفظ أو على المشرى فذكر في جامع المقاصد أنها في المقام كنفه الروح على الروح فكما أن امساع الروح عن الروح لا يكون موحه لسقوط نفعه وهكذا في المقام ثم احسن العدم و الظاهر هو الأول و لكن ثوب نفعه على العائد هنا بملاب المالكه فان نفعه العالي على مالكه و في الروحه ملاك الروحيه و لم يرد للأول تخصيص الآ اذا كان الاحد غاصا و في الثاني قد حرج عنه النفع حال الشور فانه ليس نفعه الروح على الروح ح و لكن في غير حال المشور لم يرد تخصيص كما هو واضح .

و أما المقام الثاني وهو أن يكون عدم التسليم لحق فلا شبهة هنا في ثوب الأخره على البايع في زمان عدم التسليم كأن باع د. را من ريد و سلم ريد الثمن و البايع لم يسلم المصح فانه شبه له الأخره في هذا الزمان على البايع .

و أما الحكم الوصفي فأيا لا شبهه في ترسيه عليه ككون النفع على البايع فان العاصب مرم بحفظ ما من المالك و رده اليه فكل ما تصرف في طريق الحفظ فيكون عليه ، و قد ذكر ذلك في صحيحه أبي ولاد المتقدمة في باب انصار بالمثل أو لعيمة وهو موافق للعواعد أيضا لأنك عرفت أن حفظ ما من المعصوب على العاصب ما دام بحب بده معصى دليل اليد وما ذكره المصنف في تعيين من أن مقتضى القاعدة أن نفعه على المشرى اما رائدا أصلا أو سقط عنه كله ليس أي أن مقتضى القاعدة أن نفعه ليس على المشرى و الآ معني المصنف ، قد ذكر لك في باب الصمان بالمثل وحكم هناك بأن

البينة على العاصب و ليس للعاصب اختصاصه بقضى كونه اسعفه على المشرى
كما هو واضح هذا كله في فرض أن لا يكون البايع شعبا بل مبيع ولا ثبوت
الأثرة عليه لا شك ورس كما هو واضح

فوله مسئنة من أحكام الفرض اسغال الصمان من بقاء الى انقباض
أقول ذكر العقاهة أن من أحكام الفرض الإلحاق عليه أن يكون الصمان
مع التمسك على البايع من لا خلاف في ذلك بينهم و لكلام بي مدرج ذلك وقد
استدل عليه بالسوى المشهور انقلب من الفرض من البايع ومنه أن هذه
الرواية بيوتة غير معولة من طرفها فلا تكون حجة و على قدر اسناد المشهور
بها قلنا ان الشهرة لا توجب ارجاء ضعف الرواية و قد استدل أيضا
بروايه عنه من حالك الدالة على كونه الصمان على البايع حتى يخرج المال
من بيته و يقضيه من المشرى و لكن هذه الرواية أيضا ضعيفة اسند و غير
محبذة بعمل المشهور صغير و كبرى و قد استدل على ذلك بالاجماع ولكنه
أيضا ليس بحجة لأن مدركه هو القطع بقول الامام عليه السلام و سواه اما
دخوله بالمجمعين و هو غير معلوم أو قاعدة النطق و هي غير نامة أو احدث
القطعى و هو أيضا غير معلوم و لا يعلم ان الحكم الذى وصل اليه بهذا
بيد أنه بامضاء الامام عليه السلام و رضائه بذلك و نحن العائلين بذلك
اسندوا بعضهم بالسوى كما في كتب الاسد لانه و بعضهم برواية عنه من
حالك و بعضهم بالشهرة و مجرد أنه رأى المسألة مشهورة بين الاصحاب
ذهب اليه تبعاً بهم فكون الاجماع أيضا ساعطى فى المقام و العدة هر
النصت بالسيرة التى سمعها مائد ليل اربع نوعا لا من جهة كونهما فى المقام
دليلا رابعا بل من جهة الاصطلاح كالدليل الاسدادى المسمى بالدليل
الرابع

و يوضح ذلك أن الدائر بين الناس بل ما يحرى عليها أنهم أن المسلم

و ان سال في المعاملات من مكملات الملكة يجب أن يعرف يرى أحدا عدم حصول الملكة من التسليم والتسام ولذا يعبر عن - لب في الفارسية بلفظ **الرب وسه** ويعم التعبير هو وعلى هذا فإن بلف المبيع قبل التسليم والتسليم يكون الباع من السابح فإن ملكه المشتري لم يتم بعد على العبري وإن كان مملوكا له في الحمله .

وعباره أخرى من السبع بعد الملكية و تسلم بين شرط فيه ولكن لسره فانه على كون التسليم من مكملات البيع بمعنى أنه محل بدون التسليم فيكون شأن السيرة شأن السوى اذ ان على أن الباع قبل العيص من مال بعه لا أن الملكية بفضه بدون التسليم .

وعباره ثالثة أن الملكة بعدد بالاعراج لحاصل بالتلف يكون كتقيد الملكية بامسح في مورد الحيدرو لا يقول أن التسليم والتسليم من شرائط حصول الملكية بل يقول أن السيرة فائمه على أن المشتري لا يبرم دفع ثمن قبل دفع السابح الثمن اليه ، بل يقول ما اعطيت لي شئاً حتى اعطيته لنفس ولا فالملكه حاصله حتى لو لم يكن هذه السيرة لكان التلف من المشتري لأنه ماله وهذا ثمره وصحة فانه بناء على كون المدرك هو يسره فلا يعرف في كون السلف قبل العيص على المالك الأول بين أن يكون لمالك هو الثمن أو الثمن من السيرة موجوده فبهما وأ بناء على كون المدرك هو ابرونه أو لاجماع فيبصر الحكم بالتمسح أما الرواية فلا المدكور فيها هو المبيع ولا تنعدي الى الثمن ، بل يقتصر فيها خالف الأصل على موضع النص وأما لاجماع فلا ينطبق منه هو ذلك وأيضاً يظهر الثمره مما اذا حلى السابح بين لمشتري والمبيع ولم يأخذه المشتري حتى تلف فانه بناء على كون المدرك هو السيرة يكون الضمان على المشتري لأن المبيع منها هو صورة كون المال تحت يد البايع وقد رفع اليد عنه وإن لم يحصل القيص بما ذكرنا سابقا

أن العيص عبارة عن الاستعلاء الذي يحصل به العيص ولا شبهه أن
مجرد التحلية لا يحق العيص كما لا يحق وهذا بخلاف ما إذا كان
العدوث هو الرواية فإن المذكور فيها هو العيص وهو لا يتحقق بالتحلية كما
عرفت.

وأيضا يظهر الثمرة فيما إذا عيص المشتري فيها على البائع بحسب ما
يصدق العيص و لم يتحقق فتكون التلفح أيضا على المشتري سواء على كون
المدثر هو السيرة لأن المتعين منها هو كون التلفح بحسب ما يبائع ولم ينف
القال هذا بحسب بدء وهذا بخلاف ما إذا كان الدليل هو الرواية فإن الظاهر
منها أن يكون التلفح على البائع ما لم يتحقق العيص والعروض أنه لم يتحقق
هنا كما لا يحق، فاصح.

وهذا كله إذا كان التلفح معاويا وأما إذا كان ذلك فعليا فهل
يكون ذلك أيضا من السابح ويحسب عليه أو من المشتري أو من المالك فعول
الملك هو المشتري نفسه وقد يكون هو البائع وقد يكون هو
الأجنبي أما إذا كان الملك هو المشتري نفسه فالظاهر أنه لا خلاف في
ثبوت الضمان على المشتري ولا يحكم بالتفويض لعدم لكون التالف عيبا
السابح وذلك من جهة أن المشتري قد ألقى مال نفسه فيكون ضمانه عليه على
ما يقتضيه القاعدة والسوى وهكذا رواية عمه مصرفا عن هذه الصورة وطعا
والإجماع دليل لثبوت لا تشمل الطعام والسيرة قائمة على ضمان المشتري فضلا
عن ضمانها على ضمان السابح ولا يعرف في ذلك من علم المشتري يكون السابح
ماله ومن جهة ما إذا كان العلم والجهل في باب الضمانات غير مؤثر
في الفرق.

معم يعرف بين العلم والجهل إذا كان المشتري مقدما على السابح
سحب السابح بأن أقدم السابح الطعام المشتري على المشتري فأكد المشتري

فيكون المصنف هنا هو البائع بقاede العرور فان المصنف هو لعار الذي هو
البائع والمشتري لم يقدم على اتلاف ماله بل أقدم على اتلاف مال البائع
مجانا هذا في عاhe لوضوح مع علم البائع بالحوال .

وأما مع حمله بالحوال فقد اختلف المصنف فيه وجهان ولكن الظاهر
أن لا يعرف بين علم البائع بالحوال وحمله فيها فانه على كل تقدير لم يقدم
المشتري على اتلاف ماله بل على اتلاف مال البائع مجاناً وأن السبب في
ذلك هو تقديم البائع ذلك اليه وعلى هذا فيكون ذلك من صحتيات اتلاف
البائع وسيأتي حكمه ان شاء الله تعالى .

وعلى الحمله فلا وجه لصحان المشتري مع كون البائع عاراً لهي الا اتلاف
كما هو كذلك في غير المقام أيضاً كما إذا أودع أحد ودبعة عند شخص مقدم
أودعي الأمانة على المسودع فالبلغه المسودع منه وإن أبلغ في الواقع مال
نفسه ولكن ذلك باعراً . الودعي فيكون الودعي صامساً وهكذا .

وأما بكون المصنف هو البائع الذي من مصاديق اتلافه ما يقدمه كونه
عاراً للمشتري للأقدام بالا اتلاف . فهل يكون يحكم بالفسخ العقد كما عي
بمبسطه وشرایع والتحرير لعموم أن التلف قبل القيص من البائع بذلك
أو يحكم بصحان البائع للقيمة لخروج المورد عن مصرفه لئلا يفسخ العقد
بحسب قاعدة من تلف ما العرف فهو له صامس . أو يكون المشتري محيراً بين
مطالبة القيمة ومطالبه الثمن اما لتحقق سبب الانفساخ وهو من جهة اسف
قبل القيص المقتضى للانفساخ وسبب الصحان المقصي للصحان فتحييـر
المشتري في احسار أي منها أو يقال بالتحجير بوجه آخر . بل يقال ان لتلف
على هذا الوجه إذا خرج عن مصرف دليل الانفساخ فيكون ذلك إذا حلا
بحسب حكم تعدد تسليم المبيع فيكون المشتري محيراً بين أحد عوض المبيع
من المثل أو القيمة وبين أن يفسخ العقد ويرجع إلى عن الثمن الذي عساه

للسابع وهذا ملخص ما ذكره العصف وكان ذلك محتتم إلا الحصر على الواحد الأول بأن يكون العشري محضاً من لا يفتح و «أحد بقيمة المبيع بل هو غير معقول سداً» أن يصاح البعض أن يفتح من بعض العوارض فلا يكون هو مربوطاً باختيار أحد المتابعين ومعه فكيف يمكن كون العشري محضاً من لا يفتح وأحد منه المبيع

وبعبارة أخرى أنه مع التصاح «العقد لا يبقى محضاً لا حصار العشري كما هو واضح بل يتعين ذلك» نعم أقول بحير العشري على النحو الثاني الذي ذكره العصف ثانياً وفوائد من قال المال الثالث من العشري منه أن يرجع إلى السابع بكونه ملحقاً ومن أثبت مال العشر هو له صامس وله أن يفتح العقد لأنه ثبت له حصار خلف السرطانية حسب «العقد» صامساً وهو يحقق السلم والسلم ومن الواضح أنه لو تحقق السلم من السابع بعدد رفقون للعشري حصار بعد السلم.

ثم إنه على القول بثبوت الحصار بعشري واحداً أن يأخذ بقيمة المبيع أو مع القول بثبوت الصغار من الأول قاعدة «الصغار بالانقلاب وعدم شمول قاعدة النصف بل البعض له لا صرامة عن ذلك» يرجع إلى المتابع من السابع أن يفتح عن الأداء، بل أحد اثنين أو لا شيء له من الأداء، وذكر «بعض» وجهين من أسها يدل عن البعض ومن أن يدل على وجهين أو لا يفتحها وجهين من أسها ثم ذكر أن أمواهما العدم، ولكن بظاهر أنه لا شيء في حوز حصر البذل ما لم يرد أنه اثنين من مقتضى قانون الصغار بالبذل هو ذلك سداً أن دليل الصغار يقتضي الصغار بالعين استداً ومع عدم التمكن من الأداء «العين فيقتضي الصغار بالبذل ثم الصغار بالعمق وعليه ثبت للبذل كلما ثبت للأصل لا أنه يحكم في البذل بوجوب الدفع فوراً من السيرة أيضاً تقتضي ذلك الحكم فأسها فائقة على أنه ليس للعشري بل أن يعطى الثمن

أن يضال المثل من الدرع بل يصح عليه لو فعل - ذلك
 وأما لو كان السلف هو لأحبي يكون لمشتري محرراً بين أن يرجع
 إلى الباع أو إلى سلف كما في عاقبة الأندى في العصب - أما إلى
 الباع فلا بد من بعض ماله بعد وأما إلى السلف فلا أنه المثل ماله . و أما
 لتحريم من الاستعاضة والرجوع إلى العفة فقد تقدم أنه غير معقول كما هو
 واضح .

وقد أصبح لنا مما - كرهه من جعل الدليس على كونه صانعاً للسلف
 على من سلف يعرض عنه أنه لا يعرف في - ذلك بين النفس والنفس ولا بين
 سبع وبعده للمعاملات معاوضة وإن - ذكر لعصب أي لم أحد من حادثة
 فإن السلف حاربه في كنهه فإن لعرض من المعاوضة هو الأخذ والاعطاء
 لدى معاوضة بالمعاوضة - أو من - وفي في لعرض وبين أهل لسوق
 أن لم يعرض لي شيء حتى يأخذ شيئاً آخر في مبدله .

وعلى الحمله والسلف قبل القبض في جميع ذلك على حين سلف استأنف
 عنه كما - ذهب إليه المشهور من - كروا الصانع في صداق الكاح وعرض
 ليجمع ويكن وقع الكلام فيها في أن الصانع في بعده للمعاملات المعاوضة
 هو استعاضة العقد ومن الواضح أن الكاح واجتمع عن فائتين للاستعاضة
 يكن ذكرها فيها الصانع في ذلك والظاهر أنه وقع لخلطها بين الصانع
 في السلف قبل القبض الذي هو كونه سلف على الصانع الأول واستعاضة العقد
 به أي بالسلف لأن معنى الصانع هو أن تمتد الدلف أو منه ثبت لمعالت
 الأول وهذا بخلاف الصانع في مثل الخلع والصداء فإن الصانع والصانع
 يد أي كونه التفت موحياً بشوب الصانع على - ي سب . أما من جهة مبدله
 الصانع باليد أو بدنس حر . وعن ذلك ذكروا في المعوض باسم . إذا
 سلف في يد من يريد الشر في أمثال ذلك لا يمكن الحكم بصانع بالليل

الذي حكمنا بالصمان في التلف قبل العيص في المعاملات المعاصرة لما عرف، بل لا بد من طلب دليل آخر وحيث أنه ليس هنا دليل غير قاعدة البدن وقاعدة الصمان بالتلاف مشكل الحكم بالصمان لأن قاعدة البدن لا تشمل المعام فإن الظاهر منها أن يكون هنا أحد من العيص وأعداء عليه وليس هنا كدلت بل مقضى القاعدة هو أن يكون تلف مال كل شخص على ماله معنى المقام أيضا كذلك وأما بدني البدن لمساواة أمانة وكذلك قاعدة الصمان بالتلاف فاسمها أيضا لا تشمل المعام لأن من بدنه المان لم يملك المال كما هو واضح، بل تلف المان بأمانة مساوية -

مؤنه لو تلف بعض المبيع قبل قبضه

أقول لا شبهة أن لمبيع محل إلى السويع المتعدده حسب تعدد المبيع وإن كان كل بيع بحسب جزء من مجموع المبيع ولكنه لا بد من الإحلال في الحقيقة وحسب المجموع مبيعا واحدا من جهة التسامح كما هو واضح وعليه مما ذكرناه من قيام السيرة على كون التسليم من مكملات البيع خارج في أحرار المبيع أيضا فإن يعرف لا يرون البيع مائما ما دام لم يقع التسليم والتسالم فيه وهذا لا شبهة فيه -

نعم، يمكن المساومة فيه ما على ما ذكره المصنف من كون مدرك الحكم هو الإجماع أو الرواية أما الإجماع فإن يحصل من الإمام عليه السلام في أصل المسألة كان مشكلا فضلا في المقام وأما الرواية ولأن الظاهر منها تمام المبيع لا الجزء، ثم أنه بعد انقضاء العقد في الجزء يكون للمشتري خيار تبعض الصفقة بل يمكن القول بثبوت الخيار للباقي أيضا (ولكنه يمكن دفعه بأنه ساء على الإحلال يكون الأبعاض أيضا مبيعا المقرر هذا كنه في الأحرار التي لاحظ بعنوان المبيعة بحيث يكون ذلك مبيعا مستقلا بعد الإحلال وأما الأحرار التي هي أحرار لذات المبيع لا للمبيع بعنوان المبيعة بمعنى

أن المملوطة في المقام كونه ذات لشيء مسعاً مع وضع اسطر عن آخرائه بحيث لا يسقط الثمن إلى الآخر، والآ فلا معنى لكون الحر حر، للمنع ومع ذلك لا يسقط منه الثمن وإنه في عدم البسيط هذا كما لا يخفى ولا شبهة في عدم الإحلال هنا وعليه فلا يحكم بالإفساح في صورة ورود العيب به من بعض وملحق بذلك قول كل وصف يكون وصف النصفة للمبيع دون الأوصاف الكماله ولكن هل يثبت الرد والأرس للمسرى فيكون محمراً بينهما أو ايرد فقط دون لأرس أو العكس أولاً يثبت شيء منها فالمقام كما ذكره المصنف من صعوبات العيب الحادث بعد البيع وقبل القبض فإن قلنا بأنه مثل العيب الحادث قبل البيع يثبت لأرس والرد والآ فلا بد من طلب دليل حر عليهما ولكن حيث لا دليل على كونه مثله فلا بد من مطالبته دليل آخر.

معقول أما الأرس فهو على خلاف القاعدة فإن العيب إذا كان في ملك نفسه فلا معنى لكون العارضة على شخص آخر والدليل أن الدال على ثبوت في مورد لا يدل على ثبوت في المقام فإنه دال على أن كل منع فيه عيب أو عوار معهده على البيع ومن ابواضح أن المبيع ليس فيه عيب أو عور، والسبب العيب في مملوك للمسرى.

وأما الرد فقد يقال بأن الإفساح قد ثبت في الكس فيكون ثابتاً في مقدار الأوصاف بصحة أيضاً، ولكن على حقوق ثبت لها ومنه أنه قياس محض فلا يقو به، على أن أصل القياس هنا ليس مقام فإن القياس يقتضي الإفساح فلا يمكن الإفساح في أوصاف الصحة المقرر وقد استدلل لمصنف على ثبوت الرد بقاعدة على الضرر ولكنه قائم كما يكون عدم ثبوت الرد ضرراً على المسرى فيكون ثبوت الرد أيضاً ضرراً على البايع فاعده لا ضرر خارجة عن أمثال المقام ودعوى إحصار ضرر المسرى بالحيار دون البايع

دعوى فاسدة كما تقدم ذلك .

وقد استدال بعين هذا العلامة على ثبوت الأرض أيضا وقد ظهر
جوابه على أن معنى التمسك بدليل في الضرر هو أن يؤخذ الأرض من
شخص آخر أيضا ، فلا معنى لاحصاء الأخذ من الباع فانه لا فرق بينه و
بين شخص آخر ، الا مجرد أن الباع ع هذا المبيع والافهوب بعد أحسن
عنه كبقية الاشخاص و أيضا معنى التمسك بدليل في الضرر في ثبوت الأرض
أو الرد هو ثبوت ذلك بعد القبض أيضا فان كون المبيع معيوباً ضرر على
المشتري و لو كان التعيب بعد القبض مع أنه لم يعلم به أحد

نعم هنا دليل ثالث يمكن اثبات حوار الرد به دون الأرض لأن ثبوت
الأرض في مورد على خلاف القاعدة فيقتضي منه ضرورة فلا يعتدى لى غيره
وليس هنا دليل آخر ثبت الأرض به كما تقدم

و يوضح ذلك الدليل الثالث الدال على سقوط الرد هو أن الباع العبد
أما على كون تسليم كل من الثمن والتمسك على نحو صحيح وغير معيوب ولا
شبهة أن هذا معسر في ضمن العقد بحسب ما العبد العبد العبد العبد
و لو كان بعد اسع فلا يكون التسليم سبباً صحيحاً مثبتاً للمشتري في المقام
حيث ان بعد التسليم منه أن يفسح العقد و به أن يرضى به فلا ثبوت أرض به
كما هو واضح .

ثم ان هذا كله فيما اذا تعيب المبيع قبل القبض بأفه مساواة أو ما هو
بحكمها كأمتراض الاسد ذلك ونحوه .

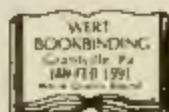
وأما لو كان التعيب بواسطة اديان المثل فان كان هو المشتري فلا
ثبت له الأرض ولا الرد لأنه أورد التعيب في ماله فلا يكون له شيء ذلك
وان كان هو الباع أو شخص آخر ، فذكر المصنف أنه يثبت للمشتري على
الباع أرض الحيازة دون الحار ثم احتل ثبوت الحيار أيضا أما ثبوت

الأرس فلا شبهه في ذلك لأن الحاسي صامن لما أحدثه من العيب في مال
 البعير لينا^١ اعتقلا^٢ على ذلك وأما الخيار فهو من جهة أن^٣ الاعتلاء في
 المعاملات على التسليم الصحيح والمعروض أنه معدر لها لتعيب البعير
 فيثبت له خيار معدر للتسليم^٤.

وعنى الحمله الظاهر أنه لا شبهه في ثبوت لأرس و خيار على نحو
 السحسر في هذه بصورة ثم مع كون السلف هو غير البائع ولم يمتري أن يرجع
 في أرس الحسايه الى البائع أو الى شخص الحاسي وإذا رجع الى البائع
 فهو يرجع الى الحاسي أما رجوعه الى المشتري الى البائع من جهده أنه الموطف
 بالتسليم وأما الى الحاسي لأنه أورد السلف في ماله

و الحمد لله رب العالمين قد وقع الفراغ من المكاتب مسجده يوم

الانيس ١٦٠٤ هـ سنة ١٢٧٧ هـ .





32101 061871198